

آداب مرافعة اللاوعاء (أصول وممارسات)

مرافعات لا يطويها النسيان

- منبهة أليهم
- تجمهر سنديون
- تشاير لوتز
- تشاير وتجنيد للموساد
- نقلاب المثير
- غش الذهب
- استغلال النافذ
- دعاء النبوة
- أحداث الكشع
- مركز ابن خلدون
- الشسوك

تأليف

أشرف هلال

معيد نيابة أوق السوسة العليا

و

سمير ناجح

قائم رئيس مصلحة التفتيش السابق

آداب مرافعة الادعاء

(أصول وممارسات)

تأليف

سمير ناجي و أشرف هلال

وكيل نيابة أمن الدولة العليا

نائب رئيس محكمة النقض الأسبق

عنوان الكتاب :	آداب مرافعة الاتهام (أصول وممارسات)
المؤلفان :	سمير ناجي و أشرف هلال
الطبعة :	الأولى
السنة :	١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلفين

بسم الله العدل ، وبهذه الحق

قد يتساءل البعض :

ما الذى جمع الاثنين فى مؤلف واحد :

رجل قضاء فى سن التقاعد ، ورجل قضاء فى مستهل حياته ؟

والإجابة عن ذلك :

إنها - لا شك - ممارسة لتواصل العطاء بين الأجيال ، حبل حمل

الرسالة ، فأدائها على ما يتمنى أن يكون خير وجه ، ونقلها إلى الجيل

الصاعد ، فعرض عليها بالنواجد .

ولكن هل قدر كل منهما على الأداء ووفاء ؟

هذا ما تفصح عنه هذه الصفحات ..

سمير ناجي

و

أشرف هلال

القسم الأول
أصول فى المرافعة

□ تاريخ المرافعة :

يرجع تاريخ المرافعة إلى تاريخ الخصومات بين الناس . فمنذ اختلف اثنان على حق ووجدوا قاضياً يفصل بينهما ووجب أن يدلى كل منهما بحججه، ويؤيد دعواه ؛ فتلك هي المرافعة .

وهي ظاهرة قديمة ضاربة بجذورها إلى العصور الفابرة، فقد عرفها البابليون والكلدانيون والفرس، وعرفها اليهود على زمن موسى عليه السلام، وكان لديهم رجال يشتغلون أمام القضاء بمثل ما يشتغل به المحامون في أيامنا هذه ، يحلون ما يطراً في حياة الناس من المشكلات القانونية، ويعملون عادة بغير أجر إلا ما يتقاضونه من الدولة، بل إننا نجد قدماء المصريين في بردياتهم ونقوشهم قد عرفوا المرافعة، ولكنهم أدركوا بما جيلوا عليه من ذكاء فطري، مبلغ تأثير البلاغة والبيان على القضاة ، فعمدوا إلى المرافعة المكتوبة، في صورة مذكرات محررة وجعلوها الأساس في مرافعة الخصمين، حتى لا يستأثر خصم بسحر بيانه بأسماع القضاة فيميلون إليه وينحون له في حكم يختصونه به .

وعرف الإغريق المرافعة واعتبروها من أسمى المهن، فلم يكن يتولاها أو يتصدى لها إلا الشرفاء، وحرمت بذلك على من سقط شرفه أو عرف عنه ما يشين من فسق أو عقوق للوالدين أو ما إلى ذلك من أمور. وكان للمترافعين مجلسهم من القضاة، ذلك المجلس الذي كان يرش بالماء المطهر لأنه موضع لا يقال فيه إلا الحق. وهكذا كان لدى الإغريق خيرة المترافعين أمثال جرجيانس الذي من فرط إعجابهم به أقاموا له تمثالاً من الذهب الخالص في معبد دلفيس^(١).

(١) حسن الجداوى: «المرافعة» - دار الكتب المصرية - طبعة سنة ١٩٣٢ - ص ١٢ : ١٥ .

وعند الرومان بلغت المرافعة ، وهى من فنون الخطابة ، أسمى مراتبها حتى لقد أمكن القول بأنها كانت المؤهل لتولى رئاسة الجمهورية، وليس منا من لا يذكر شيشرون ويوليوس قيصر وانطونيوس وغيرهم من خطباء الرومان ممن نبغوا فى الخطابة وفى الترافع أمام مجلس الشيوخ بل أمام سكان روما بأكملهم.

وعرف العرب الترافع إلى القاضى ممثلاً فى شيخ القبيلة ، فلما جاء الإسلام كان حريصاً على تحقيق المساواة بين المترافعين، ذلك أن من البيان لسحراً، قد يأخذ بلب القاضى فيميل به عن الحق غير عامد أو يثير لديه من الشبهة ما ليس قائماً فى الواقع، انظر إلى قول رسول الله ﷺ وهو ينبه المترافعين أمامه إلى جزاء ذلك عند الله:

« تتداعون إليّ وريما كان بعضكم ألحن من بعض فى دفاعه، فمن اقتطعت له من حق أخيه بسبب هذا فإنما اقتطعت له قطعة من نار جهنم » .

الفصل الأول : ضرورة المرافعة

□ المساواة بين الخصوم :

أوصى عمر بن الخطاب أبا موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة قائلاً : «آس بين الناس فى وجهك وفى مجلسك وفى قضائك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا بيبأس ضعيف من عدلك».

هذا هو الفاروق وتلك إحدى وصاياه إلى قاضيه، وما كانت وصيته كلاماً يطلق، وما كانت وصيته كلاماً مطلقاً لا سبيل إلى تحقيقه فى الواقع، وإنما أضحى هذا الكلام قوة دافعة لواقع عاشه الفاروق وحققه.

فقد دخل عليه فى مجلسه يهودى يدعى على مستشار عمر «على بن أبى طالب»، يطالبه بدين قد استحق عليه، وإذا بعمر يوجه القول لمستشاره «على»: قم يا أبا الحسن فساو خصمك فى مجلسه، ويمتثل على ليجلس إلى جوار اليهودى على صعيد واحد وقد بدا امتعاض على وجه «على». لاحظ «عمر» ذلك، حتى إذا ما فرغ من قضائه سأل علياً: أضرك أنى طلبت إليك مساواة خصمك فى مجلسه؟ وكان رد «على»: لا .. لم يضرنى بل كان على تحقيقه ولو لم تشر به، ولكن ما سألنى هو أنك حين ناديتنى، ناديتنى بكيتى «قم يا أبا الحسن» وفى هذا إعلاء لى ما كان ينبغى إزاء الخصم^(١).

وصية عمر إذن كانت واقعاً حياً ملموساً وما كان قوله: «آس بين الناس فى ...» إلا تسجيلاً لموقف التحم فيه الواقع بالقواعد .

(١) محمد رشدى: فن القضاء، طبعة سنة ١٩٤٢، ص ١٧٤.

فالمعدل أساس كل حضارة، وهو مطلق يسوى بين الخصوم. وفي أعمالنا في المحاكمة، فلن تصح محاكمة إلا إذا تحققت المساواة بين الخصوم تماماً في مواقفهم والفرص المتاحة لهم.

إذن، إن صح أن نسمع ادعاء، فلا بد أن نسمع دفاعاً، ولا بد ما وسعنا الجهد أن يكون الخصوم في عرض دعاويهم على أقصى ما يمكن من المساواة في قوة سحر البيان.

وقد تتبه رسول الله ﷺ، وهو قاضى الإسلام الأول، إلى سحر البيان وقوته وأثره فيما قد يميل إليه القاضى فحذر منه، ونتيجة هذا التحذير أنه التزام ينبغى ألا نحيد عنه. إذا كان يجب أن يكون هناك دفاع، يتعين أن يكون هناك ادعاء .

□ حتمية المرافعة طبقاً لأحكام القانون :

تنص المادة (٢٧٥) من قانون الإجراءات الجنائية على ما يلى :

«بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفى يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم، وفى كل الأحوال يكون المتهم آخر من يتكلم، وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال فى المرافعة إذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله، وبعد ذلك تصدر قرارها بإقفال باب المرافعة ثم تصدر حكمها بعد المداولة» .

أما المادة (٢٦٩) فكانت قد نصت فيما يخص النيابة العامة على أن: «يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكمة الجنائية وعلى

المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل فى طلباته، وعلى ذلك فبغير حضور أحد أعضاء النيابة لا تتعقد الجلسة ولا تصح المحاكمة، ومتى كان حضور عضو النيابة أمراً واجباً فإن أدائه لواجبه يكون واجباً عليه كذلك، ومن هنا كانت حتمية المرافعة. بل إن نص المادة (٢٦٩) وسياق عباراتها يؤكدان ذلك، إذ أوجبت على المحكمة أن تسمع أقواله وأن تفصل فى طلباته.

❑ مبدأ شفوية المرافعة :

شفوية المرافعة شرط لازم لحسن سير العدالة وهى نتيجة محتمة لعلانية إجراءات المحاكمة ، بل هى شرط أساسى لتحقيق هذه العلانية على وجهها الأكمل. ولذلك فهما يسيران جنباً إلى جنب، وشفوية المرافعة تكفل للجمهور ما تكفله العلانية من الرقابة على عمل القضاة وبها تتحقق نزاهة هؤلاء ونشاطهم، وتحول دون الأعمال الصادرة عن الخصوم عن سوء نية ويقصد إفساد العدالة، لأن هذه الأعمال تتلاشى وتتبدد إذا تعرضت للإجراءات والمرافعة لوضع النهار وبرزت من ظلام السرية.

وشفوية المرافعة تمكن القضاة من الوقوف على دقائق الدعوى ومغزى ما تتضمنه الأوراق، وتبث الحياة والحركة فى إجراءات الدعوى وتكسب الجلسات الروعة والبهجة التى تجتذب الجمهور والمتقاضين فتتحقق رقابتهم على سير العدالة، لأنه إذا اقتصررت الإجراءات على أوراق مكتوبة يتبادلها أطراف القضية فقدت العلانية أهميتها، لأن الجمهور إذا لم يقف على مشتملات هذه الأوراق فقد الاهتمام بها، وإذا فرض وتليت بالجلسة، فإن قراءتها فيها غالباً ما تبعث على الملل، فلا يصبر الناس على سماعها وتتبعها.

□ في قضاء النقض :

ولكن ما مدى ضرورة المرافعة من وجهة نظر محكمة النقض؟ وردت في مجموعة الأحكام الجنائية، السنة الخامسة، المكتب الفنى لمحكمة النقض، القاعدة ٤٣، فى الصحيفة «١٢٢» الواقعة الآتية : محكمة استئنافية سمعت الشهود وسمعت المرافعة وأجلت النطق بالحكم أسبوعاً، وحين حل موعد النطق بالحكم تغير التشكيل فكان من قاضيين ممن سمعوا المرافعة وانضم إليهم قاض جديد مكان القاضى الغائب، وبدلاً من إعادة الإجراءات أمام الهيئة بتشكيلها الجديد تفتق ذهن الهيئة عن أن تصدر القرار الآتى: قررت الهيئة «فتح باب المرافعة والحكم آخر الجلسة». وفى آخر الجلسة صدر الحكم دون أن تسمع مرافعة، عرض هذا الحكم على محكمة النقض فوصمته بالبطلان.. لماذا؟

لأن الهيئة حين قررت فتح باب المرافعة لم تسمع مرافعة وأصدرت حكمها دون سماع المرافعة مما يبطل الإجراءات ويتعين معه إعادة المحاكمة. إذن، المرافعة ضرورة لصحة الأحكام، فالأحكام لا تصح دون مرافعة وهذا هو موقف محكمة النقض من ضرورة المرافعة.

فلئن كان هذا هو حكم القانون الواجب الاتباع، فإن حكم الواقع والممارسة وما يجرى أمام المحاكم فى غالب الأحوال هو شىء يدعو للأسف ولا يصح السكوت عليه، ذلك أن بعض وكلاء النيابة يكتفى بأن يتمتم بعبارة

«النيابة تصمم على الطلبات» وهو لا يكاد يهم من فوق كرسيه ثم يعود إلى مجلسه وكأنها أزاح بها عبثاً كان يحملها على كتفيه، ولو أنه أدرك حقيقة ما فعل لعلم أنه قد ألقى بأمانة كان يتعين عليه أن يحملها، ولا أقول : إنه قد خان أمانة أوّتمن عليها، تلك هي مصلحة المجتمع الذي أنابه عنه ليرعى مصالحه ويدافع عن أمنه وسلامته، أو هي بالقليل مصلحة المجنى عليه ذلك الذي أهدر دمه أو عرضه أو ماله، واستعان بعد الله بممثل الاتهام ليبدى أمام المحكمة دفاعه ويعوضه بالعقاب، الذي سيوقع على المتهم، بعض حقه.

وهب أنك كنت واحداً من الحضور، وقد انتظم عقد محكمة الجنايات بوقار أعضائها ورهبة القاعة التي ضمتها، وجاء مجلسك إلى جوار والدة المتهم بقتل أو سطو، ثم لم يفتح الله على ممثل الاتهام إلا بهذه الكلمات «النيابة تصمم على الطلبات»، ثم بعدها صال الدفاع عن المتهم وجال، ربما ليوم أو يومين، ثم يصدر الحكم بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة، وتصرخ الأم في أذنك: «أضاعوك ظلماً يا ولدي» لا فماذا أنت فاعل؟.

ثق أنك وإن كنت على دراية وعلم بالقانون، لا بد أن تتعاطف مع هذه الأم ولا بد أن إحساسك هذا قد أحس به غيرك من الحضور، ولا بد أن إحساسك منقول إلى الآخرين من حضور وغير حضور، وعذرك وعذرهم، أنك لم تسمع إلا من جانب واحد، لقد سمعت من دفع التهمة عن المتهم، ولكنك لم تسمع من أثبتتها عليه. سمعت دفاعاً ولكنك لم تسمع اتهاماً، فاختلّت أمامك كفتا الميزان واختلت الموازنة، واهتزت صورة العدالة في أعين الناس، مع أنهم، بعد الله، هم الرقيب على حسن سير العدالة في ساحة القضاء.

فمن الذى تسبب فى كل ذلك ؟

إنها ليست نصوص القانون، بل إن نصوص القانون من ذلك براء.

إن المتسبب الوحيد فيما حدث كلمة هو قائلها ومن ورائها أمانة لم يصنها وعهد نكل عنه وواجب قصر فى أدائه. كبرت كلمة خرجت من فمه، وبئس ما قال وبئس ما فعل، وسيجزيه الله نكال ما أقدم عليه.

لقد كانت للمجنى عليه حقوق ينبغى أن تعرض وأن تذكر وأن تجد من يدافع عنها ومن يكشف النقاب عما خفى منها، حتى يقر العدل فى الوجدان ويستقر الأمن فى ضمير المجتمع، ذلك المجتمع الذى أناب عنه ممثل النيابة ووضع أمانة الوكالة فى عنقه ليؤديها كاملة، لا ليزيحها عن كاهله بقوله سوء لا تفنى ولا تسمن من جوع، تلك القولة التى تنفر منها العدالة وتأبأها الأمانة: «النيابة تصمم على الطلبات».

وإذا كان الدستور فى صلبه قد حرص على كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة (المادة ٦٩ من الدستور) وعلى أن كل متهم فى جنائية يجب أن يكون له محام يدافع عنه (المادة ٦٧.فقرة ثانية من الدستور) فإن كفالة حق الدفاع إذا ما أخذناها بمفهومها العام شملت دفاع النيابة عن المجتمع أصلاً وعن حق المجنى عليه تبعاً لذلك، ولن تتأتى هذه الكفالة بغير المرافعة، والتى هى فى مقام الادعاء لها أهميتها ووجوب أدائها على وجه متوازن مع ما يؤديه الدفاع، لما لها من وقوع وأثر فى ترسيخ الوثوق بالعدالة، والوثوق بإصدار الحكم والاطمئنان إلى أنه قد جاء تعبيراً عن الحق وعنواناً للحقيقة.

وليس أدل على ضرورة المرافعة مما ذهب إليه أحد أساطين القانون في مصر وهو الأستاذ مصطفى مرعى من وضع مشروع يستهدف أن تكون هناك نيابة متخصصة تلحق بمكتب النائب العام لتتولى المرافعة في الجنايات الهامة.

فالمرافعة مبعث ثقة وطمأنينة وأمانة حمل بها أعضاء النيابة العامة بحكم وكالتهم عن المجتمع بأسره، وقد وضعها القانون في أعناقهم وعليهم أداؤها مهما تكلفوا وتحملوا في سبيل ذلك.

وثمة منشور يعد من قبيل الحفريات القضائية - إن صح التعبير - وهو رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٢ و تجرى كلماته بما يلي:

يتطلب تأييد الاتهام الذهاب إلى أبعد من سرد أدلة الإدانة وتدعيمها بالحجة الصحيحة ومنطق الإقناع ؛ إذ إنه لزاماً على العضو المترافع غير ما تقدم أن يخوض في شرحه وفي طلباته من الناحية الأدبية التي يكشف عنها تحقيق الجريمة، فيستعرض نفسية الجاني، ويستظهر الباعث على الجريمة، ويعلق عليها بما يبدو من ملاحظات. وقد يكون لذلك عند المحكمة اعتبار هام غير هين عندما تخلو بنفسها وتوازن الأدلة : أدلة الدعوى وظروفها، مستوحية صواب الرأي ونصفة التقدير، وإذا كانت الجريمة التي قامت عليها المحاكمة من الجنايات الكبرى التي تستأهل القصاص، فعلى العضو المترافع

أن يعيرها من عنايته قسماً غير ضئيل، فيجلو للمحكمة ما يكون قد وقف عليه من دقائق الوقائع، وما خبيء في ثناياها، متى كان هذا أو ذاك مما يجعل القصاص جزاء وفاقاً تقوم به العبرة وتطمئن له النفوس، ثم يختتم دفاعه بقولة صريحة يجهر بها برأى الاتهام في تناسب هذا الجزاء. ولقد جاءت تعليمات النيابة العامة بعد ذلك لكي تؤكد هذه المعاني (المادة ١١٢٥ وما بعدها من التعليمات).

الفصل الثانى : تعريف المرافعة

□ أولاً . فى اللغة :

أصدر مجمع اللغة العربية ، ومن بين أعضائه رجال قانون أجلاء، معجمًا مختصًا بالفاظ القانون ومصطلحاته وتعبيراته أعدته لجنة القانون، وقد بدأت قيامها بهذه المهمة فى أوائل الأربعينيات من القرن العشرين وانتهت منها سنة ١٩٩٧م وكانت تضم عددًا من كبار رجال القانون، فى طليعتهم الفقيه القانونى المبرز عبد الرزاق السنهورى، وقد بلغ عدد المصطلحات القانونية التى وردت فيه نحو ثمانية آلاف مصطلح فى مختلف فروع القانون وفنونه، وقد عرّف هذا المعجم القانونى الكبير المرافعات *délibération* بأنها (الأقوال الشفوية التى يبديها الخصوم أو وكلاؤهم فى جلسات المحاكمة)^(١).

بيد أن المعجم الوسيط الذى صدر عن المجمع نفسه كان قد أورد تعريفًا مختلفًا؛ حيث عرف المرافعة بأنها "إجراءات مقررة لتصحيح الدعوى والسير فيها"^(٢)، وهى مشتقة من الفعل الرباعى: رافع، يقال: رافع فلانًا إلى الحاكم وغيره: رفع الأمر إليه وشكاه. وهى بمعنى الترافع، يقال: ترافعا إلى الحاكم: تحاكما، وترافع المحامى عن المتهم أمام القضاء: دافع عنه بالحجة.

(١) مجمع اللغة العربية : معجم القانون، القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٣٤٠ .

(٢) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، الجزء الأول ، مادة (ر . ف . ع) .

ثانياً. فى الاصطلاح القانونى :

أ. عند الفرنسيين :

يرى المحامى الفرنسى مارشال هول أن المرافعة هى :

«مناجاة العقل والقلب وفى مناجاة العقل أدوات، ولماجاة القلب أدوات»^(١).

أما «هنرى روبير» فيقول: «إنها هى الفصاحة والتمثيل، والفصاحة والتمثيل يشبههما بمطرقة صاعدة هابطة يراد بها أن تصيب شيئاً تطرقه» ويضيف «إلا أن الكثرة الغالبة من الطارقين يقضون أعمارهم دون أن يصيبوا وإن كانوا يقضونها فى أن يتصايحوا أو يصيحوا فإن طرقهم يذهب هباءً ويذهب صياحهم هراءً» .

ويضيف كذلك: «إن الفصاحة والتمثيل الرائع كالورقة الكاسية فى يد اللاعب، تسمى هى الورقة العظمى فتكسب كل شيء أو هى كعصا موسى تلقف كل كيد إذا ما نزلت فى الوقت المناسب» .

«إنها فى نهايتها هى فن البساطة والسهولة والدقة»، ويحذر من أنه: «إن عمد المترافع إلى الفصاحة وحدها ولم تحالفها قوة الحججة، إن حدث هذا أصبحت الفصاحة بهرجاً وأمسى صاحبها مهرجاً»^(٢) .

فالمرافعة ليست هى الفصاحة أو البلاغة وحدها، وإن كان لا غنى عنها لكى تؤتى ثمارها . فإذا حبا الله شخصاً بسحر البيان وفصاحة اللفه وانطلاق اللسان فراح يفيض بما حبا به الله ويملاً به أسماع القضاة والحاضرين ، فهل هذه هى المرافعة ؟

(١) عبد الحليم الجندى: المحامون وسيادة القانون - طبعة ١٩٧٥ . ص ٢٢٩ .

(٢) السابق : ص ٢٧٢ .

للاجدال فى أن هذه ليست هى المرافعة التى نغنيها والتى نسعى إلى وضع تعريف لها من حصاد التجربة.

يدخل القضاة إلى الجلسة وقد اطلعوا على أوراق القضية، فيستمعون إلى الشهود ويتم مناقشتهم، ويستمعون إلى النيابة وهى تحدد طلباتها، ثم يأتى المحامى الحاضر مع المتهم، محام توافرت له كل الصفات التى أسلفتها من سحر البيان ، إلى انطلاق اللسان، إلى الحديث العذب المنعم الذى إن بدأ فأنت لا تريده أن ينتهى وإن فاض، فأنت لا تريده أن يفيض. حتى إذا ما خلا القضاة من أجل المداولة ، يتساءلون فما بينهم : أمامنا أدلة وكل دليل له كيانه وله ضوابطه فماذا قال الدفاع من هذه الأدلة ؟ بماذا أهدرها؟ وبماذا شكك فى أمرها ؟ وبماذا حاول أن يدحض حجة الادعاء ؟ أسئلة تدور فى أذهانهم فلا تكاد تجد الجواب عليها .

لقد انطلق الدفاع بسحر بيانه فأخذ القضاة والسامعين به، ومع ذلك بقيت أدلة الاتهام قائمة لم ينل منها بشئ. فماذا كانت النتيجة، كانت حكماً أصدرته المحكمة بالإدانة. صحيح أن أحداً لم يكن يريد لهذه المرافعة الشائقة أن تنتهى، بل ربما شجعت المحكمة، بحسن إصغائها، الدفاع على أن يسترسل وأن يستطرد مستخدماً حقه فى الدفاع إلى أقصى حد وإلى أبعد مدى. ولكن بعد أن يتبين أن الدليل مازال قائماً لم ينل منه سحر المرافعة بشئ. إن البلاغة وإن كانت أمراً محبباً ومطلوباً إلا أنها لم تكن هى كل شئ.

ب- عند المصريين :

وقد عبر أعلام تراشا القضائى عن ذلك عندما أدلوا بدلوهم فى تعريف المرافعة، فقال محمد على علوبة : " ليست هى البلاغة فحسب وإنما هى فن خاص قوامه سهولة التعبير ونظام التفكير وهوة الحجة، والفرض منها إفهام القاضى وإقناعه بلا ملل وبلا سأم"^(١)

ولكن علماً آخر من تلك الأعلام الخفاقة - هو أحمد رشدى - أراد بدوره أن يعرف المرافعة، فقال: إنها "ليست الفصاحة وحدها ولا هى العلم بالقانون وحده، وهى قبل أن تكون غزارة علم وزخرفة كلام، يجب أن تكون من حول الدعوى، سياسة يقظة واستبصار، وحول الدليل حذقاً فى الأداء ولباقة فى إيراد الأمر وإصداره"^(٢).

أما حسن الجداوى الذى كان له فضل السبق فى إفراء كتاب خاص عن المرافعة عام ١٩٣٢م، فيرى أن المرافعة هى الخطاب «الذى يلقيه طالب الحق أو وكيله بحضرة القاضى ليقضى له به، وهى مباراة أسلحتها الوحيدة المعتمدة قوة البيان وثبات الجنان وقرع الحجة بالحجة، والتدليل المنطقى والاستعانة - ولكن بقدر - بتأثير العاطفة، وتشرف عليها الروح الرياضية العالية ويشترط فيها الصدق وعدم أخذ الخصم غيلة أو ختلا، والالتجاء إلى سلاح شريف لا زائف ولا مسموم»^(٣).

(١) حسن الجداوى : مرجع سابق ، ص ١٧٥ .

(٢) الكتاب النهي للمحاكم الأهلية ١٩٩٠ - ج ٢ - ص ١٥١ .

(٣) السابق - ص ١٥٣ .

ويتضح من جماع الآراء السابقة أنها اجتمعت على ضرورة وجود الفصاحة والبلاغة وقوة البيان فى المرافعة وإن لم تقصرها عليها وحدها؛ مما يجعلنا نعد المرافعة نوعاً من أنواع فن عرفة الإنسان منذ القدم وهو فن الخطابة، فاستخدام البلاغة وقوة البيان بغية التأثير فى المستمع من أخص سمات فن الخطابة الذى نشأ مع الإنسان وارتقى برقيه، وقد ذهب نقاد الأدب إلى عد المرافعات التى تلقى فى دور القضاء كالذى يقوله أعضاء النيابة العامة والمحامون فى قاعات المحاكم وتعتمد على الإقناع والتأثير نوعاً من الخطابة أطلقوا عليه «الخطابة القضائية» ، وموضوعها إحقاق الحق وإبطال الباطل، وأجزاء الخطبة هي نفسها أجزاء المرافعة من مقدمة (ابتداء)، وموضوع (عرض) ، وبراهين، وخاتمة.

يقول الدكتور شوقي ضيف رئيس مجمع اللغة العربية: "وأخذنا عن الغرب نظام القضاء الحديث، كما أخذنا عنه الخطابة القضائية؛ إذ وجد نظام المحامين والمدعين العامين، وأصبحت محاكمنا مثل المحاكم الغربية ميداناً واسعاً يجول فيه الخطباء من رجال القانون، وتعقدت القضايا وتعقد هذا اللون من الخطابة واشتهر فيه كثير من الخطباء القانونيين"^(١).

ج. محاولتنا فى التعريف :

فإذا ما حاولنا الجمع بين هذه التعريفات جميعاً لوضع تعريف للمرافعة، كما نراها ونمارسها، لقلنا :

(١) شوقي ضيف: الأدب العربى المعاصر فى مصر، دار المعارف القاهرة . الطبعة العاشرة - ص ٤٥ .

المرافعة قوة تنرى (أذان القاضى بالاستماع إليك والانصراف بوجوده وسمعه لك)، ثم تحول (راى القاضى إلى الانعطاف إلى رأيك)، ثم ترغم (بأن يصدر حكمه على ما ابتغيت أنت) وغاية المرافعة أن تخرج قاضيك من رأى خصمك الخاطيء إلى رأيك أنت الصائب.

❑ مثال للتطبيق :

وتطبيقاً لهذا التعريف ، نورد جزءاً من مرافعة عرضت على القضاء الفرنسى فى واقعة زنا، زوجة اتهمها زوجها بالزنا وقدم فيها الشكوى وبناء على الشكوى تم التحقيق معها، وقبل الإحالة للمحاكمة توفى الزوج، فاعتبرت النيابة أن الشكوى مازالت قائمة ومفعولها مازال مستمراً، وبناء على هذا أحالت الزوجة للمحاكمة بتهمة الزنا، بناء على شكوى الزوج التى افتتحت بها إجراءات الدعوى. وأمام المحكمة الجزئية صدر الحكم بسقوط الحق فى رفع الدعوى العمومية لوفاة الزوج. وصدى ما يلقى هذا الحكم من استغراب هو أن النيابة العامة استأنفت هذا الحكم ، وفى أثناء نظر الاستئناف تصدى للدعوى نائب عام تراءى له أن استئناف النيابة على غير حق ، وأن الأصلح تأييد هذا الحكم المعيب - معيوب فى نظر النيابة - بمعنى أنه وهو نائب عام رأى أن يخالف النيابة فيما انتهجته من استئنافها فى الحكم.

تلك فتاعة الرجل، وشاء أن ينزل وهو النائب العام ليرافع أمام المحكمة الاستئنافية بوجهة نظره .

يقول النائب العام الفرنسي في مرافعته أمام المحكمة الاستئنافية تعبيراً عن وجهة نظره :

«لم يشأ المشرع حين منح الزوج ذلك الامتياز الغريب وهو حق تحريك الدعوى العمومية في شكواه، وإيقافها في تنازله أن يجعل الزوجة تحت رحمة مزاج الزوج وهواه، بل أراد أن يضع على عاتق الزوج مهمة ضرورية كبرى هي إنارة الطريق أمام النيابة العامة، فقد قرر المشرع أن يعاقب على الزنا باعتباره جريمة ولكنه أدرك أنه ليس ككل الجرائم تبحث النيابة وراءها كلما اشتبهت في وجودها وتطلب عقاب مقترفيها كلما ظهرت لها إدانتهن، بل شاء المشرع الاعتماد عن مجازفة المحاكمات لما فيها من خطر على استقرار الأسرة وصعوبة الحصول على الدليل والمحافظة على مستقبل الأبناء، من أجل ذلك لا يلجأ المشرع إلى ذلك العلاج الحاسم ، ألا وهو المحاكمة ، إلا في الأحوال الميثوس منها، تلك هي رغبة المشرع ووجهة نظره.

ولما كانت النيابة العامة لا تستطيع أن تتوغل في أسرار العائلات وتسبر جروحها من غير أن تزيد إيلاماً ، فقد أراد المشرع أن يعتبر الزوج هو القاضى الأول لشرفه والحكم الوحيد لثئون منزله ، ومنع النيابة العامة من اتخاذ أى إجراء ضد الزوجة الزانية ما لم يطلب الزوج ذلك منها، وأمر بأن تستمر النيابة العامة في إجراءاتها مادام يرى أن في مصلحته الاستمرار فيها، وأن تقف عند هذا الحد الذى وصلت إليه إذا طلب الزوج ذلك منها ، لأنه لا بد لإجراءات النيابة من سند وذلك السند هو إرادة الزوج.

هذه كانت فكرة المشرع الحقيقية، بل هذه هى روح القانون، ولذلك لم يكن من الخطأ القول بأن الدعوى العمومية ضد الزوجة الزانية فى حاجة دائمة إلى سند مستمر من الزوج، فإذا مات الزوج انعدم سند النيابة العامة فى سير الدعوى ووجب عليها إيقافها لأنها لم تعد على ثقة من أن استمرارها فى الإجراءات هو فى مصلحة العائلة، ولأنه لا يوجد سند آخر يحل محل إرادة الزوج التى انعدمت بموته، ولا يقال: إن موت الزوج قبل تنازله عن شكواه هو دليل على إصراره عليها، وإن شكواه وصية منه بالاستمرار فى الشكوى فذلك منطق قاس واستتاج غير مقبول ، وإنى لأذكر كلمة بديعة «لبوسيه» حين سئل عن مصير المذنب الذى يموت بغير ندم فقال: «لا تياسوا أبداً من رحمة الله، لأنه وحده المطلع على آخر خطرات الميت».

١ وأنا أقول بدورى فى هذا الموضوع الذى يدعونا فيه القانون إلى الحذر: لا تياسوا من رحمة الإنسان لأن الله وحده هو المطلع على آخر فكرة جالت بخاطر رب العائلة حين أسلم نفسه الأخير، ففى تلك الساعة الرهيبة حين تتقشع غياهب الأوهام، وتسقط الشهوات، وتبدأ أنوار الآخرة ترسل أشعتها على ضمير الإنسان فى تلك الساعة لا يمكن أن تتخيل إرادة للمحتضر غير إرادة الصفح والغفران.

على أنه مالنا وكل هذا؟ وأماننا الحقيقة المؤلمة : أماننا عائلة سقط ربها وممثلها أو إن شئتم الحق فقد حلت الزوجة فى رئاستها محل الزوج، فهل تريدون أن يتلخج جبينها بالعار ؟ وأن تزج فى ظلام السجون فى الوقت الذى تجد عليها فيه مسئوليات كبار ؟ إن بيتها يفيض أسى ودموعاً فهل يحق

لنا أن نضيف إلى كل ذلك عار حكم يلطخ بوصمته كل من فى الدار ؟ ففى البيت أبناء صغار يحتاجون رعايتها، فالزوجة وإن خانت فقد تكون أما رعوماً، فلماذا ننتزعها من بين أيتامها ونجبرهم على التردد بين القبر والسجن بغير عائلة ؟ لماذا نضطرهم بدافع الفقر وفقدان الأقارب إلى التسكع على أبواب الملاجئ ؟

ولم هذا التشدد الذى يمتد إلى ما بعد الموت ؟ لماذا هذه القسوة التى لا ترحم وقد مات الزوج وانفصم الزواج ؟ ولمصلحة من ؟ هل لمصلحة الزوج وهو لم يعد له وجود ؟ أم لمصلحة العائلة وأفرادها وهى تدعو للصفح والنسيان ؟ أم لمصلحة القانون ؟ والقانون يجعل المصلحة الاجتماعية هنا خاضعة لمصلحة العائلة والمقاب فى غير مصلحة العائلة لا يزيد عن كونه مظهرًا محزنًا لا يجدى. ولا ننسى أن القانون قد وضع فى يد الزوجة دفعاً تدفع بها شكوى الزوج وتسقط بها حقه فى اتهامها، وأن موت الزوج قد سلبها حق الدفاع بهذه الدفع، فقد كان لها أن تسترضى زوجها وتقال صفحة فحرمها الموت من ذلك الطلب. وكانت تستطيع أن تثبت أن زوجها غير جدير بشكواها كأن تثبت زناه بامرأة أعدها لذلك فى منزل الزوجية، وقد يكون ذلك واضحاً لا نزاع، فيه ولكن موت الزوج يحول دون محاكمته والحكم عليه، وهذا الحكم وحده هو الذى يوجب الدفع لمصلحة الزوجة، فمن الحق القول بأن وفاة الزوج تقلب وضع المحاكمة الجنائية، وتغير شروطها، فلا تدعها حيث أراد القانون وتتقص من حق الدفاع ومتى كان حق الدفاع منقوصاً فالواجب يقضى بأن تقف الدعوى العمومية.

إنى وقد أوثمنت على الدعوى العمومية، لا أظننى أضعفها إذا أنا امتنعت عن أن أتخطى بها الحدود التى وضعها المشرع لها، وأنا إذا احتفظت بها فى نطاق تفسير حر معتدل، فلا تجعلوا القانون أشد قسوة مما تتطلبه العدالة والمصلحة العامة.

وإذا كان بعض الناس يتهمون القانون جزافاً بالقسوة ، فادفعوا أنتم عنه هذه التهمة، وادفعوا عنه لومة اللائمين^(١).

انتهت مرافعة النائب العام الفرنسى وهو اميل دوبريه لاسال.

ولعله يتضح منها أن المرافعة حقاً قوة تفرى، ثم تحول، ثم ترغم.

(١) مرافعة النائب العام الفرنسى اميل دوبريه لاسال نقلاً عن كتاب المرافعة للأستاذ حسن الجداوى ص ٥٢ وما بعدها.

الفصل الثالث : التزامات وواجبات المترافع

عندما ينهض ممثل الاتهام ليؤدى أمانة الجبال الرواسى التى حمل بها أعضاء النيابة العامة - وعليهم أن يؤدوها شاعوا ذلك أم أبوا - فإن عليه واجبات لا مناص منها، ترى فما هى ؟

هناك إطار عام تدرج فى داخله هذه الواجبات، ولا ينبغى منذ البدء حتى المنتهى أن نفغل لحظة عن هذا الإطار ، وهو :

أولاً : الإيمان المطلق بالدعوى:

والإيمان بالدعوى يعنى أن يؤمن ممثل الاتهام بأن من سيترافع فى أمره يستحق الإدانة ويستحق العقوبة، قد يبدو الأمر سهلاً ولكنه فى الحقيقة صعب، بل ربما كان من أصعب الأمور.

يبدو الأمر سهلاً ميسراً عندما يكلف عضو النيابة بالترافع فى قضية معينة فيقرؤها، فإذا هو مقتنع بها، راض عن ترافعه فيها، فالدليل واضح والتهمة ثابتة. ولكن هب أنه طالع القضية فلم ترتج نفسه إلى أدلتها، أو قرأها فوجد التهمة غير ثابتة، بل لقد حدث فى قضية قتل ما هو أبعد من ذلك:

دخل أحد أعضاء النيابة إلى الجلسة والقضية التى سيترافع فيها ليس بها سوى شاهد رؤية واحد، وسألت المحكمة الشاهد، وجرى سؤاله وجوابه، بعد اليمين، كما يلى :

- ما معلوماتك؟

- فى إيه؟

- فى القضية .

- قضية إيه ؟

- قضية القتل .

- قتل مين؟

- قتل حسنين .

- الله هو حسنين اتقتل ... يا خراب بيتك يا حسنين .

كان هذا هو الشاهد الوحيد وكانت تلك هى شهادته، وكان على ممثل النيابة أن يترافع!! القضية أصلاً لا تصلح لأن تحال، والمتهم ما ينبغي أن يحاكم، ولكن القضية أحيلت خطأ . وجاءت جلسة المحاكمة ونطق الشاهد بشهادته، فأجهزت على كل ما تبقى لدى عضو النيابة من اقتناع. فمن أين له أن يستمد زاد الإيمان بالدعوى، والذي هو كما أسلفنا الإطار العام لما تمليه عليه المرافعة من واجبات، وإذا أصبحت هذه حاله فماذا هو صانع إزاء ما هو فيه؟

❑ قرار مجلس النظارة فى ٨ من إبريل ١٨٨٥؛

ليس هذا بالموقف الجديد، فقد عالجته من قبل قرار مجلس النظارة (الوزراء) فى ٨ إبريل ١٨٩٥، الذى نص على أنه «يجب على النيابة عند نظر الدعوى فى المحكمة أن تقيم الأدلة على المتهم وأن تطلب الحكم بالعقوبة،

مالم تظهر أثناء الجلسة أدلة جديدة نافية لها، فتقتصر النيابة على بيان الأحوال التي حدثت وتكل أمرها للمحكمة وتترك لها الفصل قطعياً في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة أو بالبراءة»

ومفهوم هذا القرار أنه مطلوب من النيابة في مثل هذه الحالة أن تقف موقفاً سلبياً فلا تؤيد ولا تعارض وإنما تترك الأمر للمحكمة. ومن هذا المفهوم خرج المصطلح المتعارف عليه من أن "النيابة تفوض الرأي للمحكمة".

□ منشور الحقانية في ٢٠ من إبريل ١٨٩٨ :

ومن بعد قرار مجلس النظار هذا بسنوات ثلاث جاء منشور الحقانية (العدل) في ٢٠ من إبريل ١٨٩٨ مقررًا: "أن أعمال أعضاء النيابة قد حددها القانون صراحة في هذه العبارة التي تقول "وتشرح التهمة" أى أن النيابة ليست إلا خصمًا أقيم لرفع الدعوى باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد في النصوص القانونية ما يتيح لها أن تطلب براءة المتهم كما شوهد حدوث ذلك في العمل. فإذا كانت الأدلة القائمة على المتهم غير كافية لإثبات التهمة عليه، فلاشك أنه لا يتعين على النيابة أن تشدد في طلب الحكم عليه بالعقوبة، بل الواجب يفرض على النيابة في مثل هذه الظروف أن تترك إلى المحكمة الأمر لتفصل فيه بما تراه إذ هي الحكم دون سواها^(١). بذلك جرت كلمات المنشور فكشف عن سببه، فقد حصل أن أدلة نفى جاءت أو طرأت في معرض المحاكمة، ويبدو أن البعض لم يكتف بالموقف السلبي بل تعداه فطالب ببراءة المتهم مما نسب إليه.

(١) حسن الجداوى : مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

فعضو النيابة ليس وكيلاً عن فرد من الأفراد ولكنه وكيل عن مجتمع بأسره، يضيره كل الضرير أن يدخل أحد أعضائه السجن ظلماً وزوراً؛ يضيره كل الضرير وينحر في كيانه أن يدان متهم بأدلة قوامها الزور والبهتان، يضيره كل الضرير ويحطمه أن يقضى على إنسان برئ بالإدانة ثم نطلب من هذا الإنسان أن يعود إلى هذا المجتمع بنفس رضية وقلب مفتوح. فإذا صح أن وكيل النيابة هو وكيل هذا المجتمع، فهل فرض عليه أن يقف هذا الموقف السلبي لا يجيد عنه ولا يحول؟

□ تعليمات النيابة :

إنه إن رجع إلى التعليمات الجديدة لأعضاء النيابة العامة فسوف يلقى المادة ١١٣٣ تبثه بأنه: " إذا ظهرت أثناء نظر الدعوى أدلة جديدة نافية للاتهام تعين عليه أن يفوض الأمر إلى المحكمة لتفصل في الدعوى بما تراه". إذن، هذات المنطق وذات الفكر الذي أملى منشور الحقانية منذ نهاية القرن التاسع عشر، هو الذي تمسك به واضع تعليمات النيابة العامة في صورتها الجديدة.

□ تفويض الرأي :

ومن دواعي الأسف أن واضع التعليمات قد ظل فيها على منهجه وأبقى القديم على قدمه، فطالب ممثل النيابة بأن يفوض الأمر إلى المحكمة؛ فالنيابة هي التمثيل الصحيح الواعي للمجتمع، وحقيقة النيابة هي مد يد العون وتيسير العدالة لمن استحق العدالة ولن يبتغيها وينشدها في معترك الظلمات. حقيقة النيابة هي الإنصاف لمن استحق الإنصاف. هذه هي حقيقة النيابة .

□ طلب البراءة أم الاقتصار على تفويض الرأي؛

لذلك فمن واجبات ممثل النيابة عندما يرى أن الموقف قد اتضح بما لا مجال فيه للشك وأن أدلة النفي غدت ساطعة حقة، أن يكون إيجابياً في موقفه صادقاً مع نفسه، فإن الحق أحق بأن يتبع. فلا ينبغي أن يقتصر دوره على تفويض الرأي، بل عليه أن يطلب البراءة وأن يترافع بأسباب طلبها. قد يهال ممثل النيابة الأمر في بدايته، لأنه يفاير - إن صح تقسيم فرنسيس بيبكون للأوهام - أوهام الكهف التي نسجت حول أعضاء النيابة من أن ممثل الاتهام إنما يقف لكى يطلب الإدانة. ولكن وكيل النيابة يمثل المجتمع ويقدر عضوية الفرد فيه، فيسعى إلى إنصافه عندما يستحق النصفة، تماماً كما يسعى إلى إقامة الدليل عندما يتكون لديه اقتناع كاف بأنه قد أذنب في حق المجتمع وأفراده.

□ مبررات طلب البراءة؛

فهذا المتهم القابع خلف قضبان القفص، هو أولاً وأخيراً عضو في الهيئة الاجتماعية التي يترافع عضو النيابة باسمها، ومادامت قد ظهرت براءته بما لا يقبل جدلاً ولا شكاً فمن حقه على مجتمعه أن يجد فيه النصفة، ولا يتصور نصفة تأتيه بقدر ما يتصورها منطلقة من لسان ممثل هذا المجتمع، إن مثل هذا الموقف كفيل بأن يرد هذا الفرد عضواً صالحاً إلى مجتمعه، وأن يمسح بعض ما أصابه من ظلم ورهق ناله من إجراءات الاتهام. ليقر في ضمائرهم أن إجراءات الاتهام وإجراءات المحاكمة لها في ذاتها من

القسوة ما للعقوبة تمامًا. يبرز المتهم في حبسه الاحتياطي شهوياً وسنين وتقطع بينه وبين هذا المجتمع جميع الأواصر والوشائج ، وربما فقد عائلته وذويه وأبناءه وزوجته لمجرد الاتهام . ومن بعد ذلك وبعد طول عنت يأتي حكم البراءة فماذا يطيب؟ أو ماذا يداوى؟ أو ماذا يعوض؟ ربما يصدر حكم البراءة لفلان ولم يعد هناك فلان، وانتهى فلان من هذه الإجراءات وقسوتها ووقعها عليه.

أفلا يجب من بعد ذلك، وقد ظهر وجه الحق واضحاً جلياً أثناء محاكمته، أن يجد النصفة في قوله ينطق بها ممثل الاتهام، يظهر بها الحق ولا شيء غير الحق في أن يطلب براءة هذا المتهم.

وعلى النيابة ألا تكتفى بطلب البراءة ، بل تترافع بالأسباب التي تؤدي إلى طلب البراءة، فالقول لا يلقى على عواهنه ، إنما لابد أن يكون له قوامه وتسيبيه ومقدماته التي تنتهي إلى هذه النتيجة.

❏ الخشية من الإسراف والمغالاة :

ربما دفع واضع التعليمات في أن يقول «أفوض الأمر» خشيته من أن ينطلق أعضاء النيابة في هذا السبيل، سبيل طلب البراءة، بلا ضابط ولا رابط. ولكن يرد على ذلك بأن مرافعة النيابة من أولها حتى منتهائها لا تعدو أن تكون طلباً وإبداء رأى. هل قولتك ملزمة للمحكمة، طلبت البراءة أو طلبت الإدانة فالمحكمة تقضى تأسيماً على طلبك أم تأسيماً على فحوصها للأدلة وإيمانها بها أو استبعادها لها ؟

❑ قضاء النقض :

إذن، أنت في كل ما تأتية مجرد طلب إبداء رأى فى الأدلة المقدمة بها الدعوى، هذا الكلام ورد فى حكم لمحكمة النقض منشور فى المجموعة الرسمية سنة ١٩٣٣، القاعدة ١٣٠، الصحيفة ٢٥٠، ما الواقعة؟ قضية عرضت على محكمة الجنايات وأثناء تحقيق الجلسة تراءى لمثل الاتهام أن الأدلة غير كافية فطلب البراءة إلا أن المحكمة من فحصها الأدلة رجعت لها الإدانة فقضت بالعقوبة وفى حكمها وهو يورد أسباب الإدانة لم يذكر مطلب وكيل النيابة فى الجلسة بالبراءة، يقول اتهمت النيابة العامة فلان الفلانى بأنه... إلى آخره ولم يذكر أن النيابة فى الجلسة انتهت إلى طلب البراءة.

طعن على الحكم بالنقض، بالقصور لإغفاله إيراد طلب النيابة بالبراءة رفضت محكمة النقض هذا الطعن، لماذا؟

قالت: لأن هذا طلب لا تثريب على الحكم إن أغفله أو ذكره لأنه لن يقضى بمقتضاه، ولا أثر له على الرأى الذى تتكون به عقيدة المحكمة. إذن، طلب النيابة لا يعدو أن يكون رأياً لا على المحكمة إن هى أخذت به أو طرحته.

❑ القلم المقيد واللسان الحر :

ولا ينبغى مع ذلك أن يترافع ممثل النيابة إلا بما يؤمن به « فإذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق ». (Si laplume est serve, la parole est libre). فممثل النيابة مطلوب منه فى مرافعته لا أن يفهم قاضيه فحسب ولكن أن

يقنعه وهو لا يستطيع أن يفهم مالم يكن قد فهم ولا يستطيع أن يقنع مالم يكن قد اقتنع ولا يستطيع أن يملك وجدان قاضيه فينحاز إلى الرأى الذى اقتنع به مالم يكن مؤمناً بهذا الرأى « فلا مرافعة إلا بإيمان » .

❑ وجوب الإفصاح عن طلب عقوبة الإعدام وتبريرها:

ومن منطق هذا الإيمان نتناول أمراً آخر متفرعاً عنه هو : مادام الإيمان هو الرائد وهو النواة التى انبعث وانطلق منها ، فيتحتّم على عضو النيابة، إذا ما كانت العقوبة فى الجريمة التى يترافع فيها هى العقوبة الكبرى Capital Punishment كما يقال أو عقوبة الإعدام، أن يترافع فى هذه الخصوصية بالذات بكل الإيمان، موضحاً مدلولاً مقنعاً للقاضى وذلك ما نص عليه منشور النائب العام رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٢ :

« وإذا كانت الجريمة التى قامت عليها المحاكمة من الجنايات الكبرى التى تستأهل القصاص ، فعلى العضو المترافع أن يعيرها من عنايته قسطاً غير ضئيل؛ فيجلو للمحكمة ما قد يكون وقف عليه من دقائق الوقائع وما خبىء من شايها متى كان هذا أو ذاك مما يجعل القصاص جزاء وفاقاً تقوم به العبرة وتطمئن له النفوس، ثم يختتم دفاعه بقولة صريحة يجهر بها برأى الاتهام فى تناسب هذا الجزء » .

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل فى التعليمات المادة ١١٣٢ تقول : « إذا كانت ظروف الدعوى تستوجب الحكم بالإعدام يتعين على عضو النيابة ألا يتراخى فى طلب توقيع تلك العقوبة، وأن يطرح مبررات طلبه بيقين وإيمان حتى يصل إلى اقناع المحكمة به استجابة لمصلحة الهيئة الاجتماعية التى يمثلها » .

لم كان هذا الإلحاح سواء فى منشور النائب العام سنة ١٩٣٢ أو فى تعليمات سنة ١٩٨٠

لم كان هذا الإلحاح فى شأن عقوبة الإعدام وطلبها والمرافعة بشأنها؟
ريما فى عرض هذا الأمر سوف نتعرض لموضوع قد يعتبر من أسرار
المداولات، ولكن قضاة الغد ينبغى أن يحيطوا ويلموا بما يجرى فى المداولات
ولا سر عليهم.

ومن المعلوم أنه يشترط لتوقيع عقوبة الإعدام إجماع المستشارين الثلاثة
وربما قال أحدهم : أنا عاهدت نفسى ألا أحكم بهذه العقوبة أبداً - لماذا؟
يقول إن الإعدام من اختصاص المولى سبحانه وتعالى، فإنا لا أحكم به؟ هذا
يحدث، وتصبح كارثة إن وجد قاض فى الدائرة قد انتهج هذه العقيدة لأنه
بهذا يكون قد كون رأياً مسبقاً عاماً فى كل القضايا التى تستوجب الإعدام
بما ينتقص من أمر صلاحيته.

هل يتصور أن تتوافر - ولو فى قلة ضئيلة - هذه النماذج من القضاة،
وبعدها يأتى ممثل الاتهام ليترخص كذلك فىئأى بجانبه، قائلاً : إن الإعدام
عقوبة جسيمة لا ينبغى أن أتناولها فى مرافعتى، ولكن إن وجدت لدى قاض
فلا ينبغى إطلاقاً ولا يتصور أن توجد لدى ولى الدم وهو القائم فى الدعوى
بهذا الدور، يأتى ليقول هو الآخر هذه عقوبة قاسية لا ينبغى أن أتطرق
بالحديث إليها.

فممثل النيابة هو مقدم الدعوى وهو بدايتها وهو الذى سيوصل اليقين
إلى قضاته، فليس من المعقول أن يترخص أو يسترخى فى طلب هذه العقوبة
والتشبث بها والمرافعة فى تبريرها.

□ مثال :

للنائب العام الفرنسى اميل دويريه لاسال مرافعة فى طلب الإعدام،
يبرر طلب الإعدام ويتشبه به فى قضية قتل مقترن (قتل اثنين) وقعت من
جار للقتيلين.

وفى خصوصية طلب توقييع الإعدام بالذات يقول : (١).

«أيجوز لى بعد ما أظهرت لحضراتكم من الظروف المشددة أن أتحدث
عن الظروف المخففة ولو لمجرد الرد عليها .

الظروف المخففة، أين هى؟ وأين مكانها؟ إنى لا أرى فى كل ما حولى إلا
دمًا مراقًا . أتبحثون عنها فى سوابق المتهم، فما أسوأها من سوابق فقد نسى
ما عمله له أهله من دروس حكيمة، ولم يصغ لنصائح والديه فقاده سوء
الخلق لارتكاب الجرائم، أم تبحثون عنها فى الباعث على ارتكاب الجريمة،
لقد قتل ليسرق، لقد أسال هذا الدم الغالى البرىء الذى لا ترده أموال
الدنيا جميعها ليكسب مبلغًا حقيرًا .. دراهم معدودات. أم تريدونها فى
الطريقة التى ارتكب بها جريمته، لقد ارتكبها بطريقة وحشية تقشعر من
هولها الطبيعة، أم فى وقفته أمام القضاء، وها هو يقف لا موضع للندم فى
قلبه ولا أثر للأسف فى نفسه يقذف فى وجه القضاء بالأكذوبة تلو الأكذوبة
غير هياب ولا وجل.

(١) (مرجع سابق) ، ص ٥٠ وما بعدها .

إن القتل أفضح جريمة يرتكبها الإنسان ضد أخيه الإنسان وقد ارتكب المتهم جريمة قتل لا واحدة، ويزيد جرم المتهم شناعة أن القتيلين لم يكونا غربيين عنه، فقد كانا يستقبلانه فى دارهما كصديق يحيطانه بعطفهما ويمدانه بنصائحهما فكان سبيله للاعتراف لهما بالجميل أن قتلتهما . دبر القتل فى إحكام وارتكبه فى هدوء، فلم يشعر بندم ولم يفقد حواسه، بل سره أن الغنيمة كانت كبيرة. إننى أمام هاتين الجثتين، أمام هذين الجرحين الغائرين، أشعر بالنفور والاشمئزاز يملأن رأسى ويخيل إلى أنى أرى حول تلك الدار الحزينة ذلك الزوج الذى يدعو زوجته وتلك الطفلة التى تتادى أمها ولا مجيب. يخيل إليّ أننى أرى مدينة بأسرها فى حزن شامل عميق، وأرى ذلك المشهد الرهيب الذى تبعه أهل البلدة كلهم يشاركون عائلة الفقيدين فى حزنها .

إننى أشيح بوجهى عن هذا المنظر المحزن، وأختلى بنفسى أسألها ورائدى مهنتنا المقدسة المشتركة ، وأواجه مسئولية خطيرة ، فلا أشعر بأقل شك أو تردد وأنا أسمع صوت ضميرى يقول لى : إن هذا الرجل مذنب، مذنب أمام الله، مذنب أمام الناس، مذنب ولا عذر له، وهذه الجرائم الخطيرة تطلب عقوبة زاجرة رادعة ، فالعدالة تقتضيها ، والقانون ينص، عليها ومصلحة الهيئة الاجتماعية تتطلبها .

فبقدر ما أنا مؤمن بأننى أؤدى واجبى حين أطلب منكم توقيع تلك العقوبة الكبرى، بقدر ما أنا مؤمن بأنكم تؤدون واجبكم حين تنطقون بها».

تلك مرافعة الرجل، كما كان مؤمناً بالبراءة وواتاه الإيمان فى تلك القضية بأن يمرض لنا كل ما عرض طالباً البراءة ويدافع ذات الإيمان إنما هنا هو إيمان بالإدانة دفعه إلى أن يدبج لنا هذه الصورة الحية النابضة التى تستأثر بالمشاعر وتجذب الأذهان.

ثانياً : التقيد بأداب المجتمع وقيمه :

□ **تطاول الدفاع على ممثل النيابة :**

ومن واجبات ممثل الاتهام، التى لا مناص ولا مفر منها، أن يتقيد بأداب المجتمع وقيمه، فهو وكيل هذا المجتمع ولن يخرج عن نطاق الوكالة. ومن آداب المجتمع وقيمه أن يلتزم عفة اللسان واللفظ، ألا يتهاثر مهما كال له الدفاع من سباب وتجريح وبذاءة فى القول واللفظ، فإياه أن ينساق معه إلى هذا المستوى.

يروى أحد أعضاء النيابة العامة أنه حقق قضية وحضر الجلسة ليترافع فيها، وأدى الرجل مرافعته فى موضوعية، وجاء دور الحاضر عن المتهم - وكان من أعلام المحامين ، فاستهل مرافعته قائلاً : " سئل رسول الله ﷺ : من الديوث يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: هو الذى يرى السوء فى أهل بيته فلا يقومه " وأقول لكم : إن ممثل الاتهام هو ديوث هذه الدعوى !

ترى ماذا يكون رد فعلك لو أنك جالس في موضع ممثل الاتهام ؟ أغلب الظن أن تستفزك كلماته، وأقل القليل أن ترد عليه كلماته وأن تتعته بما رماك به من صفات. ولكن تقيدك بآداب المجتمع وقيمه، فضلاً عن نصوص القانون، سوف يحول بينك وبين هذا التصرف. فهذا الذي صدر عن المحامي من قذف وسب يشكل جريمة وقعت على ممثل الادعاء الذي هو مكمل لهيئة المحكمة، كل هذا صحيح وواقع، ولكن كل ما لك أن تطلبه إلى المحكمة هو إثباتها هذه العبارة في محضر الجلسة وتحويله إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيما وقع. قد يسأل سائل وأين الكرامة؟ وقيم السكوت على الإهانة؟ وكيف يواجه ممثل الاتهام الناس وقد قبل هذه السبة؟ ولكن لو أنه تدنى إلى مستواه وبادله سباً بسب، لم تعد الساحة ساحة محكمة ولكن غدت ساحة سباب، وفوق ذلك إن مقام المحكمة التي يترافع أمامها ولها، يتأبى حفظاً على كرامة المحكمة، أن تبادله القول البذيء بأكثر منه بداءة أو حتى بمثله.

□ المركز يقيد صاحبه :

وعلى ممثل الاتهام أن يذكر دوماً تلك العبارة التي طالما سمعها أعضاء النيابة وهم في مستهل عملهم، إنها عبارة Prestige oblige والتي تعنى أن المركز يقيد صاحبه ويلزمه بما قد لا يلتزم به غيره. هذه العبارة التي طالما رنت في أذان رجال النيابة والقضاء فأبعدتهم عن مواقع الشبهة ونأت بهم عن مواطن الخطأ، ما بالها اليوم قد خفت رنينها وألقت الممارسة عليها ظلاً كادت أن تحجب بهاءها وأن يضيع معها جرسها ومعناها.

❑ ما يباح للدفاع لا يباح للاتهام :

رفع ممثل الاتهام في المحاكمة عن مستوى الدفاع درجة، وارتفعت منصته عليه، وجلس على يمين المحكمة وعلى ذات المستوى، لا لتمييز على الخصم في الحقوق ولكن لتمييز على الدفاع في الأداء. كثيراً ما نسمع في أمر الدفاع والمدافعين ما يعرفون بتعبير درج عليه حين يقال هذا محام يترافع لمن خلفه لا لمن أمامه. هذا النوع من المحامين هم الذين يترافعون للجمهور لا للقضاة، وهذا النوع كثيراً ما لا يستطيع أحد إيقافه، إلا أن تتخلى المحكمة عن رقتها ، بل عن لباقتها ، وتعتمد إلى حقها في منعه من الاسترسال في مرافعته. ولا ينبغي لوكيل النيابة أن يورط نفسه في ذلك وعليه ألا يترافع إلا لقاضيه ، وأن يضع ذلك دوماً في اعتباره ولا ينسأه، فهو التزام وليس مجرد قول أطلقه، فمادام ممثل الاتهام لا يترافع إلا لقاضيه فعليه ابتداء احترام وتوقير هذا القاضي، هذا التوقير و الاحترام لا بد أن ينبعا من إيمان بأن هذا هو أعلى مقام تترافع له وأنه هو صاحب القول الفصل.

❑ حصانة الدفاع :

تقول المادة ٣٠٩ عقوبات - والتي يطلقون عليها مادة حصانة الدفاع - إنه لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الأشخاص لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم، فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية، من ذلك ما سبق ذكره من قول الدفاع عن ممثل الاتهام إنه ديوث هذه الدعوى، فقد انتهى أمره إلى أن حوكم تأديبياً.

□ موجبات حصانة الدفاع :

ومما يقال ويسمع من المحامين، محام فرنسي من المشاهير وهو يترافع قال : إن المحامي العام المترافع يستعين عليكم بالشهوات المثيرة، فأوقفوه، وطلبوا إليه أن يقدم اعتذاراً عن هذا، فما كان منه إلا أن أضاف أن شخص المحامي العام المترافع محل احترامى، أما مرافعته فملكى أمزقها إرباً .. إرباً ومن حقى أن أطأها بأقدامى^(١).

أوقف نتيجة هذا ثلاثة أشهر واستأنف، فقررت محكمة النقض الفرنسية الاستجابة لتظلمه، وقالت: إنه لا دفاع بغير هجوم.

هذه العبارات وأمثالها الدفاع حر إن هو نطق بها، ولكن على ممثل الاتهام إن شاء الرد أن يكون ذلك بموضوعية مطلقة، أما أن يبادر الدفاع ويبدله إسفافاً بإسفاف وتهاتراً بتهاتر، فهذا هو المحذور، وكمن نربأ بممثل الاتهام أن يقع فى محذور. من أجل ذلك نرى أن موقف الدفاع فى المرافعة أفضل من موقف ممثل الاتهام، وفى مجاله رحابة أكثر مما هو متاح لهذا الأخير، ولكنها قيود قد كبله المركز بها وجعلته مطالباً بالأداء فى حدودها وأن يوفى بالأمانة فى نطاقها .

(١) عبد الحليم الجندي: مرجع سابق ، ص ٢١٨ .

ثالثاً : الحفاظ على مقام القاضي :

□ موقف المترافع موقف الملتمس :

تعرض في بعض المرافعات أمور تحتاج إلى توضيحات وشرح واستعراض آراء فقهاء ، تغليب رأى على رأى وإلى تدعيم رأى ومساندة آخر. ولكن لا ينبغي أن يتم ذلك بأسلوب المحاضر أو الأستاذ أو المعلم وليحذر ممثل النيابة أن يقع في هذا المحذور، وعليه إن أراد فعل ذلك أن يعمد إلى أسلوب الملتمس ، وليس في ذلك ما يقلل قدره ، فإنما تلتمس العدالة من المحكمة بوصفها الجهة الأعلى، أو أن يلجأ إلى أسلوب الطالب الذي يعرض على أستاذه رأياً، وليس في هذا التواضع ما يشينه؛ إذ من التواضع ما هو أقرب إلى اللياقة واللباقة .

□ موقف المترافع بصدد البحث القانوني :

في قضية جريمة أمن دولة، جريمة استجابة إلى الرجاء والوساطة، طلبت المحكمة من ممثل الاتهام المترافع أن يعد بحثاً في هذه الجريمة .

فأعد بحثه وترافع به أمام المحكمة كما ينبغي أن يكون، وإذ انتهى من مرافعته كان في المقابل المحامي المدافع عميداً سابقاً لإحدى الكليات، نسي الرجل نفسه، فهَيَّئَ له أن قضاته مازالوا طلبة لديه وأفاض بإطالة وإطباب سببت مللاً وسأمًا، ولم تكد ترفع الجلسة للمداولة حتى سمع القضاة يتهامسون: " هو لسه فاكركنا تلامذة عنده".

نخلص من هذا إلى الآتى: إن القلوب والعقول قد أوصدت عما أسرف فيه الأستاذ العميد من شرح، وتكفى هذه الكلمة دلالة على كيف كان وقع المرافعة.

علام تدل هذه الواقعة ؟

تدل على أن ممثل الاتهام فى مقام شرح المسائل القانونية والبحوث الفقهية لا يجب أن يقف من قاضيه موقف المعلم، هذا موقف منهى عنه تماماً، لابد أن يتجسد له قاضيه دائماً على أنه الأعلى مقاماً، الأكثر علماً الذى بيده الأمر ومنه الملتمس.

وهناك فى هذا كلمة لحام من أشهر محامى فرنسا « هنرى روبير » يقول : " إن التواضع مع الكفاية كالظلال مع الصورة تظهرها وتوضحها وتجليها^(١) " وهذا ما يطالب به ممثل الاتهام أمام قضائه .

فإذا تجاوز ممثل الاتهام أو الدفاع حدوده فى أداء دوره أوصدت عنه الأسماع، وبالتالي انصرف عنه الوجدان، وضاعت مرافعته كأنما هى صيحات تردد فى واد غير ذى زرع.

رابعاً : تناول وتحليل شخصية المتهم :

تحليل شخصية المتهم أمر كثيراً ما تتطلبه المرافعة ويصبح جزءاً قد يطول أو يقصر فيها، إنه كثيراً ما يعتمد إليه المترافع تدعيماً لحججه أو كمقدمة يحاول أن يستحوذ بها على وجدان قاضيه، فى هذا الخصوص

(١) عبد الحليم الجندى: مرجع سابق ، ص ٢٧٥ .

مطلوب منه إذا ما شاء أن يصف المتهم أو يورد نعوتاً ألا يستخدم الجارج من القول أو الفاحش في اللفظ، إنما مطلوب منه عفة اللفظ. وأن يتناول المتهم في تحليله لشخصيته بغاية الموضوعية .

❑ تعليمات النيابة :

وفي هذا تقول المادة ١١٣٠ من التعليمات : «يتحاشى المترافع العبارات التي تخدش الدفاع أو تمس كرامته وأن يتجنب تجريح المتهم أو التنديد به في غير ما يقتضيه بيان الدليل أو إظهار مدى الخطورة المبررة لتوقيع ما تطلبه النيابة من عقاب».

❑ مثال لخطأ في تجريح متهم :

ولست أجد اليوم حرجاً في أن أكشف عن خطأ وقعت فيه ذات مرة: كانت الواقعة قضية جاسوسية وكان من حقي كمترافع، إن لم يكن بحكم الوكالة عن المجتمع، فبدافع من وطنية تعتمل في نفس، أن أتناول شخصية هذا الجاسوس، خاصة وأنه كان مصرياً. هذه الشخصية التي خانت بلدها لحساب إسرائيل. وكان المتهم واحداً من أفراد طبقة أرستقراطية زالت وولت، ولكنه تمسك بأهداب ماض زال . وكان صهراً لأحد رؤساء وزراء مصر، وكان يوماً في عهد صهره رئيساً لمجلس إدارة أربع وعشرين شركة. ثم جاءت التأميمات وهرع للسفر للخارج، فاصطادته المخابرات الإسرائيلية وجندته وتكشفت له أسباب وحقيقة الدور الذي سيؤديه إذا ما

رجع ودرب على ما ينبغي التدريب عليه، وعاد بمستلزمات التخابر كاملة، وفي سبيل اصطيادهم له أغروه بكل نقاط الضعف منه ومنا: المال والنساء، وضبطت أدوات التخابر كاملة واعترف اعترافاً كاملاً، ولم أكن أنا الذى حققت القضية وإنما كلفت بالمرافعة فيها، وأنا أقرأ الأوراق استعداداً للمرافعة وجدت أن من بين المضبوطات وفي الركن الذى كانت فيه أدوات التخابر أو ذكرياته، منديلاً عليه بصمات طلاء الشفاه وتوقيعات بلغة أجنبية لمجموعة من النساء، المحقق هو الذى اطلع على الأسماء، أما أنا فقد تصادف أنى لمحت ضمن الأسماء التى كانت على المنديل اسم ممثلة أصر على أنها كانت من وسائل اصطياده فى الخارج، حينما أتيت فى الجلسة كشفت، منطلقاً مندفعاً بدافع الوطنية وبدافع الرغبة فى تثبيت الدليل، عن هذا الأمر، والرجل زوج وأب، أب لأبناء وبنات كانوا كالزهور ولم يتخلوا عن وطنيتهم، جئت فى الجلسة وبدافع من الحماس أوقفت المرافعة وطلبت إلى المحكمة فض حرز المنديل، وفضت المحكمة الحرز ونشرته، فإذا هو أرشيف من بصمات القبالات تحت كل بصمة قبلة توقيع صاحبته، ولم يكن ذلك ملائماً، فقد أصبحت هذه العملية - نتيجة لوجود مندوبين عن صحف أجنبية - هى الصورة الأولى لجميع الصحف فى اليوم التالى، وصرخ الأبناء وصرخت البنات ودوى الصراخ فى جنبات القاعة. وكان هذا هو ما ألمنى ومالا أغتقره لنفسى حتى اليوم، نعم لقد عريته وكشفت عن سواته وعورته وقد كان جديراً بذلك، ولكن كان لزاماً على أن أرى الزوجة وأن أرحم البنات والبنين . إن جرحى له لم يقتصر عليه ، بل امتد وغار فى

أصمق هؤلاء الأبرياء . كان هذا ما ندمت ومازلت أندم عليه . وإذا كنت قد أردت أن أعري وأن أهتك فيه هذا الجانب الفاضح المفضوح ، فكان الأولى بي أن أطلب في هذه الخصوصية عقد جلسة سرية، أما أن أندفع لاتخذها في علانية لأولم بفعل وأجرح وأغور في نفوس أبرياء فذلك مالا أغتقره لنفسى حتى اليوم.

خامساً: الالتزام بحسن المظهر والمواعيد :

❑ العدالة مظهر وجوه :

من الأمور الجوهرية الموضوعية، والتي لا ينبغي أن نفرط فيها مهما تكبدنا من مشقة وعنت، أمر المظهر، لأن العدالة مظهر وجوه لا انفصال بينهما.

❑ تعليمات النيابة :

وقد تتبعه واضع تعليمات النيابة العامة إلى ذلك، فنصت المادة ١١٢٣ على أنه : "يجب على أعضاء النيابة لدى قيامهم بوظيفة النيابة العامة أمام المحاكم العناية بحسن المظهر والالتزام بمواعيد الجلسات، حفاظاً على مهابة الهيئة التي ينتمون إليها" .

سادساً : ارتداء الملابس السوداء والأوسمة :

وعوناً على حسن إدارة العدالة لم يكتف واضع التعليمات بهذه المادة فقط ، إذ تنص المادة ١١٢٥ على أنه : "على أعضاء النيابة أن يحرسوا على

ارتداء الملابس السوداء والأوسمة عند قيامهم بتمثيل النيابة في جلسات المحاكم، وعلى عضو النيابة مهما كانت الظروف أن يلتزم بذلك، لأنه إذا التزم فسوف يجبر الآخرين على الالتزام، فقد اعتاد أعضاء دائرة في إحدى المحاكم أن يدخلوا إلى الجلسة بأى زى تصادف أن لبسوه، فأتى لهم عضو جديد ملتزم قد ارتدى سترته الداكنة ووسامه، فقالوا له: تُرى ندخل على حالنا وأنت وحدك تلبس الأسود والوسام؟ فقال: 'نعم'. ولم يمض طويل وقت، ففي الجلسة التالية كان الكل ملتزماً وكان الكل يرتدى الملابس الرسمية. وهذا هو ما يجب أن يكون عليه القضاء.

الفصل الرابع : حقوق المترافع

❑ حق طلب البراءة :

لممثل الاتهام المترافع حقوق وهو يؤدي أمانته في الجلسة، منها ما أسلفنا من حقه في طلب الحكم بالبراءة إذا لم يكن مؤمناً بدعواه وكانت لديه من أدلة النفي ما يستوجب أن يطالب إزائها بالبراءة.

❑ حق طلب استعمال الرأفة :

ويترتب على ذلك . من باب أولى . أن للمترافع أن يطلب استعمال الرأفة إذا رأى في ظروف الدعوى ما يحمله على طلب ذلك، فالغاية من ترفع ممثل الاتهام ليست بالضرورة إنزال أقصى العقوبة على المتهم. وبغية ممثل الاتهام ليست هي التشفى من المتهم بعقوبة بالغة توقع عليه، وإنما المرافعة من جانب النيابة ترمى إلى تحقيق العدالة والنصفة حتى للمتهم إذا استحقها، فإذا توفر لدى ممثل النيابة ما يقنعه بطلب البراءة للمتهم فليطلبها، أو ما يحمله على التماس العذر له ، فليطلب استعمال الرأفة معه وهو في الحالين يكون قد أدى واجبه ، واستعمل حقا لم يحرمه منه القانون.

❑ مثال :

ومرة أخرى ومن واقع التجربة ، نسوق مثالا على ذلك :
في إحدى القرى المتعمقة في الصعيد فتاة اشتهر عنها سوء السيرة

وحملت سفاحاً، ولها شقيق كما قيل قد هجر قريته ويمم شطر الشمال يلتمس رزقه، وعاد الشقيق إلى القرية ، فألفى أخته البكر حاملاً، والحمل باد عليها، وإذا مامر يقوم عيروه أو تهامسوا عليه أو لمزوه بالقول الجارح. ولما امتلأت نفسه بيت النية وأعد سلاحه وأجهز به على شقيقته، وبسلاحه يقطر الدم أسلم نفسه للشرطة معترفاً بما جناه غير منكر من ظروفها شيئاً إذن، فالقضية قتل عمد مع سبق الإصرار وعقاب ذلك معلوم للكافة. وسيق المتهم إلى قاعة المحاكمة وسئل:

. أنت قتلت ؟

. أيوه أنا بيضت شال عمتي !!

معنى ذلك أنه لم يجد ما يبيض به شال عمامته أو يرفع به هامته غير الدم يسيله على جثمان شقيقته. فماذا أنت قائل فى حق هذا المتهم؟ مجتمع لايرحم، فالرجل لايطبق اغتراباً ويعير فى كل مكان يوجد فيه، وينبذ فى كل موقع يحل به، والاضغوط الاجتماعية تلح عليه أن ينفذ عرفاً أقوى من القانون المكتوب، فماذا أنت قائل؟

وأنت ممثل الاتهام المترافع ماذا سيكون منك؟ هل تقف لتطلب رأس المتهم ذلك المجرم السفاح الذى لم يرع والذى أهدر والذى والذى ... إلخ، لا اعتقد ذلك، إنما هنا تتفاعل قيم وتقاليد المجتمع والأعراف الضابطة والتي هى فى أثرها أقوى من القانون المكتوب.

فإذا ما أردت أداء ووقفت مترافعا فالإلم تنتهي؟ لا ضير إطلاقا من أن تطلب استعمال منتهى الرأفة. لأنه إن أردنا صحة آثار محاكمتنا أن تطبق وتتفاعل مع واقع حى ملموس لافكالك منه، فلا يضيرنا إطلاقا إن تقدر هذا العرف وهذه التقاليد بما دفعت إليه لنطلب من قضائنا استعمال منتهى الرأفة.

إذن، من حق ممثل الاتهام المترافع كما أبيح له طلب البراءة، فمن باب أولى أن له طلب استعمال الرأفة، وطلب استعمال الرأفة ليست هذه صورته الوحيدة فحسب، ولكن كم من القضايا تحققت بها الظروف التى لاتقبل جدالا فى أن ينتهى ممثل الاتهام إلى طلب استعمال الرأفة.

❑ الحق فى تجريح أدلة الإثبات إن تحقق زيفها :

ومن حقوقه كذلك قناعته ومدافعتة وتبريره لهذه القناعة إزاء الأدلة المقدمة فى الدعوى - أدلة الاتهام - ولو اقتضى الأمر منه أن يترافع بتجريح هذه الأدلة.

كيف ذلك؟ من محضر جلسة محكمة جنايات دمنهور، فى ٥ من يوليو سنة ١٩١٧ مرافعة وكيل النيابة فى ذلك الحين «أحمد زكى أبو السعود» والذى آل الأمر إلى أن يكون «أحمد باشا زكى أبو السعود» وزير العدل فيما بعد، يترافع فى قضية سميت فى حينها «قضية التعذيب الكبرى» عن متهم قدم بتحقيقات تراهى لممثل الاتهام هذا أن بها كل الزيف والتلفيق، فقام يترافع مجرحا لها. والتحقيقات التى يجرحها هى من تحقيقات زميل له

وكيل نيابة، ولكنه تراءى له ألا يصح إلا الصحيح، ووجد من شواهد القضية ما يلزمه بأن ينهج هذا المنهج، تجريح التحقيقات التي قدمت الدعوى بناء عليها، يقول: ^(١) «قال محمد أغا أنه ضرب بحضور وكيل نيابة إيتاي البارود وإن وكيل النيابة حصل منه على اعتراف كتبه بالقلم الرصاص على ورقة أمامه، وقد سئل وكيل النيابة عن هذا فقال : كلا، اسمحوا لى أن أقول كلمة فى التحقيق ولو تعرضت فيما أقول لزميل لى من زملائى فإن الحق يلزمنا ذلك.

قال محمد أغا ضريت، وقال وكيل نيابة إيتاي البارود : هذا لم يحدث وانه دخل المكتب مع كاتب التحقيق.

سئل كاتب التحقيق فقال: إن وكيل النيابة أمره باستحضار أوراق قضية من خارج المكتب، ثم عاد بعد ربع ساعة فوجده يكتب اعتراف المتهم بالقلم الرصاص.

ليس من طبعى انتقاد الآخرين، ولكنى مضطر الآن إلى قول ما أقول يقول وكيل النيابة إنه لم ير ضريبا ولا آثار ضرب، ويقول كاتب التحقيق: إنه رأى أثرا ظاهرا على وجنة أحد المتهمين وهو عبارة عن كدم مستطيل محمر اللون، وقال محمد أغا عندما فتشوه وجدوا فى جيبه تذكرتى سفر سكة حديد من مصر تدلان على أنه كان يوم وقوع الحادث بالقاهرة، ولكن المحقق لم يذكر فى محضر التحقيق شيئا عن هاتين التذكرتين مع أنهما يظهران غيبته، وقد سئل ضباط البوليس فلم يذكروا شيئا عن هذه القرينة.

(١) حسن الجداوى : مرجع سابق / ص ٥٦

وقد تقولون حضراتكم : أين كان وكيل النيابة حينذاك، وأنا بكل أسف أقول: إن هذا كان نظام التحقيق في ذلك الوقت».

انتهت مرافعة أحمد زكى أبو السعود، وهكذا ترون أن الرجل انطلق من واقع الشواهد التي أمامه ليتناول أمر التحقيق تجريحا مادام قد استقرت على ذلك عقيدته.

❑ الحق في تناول ما تتطلبه الدعوى من دروس أخلاقية :

وليس يتحتم على وكيل النيابة أن يقصر مرافعته في حدود الدعوى التي أمامه إذا كانت الدعوى تتطلب درسا أخلاقيا جديرا بأن يقال، إذ إن أقوال ممثل النيابة، وما يليق به من دروس، تقابل بالإصغاء التام من حاضري الجلسة، وبإلاهتمام اللائق بها من قارئى المرافعة، إذا كانت القضية مما تهتم له الصحف وتتشعر أخباره. وللألفاظ التي تنزل من فم ممثل النيابة، وهو في موقفه فوق ذلك المنبر العالى، تأثير خاص ومغزى كبير، فيجب ألا يتبرع بها لغير مناسبة، ولا أن يكتهما حين يجب عليه ذكرها.

فهو إذ يترافع في قضية كقضية التعذيب الكبرى يقول :

"إن الجرائم مظهر من مظاهر الأخلاق، وشذوذ الأخلاق ينتج شذوذا في العمل، ولا ريب في أن الشدة التي استعملها ملاحظ بوليس التوفيقية، كانت نتيجة شذوذ في أخلاقه. مساكين أمثال هؤلاء، إنهم إذا رأوا في يدهم

سلطة ووجب عليهم القيام بعمل من الأعمال، يقومون بالعمل، كما يريدون هم، لا كما يريد القانون والواجب والعدل".

وهو إذ يترافع فى جريمة صحافية يتحتم عليه أن يعلم الناس - وإن كان القضاة يعلمون - ماهى الصحافة، وماواجباتها، وما هى مهمتها فى الوجود، وما يجب أن يتحلى به الصحفى من أدب وتقدير للمسئولية :

أراد المستشار جلانداز (Glandaz) فى مرافعته فى قضية مارشال ألف كتابا احتوى قذفا فى حق ملك فرنسا وعائلته سنة (١٨٤٥م)، أن يضع الحد الفاصل بين ما هو تاريخ، وما هو قذف، فقال : "إن كان من حق المؤرخ أن ينبش قبور الأموات ليستخرج منها عظام تفيد الأحياء، فليس من حقه أن يحولها إلى أوحال يلطخ بها وجوه المعاصرين ... ونحن لا نشك فى أن حرية الصحافة شئ جميل وعظيم، وقد تفنى وحدها العالم عن جميع الحريات، وهذا بالذات هو الذى يدعونا للدفاع عنها وحمايتها من الكتاب الذين يحقرونها، ويحطون من قدرها، باستغلالها فى أمثال هذه الأمور الشائنة".

وترافع الأستاذ عبد اللطيف محمود فى قضية اتهمت فيها جريدة مصر بنشر أخبار كاذبة (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٠)، فقال :

"إنه لما يؤلم النفس أن يصل الأمر ببعض الصحف إلى حد الاختلاق والكذب، إثارة للنفوس المطمئنة، غير خاشية من قانون أو متأثرة لكرامة، ولا معتبرة لواجب أو خاضعة لضمير، فأفهموا من أشرت إليهم واجبيهم،

وأنزلوهم على حكم القانون وقصاصه، وأروهم أن من يفعل سوءاً يجز به، وأن المكر السيئ لا يحيق إلا بأهله" (١)

□ حق الاتهام فى إضافة تهم جديدة وإدخال متهمين جدد :

لمثل الاتهام المترافع كذلك إدخال متهمين جدد فى الدعوى ، فقد يجرى التحقيق النهائى ثم يتبين أن هناك أناساً كان يتحتم إدخالهم كمتهمين فى القضية، ولكن سهى على من أحال الدعوى أن يدخلهم أو غاب ذلك أو كشف التحقيق النهائى عن وجوب إدخالهم فى الدعوى، ما الموقف؟

□ فى الجرح : شرط الحق فى إدخال متهمين جدد :

نضرب لذلك مثلاً بسيطاً : (أ) و (ب) قائدا سيارتين تصادمتا فقتل من قتل وجاءت النيابة. الأول قائد سيارة والثانى قائد سيارة و(س) شاهد الواقعة. عندما عرض المحضر على النيابة استجوبت الاثنى (أ) و (ب) ووجهت لهما تهمة القتل الخطأ، وسمعت شهادة (س) فى تحقيقها. ثم جاءت فى الإحالة وهى تحيل لمحكمة الجرح، اختارت (ب) وأحالتها بتهمة القتل الخطأ وأخلت سبيل (أ) ولم تقيد الواقعة ضده. ثم فى الجلسة ومن خلال التحقيق الختامى والنهائى خلصت المحكمة بعد سماعها شهادة (س) إلى أن الخطأ كان من جانب (أ). تحرك وكيل النيابة فى الجلسة فإذ به يدخل متهماً جديداً فى الدعوى ويوجه تهمة القتل الخطأ إلى (أ).

(١) السابق ، ص ٥٧ : ٥٩ .

جاءت محكمة أول درجة ویرأت (ب) وأدانت (أ).

فی دفاع (أ) أن النيابة كانت قد استجوبته وأخلت سبيله.

ومقتضى هذا أنها رأت أن لا محل لرفع الدعوى. ودفع بهذا متى؟

بعد مضى ستة أشهر. وذهب للمحكمة الاستئنافية فقال لهم فی

الاستئناف : كيف تدخلوننى بعد ما أخلت النيابة سبيلي.

ردت محكمة الجنح المستأنفة عليه وقالت: إن النيابة العامة أدخلت (أ)

أمام محكمة أول درجة كمتهم ثان لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين

بالأوراق بعد أن كانت المحكمة قد استمعت لشهادة (س) وترى هذه المحكمة

سلامة هذا الإجراء من جانب النيابة مادام لم يسبق أن أصدرت أمراً بأن

لاوجه لإقامة الدعوى من قبل وتقديم النيابة لسواه من قبل المحكمة هو (ب)

وذلك لا يسلبها حقها الثابت لها لما تبين لها أنه المسئول عن الحادث ومن ثم

يكون ماذهب إليه الدفاع من هذا الصدد غير صحيح فى القانون وتلتفت

عنه المحكمة.

هذا أسلوب المحكمة الاستئنافية فى رفضها لاستئناف (أ).

بناء على هذا الحكم الاستئنافية طعن عليه بطريق النقض، فماذا قالت

محكمة النقض؟

محكمة النقض بعد ما استعرضت الواقعة على النحو الذى شرحته قالت:

«لما كان الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى يجب أن يكون صريحاً وفى حق متهم ومدون بالكتابة إلا أنه قد يستفاد استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر إذا كان هذا التصرف أو الإجراء يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقلى ذلك الأمر، ولما كان ثابتاً من التحقيق أن الجريمة موضوع الدعوى قد ارتكبتها شخص ما قاد السيارة وقت وقوع الحادث ودار التحقيق الذى أجرته النيابة العامة حول المتهم (ب) وتناول التحقيق استجواب الطاعن الذى هو المتهم (أ) وتوجيه التهمة إليه ثم أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على (ب) وحده، فإن هذا التصرف ينطوى حتماً على أمر ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الطاعن يحول دون إدخاله بعد ذلك متهما بالدعوى.

لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون إذا قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل الطاعن (أ) وبإدانته يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ويتعين نقضه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى قبل الطاعن الذى هو (أ) (١).

وبناء على ذلك يتضح أن لمثل الاتهام الحرية الكاملة أثناء تمثيله للنيابة العامة كمترافع أن يدخل متهما جديداً فى الدعوى، شريطة ألا يكون قد صدر فى حقه قرار ولو ضمنى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى.

(١) نقض جنائى - مجموعات الكتب الفنى - ص ٢٣ - ص ١٢٠٧

نرجو أن يستقر هذا الشرط لأن التعليمات غفلت عنه، وكثيرا مانقح فيه في العمل ويأخذنا الحماس في الجلسات إلا أن التحقيق اتجه في المحكمة اتجاهها آخر ولا بد من إدخال متهم جديد، إنما شرط ذلك ألا يكون قد صدر في حقه قرار ضمني بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. ومظهر القرار الضمني هو في تلك الصورة : الاستجواب، وتوجيه التهمة، ثم إخلاء السبيل. الأمر في الجنب واضح، ولكن ماذا يكون الموقف في الجنايات إن تبدى ذلك، هل من حق ممثل الاتهام المترافع أيا كانت درجته أن ينهض ليطلب إدخال متهم جديد في الدعوى والتهمة جنائية؟

الإحالة في الجنايات الآن بمعرفة محام عام ولنضع هذا في الاعتبار ولكن أنت كممثل للنياية في الجلسة تمثل النائب العام ولنضع هذا أيضا في الكفة الثانية، كل هذا بعيد عما يرد علي الخاطر من حق محكمة الجنايات في التصدي وفقا للمادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية، وهذه بعيدة لأن من حق محكمة الجنايات في التصدي طبقا للمادة ١١ أنها تأتي بمتهم جديد وتوجه له التهمة ثم تنتحى عن النظر في هذا الاتهام.

❑ تعليمات النياية :

ويرتبط بحق الاتهام في إدخال متهم جديد، حقه الثابت في طلب إضافة تهمة جديدة وتعديل الوصف. وقد تضمنت تعليمات النياية مادة صريحة في هذا الشأن هي المادة ١١٣٧ والتي نصت على أن : للنياية أن تطلب في المحكمة إضافة تهمة جديدة بما ينبئ من تغيير في الأساس

أو زيادة فى عدد الجرائم المقامة عنها الدعوى قبل المتهم، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون فى مواجهة المتهم أو مع إعلانه إذا كان غائباً، وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لاتحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجات التقاضى.

❑ الحق فى توجيه تهمة شهادة الزور:

وهو حق آخر من حقوق ممثل الاتهام أو بالأحرى واجب من واجباته فى الجلسة. سبقت الإشارة إلى موقف وكيل النيابة الذى حضر أمام محكمة الجنايات ليجد أن دليل الإثبات هو شاهد الرؤية الوحيد، وعندما جيئ بهذا الشاهد وحلف اليمين سئل عن معلوماته فاستنكر وقال (فى إيه) وسئل فى القضية فقال (قضية إيه) وقيل له (قضية قتل) فقال قتل مين (إلى آخر ما ذكر) مثل هذا الشاهد، كثيراً مايلتقى به وكلاء النيابة عندما يعملون فى صعيد مصر، لأن أهل هذا الصعيد قبل أن يأتوا إلى المحاكم يكونون قد استوفوا ثأرهم بأيديهم وينظرون، الى المحاكمة على أنها مسألة شكلية لا ينبغى إضاعة الوقت فيها. هذا الشاهد دفعته الظروف وساقه حظه العاثر لكى يكون شاهد الرؤية فى حادثة القتل فما له يوقع نفسه فريسة فى ثأر بين عائلتين لاناقه له فيها ولا جمل، قواعد ومسلمات وضوابط اجتماعية تتحكم فى عمل وكيل النيابة فى صعيد مصر.

من منطلق الوكالة عن المجتمع، أغلب الظن أن ينتفض ممثل الاتهام ثائراً يريد أن يلحق هذا الشاهد درساً لاينساه. وسوف يسعفه

نص المادة ٢٩٤ عقوبات كل من شهد زوراً لمتهم فى جناية أو عليه يعاقب بالحبس، وسوف يقف فى المحكمة ليعلم أن النيابة توجه للشاهد تهمة الشهادة الزور. ويا للكارثة إذا كان الشاهد قد سبقه شهود آخرون أو سيتلوه شهود، فسوف يسمع من الدفاع مالا يحب سماعه ومالا يخطر له على بال. كيف؟ أول ما سيقوله الدفاع: "احمونا من النيابة فإنها تريد بهذا السلاح أن تؤثر على مجريات التحقيق" وسيقول أيضاً: "سيدى الرئيس تحقيقك لم ينته والشهود تتوالى والنيابة تعلن السلاح لتؤثر به على مجريات التحقيق". ووكيل النيابة فى حيرة، أيسحب التهمة أم يمضى فيما بدأه. ومادام أن هناك شهوداً آخرين سيسمعون، فالأولى بممثل الاتهام أن يؤجل طلبه حتى تفرغ المحكمة من سماع جميع الشهود.

□ طلب الإعدام:

وننتقل بعد ذلك إلى أمر آخر قد يرى البعض أنه حق ونراه واجباً، هو المرافعة بطلب عقوبة الإعدام واضحة صريحة جلية دونما مواربة أو استحياء، فإنك تطالب بما يسمى فى مختلف الشرائع العقوبة الكبرى، فى شرائع مختلفة ألغيت ثم أعيدت ثم ألغيت، إنما لنا شرعنا، ليتأرجحوا ما شاء لهم التأرجح ويبقى شرعنا شامخاً مجيداً (ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب)^(١)، عند طلب هذه العقوبة يجب على ممثل الاتهام أن يترافع فيها بكل الوضوح والصراحة، لماذا؟ لأن القانون لدينا اشترط لتوقيعها

(١) البقرة: ١٧٩.

الإجماع، لابد من إجماع المستشارين الثلاثة على العقوبة، ولابد من النص على الإجماع في الحكم وإلا بطل، عندما تطلب عقوبة الإعدام يجب أن تكون فيها بكل ما أوتيت من قوتك وبيانك والقانون في صفك والشرع يركاك فلا تترخص في إبداء هذا الطلب، لأن الدول صاحبات الحضارة التي ادعت بشاعة هذه العقوبة فإذا بها مرة تلفيها، ومرة تعيدها، ثم تلفيها، ثم ستميدها، لدينا نحن فيها من شرع الله أحكم الحاكمين.

الفصل الخامس : أساليب أداء المرافعة

كما أن للكتابة أساليبها كذلك للمرافعة أساليبها .

❑ كيف تؤدي المرافعة ؟

سبق أن أجاب عن هذا السؤال صفوة من شيوخ المترافعين ، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد رشدي ، فقال :

كل ما يعنيني في دعوى هو أن أعرف الثوب الصحيح اللائق بهذه الوقائع من الأثواب التي فصلها القانون وأسانيده، وأن أعرف ما يعدّه خصمي أو أتخيله، ولعل هذه الناحية لها أهميتها أكثر من الأولى ، إذ ليس أشق على المترافع من أن تتاح له السبيل للتكهن بدفاع خصمه ثم لا يستعدّ له الاستعداد الواجب وكلما قويت حجتي على خصمي كتب لي الفوز في دعواي، وليس الخصومة إلا مساجلة سلاحها الحجة والدليل على الحق فإذا فوجئ المترافع من خصمه بدفاع كان يستطيع أن يتخيله ولم يفعل ، كان في ذلك مكسبا لخصمه وخسارة عليه .

بعد أن أعرف هذا أذهب إلى قاعة الجلسة غير مختط خطة معينة للدفاع بل أضعها وأنا في الجلسة تبعاً للظروف التي تحيط بالخصومة وبالمرافعات وبأشخاص المترافعين والقضاة . فحالنا أشبه ما تكون بريان سفينة يسير بها حسبما تجيئه الظروف أو تؤاتيه حالة الجو أملاً في تطلب السلامة بالحق المدعى به .

أما الأستاذ إبراهيم الهلباوى - أول نقيب للمحاميين فى مصر - فقد اكتفى فى الإجابة عن هذا السؤال بقوله :

" أعذرني إذا لاحظت عليك أن هذا سؤال يوجه إلى غيرى لا إلى " (١)

فكان الهلباوى بما عرف عنه من ذرابة اللسان يريد أن يقول لوسائله : لاحظ أنت كيف أترافع ، إنما لا تسألنى كيف .

ومن واقع المشاهدات والخبرة لاحظنا أن طرق أداء المرافعة تنحصر فى أربع ، هى : التسميع ، والتلاوة ، والارتجال ، والارتجال المكتوب ، وبحكم التجريه نستطيع أن نصنف المترافعين الى أربع فئات :

نجد مترافعا قد حفظ مرافعته جيدا ويمثل لينهض مترافعا فإذا بنا نسمع ما يقرب من تسميع نصوص محفوظة ، هذه هى قدراته .

أولاً : أسلوب التسميع :

مأخذ : هذه الطريقة تحمل فى ثناياها عوامل تقويضها ، وأهم هذه العوامل التى حذرنا منها انبعاث الملالة والسأم ، وأنت فى أشد الحاجة إلى أن يعيرك سامعك لا أذنيه فحسب بل قلبه ووجدانه أيضاً ، فإن انتهى الأمر إلى أن المستمع لك فى أذنه صمم فعفا الله عما تقول وعما تؤدى . ربما قيل : إن المحامى كما قلنا أشبه بالمثل ، الممثل يأتى حافظا دوره وكل ليلة يقوله أمام الجماهير ، ولكن لا .. الممثل فى حفظه ولأدائه دوره متبين تماماً لما

(١) حسن الجنلاوى : مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، ١٨٢ .

ستتوالى به الأحداث ، وبما سيرد عليه به ، إنما المحامى حينما ينطلق فى مرافعته لا يدرك فى أمر المحاكمة ما سيرد بها من مفاجآت ؛ فيتحتم عليه أن ينطلق بالقول على مقتضى ما تأتى به هذه المفاجآت وأن يكون على مقتضى المقام . ففارق كبير بينه وبين الممثل . إذن التسميع أسلوب لا نستطيع أن نقول : لا جدوى منه ، ولكنه غير مؤثر .

ثانياً : أسلوب التلاوة :

طريقة أخرى هى أن لديه وقتاً لأن يحفظ فيأتى بورقه المكتوب ويبدأ (ورقة - ورقة) أى يتلو ورقة تلو الأخرى .

أيضاً لاتسلم طريقة المرافعة المكتوبة من تلك المعاييب التى تنال من طريقة التسميع وفيها أيضاً يفتقد المترافع القدرة على التأثير فى سامعيه .

يقول : « هنرى روبير » : إن الذى يتلو مرافعة مكتوبة إنما يلقي مرثيته .

فهذا حكم إعدام ، لأنه بهذه الطريقة لا يمكن أن يستأثر بانتباه أحد أو يستولى على سمع أحد ، فالرجل كان واضحاً حين قال : إنه يتلو مرثيته ، معنى يشنق نفسه والسبب طبعاً واضح .

ثالثاً : أسلوب الارتجال :

طريقه ثالثة : هى الارتجال ، لها مآلها ، وعليها ما عليها .

❑ مزاياها :

تكسب المترافع قوة التأثير وعطف القاضى وتجاوبه ومتابعته له ، لأنك لاشك إن رأيت إنساناً يتحدث إليك وقد انصرف بكليته إليك فلن تملك إلا أن تتابعه أما إذا انصرف عنك بتلاوة، فلا بد أن يسرى الملل ويصبح هو فى واد وأنت فى آخر وفي مقام تواصل الأجيال لا ينبغي أن ننسى ذكر من تواصلت منه أجيال، ذاك هو المرحوم الأستاذ/ عبد الرؤوف على وكيل نيابة أمن الدولة العليا الذى كان مترافعاً مرتجلاً ينثر الدر فى مرافعاته، ومن أسف أنها لم تسجل أو تدون.

❑ مساوئ الارتجال :

وللارتجال عيوب ، فهو لا يستطيع أن يؤديه إلا موهوب لاشك ، وإذا ترك المرتجل نفسه واسترسل ربما خرج عن الموضوع وفى هذا عيب من العيوب التى ينبغى أن يتجنبها المترافع ، ثم فى الارتجال قد تستوقفه نقطة فيستمر فيها ويسترسل ويستنفد الوقت ويعتقد أنه أدى فى حين أن هناك نقطة أخرى كان لزاماً عليه أن يغطيها ، فالارتجال أيضاً كما أن له مزاياه فله عيوبه .

يقول أرسطو : « إن غرض الخطيب منذ أن يشرع فى خطبته أن يظفر بالقلوب من عقول سامعيه وأن ينسج عروة من التعاطف بين المتحدث والسامع ؛ فإن السامعين لا تتفتح عقولهم للاستثارة أو للمتابعة إن لم تجمعهم هذه العروة بالمتكلم ».

فالمرافعة فعل ، ورد فعل ، وتوجيه للأذان والأذهان ولظروف الزمان والمكان ، وكما يقولون « إن لم ينل المحامي استحسان قاضيه لمركز موكله في العشر الدقائق الأولى من مرافعته ، ففقد له ».

هذا الاستحسان ليس غاية ولكنه بداية ، والمترافع الجدير باسمه هو الذى يفهم قضائه أن مرافعته ليست له هو ولكنها لهم هم وأنهم لا يخضعون لنظامه وإنما هو الذى يخضع لنظامهم.

الارتجال بهذه الصورة نستطيع أن نقول : إننا لانتطلبه ، ولا يأتيه إلا موهوب ، والهبة من عند الله .

وهل الباقون لن يترافعوا ؟ من قبل أن نمرج على الباقين ، لابد أن ننظر بعين بصيرة ماذا وراء الارتجال ، أكله محاسن : أم أن له مثالب يجب التنبه لها ؟

مر بنا مترافعون كانوا أقرب ما يكونون إلى الموسيقيين أو المطربين فى الأداء .

فالمرافعة عملية إرسال واستقبال ، عندما يرسل هذا المرتجل الموهوب يتمس دائماً جذب قاضيه المستمع إليه ، ولديه الحاسة القوية التى يتيقن منها بمدى قوة هذا الجذب أو ضآلته ، فما دام الجذب متحققاً لديه ينطلق فيما يرضى به سامعه استحساناً ، وربما استغرق ذلك منه أو استنفد هو واستنفدت كل طاقاته فى نقطة واحدة ولم يقو على تغطية باقى النقاط ، والتى مازالت بها الإدانة كامنة ، أذن سمعنا وسمعنا أياماً ، واستحسننا أياماً ، وعند محاسبة الدليل ظلت الأدلة قائمة ، وهذا عيب من عيوب الارتجال ،

وعيوب الاسترسال في الارتجال بما يرضى المستمع ويشده في نقطة ولو كان على حساب باقى النقط ، سألت سيدة أحد المحامين المشاهير في فرنسا معجبة ومبهورة بارتجاله فأجابها وقال لها :

الحقيقة أننا لا نرتجل مطلقاً ، أتعرفين السر الحقيقي للمرتجلين أنهم لا يرتجلون أبداً ، إنها أكذوبة كبيرة هي أننا نرتجل كلاماً سهرنا في تحضيره أثناء الليل وأطراف النهار . الارتجال دون درس مجازفة بحقوق الناس ، واستخفاف بالقضاة ولا يرتجل الكلام العظيم إلا من حضر مرافقته مرات ومرات ومرن على مواجهة الأحداث والمفاجآت ، فدانت له أعنة البلاغة ، هو لا يرتجل كما يتوهم الواهمون وإنما يستخرج ما في مواهبه من علوم ومعارف مسبقة .

محام آخر ممن قيل عنهم: إنهم يرتجلون ، يشرح فيقول « أنا لا أحضر مرافعات مكتوبة نعم، ولكنى أترافع بينى وبين نفسى على انفراد بغير صوت، لأنكلم ، إنما تجرى العبارات في مخيلتى إذ أمشى وحين أكون في عريتى وإذ أتناول طعامى ، وفي المساء تتوارد لدى الخواطر ، فإن شاهدنى مستمعى على ما أنا عليه عند افتتاح الجلسة فأبدو في قمة الانفعال » (١)

رابعاً : أسلوب الارتجال المكتوب :

للتوفيق بين هذه الطرائق نرى أن خير طريقة هي ما نسميه الارتجال المكتوب ، أما كيف يكتب الارتجال ، فهذه معادلة صعبة .

(١) عبد الحليم الجندى: المحامون وسيادة القانون، مرجع سابق، باب هنرى روبير ص ٢٦١ وما بعدها.

الارتجال المكتوب عادة إطالة الفكر والدراسة للقضية من قبل تداولها وأثناء تداولها في الجلسات ، حتى إذا ما استجمعت مادتها وربت فكرك فيها جلست ودونت مرافعتك أو أمليتها ، وفي إملائك لها وما تمثلت أنك ترتجلها في المحكمة ، ثم تسترجع ما دونته أو أمليته عدة مرات ولا مانع إطلاقاً من الاستعانة بالتسجيل وعندما يصبح ما أعدده أمامك ، مجرد وجوده أمامك سيذكرك بما فيه لأن هذا هو الإعداد ، ومن واقعة ستستطيع أن تتطلق وتؤدي ارتجالاً ، ولكن أصل هذا الارتجال هو المكتوب.

وبهذه الطريقة أخذت تعليمات النيابة في المادة ١١٢٨

□ تعليمات النيابة :

يجب على عضو النيابة المكلف بالحضور أمام محكمة الجنايات أن يعد مرافعة في القضايا التي توزع عليه ، ويؤشر عليها بالنظر من المحامي العام أو رئيس النيابة الكلية المختص ، وتودع في ملفات خاصة بالنيابات الكلية ، وتكون من عناصر تقدير كفاية عضو النيابة عند التفتيش على أعماله ، ويحسن أن تكون هذه المرافعة تحت بصر عضو النيابة بالجلسة لتعيّنه على حسن أدائها وعدم إغفال أي من عناصرها ، دون أن يلجأ إلى أسلوب القراءة الدائمة منها .»

وإعدادك للمرافعة وكتابتك لها ستعطيك القوة بحيث تتطلق في التعبير، وتتدافع الأفكار على لسانك غير مهمل نقطة من النقاط التي يجب أن

توفيقها أو غير ناس ما يجب عليك أن تتناوله من أمور أخرى ينبغي أن تكون على بينة منها ، وأعددت لها عدتها من حيث البحث والدراسة ، هذه الطريقة تتلافى كافة المزالق للطرق والأساليب الأخرى.

فكما قيل عنه إن هذا الإعداد المكتوب خادم جيد وسيد ضار بمعنى أنك إن تركت الأوراق لتتملك زمامك وجعلتها سيدة على كيائك انصرفت إلى التلاوة وأصبحت لك هي السيد الضار ، أما إن جعلتها في خدمتك ترجع إليها إذا ما اقتضت الحال صارت هي الخادم النافع .

إذن، الأسلوب الأمثل الذى يتلاءم مع كافة القدرات هو الإعداد المسبق الجيد المكتوب دون الالتجاء الدائم إليه أنما الرجوع إليه عند الاقتضاء .

يقول فى ذلك الأستاذ زكى عريبي (١) « الذين يضطرون إلى تحضير مرافعتهم ثم لقائها يجب أن يكتبوا بغير اللغة المعدة للقراءة. إن عليهم أن يتصنعوا لغة الارتجال فينأوا بكلامهم عن كل ما يشعر بجهد التحضير ».

« فارير » أشهر محامى فرنسا يقولون : إنه كان يترافع بقلمه فى القضية ، بمعنى أنه يتمثل أنه أمام المحكمة، ويطلق لقلمه العنان وكان قلمه هو لسانه، فإذا فرغ طوى صفحة وقام منها، وقد رسمت هذه المرافعة المكتوبة فى رأسه معالم واضحة توجه فكره إذا ما وقف للدفاع وتقيه شر جموح المخاطر دون أن تمنع تدفق بيانه المطابق لمقتضى الحال..

وتلك سمة لا بد أن نعتنى بها فى إعداد المرافعة.

(١) الكتاب الذهبى للمحكّم الأهلية، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١٦٢ .

الفصل السادس : زاد المترافع

□ الرسوخ فى القانون بمدى الاطلاع خارج القانون :

لقد ترامت حدود المعارف القضائية إلى أبعد مما يبلغه الفكر العادى، وأضحى لزاما لنجاح المرافعة ما يجب أن يلتزم به المبرزون للنجاح فى الحياة من التزود بزيادة عظيم من العلم، وبدأب على العمل اليومى المرهق المتصل، فإعداد المرافعة ليس وليد الساعات التى يمضيها الإنسان فى تحضيرها، إنما هو محصول زاخر لحصيلة سنين أمضاها المترافع فى الاستزادة والبحث والتقصى.

فهناك إطار عام لا غنى عنه ولا فكاك هو : «سعة الاطلاع» فى مختلف نواحي المعرفة والفنون.

ومما يؤثر عن الدكتور وديع فرج - أستاذ القانون المدنى - قوله لتلاميذه فى كلية الحقوق فى مستهل كل محاضرة : «اعلم يا ولدى أن رسوخك فى القانون هو بمدى اطلاعك خارج القانون» لماذا؟ لأن القانون وما يعالجه من مشاكل هو الحياة، فإن تزودت بكافة نواحي المعرفة فى الحياة كان القانون لك ميسرا، وتلك سمة دراسة القانون. لماذا نعتز كحقوقيين دائما بدراسة القانون؟ لأن القانون هو الذى يعالج الحياة، الحياة ككل يعالجها القانون، فدائما ننظر لأنفسنا على أننا قادرون على معالجة مشاكل الحياة بأسرها، ما الذى ينبغى أن نتزود به؟ إننا لن نختلف

(١) رانسون: فن القضاء، ترجمة وتعليق محمد رشدى، طبعة ١٩٤٣، ص ١٧٤ .

إطلاقاً على أن بلاغة التعبير ضرورة لازمة للعدالة ككل وللمرافعة على وجه خاص، بلاغة التعبير ضرورة لأنها سبيل الوصول إلى الحقيقة، هي في ذاتها فن من الفنون، لأنها مظهر من مظاهر الجمال.

أولاً - البلاغة :

فأول زاد المترافع وأولاه به ، البلاغة.

ضرورتها :

يقول الأستاذ أحمد رشدي : " قد تكون للحق المطلوب حياة في نفسه، ولكن لا يلبث أن يموت، لأن قصور الإبانة عنه تركه مختقاً تحت ترابه، أو لأن الخروج اللازم للإبانة إلى الإطناب في غير مقتضاه أو التعلق بالحواشي البعيدة عن لب الموضوع أرسل فيه الملل والسأم مما يضيق به صدر القاضى فلا تجد الحقيقة مسلكاً إلى قلبه، وقد يقال : إن الحقيقة قد تدافع عن نفسها، ذلك حق، لكن لو خلت النفوس من كل ما يشينها، فالناس بحكم الطبيعة والتطبع ليسوا أصفياء النفس أنقياء السريرة والروح، لذا كان حتماً إدخال الحديد إلى النار ليلين فتنصهر أفئدة السامعين في حرارة البلاغة حتى لتقبل الحقائق التي تبدى لك، بلاغة التعبير ضرورة لازمة للعدالة لأنها سبيل الوصول إلى الحقيقة وهي في ذاتها فن من الفنون لأنها مظهر من مظاهر الجمال، قد تكون المرافعة هي فن الإقناع والمنطق الذي يؤدي إلى التسليم بما يبدي القائل، ومع ذلك فإن أغلب الناس عقولها مغلفة عن المنطق وحده، فهم دائماً في حاجة إلى من

يؤثر على مشاعرهم حتى تستجيب قلوبهم وتفتح عقولهم فيؤمنوا».

مناهل البلاغة :

(١) القرآن الكريم :

البلاغة هي المطلب الأول للمترافع، وهي تكتسب، وليست موهبة فقط ولها مصدران ، هما ، القرآن والمأثورات والشعر. ولقد كان كبار المترافعين أمثال مكرم عبيد - وهو مسيحي - يحفظون القرآن ويترافعون به، كما كان يخطب به أيضا القمص سرجيوس الأنبا شنوده ، فمن أراد من المترافعين بلاغة التعبير ، فعليه أن يخصص من يومه وقتا لقراءة القرآن الكريم فهو منهل البلاغة الأول، كما أن فيه تقويما للسان وإصلاحا لميوس النطق، وفي القرآن سر من أعمق الأسرار وهو الموسيقى الداخلية الباطنة في العبارة القرآنية وليس بالشعر وليس بالنثر ولا بالكلام المسجوع، إنما هو معيار خاص من الألفاظ صفت بطريقة تكشف عن الموسيقى الباطنة فيه، في الشعر موسيقى ظاهرة تصل إلى أذنك من خارج العبارة، القافية والبحر والوزن، عندما تتلو " والضحي والليل إذا سجي" أنت أمام جملة واحدة تخلو من القافية والوزن والتشطير ولكن تتبعث الموسيقى من كل حرف فيها، كيف ومن أين هذا؟ هذا ما نغنيه بالموسيقى الداخلية، حين تتلو دعاء زكريا : "قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً" (١) حين يروي القرآن رواية موسى بالأسلوب السيمفوني : " ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعبادي فأضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا

(١) مريم : (٤)

تخاف دركاً ولا تخشى. فأتبهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم. وأضل فرعون قومه وما هدى^(١).

ومن هذه الكلمات تذوب في يدي خالقها وتصطف وتتراص في معمار ونغم موسيقى منفرد لا يصل له كل ما كتب بالعربية، تلازم الموسيقى القرآنية .

صفة أخرى هي صفة الجلال تسمع المولى جل جلاله يروى نهاية قصة الطوفان : "وقيل يا أرض ابلعي ماءك وياسماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر"^(٢).

وهذا أروع ما قيل في أسلوب الرسم بالكلمات - كل لفظ له ثقل الجبال ووقع الرعود ثم السكون والصمت والعدم، عبارات بسيطة أعطت الإحساس الكامل وكأننا نعيش الأحاديث، ثم رفعة الكلمة وحيائها وسموها، اسمع القرآن يصف العلاقة الجنسية بين رجل وامرأة حين يقول : "فلما تفشاهما حملت حملاً خفيفاً"^(٣) ، تفشى الرجل المرأة امتزج الذكر بالأنثى، كما يفشى الليل النهار، وكما تذوب الألوان، ثم اسمع ما يحدثه القرآن من جلجلة في النفس بالفاظ فتحمس منها مزيد الغضب وإعلان العقاب : "وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر عاتية سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية"^(٤).

(١) طه : (٧٧) إلى (٧٩) .

(٢) هود : (٤٤) .

(٣) الأعراف : (١٨٩)

(٤) الحاقة : (٧).

هكذا ارتسمت أمامك صورة وكأنك تسمع صفير الرياح وتشهد الخراب.
وهكذا معمار القرآن بناء تتبع فيه الموسيقى من داخل الكلمات لا من
خارجها ولا من حواشيها، لذلك انفردت العبارة القرآنية بأنها تحدث
الخشوع في النفس بمجرد أن تلامس الأذن وقبل أن يتأمل العقل معانيها،
فهى تركيب موسيقى يؤثر فى الوجدان والقلب بقوة ومن قبل أن يبدأ العقل
فى العمل، لذا لم يكن يستغرب بالوليد ابن المغيرة الذى مات على كفره حيث
طلب إليه أن يسب القرآن واعتبره من كلمات محمد⁵ : "والله ، إن لقوله
لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق وإنه ليعلو ولا يعلى
عليه قولوا ساحر جاء بقول يفرق بين المرء وأخيه وبين المرء وأبيه وبين المرء
وزوجه وبين المرء وعشيرته. (١)

جوامع الكلم :

- من بعد حديث القرآن ، نأتى بكم إلى جوامع الكلم، وهى تتأتى من
مأثورات الشخصيات العظمى فى التاريخ أو فى الديانات بمختلف أنواعها
ولا نحدد ديانة معينة، وتتأتى للمتراجع من أن يكون لديه مذكرته الخاصة
التي يحرص دائماً إذا ما أعجبهت عبارة أو تعبير أن يدونها ويجمعها فيها .

كل إنسان لا بد أن تجد له الفقرة أو الجملة المشرقة التى يبنى
تدونها، ومن جماع هذا التدوين ستخرج بحصيلة، تنمى بها زادك اللغوى،
وترقى بها ذوقك العلمى ، لأنك على مدى سعة اطلاعك ستصبح فى مقام

(١) مصطفى محمود : القرآن محاولة لفهم عصرى - طبعة ١٩٧٣ - ص ١٢ وما بعدها .

الناقد أو الصائغ يميز الجوهر بمجرد اللمس وبمجرد النظر. هذه المذكرة الخاصة لتكن صغيرة الحجم ولتكن دائماً فى حجم الجيب، ولا تعتقد أنك أنت إذا كتبت فيها وألقيتها أن هذا الكلام سينسى أو ليس به فائدة؟ سوف تجده لا إرادياً ولا شعورياً برز إليك عند اللزوم إنما عود نفسك دوماً على أن تثبت بها ما تستحسنه من كل ما تقرأه، لا تكلفك شيئاً.

- من أقوال الرسول ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى".

جملة من ست كلمات إن شئت لخصت بها جميع الرسائل والكتب التى دونت فى المسئولية الجنائية، هذه هى المسئولية الجنائية من بعد طول بحث وتقريب واستقطاب.

ومن مأثوراته ﷺ أيضاً التى تذوب رقة وعذوبة ونفماً وجلالاً دعاءه فى الطائف وقد حاق به الكفار والمشركون. "اللهم إليك أشكو ضعف قوتى وقلة حيلتى وهوانى على الناس، يا أرحم الراحمين ، أنت رب المستضعفين وأنت ربى. إلى من تكلنى؟ إلى بعيد يتجهمنى؟ أم إلى عدو ملكته أمرى؟ إن لم يكن بك غضب عليّ فلا أبالى. أعوذ بنور وجهك الكريم الذى أشرقت له الظلمات وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة، من أن ينزل بي غضبك أو يحل على سخطك، لك العتبى حتى ترضى ولا حول ولا قوة إلا بك.

وأيضاً من أقواله صلوات الله عليه وسلامه: "ألا أن الذنب لا ينسى، وإن البر لا يبلى، وإن الديان لا يموت، اصنع ما شئت كما تدين تدان،

وبالكيل الذى تكيل به تكال".

ومن أحاديثه صلوات الله عليه وسلامه ومما يخص منهجنا في العمل "التذلل إلى الحق أقرب إلى العزة من التعزز بالباطل".

من جوامع الكلم كذلك لعمر بن الخطاب رسالته إلى أبى موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة، وهذه الرسالة وثيقة علمية بهر بترجمتها مدير مدرسة القضاء الفرنسى فجعل الترجمة من ملاحظات المدرسة، وإليك هذه الرسالة :

"من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عبدالله بن قيس ... سلام عليك أما بعد - فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة .. فافهم إذا أدلى إليك وأنفذ إذا تبين لك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين الناس في مجلسك وفي وجهك وقضائك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك . البينة على من ادعى واليمين على من أنكر . والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإن الحق قديم لا يبطله شئ والرجوع إلى الحق خير من التماذى فى الباطل . ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهى إليه، فإن بينه أعطيته بحقه وأن أعجزه ذلك استطلت عليه القضية، فإن ذلك أبلغ للعذر وأجلى للعمى، الفهم الفهم فيما أدلى إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة . ثم قايص الأمور عندئذ واعرف الأمثال ثم اعمد فيما

ترى إلى أقاربها إلى الله وأشبهها بالحق. المسلمون بالحق. المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرباً عليه شهادة زور أو مجلوداً في حد أو ظنيماً في ولاء أو قرابة، فإن الله تولى من عباده السرائر وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والإيمان. وإياك والفضب والقلق والضجر والتأذي بالخصوم والتكر عند الخصومات فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الأجر يحسن به الذكر، فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس. ومن تزين بما ليس في نفسه شأنه الله، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصاً، فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام عليك ورحمة الله".

ومن أدعية عمر ذاك السيف العادل البتار :

"اللهم ارزقني خفض الجناح للمؤمنين وذكر الموت في كل حين، وثبتني بالبر والتقوى واليقين. اللهم لا تدعني في غمرة ، ولا تأخذني على غرة ولا تجعلني من الغافلين".

هناك كذلك من الأئمة من كانت له مآثوراته وحكمه ، نتوارثها على مر السنين ، هناك "على" أبو البلاغة، في كتابه نهج البلاغة حين قلد محمد بن أبي بكر ولاية مصر قال : "فاخفض لهم جناحك، وألن لهم جانبك، وأبسط لهم وجهك، وآس بينهم في اللحظة والنظرة، حتى لا يطمع العظماء في حيفك لهم...ولا يئأس الضعفاء من عدلك عليهم فإن الله تعالى يسألك معشر عباده عن الصغيرة من أعمالكم والكبيرة، والظاهرة والمستورة، فإن

يعذب فأنتم أظلم وإن يعفُ فهو الأكرم. احذر كل عمل يرضاه صاحبه لنفسه. ويكرهه لعامة المسلمين. واحذر كل عمل يعمل به في السر، ويستحي منه في العلانية. واحذر كل عمل إذا سئل عنه صاحبه أنكره أو اعتذر منه". ثم هو يفاضل بين أهل العلم وأهل المال فيقول : " معرفة العلم دين يداين به، به يسكب الإنسان الطاعة في حياته وجميل الأحدثثة بعد وفاته والعلم حاكم والمال محكوم عليه. هلك خُزان الأموال وهم أحياء والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة".

والخطاب الثاني هو خطاب على بن أبي طالب رضى الله عنه إلى الأشر النخعي لما ولاه على مصر :

اختر للحكم بين الناس أفضل رعيته في نفسك، ممن لا تضيق به الأمور، ولا تمحكه الخصوم، ولا يتمادى في الزلة، ولا يحصر من الفء إلى الحق إذا عرفه، ولا تشرف نفسه على طمع، ولا يكتفي بأدنى فهم دون أقصاء، وأوقفهم في الشبهات، وأخذهم بالحجج، وأقلهم تبرماً بمراجعة الخصم، وأصبرهم على تكشف الأمور، وأصرمهم عند اتضاح الحق، ممن لا يزدهيه إطرأ، ولا يستميله إغراء، وأولئك قليل، ثم أكثر من تعاهد قضائه، وأفسح له في البذل ما يزيل علته، وتقل معه حاجته إلى الناس، وأعطه من المزة لديك ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك . فانظر في ذلك نظراً يليغاً، فإن هذا الدين قد كان أسيراً في أيدي الأشرار، يعمل فيه بالهوى، وتطلب به الدنيا.

ثم انظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محابة وأثرة، فإنهم جماع من شعب الجور والخيانة، وتوخ منهم أهل التجربة والحياء، من أهل البيوتات الصالحة، والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً وأصح أعراضاً، وأهل في المطامع إشرافاً، وأغلب في مواقع الأمور نظراً^(١).

هذه كانت نماذج من جوامع الكلم ومن الحكم التي لا ينبغي أن تغيب عن البال والخاطر لأنها سنن وأسس الحياة القويمة أولى الناس بها رجال القضاء.

وللغزالي فيلسوف المسلمين وأبو الفلسفة الإسلامية دعاء يقول فيه :

"اللهم إني استغفرك....

من كل ذنب قوى عليه بدنى بعافيتك..

ونالته يدي بفضل نعمتك

وانبسطت إليه بسعة رزقك ..

واحتجبت فيه عن الناس بسترِكَ

واتكلت فيه على أناتك وحلمك ..

(١) عثمان حسين : القضاء في الإسلام (علم .. وقيم) - طبعة ١٩٩٢ - ص ٦٥ ، ومفليح عواد القضاة : أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي في الأردن - طبعة عمان ١٩٨٨ - ص ٣٤ .

وعولت فيه على كريم عفوك
 اللهم أعزنى بالذلة تحت قدميك..
 وارفعنى بالهوان عند عتباتك
 اللهم لا تجعلنى أترين بين .. الناس بما يشينني عنك
 اللهم قدرنى على أداء كل شيء ..
 لوجهك أنت حتى لو لم يرض الناس
 ولا تقدرنى علي أداء الشيء ..
 لغير وجهك حتى لو أرضى الناس
 اللهم أنى أحرار فيك فألقاك بين الماء..
 والخضرة وصفاء نفسى حين تشف
 فترقى إلى مقام كرسيك: (١)

من المأثورات أيضاً ما نقل عن ابن عطاء الله السكندرى والذى قال
 فيه المرحوم الشيخ عبد الحلیم محمود " لو صحت الصلاة بغير كتاب الله
 لصحت بهناجاة ابن عطاء الله"

(١) زكى مبارك : التصوف الإسلامى ، طبعة ١٩٥٤، ج ١ / ص ٣٦٠.

إليكم بعضاً من هذه المناجاة :

"إلهى : أنا الفقير فى غناى ..

فكيف لا أكون فقيراً فى فقرى ؟

إلهى : أنا الجاهل فى علمى ..

فكيف لا أكون جهولاً فى جهلى ؟

إلهى : منى ما يليق بلؤمى ..

ومنى ما يليق بكرمك

إلهى : كيف يستدل عليك ..

بما هو فى وجوده مفتقر إليك

أىكون لفيرك من الوجود ما ليس لك حتى يكون هو المظهر لك ؟؟

متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك ؟؟

ومتى بعدت حتى تكون الآثار هى التى توصل إليك؟؟

إلهى : هذا ذلى ظاهر بين يديك ..

وهذا حالى لا يخفى عليك

منك أطلب الوصول إليك ..
 وبك أستدل عليك
 فاهدنى بنورك إليك ..
 وأقمنى بصدق العبودية بين يديك
 إلهى : أغننى بتدبيرك عن تدبيرى ..
 وباختيارك عن اختياري
 وأوقفنى على مواطن اضطرارى..
 "إلهى ماذا وجد من فقدك ؟
 وما الذي فقد من وجدك ؟
 ومن حكم ابن عطاء الله فى مناجاته :
 "الناس يمدحونك لما يظنونهم فيك ..
 فكأن أنت ذاما لنفسك لما تعلمه منها"
 حكمة أخرى :
 "ما بسقت أغصان ذل .. إلا على بذرة طمع"

حكمة أخرى :

"إذا التبس عليك أمران فانظر أثقلهما على النفس فاتبعه فإنه لا يثقل عليها إلا ما كان حقاً".

(٣) الشعر :

وهو من ألزم الزاد للمترافع، فنحن لا نغالي إن قلنا : إنه بالشعر من الممكن أن يعبر عن المعنى بما لا يحتمله النثر.

ونجتزئ من "مصرع كليوباترا" مشهداً ، بينها وبين الكاهن الأعظم أنوبيس يحجب لها الموت أو بمعنى آخر يحجب لها الانتحار، وفي هذا المشهد تتجلى عظمة شوقي، فهو شاعر يعنى بموسيقى اللفظ ويتعمق في النفس البشرية.

وسنسوق هذا المشهد ونعلل به على أن "شوقي" في تحليله لنفسية المرأة كان أعمق مرات ومرات مما أورده شكسبير في روايته عن كليوباترا .. يحجب الكاهن الأعظم الموت لكليوباترا فيقول عن الحيات التي وعدها بأن يبعث بها إليها بالعبارة الآتية :

الكاهن (أنوبيس):

إذا بات في خطر تاج مصر

سبقت إليك بهن الخطر .

قصار وهن سهام المنون
 وليس يعيب السهام القصر
 تمس الفريسة مس السنان
 وتمضى مضاء الحسام الذكر
 وكل الذى لمست مقتل
 ولو أنشبت نابها في ظفر
 إذا جرحتم لم تقم عن دم
 كذلك يجرح سهم القدر
 ومائتها لا يحس المنون
 كمن مات في النوم لا يحتضر
 كليوباترا : ولكن أبى هل يسان الجمال
 أنوبيس :
 نعم لا يحول ولا يندثر
 كليوباترا :
 وهل يطفأ اللون ؟؟

أنوبيس :

لا بل يضىء كما

رف بعد القطاف الزهر

كليوباترا :

وهل يبطل الموت سحر الجفون

ويبلي القتور ويغني الحور ؟؟

أنوبيس :

كمهد العيون بطيف الكرى

إذا الجفن ناء به فانكسر

كليوباترا :

أبى ، وإلشفام ؟؟

أنوبيس :

لواقى الذبول

كما احتضر الأقحوان النضر

وما الموت أقسى عليها

فما ولا قبله من عوادي الكبر

كليوترا :

وما عضه الناب؟؟

أنوبيس :

وخز أخف وأهون من وخزات الإبر

كليوباترا:

وما شبح الموت؟؟

أنوبيس :

ماذا أقول

كليوباترا:

تمثله لى كأن قد حضر

أنوبيس:

زعمت ابنتى الموت شخصاً يحس

وعظمت من خطبه ما صفر

وما هو إلا انطفاء الحياة

وعصف الردى بسراج العمر
 وليس له صورة في العيون
 على قبح صورته في الفكر
 إذا جاء كان بفيض الوجوه
 وإن جىء كان حبيب الصور

ومن فضل عمر بن الخطاب على العالم في الإجراءات الجنائية منذ
 أربعة عشر قرناً من الزمان أنه أول من قرر وجوب مشروعية دليل الإدانة
 في تسوره على شاربي الخمر وارتداده عنهم لما حاجوه بأنهم جاءوا بواحدة
 وجاء هو بثلاث:

وفتية ولعوا بالراح فانتبذوا
 لهم مكاناً وجدوا في تعاطيها
 ظهرت حائطهم لما علمت بهم
 والليل معتكر الأرجاء ساجيها
 قالوا مكانك قد جئنا بواحدة
 فجئتنا بثلاث لا تباليتها

فأت البيوت من الأبواب يا عمر
 فقد يزن من الحيطان آتيا
 واستأذن الناس أن تغشى بيوتهم
 ولا تلم بدار أو تحيها
 ولا تحبس فهذى الآى قد نزلت
 بالنهى عنه فلم تذكر نواهيها
 فعدت عنهم وقد أكبرت حجتهم
 لما رأيت كتاب الله يملها
 ولم تأنف وإن كانوا على حرج
 من أن يحاجك بالآيات عاصيها (١)

- ومما هو وارد أيضاً مأساة الحلاج لصلاح عبد الصبور، مأساة القضاء فى قضية سياسية وبالذات فى الفصل الثانى من المسرحية حين يدبج صلاح عبد الصبور المداولة وكيف تجرى بين قضاة ثلاث، قاضٍ يتلقى أوامره من السلطان، وهو أبو عمر، وقاضٍ إمعة هو ابن سليمان، وقاضٍ يتمثل قيم القضاء الحققة هو ابن سريج، وحقيقة أبداع صلاح عبد الصبور

(١) ديوان حافظ إبراهيم، قصيدة السرية

فى تصوير جعيم المداولة، وإليك كلمات ابن سريج فى مأساة الحلاج :

ابن سريج : لا ، لا ، يابن سليمان

ما تنسجه من محبوبك القول

أحبولة شيطان

إن الكلمات إذا رفعت سيفاً

فهى السيف

والقاضى لا يفتى . بل ينصب

ميزان العدل

لا يحكم فى أشباح، بل فى أرواح

أغلاها الله

إلا أن تزهى فى حق، أو فى إنصاف.

الوالى والقاضى رمزان جليان

للقدرة والحق

لا تدنوا من مرماها أفراس القدرة

لا تبلغ غايتها.

ألا إن أمسك فرسان الحق
 يزمام أعنتها
 فإذا شئتم أن ينقلب الحال
 أن تلقوا فرسان الحق
 صرعى تحت حوافر أفراس القدرة
 فأنا استغنى من مجلسكم
 ابن سريج : بل أرجو أن أثبت لها
 ليس العدل تراثا يتلقاه الأحياء عن الموتى
 أو شارة حكم تلحق باسم السلطان إذا ولى الأمر
 كعمامته أو سيفه
 مات الملك العادل
 عاش الملك العادل
 العدل مواقف
 العدل سؤال أبدى يطرح كل هنية
 فإذا ألهمت الرد، تشكل فى كلمات أخرى

وتولد عنه سؤال آخر يبقى ردا

العدل حوار لا يتوقف

بين السلطان وسلطانته

ومما ورد أيضاً ونستعرضه فيما يلي، العباسية للشاعر الخالد "عزيز أباطة"، العباسية تروى مأساة جعفر البرمكي مع هارون الرشيد كيف عهد إليه وأمنه وكيف أدبه يحيى البرمكي والد جعفر، وكيف ألقى زمام الحكم للبرامكة ثم عاد وتبته واستجمع زاده ليفتك بهم وينكبهم تلك النكبة التي صارت مضرب المثل في التاريخ، نكبة البرامكة، بهذه الأبيات القليلة في المشهد الختامي أو الحساب الختامي بين "هارون الرشيد" و "جعفر البرمكي" وإليك بعضاً من هذه الأبيات:

الرشيد: قل لي، متى كنتم علينا قامة

نرى بعينكم الأمور ونجتلى

لا رأى إلا ما رأيتم وحدكم

في كل حين في الأمور ومعضل

الحكم في أبياتنا لكم وفي

أبنائنا، يلقي إليهم من عل

الرشيد: ومتى ورثتم ملكنا، وملكتمو

طرفيه، يأخذ آخر عن أول
 وغصبتمو أرباضه وغياضه
 مستأثرين ، وكل واد متبل
 فىء البلاد، وطاعتها لكم
 وولاتها منكم، ونحن بمعزل
 الرشيد: قل للخلافة قد نجوت ففى غد
 تفضين سالمة إلى أعقابى
 إنى دفعت الشر عنك بطعنة
 لم تصم إلا إثر الأتراب
 وحفظت فى بيت النبوة ملكه
 وجعلت قريانى رفيق شبابى
 أنى لأقتله وأبكيه معا
 الملك فوق الأهل والأصحاب
 أبيات راسخة فى تحليل المأساة بهذه الأسطر القليلة.
 ورب سائل يسأل : هل هناك تطبيقات لاستعمال الشعر فى المرافعة أو

هل هناك مرافعة تبدى فيها أثر الشعر؟

كلنا نذكر أثر النكسة وما كان من مؤامرة جرت عنها محاكمة وكان قوام المؤامرة الإطاحة بجمال عبد الناصر والإتيان بالمشير عبد الحكيم عامر، قضية منشورة ومعلنة في الجرائد.

وسوف نعرض بعضاً من مرافعة لأحد المترافعين في هذه القضية، وقد تناول فيها قائد الصاعقة الذى تورط في هذه المؤامرة أو الذى كان ضالماً، ومن ثانياً المرافعة سيتضح أنه استخدم بعضاً من الشعر، وسنرشد عن مصدره، وسنوضح أنه حين قرأ هذا الزميل ذلك الشعر كانت باعدت بينه وبين موقف هذه القضية سنون طويلة، ولكن ظهر احتياجه لهذه الأبيات دون أن يدري ودون أن يحتمسب في هذا الوقت، يقول في افتتاح مرافعته :

"المأساة الحقيقية في هذه الدعوى أنه في اللحظة التى كان يجب أن تصمت فيها اللفظة على الحكم - وظلام النكسة يحيط بنا - في تلك اللحظة بالذات تتيقظ الشراهة على السلطة من غير إلقاء بال لجزء من الوطن منهار وجيش مسفوك الدم على الصحراء.

ونعيش المأساة في ذروتها حين نتبين أن الدواعى المحركة لهذه المؤامرة لا تنبعث عن مجالات عقائدية ، قدر ما تنطلق من قلوب مريضة، أتلفتها خمر السلطة الفاربية فأبّت أن تفيق من سكرتها.

ويفرغ الكأس من خمر السلطة هي أيدى تلك الطفمة الباغية فلا تطيق للكأس فراغاً أو نقصاناً.

لم يكفهم أن يمتزج خمر السلطة في كأسهم بدم عشرة آلاف شهيد، ولا استشعروا طعم الصاب والعلقم في خمر السلطة الممزوج بهذا الدم، فغمرة النشوة والإدمان على السلطة أفقدتهم القدرة على التمييز فصاروا لا يطيقون إفاقة ويصرون على الثمالة، وقاموا مترنحين من سكرتهم ييحثون عما يستعيدون به امتلاء الكأس، ومضوا يتأملون وخمر السلطة الفاربية مازالت تلقى على أعينهم غشاوة، والذى يتعالى ويصرخ في صدورهم أن لا بد من استعادة امتلاء الكأس ولو بالدم، وليته كان دم العدو الرابض لنا .. بل ليكن الدم ولو كان دم أبناء هذا البلد .

لم تهزهم زلزلة الأرض تحتها باغتصاب الوطن السليب.

لم تفقههم حسرة استنزفت الدم من العيون

بل مضوا في تفكيرهم يفامرون لا يقدرور عاقبة، تهىء لهم خمر السلطة المراقبة أن الكل مازال متشبثاً بهم، سيهتفون لهم أن عادوا وسيهللون أن تراوا وسيعظمون أن بانوا .

ولن سنهلل، ولن سنهتف، وبمن سنرحب ؟

أترانا سنهلل لمن أذاقونا مذلة الهزيمة والعار ؟ أم سنهتف لمن على أيديهم استبيحت الديار ؟ أم سنرحب بمن بقوتهم فقدنا الولد والمال ؟

أترانا سنهلل ونهتف لمن أترعونا كأس المذلة والهوان ؟ أم ترانا نهلل ونهتف لم جللونا بعار يبقى بقاء الزمان ؟

حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن ترويه قطرات مائه.

حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن يطعمهم من ثماره.

احفظوا له الذمار.

احفظوا عليه الأبناء.

احفظوا له العزة والحياة

كل هذا أضاعوه بما أسكرتهم به خمر السلطة وبعدها يأبون إلا
التشبث بتلك السلطة والعب من خمرها .

ولتظل عروشهم قائمة ولو علي تلال من جماجم أبناء هذا الوطن،
ولتبق دولهم عالية ولو بتقطيع نياط قلوب أبناء هذا البلد، ولتبق صروحهم
شامخة ولو رواها الدم المسفوك لكل شهداء هذا البلد .

وفى ياسهم من لقاء المصير، ركبوا الظلام على هودج من ضباب
الفرور، جناحاه من شهوات السلطة والجاه، حتي إذا هوى بهودجهم فى قاع
الليل البهيم، داروا فيه بخطو ضرير.

ذبخوا ضمائرهم في الخفاء، جاثين في حفر من ظلام عليها من الزور
أردى خيام، أقاموا للذات قداسها حتى إذا ما كشفت سترها طافوا حيارى
بأشلائها ليواروها فى جدث ما ضم إلا رميم الخطايا منذ أجيال .. ما ضم
إلا خطايا القدر والختل ... ما ضم إلا خطايا الرياء والزيف .

صاحب هذه المرافعة كان قد قرأ هذا الشعر من قبل هذه المرافعة
ويحاولي خمس سنوات في ديوان قاب قوسين للشاعر "حسن اسماعيل"
والذي أخذ عليه جائزة الدولة.

قضية أخرى أمام محكمة الثورة وسميت في حينها بقضية انحراف
جهاز المخابرات العامة. وقد استهل المترافع مرافعته في هذه القضية
هكذا:

صعدنا أمانينا على شجر مد ..

الظلال على طين وأوحال

وضاحكنا غراب البين نحسبه ..

غريد سائحة من يوم إقبال

وذقنا خسة الدنيا وقد مزجت ..

كأس المقل بأحلام وآمال

وكابدنا رزاياها وقد جلبت.

شؤم العثار على ضميم وإقلال

هذه الأبيات للشاعر الدكتور محمد العلائی أستاذ الحضارة الإسلامية
بجامعة القاهرة، وقد توفاه الله، وكان حريصا على ألا يعرف عنه أنه يقول
الشعر، وكان ضريراً وكانت له قصيدة هي المنشورة في مجلة الرسالة أيام

أحمد حسن الزيات، فهي الذكرى الألفية لأبي العلاء المعرى وأهدى هذه القصيدة لأبي العلاء بحكم الجامع المشترك بينهما وهو العمى، وقد قرأها الزميل المترافع واستوعبها من قبل موقفه هذا بحوالى (١٢ سنة) ويزغت ووجد لديه الذخيرة التي يتحدث بها في الوقت المناسب، فلا يضمن المترافع على نفسه بالاطلاع، ولا بالشعر كزاد للمترافع.

ثانياً: الخطابة

□ تعريفها :

الخطابة هي فن مخاطبة الجماهير بطريقة إلقائية تشتمل على الإقناع والإستمالة. (١)، (٢).

وقد عرف علم الخطابة بأنه، مجموع قوانين تعرف الدارس طرق التأثير ووسائل الإقناع وما يجب أن يكون عليه الخطيب من صفات وما ينبغي أن يتجه إليه من المعاني وما يجب أن تكون عليه ألفاظ الخطبة وأساليبها وترتيبها. فهو ينير الطريق أمام من عنده استعداد للخطابة ليرى ملكاته وينمي استعداداته ويرشده إلى طريق إصلاح نفسه من العيوب ليسلك السبيل.

هو علم ينير الطريق ولا يحمل على السلوك، يرشد الدارس إلى مناهج ولا يحمله على السير فيها. فأرسطو واضع كتاب الخطابة لم يكن خطيباً، وعلم الخطابة ليس بدعا في ذلك. فعلم النحو لا يضمن لمتعلمه أن ينطق بالفصحى مالم يمرس نفسه عليه. وعلم الأخلاق لا يضمن لعارفه سلوكاً قوياً ما لم يروض نفسه على الأخذ به. وعلم العروض قد لا يكون

(١) عبد الجليل شلبي : الخطابة وإعداد الخطيب، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٩١ ، ص ١١

(٢) أنظر الخطابة : أصولها وتاريخها للإمام محمد أبو زهرة - دار الفكر العربي، القاهرة - الطبعة الثانية، وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على هذا المرجع - ص وما بعدها.

دارسه شاعراً. وعلم المنطق يسن قانوناً لا اعتصام الذهن ولا يضمن للعالم به عصمة الذهن ما لم يرض نفسه عليه رياضة كاملة.

عندما ترجم كتاب الخطابة لأرسطو للغة العربية في القرن الثالث الهجرى اعتبره كثير من الفلاسفة جزءاً متمماً لعلم المنطق. وابن سينا فى كتابه الشفاء يجعل الخطابة من أقسام المنطق. علم الخطابة له صلة وثيقة بالمنطق من حيث إن المنطق خادم له ومن حيث إن كثيراً من قوانين الخطابة يعتمد على المنطق فى مبادئه.

تاريخ علم الخطابة:

أول من كتب فيه اليونان لما للخطباء من نفوذ. من لم يكن قديراً على فنون القول يحاول أن يتعلمها. اتجه الناس إلى تعلم الخطابة والتدريب عليها والتمارين على الإلقاء وتعويد اللسان النطق الصحيح والبيان الفصيح. أخذ العلماء يستنبطون قواعد الخطابة وقوانينها بملاحظة الخطباء وطرق تأثيرهم وأسباب فشل من يفشل منهم. أول من اتجه إلى استنباط تلك القواعد السوفسطائيون. ومن بعدهم جمع أرسطو قواعده فى كتاب أسماء الخطابة.

من بعد ذلك نشطت الخطابة عند الرومان وافتتحوا منذ القرن الأول فى روما مدارس يقبلون فيها الفتیان الأغنياء وكانوا يمرنون على الخطابة فى موضوعات خيالية.

فى صدر الإسلام أخذ الفتيان والكهول يتبارون فى الخطابة . جاء ذلك فى "البيان والتبيين" للجاحظ و"العقد الفريد" لابن عبد ربه وفى "الفهرست" لابن النديم . بنقل كتاب الخطابة لأرسطو صار فى العربية قواعد للخطابة وإن كانت فى بحث مستقل إلا أنها جزء من علم المنطق .

من بعد ابن سينا وابن رشد هجرت الفلسفة كتاب الخطابة فقد انفصل عن المنطق ولكن سجل خلاصته ابن سينا فى كتاب الشفاء .

- فن الإقناع الخطابى:

لأجل إقناع الجماعة ينبغى الوقوف أولاً على المشاعر القائمة بها والتظاهر بموافقتها فيها ثم محاولة تعديلها بموازات صغيرة عادية ، على الخطيب أن يتفرس فى كل لحظة أثر كلامه فى نفوس السامعين حتى يغير منه كلما مست الحاجة .

الضرورة التى تلجئ الخطيب إلى سرعة تغيير الكلام بحسب الأثر الحاصل فى نفس السامع هى التى تدل على ضعف الخطابة بالكلام المحضر من قبل ، لأن الخطيب يتبع فى هذه الحالة سلسلة أفكاره لا حركة فكر سامعية فلا يكون لكلامه تأثير فيهم .

فالعاطفة فى التأثير الخطابى قطب الرحى فى الإقناع الذى يصبو إليه الخطيب ويجعله هدفه الذى يصبو إليه سهامه .

الآداب الخطابية

هى التى يجب أن يتحلى بها الخطيب عند إلقاء الخطبة، وما يجب أن يتخذه فى سياسة السامعين. وهى قسمان :

قسم يتعلق بحاله هو عند الخطبة، وقسم يتعلق بالسامعين.

- آداب الخطيب الخاصة به :

١- سداد الرأي.

٢- صدق اللهجة.

٣- التودد للسامعين.

(١) فأما سداد الرأي :

بدراسته دراسة تامة للموضوع الذى يخطب فيه، المراد ألا يتكلم إلا فى موضوع سبق له دراسته، والإحاطة به، حتى يكون كلامه مسدداً، المرتجل لا يحسن ارتجاله فى كل الأحوال، بل لا يحسن إلا إذا ألقى كلاماً قيماً فيه آراء محكمة.

ولا يتم له ذلك، إلا إذا كانت له سابقة اطلاع على ذلك الموضوع، فعلى الخطيب ألا يخوض فى حديث ليس له به علم، ومما يساعد على تكوين رأى سلامة الفكر من هم قاطع، وغم شاغل. قال الفزالى : إن من عارضت فكره شوائب الهموم لا يسلم له رأى، ولا يستقيم له خاطر، فصفاء

الذهن وصحوه لهما أثرهما، في إحكام الرأي، وإجادة اللفظ.

على الخطيب أن يدرس الفكرة التي يدعو إليها وأن يحيط بها خبراً، وأن تكون الجماعة واثقة به، مطمئنة إليه، معتمدة أن ما يقول هو الحق المبين، وإن كان في الواقع باطلاً. فالغاية المنشودة ألا يكون كلامه في ذاته حقاً، بل أن يظهر كذلك في نظر السامعين، والمظاهر منها :

- أن يورد الأمر في صيغة جلية واضحة قريبة من أفهامهم.

- وأن يورد الأدلة التي يراها موحدة للجزم في نفوسهم.

- وأن يجتهد في استدراك ماعساه يرد عليه من اعتراض قبل إيراد.

(٢) صدق اللهجة :

أن يظهر الخطيب مخلصاً فيما يدعو إليه، فلا يتجافى عمله عن قوله، كما فعل طارق بن زياد عندما دعا جيشه إلى الإقدام على القتال ولو كان فيه الموت، ألا يسرف في مدح ولا ذم، ولا في وعد، ولا وعيد. فإن الإسراف مظنة الكذب والاعتدال مظنة الصدق. وإن نزاهة اللسان تدل في عرف الجماهير على نزاهة القلب، واستقامة العمل، لذلك يجب على الخطيب ألا يكون فاحشاً في تعبيره، ولا متجهاً إلى الألفاظ المألوفة في خطبه لأنه إن فعل ذلك، دل به على عدم استقامة عمله، وذلك يمنع صدق لهجته، وتصديقه في خطبته.

٣) التودد من السامعين :

ويكون بالتواضع لهم، فلا يكون جافياً خشناً قاسياً، وأن يمدح الجماعة التي يخاطبها، ويذكرها بأحسن صفاتها، وأن يبين لهم أنه يسعى لمصلحتهم وأنه يؤثرهم على نفسه، وأن يظهر أنه لا غرض له شخصياً.

- آداب الخطيب مع السامعين :

الاتصال بنفوس من يخاطبهم، والقرب من قلوبهم، ولكل طائفة من الناس أحوال تقتضى نوعاً من الخطاب، لا تقتضيه أحوال الجماعة الأخرى، وعلى الخطيب أن يلبس لكل حال لبوسها، ويعالج كل طائفة بأنجح دواء لها. فالشباب يثير حماسهم ويوقظ قلوبهم، ويدفع إلى إقناعهم كلام لا يثير عاطفة الشيوخ. والعلماء يجتذبهم الشاء الحسن، وطيب الأحذوثة، والتوقير والتعظيم، وأن يكون الكلام الذى يلقي عليهم أقرب إلى العمق والدقة ليسترعى انتباههم. فعلى الخطيب أن يعرف ذلك، ليصل إلى موضع التأثير فى قلوبهم.

وقد قال الفارابى : إن أنفع الطرق التى يسلكها الخطيب تأمل أحوال الناس وأعمالهم وتصرفاتهم، ماشهدا، وما غاب عنها، ما سمعه، أو تآمى إليه منها، وأن يمعن بالنظر فيها، ويميز محاسنها ومساوئها، ويبين النافع والضار لهم منها، ثم ليجتهد فى التمسك بمحاسنها، وحض الناس على طلبها، لينالوا من منافعها.

- صفات الخطيب -

صفات الخطيب الكامل التي رسخت في نفسه الخطابة، حتى صارت ملكة فيه.

- الصفات الخمس التي لا يعد خطيباً من لم تكن فيه كاملة:

١- قوة الملاحظة :

فيجب أن تكون نظرات الخطيب إلى سامعيه نظرات فاحصة كاشفة، يقرأ من الوجوه خطرات القلوب، ومن اللمحات ما تكنه نفوسهم نحو قوله.

٢- حضور البديهة :

لتسعه بالعلاج المطلوب إن وجد من القوم إعراضاً

٣- طلاقة اللسان :

عنوان الفصاحة، وطريق البلاغة، من ألزم صفات الخطيب، وأشدّها أثراً في انتصاره في ميادين القول.

٤- رباطة الجأش :

مطمئن النفس، غير مضطرب ولا وجل، وإلا لم يستطع ملاحظة السامعين، والحيرة والدهش يورثان الحبسة والحصر، وهما سبب الإرتاج والإفحام.

٥- القدرة على مراعاة مقتضى الحال :

فلكل مقام مقال، ولكل جماعة من الناس لسان تخاطب به، فالجماعة الثائرة الهائجة تخاطب بعبارات هادئة لتكون برداً وسلاماً على القلوب. والجماعة الخنسة الفاترة، تخاطب بعبارات مثيرة للحمية، موقظة للهمم، والجماعة التي شطت وركبت رأسها، تخاطب بعبارات فيها قوة العزم ونور الحق فيها إرعاة المنذر، ويقظة المنقذ.

- صفات أخرى تتفاوت فيها أقدار الخطباء :

١- قوة العاطفة :

لا يؤثر إلا المتأثر، ولا يثير الحماسة في قلوب السامعين إلا من امتلأ حماسة فيما يدعو إليه، واعتقاداً بصدقه، لأن ما يخرج من القلب يدخل القلوب من غير استئذان، فلا بد أن تكون حماسة الخطيب أقوى من حماسة سامعيه، ليفيض عليهم، ويروى غلتهم وإلا أحسوا بفتور نفسه، فضاء أثر قوله.

٢- التفوذ وقوة الشخصية :

هبة من الله، يهبها بعض الناس، ترى كل من يلقاه يحس بقوة روحه وعظم نفسه، فتستمد كلماته من نفسه قوة، نظراته شعاع ينفذ إلى القلوب وصوته يهز النفس هزات روحية تجعلها تلتف عباراته.

٣- أن يكون ثقة :

من كان من حاله لسان يناقض مقالاه، يضعف تأثيره، ولا يصل إلى قلوب الناس تفكيره، ولا يذهب بروح الخطبة شيء أكثر من الارتياح في نية الخطيب، والتشكك في طويته.

٤- التجمل في الشارة والملابس :

والنظر يفعل في القلب كما يفعل الكلام في السمع، إن معاوية لما رأى النخار مرتدياً عباءة رثة أنكر مكانه وهيأته حتى اضطر النخار إلى أن يقول: إن العباءة لا تكلمك إنما يكلمك من فيها.

٥- سعة الاطلاع :

إن الخطابة ليس لها موضوع خاص تبحث عنه وهو بمعزل عن غيره، بل ترتبط بكل شأن من شئون الناس.

- أداء الخطبة

تهيئة الخطبة ، تحضير الخطبة . الارتجال. النطق . الصوت. الإشارات. الوقفة.

- التهيئة

إلقاء الخطبة بعد تحضير وإعداد أو على البديهة والارتجال.

- التحضير -

يكون لازماً :

- (١) إذا كانت معلوماته في الموضوع لا تسمح له بالقول على البداة.
- (٢) إذا كانت هناك فسحة من الوقت يستطيع فيها أن يبدي ويعيد ويختار لمعانيه أجود الألفاظ ويتجه إلى أقرب الطرق التي يصل منها إلى النفوس.
- (٣) إذا كان بين مستمعيه من يتسقط هفواته ويتبع سقطاته ويحصيها عليه. خطباء اليونان والرومان يهيئون خطبهم قبل إلقائها، سعد زغلول مع قدرته على الارتجال كان يكتب خطبه حتى لا يسبق لسانه - تحت تأثير الحماسة - إلى ما لا يريد أن يقيد نفسه به.
- ليس في تحضير الخطبة ما يعيب قدرته. العيب أن يقول كلاماً مبتذلاً لا قيمة له. الخطيب كالمجاهد لا يخوض غمار الحرب من غير أن يلبس دروعها.

طرق التحضير :

- (١) من يكتفى في تحضيره بدراسة الموضوع دراسة تامة ويجمع عناصره في خاطره ويرتبها بينه وبين نفسه ويستحضر الألفاظ اللائقة بالمقام، طريقة لا يتبعها إلا المتمرن على المواقف الخطابية. كثير من الأدباء يعد الخطبة التي تحضر وتلقى على هذا النحو مرتجلة.

(٢) من يدرس الموضوع ويهيئ معاني الخطبة ويرتبها ترتيباً محكماً ثم يكتب عناصرها وأجزاءها في مذكرة يستصحبها عند الخطبة لتكون مرجعاً له وضابطاً. وليحفظ المعاني والأفكار من أن تضع بضلال الذاكرة.

مزايا هذه الطريقة:

- أ- تفيد ضعيف الذاكرة ولا يحتاج إليها قوى الذاكرة لأنه ليس في حاجة إلى كتابة العناصر إذ هي في وعيه وخاطره.
- ب- تحسن إذا كانت الخطبة طويلة جمعاً لأشتاتها ولكي لا يقع في التكرار الممل.

(٣) من يطلع على الموضوع ويدرسه بعناية ثم يتكلم فيه بينه وبين نفسه بصوت مرتفع في مكان ينفرد فيه. مثل المطربين عندما يتمرنون. يعتمد إلى هذه الطريقة من يريد أن يربي في نفسه طريقة إلقاء خاصة يمرن عليها حتى تصير له ملكة.

(٤) من يكتب الخطبة ويتحرى في الكتابة أبلغ الأساليب التي توصله إلى غايته. وبعد الكتابة يقرأ ما كتبه مراراً وينقحه في كل مرة. ويتحرى بذلك جودة الإلقاء وحسن النطق. المعاني تترتب بذاكرته ويحفظ كثيراً من الفاظ الخطبة وعباراتها.

٥) من يكتب الخطبة ثم يحفظها حفظاً تاماً وقد يتحلل أحياناً مما حفظ إن وجد المقام يدفعه إلى غيره. من يكتب ويحفظ بدون أن يغير شيئاً مثل فيكتور هوجو: لا يستطيع المرء أن يكون خطيباً إلا إذا كتب خطبته، يتبع هذه الطريقة المبتدئون في الخطابة.

٦) من يكتب الخطبة ثم يلقيها بالقراءة من الورق الذي كتبها فيه أكثر المحاضرين كذلك. يحسن قراءة ما كتب قراءة جيدة قبل إلقائه وعند الإلقاء يجتهد في أن يلقي بعض المحاضرة أو الخطبة من غير المكتوب ليكون في ذلك تجديد في الإلقاء. وأن يكون في قراءته مشرفاً على السامعين بنظره وقتاً بعد آخر ليعرف أحوالهم.

الطريقة المثلى لطالب الخطابة :

يبتدىء بكتابة الخطبة وحفظها وإلقائها كما حفظ. ثم يأخذ نفسه بالتغيير شيئاً فشيئاً فيما حفظ. حتى إذا تقدم في المران عليها كتب الخطبة وعنى بأن تعلق كل معانيها بقلبه، وأكثر ألفاظها بذاكرته، ثم يتقدم لإلقائها وقد تحصن بذلك التحضير. فإذا صارت الخطابة ملكة وعد في صفوف الخطباء، أكتفى بدراسة الموضوع دراسة وافية ثم كتب العناصر أو لم يكتبها إن أسعفته ذاكرة قوية أو كانت الخطبة قصيرة لا عناصر لها. ويلقى الخطبة مكتفياً بذلك التحضير الذي يعد أقل أنواعه كلفة ولا يكتفى به إلا أعظم الخطباء قدرة.

الارتجال

مع وجوب التحضير والتهيئة فإن الخطيب يحتاج إلى الارتجال إذ القدرة على الارتجال ألزم الصفات للخطيب.

حاجة الخطيب للارتجال واضحة فقد يحضر ثم يرى من وجوه السامعين وحالهم ما يحمله على اتجاه آخر فإذا لم تسعفه بديهية حاضرة وخاطر سريع ومران على الارتجال الطويل، ضاع هو وما يدعو إليه ولاقاه الناس بالصفير والسخرية. وقد يخطب فيعترض عليه البعض، فإن لم تكن له بديهية حاضرة ترد الاعتراض بالحجة القوية ذهبت الخطبة وأثارها. التعقيب كثيراً ما يرد في المرافعات فإذا لم يتقدم بكلام قيم يرد الحق به إلى نصابه ذهب أدراج الرياح مجهوده وذلك لا يكون إلا بقوة الارتجال التي تتكون بالمزاولة والتمرين.

المران على الارتجال يكون والعود أخضر والعادات لم تتكون والنفس لم تجمد على نحو خاص من انحاء القول يخالفها. ولذا قيل أن القدرة على الارتجال لا تتكون بعد الأربعين ويصعب أن تتكون بعد الثلاثين بل تتكون في سن دون ذلك.

تربية الارتجال :

(١) بسماع الخطباء المرتجلين الممتازين لأن فكر البشر يتغذى بالتقليد والمحاكاة.

(٢) أن يأخذ نفسه من وقت لآخر بالكلام مرتجلاً ليفك عقدة لسانه ويزيل حبسة الحياء.

(٣) أن يجتهد فى ألا يخطب من ورق وأن يعرف ملخص ما يقوله بعد تحضيره.

(٤) أن يستصح رفيقاً له يدلّه على عيوبه كما أن عليه أن يراقب نفسه، مراقبة تامة فلا يترك عادة غير مستحسنة تنمو ولا يتقيد بعبارات خاصة وإلا أثار سخرية الناس.

- النطق

النطق الحسن هو الدعامة الأولى للإلقاء الجيد لا شئ يذهب بالمعنى الجيد أكثر من النطق الردىء.

النطق الجيد يحتاج إلى عناصر أربعة :

(١) تجويد النطق.

(٢) مجانبة اللحن.

(٣) تصوير النطق للمعانى تصويراً صادقاً.

(٤) التمثل فى الإلقاء.

(١) **تجويد النطق :**

بأن يخرج الحروف من مخارجها الصحيحة. أن يكون الحرف خارجاً

من ينبوعه. ولا يتشادق فيكسو النطق تكلفاً يثير سخرية السامعين أو يثقل القول عليهم (نطق الجيم بما يقرب من الشين).

٢) مجانية اللحن :

ملاحظة بنية الكلمات ملاحظة تامة. اختلاف الحركة في آخر الكلمة يقلب المعنى ويغير المقصد (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ^(١). الهنات الصغيرة إذا كثرت أحدثت تأثيراً سلبياً للخطبة وأفسدت تأثير المعاني المحكمة. فالمستمع يلاحظ مالا يلاحظه الخطيب.

٣) تصوير النطق للمعاني تصويراً صادقاً :

يعطى كل كلمة وكل عبارة حقها ويظهرها بشكل تتميز به عن سواها. الجملة المؤكدة ينطقها بشكل يدل على التوكيد. والجميل الاستفهامية ينطق بها بشكل يتبين منه الاستفهام.

٤) التمهّل في الإلقاء :

ليس بصحيح الزعم بأن الخطيب اللبق هو من يتدفق بيانه تدفقاً وتصدر عباراته في سرعة. والإسراع في النطق يجب التخلي عنه لما يأتي:

أ) النطق السريع المتعجل حيث تجب الأناة ينتج عنه تشويه المخارج وخلط الحروف ببعضها لأن عضلات الفم واللسان لم تأخذ الوقت الكافي للانتقال من لفظ إلى لفظ.

(١) فاطر : ٢٨ .

(ب) الإسراع المفرط يجعل الخطيب يهمل الوقوف عند المقاطع الحسنة بمآلها من حسن الأثر.

(ج) الإسراع لا يعطى السامع الفرصة الكافية لفهم ما يسمع وتذوق ما فيه من صقل اللفظ وجودة المعنى وحسن الخيال. إذا قرعت أذنه عبارة قبل أن يذوق ما في العبارة الأولى من جمال يعمره التعب ويسكن قلبه السأم وينصرف عن الإصغاء.

(د) الإسراع يجعل الكلمات تحتاج إلى مجهود صوتي أكبر ليصل الكلام إلى الأذان. بينما التمهّل يجعل الصوت يسرى إلى السامعين جميعاً بأيسر مجهود.

من أمارات جأش الخطيب التمهّل في النطق.

ملحوظتان :

(١) الكلام يجب أن يسوده التمهّل في الجملة. ولكن يصح أن يتفاوت في الجمل بعضها عن بعض. ليكون النطق مصوراً للمعنى. الجمل الدالة على الفرح والسرور أسرع نسبياً في النطق عن تلك الدالة على الغضب.

(٢) التمهّل ليس معناه أن يكون النطق هادئاً هدوءاً تاماً فتندم في الخطبة الحياة والقوة. يجب أن تكون في نفحات الصوت ورناته، وملاحم الخطيب ونظراته، والتغيير النسبي في التمهّل والسرعة، ما يعطى الخطبة الحرارة والقوة والحياة.

- الصوت

من الأصوات ما تشعر نغماتها بالارتياح ولها رنين يهز الإحساس وعمق يصل إلى أغوار النفس.

للأصوات أثر كبير في حسن وقع الكلام أو قبحه والمرجع في ذلك مدى عمقها ومرانها على تصوير المعاني وجودة نقل الخواطر.

الألفاظ والأصوات تتعاونان في الدلالة على المعاني النفسية، مثل سماع ألفاظ التآلم والحزن مجردة لا تثير شيئاً، إنما إذا سمعتها من متألم واشترك صوت متألم بالألام مع اللفظ، أثارت في نفس المستمع خواطر الاسى والإحساس بالألم، لأن المتحدث حكى لك آلام نفسه في نغمات صوته.

على الخطيب أن يدرب نفسه على تصوير المعاني. وأن يجعل من نغمات صوته وارتفاعه وانخفاضه دلالات أخرى فوق دلالة الألفاظ. وليعمل على أن يكون صوته ناقلاً صادق النقل لمشاعر نفسه. وليمرنه التمرين الكافي إذ لا شيء كالصوت يعطى الألفاظ قوة الحياة. فإذا أحسن استخدامه خلق به جواً عاطفياً يجذب السامعين وبه يستولى عليهم والمراقبة لغة عاطفة.

للمتدرب على الخطابة وصيتان :

(١) أن يجعل صوته متناسبا مع سعة المكان ولعدد السامعين فلا

ينخفض حتى يصير في آذانهم همساً ولا يعلو حتى يكون صياحاً. يبدأ منخفضاً ثم يعلو شيئاً فشيئاً. العلو بعد الانخفاض سهل ووقعه مقبول. أما الخفض بعد الارتفاع فلا يحسن وقعه. يجب على الخطيب أن يوازن بين طاقته وبين الزمن الذي تستغرقه خطبته والمجهود الذي يجب بذله وإلا أصابه الإعياء قبل الوصول إلى الغاية.

(٢) ألا يجعل صوته نمطياً على وتيرة واحدة وبشكل واحد لا تغير فيه ولا تبديل. ذلك يلقي في نفس السامع سآمة وملالاً ووراءهما النفور والانصراف.

وجوب تشكيل الصوت بأشكال صوتية مصورة للمعاني :

الصوت يشترك مع الألفاظ في الدلالة على المعاني ويعاونها في التعبير وذلك بتغييره بأشكال مختلفة.

الجميل الاستفهامية تختلف في نغمة إلقائها عن الجمل التي للتمنى. للأمر صيغة تدل عليه تختلف عن صيغة الخبر. على الخطيب أن يجعل من نغمات صوته ما يدل على هذا التغير.

- اللفة جعلت صيغ الأمر هي التي تدل على الدعاء أو الالتماس. فقد تركت للمتكلم واجب إشعار السامعين بالتفاير بينهما، ليجعل لهجة الأمر تخالف لهجة الدعاء وتخالف لهجة الالتماس، فإن لكل مقصداً خاصاً يفهم من فحوى الكلام ومن صوت الخطاب.

كل معنى يحتاج إلى نغمة صوتية معبرة عنه كما احتاج إلى لفظ دال عليه.

الإشفاق . التوجع . الكآبة . التردد . الفرح . الضحك . الدهشة . الشكوى . اليأس .

كلها كلمات ذات معان تحتاج إلى أصوات تناسبها وتساعد الأصوات تلك الألفاظ فى الدلالة عليها .

الخطيب لا يضل فى تمييز هذه الأصوات إذا جعل دليله ما يشعر به من هذه المعانى . وليكن فى تغييرات صوته ما يدل به على هذه المعانى .

- الإشارات

الإشارات هى المخاطبة الصامتة أو لغة التفاهم العامة . هى صوت الشعور وتعبير الوجدان : الغاضب يتغضن جبينه ويعبس وجهه ويقبض أصابعه بدافع شعورى من غير إرادة .

الإشارات بعضها شعورى اندفاعى بدافع الإحساس الوقتى للخطيب الذى يثيره موقفه الخطابى : تحريك الحاجبين للدهشة أو تغضن الجبين للغضب أو النظر الشرز عند الاحتقار وبعضها إرادى قصدى يعمد إليه الخطيب للتأثير : الإشارة للبعيد برفع اليد إلى أعلى بانحراف .

الإشارات ذات أثر فى تأكيد الكلام فى نفس السامع وتقويته ولها قيود لا تحسن إلا بها فيجب أن تكون ملائمة للمعنى موافقة له يشعر السامعون

بقوة دلالتها عليه وإلا كانت حركات عابثة لا معنى لها : مسح الجبين،
العبث بالمنظار .

الإشارة تسبق القول ، هي تكون مع الفكرة مصاحبة لها والفكرة سابقة
على القول والإشارة مثلها .

لا يصح أن تتكرر الإشارة فإن في تكرارها ما يدعو إلى السأم والممل
وما يوهن موقف الخطيب ويضعف تأثير قوله .

- الوقفة -

للوقة الخطابية سمات تعين على حسن الأداء :-

(١) أن يقف الخطيب على مرتفع ليشرف على السامعين ويصل صوته
إليهم وليتمكنوا من رؤيته فإن الرؤية تعين على حسن الاستماع .

(٢) أن يكون في وقفته مستقيم القناة فلا انحناء ولا تقوس وأن يبرز
بصدره إلى الأمام ويعتمد على إحدى الرجلين، إن كانت الخطبة
تستغرق زمناً طويلاً لكي يستطيع أن يبدل إحدى الرجلين بالأخرى
ليريحها .

- العيوب البليانية -

ثلاثة أقسام :

- القسم الأول :

يتعلق ببيان المراد، والوصول إلى الفرض : عدم السير على قوانين الخطابة، وعدم ملاحظة فن الإلقاء، كعدم مراعاة مقتضى الحال، أو عدم انتظام الإشارات ، أو النقص فى إثارة حماسة السامعين، وكون الصوت عند الإلقاء جاء مطرداً على وتيرة واحدة من غير أن يكون مصوراً للمعاني تمام التصوير، وكالسرعة الزائدة.

- القسم الثانى :

عيوب النطق : وأكثرها شيوعاً : اللثغة، والتمتمة ، والفأفة ، واللفف ، والحبسة.

♦ اللثغة : تعذر النطق بحرف، والنطق بحرف آخر بدله. الحروف التى تدخلها اللثغة أربعة أحرف : القاف ، والسين ، واللام ، والراء. واللثغة التى تعرض للسين تكون ثاء ، ياء الله ، إذا أرادوا باسم الله، للقاف ، طاء : فإذا أراد أن يقول : قلت . قال طلت.

اللثغة التى تقع فى اللام : يجعل اللام ياء فيقول بدل : اعتلت. أعتيت وبدل جمل ، جمى.

اللغة التي تقع في الرأء : يقول : عمر ، وقال عسى ، فيجعل الرأء ياء، عمرو قال : عمغ ، فيقلب الرأء غيناً ، يقول : عمرو ، قال : عمد فيجعل الرأء ذالا ، ومنهم من يجعل الرأء ظاء.

❖ التمتمة وهي التمتع في التاء، ويقال لمن كانت فيه هذه الحال تتمام.

❖ الفأفأة هي التمتع في الفاء ، ويسمى من كان فيه هذا الميب فأفاء

❖ اللف إدخال بعض الكلام في بعض ومن كان كذلك سمي ألف.

منشأ هذا الميب في بعض الأحوال أن الألفاظ بسبب سعة المخيلة تسبق القصد الجبسة فهي ثقل النطق على اللسان، وقد يكون السبب في ذلك عدم وضوح ما يريد أن يقوله ، أو الحياء والخجل.

هذه العيوب كلها قد تكون ناشئة بسبب عارض جثماني أصاب الجسم، فقد بعض الأسنان، أو بعض حميات يكون لها أثر في أعصاب اللسان، وكأنها لك شديد للأعصاب منشؤه الهم والأرق، وعلاجها في هذه الحال يكون أولاً بعلاج ذلك العارض وإن كان في قدرة الخطيب القادر المالك لعنان القول سترها، كما فعل ديموستين في لثفته، فقد كان يسعى إلى سترها بوضع حصى في فمه عند الكلام، ليكون مخرج الرأء على حقيقته، وكما فعل واصل بن عطاء (١) ، فقد حذف الرأء من كلامه حذفاً تاماً، لما تعذر عليه الإقلاع عن لثفته، بأن يتجنبها في الخطب التي يكتبها قبل

(١) كان واصل بن عطاء يتلقى العلم في مسجد البصرة على يد أستاذه الحسن البصري، وظهر بينهما خلاف في الرأي حول مرتكب الكبيرة؛ فترك مجلس أستاذه، واعتزله، وتجمع حوله من يوافقونه الرأي.. فقال الحسن البصري : اعتزلنا واصل؛ فلقب هو وأتباعه بالمعتزلة، وصار هو زعيمهم.

إلقائها يقول واصل :

« الحمد لله القديم بلا غاية، والباقي بلا نهاية، الذى علا فى دنوه، ودنا فى علوه، فلا يحويه زمان ، ولا يحيط به مكان، ولا يؤوده حفظ ما خلق، ولم يخلقه علي مثال سبق، بل أنشأه ابتداءعا، وعدله اصطناعا. فأحسن كل شىء خلقه، وتمم مشيئته ، وأوضح حكمته فدل على ألوهيته، فسبحانه لامعقب لحمه، ولا دافع لقضائه .

تواضع كل شىء لعظمته، وذل كل شىء لسلطانه، ووسع كل شىء فضله، لا يعزب عنه مثقال حبة وهو السمع العليم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، إلها تقدرست أسماؤه وعظمت آلاؤه.

علا عن صفات كل مخلوق، وتنزه عن شبيه كل مصنوع، فلا تلبسه الأوهام، ولا تحيط به العقول ولا الأفهام، يعصى فيحلم، ويدعى فيسمع، ويقبل التوبة من عباده، ويعفو عن السيئات ويعلم ما يفعلون. وأشهد شهادة حق وقول صدق، بإخلاص نية، وصحة طوية، أن محمد بن عبد الله عبده ونبيه وخالصته وصفيه. ابتعثه إلى خلقه بالبينة والهدى ودين الحق، أوصيكم عباد الله مع نفسى بتقوى الله، والعمل بطاعته، والمجانبة لمعصيته، وأحضكم على ما يدينكم منه ويزلفكم لديه، فإن تقوى الله أفضل زاد وأحسن عاقبة فى معاد ثم قال :

”نفعنا الله وإياكم بالكتاب الحكيم والوحى المبين، وأعاذنا وإياكم من العذاب الأليم، وأدخلنا وإياكم جنات النعيم.“

وأن اللغة العربية من أغزر اللغات ألفاظاً، ويجب على المصاب بلثغة فاحشة أن يجتهد أيضاً في تخفيفها، عدا اللثغ من العيوب السابقة، فلإرادة دخل عظيم في معالجته، أكثر هذه العيوب، سببه السرعة في الكلام، وعدم التروى والتدقيق والخجل في الصغر، والكبر قد زادها رسوخاً وقوة، فعلى المتكلم أن يروض نفسه وأن يأخذ نفسه بالتأني، والتوقف، والتثبت عند القول، وأن يقصد إلى كل كلمة قصداً خاصاً، كأنها المراد من بيانه، والغاية المقصودة من كلامه، وإذا اعتراه عيب سكت حتى تعود إرادته مسيطرة سيطرة تامة، ثم ينطق بالكلمة ثانية.

فالتأني في النطق هي السلاح الوحيد الذي يقيم به حرياً عوناً عليها، نتيجتها الفوز حتماً، ما لم يفل ذلك السلاح، أو يلق في غمده.

- القسم الثالث :

❖ العيوب الصوتية : كأن تكون رنات الصوت مزعجة أو لا تكون من القوة بحيث تسترعي الانتباه، أو يكون بالخطيب ضيق تنفس، بحيث لا يستطيع أن يقول كلاماً مفيداً، من غير أن يقطع النفس بيانه، ويفسد عليه استرساله، بعضها يعالج بالمران.

كان قدماء اليونان يعنون عناية خاصة بتربية الصوت ويجعلونها فناً قائماً بذاته، يربون الشببية على السيطرة على أصواتهم ، وليجعلوا من المران دواء للعيوب الصوتية، حال ديموستين، فقد كان ضعيف الصوت، فلما أراد أن يكون خطيباً راض نفسه، فأخذ يقوى رثتيه وصوته بالصياح وهو يصعد الجبال الوعرة أو على ساحل البحر، وقد كان له ما أراد بتلك المحاولات.

- ثالثاً : الإلمام باللغة الأجنبية -

الإلمام باللغة الأجنبية، وبخاصة اللغة الفرنسية بالنسبة للمترافع بالذات ولرجل القانون بصفة عامة من اللزوميات ونرجع في هذا السبيل لمقال كتبه "زكى عريبي" المحامي وفيه يتحدث عن جريمة شهادة الزور في مذكرة مرفوعة منه لمحكمة النقض، طالما أن الرجل يتكلم في أحكام النقض فهو في حاجة إلى مراجع أجنبية فهذا أمر حتمي، وقد يقول قائل ما هو لزوم اللغة الفرنسية وأنا ذاهب إلى العمل بأبى تشت، أقول له أنت لن تظل على مدى الدهر تعمل في أبى تشت بل سيأتى عليك يوم تصبح فيه مستشار نقض ومطلوب منك أن تعود إلى الأصول للقانون الفرنسى وللفقهاء الفرنسيين هذا عن أمانتك كقاض أن ترجع إلى الأصول، فلماذا استشعر العجز طالما أنا في يدى أن أملك زمام أمرى.

يقول زكى عريبي في مثل هذا المجال "لا أنسى ما لقيته وأنا أحاول تأدية معنى لكلمة "action Liée entre" في مذكرة قدمتها لمحكمة النقض عن الشروط الواجب توافرها في جريمة شهادة الزور.

وقد وجد أنه موجود من ضمن المصطلحات القانونية وشروط الجريمة وأركانها (action Liée entre) ومن يكتب في جريمة شهادة الزور يريد أن يترجم الذي في ذهنه فيقول جريمة شهادة الزور لا تكون إلا في دعوى بين خصمين وقد عبر عنها الفقه الفرنسي بكلمة (action liée entre) بماذا أعبر عن هذا الركن من أركان الجريمة؟ الترجمة الحرفية للكلمة هي (مربوطة) هل أقول دعوى مربوطة، هذه هي الترجمة الحرفية للفظ، وهي ترجمة سقيمة، أما إن قلت دعوى معلقة انصرفت الصيغة إلى معنى آخر، وأخيراً استخرت الله وقلت أنها دعوى قائمة. هذا الأمر الذي كانت فيه كل هذه الحيرة استقام لحكمة النقض برئاسة أمام اللغة القضائية العصرية "عبد العزيز باشا فهمي" الذي أصدر حكمه مقررأ أن لا شهادة زور حتى تؤدي في دعوى مرددة بين خصمين وعندئذ قال «زكى عريبي»: هو تعبير بارع لم يكن في مقدور غير الضليع المتفقه في اللغة العثور عليه.

رابعاً: الاطلاع على مختلف الفنون والاكتشافات العلمية الحديثة

- مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي :

في الأزمنة القديمة كانت حاجات الإنسان محدودة، وتعاملاته بسيطة ثم بدأت في التطور والتشعب مع بداية الثورة الصناعية وما تبع ذلك من ثورات علمية وتكنولوجية حتى غدا العالم قرية صغيرة، وأصبح التطور والتقدم في جميع مناحي الحياة التي لا محيص عن الولوج فيها، وقد

فرض الإنسان - بتفكيره وتدييره - نفسه على الكون، فنامر وخاطر ، واكتشف واخترع، وذلل الصعاب حتى ارتدت الأرض في القرن العشرين بفضل ثورة العلم والتقنية الحديثة، ثوباً أكثر زهاء عما ارتدته في تاريخ البشرية القديم، وأصبحت البشرية في كل يوم جديد تشهد تطوراً للتطور وتقدماً للتقدم في مختلف المجالات وقد يبهت العقل وهو يقف حائراً ليسأل : ترى ماذا يخبئ لنا القرن الجديد ٩٩٩ وكيف نستقبله وماذا أعدنا له؟ إن عقلية الإنسان وإبداعاته في الكون تقتضى تعاملات وتطوراً في حياته الاجتماعية يتواءم ويتناسب معها، ومن غير المتصور أن نقف والعالم حولنا يسير بل يسرع الخطى نحو مستقبل يوفر للإنسان راحته المنشودة :

فمن لم يعانقه شوق الحياة تبخر في جوها واندر

والإنسان في مجتمعنا وهو يحاول أن يمتطي ركب التقدم، تتغير نظيرته وتتغير تبعاً لها شؤونه فتتطور جميع الأدوات التي يتعامل معها وبها ليوكب العصر الجديد، وتتطور الأفكار التي تدير أمور هذا الإنسان، وتتعامل في مسلكها مع نظيرته الجديدة للحياة. ومن ثم، وجب أن نعمل فرادى وجماعات على تطوير مناحي حياتنا وتعاملاتنا، فالتطور حتمية علينا تفرضها علينا المتغيرات المتلاحقة.

ومن هذا، تطور العمل في المؤسسات والهيئات التي تقوم علي توفير أمان الإنسان ولا سيما الهيئات القضائية التي تحقق له العدل، وهو قيمة أخلاقية خالدة في الضمير الإنساني علي مر الأزمان ومحور الارتكاز الذي

يقوم عليه بنیان المجتمع . ففدا من الحتمى أن توضع أطر حديثة لأداء وإدارة العدالة تواكب انطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تعتمد على وسائل التقنية وما وصل إليه التقدم التكنولوجى، وإجراءات التقاضى عموماً لا بد أن ينالها التطوير، ومن أهم هذه الإجراءات المرافعة، وقد دعت الضرورة مواكبة النيابة العامة بمختلف فروعها للطفرة العلمية المذهلة في نظم المعلومات والاتصالات حتى يتحقق أفضل أداء ممكن فى أقصر فترة زمنية ونقترح عمل برنامج على الحاسب الآلى يتضمن أعمال النيابة العامة بشقيها الفنى والإدارى وأن يتم توفير أجهزة حاسب آلى فى جميع النيابة الجزئية على مستوى الجمهورية وأن يتم ربطه بأجهزة الحاسب الآلى الموجودة فى النيابة الكلية ونيابات الاستئناف والجهات الرئيسية الأخرى وعلى أن تحوى هذه الشبكات كافة المعلومات المتعلقة بالناحية الفنية والإدارية بما يجيب على كافة التساؤلات التى تعن لعضو النيابة فى محيط العمل.

وعلى المترافع أن يطلع على مختلف الفنون والاكتشافات العلمية الحديثة خاصة ما تعلق منها بعمله، مثلاً بحث عن مضاهاة الأصوات وعن تحليل الصوت وما يسفر عنه التحليل فى مقام مضاهاة الأصوات وأن تحليل الأصوات من الممكن أن يأخذ فى مقام التدليل مقام البصمة. وكما قلنا إطلاعك خارج القانون هو مدى رسوخك فى القانون.

خامسا : التزود باللباقة والكياسة والتواضع :

ومطلوب كذلك أن يتزود المترافع باللباقة والكياسة والتواضع، وهناك مثل عامى رقيق ولطيف يقول "اللفظ سعد"، وإذا طبق هذا المثل على ما يجرى فى المحاكم فسوف يكون فى الاستطاعة إيجاد تفسير لماذا عندما يقوم محام يطلب طلباً من المحكمة لا يمس جوهر الحق ولا يمس أصل الدعوى نجد أن المحكمة تهلت ورحبت به، ومحام آخر بمجرد أن يقف تجد النفور والتأفف بدا على وجه القضاة لماذا؟؟

وسوف نذكر مثلاً بسيطاً جداً : محام وقف يترافع عن موكله فقال لو أنصفتنا النيابة لما أتت بنا إلى هذا المكان، لا بأس فهو تعبير مقبول. فى حين أن شخصاً آخر بمعنى أدق محام آخر تخطى عن اللباقة والكياسة فأورد ذات المعنى قائلاً لو أن النيابة عندها إنصاف لما وجدنا هنا. وكان الرد تلقائياً "النيابة عندها إنصاف غصباً عنك". "لو أنصفتنا النيابة لما أتت بنا إلى هنا" تعبير مقبول إنما "لو كان النيابة لديها إنصاف لما وجدنا هنا" تعبير يستقز.

سادسا : التخلص من اللوازم الكلامية وعيوب النطق :

مطلوب من المترافع أيضاً التخلص من اللوازم الكلامية فمثلاً تجد شخصاً طيلة حديث لك يقول لك "واحد بالك" أيوه ياسيدى أنا واحد بالى ومعاك. لذا مطلوب من المترافع أن يتبصر بنفسه وأن يراقب عيوب النطق،

ومخارج الألفاظ ويعالجها، وقد بين لنا التاريخ أن أخطب خطباء الرومان :
شيشرون^١ كان فيه من عيوب النطق ما جعله يضع حجراً في فمه وينطلق
إلى الخلاء ليدير نفسه على الخطابة حتى صار من أخطب خطباء
الرومان، إذن عيوب النطق والتخلص من اللوازم التي لا مجال لها أمر
مطلوب من المترافع بل أيضاً مفروض عليه .

الفصل السابع : بناء المرافعة

❏ الفرق بين لغة المسموع ولغة المقروء :

للكتابة أسلوب وللخطابة أسلوب، فهناك ما يسمع فتطرب لسماعه فإذا ما وجدته مدوناً وجرت عليه العين افترقت تلك النغمة التي صادفت الأذن، هناك أيضاً من المقروء ما ينبغي لكى تتفهمه ولكى يدخل ويستقر فى وجدانك أن تعيد قراءته بدل المرة مرات فإذا ما تلوته فى مجال الإطناب مرة ربما استعصى أن يستقر فى وجدان سامعك، ومثال ذلك : حكم أو أى قاعدة من القواعد المدونة بأحكام النقض، أنت محتاج أن تقرأها وبتمهل وليس مرة فقط بل لا بد من قراءتها أكثر من ثلاث مرات حتى تتفهمها . هل تتصور أن تقف خطيباً وتقوم بتلاوة قاعدة لمحمكة النقض لتلقى لدى سامعك الاستيعاب الفورى، فهناك فرق بين المسموع والمقروء. إذن للمسموع لغة ولفظ، وللمقروء لغة ولفظ ، فلفظ المسموع تجد فيه حسن الجرس وتجد فيه النغم وهذه الشحنة من الوجدان حتى يتطرق إلى السمع ويتسرب سريعاً ويستقر فى الوجدان أما المقروء فإنك كثيراً بل فى الأغلب الأعم فى حاجة إلى تكرار تلاوته وتمعن النظر فى ترتيب الجملة، حتى يستقر الرأى. وفى المسموع أنت دائماً فى حاجة إلى أن تستأثر بأذن سامعك ولا تدعه ينصرف عنك فتضطر إلى أن تعيد المعنى بأسلوب مختلف لأكثر من مرة حتى يستقر فى ذهن سامعك بلا ملالة أو سأم، أما المقروء فإنك إن كنت مجهد الذهن ولن تستطيع أن تستوعب طويوت الصحيفة، ولا ضير عليك ثم تعيد قراءتها فى وقت أنت أقدر فيه على الاستيعاب.

هذا إطار عام نرجو ألا ينصرف عن الذهن فيما منلج فيه فى أمر بناء المرافعة.

❏ منهج محمد باشا على علوية :

كيف تبني المرافعة؟؟ حتى نقول ذلك نلمس ممن أدلوا في هذا المجال وتحدثوا في هذا الأمر.

تحدث محمد على علوية في أمر بناء المرافعة فقال:

"المرافعة معان مركبة فهي ثوب من الفاظ وتراكيب سهلة سائغة وهي على مرحلتين:

المرحلة الأولى : وهي عرض الوقائع وفيها يكون المترافع راوياً.

المرحلة الثانية : وهي استنتاج الحق من هذه الوقائع، وقد يكون الاستنتاج مؤيداً لمسائل قانونية وفيها يكون المترافع محاضراً.

إذن يوجد فرق بين الراوى وبين المحاضر ويواصل القول :

وللقضايا الجنائية مرحلة خاصة قد تندمج في إحدى المرحلتين السابقتين وتسير معهما وفيها يكون المترافع خطيباً يتناول بفصاحته وقوة بيانه بواعث الاتهام أو بواعث الإجراء ويبحث في نفسية المتهمين أو المجنى عليهم ومراكزهم الاجتماعية وغيرها ويؤثر بقوة خياله على نفس السامع بما يهز منطقه أو عواطفه ويبعثه على تغيير عقيدته، واشمئزاز نفسه من الجريمة ومركبتها، أو العطف على التهمة والمتهمين فيها، فتارة يصور التهمة بأشنع مظاهرها بأسبابها وآثارها تصويراً يبرر شدة العقوبة، وأونة أخرى يسعى إلى استمالة القاضي واستدراار رحمته وقد لا يرى تحقيق

العدل إلا بها وأن يقول : إن الرحمة ليست إلا ركنًا من أركان العدل وجزءًا منه لا يتحقق بدونها كما أن الشدة قد تكون كذلك وأن يطنب في هذا القول بما يتفق وظروف الدعوى وحالة ذوى الشأن فيها وفق مرحلة عرض الوقائع، ويجب على المترافع أن يكون هادئًا ظاهر المعنى مرتب الوقائع يدفع السامع على أن يسير معه وأن يتتبعه بلا عناء وأن يعرف أن من حق القاضى ألا يسمع إلا ما يفيد الدعوى، وأن واجب المترافع أن يخفف عليه عبء أعماله بأن يسهل تحرى الحقيقة ، لذا وجب على المترافع أن يكون مرتبًا لوقائعه ظاهرًا فى بيانه وأن يكف عن الاسترسال فى بيان واقعة متى ظهر له أن القاضى قد فهمها، وأن يكون ذا فراسة ترشده إلى مبلغ فهم القاضى للواقعة، فإن أحس أنه قد أدى رسالته كان من العبث أن يسترسل، وإن رأى أن الواقعة لم تظهر بعد كان عليه أن يعيدها فى قالب آخر يستسيغه القاضى، ثم تأتى مرحلة استنتاج النتائج من الوقائع، وعلى المترافع اللبى أن يحمل القاضى على استخراج النتيجة بنفسه قبل أن يدلى هو بها، ويجب على المترافع للوصول بالقاضى إلى استخلاص النتيجة بنفسه أن يكون واثقًا مما يقول، وحذارى أن يخطئ بذلك ما كونه القاضى من عقيدة وينقلب الأمر إلى امتعاض وسوء ظن قد يسىء كثيرًا وربما أصاب جوهر القضية من حيث لا يشعر به أحد، وأساس النجاح أن تكون للمترافع شخصية محترمة ومحبوبة فيتتبعك سامعك ولا يمل من الاصغاء إليك، فالقاضى يحس بما يحس به كل إنسان نحو الآخر من احترام أو امتهان أو عطف أو اشمئزاز ولا يكون هذا العطف وذاك الاحترام إلا بفضائل الصدق والجد والتواضع.

انتهى قول الرجل. والحقيقة أنه جمع فأوعى، ومنه يتبين الفرق بين المسموع والمقروء، وأن آفة المرافعة هي الملل والسأم، وأهم من هذا كله هو الصدق في عرض الواقعة وعدم تزييفها أو تحويرها في مجال عرضها إلى ما يتلاءم واتجاهك، حذار من هذا ننظر فنجد في محاكم الجنايات أشبه من يكون بالمطرب ولكن نجد أن المحكمة في التفات تام عنه وكأنه لا يدافع، لماذا لا يحظى بمنايتكم أو التفاهم ويكون الرد الذي طالما سمعناه أن يغالط في عرض الواقعة وتصويرها لكي ينسج نسيجاً يسير به في واد والقضية في واد آخر، وتكون نتيجة ذلك أن تنصرف المحكمة عنه وعن سماعه وربما سئل من الصفحة فيشعر بالحرج إنها تكون مواقف يتمنى المترافع فيها أن تتشق الأرض وتبتلمه وكثيراً ما تصادف كل هذا ويشتهر عنه فوراً وفي الحال أنه محام مغالط وعندئذ لا تضع له اعتباراً ولا شأنًا وتنصرف عنه المحكمة ومثل ما قال محمد على علوية: أبدع القول وحذار أن يخطيء بذلك ما كونه القاضى من عقيدة فينقلب الأمر إلى التعارض وسوء الظن قد يسىء كثيراً وربما أصاب جوهر القضية من حيث لا يشعر به أحد فإياكم والمغالطة في الوقائع.

وهذا أستاذ جليل عَرَفَ لنا تكوين المرافعة وقسمها إلى قسمين:

قسم الوقائع ، وقسم الاستنتاج .

❑ منهج أحمد بك رشدى :

وهناك قول آخر للأستاذ أحمد رشدى في بناء المرافعة، وقد تميز هذا

الرجل بجوامع الكلم فى فنه :

'يجب أن يكون الكلام ثوبًا للمعانى المقصودة، لا قصيرًا فينكرها وتتكبره ولا طويلاً فتتعثّر فيه، فقد تكون للحق المطلوب حياة فى نفسه ولكن لا يلبث أن يموت لأن قصور الإبانة عنه تركه مختنقًا تحت التراب، أو لأن الخروج عن القدر اللازم عنه إلى الإطناب فى غير مقتضى أو التعلق بالحواسى البعيدة عن لب الموضوع أرسل من الملل والسأم ما يضيق به صدر القاضى، فلا تجد الحقيقة مسلّكًا إلى نفسه، والقاضى على كل حال بشر مثلنا تغنيه الحجة الظاهرة فى العبارة الموجزة عن التّطويل بإعادة ما قيل أو بما لا يقوم به الدليل" .

كلمات من جوامع القول، ومن أساتذة أجلاء مارسوا هذا الفن وأتقنوه^(١) ولكن إن كان لنا أن ندلى بدلو فى هذا المعترك ، فماذا نقول؟

قلنا ابتداء : إن هناك فرقًا بين المقرء والمسموع، وبالمحاذير التى وضعناها فى أمر المرافعة نستطيع أن نقول: إن مرافعة ممثل الاتهام بالذات هى (حكم مسموع)، بكل الفوارق التى استهللنا بها القول بين المسموع والمقرء ، بكل القيود التى قيدت بها كمترافع وممثل الاتهام. وإذا كانت المرافعة حكمًا مسموعًا، فكيف يبنى الحكم؟

قد نجد أن حكم محكمة الجنايات حينما يتحدث فى جريمة قتل مثلاً

(١) حسن الجداوى - مرجع سابق ، ص ١٧١ وما بعدها .

يكون أول العناصر التي يذكرها هي الواقعة كما استقرت في يقين المحكمة، نجد أن "من حيث إن الواقعة تخلص كما استبان من الأوراق وسائر التحقيقات في الدعوى هي أنه: "بينما كان فلان عائداً من حقله في طريقه إلى منزله، كمن له فلان في زراعة الذرة، وما أن أبصر به حتى أطلق عليه سلاحاً نارياً كان قد أعد له لذلك، فأصاب منه مقتلاً، ووالى إطلاق الأعيرة حتى يقين من موته، وأنصرف من مكان الحادث، وأثناء انصرافه قابله فلان وفلان حاملاً سلاحه الذي استعمله، وما أن رآهما حتى ولى الأدبار وتخلص من سلاحه بالقائه في المصرف".

هذه الواقعة تضاهي قيد ووصف النيابة. تعود مرة ثانية إلى قيد ووصف النيابة الذي هو الملخص الدقيق المنضبط للواقعة، إنما عندما تأتي المحكمة وتعرض الواقعة كما استقرت في يقينها يصح جداً أن تزيد عن القيد والوصف لأنها من ثانيا عرض الواقعة تورد أيضاً الأدلة التي استخلصت منها الواقعة كما ارتسمت في يقينها بعدما أوردت على هذا، تأتي وتقول : وحيث إن الواقعة على هذا النحو قد استقرت في يقين المحكمة من شهادة فلان وفلان ومن محضر تفتيش النيابة ومعاينتها لمكان الحادث ومن تقرير الصفة التشريعية. كل هذا عبارة عن الأدلة التي استندت إليها المحكمة في تكوين الواقعة كما استقرت في يقينها، وهذه الأدلة نسميها دعامات الحكم أو ما يحمل عليه الحكم، وهذا تعبير كثيراً ما يقال: هذا حكم محمول أم غير محمول ومعنى محمول أن الأدلة التي حصرها وألزم نفسه بها تكفي كمقدمات للنتيجة التي انتهى إليها وللصورة التي استخلصها واستقرت في وجدانه.

نعود مرة ثانية لضوابط التسبيب، فإنه لزاماً على المحكمة إذا ما حصرت الأدلة أن تورد مؤدى كل دليل مما ألزمت نفسها به. فمثلاً شهد فلان وتورد مؤدى هذه الشهادة بما يتفق وأصل النتيجة ومؤدى هذه الشهادة بما يتفق والثابت من الأوراق، لأنه يصح وإن اتفق والنتيجة التي استخلصت أن يخالف الثابت من الأوراق وهذا من العيوب. كما أنه لزاماً على الحكم إذا ما أبدى الدفاع دفوعاً أن يوردها ويرد عليها، مثلاً قضية مخدرات يدفع ببطلان التفتيش. الحكم لزاماً عليه أن يورد الدفع، وأيضاً الدفاع الجوهرى وهو ما لو ثبتت صحته لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولزاماً على المحكمة أيضاً أن ترد على الدفوع وأن ترد على الدفاع ثم تورد الوصف القانونى الصحيح للواقعة كما انتهت إليه. ومن مثالب الحكم التى ترديه مردى البطلان: أنها من بعد أن تورد المحكمة هذا الوصف القانونى تنسى أن تورد مادة العقاب المنطبقة، وهذه كانت قد ذكرت فى معرض ضوابط التسبيب. إذا استوفى الحكم هذا كله، بعد ذلك يتكلم عما إذا كانت هنالك ظروف مخففة أو مشددة ارتأت المحكمة أن تأخذ بها المتهم وبعد ذلك فلهذه الأسباب حكمت المحكمة بالعقوبة، هذا بناء الحكم المقروء.

□ المنهج المقترح :

ونحن نقول المرافعة هي الحكم بأسلوب المسموع، محاولة تقريب بين هذه العناصر التي لا غنى عن الحكم المكتوب عنها ومحاولة تقريب بين الحكم المسموع وكيف تبني عناصره، هل أستهل مرافعتي بمثل ما يستهل حكم الإدانة قوله «من حيث إن الواقعة تتحصل في أنه بينما كان المجنى عليه في طريق عودته...» ليس هذا الذي أتت المحكمة لتسمعك فيه، فقد تلى في قرار الاتهام ومن هنا يبدأ بأفة المرافعة المثلل والسأم، وكأنني أغلق الباب على نفسي من الدقائق الأولى، إنما لابد أن يكون لي مدخل للمرافعة. والمدخل هو ما اصطلح على تسميته بأدبيات الدعوى التي يستثير بها الوجدان لكي تفتح له الأسماع، ويمكن أن تصرف إلى تناول وتحليل شخصية الجاني، والقيم التي أضرتها الجريمة وانتهكت من حرمانها، وأثر الجريمة في البيئة التي وقعت فيها وفي المحيط الذي تأثر بها. تلك هي الأدبيات.

من بعد ذلك يأتي تناول الواقعة لا بمنطق الوصف كما ورد في وصف النيابة - لا - تناول الواقعة بمنهج أن نتناول الواقعة وكأنك تصف حادثاً يدور على مسرح الجريمة ، تتحرك عليه شخصوها وكان سامعك يطلع على حركة تدور تقع خلالها الجريمة، وما الأمثلة لمنهج التجسيد؟ عنينا أن نذكر مرافعتين للنائب العام الفرنسي «اميل دوبريه لاسال» أولاهما في

قضية الزنا والثانية فى قضية القتل.

ولعلنا نذكر فى قضية الزنا كيف جسد آثار محاكمة تلك الزوجة، مما وصف من أبناء أيتام يترددون بين القبر والسجن والملاجئ وكيف وصف آخر خطرات الميت وهو يسلم أنفاسه ولا تتصور منه غير إرادة الففران. عمد هنا إلى منهج التجسيد وكأنكم تعايشون شخوص الواقعة وتلمسون تحركاتها.

فى قضية القتل وصف الجراح الفائرة والنعوش المحمولة والقرية تودع المجنى عليهما والجانى وهو يفتك بضحيته ومناداة الضحيتين ولا مجيب، كل هذا يجعلنا نعيش الواقعة وكأننا نعيش أشخاصها ونلمسها نتحرك أمامنا، هذان مثلالان فرنسيان. وكى لا نتهم بأننا إنما نعمد إلى الأمثلة الفرنسية فقط، فلنأت بمثل مصرى صميم، فى قضية كانت تسمى بقضية سنديون^(١) قرية سنديون على مشارف طريق مصر - إسكندرية الزراعى، واقعتها: شاب مهندس توفيت والدته وأراد أن يروح عن أفراد أسرته إثر هذه الوفاة فاصطحبهم فى سيارته فى نزهة خارج القاهرة على الطريق الزراعى، عند قرية سنديون من أمام أتوبيس كان يسبقه، انطلق عابراً للطريق فجأة بحيث لم يكن ثمة خطأ على المهندس قائد السيارة، فإذا بهذا العابر وهو عسكرى يصطدم بمقدم السيارة الأمامى الأيمن، أبت مروءة هذا المهندس إلا أن يتوقف بسيارته ليسعف هذا المصاب، وما أن

(١) الجناية ٤٩٣ سنة ١٩٦٠ أمن دولة عليا.

توقف حتى تجمهر الأهالي، فاضطر إلى أن ينسحب مع أفراد أسرته الذين كانوا معه فى السيارة ليحتموا بكشك المرور فى هذه النقطة لكن توالى تجمع الأهالى وانهاالوا على الكشك تحطيمًا ومزقوا هذا المهندس بالقنّوس، وطبعًا قيدت ووصفت قضية تجمهر ضد ١١ فردًا لم يعرف من منهم الذى أحدث الإصابات القاتلة إنما قيدت ووصفت تجمهر.

فكيف تناول المتراخ عرض الواقعة بمنهج التجسيد؟ يقول: (١) «قامت قافلة الضحايا من القاهرة بصحبة فتاها مستقلة سيارته تبتغى له مؤنسًا فى الطريق ومواساة له فى فقد الأم، حتى وافت السيارة سنديون، ومن أمام سيارة الأتوبيس انطلق عليهم سهم القدر فى صورة ذلك العسكرى محمد عطية، انطلق عليهم غير عابىء بإشارة شرطى المرور وتحذيره له صاما أذنيه عن صوت آلة التنبيه يطلقها القتل. انطلق هذا السهم وكأنما أراد أن ينفذ فى القافلة مصيرًا جائرًا مهما كلفه ذلك من ثمن ولو كان إصابته، فاصطدم بمقدم سيارة القتل الأمامى الأيمن وسقط على الأرض، كل هذا دون ما خطأ يستوجب حتى مجرد العتب باللفظ على القتل. إذ كان يسير فى حدود السرعة المقررة مراعيًا مقتضى الحال مطلقًا آلة التنبيه. وكل هذا مستفاد من أقوال شرطى المرور والشاهد فلان والأب والأخ وسائق سيارة الاتوبيس. وتتمثل فى نفس القتل دوافع الإنسانية ونوازع المروءة ويتشبت بأن يقف بسيارته لا لشيء إلا ليسعف المصاب.

(١) من مرافعة النيابة فى الجناية ٤٩٣ سنة ١٩٦٠ أمن دولة عليا (قضية سنديون).

هذا الدافع لتوقفه شهد به الغريب من قبل القريب، قرره عسكري المرور وسائق الأتوبيس قبل أن يقرره الأب. وهبطت القافلة من السيارة متجهة صوب المصاب يحدوها إحساس بالواجب في أسى صورة لأدائه. خفوا إلى المصاب ساعين في لهفة ليخففوا جرحه، فإذا بهم يلقون من حيث أرادوا أن يكونوا أصحاب فضل، يلقون الشر يبرز إليهم ويفتك بهم في مكان ابتغوا أن يتطيلوا بأريج فضله. في سعيهم تجمع الضواري حولهم يريدون الاعتداء. وخف شرطى المرور ليحميهم فأدخلهم إلى الكشك. حسب أنه لهم دار أمان، والحق أنه كان دار الأهوال. ومن مصادر ثلاثة تجمع الضواري: من الواقفين على جانبي الطريق ومن المقابر ومن البلدة، وأخذوا يهاجمون الكشك خراباً وتدميرًا. وحسب شرطى المرور أنه بوقفته يستطيع أن يحمى أفراد القافلة، فقصر جهده أمام هول شرورهم عن أن يحمى نفسه هو، هدموا سور الكشك وكسروا نوافذه وانهالوا بالأحجار على من حواهم الكشك. والحق أنني اشفق عليكم وعلى نفسي من أن أنقل بعض ما سطر في هذه الصفحات عما دار في كشك الأهوال. أنقل إليكم وصف الطفل الصغير وقد أحاط به الخطر وتشبث به أخواه الصغيران ولم يجد إلا سلة للخضر رفعها يحمي بها إخوته من انهيار الأحجار، فتأبى مروءة الضواري إلا أن يخطفوا منه السلة فلا يجد إلا سترة الشرطى المعلقة ينشرها فماذا تقيه؟ أم أنقل لكم صورة القتل وقد اتخذ من جسمه موصداً ليؤصد به باب الكشك والوحوش تأبى إلا أن تحطم الباب بالفئوس وتحطم موصد الباب حتى يخر مجندلاً بجراحه على الأرض، أم أنقل لكم الشيخ

يتلوى من تساقط الأحجار على جسده حتى يفقد الوعي، فإذا ما أفاق وجد ابنه ممدداً والدماء متفجرة من رقبته. أفاق ليسمع ولده وحشيرة الموت تسعى إلى أوتار صوته، أبى.. أبى.. قتلوني يا أبى، أبى.. هذا جزاء مروعتى، أبى.. هذا جزاء نخوتي، أبى.. هذا جزاء ما عليه ربييتى. وتجمد الصوت، ويوالى المعتدون ضرياتهم حتى تصل سيارة النجدة، وما أن يسمع صوت بوقها حتى يفروا، وهكذا كانوا كالوحوش لم يردعهم قانون ولا جزاء بقدر ما روعهم صوت بوق منطلق من سيارة النجدة ففروا بجرمهم هارين. وفي حراسة قوة النجدة يخرج ركب الضحايا ليجدوا سياراتهم وقد تحطمت عن آخرها وليحملوا فى سيارة النجدة بغية إسعافهم. وما أن تصل السيارة إلى المستشفى حتى تفيض الروح الطاهرة إلى بارئها وترجع النفس المطمئنة إلى ربها. لا راضية ولا مرضية، بل شاكية إليه ما كان من أمر الضواري معها، نائمة على أرض احتملت وطأهم عليها. هذا هو الحادث بما حواه من آثام وآلام، فماذا كان حديث القانون فيه؟.

هذه هي الواقعة بمنهج التجسيد، أو الواقعة بأسلوب المسموع هذا الكلام يسمع إنما هل يكتب كأسباب حكم؟ لا - هل يصح أن تأتي المحكمة لتقول «حيث إن الواقعة تتحصل حسبما استقر في يقين المحكمة... وتقول الكلام السابق، هذه ليست لغة كتابة بل لغة خطابة، هذا ابتداء ملمس مادي للفرق بين أسلوب المسموع وأسلوب المقروء.

ثانياً - من بعد أن يورد الواقعة بمنهج التجسيد عليه أن يتناول أدلة الإثبات ومؤداها وعليه أن يتناول كل دليل من هذه الأدلة لينقيته من أية شائبة شك من المتصور أن تثور حوله.

يعنى مثلاً نجد دائماً الدفاع كثيراً ما يثير فى شهود الإثبات اختلافهم فى توقيت الحادث، ويكون اختلافاً طفيفاً جداً، ورده يكون سهلاً جداً، حيث لا يوجد أحد وقت الحادثة ينظر إلى ساعته أو يحاول أن تسعفه الذاكرة تحديداً عن التوقيت الذى حدث .

وعلى المترافع دائماً أن ينقى أدلة الإثبات مما يتصور أن ينالها الدفاع به .

بعد ذلك هناك أدلة النفى صورتها التى تساق أن المتهم لم يكن موجوداً فى محل الحادث أو فى بلدة أخرى وأنه كان معه فلان وفلان، وهم أقاربه أو أصحابه أو أصحاب مصلحة من أجلها يتطوعون للشهادة التى تتجيه .

مناقشة وتفنيد كل دليل من هذه الأدلة ثم الرد على الدفاع وكذلك الدفع، وعرض القانون إذا احتاج الأمر إلى ذلك ثم تناول الظروف المشددة أو المخففة لأننا قلنا: إن من حق المترافع أن يطلب استعمال الرأفة، ثم لينتهى إلى طلب العقاب .

هذه عناصر نسوقها من قبيل الإرشاد والاستهداء وليس من قبيل الحتم والإلزام، كما أن الحكم بالإدانة هذه عناصره فيصح أن تكون مرافعة الاتهام هذه عناصرها . الترتيب الذى فيها أيضاً ليس من قبيل الإلزام إنما قد ورد الترتيب على هذا النحو من أثر المقارنة بعناصر حكم الإدانة .

□ **المقارنة بين بناء الحكم (أسلوب مقروء) وبناء المرافعة (أسلوب مسموع) :**

- حكم الإدانة الخالي من عيوب التسبيب عناصر المرافعة المتكاملة تمثل الاتهام
- الواقعة كما استقرت فى يقين - الأدبيات، شخصية الجانى. القيم المحكمة. الاجتماعية.
 - حصر الأدلة المنتجة لها. - الواقعة بمنهج التجسيد.
 - إيراد مؤدى كل دليل. - حصر أدلة الإثبات ومؤداها.
 - إيراد الدفوع والدفاع الجوهرى. - تنقية كل دليل من أدلة الإثبات.
 - الوصف القانونى للجريمة. - أدلة النفى وتقنيدها.
 - إيراد مادة العقاب المنطبقة. - مناقشة وتقنيدها كل دليل منها.
 - إيراد الظروف المشددة أو - الرد على الدفاع والدفوع وعرض المخففة. القانون.
 - العقوبة. - الظروف المشددة أو المخففة.
 - طلب العقوبة.

□ **بعض الملحوظات فى أسلوب المرافعة:**

لامانع على الإطلاق من استغلال كلمة قالها المتهم فى ثايات التحقيقات

وأن يتخذها ممثل الاتهام وترًا يعزف عليه إن كان فى ذلك ما يفتح له أسماع ووجدان سامعيه، وفى مرافعة سنديون كانت الكلمة التى لعب بها المترافع قتلونى يا أبى وقد كان لهذه الكلمة أصلها فى التحقيقات وقد التقطها ممثل الاتهام وعزف عليها .

أما الآن فنأتى إلى مثل لكلمة قالها المتهم فى قضية تخابر الجاسوس "لوتز" الذى عمل لحساب إسرائيل. سألته المحقق عن باعته لإتيان ما أتاه فكانت له إجابة أخذ منها المترافع معزفًا يعزف عليه إذ قال "أنا لا يهمنى إلا المال" رغم بشاعة ما أتاه ليس من تخابر فحسب بل من تفجير متفجرات أودت ببصر العديدين وانتهت بجعل فتاة هى سكرتيرة أحد الخبراء حينما فتحت أحد الظروف التى بعثها وانفجر فيها، عمياء وصماء ويكماء. من بعد الحكم عليه بادلت به إسرائيل بجميع أسرارنا لديها فى هزيمة سنة ١٩٦٧ أى أبدلوه بأربعة آلاف مقاتل.

وقد ترافع ممثل الاتهام فى هذه القضية بالافتتاحية وبالأدبيات وبالخاتمة كذلك لأن الأدبيات هى البداية التى تفتح له القلوب وخاتمة المترافع فى ختام مرافعته فى هذه القضية.

"إن لى أن أصل فى شأن المتهمين الأول والثانية إلى نهاية بعد طول مطاف، فأمامكم من مجرد من كل قيم وضعتها لنفسها البشرية، أمامكم سفاح مأجور تجرد من التزى بوسام الولاء لوطنه (هو هنا كان قد جاء بمفجرات - ورغم أنه المانى - ليفجرها فى علماء الألمان والخبراء، وفعلاً

أصاب منهم سكرتيرة عميد الخبراء وتركها عمياء صماء بكماء وهى ألمانية وهو المانى) أمامكم سفاح مأجور تجرد من التزيى بوسام الولاء لوطنه وأعلنها صريحة: " لا يهمنى إلا المال" هذه كلمته فى التحقيق لما سئل عن الباعث " لا يهمنى إلا المال" فأنا لست من هواة جمع الأوسمة ولست بالمنتحل لكم أعذاراً ولست من المخدرين بعقدة الذنب" أنا لا يهمنى فى هذه الحياة إلا المال والمتعة" . أفیه بعد ذلك كلمة رحمة تقال؟؟ أيمن أن تمتد إلى موقفه موجة تقدير لبواعثه، إنه قبل أن يفجر متفجراته فى مصر كان يبعثر أشلاء علماء وطنه، فهو شمشون ييغى تحطيم المعبد على أرض مصر وهدم أحجاره على صفوة العقل التطبيقى لمواطنيه. فهو إن ابتغى بنا سوءاً ربما كان هناك مجال لرحمته إن كان قد رعى صوت الأم فى جوفه، أما وقد وأد هذا الصوت وسفك دماء بنيتها، ورمى الدولة التى استضافته بأحجار ومفرقات لقاء مال هو دينه وقبلته وعلمه ولواؤه، فأظن أنه قد صار فى مقام تتعين فيه القسوة فإن الباعث الذى تحرك على هديه مجرد من اعتبارات الشرف. وبماضيكم الطويل نظرتم دعاوى شتى فى القتل كان أبشعها بين أيديكم القاتل المأجور المحترف لأنه قد سقط من على قاعدة بشريته ليتحرك قاتلاً فى غير أنفعال ولا توتر ولا اضطراب لقاء ما يدس فى يده من مال^(١).

(١) من مراهقة النيابة فى الجناية ٥ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا.

□ الأسلوب الشعري في المرافعة :

مثل ذلك ما قال به مترافع في مرافعته في قضية محاولة لقلب نظام الحكم عن متهم كان هو مسئول الشباب في التنظيم، وكانت تعليماته للشباب - وهذا الكلام في الستينيات - أن لا تسمعوا ولا تصدقوا إلا أخبار إسرائيل وكانت هي تعليمات المنظمة.

لم يشأ المترافع أن يمر على هذه العبارة منه دون أن يعرضها ويبسطها ويصير المحكمة بتكوين هذا الدهقان كما سماه، يقول: " ولن تقوتنى في أمره وقفة ، ذلك أنه الشجى بإسرائيل المعنى بوصلها ، الموصى للصحاب باستماعها فلا صدق إلا ما قالت ولا حق إلا ما نطقتم، فيتم هذا الولاء ولن كل ذلك الوفاء؟ لإسرائيل؟ وكأن حرابها لم تجهض شقيقاتك، وكأنها لم تهدم منازلنا، ولم تحرق مصاحفنا، ولا راياتها ارتفعت فوق أشلاء راياتك، وكأن جميع من صلبوا على الأشجار في ياذا وحيفاً وبثر السبع ليسوا من سلالاتك، لكن نار الحق قد قتلت مروءاتك فبنت صريع شهواتك تمضى وكأنما المأساة ليست بعض مأساتك، فبعت الله بعت رماد أمواتك، متى تفهم، متى يا سيدى تفهم؟ محال عليك أن تفهم لأن الإنسان قد مات فى ذاتك^(١).

وقد كانت هذه الكلمات التى استعملها ممثل الاتهام فى مرافعته للشاعر نزار قباني.

(١) من مرافعة النيابة فى الجناية ١٢ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا.

وهكذا فإن أى قراءة تعتبر مفيدة للمتراجع ويستغلها حينما يكون الموقف مناسباً لذلك.

وثمة كلمة قالها يتناول فيها الجانب الإنسانى فى عملية المرافعة وعملية المحاكمة كإجراء فيقول^(١):

"فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادات الشهود والاثهام والدفاع، يخلق جو خاص هو جو المحاكم، وكثيراً ما تضيق على المتهم شخصيته فى وسط هذا الزحام العلمى، فيصبح المتهم ويمسى فإذا به قد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يتراسقه الخصمان: النيابة والمحاماة. فهو فى نظر النيابة مندمج فى الاتهام وفى نظر المحاماة هو عبارة عن الدفاع أما شخصيته، أما حريته، أما عواطفه، فهى فى نظر الاتهام مسألة ثانوية مادامت القضية فى عرفهم مخدومة. وإنى أؤكد لحضرتكم أن ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه هذا التكرار عن أهله وجنسه، فإذا دخل فإلى السجن وإذا خرج فإلى القفص. يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى السجن نمره هو فى بيته حياة ومحبة، يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى نظر النيابة اتهام هو فى الوقت نفسه أب وزوج وأخ وصديق. فأنتم لستم قضاة أوراق بل أنتم قضاة نفوس بشرية، أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم، فأنتم لسان الله وصوت القدر".

(١) الكتاب الذهبى للمحاكم الاهلية - مرجع سابق - ج ٢ ص ٢٠١٤.

■ السجع فى المرافعة :

من المسلم به أن لكل عصر أسلوبه الذى يعبر عن روحه ومعطياته، وما يكون مناسباً من استخدامات لفظية وأسلوبية فى عصر ربما لا يكون مناسباً فى غيره؛ فالبديع مثلاً بمختلف فنونه وألوانه من سجع وجناس وتورية وطباق... إلخ قد شاع استخدامه فى العصر العباسى وكان يلائم روح ذلك العصر، ويستحسنه المتحدث والمتلقى على سواء، بيد أن عصرنا الحديث وقد اتسم بالسرعة والدقة وطففت عليه النزعة العملية والمادية لم يمد يطق الكاتب فيه ولا القارئ، المتحدث فيه أو السامع، أن يمضى الوقت فى زخرفة الكلام وبهرجته؛ فما يهمه هو المضمون الذى يود أن يناله على طبق من ذهب دون غناء أو إعمال فكر؛ ومن ثم أخذت الفنون الجمالية فى أساليب الكتابة المتنوعة تتوارى شيئاً فشيئاً أمام طغيان المادة وقساوة الحياة، إلا أننا واحداً لم نزل له فى الأسماع طلاوة وفى النفوس طرب وحلاوة ونعنى به فن السجع الذى يكون جميلاً مؤثراً إذا تطلبه الكلام وتوقعه المستمع من تلقاء ذاته، ودارت فى خواجه الكلمة التى يخمن أن المتحدث سوف يلفظ بها فى هذا الموضع دون غيره، فإذا ما شنّف بها أسماعه طرب لحسن توقعه وأنس وألف وانجذب إلى الحديث والمتحدث، وتأثر - من ثم - به وهذه غاية كل مترافع أثناء مرافعته ، وهذا ما كان من شأن معاذ بن جبل، حين أملى رسول الله ﷺ على أصحابه هذه الآية: ﴿ ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين،

ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين، ثم خلقنا النطفة علقة، فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظاماً، فكسونا العظام لحماً، ثم أنشأناه خلقاً آخر ﴿ وهنا قال معاذ بن جبل: فتبارك الله أحسن الخالقين، فضحك رسول الله ﷺ فقال له معاذ: مم ضحكك يا رسول الله؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - بها ختمت الآية، أى أن الآية قد ختمت فعلاً بهذه العبارة^(١).

وقد حفل القرآن الكريم بنماذج من السجع الرفيع وجمال الموسيقى فى فواصل الجمل والكلمات وليس من شك فى أن مداومة قراءته والاستماع إليه فضلاً عن حفظه من أهم الوسائل التى ترتقى بملكات اللسان والتعبير.

كما أن لأسلوب السجع أثراً فى حفظ الكلام والقدرة على روايته؛ مما يسهل على المترافع إذا أراد الارتجال أن يطرح الورق المكتوب جانباً ويجلجل صوته فى جنبات القاعة بالجميل ذات الفواصل المتشابهة التى تتشال على لسانه انشياً بفضل أسلوب السجع الذى سهل مهمته فى حفظها ومدارستها دون أن تند أو تشذ عن المقام، وقد سئل أحد البلاغيين القدامى: لم تؤثر السجع على المنثور؟ فأجاب سائله: " إن كلامى إن كنت لا أمل فيه إلا سماع الشاهد لقل خلاهى عليك، ولكى أريد الغائب والحاضر، والراهن والغابر، فالحفظ إليه أسرع، والأذن لسماعه أنشط"^(٢)؛ فالكلام كائن حتى روحه المعنى وجسده اللفظ، ولا يمكن الفصل بينهما وإلا أصبح المعنى بلا شكل

(١) فاروق شوشة: لفتنا الجميلة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة ١٩٩٩، ص ١٤٩.

(٢) السابق، ص ١٥٦.

واللفظ بلا إحساس، وقديماً قال الشاعر:

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده

فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

وقد ارتبط معنى الفصاحة بالبيان، وهو الكشف والإبانة عما يكمن فى النفس من خواطر ومعان، وهى الحديث الشريف: " إن من البيان لسحراً"، وهى سبيل التأثير فى النفس والقدرة على الإقناع وإثارة الانتباه؛ يلجأ المتحدث إلى جملة من الوسائل والأساليب التى يكون لها وقع يأخذ بمسامع المتلقين ويستولى على مجامعهم، ومن هذه الوسائل ما يرتبط بالخيال الرحب الفسيح ويشيع استخدامه فى مجالات الأدب شعراً ونثراً، ومنها ما يرتبط بالصنعة والزخرف اللفظى وهو لكل فن من فنون التصرف فى الكلام كالسجع الذى يأتى مطبوعاً غير مصنوع ولا متكلف فى موضعه، ومن أسف أن كثيراً من المترافعين لا يحسنون استخدام هذا الأسلوب انهم فى المرافعة فيعمدون إلى إنهاء جملها بحروف متشابهة من ألفاظ رنانة طنانة دون أن تكون فى مواضعها الملائمة فى السياق والمقام فتبدو ناشزاً ويبدو عليها أثر التصنع فيعزف المستمع عنها ويمل منها؛ فالسجع سلاح فى يد المترافع ولكنه ذو حدين إذا لم يحسن استخدامه وتطويعه نبا عن المألوف وضر من حيث تنتظر منه الإفادة!

□ لغة المرافعة :

يعد تحقيق النيابة هو المعين الذى تستقى منه المرافعة موضوعها وموضوعيتها، وكلما كان التحقيق مستوفياً وشاملاً ، وكانت الأدلة القولية المستتبطة منه واضحة وقوية؛ ازدادت المرافعة إقناعاً وتأثيراً .

فالمترافع يضع يده على المواضع من التحقيق التى يرى أنها تأخذ بتلابيب المتهم سواء من اعترافاته، أو من اعترافات غيره عليه، أو من أقوال وشهادة الشهود؛ ليصوغ منها أدلة الإثبات التى تقوم عليها مرافعته ومواجهة المتهم بما اقترفت يده، دون أن يعتمد وهو فى سبيل ذلك إلى تشويه قول باختصار مغل، أو تدخل سافر، أو توفيق عدد من الجمل دون الاكتراث بسياقها فى التعبير والسؤال؛ فهذا كله مما يصيب المرافعة بالترهل وعدم الاطمئنان والصدق إليها، أما الوقوف الأمين عند حقيقة كل قول ، فيجعل للمرافعة قوة معنوية؛ تدع الأقوال تترى على المتهم وكأنها صواعق تلتهم ما يتذرع به من إنكار أو تحايل بالألفاظ، فضلاً عن الصدق الشعورى الذى يتوافر لديه ومن ثم ينتقل إلى السامعين ويؤدى إلى الإقناع من أقصر الطرق وأسهلها .

لذا ، كان من الأوفق دائماً أن يتولى المرافعة فى قضية من القضايا عضو النيابة الذى قام هو نفسه أو ساهم مع غيره من زملائه فى التحقيق فيها طبقاً لما راعته المادة ١١٢٧ من التعليمات القضائية العامة للنيابات فى المسائل الجنائية .

وقد تواجه عضو النيابة، أثناء إعداد مرافعته مشكلة في التصدى
لالأقوال المتناثرة في ثناياها:

هل يبقى على العامى أو المبتذل منها كما هو أم يعيد صياغتها بلغة
عربية صحيحة ؟

ولئن كانت هذه الثنائية المتمثلة في الصراع بين لغة الحوار ولغة الكتابة
قد شغلت حيزاً كبيراً لدى الرعيل الأول من كبار الأدباء والروائيين الذين
ارادوا نقل حوارات الناس العاديين إلى صفحات رواياتهم وكتبهم؛ فذهب
بعضهم إلى "تفصيحيها" حفاظاً وتمسكاً بصحة اللغة وقواعدها، وآثر البعض
نقلها كما تقال أو افترض قولها على لسان إحدى شخصياته ولو كانت لغتها
عامية ومبتذلة؛ فإن كان هذا هو الشأن في الكتابة الأدبية؛ فإنه قد اختلف
في مجال القانون؛ حيث لم يكن لهذه الإشكالية أى وجود، وليس ثمة إلا
خيار واحد لا بديل عنه وهو الالتزام بنقل القول كما جاء على لسان صاحبه
كائنًا من كان دون تدخل بزيادة أو نقصان أو تعديل، بل إن الألفاظ التي
تعافها النفس وتفر منها الأسماع لا مناص من إثباتها وترديدها في سياقها
كما هي، فلكل منها مدلوله في المقام، وكل تعبير - رقيقاً أكان أم ساقطاً - له
أهميته ودوره في بناء المرافعة ما دام قد ورد في ثنابا التحقيق على لسان أى
ممن شملهم، وليس لعضو النيابة أن يبادر إلى وضع لفظة يراها أليق أو يمنع
أخرى، بل يطلب من كاتبه أن يثبت كل ما يتقوه المتهم به وإن لم يكن راضياً
عن لفظة أو أسلوبه دون غضاضة في ذلك، ثم يلزم نفسه بالمنهج نفسه إذا

ضمن مرافعته بعض هذه الأقوال والتعبيرات على سبيل الاستدلال والتأكيد، ثم يأتي أثناء ذلك ويعدّه دوره هو في غزيلة هذه الأقوال وتمحيصها والتعقيب والتعليق عليها وصولاً إلى إبراز الفكرة التي يود تجليتها في هذا الجزء أو ذاك من مرافعته بلفته هو السليمة الصحيحة وبأسلوبه الرفيع الذي يناسب هيئة المكان الذي يقف فيه والرداء الذي يرتديه والدور الذي يؤديه؛ "فليس أزرى بالمرافعات ولا أضيع لبهجتها ولا أقل لسلاحتها من سفه لفتها..." (١) .

وليس أدعى إلى السخرية ممن يشيد مرافعته من بدئها إلى منتهاها بلغة ملأى بالأخطاء اللغوية الفاحشة والتجاوزات المستهجنة في الضبط والنطق وشيوع استخدام الألفاظ العامية والدارجة فمثله - مهما كان بارعاً في إشاراته وتبنياته - لا يجد استساعة من زملائه على المنصة الذين يحرصون على سلامة لغة أحكامهم من العبث والإخلال، فضلاً عن إهداره لكرامة اللغة العربية التي ارتضاها المجتمع - الذي يمثل - لغة قومية وأوجب الحفاظ والحرص عليها وقد أوجبت المادة (١١٣١) من التعليمات القضائية العامة للنيابات على أعضاء النيابة العامة العناية بدراسة قواعد اللغة العربية والاستزادة بأدائها .

ومثل هذا سواء بسواء المترافع الذي يحافظ على سلامة اللغة، وبلاغة التعبير وقوة العرض، ولكنه يحشو مرافعته - بقصد أو بدون قصد - بالألفاظ

(١) الكتاب النخبى - مرجع سابق - ج ٢ ص ١٧٣ .

صعبة متقمرة، وتعبيرات غامضة موحشة فتتحول الرغبة فى سماعه إلى نفرة عنه والانجذاب إليه إلى ملل منه، وفى اعتقاده أن المرافعة لن تثبت لها الفصاحة والقوة إلا بالحدلقة واستخدام الغريب الموحش من الألفاظ والتعبيرات وكأنه يعمد إلى معاجم اللغة ومصادرها فيستطرقها بحثاً عن الألفاظ والتعبيرات الغامضة غير المستخدمة ظاناً أن مرافعته بذلك تكتسب ثوب الفصاحة وهو لا يدري أنها لا تعدو أن تكون يمثل هذا التصرف جمجمة لا يرى غيره لها طحنًا!

والموقف الذى نراه أوفق وأجدى فى كتابة المرافعة:

هو أن تكتب بلغة واضحة سليمة معبرة، لغة عصرية كالتي تكتب بها الصحف وتلقى بها نشرات الأخبار فى وسائل الأعلام ، وتراعى فيها الفصاحة والدقة؛ فلا تأتى ألفاظها متقمرة كما لا تأتى مبتذلة، ولا تأتى غامضة كما لا تأتى دارجة، وهى أشبه ما تكون بالسهل الممتنع، ولا يستطيعها إلا من تعمق بوعى وفهم فى معاشية مرافعته وراح قلمه هو ولسانه هو يترجمان ما فهم ووعى بلغة سلسلة قريبة المنال لا إفراط فى انتقاء ألفاظها الموحية وتعبيراتها وأساليبها ولا تفريط؛ ولا بأس فى استخدام بعض الألفاظ أو التعبيرات العامة أو الدارجة إذا اقتضت الضرورة والإفادة ذلك ويقدر محدود دون الإسهاب والمبالغة؛ وسوف تبقى العامة إلى جانب العربية الفصحى لغة مرافعة إضافية، تصاغ منها النكتة

(١) السابق ، ص ١٦٦.

البارعة يخف بها الضجر، ويطوى بمعونتها ملل الجلسات الطويلة القاحلة، سوف تبقى لغة كلام متبخرزائل بزوال الجملة التي يقال فيها؛ وليس من بقائها ضرر فهي لن تطغى على الفصحى بحال، ولن تقوى على الحلول محلها في موضع الجد وعند المناقشة الحامية^(١).

فاللغة في نطاق المرافعة وسيلة لا غاية وغرضها التقريب والتوضيح والعرض والتبسيط والإقناع والتأثير، واللفظة فيها إما أن تكون نورا يهدي عقيدة المحكمة إلى ثبوت صحة الموقف الذي تتبناه النيابة وتدافع من أجل إثباته وتأكيدهِ وإما أن تكون نازاً تضع غشاوة أمام الميون فتتية الأفهام عن تبين القصد الصحيح فضلاً عن الملل والسآمة، وقد تميزت لغتنا العربية بكثرة مرادفاتها وتعبيراتها التي ينتمى منها المترافع ما شاء من ألفاظ معبرة موحية لما اختلف من مواقف وما أصدق شاعر النيل : حافظ إبراهيم ، حين قال على لسانها :

وسعت كتاب الله وصفاً وغاية

وما ضنقت عن آى به وعظات

فكيف أضيق اليوم عن وصف آله

وتتساق أسماء لمخترعات؟

أنا البحر فى أحشائه الدر كامن

فهل سألوا الفواص عن صدقاتي؟

فعضو النيابة العامة المترافع إن كان ملزماً بإيراد الأقوال التي يضمونها مرافعته بلقيتها وأسلوبها كما وردت في التحقيق، فإنه في معرض الشرح والتوضيح والمعرض المفصل لا محيص أمامه من استخدام اللغة الفصحى الواضحة دون أن يستخدم العامية إلا بقدر محدود ، فإذا ما استقام له ذلك، فإن لغة مرافعته لابد لها أيضاً من مطابقتها لمقتضى الحال " فلإسهاب منها مواضع وللإيجاز مواضع ، يجب استعمال اللفظ المجلجل مرة والسهل البسيط أخرى، يغلب المنطق هنا والعاطفة هناك حسب الظروف والأحوال ... ويجب ألا يعزب عن الذهن أن المترافع ملتزم (١) .

فلغته يجب أن تكون لغة يحوطها الاحترام الكلى للهيئة التي يترافع أمامها، قد يكون أغزر من سامعيه علماً، وأظهر فضلاً، وقد يكون كلامه لهم تعليماً، ولكن عبارته يجب أن تكون عبارة إجلال وإعظام... وهي في الوقت عينه لغة عزة وجراة .

(١) السابق ، ص ١٧٢ .

القسم الثانى

ممارسات

وهى مرافعات مارسها المؤلفان فى فترة عملهما بالنيابة العامة ونيابة أمن الدولة العليا اختلفت موضوعاتها وتنوعت ، وكانت حصيلة ما استقر الرأى عليه منها هى المرافعات التالية - وجميعها أديت فى جلسات علنية - راعينا فيها عدم ذكر أسماء المتهمين حتى لانزيدهم ، من بعد المحاكمة ، من أمرهم رهقا .

أولاً

من ممارسات وكيل النيابة

سمير ناجي

(١)

مرافعة النيابة

فى

الجناية رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٢ المحرم

وفيهما يتبين مدى الصراع على بسط النفوذ فى قرية أتليدم مركز
المحرم ، تناحرت على هذا عائلتا المتهمين والمجنى عليهما الشقيقين ،
تظاهرت عائلة المتهمين بالصلح ودعت الشقيقين إلى قصر للمتهم الأول
بدعوة على العشاء ومن بعده أطفئت الأنوار وانهاه الرصاص ومن بعد ذلك
حمل الخدم جثتى المجنى عليهما وصاروا بهما حتى القوهما فى النيل .

أسعد إلى المتهمين من الأول حتى السابع :

أنهم في الأول من مايو سنة ١٩٥٢ بناحية اتلديم مركز الروضة - مديرية اسبوط الموافق ٧ من شعبان سنة ١٣٧٤ هـ

قتلوا و..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية قاتلة واستدجروهما إلى منزل المتهم الأول حيث أطلقوا عليها أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهما .

المقدمة

غدر وخيانة .. دهاء وخديعة .. وحشية وانتقام .. قتل وتنكيل .. رصاص مسعور ينفذ في الجماجم لينثر ما بها وجثة تبقّر بطنها وأخرى تجرد من ثيابها .. وتلقيان في اليم .. ذلكم بعض ما حواه الحادث من آثام وآلام ..

يخرج رجلان من منزلها آمنين وادعين .. يتوجهان إلى من حساباه الصديق، الصديق الذي يحملان له الود والإخاء وعلم الله ما حمله هو لهما ..

حملا له الود فحمل لهما القدر ..

حملا له الإخاء فحمل لهما القتل ..

حملا له الأمان فحمل لهما التنكيل والبطش ..

نادماه بكنوس الطلى فسقاها كنوس المنون ، ماكان الساقى فرداً ولا اثنين بل هم السبعة المائلون - طفاة بغاة .. يأيون أن يقف أمام سلطانهم حائل ولا يريدون منافسا في بسط النفوذ .. فليحطم كل من يعلو صوته على صوتهم .. وليسحق كل من تسول له نفسه أن يقف أمام بطشهم .

وكان لهم ما أرادوا في منبحة اتلديم فبزوا وبزغوا .. أجل بزوا مجرم منبحة القلعة فما ظفره إلى جانب ظفرهم بالشئ الذي يذكر .. فمحمد على الكبير حين نجح في قتل خصومه إنما كان هو الحاكم المشرع لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه .. ولكن هؤلاء البغاة الكبار ما هم بالحكام حتى ينصاع لهم القانون كما انصاع لذلك الكبير .. لا بل القانون ضدهم وسيفه مسلط عليهم ، فهل عبأوا به أو أقاموا له اعتبارا .. هيهات ! فما القانون عندهم إلا لعبت وأى عبث .. فأين مجرم منبحة القلعة من مجرم منبحة اتلديم .. حين أتى ما أتاه كان هو القانون . أما هؤلاء فحين أتوا ما أتوه كان ضدهم القانون فأى الفوزين أجدر بالذكر والتخليد ؟

ومن هنا بزغوا ..

ولكن أى هوز وأى بزوغ هذا ؟ هوز في الجرم وبزوغ في الفحش ..

إن كان القانون عندهم عبثاً فهناك خالق من سن هذا القانون .. هناك رب العدالة يحميها وهو يمهل ولا يهمل وإذ يأخذ الظالم فإنما يأخذه أخذ عزيز مقتدر ..

الوقائع

حب الشقاق بين المتهمين والمجنى عليهما وكانت له الانتخابات منبعا ولا عجب فهي سبب لكل فساد وهي الوسيلة للوصول إلى بسط النفوذ والسلطان ، المجنى عليهما يناصران والمتهمون يناصرون

وكان لابد أن يتخذ هذا النزاع مظهرا ماديا فليتخذ مظهر التحدى -ألا أيها الرجال يا من تسعون علينا الفتوة والعنجهية ترى ما مدى حماكم للذمار فلتسرق أموالكم ليظهر مدى حماكم لذماركم فيسرق ثوران للمجنى عليه من ضيعته .. كيف ذلك ؟

إلى هذا الحد تهدر كرامتنا ؟ وإلى هذا الحد يبلغ التحدى بالثارات .. وكان الرد : يا آل اتلديم أرونا أنتم مدى حماكم لزامركم .. لتسرق مطيتكم لتسرق فرس ابن عم المتهم الأول

وهكذا الرجولة وهكذا الفتوة في وسط همجي وحشى ثم يقتل خال المتهم الأول وتزداد الشائعات بأن قاتله هما المجنى عليهما .. وكان لساعة الخير أن يتدخلوا فعقد صهر المتهم الأول صلحا للفريقين ..

ويقبل المجنى عليهما على الصلح مرحبين متفائلين مستبشرين ويظهر مدى إقبالهما على الصلح من أقوال صهر المتهم الأول حين يقول في ص ٣٧٨ "ولما جم في الصبح لقيت المجنى عليه الأول ولد كويس وأنا الجدد ده مكنتش أعرفه ووقف وقال أنا تنازلت عن تيراني علشان خاطر ك"

وأقسموا ليماننا غلاظا أن قد تصافوا وتصالحوا وزال ما في النفوس .. وكان القسم لدى المجنى عليهما ميثاقا متين العرى لا ينقص مادام قد جلى باسم الله وكان القسم لدى المتهمين فرجا فهو لهم هدنة يستعدون فيها ليفتكوا .. وهكذا كان الصلح خدعة للمجنى عليهما وهدنة للمتهمين . واتخذ الصلح والمهادنة مظاهر منها تبادل الزيارات إذ لم يكن في تقديرهم قد آن الأوان لتنفيذ ما ابتغوه ..

ثم سافر المجنى عليهم و إلى القاهرة وهناك وفي بنسيون السعادة حدث اشتباك بين المجنى عليه الأول والمتهم الثاني و وإذ بالمتهم الثاني قد أخذته الحمية في تلك المشاحنة ..

فراح يفصح إلفصاحا مستترا عما نواه بأن ما كان من المبنى عليه سيدفع فيه الف جنيهه والحق أنه لو أسفر عن كل ما انتواه لقال أن المبنى عليه سيدفع فيما آتاه حياته لاماله (أقوال ص ٤٠٢ ، و ص ٤٠٨)

ثم عاد الفريقان إلى البلدة وكانت الخطة قد رسمت فقد آن الأوان وليستدرج المبنى عليهما ومن سيستدرجهما ؟ شخص ليس غريبا عن مسرح الجريمة إنما له فيه قدم راسخة ذلك من حضر مشاحنة القاهرة .. أجل أنه المتهم الثالث ليستدرجهما المتهم الثالث وليدع إلى منزل المتهم الثانى المكوم من مشاحنة القاهرة .

وما وسيلة المتهم الثالث فى الاستدراج ؟ التظاهر بأنه يبغى إزالة ما ثار من سوء تفاهم بينهم ووسيلته فى ذلك التليفون ويتم الاتصال بين ٢٦ هور و ٥٢ أبو فراقص الاول تليفون المبنى عليه الأول والثانى تليفون المتهم الثالث

وهنا يبدو ما جبل عليه المبنى عليهما من مسألة وحسن طوية فيسرعان بتلبية الدعوة ويتواعد معهما على اللقاء فى الفكرية ثم التوجه إلى اتليدم وأين اللقاء ؟ عند المتهم الرابع ويتوجهان إلى هناك فلا يجدان أحدا فيأخذهم حماس للبرهنة على حسن طويتهم فلا ينتظرون قدوم المتهم الأول أو المتهم الثانى إنما يتوجهون إلى اتليدم ولايد أن سيلحق بهم

ويتوجه ركب الضحايا إلى اتليدم أو إلى الآخرة إلى منزل المتهم الثانى ويدخلان هيجدان ترحيبا ويزداد عدد المرحبين فيقد المتهم الثالث والمتهم الرابع سويا ثم يقف ذو الناب الأزرق يقف رأس الأفعى .. يقف صاحب الثارات القديمة يقف المتهم الأول .. وهكذا أعد الأمر .. بل قضى الأمر .

ويتناولون العشاء وتدور عليهم كنوس فيفرغوا منها ماشاءوا أن يفرغوا فعن قليل ستمأ ! ستمأ بحيث لا تفرغ .. أجل ستمأ بالمنون وليشربا حتى الثمالة .. وينتهى العشاء وينهض الضحايا قائمين عائدين .. ويرى ذو الناب الأزرق .. كيف العودة ؟ وأنا ألا يحق أن استضيفكم ويقسم أن لابد مضيهم ..

وتسير الضحايا فى موكب الخطايا إلى حيث لا تعلم ما بالمصير وينزلون بمنزل المتهم الأول لا بل ينزلون بمنزل الموت وما أن يدخلوا وتمر برهة حتى ينهال الرصاص مسعورا ينفذ خلال الأجساد ويطاير الجماجم وينثر المخ ويرش الدم ..

وتصعد إلى الخالق روحين لا راضيتين ولا مرضيتين إنما شاكيتين ناقمتين على ما كان من البشر وما اقترفهو معهما ..

ولتطفأ الأنوار وليحلك الظلام وليسأل سائق سيارة الضحيتين : ماذا حدث؟؟ وما أن يهيم بفتح باب السيارة حتى يقبل عليه اثنان من الزبائن ليمسكا بتلابيبه فيفلت منهما تاركا الملابس لهما هائما على وجهه يعدو وهما فى أثره حتى إذا ما وجد بابا دخله وتساق حائطا إلى أن يصل إلى طاقة يظل بها حتى الصباح .. ولنعد إلى الزبانية وما يفعلونه وقفوا وأمامهم الجثتان وقد استعذبوا من دمائهما رحيقا ..

وقفوا ومعهم سلاحهم ليطلبوا إلى الخدم بأن ينتقلوا بالجثة بعد ما ارتووا من دمائها ويحمل الخدم هذه الجثة وهى جثة المجنى عليه الثانى ويسرون بها والمتهم الثانى معهم وسلخوا طريقهم وسط المزارع يضربون على غير هدى يبعون اليم .. كى ما يلقوا اليه بجرهمم وفى الطريق يصطدمون بنخلة ويسور ويقوم المتهم الثانى بهدم جزء منه كى ما يواصلوا السير وتتساقط عن الجثة ملابسها وهم يسرون بها ولا يبقى بها غير الحذاء حتى اذا بلغوا اليم القوا بالجثة ثم عادوا أدراجهم ليجدوا المتهم الأول دير أمر الجثة الأخرى وانتهى منها ثم يأمرهم أن يغيروا معالم الغرفة أو جب الموت فيخرج الأثاث إلى صالة السلامك وتنظف الغرفة ويجلب إليها من المنقولات ما يؤهم أنها لم تكن يوما مكانا لجليس إنما هى مخزن توضع فيه أدوات للزراعة ومعدات للخيل وتخفى جثة المجنى عليه الأول وتخفى معها سيارته ..

ثم يبعى المتهمون لأنفسهم فرارا فتحرق سيارة المتهم الثانى مقلدة الإثم والآثمين إلى القاهرة لينزل المتهم الأول بلوكاندة ولسن فى ١/٥/١٩٥٢ الساعة ٨ صباحا ثم ينزل المتهم الثانى بلوكاندة ريش فى نفس اليوم الساعة ٨ مساء ..

وتنتشل الجثتان فتخرج جثة المجنى عليه الأول فى جوال مبقورة البطن مثقلة بفرجة كوتش وتخرج جثة المجنى عليه الثانى عارية من ملابسها إلا حذاء بالقدمين ..

الأدلة

نستعرض الأدلة التى تذكر بها هذه الدعوى ونقسمها إلى أقسام أربعة هى :
إما أدلة قولية ، أو كتابية ، أو مادية ، أو فنية .. ثم نضيف بعض القرائن التى تسند هذه الأدلة وتعززها ..

الأدلة القولية :

نقسمها بدورها إلى قسمين :

ثانياً : اعترافات

أولاً : شهادة الشهود

شهادة الشهود :

وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً: شهود على النزاع ثانياً: شهود على الاستدراج ثالثاً: شهود على الواقعة

أولاً : شهود النزاع

أما شهود النزاع فنسوق أولهم إذ يشهد بما نشب بين الطرفين من نزاع وبأسبابه وبأنه كان وسيط الصلح بين الطرفين وبأن المجنى عليه الأول كان مقبلاً على هذا الصلح متفانلاً له سمحاً فيه .. ص ٣٧٨ أمام قاضى التحقيق "لقيته ولد كويس وأنا الجندع مكنتش أعرفه ووقف وقال أنا تنازلت عن تيرانى علشان خاطر ك"

هذه هى شهادته ولا شك أن قيمتها كبيرة فى التدليل فمن قائل هذا القول ؟

إنه صهر المتهم الأول ولا سبيل للدفاع للنيل منه أو تجريحه ..

يؤازر هذه الشهادة ويعززها ما شهد به و..... و..... ونستمد من شهادة هؤلاء أسباباً أخرى للنزاع غير ما ذكره صهر المتهم الأول إذ من أقوالهم يستبين أنه لم يكن للنزاع سبب واحد ، إنما كانت له أسباب عدة هى الانتخابات والسراقات والقتل ..

أما فإن شهادته تضيف لنا سبباً آخر من أسباب النزاع هو شجار القاهرة . من حيث قوة شهادة هؤلاء الشهود .. فهم شهود عدول فـ يمت بصلة القربى للمتهم الأول دون المجنى عليه الأول وما أقوال الباقيين إلا ترديد وتأييد له و..... شاهد محايد لا هو قريب لهم ولا هو من بلنتهم فلا مصلحة ولا مبعث لشهادته غير الحق ومن ثم فشهادة هؤلاء الشهود ترقى فوق مستوى الشبهات وما قرروه فيها هو حقيقة لا مرء فيها ولا جدل .. هذا عن شهود أسباب النزاع ..

ثانياً : شهود الاستدراج

هم و..... وهؤلاء يشهدون على ما كان من شجار القاهرة وعلى ما تم من محادثه تليفونية بين المتهم الثالث والمجنى عليه الأول وطلبه منه التوجه إلى الفكرية للذهاب إلى لتسوية ما كان بالقاهرة ..

وشهادة هاتين الأمرتين وشهادة الابن خالية من كل تحامل فلم تكن شهاداتهم نتيجة طلب سماع أقوالهم مثلاً ولم يتقدموا هم للشهادة إنما بقوا حتى جاء دورهم فى التحقيق من حيث وجوب سؤالهم كأهل للمقتيلين .. ومن ثم فإن شهاداتهم ترقى فوق الشك ولا تتناول إليها أو تمسها ريبة ..

ثالثاً : شهود الواقعة

بقيت شهادة الشاهد الأول وهو شاهد الواقعة سائق السيارة ، هذا الذى أقل مخدوميه إلى الفكرية فتقابلا مع المتهم الرابع وسألا عن ثم توجهوا إلى اتليدم إلى منزل وهناك حضر السواق و..... وتناولوا جميعهم العشاء ثم مروا به وشاهد المتهم الأول يدعو ويلج فى الدعوة إلى شرب الشاي ثم توجهوا جميعا إلى منزل فى طريق معد للمشاة وتوجه هو بالسيارة من طريق آخر وبعد برهة من دخولهم منزل المتهم الأول سمع الرصاص يتطاير بداخل المنزل ثم انطلقت الأنوار وخرج إليه اثنان أمسكا به فأنفلت منهما تاركا لهما ملابسه وتعقباه حتى اختبأ منهما بمنزل وظل مختفيا حتى الصباح فتوجه سيراً على الأقدام إلى قصر هو حيث أبلغ ..

هذه أقوال الفتى المجردة تضافرت لتأييدها جميع الأدلة التى تذخر بها الدعوى فقد تأيئت بشهادة

(١) الذى تلقى عنه الإبلاغ كما تأيئت بأقوال الذى اختبأ بمنزله والذى ذكر أن الباب يترك فى معظم الحالات مفتوحا ص ٤٢٧ ..

(٢) وثابت بملفتر مرور السيارات ص ١٣٧ و ١٣٨ أن السيارة قيادته (سيارة المجنى عليها) وصلت فى الساعة ٤:٥٠ إلى ناحية اتليدم ..

(٣) وتأيئت بالمعينة فيما حدث من انفلاته من ملابسه قد أجرى عنه تجربة أثناء المعينة فقد أمسك به محامى المتهمين الأستاذ وقاضى التحقيق فتمكن الشاهد من الخروج من ملابسه وهو داخل السيارة فى دقيقتين .. من ص ٥٠٩ إلى ٥٢٤

(٤) وتأيئت بالمعينة التى أجراها قاضى التحقيق أيضا من أنه يستطيع دخول المنزل والاحتماء فيه والتسلق إلى الطلافة التى اختبأ بها حتى الصباح ..

(٥) وتأيئت بما أسفر عنه التشريح من أن القتل كان بالرصاص ..

(٦) وتأيئت بما أسفر عنه التشريح أيضا من أن القتل كان بعد حوالى ساعة من تناول الطعام فإذا ما أتى الدفاع بعد ذلك ليخرج الشاهد فلم أستطع أن أقرأ تجريحا له إلا ما ورد فى مراضة الأستاذ ص ٦٦٤ من أن الشاهد كان باستحالة خلع جلبابه وتسلفه ، إذ إننا لستنا فى سيرك ولكن المعينة أتت لتنوير الشاهد فى كل ما قال وفى كل ما فعل وللأسف فإن المعينة لم تجر فى سيرك إنما أجراها قضاء عادل اشترك معه الدفاع .. ولا تجريح لهم فى هذا الشاهد فليس هناك بينه وبين المتهمين شيء ولم يدع أحد منهم بذلك طوال مراحل التحقيق ..

هذا هو شاهدنا فإذا ما أعيت المتهمين الحيلة في تجريجه لجأوا إلى ما تمليه عليهم غرائزهم الإجرامية - لجأوا إلى إرهابه وتدمير القتل له فإذا ما حل موعد الجلسة الماضية وصلنا تقرير البوليس من ضبط شخص ممن يؤجرون على القتل يحوم حول دار الشاهد ومعه سلاح مششخن كل هذا لا شيء إلا كى يعدل الشاهد عن شهادته فإذا لم يفلح معه وعد فليفلح الوعيد وهذا موضوع الجناية العسكرية ٤٠ .. أسيوط النضمة ..

الاعترافات

هذا عن شهادة الشهود أما عن الاعترافات فهي تتحصل فيما قرره المتهمون الخامس والسادس والسابع و..... وقبل أن نخوض في فحوى ما قرره هؤلاء نرى على ما أثاره الدفاع حول هذه الاعترافات ..

الرد على الدفع بطلان محضر جمع الاستدلالات :

دفع الأستاذ ببطلان محضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة وكيل النيابة والثابت به أقوال هؤلاء الشهود بحجة أنه أجرى خارج اختصاصه المكانى ..

والواقع أن وكيل نيابة المحرص عند استجوابه لهؤلاء المتهمين أجرى التحقيق ببندر ملوى ..

وردنا على هذا الدفع أن ليس هناك بطلان على الإطلاق لأن المقصود بتحديد الاختصاص المكانى لوكلاء النيابة أنه يتحدد طبقا لما نصت عليه المادة ٢١٧ أ.ج إذ إنها تقرر القاعدة العامة في الاختصاص المكانى ..

فتنص على أن الاختصاص يتحدد إما بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو يضبط فيه .. فما دام وكيل النيابة حين إجراء التحقيق كانت الواقعة في دائرة اختصاصه بأى وجه من هذه الوجوه الثلاث فلا بطلان ، إذ ليست العبرة بمكان افتتاح المحضر أو سماع شهود الواقعة إنما العبرة في الاختصاص بأن تكون الجريمة قد وقعت في دائرته أو يقيم المتهم بهذه الدائرة أو ضبط فيها وهو ما توافر في قضيتنا ، (يؤيدنا في ذلك الدكتور محمود مصطفى في كتاب شرح قانون الإجراءات ص ٢٥) حين تكلم عن مدى تطبيق قاعدة عدم تجزئة النيابة فقال : "ويتحدد الاختصاص المركزى لأعضاء النيابة بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو يقيم به المتهم أو يضبط فيه والاختصاص بالتحقيق كالاختصاص بالحكم راجع المادة ٢١٧ من القانون وهي تقرر قاعدة عامة " هذا هو ما يقضى به القانون والفقه بل وما يقضى به المنطق كذلك فليس من العقول أن المحاضر والتحقيقات التى يجرىها وكيل نيابة مركز المنيا مثلا باطله جميعها لأنها حررت في دائرة بندر المنيا وهذا ما لم

يقول به أحد وأزيد من ذلك فلدينا الدليل على أنه حتى بفرض التسليم الجدل بما يقرره الدفاع فإن بندر ملوى هو محل الإقامة الرسمي لوكيل نيابة مركز المحرص كما هو ثابت من كتاب رئيس نيابة النيا للنائب العام رقم ١٣٠٢ المؤرخ ١٩٥١/١٠/١٥ ..

والذي ملخصه - أن رئيس النيابة حدد إقامة وكيل نيابة المحرص بندر ملوى لعدم وجود مساكن ببلدة المحرص ، وتشرف بتقديم دفتر الصادر الذي يدل على ذلك (ص ٩٢) ومن ثم يتضح أن محضر جمع الاستدلالات صحيح لا بطلان فيه ..

كيف ولدت هذه الاعتقالات :

بدا وكيل النيابة بجمع استدلالاته بسؤال هؤلاء المتهمين الثلاث فأُنكروا معرفتهم بشيء من ظروف الحادث ثم أجرى البوليس مناظرة ملابس المتهم الخامس فإذا به يعثر على بقع اشتبه أن تكون دموية بسرواله وما أن ووجه بها حتى أسقط في يده فإذا به يروي اعترافا مفصلا قام وكيل النيابة بإثباته وعلى أثره أخطر قاضي التحقيق وأتى القاضي وعنى أول ما عنى في تقصى الدافع والوازع على هذا الاعتراف وأراد الدفاع وقتئذ أن ينسج لنا أفصوصة جميلة مؤداها أن الاعتراف إنما كان وليد إكراه فإذا به يلقي لقاضي التحقيق بأن هؤلاء الخدم الذين سيتقدمون إليه يجرى تعذيبهم خارج غرفة التحقيق وينهض القاضي من فورهم ليحدهم في وضع عادى لا تعذيب فيهم ولا إكراه ويفحص أجسامهم ويسألهم عما يثير شكوكه من نتيجة الفحص فينكرون أن اعتداء ما وقع عليهم ويحيلهم إلى السيد مفتش الصحة فإذا به يقرر (ص ٥٦٤) أن ليس بالمتهمين إصابات جنائية وأن ما بهم من سحجات نتيجة احتكاك الجسم بجسم صلب راض كالأرض وأن قد مضى على الإصابات مدة تزيد على خمسة أيام بينما الكشف الطبى يوم ١٩٥٢/٥/٥ والحادث ٥/١ أي أنها غير معاصرة لتاريخ الحادث ..

ويحال هؤلاء الخدم الثلاث إلى الطبيب الشرعى ويوقع عليهم الكشف فى ٥/١٢ و ٦٩٨ و ٦٩٩ فلا تخرج أقواله عما قرره مفتش الصحة بل ويضيف أن إصابة المتهم الخامس نتيجة اصطدام مرفقه بالباب عند نقل الجثة كما قرر هو للطبيب الشرعى عند الكشف عليه ..

وكذا بابت محاولة الدفاع بالفشل فليبحث عن غيرها وليرد لنا هذه المرة أنشودة الحقيقة ..
وأنشودة الحقيقة كان الدفاع لها نازلا وملحنا ومردداً إذ بهم يتقدمون ببلاغ لقاضى التحقيق فحواه أن البوليس يسجن المتهمين الثلاث فى حليقة ويتولى

تعذيبهم ويطلبون إلى قاضى التحقيق الانتقال فوراً لإثبات الحال ويلبى الرجل حرصاً منه على احقاق الحق ، فماذا يجد ؟

(١) الحقيقة خالية من أى شبح للبوليس (٤٤٥)

(٢) نوافذ المركز لا تكشف من بالحديقة ص٤٥٢

(٣) يسأل ص ٤٥٨ هل شكاك لك ابنك من شيء ج : لا أبدا ..

(٤) يسأل ص ٤٦٥ لم يكن تحت حراسة ص٤٦٨ وكان فى استطاعته ترك الحديقة.

(٥) ص٤٦٩ و٤٧٢ لم يكن تحت حراسة ثم يابون أن تبوء هذه المحاولة الأخرى بالفشل كما باءت السابقة فإذ بهم ينهضون ليثبتوا ص ٤٥٩ .. أن ما ان رأى الأستاذ بالحديقة حتى خر ساجدا يقبل قدميه ولا بد أن يقولوا أن هذا أبلغ دليل على التعذيب ولكن على العكس .. هذا هو أبلغ دليل على الخوف والذلة التى وقع فيها هؤلاء المتهمون نتيجة قولهم الحق فمن هو الأستاذ ؟ هو شقيق زوجة المتهم الأول فاذا ما رآه المتهم الخامس وأدلى بأقواله ويعلم المصير الذى سيلقى سيده بعد هذه الأقوال .. إذا ما رآه فإنما يرى فيه صورة سيده فليتصاعد دم الذل والعبودية إلى راسه ليخر ساجداً يمسح قدميه بالقبل فإن فيه صورة سيده وما أشق صورته على عبد تهىء له عبودية وهتئذ أنه حين قرر الحق فقد شق عصا الطاعة على سيده ..

وبعد فما نفع الاعتراف :

(١) قرر المتهم الخامس ص٨٢ ق٢٥٢ أنه ليلة الحادث توجه للفكرية لإحضار خمر فى المساء وأحضرها وعاد بسيارة المتهم الأول وتأييد هذا القول بلفظ مرور السيارات كما سيأتى القول إذ ثابت أن سيارة المتهم الأول مرت على نقطة مرور سفلى وهى الواقعة بحرى أتليد مباشرة ٨,٣٠ مساءً من قبلى إلى بحرى أى متجهة إلى الفكرية ثم مرت على نفس النقطة الساعة ٨,٥٠ مساءً من بحرى أى من الفكرية لقبلى أى لأتليد ص١٤١ ..

(٢) كما تأيد ذلك من وجود رائحة تخمر بمعدة الجثتين ص ٧٢٠ و٧٢٥ ..

(٣) قرر أنه إثر إطلاق الأعيرة أطفئ النور تأيد ذلك بأقوال
.....

(٤) ثم عن مكان حمل الجثة من أمام باب الغرفة فقد اتضح من تحليل البلاط أنها دماء آدمية من فصيلة دماء المجنى عليه الثانى الذى حملوا جثته ..

(٥) ثم عن تحليده للغرفة مكان الجريمة وتغييره لأثاثها ص٢٥٢ فقد كشفت معاينة قاضى التحقيق والطبيب الشرعى عن حقيقة وضع هذه الغرفة وأنها لم تكن فى

يوم ما مخزننا إنما هي قد أخليت ووضعت بها أدوات الزراعة والخيول للتمويه ومن هذه الغرفة استخرج الطبيب الشرعي الرصاص ووجد الدماء ..

٦ ثم إرشاده عن خطة السير بالجثة تأييد ذلك بمعاينة قاضي التحقيق ص ٥٢٦ من أن بعض اعواد زراعة القمح نائم على الأرض مما يستنتج من أنها بسبب مرور أناس بهذه الزراعة دون تحفظ ..

٧ ثم إرشاده عن جزء من السور الذي اعترض طريقهم وهدم للمتهم الثاني له ووجود بناء حديث في هذا المكان لم يجف طينه ووجود دماء على نخلة بهذا المكان اتضح من النخيل أنها دماء الجثة التي كانوا يحملونها ..

٨ ثم ما قرره المتهم السابع من أنه أثناء حملته للجثة تساقطت عنها ملابسها حتى أنها حين القيت كانت عارية وليس بها إلا حذاء ..

فإذا ما أتى زميلاه ليرددوا نفس هذا الاعتراف فإنه لا يمكن أن يكون اعترافاً مختلفاً أو ملفقاً أو ملفقاً بعدما تأييد بأدلة مادية لا يمكن التشكيك فيها ولا جدوى بعد ذلك من تجريح الخدم بترهات ادعاها لا أساس لها ولا سند مثل " الواد ده بتاع نسوان "والثاني فقلت عليه باب بيته " ترهات من السخف لا أريد أن أضيع وقتكم في الاستماع إليها ..

أو بالقول بأنهم لم يكونوا موجودين بالمنزل بعد ما قررت ص ٣٠ و ٣١ من أن و كانا يبيتان بالمنزل ولابد من وجود المتهم السابع كذلك لأنه بوجوده تدار ماكينة النور ..

العدول

كان عجباً من الدفاع في هذه الدعوى ألا تقتصر مهمته على تفنيد أقوال الشهود وإنما تمتد إلى تعقيبهم ومعرفة كل ما كانوا يقومون به فإذا بنا نطالع في ص ٦٣٣ برقية من الأستاذين الشرفاوي والخشناي بأن الشهود قبض عليهم بوليس مصر وأجرى زميلهم إلى ديروط ص ٦٣٣ فهل هذه كانت مهمة الدفاع وماذا يمكن القول إزاء ذلك أن الدفاع لا بل المتهم الهارب يحصى على الخدم خطواتهم بل ويطاردهم أينما حلوا حتى ينال بغيته ألا وهي العدول عن الاعتراف والحق أنني حينما بدأت اطلع على الاعتراف في ملف القضية أيقنت أن هؤلاء الثلاثة الخدم لا بد وأن يعدلوا عن اعترافهم إذا ما برز أمامهم ظل سيدهم فما بالنا والسيد هارب يستطيع أن ينالهم في أي وقت يشاء ؟!

أجل لنسمع مدى خوفهم في أقوال المتهم السادس ص ٨٩ حينما يستهل اعترافه بقوله " والله أحنأ بنشتغل عند ناس زى ما أنتم عازفين صعب ودايسين على البلد ومن خوفنا ما أرضيناش ندى سؤالنا أمبارح لك " ..

هذه نفسية أحدهم وقد بدأ الاطمئنان يسرى في جوانحه فإذا ما استشعر أن سيده المجرم الهارب والبوليس عاجز عن ضبطه واستشعر أن سيده يجد في تعقبه ويحصي عليه خطواته فالنتيجة الطبيعية أن يكون العدول .. لا عدولا من باطل إلى حق إنما هو عدول من حق إلى باطل تحت تأثير خوف ووعيد من وحش كاسر طليقي ..

فإذا ما أتوا ليتمسكوا بهذا العدول فإنما يتمكسوا بقول هراء هراء بعدما ظهر الحق أبلج مؤيدا بالأدلة المادية الدافعة ..

الأدلة الكتابية

أ - إفادة التليفونات

ب- دفاتر الأوكاندات

ج- دفتر مرور السيارات

إفادة مدير التليفونات ص ٥٧٦

"حضرة السيد المحترم وكيل نيابة المحرص بالإحالة على كتاب حضر تكم رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١١ نرجو العلم أن المخابرة الخارجية بين ٢٦ هور ٥٢ أبو قرقاص طلبت في الساعة ٥,٢٠ .. وابتدأت الساعة ٧,٢٠ .. وانتهت الساعة ١٣,٢٠ لمدة ستة دقائق ؟ مدير تليفونات الوجه القبلى "

من هذا يتضح أن هناك محادثة تليفونية قد تمت بين المجنى عليهما وتليفون المتهم الثالث الذى استدرج المجنى عليهما ..

والواقع أن هذا الخطاب على ما يبدو كان نتيجة انتداب قاضى التحقيق لوكيل نيابة المحرص للاطلاع على دفتر مكالمات قصر هور ص ٢٤٩ وللأسف لم نجد بالأوراق المنسوخة في أيدينا ما يدل على تنفيذ هذا الاستيفاء إلا هذه الإفادة ..

قد يعترض على ذلك بأن وكيل نيابة أبو قرقاص عند ذهابه وإطلاعه على الدفتر بمكتب تليفونات أبو قرقاص بناء على انتداب قاضى التحقيق لم يضبط هذه المكالمات، فتأيت من أقوال وكيل مكتب تلغراف أبو قرقاص ص ٥٦٠ .. أن الكشف كان عن

المكالمات الصادرة عن مكتب تليفونات أبو قرقاص (ما قبل السطر الأخير بثلاثة أسطر) وبمطابقة قيد المخابرات الخارجية الصادرة من مكتب تليفونات أبو قرقاص تبين أنه لم يحصل اتصالات بين تليفون ٥٢ أبو قرقاص و ٢٦ هور"

فهذا البيان وهذا الاطلاع إنما كان قاصرا على المكالمات الصادرة من أبو قرقاص لا الواردة ومن ثم فإن إفادة مدير تليفونات وجه قبلى لا تتناقض فى شيء مع ما ثبت بمحضر وكيل نيابة أبو قرقاص وبالتالى فإن المكالمات التليفونية التى استدرج بها المجنى عليهما للقتل حقيقة واقعة يقوم عليها دليل مادى قاطع ..

دفاتر اللوكاندا

ومنها نستمد الدليل المادى القاطع على حدوث شجار بالقاهرة فإن دفتر بنسيون السعادة ثابت به وجود المجنى عليه والمتهمين الثانى والثالث قبل الحادث بخمسة أيام إذ ثابت فى ص٦٨ أنه فى يوم ١٩٥٢/٤/٢٥ الساعة ١٠ ص نزل البنسيون كل من المجنى عليه الأول من المحرص والمتهم الثانى من أتليدم و..... من أتليدم وغادروا البنسيون فى ١٩٥٢/٤/٢٦ ومع كل هذا بصر المتهم الثانى على أنه لا يعرف المجنى عليه الأول ولا يعرف المجنى عليه الثانى ص١١١ و١١٢ وهذا التاريخ بالضبط قد حدده فى شهادته ص٤٠٨ ..

وثابت أيضاً من دفاتر اللوكاندا ص٦٤٢ أن المتهم قد حضر إلى القاهرة يوم ١٩٥٢/٥/١ ونزل بلوكاندة ريش بشارع عبد العزيز الساعة ٨ ص ومكث مع ليلة واحدة كل هذا وأهل المتهم الأول : والدته وأخوته يصرون على أنه غادر أتليدم إلى القاهرة من قبل الحادث بثلاثة أيام ..

وثابت من دفاتر اللوكاندا أيضاً أنه ص٥٧٠ .. يوم ١٩٥٢/٥/١ الساعة ٨ مساء توجه بمفرده إلى لوكاندة ريش بشارع عبد العزيز بالقاهرة حيث حجز غرفة بثلاث سراير وقيد ذلك باسمه واسمى المتهمين الأول والثانى ، وانصرف فوراً من اللوكاندة كل هذا والمتهم الثانى يدعى أنه لم ير المتهم الأول من قبل الحادث بحوالى شهر ..

ثم ما الذى يدعوهم لأن ينتقلوا إلى لوكاننتين فى يوم واحد ولسن الساعة ٨ ص وريش الساعة ٨ ص لاشك أنه الشعور بالنجم ومحاولة التنصل منه بإثبات اسمه فى أكثر من لوكاندة ولكن ساعة النزول قد فضحت أمرهم ..

دفتر مرور السيارات

١) عن سيارة المجنى عليهما ص ١٣٨ ١٠٤٠٤ ملاكى مصر

فمن الثابت ص ١٣٨ أن هذه السيارة مرت بنقطة مرور سقاي من بحرى لقبلى الساعة ٤,٣٥ مساء يوم ٢٠ / ٤ / ١٩٥٢ ونقطة سقاي هذه النقطة الواقعة قبل أتليدم من الناحية البحرية أى أنهم توجهوا إلى أتليدم ..

عن كون هذه السيارة لم تثبت بنقطة مرور أتليدم فقد لوحظ أن عساكر مرور أتليدم يهملون فى إثبات كثير من السيارات التى تمر عليهم ..

٢) عن سيارة المتهم الثالث ص ١٣٩ ١٣٢٢٨ ملاكى مصر

فثبت أن هذه السيارة مرت يوم ٣٠ / ٤ / ١٩٥٢ الساعة ٤,٤٥ مساء على نقطة مرور سقاي من بحرى لقبلى أى متجهة إلى أتليدم مع ملاحظة تقارب المواعدين بين مرور سيارة المجنى عليهما الساعة ٤,٣٥ م وسيارة المتهم الثالث الساعة ٤,٤٥ م ..

٣) عن سيارة المتهم الأول ص ١٤١ ٨٧٥٢ ملاكى مصر

ثبت أنها مرت الساعة ٨,٢٠ .. على نقطة مرور سقاي من قبلى إلى بحرى أى آتية من أتليدم متجهة إلى الفكرية كما ثبت أنها فى الساعة ٨,٥٠ .. مرت على نقطة مرور سقاي من بحرى لقبلى آتية من الفكرية إلى أتليدم ..

وهذا يؤيد أقوال المتهم الخامس من أن سيارة المتهم الأول فى هذه الساعة ذهبت لشراء الخمر من الفكرية ..

٤) عن سيارة المتهم الثانى ص ١٤٢ ٣٧٤ ملاكى المنيا

مرت يوم ١ / ٥ / ١٩٥٢ الساعة ١,٢٠ ص إثر ارتكاب الحادث على نقطة مرور بنى خيار من قبلى لبحرى أى من أتليدم إلى القاهرة ثم فى الساعة ١,٤٠ ص ١ / ٥ / ١٩٥٢ .. دونت نقطة مرور بنى أحمد مرت سيارة ملاكى مسرعة فى الساعة ١,٤٥ ونفس اليوم دونت نقطة مرور دمشير رقم السيارة وانها مرت من قبلى لبحرى ونقطة دمشير هذه هى الواقعة شمال بنى أحمد وشمال المنيا أى أن السيارة فى طريقها إلى القاهرة ..

من كل هذا يتضح أن مرور السيارة فى هذا الوقت وبهذه السرعة لم يكن إلا بعد ارتكاب الجريمة وأن من فيها هم مرتكبو الجريمة وأنهم كانوا متلهفين على هربهم فأطلقوا العنان لسيارتهم حتى كان وصولهم القاهرة الساعة ٨ صباحا من نفس اليوم كما ثبت من دفتر اللوكاندا ..

الأدلة المادية

التفتيش :-

(١) الدفع بالبطلان

(٢) ما أسفر عنه التفتيش

المعاينات :-

(١) معاينة وكيل النيابة

(٢) معاينة قاضي التحقيق

(٣) معاينة الطبيب الشرعي

التفتيش

الدفع ببطلان التفتيش

قبل ان نعدد الأدلة المادية التي أسفر عنها التفتيش يجب ان ندرأ عن هذا التفتيش كل شائبة فلقد دفع الأستاذ الشرفاوى ص٣٠٢ .. ببطلان التفتيش استنادا على أن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق ولا يجوز لغير قاضي التحقيق ان يأذن به ..

وقبل أن نتحدث عن كنه هذا الدفع نود أن نرى صفة من دفع هذا الدفع أى صفة الأستاذ الشرفاوى .. هل دفع بهذا الدفع باعتباره محامى المتهم الأول أم محامى المتهم الثانى ؟

أما باعتباره محامى المتهم الأول فالمتهم الأول لم يكن قد قبض عليه بعد والأستاذ الشرفاوى إنما هو حاضر عن المتهم الأول وهنا بطلان ، فلا يجوز لمحام فى إجراءات الدعوى بجميع مراحلها أن يحضر عن متهم فى مواد الجنابات أقول هذا مستندا إلى نص المادة ٣٨٨ أ.ج لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد اقاربه أو أصهاره ليبدى عذره فى عدم الحضور أى أنه قصر مهمة الوكيل على إبداء العذر ولم يجاوزها إلى إبداء الدفع .. ربما قيل إن المادة ٣٨٨ تنص على الوضع عند المحاكمة لا التحقيق ولكن الواقع أن المادة تقرر قاعدة لهامش رددتها من قبل المادة ٧٧ أ.ج الواردة بالفصل الخامس بمباشرة التحقيق فى عجزها إذ نصت وللخصوم وإنما الحق فى استصحاب وكلائهم فى التحقيق ويقول الأستاذ العربى ص٢٠١ .. من الجزء الأول من شرح الإجراءات " ولا يجوز منح المحامى عن الحضور إلا تبعا لمنع موكله " أى أن المحامى مرتبط بموكله فى الحضور والغياب ..

ثم كيف يقال أن الأستاذ الشرفاوى وكيل لمتهم الأول والموكل نفسه لم يكن موجودا حتى يقر لنا وقتئذ بهذه الوكالة ومن ثم فلا صفة للأستاذ الشرفاوى فى أن يدفع بهذا الدفع إن كان حاضرا كما يقول عن المتهم الأول

ما الوضع لو أن الأستاذ الشرفاوى كان حاضرا عن المتهم الثانى؟
نقول إنه لا يجوز له أيضا أن يدفع هذا الدفع لأن الدفع ببطلان التفتيش كما هو مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره فليس لسواه أن يثيره إذ إن هذا قد يكون تطفلا غير مقبول - وهذا بالذات تعبير محكمة النقض ص ٦٤١ ج ٦ مجموعة عمر وص ٥٩١ ج ٦ و ٤٢٣ ج ٦ .

واظن أن الدفاع قد استشعر ذلك ففي مرافعة الأستاذ الغشخانى ص ٦٦٩ تنازل عن هذا الدفع لأنه حاضر عن المتهم الثانى

وبكلتا الصفتين لا أحقية المدافع فى دفعه

بعد كل هذا يعين لنا أن نبحث ما اذا كان التفتيش صحيحا أم باطلا ؟
التفتيش صحيح .. لا على أساس صدور إذن أو عدم صدوره إنما على أساس قيام حالة التلبس طبقا لنص المادة ١٣٠ ج .

"تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بجره يسيرة إلخ"

والملاحظة أن القانون الجديد قد جعل التلبس صفة للجريمة لا صفة للجاني كما كان القانون القديم مادة ٨ تحقيق جنائى .. فيمكن طبقا للنص الجديد أن تكون الجريمة متلبسا بها ولو لم يشاهد فاعلها ولم يعرف .. وليس من المحتم أن توجد جريمة بالفعل وإن يحصل التأكد من وقوعها بل يكفى أن توجد ظروف قوية تشعر بارتكاب جريمة أو توجد أسباب معقولة للاعتقاد بارتكابها ولو أظهر التحقيق بعد ذلك عدم وجود جريمة ..

الأستاذ العربى ص ٢٤٢ و ٢٤٣ ..

ولا شك أن بلاغ السائق يشعر بأن جريمة قتل قد وقعت وشهد على هذا الاعتقاد الأستاذ الشرفاوى من واقع أقواله فى ص ٢٠٣ .. (فإذا كان الاتهام مركزا نحو أحد المتهمين فى جناية فيجب أن يكون هذا من عمل حضرة قاضى التحقيق) أى أنه يسلم معنا بوجود جريمة أخذنا من البلاغ وهذه الجريمة هى التى نشأ عنها هذا الاتهام ..

قد يقال بعد ذلك إنه قد مضت بين التفتيش ووقوع الجريمة مسافة حوالى ١٢ ساعة وعندئذ أن الحالة الثانية من حالات التلبس هى المنطبقة إذ البرهة اليسيرة التى نصت عليها المادة ٢٠ أ.ج لم يحددها القانون فهو لم يحدد الزمن الذى لا تكون الجريمة بعده فى حالة تلبس ولكن هذا الزمن هو الزمن الضرورى لانتقال مأمور الضبط القضائى لحل الواقعة ..

العربى ص ٢٤٣ .. وهذا ما حدث فى قضيتنا ص ٨٧ ..

أما عما يقال من أن مأمور الضبط القضائى لم يصطحب اثنين من أهل المتهم فثابت من المحضر ص ٨ أنه اصطحب معه الشيخ شقيق المتهم الثانى وابن عم المتهم الأول كما أنه ثابت أن التفتيش كان بحضور المتهم الخامس خادم المتهم الأول إذ قابل الضابط بالمنزل وعرفه أن المتهم الأول بالقاهرة.... ومن ثم فشرط اصطحاب اثنين من أهلية المتهم متوافر ..

ما أسفر عنه التفتيش:

ننتقل بعد ذلك إلى ما أسفر عنه التفتيش من أدلة مادية :

- (١) وجد كيسان لساند عليهما بقع دماء فتحفظ عليهما ..
 - (٢) وجدت بلاطة بالقرب من الأريكة وعلى مسافة مترين من باب المنزل الخارجى وعلى يساره عليها بقع دموية أجرى رفعها ..
 - (٣) بلاطتان على يمين الداخل على مسافة حوالى أربعة أمتار من الباب الداخلى من نفس الصالة عليهما دماء ..
 - (٤) طلق فارغ لمسدس عيار ٢٨ وأسفل أحد مساند أريكة من الناحية الشرقية من الصالة ..
 - (٥) ١١ طلقة رصاص عيار ٢٨ بوصة صالة للاستعمال من نفس نوع الطلقة الفارغة بحجرة نوم بالنور العلوى ..
 - (٦) ست طلقات عيار ١١ طلقة لى أنفليد وطلقتان للكلاب الصالة ..
- ولسنا هنا بصدد بيان أهمية هذه المضبوطات والأدلة المستمدة منها فسيأتى الكلام عن ذلك فى الأدلة الفنية ..

المعاينات

١- معاينة وكيل النيابة من ص ٩٨ إلى ١٠٨

نستخلص منها :

أولاً : مناظرته لمكان البلاط الذي قام معاون البوليس بنزعه ومكان العثور على الطلقة .

ثانياً : مشاهدته المنضدة بالفراندة بها آثار دماء وثقب وأثار احتكاك ص ١٠٢ و ١٠٣ بإحدى القطع الخشبية المثبتة لأرجل المنضدة .

ثالثاً : وجود بقعتين داكنتين على عارضة لذكر قام بنزعهما ص ١٠١ ..

٢- معاينة قاضي التحقيق من ص ٥٠٩ إلى ٥٢٤

أولاً : عن إرشاد :

أ- يثبت بحضور الأستاذ حسن سعداوي واشترائه في التجربة ، أن الشاهد تمكن من الانفلات من ملابسه في دقيقتين ومن ثم فلم يعد في شرك كما وصفه الدفاع ..
ب- عن مكان اختباء الشاهد ثبت أنه يستطيع الاختباء في الطلافة التي ذكرها وأجرى التجربة بذلك بكل يسر ..

ثانياً : عن إرشاد المتهمين القدم : ٥ و ٦ و ٧ من ص ٥٢٠ ..

عن الفرقة مكان الحادث إذ يبين فعلاً كما قرر أنه بعد الحادث وضعت فيه مسحوق دودة القطن ومعدات الخيل ثم عن مكان المتهم الأول وقت حملهم للجثة على مسافة أربعة أمتار من مكان الجثة ..

ثالثاً : عن خط سير المتهمين بالجثة :

تبين وجود بعض أعواد زراعة القمح التي مروا بها نائمة على الأرض مما استنتج معه أنها يسبب مرور أناس بهذه الزراعة دون تحفظ طوال الطريق الذي أرشدوا عنه ثم سور من الطوب يبلغ ارتفاعه حوالي مترين قام المتهم الثاني بهدم فتحة فيه وحلت مبنية حديثاً بالطين وطنينها لم يجف ص ٥٣٦ و ٥٣٧ ..

ثم يشاهد يجذع النخلة بجوار السور وتبين وجود بقع مبنية يجذعها ص ٥٣٩ تبين أنها دماء المعني عليه الثاني وسيأتي الكلام عنها في الأدلة الفنية ..

٣- معاينة الطبيب الشرعي ص ٧٢٦ إلى ٧٢٢

أولا : لاحظ بصالة السلامك دكة خشبية عليها مساند على بعضها تلوثات يشتهب في أن تكون آثارا لدماء .

ثانياً : بمعاينة الغرفة محل الحادث وجد بها منشور بيودره لتعفير القطن وسروج الخيول وأخشاب كلها في مجموعها تشير إلى أن الحجرة تستعمل لمخزن ولكن لاحظ أن حوائط الغرفة من الداخل نظيفة لطلاتها حديثا بلون بيج كما أنها تضاء بالكهرباء وأرضها بالبلاط مما لفت نظره إلى أن هذه الحجرة بعيدة كل البعد عن استعمالها كمخزن ص ٧٢٦ ..

فأمر بإخلاؤها وفحص جميع محتوياتها ولاحظ بالعائط الشرقي لهذه الغرفة بجوار الضلفة البحرية للباب بقعا داكنة اللون ماثلة للأحمرار بهيئة رأسية يؤولية أسفل إلى أعلى بنحو $\frac{3}{4}$ متر على هيئة خرخشة ثم رفع الطلاء واللون للبحث عن الدماء الأدمية والفصائل ثم لاحظ بالعائط البحري من خلاء الغرفة على ارتفاع ٧٥ سم أن الطلاء في هذه الرقعة متغاير فأجرى قرعها فكان رنينها أكثر مما جاء ومما يشير إلى وجود تجويف لهذه المنطقة فقام بإزالة الطلاء عنه وتتبع الرقعة الحديثة بالحفر فأتضح وجود ثقب بالطوب الأحمر المبني به العائط على عمق ٥ سم عشر على مقذوف ناري عبارة عن رصاصة منطورة ، ثم عشر على مقذوف آخر على بعد نحو ٢ متر من الثقب الأول وعلى عمق نحو ٢ ملم يشبه المقذوف الأول مع بعض التطور ص ٧٣٠ .. واستدل من كل ذلك على أن هذه الحجرة قد أجري إخفاء لمعاملها وتغيير محتوياتها ورأى أنها كانت معدة أصلا كحجرة انتظار وخصوصا وأنها بجوار المكتب فأعاد فحص ما قد يوجد بالمنزل من كتب فوجد بغطاء بعض المساند آثار يشتهب أن تكون دماء ..

كما لاحظ بالمسند الخلفي لإحدى الأرائك ص ٧٣٢ ثقباً نارياً عمقه ١ سم ومستقر به مقذوف ..

ولاحظ بالأريكة التي انتزع وكيل النيابة بذراعها الأيمن لاحظ بالرجل الخلفية اليسرى ثقباً نارياً حديثاً . على عمق ٢ سم عبارة عن رصاصة منطورة ..

أي أن ما استخرجه هو أربعة مقذوفات بفصاحتها ص ٧٣٣ وجدها عيار ٢٨ بوصة ينكرنا ذلك بالطلقة الفارغة التي عشر عليها معاون البوليس عيار ٢٨ بوصة وخرج من معاينته بنتائج خمس ص ٧٥١ ..

- ١- أن محتويات غرفة الحادث قد استبدلت مما يوهم أنها مخزن وقد أخفيت الآثار بطلانها حديثا بالجبر ..
- ٢- أن الجدار الشرقي من هذه الغرفة ملوث من الداخل خلف الباب ببقع ثبت أنها دموية من دم المجني عليه الثاني ..
- ٣- أن الرصاصتين المستقرتين بالحائط البحري من الصخرة قد أطلقتا من داخل الصخرة وفي مواجهة نفس الجدار ..
- ٤- أن الأشياء الموجودة في صالة المنزل والتي شهدت بها التلوثات الدموية والرصاص كالكنبة والمنضدة كانت أصلا ضمن محتويات الغرفة ..
- ٥- أن الأربع الرصاصات المستخرجة عيار ٣٨ بوصة أى تضاهى الطلقة الفارغة الناتجة من التفيتش . ص٧٥٣ ، ٧٥٤ ..

الأدلة الفنية

التشريح

الفصائل

محاولة النيل من الطبيب الشرعي ..

الطبيب الشرعي الاستشاري ..

تقرير كبير الأطباء ..

التشريح

جاء عن تشريح جثة المجني عليه الأول ص٧٤٧ أنه أصيب من خمسة أعيرة كل منها معمر بمقدنوف منفرد وبه جرحان حادان غير حيويين أسفل جانبي جدر البطن من المرجح أن يكونا قد أجريا لمنع تجمع غازات التعفن بالبطن حتى لا تطفو الجثة على سطح الماء كالمألوف ، كما أورى السيد الطبيب الشرعي أيضا أن ربط الجثة بعجلة كاوتش متنفخة قد يكون الغرض منه منع رسوب الجثة في قاع الماء ومساعدتها على الانسياق في مجرى التيار وأنه قد مضى على الوفاة حتى التشريح الذي حدث في يوم ١٩٥٢/٥/٣ حوالي ثلاثة أيام أى تكون الإصابات معاصرة لتاريخ الحادث ٥/١ وأن الوفاة حصلت بعد آخر وجبة طعام تناولها القاتل بحوالى ساعة إذ الهضم لم يكتمل بعد ..

كما جاء بالصحيفة ٧٢٠.. أن العدة ملآنة بالغذاء فى دور الهضم وتشتم منها رائحة متخمرة ، هذا يؤيد أقوال المتهم الخامس من أنه استحضر الخمر وقد ألبه دفتر المرور كما أسلفنا ، كما يؤيد السائق من أن القتل كان بعد العشاء ..

وقد جاء عن تشريح جثة المجني عليه الثاني أن إصابته من ستة أعيرة نارية كل منها معمر بمقذوف واحد والرجح أنها حدثت من سلاح أو أسلحة مشخنة من الأمام للخلف بميل من أعلى لأسفل ومن مسافة تتجاوز حلود المتر وقد مضى على الوفاة لحين التشريح الذى تم فى ١٩٥٢/٥/٤ حوالى أربعة أيام أى أن القتل وقع فى تاريخ الحادث وأن الوفاة حدثت بعد آخر وجبة طعام تناولها القاتل بحوالى ساعة مما يشير إلى أن وفاة كل منهما معاصرة لساعة الحادث ، وقد جاء ص٧٢٥ عن تشريح جثة المجني عليه الثاني أيضاً أن العدة ملآنة بالغذاء وفى دور الهضم ويشتم منه رائحة متخمرة الأمر الذى يؤيد أقوال الخادم والسائق

وقد جاء فى ص٧٢٥ أن جميع المقذوفات التى أصابت القاتل قد نفذت جميعها دون أن تستقر فرأى الطبيب الشرعى أنه إذا كان القتل قد حدث فى حيز محدود فمن المنتظر أن تستقر بعض هذه المقذوفات فى جدر الحجرة وعلى هذا أجرى السيد الطبيب الشرعى معاينته ص٧٢٦ ..

وانتهى أيضاً إلى نتيجة هامة هى أنه نظراً لتجانس فتحات الدخول فى الجثتين وأن قطر كل منهما نحو اسم وأنها حدثت فى الراجح من طلقات صادرة مشخنة فإنه يرى أنه من الممكن أن تكون هذه الإصابات حصلت من مقذوفات متجانسة مع الرصاص المستخرج من الحائط والكتبتين ومن مثل الظرف المفلوق ، وبعض الطلقات المعبأة التى وجدت فى منزل المتهم الأول ٢٨ بوصة ص٧٥٢ و ٧٥٤

الفصل

أثبت من التحليل

الطرطشة التى بالجدار الشرقى للغرفة دماء آدمية من فصيلة المجني عليه الثاني .
التلوثات التى بالبلاط المنتزع دماء آدمية من فصيلة المجني عليه الثاني ..
التلوثات التى بجزع النخلة دماء آدمية من فصيلة المجني عليه الثاني ..
ثبت من تحليل قطعة النسيج التى وجدت عالقه بمسند إحدى الكتبين ثبت أنها من نسيج مخ آدمى وأنها تعاصر التلوثات التى تحيط بها وأن التلوثات الدموية هذه تتفق وفصيلة دم المجني عليه الأول الذى أصيب إصابة نارية اخترقت رأسه وأحدثت تهتكاً وتناثراً بالمخ ..

محاولة النيل من الطبيب الشرعي

هذه هي الأدلة التي نتجت عن التشريح والفصائل وكلها صارخة قاطعة واضحة على حصول الحادث بمنزل المتهم الأول وعلى صدق أقوال الخدم وصدق أقوال السائق فكيف إلى الدفاع من تشكيك في هذه الأدلة...؟؟؟

الخدم : وقد أنشدوا لنا قائلهم أنشودة الحديقة وانتهاوا من تتبعهم لهم إلى عدولهم ..
السائق : ولما لم يُجَد معه وعيد ولا تجريح وجد من يسعى إلى قتله وباءت محاولته بالفشل ، فماذا بقي أمامهم ولم ينالوا منه ؟؟ الطبيب الشرعي وتقريره فإذا بشخص مجهول يتطوع ليضفي على نفسه صفة ليست فيه هي مواطن غيور ولو كشف لنا السيد المواطن الغيور عن نفسه لوجد فيه من الخصال والفعال ما يكفي لتجريحه من شرف المواطن ..

ماذا يقول حضرة المواطن ؟ إن الطبيب الشرعي من المنيا وله أراض فيها وقد اتصل به اهالي المتهمين وعرضوا عليه مائة جنيه وتظاهر بالرغص ثم تسلمها فهل يعقل هذا ؟ طبيب شرعي ، واضح من أقوال السيد المواطن نفسه أنه من الأثرياء عنده أراض كما يدعى - ويلوث اسمه وشرفه من أجل مبلغ ربما كان ثمن بدلتين ..

ويستلرد فيقول فض فوه وأنه أشرف على التحليل ووجهة وجهة في غير صالح المتهمين ..

كيف ؟ وما سبب الرشوة إذا ؟ ألا يخشى المرتشى على نفسه إن لم يبر بوعده ؟ ولكن هكذا يقول المواطن وهكذا صور له خياله ويطلب منكم أن تسايروه وتعيدوا التحليل عبث وسفالة !

وإني اتحدى هذا المواطن في أمرين :

أولهما : أن يكشف عن نفسه ..

ثانيهما : أن يقدم الدليل على ما يدعى ..

ثم من هو هذا الطبيب الشرعي ؟ من واقع أوراق هذه القضية وبعد قراءة التقرير فيها يستطيع الإنسان وبكل ارتياح أن يعرف بأنه الطبيب الشرعي المثالي الذي اتخذ من عمله هواية والذي أفنى نفسه ودمه في سبيل إحقاق الحق والمحافظة على كل دليل في القضية الطبيب الشرعي بتقريره هذا له أن يفخر مدى الدهر والحق أن تقريره ليس فخرا له فحسب إنما هو فخر للطب الشرعي بمصر على العموم .. أجل فقد برهن وأثبت بحق أن في مصر طب شرعي نموذجي .

ولكن للأسف يبدو أننا لن نلتقي مع الدفاع في وجهة النظر هذه فاذ بنا نفاجأ بجلسة ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢ بطلب ضم التقارير الطبية الشرعية التي قدمها الطبيب الشرعي في قضايا القتل الأخرى من يناير سنة ١٩٥٢ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٢ وضم دفتر المكالمات التليفونية عن مكثبي تليفون المنيا والمحصر يقول الدفاع : "ولا أستطيع توضيح مكالمات بين خصوم موكل وبين بعض اشخاص لهم دور في الدعوى"

ما هذا ؟ ماذا يريدون أن يقولوا ؟ طلب عجيب لا أعرف منظره اهو تفتيش على اعمال الطبيب الشرعي هل تقرر للدفاع حق التفتيش عليه وعلى جميع اعماله ونحن لا ندرى وليت الأمر كان قاصرا على تفتيش على العمل لا بل تفتيش على المكالمات وضبط مكالمات أى التحكم فى صميم الحرية الشخصية هذا التحكم الذى لا يجرى إلا مع المجرمين وبعد إذن قاضى التحقيق - يريدون إجراء مع الطبيب الشرعي ولسبب مجهول وإن علم فلن يكون إلا من نسج الدفاع ويالحسن نسيجه فى هذه الدعوى !! والله أن العدالة لتأبى أن يكون جزاء الطبيب الشرعي الذي تافى فى عمله وأداه بكل أمانة تأبى العدالة أن يكون جزاؤه النيل منه بالبهتان والباطل ..

الطبيب الشرعى الاستشارى:

ورأوا أن يأتوا إلينا بطبيب شرعى استشارى ما كل مهمته هى تعمل التشكيك وأتوا إلينا بتقريره ومنه يخرج حديثه والحق أنه حديث الإفك فى أدلة هذه الدعوى ..

(١) يقول فض فوه إنه يشك فى شخصية الجثتين ويبنى شكه على أن درجة التعفن التى وصفها الطبيب الشرعى تجعل الوفاة لا تتفق وتاريخ الحادث ودليله على ذلك أن الطبيب الشرعى وصف حالة التعفن واحدة فى المجنى عليهما ، بينما المجنى عليه الثانى انتشلت جثته بعد المجنى عليه الأول بيوم .

وإذ بكبير الأطباء يلقى إليه بما يلجمه "أنه لا توجد فوارق حاسمة بين درجة التعفن الذى يكون قد طرا على جثة ما بعد مضى ثلاثة أيام على الوفاة وبين التعفن الذى يطرأ بعد مضى أربعة بفرض تماثل الظروف وأن الفترة الزمنية التى حددها السيد الطبيب الشرعى بوقت الوفاة لكل من الجثتين لا غبار عليها"

(٢) ثم أراد أن يشكك فى شخصية المجنى عليه الأول ويبدو أنه قد نسى أن تحقيقا طوليا مفصلا أجرته نيابة بنهر المنيا فى التعرف على الجثة وأن وكيل نيابة البندر أثبت فى محضره ص ١٧٢ أنه عند مناظرة الجثة قدم له ضابط البندر رخصة سلاح القاتل وعليها صورته وقد استخرجت الرخصة من ملابس القاتل التى كانت على الجثة ..

فلا مجال للشك على الإطلاق في شخصيته وعن جثة المجني عليه الثاني ففضلا عن شهود نيابة أبو قرقاص الذين سمعوا بصدد التعرف فإن أرملة المجني عليه الثاني في ص٤١٠ .. ذكرت الملابس التي كان يرتديها ومنها حذاء جلد بنى نص وأخرجت الجثة عارية من الملابس إلا من حذاء جلد بنى نص ص٥٥٦ من معاينة نيابة أبو قرقاص ، ثم ما عثر عليه بأمعاء الجثتين من طعام مضى على تناوله حوالى ساعة والقتل قد حدث بعد العشاء بساعة ..

وبعد ذلك يأتى إلينا هذا المفتى ليقول ولكنك أشك ليضل بنا ولكن هيهات ..
فياله من مفتى ضال مضل ..

٣) ويشاء المفتى أن يشكك في المذوفات المستخرجة ويقول إنها لم تمر في مسارها بأجسام آدمية لأنها خالية من التلوثات الدموية وقد أجمعه كبير الأطباء الشرعيين حين قال ص٢٤ من تقريره "أن نفاذ المذوفات في الحائط وفي خشب الكنبتين مضاف إلى الوسائل التي استعملت لاستخراج هذه المذوفات ومداولتها بالأيدي بعد ذلك كل هذا يكفى لازالة ما يحتمل أنه كان عالقا بها من تلوثات دموية"

٤) وجمع بالمفتى خياله فإذا به يدل إلينا بتعليل عن سبب وجود هذه المذوفات فإذا به يقول "أن قد تكون هذه الرصاصات قد أجرى إطلاقها على الحائط كتجارب للتمرن على الإطلاق"

ولولا بقية من حياء لأضاف قائلا " ولقد علمت أنه وقتئذ أى في أبريل سنة ١٩٥٢ كان قد انفتح بمنزل المتهم الأول معسكر للحرس الوطنى للتدريب على إطلاق النار " هو الله بعد ما سمعنا ليس هذا بمستغرب " ..

والحق أن كبير الأطباء قد تعامل على أعصابه أكثر مما ينبغي حين علق على هذا القول في ص٣٥ بقوله " إنه لتعليل غريب وغير منطقي إذ ليس من المؤلف اتخاذ جدران الغرفة والاثاث الموجود بها أهدافا للتمرن على إطلاق النار"

٥) ويجمع به خياله مرة أخرى فيعتقد أن الشك قد رسخ في نفوسنا في شخصية القتيلين ..

فيمضى سادرا في غيه ليقول إن وجود آثار من الفصيلة المغابرة لفصيلة المجنى عليه على صورة طفل قريب المجنى عليهما كان قد عثر عليها معاون البوليس أثناء البحث عن الجثتين يفسر ذلك بأن لابد أن يكون شخص ثالث قد أصيب ودمه من هذه الفصيلة وهنا يكون المفتى قد وقع في شر فتواه ماذا ؟ إصابة شخص ثالث وماذا ورد في تقرير الطبيب الشرعى عن فتى ؟ ..

إصابات قد تعاصر الحادث ..

وبماذا ترددت الشائعات في البلدة بعد هروب المتهم الأول ؟ ص ١٥؛ هرب لأنه أصيب (شهادة معاون البوليس أمام قاضى التحقيق)

إذن لماذا لا تكون هذه الدماء دماء المتهم الأول وهذه الفصيلة هي فصيلته ويقىنى أن ذلك هو ما حدث ..

وهكذا يحق قول الله في حديث الإفك "إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ولا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم ، لعل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم"
صدق الله العظيم (النور : الآية ١١)

قراءن

أولاً : هرب المتهم الأول وإصابته

ثانياً : أسلوب الجريمة

ثالثاً : استعراض الكلب

هرب المتهم الأول وإصابته

ترى لماذا هرب المتهم الأول ؟ وظل هاربا حتى المحاكمة ؟

يوردون لذلك تعليلا : إن كان يخشى أن يلقى البوليس عنتا .. ادعوا أن لقي الخدم تعديبا فإذا بالأمر يتضح أن لا تعذيب وقع على الخدم .. ثم اليس المتهم الأول قرين المتهم الثاني والمتهم الثاني ما ورد يوما على لسانه أو السنة محاميه أنه عذب أو أهين ..

فماذا يخشى المتهم الأول إذن ؟ لاشك أنه يخشى أن يمثل أمام العدالة وإصابته لم تلتئم بعد فبأتى بالدليل في جسده وقد ثبت من التقرير الطبى الشرعى عنه أن به إصابات لم يتحدد بعضها وقد يعاصر الحادث ..

ثم هناك المصلحة الكبرى التى تلدو لبقائه خارج السجن فمصلحة له ولابن عمه المتهم الثاني وهو أن يتعقب هؤلاء الخدم حتى يعدلوا عن أقوالهم ..

من يبقى خارج السجن يطمس معالم الجريمة ؟

وكان المتهم الأول وهذا سر هروبه وقد نجح فى مأموريته من حيث التأثير على الخدم ..

أسلوب الجريمة

يقولون إن للمجرم في جريمته أسلوباً تمليه عليه بيئته وطبيعة أعماله ولنرى ما طبيعة عمل المتهم الثاني "مقاول ومزارع" على حد قوله هو وإن أردنا تفسيراً بكلمة مقاول فلنرجع إلى ص ٤٣٠ ..

في أقوال حين سئل عن عمل فقال "مقاول ومزارع وكان يأخذ مقاولات من الحكومة لتطهير الترع وعمليات الجسر وحاجات زى دى "

يستريح الانتباه الوضع الذى وجدت عليه جثة المجنى عليه الأول بعد أن تبقر بطنها وتنقل بفردة كوتش ثم توضع فى جوال وتلقى فى اليم .. وبقر البطن حتى لا تتجمع الغازات وتعلو الجثة وتبرز من فوق الماء كما قال الطبيب الشرعى ص ٧٤٠ ..

ووضع عجلة الكوتش حتى لا ترسب الجثة فى القاع بل تسير مع التيار أى تظل مخفية تحت الماء سائرة مع التيار ولا شك أن مجرماً يأتى هذه الأفعال لابد أن تكون له دراية ودراسة فى طفو الأجسام ورسوبها فى المياه ومن هو الشخص الذى يفهم هذا وله دراية واسعة فيه بطبيعة عمله ؟ لا أحد غير المتهم الثاني وبقينا أنه هو المبرر لهذه الخطة ..

استعراض الكلب البوليسى :

نتج عن عملية استعراض الكلب البوليسى أنه استعرف على المتهم الثاني إثر اشتماحه الطلقة المضبوطة والتي هى عيار ٣٨ بوصة والتي ثبت أنها استخدمت فى الحادث كما جاء بتقرير الطبيب الشرعى بشأنها آخر ص ٧٥٢، ٧٥٣ .. ويعترضون على الاستعراض بأن الكلب قبل أن يخرج المتهم الثاني تلفظ مدربه بكلمة اتبع والواقع أن كلمتى اتبع واستعرف هاتان كلمتان يرددتهما المدرب من بدء العملية وحتى نهايتها حتى بعد أن يمسك الكلب المتهم فى سبيل التأكيد أى حتى يحلف الكلب للتأكد من الرائحة ..

الأسناد

تكلما على الأدلة وقد آن الكلام عن الإسناد ..

فأما بالنسبة للمتهمين الأول والثاني فكل دليل سلف بيانه قائم قبلهما ولا داعي لأن نكرر ..

أراد الأول وقد خلف في التحقيقات من أقوال له أن يسوق إلينا بجلسة الأمس شاهدي نفى وأرجو المحكمة أن تتكرم بالنداء عليهما فللنيابة معهما شأن ..

(..... و.....، نوديا فحضرا) فالنيابة توجه إليهما تهمة شهادة الزور وتطلب عقابهما بالمادة ٢٩٤ عقوبات لأنهما بجلسة الأمس ١٨/١٠/١٩٥٤ شهدا زورا للمتهم الأول في الجناية ٣٩٠.. المحرص سنة ١٩٥٢

وأدلتنا على الشهاده الزور ..

أقوال في محضر قاضى التحقيق فى ص٣٦٥ وقد سئل فى ١١/٥/١٩٥٢ ..

س: هل تقابلت مع المتهم الأول ؟

ج : تقريبا قبل الحادث

س: تردد على منزلك قبل أو بعد الحادث

ج : تقريبا قبل الحادث

س: هل يمكنك تحديد المدة التى قبل الحادث

ج : لا أتذكر

وفى ص ٣٦٦

س: اتتهم المتهم الأول و الثاني فى قتل و.....

ج : الله أعلم

س: هل تقابلت معه خلال اثنى عشر يوما

ج : لامقبلتوش أبدا

هذه هى أقواله وقد سئل عقب وقوع الحادث بإحد عشر يوما فإذا ما أتى ليسأل أمس وقد مضى على الحادث سنتان ونصف أتى ليحدد أن المتهم الأول حضر وبات عنده يوم الأربعاء وتعذى معه وكان معه وفى يوم الخميس ١٩٥٢/٥/١ توجه للوكائده وحتى الساعة ٨ ص من يوم الخميس كان المتهم الاول موجودا بمنزله وإذا ماسئل بجلسة الأمس عن سبب تناقضه قرر أن سؤاله أمام قاضى التحقيق كان عرضا وكان وقتها وقت إرهاب كيف لا يذكر الدقائق التى ذكرها بالأمس بعد مرور سنتين ونصف ؟؟

الجواب أنه سئل عرضاً ، حقاً سئل عرضاً ، فقرر بالحقيقة ولم يكن قد رتب وزور أما عما يقرره من أن الوقت كان وقت إرهاب !! فعلى من يكون هذا الإرهاب ..
باللعجب على يوزباشي جيش ؟؟..

الدليل الأول : على شهادة الزور هو الأقوال الواردة بمحضر قاضي التحقيق ..

الدليل الثاني : هو الدليل المادي الثابت به أن المتهم الأول ترك يوم الخميس ٥/١ الساعة ٨ ص بلوكاندة ولسن بشارع عبدالعزيز والشاهد يقرر أنه غادر منزله الساعة ٨ ص وكان المتهم الأول وهو خال زوجته مازال بالمنزل فكيف يتيسر أن يكون المتهم الأول في مكانين اثنين في وقت واحد ..

الدليل الثالث : هو ما قرره جميع الشهود من أن المتهم الأول كان يكذبهم جميعهم وقد تأييدت شهادتهم بالأدلة المادية القاطعة واستبان وجه الحق فيها ، جميعهم كاذبون وهذان الشاهدان فقط هم الصادقان هذا ما لا يمكن أن يقبله عقل أو منطق ..

وما شهادة بجلسة أمس إلا ترديد وتأكيد لهذا الزور والبهتان هذا عن شاهدي الزور والأدلة قبلهما ..

أما عن شهود النفي بالنسبة للمتهم الثاني فقد أراد المتهم الثاني الاستشهاد بشهود نفي على أنه كان بالفيوم ٥٢/٤/٢٠ فاستشهد بضابط النقطة ولكنه خذله في ص ٦٠ إذ قرر أنه لم يشاهده إلا في يوم ٥٢/٥/١ الساعة ٤:٢٠م أي بعد الحادث بما يقرب ٨ ساعة وقرر أنه لم يشاهده قبل ذلك كما استشهد ب فأيدته ص ٦٠٢ ولكن إذا رجعنا إلى ديباجة اسم الشاهد نجد أنه مولود بأتلیدم ، أي أنه من بلده بل ويقيم بعزبة شوكت التوني صهر المتهم الأول فلا عجب إذا ما أيدته ..

المتهم الثالث

ليس بالغريب على مسرح الجريمة بل عاصر مقدمات الحادث فقد كان مع المجني عليه الأول والمتهم الثاني ببنيسوين السعادة ، كما ثبت ذلك من دفتر البنسيون وشهد مشاحرة القاهرة ويعلم بها حق العلم واستدعى المجني عليه الأول إلى أتليدیم ليصالحه كما يزعم وثابت ذلك من إفاة التليفونات ومن أقوال أهل القتلين : الأرملةتين والابن وثابت أيضا ذهابه لمنزل المتهم الثاني من دفتر مرور السيارات ثم توجه من منزل المتهم الثاني إلى منزل المتهم الأول من شهادة السائق ، ورغم ذلك فقد استشهد بشهود نفي كاذبين مضللين فأيداه .

ثم أتى الدفاع وقد أدرك أن لا جدوى من هذا الإنكار فإذ بالأستاذ ص ٦٤٦ نص قوله "وخلص من ذلك إلى أن القبض على موكلتي لم يكن لشيء سوى أنهما أنكر ذهابهما إلى منزل المتهم الثاني وقرر أنهما ذهبا فعلا لمنزل المتهم الثاني وتركاه بعد ذلك ولم يذهبا إلى منزل المتهم الأول وأن شاهدا بالقضية لم يذكر أنه شاهدهما لمنزل المتهم الأول " كل هذا رغم شهادة السائق بأن المتهمين الثالث والرابع توجهوا مع القتيلين إلى منزل المتهم الأول حتى ارتكبت الحادث ..

المتهم الرابع

هو حلقة الاتصال بين المتهمين والمجنى عليهما أنكر ذهابه إلى منزل المتهم الثاني ثم أتى دفاعه وأقر بالذهاب إلى منزل المتهم الثاني فقط وأتى السائق ليقرر بذهابه إلى منزل المتهم الأول مسرح الجريمة وظل فيه حتى ارتكبت ..

المتهمون من الخامس إلى السابع

فهؤلاء يؤخذون بإقرارهم ولاعمة بمعونتهم بعدما تأيئت أقوالهم بأدلة لا يمكن هدمها ..
أما عن إسناد القتل إليهم فإن ما اتخذ من تدابير للجريمة من الاستدراج والدعوة للعشاء والانتقال لمسرح الجريمة وإخفاء الجثتين والسيارة وتغيير المسرح كل هذا يقطع بأن دورهم لم يكن مقصوراً على الإخفاء إنما طبيعة الحادث وظروفه تقطع بأشراكهم ومساءلتهم عن القتل ..

معنويات الجريمة

تهمة القتل
سبق الإصرار
الرد على تصوير الدفاع بأنه وليد وقته

نية القتل

مستفاد بداية من السلاح الناري القاتل بطبيعته والذي صوب إلى مقتل فأطلق بقصد القتل فأصاب وأدت الإصابة إلى الوفاة ..

سبيل الإصدار

ثابت من :-

- (١) النزاع السابق بمختلف منابعه ..
- (٢) من التدبيرات التي اتخذت لاستدراج المجنى عليهما والإتيان بهما إلى مسرح الجريمة
- (٣) ومن كيفية القتل وعدد الرصاصات والإصابات ..
- (٤) وما أجرى بالجنيتين بعد القتل : بقر بطن جثة المجني عليه الأول وربطها بفردة كوتش ووضعها في جوال واختفاء سيارته والتخلص من جثة المجني عليه الثاني..
- (٥) وتغيير معالم الغرفة كل هذا في غضون ساعة إذ القتل حدث حوالى الساعة ١٢ منتصف الليل والفرار كان حوالى الساعة ١ أو الساعة ١,١٥ لأن نقطة مرور بنى خيار أثبتت المرور الساعة ١,٣٠ ص ..

الرد على التسوير

كل هذا لا يدع مجالاً للقول على الإطلاق بأن الحادث وليد وهته وأين الخمر إذ إن كل هذه التدبيرات والأفعال لا يمكن أن يأتيها مخمور ..

الخاتمة

وبعد ،

فلو كان بيدي أن أفتح لكم نفوس المدافعين في هذه الدعوى لتبينتم أنهم مسلمون بكل ما قلنا ولكن محال أن يقرأوا بذلك إلا فأعطوني تفسيراً لما قاله الأستاذ العميد على بدوى في مرافعته ص ٨١٠ :

" قال إنه كان متردداً في الدفاع عن المتهم إلا أنه رضخ ولم يقطع الأمل في أن المتهم بريء " ..

بماذا يفسر تردد الأستاذ العميد في الدفاع ؟

إنه الشعور الطاغى بأن المتهم قد قارف هذا الجرم

وبعد ، فإنني وأنا ادع الاتهام أمانة بين أيديكم إنما ادعاه في أيد أمانة يعرف

أصحابها الأمانة وكيف يؤدونها خير أداء

يقدر أصحابها مدى ما بنى عليه هذا الاتهام من حق .

يقدر أصحابها ما أمر به الله وقرره القانون من وجوب القصاص .

يقدر أصحابها ما في القصاص من حياة .

يقدر أصحابها أن رموس الفتنة إن أينعت فإنما يحق لها القصاص .

فإذا ما طالبت بتلك الرؤوس فإنما أطالب بها باسم الله وباسم الأمانة التي

تؤدونها وباسم القانون .. أسأل الله عدلاً في حكمكم ووفاء في أمانتكم وحقاً في قضائكم .^(١)

(١) قضت المحكمة برئاسة المستشار / حسن عيد الوهاب العفيفي. وعضوية المستشارين محمد حلمي خاطر وفريد فرعون بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبمعاينة كل من المتهمين الثالث والرابع بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ، وبمعاينة الباقيين بالسجن ثلاث سنوات .
و من هيئة الدفاع عن المتهم الأول : الأستاذ مصطفى مرعى والأستاذ عبد الجيد الشرفاوى ، وعن المتهم الثاني : الأستاذ على بدوى والأستاذ فهميم الضعيف ، وعن المتهم الثالث : الأستاذ أحمد على علوبة والأستاذ فهميم الضعيف ، وعن المتهم الرابع : الأستاذ فهميم الضعيف ، وعن المتهمين الخامس والسادس والسابع : الأستاذ على الغشخاني والأستاذ موريس ميخائيل .

(٢)

مرافعة النيابة

فى

الجنابة رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٦٠ مصر أمن الدولة العليا

وفىها على الطريق الزراعى مصر- إسكندرية شاب مهندس هو المجنى عليه فى سيارته ووالده وأخوته الصغار يبتغى ترفيها لهم ، وعند نقطة مرور سنديون انطلق شخص فاصطدم بالسيارة وتوقف المهندس وصحبه ليستبصروا ما إذا كانوا أصابوا هذا الشخص ويتداركونه بالعلاج ، فتجمع الأهالى عليهم يبغيون الاعتداء ، ولأذركب السيارة بكشك المرور ، فما استطاع عسكرى المرور ولا الكشك حمايتهم من غضب المتجهرين وانهاؤا عليهم بالعدوان ، وخر الشاب صريع الضرب بالفئوس وأصيب سائر من كان فى سيارته ، وأعمل المتجهرون تخريب الكشك وإتلافه حتى وافت سيارة النجدة فنقلت المصابين ولفظ الشاب أنفاسه الأخيرة .

أسبق إلى المتهمين من الأول، حتى العاشر عشر :

انهم في يوم ١٩/٨/١٩٦٠ بناحية سنديون مركز قليبوب - محافظة القليوبية

اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والتأثير على السلطات العامة في أعمالها باستعمال القوة والعنف وحالة كونهم يحملون عصيا وفنوسا وآلات حادة وأحجارا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .

وقد وقعت أثناء التجمهر وتنفيذا للغرض المقصود منه ومع علم المتهمين به الجرائم الآتية :

أولاً : قتلوا المهندس / عمداً بأن طعنوه بالآلات حادة في عنقه ومواضع أخرى من جسمه وانهاوا عليه ضرباً بالفنوس والعصى والأحجار قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجنائتين أخريين هما :

انهم في الزمان والمكان سالف في الذكر :

١- استعملوا القوة والعنف في حق مستخدمين عموميين ليحصلوا على اجتنابهما أداء عمل من الأعمال المكلفين بها بأن اعتدوا علي الشرطيين و..... من قوة شرطة نقطة مرور سنديون فأحدثوا بأولهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك لإرغامهما علي التخلي عن المجني عليه والمقبوض عليه في حاث تصادم سيارة ليأخذوا بالثأر منه وليتلفوا سيارته الأمر المنطبق علي المواد ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ عقوبات .

ب- وهم جماعة أتلّفوا بالقوة الإجبارية السيارة الملبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والملوكة لـ والكشك الخاص بنقطة مرور سنديون بأن تجمهروا حول السيارة والكشك حاملين عصيا وفنوسا وأحجارا وأتلفوها الأمر المنطبق علي المادة ٣٦٦ عقوبات .

ثانياً : أحدثوا عمداً بالمجني عليهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزت أولهما عن أشغاله الشخصية مدة تزيد علي عشرين يوما واحتاجت لعلاج مدة أقل من عشرين يوما بالنسبة للثاني . وكان ذلك باستعمال عصي وأحجار - حالة كونهم من المتجهرين الذين توافقوا علي التعدي والإيذاء .

المقدمة :

ترانا ماذا نقول إذا ما سمعنا في أيامنا هذه - عن أكلة لحوم البشر ؟
نقول ؟ قوم عاشوا وما زالوا في دياجير الجهل يغطون .. لم يتسلل النور إلي
مراشئ عقولهم فلن يقدروا بعد ما الإنسان ، ولم يعرفوا قيم الإنسانية ..

ولكن ما جوابنا إن ألح المتسائل في سؤاله ؟ وما قولكم في أنهم قد عاشوا علي بعد
كيلومترات قليلة من عاصمة الانسانية وقلب القيم النابض في هذا العالم- القاهرة .
نقول : محال أن يحدث ذلك منهم إنما هو ادعاء دعوي يريد انتكاسا لإنسانيتنا
وسلبا لقيمنا وتجريدا لمثلنا ..

و ما القول إن كان ما ادعي به هو حقيقة واقعة وأمر حقا ؟
نقول : إن من أتى هذا الأمر لم يعادنا فحسب ولم يشهرها نكرانا واستنكارا
لقيم مجتمع بعينه . لا بل هو يتنكر ويستنكر إنسانيته - هو عدو الإنسانية جمعاء -
هو عدو القيم - هو نكير المثل .. فهل ظل بعد ذلك إنسانا ..

هل من حق أكلة لحوم البشر - هل من حق مُعدي الإنسانية - هل من حق
نكرائها - أن تمثل قيود الإنسانية ومثلها وقيمها إذا ما نظرنا في أمرهم وتمثلنا
جرمهم ؟ تجيب الإنسانية .. ذلك ما لا بد منه . فأنت إنسان وستعصمك الإنسانية من
أن تنقلب وحشا حين تواجه الوحوش ..

بعد ما قرأت صفحات هذه الدعوي استحال علي أن أصدق أنني سأواجه من
خلال هذا القفص آدميين .. وأخشي قد وقعت في خداع البصر وأنا أطلع اليوم
وجوههم فأجدهم يبذون وعلي وجوههم أفتنة لصور آدميين ..

أين كانت هذه الأفتنة المتمسكون بها - يوم أن وقعت الواقعة .. أين كانت هذه
الأفتنة يوم واجهوا النبل بالوجود .. أين كانت هذه الأفتنة يوم ردوا جميل الإسعاف
والعون بالضرب والطعن ؟

أين كانت هذه الأفتنة يوم أحابوا على الإغاثة والنبل بالقتل وإزهاق الروح ؟
أين كانت هذه الأفتنة يوم ولغوا في ماء طاهرة وعبوا من شهوة طغيان فاجرة ؟
والله لو تذكروا أنهم يحملونها لاستخفوا من أنفسهم ولكن ما تراه أنساهم أنهم
حاملوها ؟

أهو الشيطان أنساهمو أن يذكروها ؟ كلا فالشيطان لا ينسى إلا من عرف الله
ابتداء ولا يعرف الله إلا إنسان . وهم لم ينتسبوا إلى الإنسانية ولم يعرفوا منها إلا تلك
الأفتنة التي يحملونها بل التي حملوا بها أو وجدوا أنفسهم حاملينها ..

منعهم من تذكر تلك الأفئعة حقيقة إحساسهم بضراوتهم ؛ ولن يتأتى لحضارة أن تقتلع أو تصقل شيئا من تلك النفوس - ولن يكون للعلم من أشرقى إنارة تلك الكهوف التى غطتها دياجير الظلام ..

أجل فإن تلك الشرذمة المائلة لن تجد لها من حضارة إلا الجهل والضلالة .
حرام أن ينتسبوا أو يقولوا : إنهم من قرية سنديون .. فقرانا تحوى آدميين لهم إنسانيتهم .

ولو اتصفوا لقالوا : إنهم من أحراش سنديون . ولكن أنى لهم أن ينصفوا ..
وبعد ، فماذا كان من أمر الهابطين علينا من أحراش سنديون ..

الواقعة

قامت قافلة الضحايا من القاهرة صحبة فتاها مستقلة سيارته تبتغى له مؤنسا فى الطريق ومواساة له فى فقد الأم حتى وافقت السيارة سنديون - ومن أمام سيارة أتوبيس انطلق عليهم ، سهم القدر فى صورة ذلك العسكرى انطلق عليهم غير عابىء بإشارة شرطى المرور وتحذيره له صاماً أذنيه عن صوت آلة التنبيه يطلقها القتل ..

انطلق هذا السهم وكأنما أراد أن ينفذ فى القافلة مصيرا جائرا مهما كلفه ذلك من ثمن ولو كان إصابته - فاصطدم بمقدم سيارة القتل الأمامى الأيمن وسقط على الأرض ..

كل هذا دون ما أى خطأ يستوجب حتى مجرد العتب باللفظ على القتل إذ كان يسير فى حدود السرعة المقررة مراعىا مقتضى الحال مطلقا آلة التنبيه ..

كل هذا مستفاد من أقوال شرطى المرور والأب والأخ وسائق سيارة الأتوبيس وتعمل فى نفس القتل دوافع الإنسانية ونوازع الروء ليتشبث أن يقف بسيارته لا لشيء إلا ليسعف المصاب - هذا الدافع لتوقفه شهد به الغريب من قبل القريب ..

قرره عسكرى المرور وسائق الأتوبيس قبل أن يقرره الأب . وهبطت القافلة من السيارة متجهة صوب المصاب يحدوها إحساس بالواجب فى أسمى صورة لأدائه ..

خفوا إلى المصاب ساعين فى لهفة ليخففوا جرحه فإذا بهم يلتقون من حيث أرادوا أن يكونوا أصحاب فضل - الشريرز إليهم ويفتك بهم فى مكان ابتغوا أن

يتحلبوا بأريج فضله - فى سعيهم تجمع الضواري حولهم يريهون الاعتناء وخف شرطى المرور ليحميهم فأدخلهم إلى الكشك حسب أنه لهم دار أمان والحق أنه كان دار الأهوال ..

ومن مصادر ثلاث تجمع الضواري من الواقفين على جانبي الطريق ومن المقابر ومن البلدة ، وأخذوا يهاجمون الكشك خرابا وتدميرا وحسب شرطى المرور أنه بوقفته سيستطيع أن يحمى أفراد القافلة فقصر جهده أمام هول شرورهم عن أن يحمى نفسه - هدموا سور الكشك وكسروا نوافذ الكشك وانهالوا بالأحجار على من حوالم الكشك . والحق أنى أشفق عليكم وعلى نفسى من أن أنقل بعض ماسطر فى هذه الصفحات عما دار فى كشك الأهوال ..

أنقل إليكم وصف الطفل الصغير (..... ص ٧) وقد حاق به الخطر وتشبث به أخواه الصغيران يلتصقان به عساه أن ينجيهما من هذا الهول ولم يجد الصغير إلا سلة للخضر رفعا يحمى بها إخوته من انهيار الأحجار فتأبى مروءة الضواري إلا أن يختطفوا منه السلة - فلم يجد إلا سرة الشرطى المعلقة ينشرها فماذا تقيه ؟!

أم أنقل لكم صورة القتل وقد اتخذ من جسده موصدا يصد به باب الكشك والوحوش تأبى إلا أن تحطم الباب بالفئوس وتحطم موصد الباب حتى يخرمجنحلا بجراحه على الأرض ..

أم أنقل لكم الشيخ يتلوى من تساقط الأحجار على جسده حتى يفقد الوعي فإذا ما أفاق وجد ابنه ممددا والدماء متفجرة من رقبته . أفاق ليسمع ولده وحشجة الموت تسعى إلى أوتار صوته .. " أبى "

أبى قتلونى يا أبى ..

أبى هذا جزء مروءتى ..

أبى هذا جزء نخوتى ..

أبى هذا جزء ما عليه ربيتنى ..

ويخمد الصوت ويوالى المعتدون ضرباتهم حتى تصل سيارة النجدة وما أن يسمع صوتها حتى يضرؤا ..

وهكذا كانوا كالوحوش . لم يروعههم قانون ولا جزء بقدر ما روعهم الصوت المنطلق من سيارة النجدة ففروا بجرمهم هاربين ..

وفى حراسة قوة النجدة يخرج ركب الضحايا ليجنوا سياراتهم قد تحطمت عن آخرها وليحملوا فى سيارة النجدة بغية إسعافهم ومال تصل السيارة إلى المستشفى حتى تفيض الروح الطاهرة إلى بارئها وترجع النفس المطمئنة إلى ربها لا راضية

ولامرضية .. بل شاكية إليه ما كان من أمر الضواري معها . ناهضة على أرض احتملت
وطأهم عليها ..
هذا هو الحادث بما حواه من آثام وآلام فماذا كان حديث القانون فيه :

الوصف القانوني

انتهى وصفنا للواقعة على أنها تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص
الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والتأثير على السلطات
العامة في عملها باستعمال القوة والعنف وأنه قد وقعت أثناء هذا التجمهر جناية قتل
المهندس عمداً وقد اقترنت هذه الجناية بجنائيتين أخريين :

أولاهما استعمال القوة والعنف في حق مستخدمين عموميين هما شرطيا
المرور وإتلاف السيارة وكشك المرور بالقوة الإجبارية كذلك جريمة إصابة
و..... بإصابات احتاج علاجها لأكثر من عشرين يوماً بالنسبة للأول ولأقل من
عشرين يوماً بالنسبة للثاني حالة كون المتهمين من المتجهرين الذين توافقوا على
التعدي والإيذاء ..

فأما عن التجمهر ، فذلك أمر قد ثبت بإجماع الشهود وما قد يثار الحديث فيه
في صدر التجمهر هو أن مصادر التجمهر كما ردد شرطيا المرور كانت ثلاثة :

- ١- أهالٍ وهوف على جانبي الطريق .
- ٢- أهالٍ كانوا في زيارة المقابر .
- ٣- أهالٍ قدموا من البلدة .

قد يقال : إن تجمع أحد أوكل هذه الفرق قد كان بريئاً مسموحاً به في بدء
تكوينه فكيف بنا نؤثم اليوم تجمعهم ولن نرد على ذلك إلا بحكم محكمة العليا
(مجموعه القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاماً من ٣٥ قاعدة ٧
جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ طعن ٩٤٧ لسنة ١٤ قضائية) أن التجمع قد يكون بريئاً مسموحاً به في
بدء تكوينه ثم ينقلب إلى تجمهر معاقب عليه ويكفي حصول التجمهر عرضاً ومن
غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجهرين للعقاب ..

حكم آخر : قاعدة ٩ من ذات المجموعة والصحيفة " متى استخلصت المحكمة أن
تجمهرها غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب
وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم ، وأن الطاعنين كانا
يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من

التجمهر اقتحموا باب مدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر فالجلد في كون التجمهر الجنائي متوافرا أم لا محل له " . (جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طعن ٢٣٨ سنة ٢١ قضائية)

قد يقال : إننا لم نسمع في التحقيقات أن أمرا قد صدر للمتجهرين بالتفرق من رجال السلطة العامة ..
والرد على ذلك أورثته محكمتنا العليا في أحكام لها منها حكم جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٥ طعن ٧١ لسنة ١٠ق ، ص ٢١٤ من المجموعة قاعدة ٤ ، أنه للعقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون ١٠ سنة ١٤ الخاص بالتجمهر " يكفي أن يكون التجمهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم وأن يكون المشتركون فيه عالمين بذلك فلا يلزم إذن أن يكون التجمهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للمتجهرين أمر بالتفرق ولم يتفرقوا " .

وحكم آخر من ذات المجموعة :

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن ٧٨٨ سنة ١٨ قضائية قاعدة ٥ ص ٢١٤)

" القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمهر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للمتجهرين بالتفرق متى كان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم " .
ربما ظنوا أن الكثرة في التجمهر معها يشيع الجرم فلا يعرف الجزاء طريقه إلى أحد وكانت المادة الثالثة من قانون التجمهر لهم بالرصد ، فنصت في فقرتها الأخيرة على أنه إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور ..

وفي هذا الصدد ، يقول الرحوم جندي عبد الملك في كتابه " الموسوعة الجنائية ج ٢ " إن هذا النص يعتبر " كل شخص من المتجهرين مسؤولا بصفة شريك عن الجرائم التي ترتكب في أثناء التجمهر تنفيذا للغرض المقصود منه ولو لم يكن قاصدا الاشتراك في هذه الجرائم بالذات " (ص ١١٩ الموسوعة الجنائية - الجزء الثاني)

أما عن أولى الجرائم التي وقعت تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر وهي جريمة قتل عمدا فإن أركانها قد توافرت ولا أدل على توافر قصد القتل مما أوراه الطبيب الشرعي من مكان الإصابة الحديثة للوفاة والآلة المستعملة في إحداثها . وليس أدل على توافرنية القتل لدى محلت هذه الإصابة وهو من المتجهرين أن ما من أحد اشترك في هذا التجمهر إلا وكان قصده الانتقام لإصابة العسكري

فالمجميع قد ربطتهم به صلة البلية الواحدة وما اقواها في ريفنا بل إن أربعة من المتهمين قد ربطتهم به صلة القربى الظاهرة ..

فضلا عن أن القتل كان هو قائد السيارة التي صدمت ابن بلنتهم .. ولم يقف نشاط المتجهرين عند هذه الجريمة البشعة بل إن هذا النشاط المتقدم لن يقصر على القتل العمد لا بل قرن به جنايتين أخريين هما استعمال القوة والعنف وإتلاف السيارة والكشك بالقوة الإجبارية ..

أما عن اقتران القتل العمد بهاتين الجنايتين فقد يقال : إن جميع هذه الجنايات قد وقعت تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ولهف إجرامي واحد وعلى ذلك فإن الأولى بالتطبيق هي المادة ٣٢ عقوبات ..

ولكن محكمتنا العليا قد محت هذا اللبس في حكمها (مجموعة القواعد القانونية محمود عمر ، ج ٥٩ قاعدة ٤٢٣ القضية ١٩١٦ سنة ٩ قضائية جلسة ٢٠ من أكتوبر ١٩٣٩)

فإن الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول - بنصه على تغيظ العقاب في جنابة القتل العمد متى تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنابة أخرى - " جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أي فعل مستقل متميز عنه مكون في ذاته لجنابة أخرى مرتبط مع جنابة القتل برابطة الزمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة بل ولو كانت لم ترتكب إلا لفرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت ثورة إجرامية واحدة إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يمتد به كل منها مكونا لجريمة مستقلة " ..

فإذا ما ثبت أن جميع هذه الجنايات الثلاث القتل واستعمال القوة والعنف والإتلاف بالقوة الإجبارية قد تعاصرت في وقوعها زمنيا وذلك بإجماع الشهود فالاقتران حقيقة واقعة لأمراء فيها ..

هذا الاقتران ظرف عيني يسرى على كل من ساهم في الجريمة. قال بذلك الدكتور روف عبيد في كتابه جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال في القانون المصري الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ صفحة ٥٦ ..

أما عن باقى الجنايات استعمال القوة والعنف والإتلاف فأراها في نواحيها القانونية وانطباقها على الواقعة من الواضح بحيث لا تحتاج لأن نتناولها بالحديث غاية ما هنالك أنه فيما أوردناه في جريمة الإتلاف من اعتبارنا لكشك المرور مالا منقولا فإن سندنا في ذلك مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون الملغى ، الجزء الأول

المادة ٨٢ ص ٤٦٦ فقد ميزت هذه المادة بين المال الثابت والمال المنقول وقد جاء في مذكرة المشروع التمهيدى لها (ولا يعتبر الشيء ذا مستقر ثابت إلا اذا كان يمكن نقله دون تلف فالأكشاك التى يمكن حلها وإقامتها فى مكان آخر لاتعتبر أشياء ثابتة) ..

أما عما ورد بنص المادة ٣٦٦ من وقوع الإتلاف من جماعة أو عصابة فإن كلمة جماعة على حد مافسرها جارسون يقصد بها كل تجمع عارض أو تجمهر مفاجيء . (الموسوعة الجنائية جزء واحد ص ٤٥) ..

أما القوة الإجبارية فيراد بها استعمال العنف علناً وجهاً وهى تتوافر ولو لم يكن الجناة حاملين أسلحة ولكن لم يستعملوها إذ يكفى أن يكونوا قد استعملوا القوة (الموسوعة ج ١ ص ٤٥) كذلك لفظ أمتعة الوارد بالمادة إنما يشمل جميع المنقولات ص ٤٤ ..

أما عن القصد الجنائى فإنه يتحقق متى ارتكب الجانى الفعل المادى عن علم ولا عيرة بالبواعت فى تكوين الجريمة ولا يمكن أن يكون لها أى أثر إلا على توقيع العقوبة (ص ٤٥ من الموسوعة ج) أما عن جريمة المادة ٢٤٣ فيكفى فى مجال تطبيقها أن يقع من أحد المتجهرين الضرب أو الجرح وعندئذ تطبق المادة على كل من اشترك فى العصابة أو التجمهر ولو لم يحصل منه شخصياً أى اعتداء فالمادة ٢٤٣ تسوى فى المسؤولية بين من قارف الضرب بشخصه وبين من لم يقارفه . وتجعل الصنفين فاعلين أصليين ، وهى حالة خاصة من أنواع الإجرام أورد لها الشارع حكماً استثنائياً لا يتمشى مع المبادئ العامة للمسئولية الجنائية. ذلك ما أورده الدكتور محمود مصطفى فى كتابه شرح قانون العقوبات القسم الخاص الطبعة الرابعة ص ١٩٢ .

أما الدكتور رءوف عبيد فقد أورد فى كتابه جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال فى القانون المصرى الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ ص ١١٠ عن التوافق على التعدى والإيذاء أورد تعريف محكمة النقض لهذا التوافق وأنه توارد خواطر المتهمين عن الإجرام واتجاها ذاتياً نحو الجريمة فينطبق على كل من انضم إلى معركة وقت علمه بحصولها . (نقض ١٩١٢/١٢/٧ مجموعة رسمية سنة ١٤ عدد ٢٠)

وأورد " فالتوافق هو مجرد توارد فى الخواطر أضعف من التفاهم السابق لأنه لا يتطلب مثله تقابلاً بين إرادات الجانين المتعدين - كما أنه أضعف من الإصرار السابق - من باب أولى - لأنه لا يتطلب مثله مرور فترة زمنية سابقة على البدء فى التنفيذ تتسم بروية الجانى وهذوء تفكيره وينبنى على توافر شرط التوافق أن يصبح العضو فى العصابة أو التجمهر مسئولاً عن جرائم التعدى والإيذاء التى تقع من غيره ولو لم يحصل منه شخصياً ما يجعله فيها فاعلاً أصلياً لا مجرد شريك أى ولو لم يصدر منه ضرب ولا تحريض أو اتفاق أو مساعدة فيه على هذا النحو صورة استثنائية شاذة

للمساهمة الجنائية لا تتلاءم مع المبادئ العامة فى التجريم واخصها شخصية المسؤولية الجنائية ..

الأدلة

ذاك ما كانت عليه الواقعة وتلك كانت كلمة القانون فيها : فما أدلة إسنادها إلى متهمينا الضواري ..
قبل أن نلج فى خصوصيات أدلة كل منهم يجدر بنا أن نتناول تلك الأدلة فى عمومياتها ..

عموميات الأدلة

شخصيات الشهود :

الشهود جميعهم يتنزهون عن المصلحة والفرض ولا تحركهم إلا الرغبة فى إحقاق الحق وإظهار نوره ..
كل التزم فى روايته حدود ما شاهد أو ما سمع لم يحاول أى منهم أن يضيف أو يكمل الواقعة بالخيال ..
انعدم التناقض والتضارب فيما بينهم إذا ما أدخلنا فى الاعتبار روع الحادث وبشاعته ..

كلامنا هذا منصب على الشهود العدول الذين خرج منهم المتهمان و.....
لا مثلب ولا مأخذ على أى دليل اللهم إلا أن تكون أوهاماً وخيالات قد يترأى لبعضهم أنها مثالب ومآخذ فيهل من أمرها ظناً منه على وهم أنها قد تنال من أدلة شامخة صامدة .. قد يترأى لهم الحادث وليس فيه بداية من اتهام أو اشتباه .. ولكن حمدا لله فقد أبان لنا الشاهد عن مصير تلك الورقة التى دون بها بعض أسماء الجناة وأتى الكونستابل ليؤيد هذا القول منه أما عن أن الكونستابل لم يحفظ هذه الورقة أولم يضمن إشارته ماورد بها من أسماء فذلك أمر قدره هو .. قدر أن هذه الورقة من خصوصياته ومذكراته ولم ير حفظاً لها وأن يترك الأسماء الواردة بها لأمر التحقيق يستجلى إدانتها بكل هذا لا ينال من حقيقة رواية العسكى فى شيء .. ولا ينال من صدق الكونستابل فى شيء .. ويبقى صلب الواقعة .. وهو وجود المتهمين على مسرح الجريمة متجمهرين حقيقة لا مرأ فيها ولا سبيل لجحدها ..

وقد أتى ضابط المباحث فأوضح ما قد يصفه بأنه الأمر المستغلق فى فهم أساس إجراء عملية العرض من استهلال محاضرها بعبارة وضعنا المشتبه فيهم بين أشخاص آخرين فقد كان مصدر هذا الاشتباه تلك الورقة التى أملت الأسماء منها إلى ضابط

المباحث وما أسفرت عنها تحرياته ، بل وتزداد عبارة المشتبه فيهم وضوحا حين نتبين أن أسماء المتهمين الخمسة الأول قد ترددت في محضر ضبط الواقعة المحرر يوم الحادث الساعة ١٠،٣٠ ص ..

المتهمون الثاني والثالث والرابع والخامس ذكرهم العسكري صراحة في أقواله - والمتهم الأول وقد حدد شخصيته وأكد أنه دونه في الورقة التي سلمها للكونستابل ، أتى الكونستابل في ذات محضر الضبط وأوضح ما نسيه العسكري من اسم ذلك الشخص ، أما المتهمان السادس والسابع فقد ضبطا بمكان الحادث ..

أما المتهم الثامن فقد تردد اسمه في أقوال ضابط المباحث عندما سئل يوم الحادث الساعة ٧،٣٠ مساء بتحقيقات النيابة ، كما تردد اسمه في أقوال الخفير في ذات اليوم : يوم أن كان ذلك الشاهد أقرب إلى الصديق منه إلى محط الزور ، ثم كالت كل هذه الأقوال باستعراف العسكري عليه يوم ١٩٦٠/٨/٢٠ ..

كذلك المتهم التاسع تردد اسمه في أقوال ضابط المباحث يوم الحادث الساعة ٧،٣٠ واستعرف عليه في اليوم التالي من

أما المتهم العاشر فأول ما ورد اسمه كان يوم ١٩٦٠/٨/٢١ في محضر الرائد ثم استعرف عليه العسكري يوم ١٩٦٠/٨/٢٩ واستعرف عليه العسكري يوم ١٩٦٠/٩/٦ ، أما المتهم الحادي عشر فقد كان أول ماورد اسمه عندما دخل في عملية العرض على الشاهد يوم ١٩٦٠/٨/٢٩ الساعة ٤،١٥ مساء وفي الساعة ٧،٣٠ م شهد ضابط المباحث بأن تحرياته دلت على أنه كان من المتجهرين ..

وهكذا لم يدخل أي من المشتبه فيهم إلى عمليات العرض إلا وقد كان اسمه قد ورد في التحقيقات قبل إجراء العملية أو دلت عليه التحريات من قبلها ..

ويتطرق بنا الحديث إلى عمليات العرض ومدى سلامتها ..
حرص المحقق في كل عملية على أن يصفها ويضع لها عنوان "عملية عرض قانونية"

ومقتضى ذلك الحرص على المباحدة بين المعروضين والمستعرفين إن كان قد فات المحقق أن يثبت في كل مرة مكان المعروضين ومكان المستعرفين قبل إجراء تلك العملية فإن ذلك ما أكدته وقطعت به سطور ومجريات التحقيق ..

عملية العرض الأولى ص ١٢٢ في ١٩٦٠/٨/١٩ الساعة ٤م عرض المشتبه فيهم على أشير إلى هذه العملية على أنها ملحوظة في أثناء استجواب هذا الشاهد

- وقبلها - وعند افتتاح وكيل النيابة لمحضره أثبت أنه لم يدخل إليه غرفة التحقيق من المتهمين إلا السادس والسابع ، وأن المتهم الأول. الشهير ب قد تم ضبطه وجار إرساله إلينا في ص ١٤ ..

يؤيد ذلك أيضاً ماورد في ص ٢٥ على لسان الشاهد قبل إجراء عملية العرض
س: هل ميزت معالم الشخص الذى يحمل القأس ؟
ج : عينيه ملونة وجسمه قليل ويبدو أنه صغير فى السن ويمكننى التعرف عليه
لوعرض على الآن ..

فى هذا الدلالة القاطعة على أن المتهم لم يكن قد ادخل غرفة التحقيق بعد وإلا
أشار إليه الشاهد ..
وفى ص ٢٦ سأل المحقق الشاهد :

س: ألم يكن هذان الشخصان موجودين داخل الكشك وقت الحادث - أشرنا على
المتهمين السادس والسابع وفى هذا أيضاً الدلالة القاطعة على أنه لم يكن بغرفة
التحقيق إلا هذان المتهمان فقط وإلا أشار المحقق إلى باقى المتهمين ..

عملية العرض الثانية :

كانت على العسكرى فى ١٩/٨/١٩٦٠ الساعة ٤:٣٠م أفرد لها المحضر ص ١٢٢
وقد جاء فى محضر التحقيق ص ٢٧ أن هذه العملية إنما كانت إثر الانتهاء من سؤال
..... والمقطوع به أنه طوال سؤال ومن قبله لم يكن أحد من المتهمين قد
ادخل إلى غرفة التحقيق ..

عملية العرض الثالثة :

كانت على العسكرى فى ٢٧/٨/١٩٦٠ الساعة ٢م أفرد لها المحضر ص ١٢٤ وفى
صلب التحقيق جاء عنها فى ص ٥٤ أن المحقق افتح محضره بطلب المتهمين من المركز
وقد حضروا الآن ثم دعونا العسكرى

مفهوم ذلك أن المتهمين لم يدخلوا غرفة التحقيق بدليل أنه فى ص ٥٧ وهو
مستطرد فى سؤال الشاهد :

س: هل ميزت شخصية أحد هؤلاء ؟
ج : " ناس كثير واللى قدرت أميزه واحد اسمه و و و وإذا
أجريت عملية عرض أفرد أعرف اللى كانوا واقفين "

وفي عملية العرض استعرف الشاهد على متهمين غير من ذكر أسمائهم وهم المتهم الثاني والسادس والسابع والثامن والتاسع ..

عملية العرض الرابعة :

كانت يوم ٢٩/٨/١٩٦٠ الساعة ١١,٣٠ صباحاً تضمنت عرض المتهم على العسكري
وبالرجوع إلى محضر العرض نجده قد فتح في ٨/٢٩ الساعة ١١,٣٠ صباحاً بينما محضر التحقيق فتح في هذا اليوم الساعة ١١,٤٥ فكان المحقق قد استهل عمله في هذا اليوم بإجراء عملية عرض المتهم الذي كان قد أخلى سبيله ونبه عليه بالحضور في هذا اليوم - حسبما هو ثابت من الصحيفة ٩٢ وقد جاء بمحضر العرض أنه وضع المتهم بين أفراد آخرين وطلب من الشاهد الاستعراف ..

مفاد ذلك أن المتهم ولم يكن مقبوضاً عليه وقت أن حضر إلى سرائ النيابة ، وليس من مظهر كالقبض مثلاً يدل على اتهامه حتى يقال إن الشاهد قد رآه من قبلها في مظهر القبض فرسخ في اعتقاده أنه ضالغ في الجريمة ..

عملية العرض الخامسة :

تمت يوم ٦/٩/١٩٦٠ الساعة ٩ صباحاً من ١٠٣ - ١٠٤ حيث عرض المتهم على العسكري
أثبت المحقق أنه في هذا اليوم افتتح محضره بعبارة " وبالنسبة إلى المطلوبين حضر كل من و..... وبعد أن انتهى من مناقشتها أورد في ص ١٠٢ محضر عرض .. حيث أحضرنا أفراد لعرضهم وهم .. ومن بينهم المتهم العاشر ، وفي ص ١٠٤ وهم أفراد عرض متشابهو الشكل مع المتهم وقد أدخلنا المتهم في طابور العرض بين رقمي ٦٨ و ٦٩ وقمنا بالآتي :

أولاً : سألنا العسكري عما إذا كان شاهد المتهم العاشر من بين المتجهرين فقرر أنه لايعرف اسم المتهم إنما إذا عرض عليه (من المستحيل التعرف عليه) وقد رجعنا إلى أصل القضية فوجدنا أن هناك خطأ في نسخ هذه الكلمة وأنها " المحتمل التعرف عليه " ، واستطرد .. عرضنا أنظار العرض على الوجه المتقدم على الشاهد فتفرس في أنظار العرض مرتين وفي المرة الثانية أخرج المتهم العاشر فأشرنا له على الفرد التاسع والثالث فصمم على تعرفه على المتهم ..

كل هذا يقطع بانعدام سابقة الاتصال بين المتهم والشاهد ..
هذا عن عملية العرض .. سلامتها محققة لا ريب فيها ولا زيف ..

تلك كانت نظرة في عموميات الأدلة ..
نتنقل منها إلى الحديث في خصوصيات أدلة كل متهم ..

أما عن متهمنا الأول ، الشحير

فقد بزغ اسمه الكريم منذ فجر التحقيقات وتحددت شخصيته ، ففى محضر نائب المأمور وعند سؤال فى الصحيفة السابعة حدد الشخص الذى كان يمسك الفأس وقرر أنه سمع البعض يناديه باسمه ولكن لا يذكره الآن وأعلنها واضحة صريحة "وعلى العموم أنا كتبت اسمه فى مذكرة الكونستابل بتاع النجده وأسماء الجميع اللي عرفتهم"

وفى الصحيفة العاشرة من ذات محضر سؤال الكونستابل " علمت من عسكري المرور بأسماء المتهمين وأن المتهم الأول هو الذى كان ممسكا بفأس واعتدى به بالضرب على المصابين أملانى أسماء المتهمين وكتبتها فى ورقة "

وبتحقيقات النيابة فى الصحيفة ١٥ حدد الشاهد دور المتهم من حمله الفأس وهدمه سور النقطة واقتحامه الكشك ص ٨ ..

ثم يأتى ويصف لنا المتهم قبل أن يعرض عليه فى صفحة ٢٥ (عينه ملونة وجسمه قليل ويبدو أنه صغير فى السن ويمكن التعرف عليه لو عرض على (الآن) وفى عملية العرض استعرف على المتهم وهى وصف المحقق للمتهم ص ٣٢ أثبت أنه فى العقد الثانى من العمر ملون العينين وحدد الشاهد الأفعال التى أتاها المتهم من تكسره للنوافذ واقتحامه الكشك واعتدائه بالفأس على القتل وأوردها صريحة فى ص ٢٥ (إنما ماخدتش بالى لأنى كنت ملخوم فى المقاومة) ..

فإذا ما أتى تقرير الصفة التشريحية ليحدد إصابات القتل وأن منها ما يحدث من رأس الفأس ومنها ما يحدث من سن الفأس ص ١٤٧ فإنه يتحقق لعدالتكم إلى أى مدى كان الشهيد أميناً فى شهادته ..

ثم أتى الشاهد العسكري ليؤكد رؤيته للمتهم الأول ومعرفته له حتى إذا ماعرض عليه فى عملية العرض استعرف عليه. ويحدد الدور الذى أتاه وأنه كسر النوافذ بالفأس وهدم سور النقطة - فإن اتهامه يخلو حقيقة مؤكدة . .

لا أحب أن أضيف إلى هذه الأدلة أقوال الشاهدين الخفيرين و فى تحقيقات النيابة يوم أن كانوا إلى الصديق أقرب من الزور الذى انحطوا إليه بالأمس ..

بقى أن نستمع إلى دفاع المتهم الذي رواه في التحقيقات استنكر الفأس واستكر على أن يتصل علمه به فمضى مقررا في ص ٣٢ " أنا بقى لى شهر ونصف ما شلتش فنوس لانى باشتغل فى الجمعية التعاونية " ومن الطبيعى أن من لا يحمل الفأس لا يعمل فى الحقل ولكن جرمه هدها إلى تخبط مضوح عندما ووجه بأقوال العسكرى من سماع الصوت يتردد باسمه "ج/ أنا ما كنتش موجود وكنت فى الفيط " وهكذا يتخبط إذا ما أراد أن ينفى صلته بالفأس ينفى تردده على الحقل ، وإذا ما أراد أن ينفى وجوده بمكان الحادث عاد فأكد وجوده فى الحقل ، وكان لإحساسه الدفين بالجرم رد فعل منعكس قوى هيا له أنه سيتخلص من جرمه إذا ما نفى كل صلة له بالحادث وأفراد - وليت خيال ملون العينين قد توقف عند هذا الحد بل لقد ألهب هذا الخيال بسياط خسته وجرمه هيا له خياله ألا يكتفى بنكران صلته بالعسكرى المصاب فى حادث تصادم فحسب - بل تابى خسته إلا أن تثقله بالرجس والآثام فإذا به يدعى أن بينه وبين المصاب خصومة يفصلها بقوله : " (المصاب) اتجوز عيشه مرات (ابن عمى) من جوزها ومن يومها فى حقد بايت بين عائلتنا وبينه " يأتى ابن عمه ليفضح خسة ملون العينين ص ٩٢ فينفى أية خصومة بينه وبين العسكرى المصاب ويقول : لا أبدا وأنا طلقت مراتى بمشيتتى وهوه اتجوزها بعد ما طلقته بسنة ونصف ..

بل ويتبين أن ليس ابن عمه كما زعم إنما ابن عم والده ، وأخيرا يسأل :
س : وهل سمعت بوجود ضفينة بين المتهم الأول والعسكرى المصاب ؟
ج : أنا كنت مش زعلان إيه اللى يزعله هوه
وهكذا كان ملون العينين خسيسا فى جرمه خسيسا فى دفاعه ..

المتهم الثاني الشخير ب.....

برز اسمه كذلك منذ فجر التحقيقات ، أوردته العسكرى فى محضر الضبط ص ٧ حدد الذين تمكنوا من دخول الكشك حوالى ٢٥ شخصا (أعرف منهم وشخصا اسمه كان عسكريا بالجيش وخرج ويقيم بالبلد وأعرفه شخصا وفى ص ٨ " اللى كسر فى كشك المرور هم و عسكرى الجيش و و "

وفى ص ٩ حدد المعتدين عليه وأوضح أنهم ذات الأشخاص .. وبتحقيقات النيابة ص ١٨ شاهده يدخل الكشك وفى ص ٢٠ أوضح اعتداء المتهم عليه وأنه لم يحدث به إصابات وأخيرا تأكد هذا الدليل باستعراض الشاهد على المتهم فى عملية العرض وأكد اتحامه الكشك ..

ثم يأتي العسكري فيستعرف على المتهم من ١٢٤ ويحدد أفعاله " المتهم كان ممن يحدوا الحجارة وهلوا سور النقطة من ٦١ " وأخيراً يأتي إلينا ضابط المباحث ليقرر ما تواترت به الإشاعات من أن المتهم كان أحد المتجهرين المعتدين ..

فإذا ما أتينا إلى دفاع المتهم نجده يعجز عن تعليل اتهام العسكري له من ٢٨ سئل عما يدعي العسكري إلى اتهامه فأجاب (مأعرفتي وهو جازي يكون قاصده يلفلي الحادثه دى لانه كان يعرفنى قبل كده أيام ما كنت بالجيش)

وكنا ننتظر منه وقتها في ١٩/٨/١٩٦٠ وقت أن سئل أن يفصح لنا عن حادث بينه وبين العسكري أيام كان في الجيش - يبرر هذا التلفيق ولكنه سكت عن ذلك. ويوم ٢٠/٨/٦٠ من ٦٢ ووجه باستمراف العسكري فنفي وجوده بمكان الحادث وسكت ..

حتى كان يوم ٢٥/٨/٦٠ من ٧٩ ، ٨٠ لما حاول الدفاع مناقشة العسكري ولم يستطع أن ينال منه شبهة تجريح - تقدم الدفاع في هذا اليوم بطلب لسماع شاهدي النفي ومن عجب أن المتهم قد سئل حتى ذلك التاريخ مرتين ولم يذكر شيئاً عنهما بل وسئل مرة ثالثة في ٢٧/٨/٦٠ من ٨٢ فلم يذكر عن هذين الشاهدين شيئاً حتى كان يوم ٢٧/٨/٦٠ سمع هذان الشاهدان من ٨٧ و من ٩٠ والحق أنهما لم يدليا بقول يعد شهادة إنما ما ادليا به كان التناقض الجسم المفضوح ذلك التناقض كان على أنواع ثلاث :

- ١) تناقض فيما بين الشاهدين .
- ٢) تناقض بين الشاهدين والمتهم .
- ٣) تناقض المتهم وشاهديه مع ماديات الدعوى .

التناقض

أولاً : بين الشاهدين كل منهما والآخر :

شخصية عسكري المرور حينها بأنه قال : ما اعرفوش شاهد التلفيات بالكشك والسيارة و لم يأخذ باله يقرر أن بمفرده استقل سيارة أوتوبيس إلى قليوب ..

بينما يقرر أن ولما ركبوا عربية الشركة ونزلوا تجاه مصر ..

ثانياً : تناقض الشاهدين مع المتهم :

قرر أن الموجود كان عسكري مرور واحداً بينما المتهم يقرر أنهما العسكريان و قرر أن والد المتهم كان معهم بينما المتهم ينفي ذلك ويقول " لا ابداً دا ابويا رافد في البيت وما يقدرش يقوم " .. ص ١٠٤

ثالثاً : تناقض المتهم وشاهديه مع ماديّات الدعوى :

حدد هو والشهود وصولهم لمكان الحادث بعد انفضاضه وفي هذا الوقت لم يكن العسكري موجوداً وإنما كان مشغولاً في السؤال في محضر البوليس المفتوح الساعة ١٠:٢٠ص والذي أقلل لعرضه على وكيل النيابة الذي فتح محضره الساعة ١١م وكان العسكري هو أول من سمعه وكيل النيابة من الشهود.. وظل موجوداً حتى أجريت عملية العرض التي استعرف فيها على المتهم والتي تمت وفق ما ثبت من محضرها ص ١٢٣ الساعة ٤:٣٠م فأين هي المشادة التي قامت بين المتهم والشاهد فضلاً عن أن العسكري الآخر قد استعرف عليه في اليوم التالي ١٩٦٠/٨/٢٠ ص ١٢٤ ..

المتهم الثالث

في محضر الضبط في أقوال العسكري ص ٧ ورد اسمه وقد ذكر عنه الشاهد "اعرف منهم شخص يدعى ووالده يعمل فهدجي بالبليد" كما أورد عنه (..... هو الذي ضربني بعصا كانت بيده) ..

وبتحقيقات النيابة رد عنه ذات الأقوال وهدد أنه هو محدث إصابته وأخيراً انتهى الأمر باستعارفه على المتهم في يوم الحادث الساعة ٤:٣٠ ص ١٢٣ ..

كذلك أورد الشاهد عند سؤاله يوم ١٩٦٠/٨/٢٠ اسم المتهم وحدد الأفعال التي أتاه من أنه كان مع الآخرين يحطمون السور ويقذفون بالأحجار إلى داخل الكشك - ثم استعرف عليه .. إذا ما أتينا إلى دفاع المتهم فلم نجد له يوم ١٩٦٠/٨/٢٠ إلا نفي تواجده بمكان الحادث دون ما أن يستطيع أن يأتي بترجيح لأي شاهد من الشهود .

المتهم الرابع /

من الرواد الأوائل في الجرم تردد اسمه في محضر الضبط على لسان الشاهد ص ٨ وحدد أفعاله بأنه كان ممن يتلفون الكشك وأنه كان من المعتدين عليه .. وبتحقيقات النيابة رد ذات الأقوال وأخيراً استعرف على المتهم يوم الحادث الساعة ٤:٣٠م ثم أتى ليستعرف على المتهم الساعة ٤م يوم الحادث وقد كان من المشتبه

فيهم بناء على ورود اسمه بمحضر الضبط على لسان الشاهد وبعد استعرافه عليه حدد الدور الذي قام به من أنه كان من القاذفين له بالأحجار من خارج الكشك . ثم أتى العسكري يوم ٦٠/٨/٢٠ ص ٥٨ ونكر اسم المتهم وحدد دوره من أنه كان يحطم في السور ويستخلص الأحجار منها ويقذفها إلى داخل الكشك. يضاف إلى كل ذلك أقوال الخفير يوم ١٩/٨/١٩٦٠ ص ٤٦ يوم أن كان إلى الصديق أقرب من محط الزور الذي تردى فيه أمس إذ قال : إن المتهم كان ممن يهاجمون الكشك. وتمكن من معرفتهم - وإنه كان من المشورين . وهذا اللفظ بالذات ساعتمد عليه في حديثي عن

أتى كذلك يوم ١٩/٨/١٩٦٠ يوم أن كان هو الآخر إلى الصديق أقرب من محط الزور فقرر ان المتهم كان أحد المتجهرين وأنه اشترك في هذف الأحجار على السيارة أمامن دفاع المتهم فلم يقطع أن يورد فيه تجريباً لأى شاهد من الشهود ..

المتهم الخامس /

من الرواد الأوائل للجريمة توافرت له ذات الأدلة التي توافرت لسابقه فـ قد ردد اسمه في محضر الضبط ص ٧ وذكر ص ٨ ممن أتلفوا الكشك واعتمدوا عليه، وفي تحقيقات النيابة ص ١٨ ردد عنه ذات القول وأخيراً استعرف عليه . كما استعرف عليه ص ١٢٢. ١٩/٨/١٩٦٠ ..

وذكر في ص ٢٦ دور المتهم من أنه كان يقذفهم بالطوب من الخارج .. ثم أتى يوم ٢٠/٩/١٩٦٠ ليردد اسم المتهم ص ٥٨، ٥٧ ويحدد أفعاله من أنه كان يكسر السور ويستخلص الأحجار ويقذف بها إلى داخل الكشك وأخيراً استعرف عليه .. كذلك أوري يوم ١٩/٨/١٩٦٠ أن المتهم كان ممن تجمهروا ويقذفون الأحجار على السيارة ..

فإذا كان المتهم لم يستطع أن يثبت وجوده بعيداً عن مكان الحادث بل كاد أن يقر بوجوده فيه إذ قال في ص ٢٨ : " أنا رحيت أشوف اللهه اللي كانت على الطريق ولما لقيت بوليس النجده جاى رجعت البلد قبل ما يحصل الزراعية " .. وإذا كان لم يستطع تعليلاً ولا تبريراً ولا تجريباً لشهادة الشهود فليست ثمة من قول الإثبات الاتهام قبله ..

المتهمان / السادس والسابع

ليس ثمة دليل أقوى من ضبطهما بمكان الحادث ممسكين بالأحجار ينهالان بها على جسد القتيل توافر لتأييد ذلك من الشهود كونستابل النجدة والشرطيان المرافقان له وشرطيا الزور - وكانت الآثار بملابسهما دليلاً مكملًا لهذه الأدلة فقد

تبين ان ما يجلبا بيهما من دماء إنما هي من فصيلة دم القتل - يحاولان التنصل من هذا الدليل بالقول إنهما ركبا والقتيل في سيارة النجدة . ولكن قطع الشهود جميعا الكونستابل وشرطى النجدة وأخو القتل ووالده بأن المتهمين جلسا في السيارة في مكان بعيد عن مكان جلوس القتل إذ كان هو في المقعد الثاني وهما في الفضاء الخلفي من السيارة فإذا ما عجز المتهمان عن تجريح هذه الأدلة أو النيل منها فتلك آية ثبوت الاتهام قبلهما ..

حاول المتهم السادس ان يأتي بدفاع ينكر فيه اتصاله بالحادث أو ببلدة المتهمين ولكنه مالئ في هذا الدفاع ان أتى بما يؤيد الاتهام .. قال : إنه من قها وإنه أثناء نزوله من سيارة الأتوبيس قبض عليه الكونستابل - وربما أثقنا لهذا الدفاع أذنا صاغية لو لم نسمع ما تلا قوله هذا (إن اعمامى من سنديون والصاب من سنديون) ص ٤٠ ..

المتهم الثامن / الشهر يـ.....

أول ما ظهر اسمه في أقوال ضابط المباحث عن تحرياته ص ٤٢ في ١٩/٨/١٩٦٠ الساعة ٧,٣٠ م . كما تردد اسمه في أقوال الخفير يوم ١٩/٨/٦٠ ص ٤٦ وذكر عنه كان يهاجم كشك المرور وأورد عبارته "كانوا مشرورين وكانوا يبهجموا ناحية الكشك" وفى يوم ٦٠/٨/٢٠ عرض المتهم على العسكرى فى عملية عرض ص ١٢٤ فاستعرف عليه وذكر عنه إنه كان يلقي بالأحجار وهدم سور النقطة ، المتهم فى دفاعه لم يستطع ان يعلل رؤية الخفير ونفى أية خصومة بينهما ص ٤٨ كما لم يستطع ان يجد لاستعراف العسكرى تعليلاً . ص ٦٤ ..

المتهم التاسع /

أول ما ظهر اسمه فى أقوال ضابط المباحث ص ٤٢ فى ١٩/٨/١٩٦٠ الساعة ٧,٣٠ م من أنه كان من ضمن المتجمهرين - وفى يوم ١٩٦٠/٨/٢٠ ص ١٢٤ عرض على العسكرى فاستعرف عليه وحدد دوره بأنه كان ممن يلقون بالأحجار وهدموا سور النقطة .

إذا ما أتينا إلى دفاع المتهم لو جلدنا فيه ما يكذب شاهدى نفيه ص ٥٢

س : ما مدى تأثير علمك بهذا الخبر ؟

ج : أنا قلت آخذها من قصيرها واقعد فى بيتى واقصر الشر

س : وى شركنت تقصد توفيه ؟

ج : أنا قلت فى بيتى وخلص

س : ما عاقتك بالعسكرى المصاب ؟

ج : كان متزوج أختى وطلقها

يقفهم من هذا على حد دفاعه أنه وقت الحادث كان بمنزله مما يكذب قول شاهديه من أنه كان معهما بالحقل ..

المتهم العاشر /

أول ما تردد اسمه يوم ١٩٦٠/٨/٢١ الساعة ٩ صباحاً في محضر الرائد / وكيل مأمور مركز فليوب الذى سأل فيه الخضر فنذكر له أن المتهم كان من المتجهرين هو والمتهمون الأول والثانى والرابع والخامس والثامن ص ١٢٨ ..

وفى يوم ١٩٦٠/٨/٢٥ سئل هذا الخضر فقرر أن الإشاعة تواترت فى البلدة بإشراك المتهم فى الحادث .. وفى يوم ١٩٦٠/٨/٢٧ استجوب للمتهم ثم عرض على يوم ١٩٦٠/٨/٢٩ فى عملية عرض قانونية ص ١٢٥ .. وذكر عنه الشاهد ص ٩٤ أنه كان من المتجهرين حول الكشك ، وكان متهيجا وأنه إما كان يبغى الإيذاء . وفى يوم ١٩٦٠/٩/٦ عرض المتهم على العسكرى فى عملية عرض قانونية ص ١٠٤ فاستعرف عليه على أنه من بين المتجهرين عجز المتهم عن تبرير أو تعليل استعرف أى من الشاهدين ..

المتهم الحادى عشر /

أول ما ظهر اسمه فى نتيجة عملية العرض التى عرض فيها مع الآخرين على فاستعرف عليه وأبى بضميره الحى أن يؤكد هذا الاستعرف فلم يخرج قوله عن مجرد الاشتباه - هذا الاشتباه - جاءت أقوال ضابط المباحث يوم ١٩٦٠/٨/١٩ الساعة ٧،٣٠ وبها أن التحريات تؤكد هذا الاشتباه ص ٤٢ وأن المتهم الحادى عشر كان من ضمن المتجهرين ، ثم أتى الخضر ليشهد أيضاً أن المتهم كان ممن يهاجمون الكشك ، وأخيراً جاء تقرير التحليل ليرفع الشبهة الى الدليل فإذا بملا بس المتهم ملوثة بدماء القتيل ..

حاول المتهم أن يعلل هذه الدماء بأنها دماء أخيه المصاب الذى قام بنقله إلى فليوب فى سيارة أجرة وقد اتاكم بالأمس العسكرى لينفى وجود المتهم إلى جوار أخيه عند نقله وليؤكد أنه إثر انفضاض الحادث حضر المتهم متسائلاً عما حدث وكان ذلك من المتهم حيلة بارعة .

المتهمان و و

اماعن شاهدى الزور فمجرد مراجعة أقوالهما بتحقيق النيابة ومقارنتها بأقوالهما فى جلسة أمس يتحقق أنهما ما عمدا من نكران صدور تلك الأقوال عنهما إلا أن يخففا عن المتهمين عبء الدليل المستمد من قولهما ولكن أتى لهما ذلك ١٩

فما من متهم ذكره في تحقيقات النيابة إلا وقد توافرت الأدلة عليه بما لا يدع مجالاً للشك في أمر اتهامه - فالخفي في أقواله في النيابة ذكر أنه عرف من المتهمين الأول والرابع والخامس - وإذا سئل عما إذا كان قد شاهدتهم يعتدون على من بداخل الكشك أجاب أنا تعبان مش قادر اتكلم وأثبت وكيل النيابة أن الشاهد كان يراوغ في الإجابة. أما الخفي فقد تنبه على الهياج فوجد المتهمين الأول والرابع والثامن والحادي عشر يهجمون ناحية الكشك وذكر أنه وزميله كان معهما سلاحهما وأجاب عن عدم استعمال السلاح : " الناس مبتخفش من الضرب في الهوى وإذا ضربت في الرجلين تبقى جناية " ..

فضلاً عن أن ما ورد في العريضة المقدمة منه إلى الحكماء ص ٢٧ والتي ورد بها ما يقطع أنه لم يكن محررها فهو مملوها فقد جاء بها لفظ لم نسمعه طوال التحقيقات إلا من المتهم ذكره يوم ١٩/٨/١٩٦٠ ص ٤٦ إذ ذكر عن المتهمين ، " كانوا مشرورين وكانوا يهجموا ناحية الكشك " وفي هذه العريضة المحررة يوم ٢١/٨/١٩٦٠ ص ١٢٨ جاء " فظهر لي وتحققتهم بنصح بعض الناس المشرورين المتوجهين نحو العربة المذكورة " ..

أقوال في محضر الرائد / يوم ٢١/٨/١٩٦٠ ص ١٢٨ و ص ١٢٩ أنه مرسل هذه الشكوى للسيد الحكماء وسؤالي في صدر هذه العريضة يوم ٢٥/٨/١٩٦٠ ردد اصطلاحه الفريد ص ٨٧ " الجماعة دول كانوا هم اللي مشرورين " ..

بل أكثر من ذلك فقد كذبهما شرطياً المرور في جلسة الأسس من أنهما كانا موجودين قبيل ارتكاب الحادث وظهر حال حضور سيارة النجدة ..

يؤيد ذلك ما ثبت بمحضر الضبط في الصحيفة ٥ " عينا الخفي النظامي من ناحية سنديون حرساً على السيارة " . والمحضر محرر الساعة ١٠:٣٠ صباحاً وقد حرر هذا المحضر بعد عودة محرره من كان الحادث ومعاينته مما يكتب قول أنه رجع إلى مكان الحادث عند الظهر ..

الخاتمة

هذه قضية العصبية الجاهلة والكثرة المجتمعة على الشر تنلغع إليه في غير وعى لتسبق القضاء مختلصة من سائر السلطات اختصاصها سالبة من شتى الأجهزة دورها فارضة ذاتها على مسرح الحادث محققاً وقاضياً وحكماً منفذاً ..

الغت المروءة وعطلت دافع النخوة وأوتت الإحساس بالشهامة وبرزت في أبشع ملامح للقسوة لتهشم رأساً وتحطم رجلاً وتجهز على واحد من أفضل مواطنينا تنشر دمه على مرأى من أخيه وأبيه صانعه وبأكيه وزغب الحواصل الصغار يشهدون مصرعه دون إثم آتاه ، ويرون قضاء دون جرم جناه ليرتسم في مخيلتهم حتى مماتهم أن الفدرصفة البشر والجبروت خصلته الوحيدة والقسوة أهم ملامحه ، فيحملون على الأرض مع دبیب خطوهم صوت ذواتهم بأن لا مروءة ولا نخوة ولا شهامة ولا خير ..

ليس الحادث في صورته الحقيقية واقعة قتل ، إنما هو على النظرة بعيدة المدى إمارة يقينية على خلل رهيب يسرى في نفوس الكثيرين يؤدي بهم إلى التجمع فالانقضاض فالقتل ظلناً منهم على وهم أن الكثرة معها يشيع الجرم فلا يعرف الجزاء طريقه إلى أحد ..

وهو خلل إن اتصل بالأمن العام هز دعائمه ، وبعثر وجوده ، وسرت رجفة الذعر في الناس ، فما اطمأنوا وتسربت رعشة الخشية إليهم فما أمنوا ..

وقد ترسب في يقينهم أن الكلمة للقوة - وإن الراية اليوم على الطرق الممتدة في أرض الوطن الحبيب - راية الغلبة لأصحاب الفئوس عند الكثرة فردوا على الناس إيمانهم بمثلهم وقيمهم ، وأدركوهم من شر الضلالة وأقيلوهم من عشرة الغواية .. ولن يكون ذلك إلا بقصاص عادل .. قصاص ينذر هذه الفتنة بأن قد آن لها أن تنزوى .

إن رموس الفتنة إن أينعت فإنما يحق قطاؤها وإنى لمطالكم بها ، ولست بالمبالغ أو المسرف في طلبى ، ولست بالخارج على أحكام القصاص ، فأنا لا أطلب الأحد عشر في مقابل فرد واحد إنما أطلبهم جميعاً في مقابل أجيال من البشرية تعاقبت ، وأحقاب من الزمن تتابعت ، كلها فنيت وانلثرت في سبيل إرساء مثل وقيم أتى التهمون بفئوسهم وعصبيهم وأجبارهم فأهدروها ومحقوقها ..

إنى اطالب بالقصاص لكل هذه الأجيال التى غرست فى قلوبنا الحبة والسلام
 فأتى المتهمون ليجاهدوا فى أن يحلوا بليلها العناوة والبغضاء ..
 إنى اطالب بالقصاص لهذه الأجيال التى أرسى فى نفوسنا احترام القانون
 والحقوق فأتى المتهمون ليتخذوا من النار قانونا ومن النكال دينا ..
 أنا اطالب بالقصاص لهذه الأجيال التى طبعت البشرية بحب الخير والوئام فأتى
 المتهمون ليلطخوا وجه الإنسانية بالوجود والكران ..
 ولكن محال محال أن تضيع محبة أو أن تهدر مودة فى بلد همتم أنتم على
 فضائه ..
 قد بطلابونكم برحمة فامنعوها لهم إن كانوا قد عرفوها أو فى فعلهم
 قدروها ..^(١)

واذكروا قولاً كريماً :

“ ومنهم من يستمعون إليك أفانت تسمع العمى ولو كانوا لا يعقلون
 ومنهم من ينظر إليك أفانت تمدى العمى ولو كانوا لا يبصرون
 إن الله لا يظلم الناس شيئا ولكن الناس أنفسهم يظلمون ”^(٢)

صدق الله العظيم

(١) قضت المحكمة برئاسة المستشار أحمد الشربيني وعضوية المستشارين زكى أبو طه
 وأحمد موفى بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانى بالأنشغال الشاقة المؤبدة ، وبمعاقبة
 كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس والعاشر بالأنشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ،
 وبمعاقبة السابع بالأنشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة ، وبمعاقبة السادس بالأنشغال الشاق خمس سنوات ،
 وبمعاقبة الثامن والحادي عشر بالأنشغال الشاقة مدة سبع سنوات ، وببراءة التاسع مما
 نسب إليه ، كما قضت بمعاقبة كل من شاهدى الزور بالحبس مع الشغل مدة سنتين .

(٢) يونس : (٤٢ : ٤٤) .

(٣)

مرافعة النيابة

فى

القضية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا

وهى تخاير لصالح إسرائيل تبين كيف يصطاد الموساد ضحاياه وتتمثل فى إغوائهم بالمال والنساء برجل كان فى العهد الماضى صهرا لأحد رؤساء الوزارة السابقين وسكرتيراً وعضواً لمجلس إدارة ٢٠ شركة مساهمة ، أتت الثورة ففقد كل شئ ، ورحل إلى أوروبا ، عساه يجد عوضاً فاصطاده الموساد ليملئه بالأسرار الاقتصادية للبلاد وذرب بأدوات التخاير وعاد إلى مصر ليعبث بخطاباته بتلك الأسرار بالجر السرى الذى دربوه عليه .

أسند إلى المتهم /

أنه فى خلال الفترة من ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٨ بالإقليم المصرى للجمهورية العربية المتحدة وبالخارج إلى ١٢ من يناير ١٩٦٠

أولا : تخابر مع أشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية بقصد الإضرار بمركز البلاد السياسى ومصالحها القومية وذلك بأن اتفق مع شخص يقيم فى الخارج يعمل لمصلحة إسرائيل على مده بمعلومات وبيانات عن الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية للدولة وبعث إليه بهذه المعلومات بقصد تمكين تلك الدولة الأجنبية من العمل على الإضرار بمركز البلاد السياسى ووحدتها ومصالحها الأجنبية .

ثانيا : قبل واخذ من شخص يعمل لمصلحة دولة أجنبية هى دولة إسرائيل نقودا بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية للدولة وذلك بأن تقاضى من هذا الشخص مبالغ من النقود ودفعت له فى الخارج مقابل مده بمعلومات سياسية لتمكين تلك الدولة من الإضرار بمركز البلاد السياسى ومصالحها القومية وقد ارتكبت هذه الجريمة فى زمن حرب .

ثالثا : اشترك فى اتفاق جنائى الفرض منه ارتكاب الجريمةين المتقدم ذكرهما المعاقب عليهما بمقتضى المادتين ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات وذلك بأن اتفق مع شخص يقيم بالخارج يعمل لمصالح إسرائيل أن يتخابر معه بإرسال معلومات عن الأوضاع السياسية للدولة بقصد تمكين تلك الدولة من العمل على الإضرار بمركز البلاد السياسى ومصالحها القومية مقابل مايتقاضاه منه من نقود .



قضية الحق:

حين نقدم اجنبيا للمحاكمة بتهمة التجسس يكون للدعوى وجهان : وجه الاتهام ، ووجه آخر لانراه هو وجه الدولة المنحدر منها هذا الأجنبي والذي تنتظره أجهزتها في ضراعة الرجاء .

أما حين نقدم مواطنا فإن للدعوى وجهاً واحداً .. وجهاً قائماً مغيراً تنتفض في ملامحه أمارات الصفاء والولاء للوطن الذي أنجب وأنبت هذا الوجه الكئيب ..

ولكن وجه متهمنا ماهو بالوجه الكئيب .. لا بل وجه الطفولة المشرق الوضاء لقد أعاد إلى الذاكرة تلك القصة عن وجه دوريان جرای وصورة دوريان جرای .. وجه ظل دائماً ابداً شاباً سمحاً هادئاً رغم كل ما يأتية صاحبه من آثام وشروخ انتقلت آثارها وندباتها إلى صورة هذا الشخص وكلما أتى إلما ببت علامته على صفحة الصورة دون وجهه .

كذلك كان المتهم عندنا بوجهه الوضيء الذي ينفض بملاحته كل جرم أتاه لينطبع في صورته التي لا تكذب ولا توارى .. وما كانت تلك الصورة إلا صفحات هذه الدعوى ..

ومن هو متهمنا ؟ هو الحسيب النسيب

أما عن حسبه فذاك ما حدثنا عنه في جملة يتيمة أنه ابن قاض، وأما عن نسبه فذلك ما حدثنا عنه يوماً كاملاً يوم تحدثت عن أبيه الروحي الذي أرضعه لبانة ميله وهواه .. وانطلق يروي كيف تتلمذ على هذا الأب وكيف أخلص له هذا الأب وكيف لقنه هذا الأب مبادئه في الحياة ... وعن مفاخر هذا الأب وكيف أنه كان المدرسة التي تلقن فيها الأخلاق والوطنية والاقتصاد ولن أوغل في الحديث عن هذه المدرسة ولا في الحديث عن أخلاقيات صاحب هذه المدرسة ... ولادستور سنة ١٩٣٠ لصاحب هذه المدرسة ولا انتخابات سنة ١٩٣٠ التي أجراها صاحب هذه المدرسة ولا القولة المأثورة التي وصف بها صاحب هذه المدرسة شعبنا " أنه شعب كل وزارة " .. لا أريد أن أتناول أشياء سيتحدث عنها التاريخ ويفيض ولا أريد أن يقال عني إنني أنبش القبور وأفرق الأكفان .. إلما جئناكم بأثر حى نابض لصاحب هذه المدرسة فيما نشرعنه في ١٩٤٨/٥/٧ من حديثه عن حرب فلسطين " أن سبيل التفاهم والصلح كان مفتوحاً مع إسرائيل "

تلك هي المدرسة التي تربي فيها متهمنا وذلك مبدؤها الحي : وجوب الصلح مع إسرائيل وللأسف فقد وقف المتهم يشرح لنا قيمة هذا المبدأ وأن رب المدرسة حين نادى به يقصد أن يشتري العرب أرض فلسطين وأن ميزانية هذا المشروع ١٠٠ مليون جنيه وهكذا كان تفكير رب المدرسة وهكذا انطبع ابن هذا الرب ، المال لديهم هو كل شيء ..

الوطن المسلوب المقتصب يسترد - لا بالذود عنه إنما بشرائه ممن اغتصبوه ..
لا هومية ولا وطنية إنما مال ونفعية .. وقد خاب فآلهم فسيعود الوطن لا بالمال ولا الشراء لكن بالكفاح والدماء .. وما أن عشر رب هذه المدرسة على تلميذ له حتى احتياه بمنصب وجاه .. فكان سكرتيراً خاصاً لرئيس وزراء مصر وسكرتير حزب رئيس وزراء مصر وارتفع وارتفع حتى صار الموقع لقرارات رئيس وزراء مصر - وما أن سقط رئيس وزراء مصر حتى تبدد صهر رئيس الوزراء ..

وما أشبهه في ذلك بالنبات المتسلق على الجدار فإذا ماهوى هذا الجدار مال هذا النبات حتى وصل الأرض وتحلل واندرثر تذروه الرياح .. وأقيم الجدار وعلت هامة النبات المتسلق وقويت جذوعه واستطاع بعد انهيار الجدار أن يجد من قوة هذه الجذوع ما يمد في حياته لحظات حتى كانت الثورة. ولم بعد الشعب شعب كل وزارة بل عرف الشعب ذاته وتفتتح كرامته - وماعاد يقدر الرجل بنسبه وماعاد يعرف زوج بنت رئيس الوزراء وماعاد فيه مكان لصهر رئيس الوزراء بل عرف الرجال بأعمالهم وقدرهم بما يجب أن تكون عليه مقدراتهم ..

وهكذا وصلت هامة النبات المتسلق الأرض وأماته جفاف المثل والمبادئ الجديدة فصار ذرات من تراب ما لبث أن علاها التيار فصارت وحلا وطنيا ..

أين أين عهد الغابرين ؟

أين أين زمان الحكام المتأمرين ؟

أين الجاه والسلطان ؟

أين النفوذ والهيومان ؟

أين عضوية عشرين مجلس إدارة شركة في وقت واحد ؟

ألم يعد للأيدى الناعمة التي ماعرفت أخشن من أوراق اللعب ملمسا متسع للعمل ؟

ألم تعد لعقلية الريدج تلك النضارة والوسامة والقدرة على تصريف الأمور في رشفة كأس أو حلقة لعب ؟

سحقا لهذا الشعب النافر من الأقلين المهرول إلى البازغين ..

ويسخر الشعب وتزيد السخرية تلك النفوس الجريئة تقيحا وصلبها ..
ويتراكم هذا الصلبد وتضع به النفس حتى تنثره نعمة وحتى تسعى إلى خيانة هذا
الوطن يحذوها الأمل أن تذيبهم مذلة وهوانا وهذا ماكان من أمر متهمنا - هذا ماكان
من أمر وعاء الصلبد ..

إلى واقعة الدعو

في عام ١٩٥٧ سافر الزهو بصباه إلى سويسرا مرتين الأولى خلال أكتوبر ١٩٥٧
والثانية إلى زيورخ في ١٢/١٢/١٩٥٧ وذكر سببا عن هاتين الرحلتين أنهما كانتا بصدد
عرض أوراق على صاحب واحدة من شركاته الضائعة .. وهناك في تلك الحقبة
تعرف إلى

واسمعوا منه كيف التعارف ص ٤٨ - تعرفنا ببعض في اللعب في نادى كلوب دى
بريدج واقترح على مسألة تعييني في بنك طنجه وتم هذا التعيين في أواخر أكتوبر
١٩٥٧ (تأييدا لذلك ص ٩ توكيل من المتهم في حضور الجمعيات العمومية وأنه عين
في منصبه في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧) .

وكان عجبا أن يكون مؤهل تعيين متهمنا في وظيفة نائب رئيس مجلس إدارة
بنك هو مجرد معرفة اللعب .. ولاندرى المائدة الخضراء كل هذا الأثر السحري
العجيب .

ونتساءل : أمازلنا في زمن المعجزات .. نائب رئيس مجلس إدارة بنك يعين في
هذه الوظيفة وكل مؤهلاته أنه رفيق المائدة الخضراء للمسيو في لعبة الريدج ..

وكان المحقق حلما إذ تساءل وما الذى جعله يقترح عليك تعيينك في فرع
البنك بطنجه دون أن يكون لك به معرفة سابقة غير مجرد المقابلة في نادى الريدج؟
ويجب المفتون بإبعه ص ٥٠ : هذا الذى حصل ولم يكن لي به معرفة سابقة .. واللى
حصل أنه كان حصل حديث بيننا وكان يشتكى من أنهم بيلاقوا صعوبات في عملهم
مع الحكومة المغربية في طنجه فأنا قلت يجب أن يكون له ناس في بلاد الشرق
الأوسط لكي يتفاهموا مع الحكومات فاقترح عليه على طول أن اقبل هذا العمل وقبلت
واحضر لي خطاب التعيين بعدها بأسبوع أو عشرة أيام ..

ولن يرفع عنى كظمة الغيظ في هذه الخصوصية إلا شهادة مندوب المخابرات
إمام عدالتكم فيما ورد في ص ١٨ جلسة ١٩٦٠/٩/٢٠ والمخابرات الإسرائيلية تعتمد
على منظمات لها في الخارج وتوهم عملاءها بإيجاد عمل وهمي لهم ويدفعوا لهم
نقودا وتعطى لهم منافذ للسفر .. والبنك ده من ضمن هذه المنظمة ..

وتأخذنا به حيرة وشفقة فنقول ربما خدع المسكين ونسأله أى عمل أدبته لهم فى وظيفتك تلك ؟ هل حضرت مجلس الإدارة ؟ لا لم أحضره .. وكل ما هناك أنى سافرت فى مايو ١٩٥٨ مع إلى طنجه ..
وما كل الذى فعلته فى طنجه ؟

واسمعوا العجب فى ص ٥٠ " عملنا تعارف " ؟؟
أجل هذا كل عمله الذى تقاضى عنه آلاف الفرنكات ..

وسئل وهل التعارف عمل يدعو مدير البنك لأن يدفع لك عنه آتاعاب ألفى فرنك نظير إقامتك فى سويسرا ؟
ج : كنا متفقين على أننا حنساfer مع بعض ونقابل الناس بتوع البنك هناك .. ونختتم هذه المهزلة بسؤال ص ٥١ .. وما الذى دعا إلى ترشيحك فى هذا العمل ؟
ج : الى حصل أننا تعرفنا ببعض ورحبنا لهذا ..

وهكذا كان تعارف المائدة الخضراء هو المؤهل الوحيد لهذا المنصب الخطير : نائب رئيس مجلس إدارة البنك ..

ولكن أحقا كان إتيقان البريدج هو المؤهل اليتيم والشفيع لك لدى ليضعك فى هذا المنصب الخطير .. ويفضحك الله فتجذبك فى ص ٥١ تقول عرف عنى تاريخ حياتى بالتقريب واتى محام وكنت عضو مجلس الشيوخ وفى شركات وأضفت بالجلسة وصلتنى بـ وأخفيت أمرا خطيرا كان هو المؤهل الحقيقى والقوى أنك وكيل سلامون سلامة الصهيونى عميل المخابرات الإسرائيلية المبعد عن البلاد لاتهامه فى قضية طبع منشورات ضد العهد الحاضر (اقواله ص ١٤١٢ جلسة ١٩/٩/١٩٦٠) .

وعن هذا العمل الوهمى أودع له فى ٢٤/١٢/١٩٥٧ ألف فرنك وفى ٢٨/١٢/١٩٥٧ ٢١٤٠ فرنكا من (١١) .

وفى التحقيقات مضى ليقرر دوما أن ماهو إلا اسم التراسل الذى يبعث به خطاباته لـ واتى أمامكم ليقول : أن شخصية أخرى غير وإنه عضو مجلس الإدارة فى البنك وأن مبلغ ٢١٤٠ فرنك إن هى إلا عمولة استحقتها نتيجة سعيه لدى ثرى شرقى لكى يودع فى البنك خمسين ألف دولار وأنه لايمكنه أن يبوح باسم هذا الثرى الشرقى .

وأخيرا وفى جلسة يوم ٢٠/٩/١٩٦٠ أفصح لنا عن اسمه وقد كان ذكيا فما اختار إلا شخصا ميتا لاندري ماذا كان سيصيبه إذا ماكشف عن اسمه لكنه أراد أن يمنح

نفسه فرصة للتفكير والتدبير واختيار هذه الشخصية.. فكان منه هذا المسلك العجيب وما أن سئل هل لديك دليل هذا الإيداع أو تلك العملية أجاب نفياً. (جلسة ١٩٦٠/٩/٢٠ ص ٢٠)

وباللعجب محام قديم تخرج منذ ثلاثين عاماً ولا يحتفظ في أوراقه بأى مستند عن أعماله التي يتكسب منها!

ويمضى بنا في روايته قدماً إلى عام ١٩٥٨ .. سافر سويسرا مرتين : الأولى من ٤/٢ إلى ١٩٥٨/٥/٢ والثانية من ٧/٢٠ إلى ١٩٥٨/٨/١٢ وكان القصد من تلك الرحلة الثانية زيارة طنجة مرة أخرى مع ولما قابلته في جنيف أخذ يرحي موعده السفر من يوم إلى آخر إلى أن فاجأه أنه تلقى عرضاً لشراء حصته من أسهم ذلك البنك ، وهي تمثل غالبية رأس المال وأن هذا العرض مجز له وسيسافر وحده لإتمام هذه الصفقة ووعدته بأن يحتفظ له بمنصبه مع المساهمين الجدد وفي حالة عدم نجاحه فسيحاول إيجاد منصب له في بنك الودائع في جنيف فشكره ورجاه أن يكتب له في القاهرة بما يتم عليه الرأي وذلك هو نص ما جاء في تقريره الثاني (ص ٢١)

ويستطرد أنه ظل بعد ذلك أربعة أيام في جنيف كان يتردد خلالها على يار الامباسدير وهناك أخذ العهد على الشيطان الرجيم اللعين - على حد ما وصفه في تقريره الثاني وهكذا كان رفيق الماخور هو الأستاذ الرائد لفتانا يعلمه الخبرة الاقتصادية على حد ما ادعى أمامكم ولكن أتراها حقاً كانت الخبرة في الاقتصاد أم الخبرة في الخيانة والعهر ؟ ارجعوا إلى تقريره الثاني لتسمعوا منه كيف نادى في الماخور وكيف أنه في اليوم الرابع طلب إليه تحديد موعد لمقابلته ليحدثه في مسائل مهمة ، وكيف أنه زاره في اللوكاندة وروى له ما سمعه عنه من مستر من طيب المديح ووافر الثناء ، وإن في إمكانه إقادته في تعامله مع الشركات الكبيرة فوافق فتانا مبتهجاً .

ودعاه إلى زيورخ حيث نزل في فندق (بورن فيل) ومن هناك اصطحابه إلى شقته وتابع معه الحديث وقد كان أقرب إلى وسوسة الشياطين منه إلى الحديث وطلب إليه أن يبحث بمجرد عودته إلى مصر الاستقرار السياسي في الجمهورية بإقليميه الشمال والجنوبي وأن يبعث إليه هذا التقرير بطريقة سرية - واقترح أن تكون هذه الطريقة هي استعمال البحر السرى وفي ختام هذه الجلسة دعاه إلى العشاء .

اسمعوا فتانا المترنح بخمر صباه يسبح بحمد الشيطان فيقول في ص ٢٢ (ثم دعاني للعشاء في أحد ملاهى زيورخ وذلك مع سيدة من صديقاته اسمها حسب بطاقتها التي أعطتها لي وأمضينا سهرة لطيفة علت بها إلى الفندق) - ويبعدوا

ان للجميلة ذكرى فى نفس فتانا.. تردد اسمها فى إحدى الورقتين اللتين عليهما ألكشيه "..... و..... المحاميان" إذ دون "....." ص٤ - وقرر المتهم عن تلك الورقة ص٥٧ أنها من الأسماء التى وجه إليها معاملة بمناسبة رأس السنة وتردد هذا الاسم مرة أخرى فى مفكرة عام ١٩٥٧ فدون الأسم والعنوان ورقم التليفون . ولا أدري إن كان يحتفظ ببصمة شفاها فى أرشيف القبلات الذى يحفظه بمكتبه ذلك المنديل الموصوف فى صحيفة ١٠ "منديل أبيض" مكتوب عليه أسماء وبه آثار أحمر شفاه وقرينها أسماء" - لا أدري إن كان سطر اسمها فى صك الفجر الذى يحفظه أم لا - وأرجو أن تراجعوه .

أنا أسف إذ أعريه أمام زوجه وولديه فأحطم لهم رمزا قدسوه وعلقوا به مثلهم ولكن هذا جزء من خان وطنه الأصغر اللصيق الزوجة والأبناء من لم يستطع حفظ الأبوة وعهد الوفاء .

وتوالت اجتماعاته ب..... فى زيورخ فمرنه على استعمال الحجر السرى والمظاهرات وسلمه زجاجة حجر وقلم حجر "استيلو" ودفترًا للخطابات وزجاجتين للإظهار - وعلمه كيف يضع الورقة فى محلول ماء مخلوط بمسحوق الجير (ص ١٨ - التقرير الأول) وأن يكتب إليه بعنوان صندوق بوسته ٢٨ زيورخ وأن يوقع الخطابات المرسلة منه باسم كما أمضى معه أياما يدربه على التصوير وتصوير المستندات وتحميض الأفلام وطبعها وأهداه آلة التصوير وآلة التحميض ومكملاتها . ولما انتهت تدريبه سلمه ٣٠٠٠ فرنك سويسرى (ص ٢٤ التقرير الثانى) وحصل منه على إمضاءه على إيصال صغير وأنهى إليه أن هذا المبلغ يمثل ما تجمله من مصاريف زائدة فى الإقامة - وفى طريق العودة إلى جنيف طلب إليه أن يفتح حسابا فى بنك الآون بون دى بنك سويس - وفى ص ٥٧ تحقيق يوم ١/٢٤/١٩٦٠ قرر أنه فتح الحساب فى هذا البنك خصيصا لهذه العملية وفى أثناء حديثه معه أكد له ما يود معرفته هو مدى استقرار الحكم فى الإقليمين فى الشمال والجنوب وقوة الوحدة الجديدة والموعد المنتظر لإجراء انتخابات البرلمان الجديد ومدى العلاقات الاقتصادية مع روسيا ومدى الرغبة فى فتح الباب أمام الأعمال الأمريكية (ص ٢٣ من التقرير الثانى) وأن يقوم بعرض طائرات وقطع غيار وأسلحة للجيش .

وعاد فتانا ووفى ما التزم به بكل أمانة وإخلاص - وقبل أن نتحدث عما وفى به أود أن أتمس أحاسيسه بعد هذه الرحلة الميمونة ..

سئل فى التحقيق (فى ١/٢٤/١٩٦٠ ص ٦٩) عما يدعو إلى استعمال الحجر السرى فقال إنها معلومات دقيقة عن مشاريع اقتصادية لا داعى لتعرضها للعنلية - ثم سئل

عما إذا كانت هذه الأعمال الاقتصادية تتم مع الشركات الأجنبية بحير سرى ؟ فأجاب أن قرر له ذلك .. ولما سئل أن يذكر على سبيل المثال شركات تستخدم الحير السرى في التراسل ؟ أجاب ليس في علمي شيء عن ذلك .. ثم سئل عن سبب تعليمه تصوير المستندات ؟ فأجاب أن علمه ذلك لأنه قد يحتاج بأن يرسل إليهم بعض الخطابات بهذه الطريقة أو صور لبعض المستندات الاقتصادية ومن عجب أنه يحرص على الإبعاد بين و وأنه حتى لم يكلف نفسه أو يطمنن نفسه بأن يسأل عن وما ذلك ما قرره في التحقيقات (ص ٥٢ تحقيق ١٩٦٠/١/١٣) ومن عجب أيضا أنه يسأل عما إذا كان يتراسل مع بذات الطريقة التي يتراسل بها مع بالبحر السرى فيجيب نفيًا وذلك في جلسة ١٩٦٠/٩/١٨ ص ١٤ وفي جلسة ١٩٦٠/٩/١٨ ص ٨ علل سر محاولته إبعاد عن بقوله أنا لم أريد إدخال البنك في الفكرة السياسية لأنني واثق ومتأكد أن البنك ده ملوش علاقة بموضوع سياسى وأنا قلت نخلّي البنك بعيد .. مفهوم ذلك أن ما كان يتكلم إلا في السياسة ..

ويثور التساؤل وماذا كانت آثار الرحلة الأولى الميمونة ؟ آثار هذه الرحلة خطابات أرسلها وخطابات وردت له في تقريره الأول (١٩٦٠/١/١٣ ص ١٨) ذكر أنه كتب لـ مرتين بالبحر السرى خلال سنة ١٩٥٨ ومرة في يناير سنة ١٩٥٩ ووقع هذه الرسائل باسم ، وفي تقريره الثانى ص ٢٥ قال : إنه كتب ثلاثة خطابات وكان قد وصله خطابان من في التحقيقات يوم ١٩٦٠/١/١٣ أقر أنه بعد رحلة سنة ١٩٥٨ أرسل ثلاثة خطابات (ص ٤٤) ، وفي تحقيق ١٩٦٠/١/٢٤ لم ترد أقوال في خصوص موضوع الرحلة الأولى ..

وفي جلسة يوم ١٩٦٠/٩/١٩ ص ٣ وافق على ما أوراه في التحقيقات ولكنه حور في مواضيع هذه الخطابات ، ولن نلج الآن في تفصيل مواضيع هذه الخطابات ولا ما حدث ولا دلالتها إنما نرجىء ذلك إلى الحديث عن الدليل على أركان جريمة التخابر ..

وفي أغسطس سنة ١٩٥٩ وصلت إلى فتانا دعوة من شيطانه الحبيب يذكره فيها أن العلاقات قد تحسنت بين أمريكا والجمهورية العربية ويطلب منه الحضور لمقابلاته ، فأرسل إليه في منتصف سبتمبر سنة ١٩٥٩ رده بقبول دعوته الحبيبية وحدد آخر سبتمبر موعدا لسفره وسافر يوم ١٩٦٠/١/١٣ ص ٥٢ وفي جلسة ١٩٦٠/٩/١٨ ص ١٦ ونزل جنيف واتصل بـ تليفونيا فوعده بإعادة الاتصال به بعد عشرة أيام واقترح لقاءه في مدينة لوسرن وطلب إليه أن يؤجر غرفة ذات صالون حتى تيسر الاجتماعات (ص ٢٧ التقرير الثانى) وذلك في لوكاندة مونتاننا .

وهناك حضرا إليه وأخذوا في التباحث في الأمور السياسية والاقتصادية وسلميه زجاجة حبر سرى ومادة المظهر ودفتر للكتابة أو دفترين - وأخذ يدربه على التصوير وتقطيع الفيلم وإدخاله في علب الشكولاته من الكرتون المقوى في غلافها أو في قاعدتها وإعادة إفعالها بحيث لا تكون موضع شك لأنه إذا احتاج الأمر لسبب من الأسباب فيستطيع إرسال خطاب بهذه الوسيلة بدلا من الحبر السرى فذلك في فندق إنجلترا بجنيف بعد العودة من لوسرن وأعطاه تذكارا أورد عنه فتانا في ص ٣٠ أشياء لتذكره وحقا كان تذكار هذه المرة لم يكن بصمة قبلة أو عنوان غانية إنما كان قطعة من الفيلم الذى وضعه في العلبة وأورد ما نصه " وقال لى احتفظ بها كتذكـار .. ياله من تذكار ويا لها من كلمة " وأعطاه عنوانا جديد لإرسال مثل هذا الطرد هو جون كوتنز صندوق بريد رقم ٥٠ بروكسل .

وكتب فتانا رموس مواضيع دار فيها الحديث بينهما وهى الورقة ذات البنود السبع التى ضبطت بمسكنه ولم يكن بساما رفيقا فى هذه المرة كعادته فى المرات السابقة لا بل لقد تبجح وبعد أن كان لبقا بشوشا هادى الطبع إذ به عابس حاف سريع الانفعال وأبدى أنه ليس مرتاحا لطريقة فتانا فى العمل إذ أنه يلجأ دائما للعموميات ، وقد آن الأوان ليفهم حقيقة وضعه وأنه سيرسل له أسئلة يجب أن يرد عليها مباشرة ولما حاول أن يناقش انتهره مقررًا أن عليه أن ينفض ما يطلب منه ، وأنه موضوع تحت رقابتهم فى سويسرا وفى مصر وهى إمكانهم أن يلحقوا به أكبر الأذى وأنه ليس له أن يطلب المزيد فى معرفة شخصية ذلك ما أورده فتانا فى تقريره الثانى ص ٢٨ ، وص ٢٩ .

وانتهت مقابلات لوسرن وعاد إلى جنيف ونفسه مفعمة بالحزن على حسب ما ادعى وأمضى أربعة أيام فى هذه الحالة يفكر فى الخروج من هذا الفخ الذى نصب له وأوقعه فيه حسن النية وعدم الثقة فى الاستعلام عن هذا الشخص قبل أن ينصب له شباكه .

وتنهمر دموع التماسيح ليسطر بها .. " وكان تهديد يرن دائما فى أذنه وانتهى به المطاف فى التفكير إننى ليس أمامى إلا استعمال الحيلة حتى تتاح لى الفرصة المناسبة للتخلص من هذا الموقف بأى وسيلة من الوسائل على أننى عاهدت نفسى ألا أتورط فى إعطاء أى معلومات قد تفيد فى أى ناحية من مساس لصالح بلدى... وبعد ثلاثة أيام أخبرنى هذا الشيطان اللعين أنه ينتظرنى فى اليوم التالى فى فندق إنجلترا بجنيف وأمضينا يومين فى التصوير والتحميض .. إلخ .

يالها من نغمة جديدة لأدري كيف جرؤ على القول بها على أولياء النعم الذين قال عنهم أنهم دفعوا له عن هذه الرحلة ٢٥٠٠ فرنك (في تحقيق ١٩٦٠/١/١٣ ص ٤٥) ولكن كانت الثورة على أولياء النعم نزوة طارئة وما لبث أن عاد أمامكم ليقول : لا لم يهدنى .. من ذا الذى يستطيع أن يهدنى ؟

وفى يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قابل فى جنيف الذى اعتذر عن عدم إمكانه تنفيذ وعده له بتعيينه فى بنك جنيف (ص ٢٠ من الإقرار الثانى) ثم عاد يوم ١٤ مدعنا فى انحناء لا يعرف الإباء .. عاد ليوصل كتاباته ككتب خطابات أربعا كما أوري فى الإقرار الأول ص ١٨ ، وفى تحقيق يوم ١٩٦٠/١/١٣ ص ٤٤ ، وفى تحقيق ١٩٦٠/١/٢٤ ص ٧٦ ، وفى جلسة ١٩٦٠/٩/١٩ ص ٤ ، قال إنه أرسل بعد هذه الرحلة خطابين الأول فى آخر نوفمبر والثانى فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، ولما ووجه بالتحقيقات قال : أنه أرسل ثلاثة خطابات .

وذكر عما أورده فى التحقيقات عن مواضيع هذه الخطابات أن فيها جزءاً كبيراً منها صحيح .

أما عن الخطابات الواردة له من بعد هذه الرحلة (لم يرد لها ذكر فى التقرير الأول) ذكر فى التقرير الثانى ص ٢١ أن الوارد منها كان خطابين ، وفى تحقيق ١٩٦٠/١/١٣ ص ٤٤ وصله منهم خطابان ، وفى تحقيق ١٩٦٠/١/٢٤ ص ٧٦ وصله منهم خطابان ، وفى ج الجلسة ص ٤ جلسة ١٩٦٠/٩/١٩ قال إنه وصله خطاب واحد ، أما عن مواضيع هذه الخطابات فذلك ما سنفصله فى التدليل على أركان الجريمة .

ومن عجب أن يستمر فتانا فى مراسلة بعد أن انتهت علاقته ب الذى ذكر أنه استغنى عن خدماتى وأنه كما ذكر فى الجلسة كان قد عهد به إلى مؤقتا لحين انتهاء أمر تعيينه .

ومن عجب أيضاً أن يتنكر المتهم لما أيداه فى التحقيقات من ندم وتبريرات للتأخير فى التبليغ ليتشدد هنا بأنه لو أراد التبليغ ما عجز عن ذلك وتناسى طلبه استدعاء وكيل النيابة الذى انتقل له (الأستاذ صلاح نصار وسأله فى محضره فى ١٩٦٠/٢/٢٥) فى سجن الاستئناف وكيف أخذ يأتى بالحجج ويقيس الأزمنة والمدد ليبرر عدم التبليغ وانتهى بقولته ص ٨٨ " أنا أيقنت بأنهم لهم أهداف أخرى غير التجارية وأن أعمالهم تتصل بالسياسة وبسلامة الدولة أثناء وجودى بجنيف فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ " .. ثم كان ما كان من ضبط الخطاب الذى يحمل خاتم بريد ١٩٥٩/١٢/٢٨ بمعرقه رقابة البريد كما ثبت فى محضر ١٩٦٠/١/١٣ ص ٣٩ وكان ما كان ..

وكان امر ضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومكتبه وانتهينا هذه الوقائع منا باتهامات ثلاث :

الأول : التخابر مع اشخاص يعملون لمصلحة دولة اجنبية هي إسرائيل بقصد الإضرار بمركز البلاد السياسى والاقتصادى ومصالحها القومية .

الثانى : قبوله واخذة نقودا من هؤلاء الأشخاص بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية للدولة وارتكاب هذه الجريمة فى زمن حرب .

الثالث : اشتراكه فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجريمتين سالفتى الذكر .

الجريمة الأولى : التخابر

تقوم الجريمة على أركان ثلاث :

الركن المادى : وهو التخابر مع دولة اجنبية او مع أحد ممن يعملون لمصلحتها .

الركن الثانى : ان يكون من شأن ذلك الإضرار بمركز البلاد السياسى أو الاقتصادى .

الركن الثالث : القصد الجنائى وقصد الإضرار .

فأما عن الركن الأول (التخابر)

فيدخل فى مدلول التخابر التفاهم فى مختلف صوره سواء إن حصل ذلك شفاهة أو كتابية ، صراحة أو رمزا ، مباشرة أو بالواسطة . ويكفى لتمام الجريمة أن يقع الفعل مرة واحدة دون حاجة إلى تكرار ولا يهم أن يبدأ الجانى التخابر من جهته أو يكون هو الأصل فى هذا التخابر ، لأن مقتضى التخابر تبادل التفاهم من الجانبين بأى كيفية كانت ومن ثم تقع الجريمة إذا كانت الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها هو الذى قام من أول الأمر بفتح باب هذا التخابر ، ولا يشترط أن يكون للشخص الذى يعمل لمصلحة الدولة الأجنبية صفة رسمية فى علاقته بالدولة ، بل تتوافر هذه الصفة ولو كان يعمل بصفة غير رسمية أو متطوعا أو بإيعاز خفى من تلك الدولة الأجنبية لتدبير مصلحة لها (ص٢٤) مذكرات المستشار محمد إبراهيم اسماعيل لطلبة الدراسات العليا فى جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ .

الأدلة على الركن الأول :

هذا عن الركن الأول فى الجريمة الأولى فما أدلتنا على توافر هذا الركن ؟ لن اكتفى بالقول : إن المتهم اعترف أمامكم بأنه ترأس مع بالبحر السرى فإن هذا الاعتراف قد قامت له الأدلة المادية التى لاتبيح للمتهم مرتجعا فى العدول عنه .. فهناك زجاجات البحر السرى.. وهناك زجاجات السائل المظهر .. وهناك القلم البحر

وبخزانه آثار لمادة الحبر السرى.. وهناك الجوانتى الذى اتضح انه ملوث بمادة المظهر من المظاهرات المضبوطة ص١٢٢ التقرير الطبى الشرعى ..

وهناك آلة التصوير التى تصلح لتصوير المستندات .. وهناك الفيلم الذى وجد به صور المجلات الأمريكية وصورتان فى الطريق والتى ذكر عنها المتهم فى تقريره الثانى ص٢٣ أن أهده آلة التصوير فى رحلة سنة ١٩٥٨ واصطحبه إلى الشارع لإجراء بعض الصور بنفسه ومرنه على تحميض الأفلام .. وفى تحقيق ١٩٦٠/١/١٤ ص٧٠ ذكر أيضا أن دريه على تصوير المستندات لأنه قد يحتاج الى تصوير بعض المستندات الاقتصادية إذا وقعت فى يده ولو بطريق الصلطة .. وفى ص٧١ أقر بوجود فيلم من الأفلام المضبوطة صورته فى الخارج لما كان يعلمه تصوير المستندات وأنه صور أوراها من مجلة أو جرنال وقد اتضح فعلا وجود هذا الفيلم وهو الذى استظهره الطبيب الشرعى ..

غير أن المتهم أراد أن يتبجح فقال : إنه لاحظ أن مجلة تايم مجرد صورة تاريخها ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ وهذا التاريخ يؤيد الوقائع التى قاتنها (ص١٠ جلسة ١٩٦٠/٩/١٩) .. أما عن الوقائع التى قالها فلن نتناولها الآن وسنرجع حديثنا عنها فهو يعنى بها ما ادعاه من تعذيب .

أما أن تاريخ المجلة كما هو واضح ٥ مايو وأنه عاد من جنيف فى ٣ مايو سنة ١٩٥٨ فقد نسى أو تناسى أن ماريده عن مقابلات وما كان بينهما إنما كان فى رحلته الثانية عام ١٩٥٨ المثبتة فى بيان تواريخ سفر ص١٠٢ إذ سافر ١٩٥٨/٧/٢٠ وعاد ١٩٥٨/٨/١٢ وهو يقول : إن تدريب التصوير كان على مجلات وجرائد فنيمة ويريد الله أن يفضح كذب ادعائه وأن يحد من تبججه فإن نفس الصورة التى يستند عليها لإثارة الشبهات مطبوع عليها اطلانتيك اديشين (..... ATLANTIC EDITION) فمن أين للنيابة فى مصر بإحضار مجلة تايم طبعة الأطلنطى لا لشيء إلا لتنسبها إلى المتهم زورا وبهتانا ولكن هذا قطرة سيل تبججه وافترائه .

هذا عن الأدلة المادية : أما عن الأدلة المادية المخطوطة فالورقة ذات البنود السبع التى ضبقت بمسكنه ص٢ ، ص٦٠ :

- (١) إرسال كارت بوستال بمجرد تسلم أى خطاب .
- (٢) إرسال عناوين مختلفة كما يجوز أن ترسل لى الخطابات على عناوين مختلفة .
- (٣) ضرورة إيجاد وسيلة للسفر فى اوقات مختلفة .
- (٤) استئجار شقة فى جنيف أو زيورخ .

(٥) المعاملة المالية .

(٦) اتصالاتهم بالمصريين .

(٧) من هم ولحساب من .

وقد أقر المتهم في جميع مراحل التحقيق وأمامكم بأنه محرر هذه الورقة وبأنها رؤوس مواضيع تحادث فيها مع أما عن دلالة رؤوس المواضيع الواردة فيها فسنتناوله في حينه .

كذلك البلوك نوت المرقوم رابعا ١٠ ص ١٢ والوارد به أخبار عن القبض على ٥٠ شيوعيا منهم (M S A) .. إلخ .. والذي ذكر عنه أنه كان مشروع خطاب .

كذلك الخطاب المضبوط والوارد له يوم ١٢/٢٨/١٩٥٩ ص ١٧ والوارد به أنه تسلم خطاباً رقم ٢ بتاريخ ١٢/٩/١٩٥٩ ويطلب منه زيادة المعلومات عن رحلة صلاح سالم إلى موسكو وتكرار الفقرة الثالثة من ذلك الخطاب والاهتمام بالتفاصيل .. وأورد له الأسئلة وكان منها : هل بذلت محاولات لضم عناصر إضافية للتعاون مع النظام ..

واسمعوا العجب من متهمنا عن تفسير ذلك ص ٧٣ حين قال " أنا أفهم من هذا السؤال أنه يقصد الاستعلام عن ضم عناصر إضافية إلى النظام القائم في مصر وليس له علاقة بالكلام الذي كان طلبه مني " .

وهنا أقف قليلا وأعلنها واضحة أن لو كان النظام القائم في حاجة إلى هذا المتهم ليضم إليه عناصر إضافية فأنا أول الخارجين على هذا النظام .. وعفا الله عن الذي احتملت أعصابه أن يسمع هذه الإجابة ..

ماذا .. النظام القائم في مصر في حاجة إلى المتهم ليضم إليه العناصر ؟
يا مخرجي !! المتهم وكيل عميل المخابرات الإسرائيلية .. المتهم الخدن الوفي ل المتآمر على اغتيال رئيس الجمهورية والمتآمر على الاستيلاء على مقاليد الحكم وإعلان النظام الملكي والمناذرة بأحد أفراد الأسرة المالكة السابقة ملكا على مصر .. المتهم – صديق كل هذه العفن – والذي لا يستطيع أن يراه دون أن يصلح له ويجالسه هو الذي يسعى لضم عناصر إضافية للنظام القائم في مصر ؟!

صاحب النفس المتبجحة .. وعاء الصديد .. هو الساعي لضم العناصر المؤيدة للنظام القائم في مصر .. هذا المستنكر حين وقع بصره فجأة على فأعد معطفه وخرج فارا من المقهى .. هذا المستنكر للقاء على هذا النحو من الساعين لضم العناصر المؤيدة للنظام القائم في مصر .

ومن عجب أن يكسو استنكاره بنبل زائف " أنا أصلى ما اتعودتش إني ما أسلمش على حد " !! وأؤكد له وأقطع أنه لو قابل بن جوربون ذاته لعانقه وقبله .. الساعى لضم العناصر الإضافية للنظام القائم فى مصر .

والحق هو ما أوضحه مندوب المخابرات عن دلالة هذه العبارات من أن متهمنا بلغ شأواً عالياً فى التنظيم حتى عهد إليه بتجنيد عملاء جدد.. وقد تأيد ذلك بما طلب إليه من معلومات عن ومادونه من معلومات عنه فى النوبة غير ذات التواريخ وما قرره من أنهم كلفوه الاتصال به لأنه قد يشيده وما قرره أمامكم من أنهم أرادوا أن يلقوا إليه بالطعم لما كان من مواقفه فى المؤتمرات الخارجية من إسرائيل .. وهكذا يتأكد أن المتهم إنما كان أمين الخونة الساعى لضم العناصر الإضافية إلى مباءة الخيانة والفدر ..

دليل آخر : مظروف الخطاب الوارد باسمه وعليه ختم بريد زيورخ ١٩٥٩/١٢/١٠ والمرسل من (POUL) وقد اعترف أمامكم وفى سائر التحقيقات أن (POUL) هو وأن هذا المظروف كان عن الخطاب الأخير المرسل منه .

دليل آخر : الخطاب الوارد للمتهم يوم ١٩٦٠/١/١٤ من بول أيضاً والمؤرخ ٦٠/١/٢٠ والذى قام المتهم باستظهاره ص ٦٢ والوارد به الإصرار على تتبع نشاط عامر فى سوريا ويبدو أن الدفاع لم ترفقه ترجمة (ASSUNE) بمعنى إصرار وقد أتيناكم بقاموس فى هذا الشأن ..

ثم الخطاب الوارد باسم المتهم على عنوان مكتبه بختم بريد زيورخ ٢٦ من فبراير ١٩٦٠ ص ٨٩ والمحرر باللغة الإنجليزية والذى يطلب فيه (POUL) أنه ينتظر أن يسمع أخباره وينتظر منه أن ينفذ وعده للأطفال بأن يكتب لهم عن الأهرام وعن المناظر التاريخية فى زيورخ وليست هذه الإجابة بمستبعدة عنه بعد ما قال : إنهم يستعلمون عن سعيه لضم العناصر الإضافية للنظام القائم فى مصر .

كذلك الخطاب الوارد باسمه إلى شارع محمد مظهر من شركة (S.C.T. EN. C.E) باريس ١٩٥٩/٥/٢ ص ١٢ والذى جاء به أن جميع المعلومات تبلغ فوراً وعندما تنتهى السألة سوف يعمل حسابه بشكل خاص ويعتقد أن المعلومات الدقيقة النهائية ستصل فى القريب العاجل ويعتمد عليه فى إفادته إما بنفسه أو بمعرفة مسيو إمضاء وقد قال المتهم عن هذا الخطاب إنه لا يخصه وأنه ورد إليه خطأ ولا يفهم شيئاً منه وأنه القاه مهملًا لديه وأن دليل ذلك أنه ورد على عنوان شارع محمد مظهر .

ولكن أترأه نيل أخلاق ممن لم يتعود أن يرفض السلام على أحد ؟ أترأه هو هذا النبل الذي دعاه إلى فتح خطاب ليس له وارد لعنوان غير عنوانه .. أترأه هو هذا النبل الذي يدعوه لأن يلقي بهذا الخطاب مهما دون أن يسعى إلى صاحبه ويسلمه إليه .. لا ليست هذه هي الحقيقة فقد شاعت الورقة ذات البنود السبع أن تفضح أمره .. واقرءوا منها النيد الثاني " إرسال عناوين مختلفة كما يجوز أن ترسل لي الخطابات على عناوين مختلفة " ما كان هذا الخطاب إلا تنفيذا لهذا البند .

ثم الورقتان المحررتان من المتهم ص ٤ والموجود عليهما اكلشيه و المحاميان واللتان قال عنهما إنهما تلخيص لآخر خطاب ورد له من ص ٤ .

والمفكرة ذات الغلاف الجلدى بغير تواريخ الوارد بها بيانات ص ٥ كل هذه مخطوطات تحمل الدليل القاطع على التخابر .

أما الدليل على أن من يرأسهم إنما يعملون لصالح دولة أجنبية هي إسرائيل :

هو ذا الدليل على ذلك من أقوال المتهم ذاته عند سؤاله في تحقيق ١٩٦٠/١/١٣ ص ٦٠ سئل

س : ولكن تبين أن هذه الجهة لا تعمل لأغراض اقتصادية بما ظهر من مراسلاتها إنما تسعى لجمع معلومات سياسية ولا يوجد أى عمل تجارى فى الموضوع ..
ج : هذا تبين أخيرا .

س : إذن كيف تدفع هذه الجهة الأجنبية هذه المبالغ دون أن يكون لها فائدة فى جمع هذه المعلومات ؟

ج : يبقى كانت الجهة الأجنبية تخفى غرضها .

س : أنت تقول أنك كنت ترسل معلومات عامة فى صالح الدولة فكيف تدفع الجهة الأجنبية نقودا فى مقابل هذه المعلومات وما صالحها فى ذلك إلا إذا كانت المعلومات التى تجمعها تحقق أغراضها وتضر بمصلحة البلد ؟

ج : أنا كنت أعتقد أنهم عاوزين يشتغلوا فى مصالح اقتصادية لصالح البلد .

وفى محضر ١٩٦٠/٢/٢٥ الذى انتقل وكيل النيابة إلى سجن الاستئناف بناء على طلب المتهم ص ٨٨ :

س : ومتى أيقنت أن هؤلاء الأشخاص لا يعملون فى المسائل التجارية "

ج : أنا أيقنت بأنهم لهم أهداف أخرى غير التجارية وأن أعمالهم تتصل بالسياسة وبسلامة الدولة أثناء وجودى فى جنيف فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ .. وقد كان صادقا فى هذا القول الذى أيدته فيه دليل مادى محرر بخطه : الورقة ذات السبعة بنود : البند السادس والسابع من هم ولحساب من (ص ٦٠) هذه الورقة

التي تحمل المواضيع التي تحدث فيها مع في رحلته الأخيرة وقطعا تلقى الإجابة الواضحة على هذا السؤال والتي مازال يضررها ويخفيها ..

تحديد تاريخ التهمة :

هذا بينما في التحقيقات قد حاول المباحدة بين و واقتر بذلك في الجلسة ولكنه عاد فأنكشف فإذا ب يعمل مع وإذا ب الذي حرص طوال التحقيقات على أن يصوره على أنه اسم التراسل ل هو شريك والذي أقر أنه موظف في بنك كل هؤلاء مجموعة واحدة فكان لزاما أن نحدد تاريخ التهمة ١٩٥٧/١٢/٦ تاريخ سفره إلى سويسرا في تلك الرحلة التي أودع له في نهايتها (٢١٤٠) فرنكا في ١٩٥٧/١٢/٢٨ ، ١٠٠٠ فرنك في ١٩٥٧/١٢/٢٤ من مصدر مجهول ..

أما ادعائه بأن ال ٢١٤٠ فرنكا المودعة من هي عمولة إيداع صديقه الشرقي مبلغ خمسين ألف دولار فهذا قول قد أعوزه الدليل عليه كما سبق أن أسلفنا في الحديث عن الوقائع ..

إذا أتى مندوب المخابرات ليقرر بجلسة ١٩٦٠/٩/٢٠ ص ١٨ أنه قد وصلت لإدارة المخابرات معلومات في غضون سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أن المتهم يتعامل مع المخابرات الإسرائيلية ومع بعض عملائهم وبمراقبة نشاطه تأكدت هذه العلاقة وأنه كان يتقابل في الخارج مع بعض العملاء وبعضهم كان في مصر وأبعد وبعضهم ممن تعتمد عليهم إسرائيل وأن المخابرات الإسرائيلية تعتمد على منظمات لها في الخارج وتوهم عملاءها بإيجاد عمل وهمي لهم ويدفعون لهم نقودا ويعطون لهم منافذ للسفر وأن البنك الذي يعمل فيه من ضمن هذه المنظمة ، فإنه ما نطق عن هوى . إنما كان في أقوال المتهم على نحو ما فصلنا في الوقائع من وهمية العمل الذي التحق به وانعدام المؤهلات التي ترشحه للمنصب الذي أسند إليه وانعدام الأعمال الظاهرة لكي يستحق عنها المبالغ التي دفعت له ووكالته الرسمية ل على نحو ما فصلنا في الوقائع ، كل هذا يساند ويدعم الدليل المستمد من شهادة مندوب المخابرات .

وقد نهض دليل آخر لتدعيم ما قرره مندوب المخابرات .. هذا الدليل كان وليد سؤال من المحكمة للطبيب الشرعي بجلسة ١٩٦٠/٩/٢٠ ص ١٤ عما إذا كان قد وجد أحباراً مماثلة للأحبار الضبوظة في القضايا الأخرى التي عرضت على حضرتكم ولم يكن التباين فيها إلا لصالح إسرائيل فأجاب " أيوه المادة اللي قلت أنها تستعمل كحبر سري سبق أن وجدت في قضايا أخرى نفس التركيب "

دليل آخر لاحظته المحكمة من طريقة الكتابة في الخطابات المضبوطة ... على سطر وترك آخر ... وتماثل ذلك مع طريقة الكتابة في القضايا السابقة .

وأخيرا اسمعوا ما قرره المتهم ص ٦٨، ٦٩ تحقيق يوم ١/٢٤/١٩٦٠ عن الغرض من الحصول على المعلومات :

" س : ما الذى ظننته عن غرضه من الحصول على المعلومات السياسية وطبيعة العمل الذى يقول به ؟

ج : انا تيقنت طبعاً انه شخص لا يشتغل لحساب شركات وان له اغراضاً أخرى فى جمع معلومات سياسية كما سبق أن ذكرت لابد أن تكون جهة لها أهداف سياسية هي التي يعمل لحسابها هذا الشخص " .

وكان حرياً أن يكمل عبارته فيقول فليس ثمة دولة تهتم بمثل هذه الأخبار سوى إسرائيل .

الركن الثاني : من شأن التخابر الإضرار

أما عن الركن الثانى فى الجريمة أن يكون من شأن هذا التخابر الإضرار بمركز مصر السياسى والاقتصادى ، فالشارع قد قصد من تحريم هذا التخابر حماية شخصية الدولة من كل خطر أو ضرر ولو كان محتملاً بغض النظر عن النتيجة التى ينتجها هذا الفعل فسواء تحقق الضرر أو لم يتحقق فالعقاب واجب مادام التخابر قد بلغ حداً يحتمل معه حصول الضرر (ص ٢٤ مذكرات محمود إبراهيم إسماعيل) .

والإضرار بمركز البلاد السياسى يراد به كل ما من شأنه أن يسئ إليها فى الداخل أو الخارج أو يمس مركزها فى المجموعة الدولية .

أما عن المركز الاقتصادى فالمقصود به النظام الاقتصادى الخاص بالدولة ويدخل فيه النقد والأموال التى للدولة بالخارج وما يتصل بالإنتاج الزراعى والصناعى والتجارة فى الأسواق الخارجية .

الأدلة على الركن الثانى :

أما عما ورد من هذه المسائل ومن شأنه الإضرار بالمركز السياسى فقبل الدخول فى تفصيله نورد ملحوظات عامة على أقوال المتهم فى هذا الصدد :

أولاً : قال إنه لم يرسل معلومات عامة ليس فيها إضرار بمصلحة البلاد ، ينفى ذلك ما ورد بالخطاب المضبوط ١٢/٨/١٩٥٩ ص ١٧ البند ج منه " رجال الحكومة القريب استغنى عن خدماتهم وما هى أسباب الاستغناء عن خدماتهم " .. فإذا ما كان قد سبق القول من المتهم بأنه بعث بأخبار عن خروج حسن إبراهيم من المؤسسة

الاقتصادية وانتظار تعيين جمال سالم في السد العالي ص ٣٢ من التقرير الثاني ، ص ١٢ الورقة المرقومة رابعا ١١ إذ جاء بها التعيينات الجديدة جمال سالم ، كما بعث يخبرهم عن انتظار تعيين الطحاوي وزير عمل وقد وجد في النوتة ص ٥ ما يفيد ذلك .. وأخيرا ذلك الخبر الذي لا دلالة له إلا أنه إنما يعتمد الإضرار بمركز الدولة ما استطاع إلى ذلك من سبيل هو مادونه بالبلوك نوت رومني بالورقة الثانية منه ص ١٢ القبض على مدير الدفهلية وقد استعلمنا من إدارة المباحث العامة عن هذا الخبر فورد خطابها يفيد

كل هذا يدل على أن الاستعلام الوارد بالخطاب المضبوط إنما قد سبقه إرسال أخبار في هذا الصدد من المتهم تلك التي فضحتها أوراقه .

ثانياً : قوله : إنه كتب رموس المواضيع التي جاءت في خطابهم الأخير في الورقتين اللتين عليهما اكلشييه و ص ٤ وأنه لم يكن ينوي الرد .

١ - إنه لو كانت هذه هي نيته لما عني أساسا بكتابة هذه المواضيع في تلك الورقة بعد أن مزق الخطاب إذ كانت عادته أن يمزق كل خطاب يصل إليه وذلك كما قرر في التحقيقات ص ٤٨ تحقيق ١٣/١٩٦٠ أنا دائما أعدم الخطابات التي ترد لي بعد أن أظهرها .

٢ - وفيما كانت هذه النوتة غير ذات التاريخ ص ٥ وقد أشر على بعض ما دون بها من بيانات بعلامة (✓) وعلى البعض بعلامة (x) وقد تضمنت هذه النوتة إجابات على مادونه في الورقتين ذات الاكلشييه مثل و إذ نجد في النوتة الإجابات الكاملة عن دفعة ٤١ وقد تبين صحة ذلك من سؤال المحكمة ل..... في جلسة ٢٠/٩/١٩٦٠ ص ٧ وأنه من الإخوان ص ٨ .. وبالعزى المتهم إذ كنت محامي درجة ثالثة .. وإذ به يعتذر بعذر أقرب من الذنب معندناش درجات للمحامين ونسى أو تناسى أن هذه العبارة محررة بخطه وحررت أسفل اسم مع سائر البيانات الخاصة به في مساحة من الصحيفة حدها بخطين خط أعلى وخط أسفل .

٣ - ثم ما ورد بخطاب مضبوط مؤرخ في ٨/١٢/١٩٥٩ ص ١٧ من طلب موالة البحث البند ٣ " هل أمكنك الحصول على معلومات أكثر عن رحلة صلاح سالم " لا تفسير لذلك إلا أنه قد سبق أن بعث بمعلومات عن هذه الرحلة ولكنهم يستزيدوه . كل هذا يفيد أن ما زعمه من عدم انتوائه الرد أنه كان وهم خيال .

ثالثا : ملحوظة أخيرة : هي ما أسلفناه في القول من إقراره في التحقيقات أنه قد تيقن أن هذه الجماعة تعمل لصالح دولة أجنبية وأنها مصلحة البلاد وذلك في محضر الأستاذ صلاح نصار في سجن الإستئناف (ص ٨٨) إذ قال " إنه أيقن أن أعمالهم تتصل بالسياسة وبسلامة الدولة " فكان حتما عليه وهو المحامي المتخرج من ٢٠ سنة أن يوقن أن أي خير يرسله مهما كان صحيحا لابد وأنه سيؤول ويصور بما يضر بصالح البلاد أما عن هذه المعلومات التي من شأنها الإضرار بالمركز السياسي ، فهي :

١ - الورقتان ذواتا الاكليسيه المحررتان بخطه جاء بهما سوريا و.....و..... سوريا أسباب استبعاد الوزراء (ص ٤) وما من شك أن أي إجابة على هذه المواضيع ونقلها إلى الخارج من شأنها الإضرار بالمركز السياسي للدولة ، وقد أورد متهمنا في أقواله في تحقيق ١٣/١/١٩٦٠ ص ٤٥ أنه بعث بخطابات تتناول الأوضاع السياسية في سوريا وفي ص ٥٥ أنه عند لقائه مع تناول في الحديث هذه الأوضاع .

٢ - المعلومات المطلوبة عن وما دون عنه في المفكرة غير ذات العنوان ص ٥ أنه دفعة ٤١ من الإخوان محام درجة ثلاثة ففي مجرد القول عن ممثل مصر في مؤتمرات والتي أوضحها أنه بعث إليها مكلفا من الحكومة ، مجرد القول عن مندوب الدولة بذلك من شأنه الإضرار بمركز البلاد السياسي الخارجى ، وتعريف الدولة التي تعمل ضد مصر بصلات هذا المنسوب بسكرتيرى رئيس الجمهورية و..... من شأنه أيضا الإضرار بالمركز السياسي للبلاد .

٢ - في ذات النوتة غير ذات التواريخ ، مادون بها من :

البعث الاشتراكي - البعثات إلى سوريا - اليمن - تعديل ميثاق الجامعة - طلبات الحوراني - وراء المؤتمرات - الرغبة في التخلص منهم - - - وإقراره في تحقيق يوم ١٣/١/١٩٦٠ ص ٤٥ أنه كتب إليهم أربعة خطابات في هذا الصدد بعد رحلته الأولى وأن هذه الخطابات الأربع كانت إجابات على أسئلتهم من أن الأوضاع في سوريا غير مستقرة وأن هناك شكوى من التجار ورجال الأعمال من بعض القوانين التي كانت موجودة وأن هناك بعض الإضرابات وأن الحكومة المصرية أرسلت ليساعد ال وزير الداخلية وأنهم تعرضوا في أسئلتهم لمواضيع سياسية مثل احتمال خروج وزراء بعثيين وأسباب زيارة ملك المغرب وعلاقة اليمن بمصر وأن هناك خلافات بين البلدين والقروض الجديدة بين روسيا ومصر .. الإجابات على هذه الأسئلة كلها حررها في خطابات أربع بعد الرحلة الأولى رحلة سنة ١٩٥٨ على حد ما زعم .

٤ - ومن عجب أن نجد في هذه الفكرة والتي قد خصصت للإجابة على أسئلة السادة أولياء النعم - أن نجد كلمة الأقباط والحق أنى حرت فيها .. وسمعا منه في الجلسة قصة يجدر به أن يرويها للأطفال الذين ينتظرون أحاديثه قال : إنه دون هذه الكلمة بمناسبة سوء تفاهم بينه وبين زميل مسيحي في نادى السيارات .. وبالعجب بمجرد سوء تفاهم مع صديق مسيحي يدعو له لأن يكتب الأقباط ؟؟ .. المعقول أن يكتب اسم الصديق أو يفصح لنا عن اسمه .. ولكن هذه الحيرة لم تحل بعد ما جاء وأدلى أمام عدالتكم بكيف شهرت إسرائيل بمصر واقتربت عليها في المؤتمرات الدولية وفي مؤتمر أثينا بالذات سنة ١٩٥٧ من أنها تحارب الأقليات المسيحية واليهودية وهكذا كانت كلمة الأقباط كاشفة عما يتخبر معهم المتهم ولمصلحة من يعملون وأنها أحد المواضيع التي تحدث فيها ثم ورد بهذه الفكرة اسم محمد على عبد الكريم ب - أ - ح ورقما تليفون - وحررت أيضا في ورود هذا الاسم في نوته مخصصة لما يحجب على طلبات السادة أولياء النعم ويتصفح دفتر تليفون عام ١٩٥٧ طالعت بكياشى أركان حرب وقرين اسمه أحد رفقى التليفون بالدونين بالنوتة واستعلمنا عما هو فكان الرد هذا على أهميته التي اتضحت سألتم عنه المتهم فقال إنه لا يذكره والحقيقة أن سبب نسيانه له هو أن السادة قد طلبوا إليه المعلومات عنه ودلى على هذا الطلب في ص ٣٢ من تقرير الثانى ورد " وفي أحد الخطابات سألوا عما إذا كان صحيحا ما قيل لهم من أن عدد الحرس الوطنى قد وصل إلى ٥٠ ألفا كما سألوا عما إذا كان فى إمكانى أن أبعت لهم بمعلومات عن شخصية رئيس الحرس الوطنى وقد ذكروا اسمه ولكنى لا أذكره الآن وكذلك عن ثلاثة أسماء أخرى وهى و وثالث لا أذكره الآن وفى ردى على هذه الأسئلة ذكرت أن ليس لدى عنها أى بيانات وليس فى إمكانى الحصول على هذه البيانات " .

وهكذا اتضح دليل كذبه بأنه جمع المعلومات عن : رفقى تليفونه: منزله ومكتبه ولم يقتصر الأمر على هذا الإقرار بل فى تحقيق ١/٢٤/١٩٦٠ ص ٧٩ أعاد مجمل هذا القول أمام المحقق .

٥ - الأخبار عن الشيوعية والشيوعيين : مسودة الخطاب فى البلوك نوت رومنى ص ١٢ وما ورد بها من القبض على خمسين شخصا منهم (M.S.A) ابن (S.A) من أغنى العائلات ووالدته معروفة جيدا وقد أنشئ معتقل جديد للشيوعيين الذين تحت المحاكمة فى أبى زعيل وقد سمعت من العقيد أن هذه الأنباء صحيحة وأن المعنى بـ (M.S.A) هو ابن ويضيف

الحريص على مصلحة بلاده .. كما زعم .. يضيف إلى هذا الخبر أنهم أي المعتقلين يعاملون معاملة (VERY BADLY) وقد ذكر لكم أن هذه الورقة كانت مشروع خطاب سيبعثه إليهم ولكنه عدل .. ولكن يكذبه في ذلك تقريره الثاني ص ٢٢ (وقلت عن اعتقال دفعة جديدة من الشيوعيين تعتبر في الصف الثاني بعد اعتقال من كان يعتبر في الصف الأول وتقليمهم للمحاكمة ومن بينهم نجل) .

ومن عجب أن يقول : إنه تعمد ذكر هذا الخبر لأنه اعتقد أنهم كراسماليين تطربهم مثل هذه الأنباء وهكذا كان هو الساعي دائما لإدخال السرور والبهجة على نفوس سادته مهما كلفه من ثمن ولو كان كرامة وطنه وحسن سمعته .

ثم في التقرير الثاني ص ٢٦ وبعثت ردا على إحدى الخطابات الواردة منهم ولخص هذا الرد في بنود منها " ٤ - ازدياد وصول الكتب الشيوعية ٥ - ظهور منشورات كثيرة ترسل بالبريد وتوزع بين العمال فيها هجوم شديد على أمريكا وسياساتها ودعاية لسياسة الاتحاد السوفيتي " هذا الخبر في ذاته يصور وقوع جريمة الترويج للمبادئ الشيوعية وتكرار وقوعها وعجز الحكومة عن ضبطها .. يرسل هذا الخبر ثم يأتي ليقول إنه أراد أن يطمئنهم كراسماليين وأنه لم يرسل إلا أخبارا في صالح البلاد أكثر من هذا أراد أن يصور لسادته عجز الحكومة فأورد في إقراره الثاني ص ٢٧ أنه بعث إليهم في أحد خطباته أن الشيوعيين يقيمون العقوبات في سبيل تكوين الاتحاد القومي والاندماج فيه هأى إضرار بعد ذلك بالمركز السياسي ١٩

٦- ثم رحلة صلاح سالم إلى موسكو وما دونه في تقريره الثاني عنها ص ٣١ من أن صلاح سالم حين سافر إلى موسكو في مهمته كصحفي كان موقفا في الواقع من قبل السيد رئيس الجمهورية لكي يوضح للحكومة الروسية أننا لا نقبل تدخلا في شئوننا الداخلية وليس لروسيا أن تبدي أي ملاحظات في محاكمة الشيوعيين .. تصوير الخبر على هذا النحو لا شك أنه يفيد أننا على خلاف مع روسيا وأن صلاح سالم سافر ليسوى هذا الخلاف وقد استعيد المتهمة من أسياده في الخطاب المضبوط ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٧ البند ٢ هل أمكنك الحصول على معلومات أكثر عن رحلة صلاح سالم إلى موسكو ؟

الأدلة بالإضرار بالمركز الاقتصادي :

هذا وقد تضمنت مضبوطات المتهم ما ينم بذاته عن الإضرار بالمركز الاقتصادى بالبلاد :

١- ففى ص١٢ مسودة الخطابات فى البلوك نوت رومنى جاءت عبارة تصريح المخزون من المنسوجات - وفى ص٣٦ من التقرير الثانى أورد " أرسلت بحثا عن شركات النسيج وذكرت فيه أن المخزون الذى كان موجودا وقت الصيف قد تم تصريفه وفى ص٣٣ من ذات التقرير أنه سأل عن مركز صناعة النسيج فى مصر .

وفى جلسة ١٩٦٠/٩/١٨ ص ٢٠ س : ماذا قلت عن شركات النسيج ؟
ج : كان حديثه أنه يقدر بهجيب عروض من أمريكا لشراء نسيج من مصر وأنا كان تفكيرى أنه كان فيه فائض عندنا .

يكفينى تدليلا على الإضرار بالمركز الاقتصادى أن يذكر أن لدينا فائضا ومخزونا إذ الأمر المحتتم من هذا الخير الذى بعته لعملاء إسرائيل أن لايد وان تنتشر الأنباء بأن مصر تعاني من الحصار الاقتصادى حتى إن لديها فائضا فى المنسوجات لا تستطيع تصريفه . ولن ادعى بذلك استنتاجا بل دليلى عليه من تقرير المتهم الثانى ص٢٨ فى حديثه مع فى منزله أنه علم أن شركات النسيج فى مصر تعاني أزمة فى تصريف إنتاجها .

٢- تقرير عن الخبراء الروس والاتفاقات مع روسيا ص٢٠ من التقرير الأول - قرر المتهم أنهم استعلموا منه عن الاتفاقات الجديدة مع روسيا من قروض وصناعات وكذلك ترك للمؤسسة الاقتصادية - وفى ص٢٥ التقرير الثانى من البيانات التى أرسلها لهم فى خطاباته " فبرت عدد الخبراء الروس ب ٣ آلاف وعدد البعثات المصرية ب ٥٠٠ فى روسيا - ولا شك أن من شأن هذه البيانات التى تعتبر من الأسرار الاقتصادية من شأن إذا عتها واعطائها لإسرائيل إضرارا محتما من الناحية الاقتصادية .

٣- عن البعثة الأمريكية - ذكر أنه كتب لهم ص٣٢ من التقرير الثانى عن وصول وفد من التجار ورجال الأعمال الأمريكيين ونجاحهم فى عقد حملة اتفاقات وأضاف أنه استقى هذا الخبر من ونفى ذلك وكان قد ذكر أن البعثة الأمريكية لم تصل إلى مصر فى أقواله ص٨٤ إلا فى ١٦ يناير سنة ١٩٦٠ أى بعد القبض على المتهم فكانه بعث بالخبر والبعثة فى طريقها إلينا ومن شأن ذلك

الإضرار بالمركز الاقتصادي إذا ما علمت به إسرائيل لتسعى إلى عرقلة وصول هذه البعثة .

٤- ثم تحدث عن التجارة السورية وموقف كبار التجار السوريين من التعديلات الأخيرة في القوانين فأجاب في ص ٤٥ تحقيق ١/١٣/١٩٦٠ أن أحد الخطابات بعد الرحلة الأولى كان رداً على سؤالهم عن الأوضاع في سوريا وما ذكره من أنها غير مستقرة وأن هناك شكوى من التجار من بعض القوانين .

٥- شركة مصر للطيران وقد أورد في تحقيق ١/١٣/١٩٦٠ ص ٤٥ أن كان قد كلفه بعرض طائرات على شركة مصر للطيران فقال " وبمجرد وصولي علمت أن شركة مصر للطيران في سبيل الارتباط بطائرات مماثلة مع شركة إنجليزية فكتبت إليه بهذا المعنى إذن لم يكن التعاقد قد تم بين شركة مصر للطيران وتلك الشركة الإنجليزية ومن شأن ذلك أنه إذا وصل إلى علم إسرائيل فلن تألوا جهداً في سبيل عرقلة هذا التعاقد .

المصالح القومية :

أما عن المصالح القومية فيراد بها كل مصلحة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تهم الدولة شعباً وحكومة " مذكرات المستشار محمود إسماعيل ص ٦٢ وحكم المستشار محمود عبد اللطيف في جنابة ١٩٥٧/٧٦٠ قصر النيل " ولاشك أن فيما أوردنا من مصالح سياسية واقتصادية مهددة بالإضرار من تخابر المتهم ما يدخل في هذه المصالح القومية .

الركن الثالث - القصد الجنائي - قصد الإضرار

أما عن الركن الثالث من أركان الجريمة " القصد الجنائي " فالقصد هنا قصد خاص ينصرف إلى الإضرار بمركز الدولة ويكفي لوضوحه ما أسلفنا به القول منه :-

- ١- اتضاح شخصية الدولة التي كان التخابر يتم لمصلحتها .
- ٢- استمرار المتهم سنتين في هذا التخابر .
- ٣- تقريره بتيقنه من أغراضهم وما بها من مساس بسلامة الدولة ص ٨٨ من محضر الأستاذ صلاح نصار واستمراره في التراسل رغم ذلك . في كل هذا الدلالة القاطعة على توافر قصد الإضرار .

الجريمة الثانية : الرشوة

جريمة قبول وأخذ نقود ممن يعملون لمصلحة إسرائيل بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية وارتكاب هذه الجريمة في زمن الحرب :

١- الركن الأول : قبول وأخذ النقود.

٢- الركن الثاني : أن يكون مصدر هذه النقود شخصاً يعمل لمصلحة دولة أجنبية .

٣- الركن الثالث : القصد الجنائي .

أما عن الركن الأول فلدينا الورقة ذات البنود السبع وما ورد بها " ٥ - المعاملة المالية - وما قدره المتهم من أن ذلك أحد مواضيع الحديث بينه وبين تحقيق ١٩٦٠/١/١٣ ص ٧٥ وأنه لا يريد إلا مصاريف الإقامة في سويسرا وأن عرض عليه أن يدفع له ٢٥٠ دولاراً كل شهر وأن يستأجر له شقة لمدة شهر أو شهرين ولكنه لم يدفع غير المبالغ التي قبضها والتي أودعت في البنك .

ثم لدينا كويونات البنك وإقرارات المتهم وكفينا تدليلاً مع أن المبالغ التي سنوردها هي من الأشخاص الذين يتخابر معهم المتهم أن :

١ - اسم كان اسم التراسل الذي يبعث إليه برسائله بالبحر السري وهو ذات الاسم الذي أودع لحساب المتهم ٢١٤٠ فرنكاً في ١٩٥٧/١٢/٢٨ .

٢ - ما أوردته المتهم في تقريره الثاني ص ٢٤ من أن هو الذي اقترح عليه أن يفتح حساباً في بنك الاونيون يضع فيه ماتبقى من مال لحين عودته وما قرره في تحقيق ١٩٦٠/١/٢٤ ص ٧٥ من أنه فتح حساباً في بنك الاونيون خصيصاً لهذه العملية بناء على طلب

ومن ثم كان علينا أن نأخذ به بإقراره بكل مبلغ أودع باسمه في هذا البنك هو لحساب التخابر .

ومن كويونات البنك يتضح :

أنه في ١٩٥٧/١٢/٢٤	من مصدر مجهول وصله	١٠٠٠ ف
في ١٩٥٧/١٢/٢٨	من وصله	٢١٤٠ ف
فيكون مجموع ما وصله في سنة ١٩٥٧		٢١٤٠ ف

وفي سنة ١٩٥٨ خصم من حسابه	
في ١٩٥٨/٥/٢١ لحساب	٧٤٠١ ف
ومعنى ذلك أنه قد أودع له هذا المبلغ من قبل	
وفي ١٩٥٨/١٢/٥ أودع له من	١٠٧٠ ف
ذكر عنها المتهم في تحقيق ١٩٦٠/١/٢٤ ص ٧٥ أن هذا	
المبلغ المودع في ديسمبر سنة ١٩٥٨ كان أودعه له	
باسم	٩١ إذا دعا الأمر لعودته لسويسرا
وعلى هذا يكون مجموع ما وصله في سنة ١٩٥٨	١٠٧٠ + ٧٤٠١ = ٨٤٧١ ف
وفي سنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/١٠/١٦ وصله من	٢٠٠٠ ف
وفي ١٩٥٩/١١/١٦ وصله من	١٠٠٠ ف
فيكون مجموع ما وصلت سنة ١٩٥٩	٣٠٠٠ ف
معنى هذا أن مجموع ما أودع باسمه في البنك من السندات	
في السنوات ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩	٣١٤٠ ف سنة ١٩٥٧
	٨٤٧١ ف سنة ١٩٥٨
	٣٠٠٠ ف سنة ١٩٥٩
	١٤٦١١ ف
هذه هي المبالغ المودعة والتي أودعت ممن يتخاير معهم لحسابه .	
أما عما تسلمه نقدا منهم فقد ذكر في التقرير الثاني ص ٢٤	
أنه في نهاية مقابلاته مع	في الرحلة الأولى دفع له مبلغ ٣٠٠٠ ف وأمضاه
على إيصال صغير أملى صيغته عليه .	
" استلمت من مسر مبلغ كذا "	
ثم نصحه بأن يفتح حسابا في بنك الاونيون	
وفي الرحلة الثانية سنة ١٩٥٩ قرر في تحقيقات ١٩٦٠/١/١٣ ص ٤٥ ودفع لي في	
هذه المرة ٢٥٠٠ ف ، وفي ص ٧٥ في التحقيق الثاني ١٩٦٠/١/٢٤ سنل عن رصيده في	
البنك الان فقال : إنه ترك فيه حوالي ١٠٠ ف	
وعلى هذا فيكون مجموع ما تقاضاه نقدا مضافا إليه	١٠٠ ف
الوجوده حاليا باسمه هو	٦٦٠٠ ف
وعلى ذلك فيكون المجموع الكلي لما تقاضاه نقدا	
وبالإيداع في البنك هو	٢١٢١١ = ٦٦٠٠ + ١٤٦١١ ف

أما عما اودعه للسيدة	٢٥٠٠ ف
فى ١٩٥٨/٨/١١، ١٩٥٨/٨/٦	١٠٠٠ ف
فيكون المجموع سنة ١٩٥٨	٣٥٠٠ ف
وفى سنة ١٩٥٩ فى ١٩٥٩/١١/١٣	٥٠٠ ف
فيكون المجموع الكلى	٤٠٠٠ ف

وقد ذكر المتهم فى التحقيق ص٩١ أنه كان قد اقترض هذه المبالغ نقدا من السيدة وردها بإيداعها لحسابها فى البنك وطبعا لم يكن بالمستطيع ردها لولا ماتقاضاه من هؤلاء العملاء ٢١٢١١ + ٤٠٠٠ = ٢٥٢١١ ف وقد ورد خطاب البنك الأهلى بأسعار العملة وعلى ضوء الأسعار التى أوضحها يكون مجموع ما وصل المتهم ٢١٤٢,٣١١ جنيهه يضاف إلى قيمة الوعد الذى وعده به (.....) ٢٥٠ دولاراً شهريا نحتسبها من تاريخ ارتكاب الجريمة .

الركن الثانى

أما عن الركن الثانى من حصول المتهم على هذه النقود ممن يعملون لمصلحة الدولة الأجنبية فذلك أمر بات فى غنى عن التدليل (مندوب المخابرات .. طريقة التراسل وتمائلها مع باقى القضايا - الحير السرى - طريقة الكتابة - العمل الوهمى - ما عرف عن اتجاهاته وأنه وكيل عميل المخابرات الإسرائيلية) .

زمن الحرب

أما عن زمن الحرب فقد أغنانا المشرع عن هذا البحث بما أوراه فى المادة ٨٥ أ ج : "تعتبر حالة قطع العلاقات السياسية فى حكم حالة الحرب وتعتبر من زمن الحرب الفترة التى يحدث فيها خطر الحرب متى انتهت بوقوعها فعلا".

الركن الثالث

أما عن القصد الجنائى - قصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية فهو قصد خاص هو قصد الإضرار الذى سبق أن وضع فى الجريمة السابقة وليس بشرط أن يتم المرتشى العمل الذى تقاضى الرشوة من أجله ولا أن يشرع فيه بل يكفى أن يتقاضى ما حصل عليه إذ إن جريمة الرشوة تتم بمجرد تلاقى إرادة الراشئ والمرتشى واقتران ذلك بالقصد الجنائى .

الاشتراك فى الاتفاق الجنائى

اما عن الاشتراك الجنائى فلا أرانى بعد كل ما اسلفت بحاجة إلى الحديث فى أدلته فجميع الأدلة فى الجريمتين السابقتين هو أدلة هذا الاشتراك

الركن الأول : حصول الاتفاق ، كل ما يستلزمه القانون أن يكون الاتفاق نهائيا وجوبا دون حاجة إلى تنظيم أو استمرار أو مضى فترة زمنية ولا يهم أن يحدد فى الاتفاق شخص من يقوم بالتفويض - إذ قد يختار فيما بعد وبعد داخلا فى الاتفاق متى اتحدت إرادته مع باهى زملائه - يعيب الإرادة فى الاتفاق ما يعيب الرضا من إكراه وغش .

الركن الثانى : الغرض من الاتفاق - ارتكاب الجريمتين سألقتى الذكر : التخابر والاتجار بمصالح البلاد .

الركن الثالث : القصد الجنائى قصد عام - علم مفترض بأن القانون يحرم ارتكاب الجرائم موضوع الاتفاق بحيث أن تتجه إرادة الجانى إلى دخول الاتفاق بحيث تتقابل إرادته مع غيره .

محاولة النيل من الأدلة

اما وقد أحاصت الأدلة بالمتهم وأطبقت عليه فلم تهيه له حيله إلا أن يصرخ وكانت صرخته أشبه بعواء الذئب . عذبت - جللت .. حتى سال دمي - شرعت فى الانتحار .. على نور الدين تستر على تعذيبى .. على نور الدين كان يؤلف الأسئلة والأجوبة " .. وكان العواء عاليا حتى أنشد فينا يقول :

إن كنت لاتعلم فتلك مصيبة .. وإن كنت تعلم فالمصيبة أفدح .. والحق أن العواء هزنى وكنت أفر من جوار الرجل .. وهزرتة منزعورا .. أتيت كل ذلك ياعلى .. وابتسم على المسكين ..

أما زلت غرا ساذجا لا خيرة لك بأساليب المتهمين الأكابر .. وانتظرت .. ورويدا رويدا تبديد العواء حتى صار مواء ..

أتانا التقرير الطبى الشرعى ولم يأت به ما يؤيد قولة المتهم إلا محاولة الانتحار - ولم تكن فى يوم ما مكلفين بمواساة الجانى أو التسريه عنه حتى تصح نفسيته فترد عن الانتحار ، أما التعذيب وإسالة الدماء فجاء التقرير خلوا من أى تأييد لما ادعاه من إصابة الرأس والعين التى ادعى أنه مثل بها أمام على نور الدين . كل ماورد بالتقرير أن أثارا بوحشية القصب الأنسر يتعذر فنيا تحليل مصدر أو وقت حدوثها

.. إلا أنه لا يوجد فنيا ما ينفي إمكان حدوثها على ما يدعيه المتهم .. فإذا ما أتت التقارير الطبية من سجن الاستئناف لتوضح أن كل ما كان بالمتهم في اليوم التالي من دخوله السجن هو (دخل السجن في ١٩٦٠/٢/٧ ووقع عليه الكشف في ذات اليوم وحالته الصحية متوسطة .. وفي ١٩٦٠/٢/٩ التهاب باللوذتين) ونقل بسببه إلى مستشفى السجن وصرفت له بطانية علاوة ومرتبة علاوة ونظارة طبية بالنهار وظل بالمستشفى إلى شهر أغسطس كانت هذه الفقرة من التقرير الطبي الشرعي تتحدد بأنه وهذه الإصابة لاعلاقة لها بالحادث .

وكان إبداعا في إخراج تلك الدراما أن وقف الأخ المدافع شاهرا الملابس الملابس الملوخة بالدم وجاء التقرير الطبي الشرعي " أن ما بها من آثار إنما يرجع من نزف الجراح التي أحدثها المتهم بنفسه بالرسم الأيسر وأنه لا يوجد بالملابس أى آثار أخرى تشهد بصحة ما يدعيه المتهم .

أما عن تأليف على نور الدين للتحقيقات فالحق أنى مذهب .. مذهب ممن وصف نفسه بابن المهنة وهو يقف ليتشدد بهذا القول .. فلو سمعنا هذا من أشد الناس جهالة لقلنا ما أسخف دفاعه ! فما بالنا ونحن نسمعه من ابن المهنة .. ويتخلى عنك العجب إذا ما ذكرت قول شاعر :

فتى قد صنعناه لياسو جراحنا ** فبات وبالإفك المحرم بجرح

وهكذا يموت العواء ويستبدل به استرحام في نغم هادئ معسول : أنا كيف أخون .. كيف أخون أقاربى الذين يعملون في الدولة الفريق والأستاذ والحق أنك خنت من هم أقرب إليك من هؤلاء خنت الزوجة وفرت مابيتك وبينها من عهد الوفاء وخنت الولد ولطخت مابيتك وبينهما من ميثاق الأبوة سلوا أرشيف القبل الذى حفظه بمكتبه .. سلوا التقرير الثانى وما دون به من ٢٢ ومن عودته بروت رومان إلى اللوكاندة .

ماذابقى ليدعى به .. ولم يتعب أو يكل .. بل تصايح : عرض بيع الطائرات الذى قدمته لمكتب نائب رئيس الجمهورية يثبت أن تخابرى مع إنما كان عن أعمال تجارية والحق أنه كان عرضا مضحكا عرض لبيع الطائرات دون ذكر لاسم الشركة العارضة كل ما هناك أنها شركة أمريكية مجهولة .. كيف كان يتصور أن يقبل منه هذا العرض أنسى ابن المهنة أم تناسى الاسم التجارى وهيمته وفاعليته ..

ويأبى الله إلا أن ينكشف أمر هذا العرض فإذا بالخبر الفنى المختص يقرر أن هذا النوع من الطائرات المعروضة قد بطل استعماله وأن كل هدف الشركة العارضة بيع مالىها من طائرات بطل استعمالها ..

وهكذا يتبدى مدى حرصه على مصلحة البلاد ورفعة شأنها ..
 وها قد ذهب السراب وبقيت الحقيقة ..
 حقيقة تلك الاتهامات الثلاث اللاصقة به ..
 خيانة .. والتجار بمصالح البلاد .. واتفاق عليهما ..
 وبعد - فإن كان لمواطن أن يدعى أنه التمس من خيانة الوطن سببا للكسب -
 ومتى كان يستهدف بمصالح الوطن سبيل الثراء - فإنها علة قد يرجو من ورائها رافة ..
 أما متهمنا فيمثل بين أيديكم مجردا من علة الحاجة فارغا من القدرة على
 الادعاء بالرغبة في الكسب ، هو واحد ممن مضى عهدهم واندر وتلاشى وجوده
 العام فأولى به وهو يستشعر خصومة لنظامنا القائم أن ينأى عن مجال الريبة حتى
 لا يؤول أمر الشبهة فيه إلى يقين الدليل أما أن يمر مرحلة الريبة إلى حيث رحاب دليل
 لا ينقض ولا يهد فقد شهر سلاح اختصاصه للنظام بعد أن رمى رزاز وحله على وجه
 هذا الوطن . فأنظروا إلى شأنه حين تعالجون هذه الدعوى من خلال ماضيه الذي
 مازال ملحا أن يتصل بحاضره .. ومن خلال ملامته التي مازال مصرا أن يضيف إليها
 تضخما .. من خلال عجزه عن الولاء فيأبى إلا أن يرقى قمة الخيانة - إن جاز أن
 يوصف ذلك الحصة بشيء يتصل بمعنى القمم .
 أنا لا أطلب قسوة فقد قسا هو على كل هيمة رفيعة - إنما أطلب توقيع القانون
 في أعلى مستوى لعقوبة النص لأنه لا يجد مجالا للتطبيق أوفر من حالتنا حيث
 يتكامل الجرم مع تشكيل نفسى للمتهم يهيؤه لثقل العقوبة كاملا .. فقد انتفى سبب
 الرافة وزالت الأسباب التي يضطر من أجلها الإنسان إلى الزلل .
 وأخيرا اذكروا ما بات مؤكدا من أن ما كان من أمر المتهم إنما هو لحساب
 إسرائيل سائلة الوطن الحبيب
 فيحق كل قطرة روت أرض هذا الوطن من دماء الشهداء .
 ويحق كل دمة سكبها الأيتام فيه على الآباء .
 ويحق كل جراحة في صدور الأمهات الثكالي والمترملات .
 ويحق أرض الوطن المسلوب . وبعدد مافي تربه من ذرات .
 استطفكم أن تطهرونا من هذا البلاء - وأن تحمونا من دنس الخونة العملاء -
 وإن تجتثوا منا كل من صانع الدخلاء .^(١)

(١) قضت المحكمة برئاسة المستشار كامل البهنساوى . وعضوية المستشارين حسن فهمى
 البدوى وعبد الخالق فريد ، والعقيلين أحمد لطفى متولى وأتور على ثابت بمعاقبة
 المتهم بالأنغال الشافة لمدة عشر سنوات وتقريره ١٢٨٤ جنيه وسبعمائة وعشرة مليمات
 ومصادرة الأوراق والأشياء المضبوطة، وقد أقر الحكم فى ١٩٦١/٦/١٣ .

(٤)

مرافعة النيابة

في

القضية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٣ حصر أمن الدولة العليا

وهي تروى ما مر بشاب ادمن الميسر الى ان اتهم برشوة ، وحكم عليه بالسجن بعد ان بدد ثروة طائلة ورثها ، وما ان أفرج عنه حتى سعى الى الخروج من مصر بمساعدة طيار اجنبي يسر له ركوب الطائرة معه الى باريس ، وبوصوله اليها اغلقت في وجهه ابواب العمل ، فعمد الى طرق سفارة إسرائيل مبديا لهم استعداداه للتعاون في كل ما يطلبون ، ومن بعد اختباراتهم له عهدوا اليه بسرقة جوازات من يلقاهم من المصريين ما بين باريس والمانيا ليسلمها لهم من الطلبة الوافدين من بعد إغوائهم بالنساء ، وتمكن من ذلك ، ورضوا عنه ، فبعثوا به الى الملحق العسكري المصرى مبديا استعداداه للتعاون معه على ان يلتقى بأحد ضباط المخابرات المصرية في بيروت ، وبعثت به إسرائيل الى بيروت ليتم هذا اللقاء ، ولاغتيال ضابط المخابرات المصرى الذى يوفد للقائه ، وسافر الى بيروت قبل اليوم المحدد بأيام قليلة أشبع فيها نهمه الى المقامرة ، حتى ضاعت نقوده ، وبمطالبة الفندق له بأجر النزول لم يكن معه ما يواجه هذا الطلب ، واشترط الفندق عليه وجود ضامن له ، واتصل في سبيل ذلك بالسفارة المصرية ببيروت ، فبعثت اليه بمن رافقه الى القاهرة ، ليروى كيف بدأت حياته بالميسر ، وكيف انتهت به .

ما أسند إلى المتهمين من الأول وحتى الثالث :

خارج الجمهورية العربية المتحدة

اتهم في خلال الفترة من أوائل أبريل ١٩٦٢

حتى يوم ١٠/٨/١٩٦٢

المتهمان الأول والثاني :

أولا : تخابروا مع أشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية معادية للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية العربية المتحدة . ولعانة تلك الدولة في عملياتها الحربية والإضرار بالأعمال الحربية ضد الجمهورية العربية المتحدة . وذلك بأن اتفقا وآخرين يقمن في الخارج يعملون لصالح إسرائيل على التجسس لحساب هذه الدولة للحصول على معلومات حربية عن القوات المسلحة وسلما ماحصلا عليه من معلومات إلى عملاء هذه الدولة بقصد تمكينها من الاستفادة منها في عملياتها الحربية والقيام بأعمال عدائية ضد البلاد .

ثانيا : سلما أشخاصا يعملون لمصلحة دولة أجنبية وأفشيا إليها أسرارها خاصة بالدفاع عن البلاد ، وذلك بأن سلما أشخاصا مقيمين في الخارج يعملون لصالح إسرائيل أخبارا ومعلومات تتعلق بالشؤون العسكرية للقوات المسلحة . تضمنت بيانات عن القوات المسلحة وغير ذلك من المعلومات الحربية التي لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك والتي لم يصدر أذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرها أو إذاعتها .

المتهمون جميعا :

أولا : تخابروا مع أشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية بقصد الإضرار بمركز البلاد العربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي ومصالحها القومية . وذلك بأن اتفقوا وآخرين مقيمين في الخارج يعملون لمصلحة إسرائيل على مداهم بمعلومات وبيانات عن الأوضاع السياسية والداخلية والخارجية للبلاد وأدلوها إليهم بهذه المعلومات بقصد تمكين تلك الدولة الأجنبية من الإضرار بمركز البلاد العربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي ومصالحها القومية وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب .

ثانيا : طلبوا وقبلوا من أشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية نقودا ومنافع بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية وذلك بأن تقاضى المتهم الأول من أشخاص يعملون لصالح إسرائيل مبالغ من النقود في صورة مرتبات شهرية ومكافآت وطلب منهم المتهم الثاني والثالث كتابة نقودا مقابل مايقدمونه من معلومات لحساب إسرائيل وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب .

ثالثا : اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب الجرائم المتقدم ذكرها والمعاقب عليها بمقتضى المواد ٧٧ ب ، ٧٧ ج ، ٧٧ د ، ٧٨ ، ٨٠ من قانون العقوبات وكان المتهم الأول من المحرضين على هذا الاتفاق ، وله شأن في إدارته ، وذلك بأن اتفقوا وآخرين يقيمون في الخارج يعملون لصالح إسرائيل على أن يتخابروا مع تلك الدولة لمعاونتها في عملياتها الحربية وتسليمها أسرار خاصة بالدفاع عن البلاد للقيام بأعمال عدائية ضد الجمهورية العربية المتحدة مقابل ماطلبوه من نقود وتدخل المتهم الأول في إدارة حركة هذا الاتفاق بتحريض المتهمين الثاني والثالث على الاشتراك فيه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من ركب الخطايا نأتى اليوم بتلك القافلة .. ومن موكب النايا نستوقف اليوم هذه الشرذمة .. ومن لب الخيانة نستخلص اليوم تلك البذور الآثمة ..

قافلة الخطايا حاديها هو فتانا الأول يوم كان للنايا سمرا وللخيانة خليلا .. وخطية تلك القافلة ماهى بخطية كسائر الخطايا التي تنزلون فيها حكمكم كل يوم إنما هي خطية كبرت وورمت وتفاعل فيها حقد على الوطن ونزوة عارمة فى إيدائه وشهوة جامحة فى تقويضه واصطياد رجاله خيانة اليوم أبشع من كل خيانة .. حركتها نقمة مطموس لم يجد له موضعا بين الشرفاء فى هذا الوطن فلفضله المجتمع إلى السجن .. وفى سجنه اضطربت فى نفسه نار أكلت ذاته وأحرقت كيانه فأنقلب مسخا لن تحييه نسمة شرف أوترويه فطرات من محبة بل انقلب إلى كائن أنفاسه أعاصير من حميم الغدر ورشقاته أنواء من رزايا النقمة ..

مضى يعرض بيع نور عينيه مقابل أن يشتري ظلم الخيانة وسواد الغدر بثس ما أنشد من ذلك العداء وبثس من سمعوا ولبوا صوت ذلك الحادى فخفوا خلفه فى المسير .. وأفسحت الدنية لنفسها مكانا وتملكت زمام التابعين ، وأبى الفتى الثانى إلا أن يتبتل فى محراب الخيانة .. وأن يحرق وطنيته ومثله وقيمه بخورا وقربانا للغواية والضلال ..

لفحه طيب العاهرات فنسى ربه فى مسرته وعاد ليذكره فى محنته لكن الله سبحانه يقول " كذلك أتتك آياتنا فلنسيتهما وكذلك اليوم تنسى "

وبأبى إلا أن يمضى سادرا فى ضلاله فيتفوق على أستاذه بفيض علمه بأسرار نضب منها معين العلم ويلج فى ضراعة أن يكون وصله بالأرباب بلا وساطة أو شفاعة .

وتكلمنا يده بما خطت فى مفكرته من رقم تليفون رئاسة الشبكة بباريس ، ويمضى الثالث لاهثا يسترضى الخيانة ناثرا لها ماله مريقا لها ماء وجهه بأذلا فى تدليل فتاها الأول ماتتأباه الرجولة وتنفر منه الكرامة ملتصقا رضاه مبلدا الندم إن أساء معيدا كتابة ماطفحه عسى أن يكون قربانا للأرباب مسلما إليه للرسول معطرا منتظر الفئء والرواح والإغداق حتى إذا ما بدد جفاء الأرباب حلمه جهر بالشكوى يبغي بها ماله البديد ناسيا نشوة الأمل التى عاش فيها حين بدد ما يبدده ..

تلك معالم النايا التى توجوا بها هاماتهم ليأتوا اليوم مهطعين مقتنعى رموسهم لا يرتد إليهم طرفهم وأفلنتهم هواء

المتهم الأول

فإذا ما أتيت إليهم فرادى وإلى أولهم لأعزى لكم دخيلة نفسه فلن أجده في أية شريحة من شرائح عمره إلا وقد لطخها بوحل الإجرام وأقذاه المهانة منذ شب على الطوق حتى يافعا يعرض الرشوة ليدمر بها حياة أعز صديق حتى ينال من السجن عشر سنوات. في تلك القضية وقد أتيت بها تقرأون إلى أي درك ولغ في الإجرام وكم من الأسر لطخ شرفها في الطريق وكم من بنات الأسر أساء إلي سمعتها كل هذا في قضية الرشوة التي سجن فيها ولم يحتل السجن فأفرج عنه إفراجا صحيا وبعدها حلقات متصلة من النصب والتزوير والاتجار بأمانى الناس حتى إذا مالقى جزاءه الوفاق بالسجن مضى يولول أنا لا أطيق هذا البلد وكانت رحلته المشنومة يهبط بها فرارا من قصاص القضاء .. رحلة يعجز عن إحكام تدبيرها شيطان رجيم .. وعلى أرض فرنسا سلسلة متصلة الحلقات أيضا من الإجرام سرقة الجوازات خيانة صاحب العمل في زوجته كل تلك الخطايا تغتفر وتهون إلى جوار الخطيئة الكبرى انتقاء إسرائيل عدوة الوطن الأولى .. على حد قوله كي يرتقى في حماها ويعجز الوصف :

أي نفسية تلك التي تقبل أن تباع نفسها لعبو الوطن ولو حرقوا جسده ووسموه بميسم الخيانة في موضع يمنع الحياء أن نذكره ؟

أي نفسية تلك التي تقبل العمى في مقابل ألا يعود إلى للوطن ؟

أي نفسية تلك التي تقبل لصاحبها أن يكون صعلوك هوى يسترضى الفضول في مقابل أن يسرق من الجوازات ما يسترضى به الأرباب ؟

أقروا ما كان من أمره مع التونسية حين يعرضها على ذلك الشاب الأفريقي فيسرقوا جواز سفره وأقروا ما كان أمره مع ويستثير بها غرائز الفتى (.....) كي يسلم له العقل والقيادة أقروا ما كان من أمره مع يستثير بها الكهل حتى يلقي إليه بماله ومسكنه وعرضه ووطنيته حقا لقد كان نعم الحافظ لتلك الدروس التي لقنها إياه شياطين العهر ومطبقين دستورهم فيما أورده البروتوكول الثالث عشر من بروتوكولات صهيونية أن لا عيب ولا عار في أن تكون جاسوسا أودساسا ..

و بروتوكولهم الأول إن جواز المرور في الدنيا هو القوة والكنب والادعاء ..

أقروا ه يردد ما طفحه من معلومات في وكر أسياده .. لا يبغي بها إلا الإضرار بهذا الوطن .. أقروا ه يردد تلك الأسرار العسكرية التي ما أنشد يقولها إلا متمنيا خراب هذا الوطن وإندحاره ، أي دم جرى فيك ؟ وأي أرض تلك التي احتملتك منذ سرت فيك أنفاس الحياة ؟ وأي سماء تلك أظلتك منذ نشبت تسعى لهذا البلد بالفسد

والخيانة وبعدها تواتيك القدرة لتقول أنا أخجل من نفسي الآن وأنا أتعري عما في نفسي أمامكم ..

انفس بشر تلك التي ركبت فيك ؟

وتسعى وتسعى ما وسعك السعي لخراب هذا البلد وتأبى في النهاية إلا أن تكون ساعيا لاقتناص رجاله المخلصين بيد العاهرة إسرائيل ..

فتسعى إلى بيروت وأنت تعلم ماستحمل به في بيروت وما الغرض في رحلة بيروت كشفته دون مواراة إنه التفجرات ومايراد بها إلا اغتيال رجل المخابرات المصرى ولاوجه للعجب في أن تواتيك بالأمس جرة ووفاحة لتنكر أقوالك أمامنا وتدعى زورا وبهتانا أنك ماأقبلت على رحلة بيروت إلا لخدمة المخابرات العربية ولكن قطعنا عليك خط الرجعة في مراوغتك تلك .. اسمع نفسك ص ٩٩٧ ، ٩٩٨

س : ما باعثك في رحلة بيروت ؟

س : ما باعثك على الاستمرار في العمل وكنتم ما استشعرتة عن حقيقة الطرد ومادار بينك وبين في هذا الصدد عن ؟

ج : أنا صحيح كنتم عن كل مخاوفي واستنتاجاتي وكل مادار بيني وبين في هذا الخصوص لأنى فكرت في نفسي إنى ربما لوقلت لـ استنتاجاتي وأن الطرد فيه متفجرات فرما يقول لى لامتخافش وروح استلمه أنا خايف على نفسي ..

س : مادمت خايف على نفسك من هذا الطرد فلم استمريت في البقاء في بيروت ؟

ج : قعدت ألعب وأهيص وكسبت في القمار ٢ الاف جنيه وخسرتهم ثانى ليلة بكل مامعى فاستسلمت للوضع وقلت زى ماتيجى تيجى ..

س : ولم قبلت تنفيذ هذه الخطة مع احتمالات ما بها من مخاطر ؟

ج : كانت تعليمات أن تسليم الطرد سيكون قبل ميعاد قيام الطائرة التى سأسافر بها إلى أثينا بساعة واحدة وأنا بعد ما أصل أثينا حيسفرونى على قبرص ومنها إلى إسرائيل علشان أقيم هناك طول عمري وفى إسرائيل هيكون لى فيلا وهاشتغل فى وظيفة محترمة بمرتب كبير وأنا سأستقر فى حياتي هناك وأنهم سيعطونى جواز سفر دبلوماسى إسرائيلى أقدر أفسح به فى أى بلد ..

كل هذا وتواتيك القدرة بالأمس على أن تنطق أنك كنت تنوى من رحلة بيروت خدمة الوطن ..

أى وطن هذا الذى أبقيت عليه ياقرصان .. ياخبو الجليد !!

وهكذا بدأت تلعو درج الإجرام من نصب إلى رشوة إلى إغشاء أسرار إلى الاغتيال ..

آخذاً نفسك مجهداً إياها بالتزام دين واحد هو الدين الذى يسمح لك ان تستظل بظله هو دين الولاء لإسرائيل ..

ماعد عميلاً لإسرائيل .. بل هو إسرائيل تتحرك .. إسرائيل بقيمها ومثلها ومبادئها حية تسعى..... هى هذا المتهم ..

ولن أنعتك بهذا الوصف افتثانا أو تطاولا بل اسمع ذاك فى الأخبار الكاذبة التى طفحت تبليغ بها الملحق دون أن يطلب منك هذا ..

ص ٩٩٢ س : مادمت قد تبينت أن الهدف من التقارير الكاذبة التى يكلفك بكتابتها للملحق العسكرى هو إزيابك المخابرات المصرية فلم جاريته فى التقارير التى كتبتها من وراء ظهره خصوصاً فى واقعة الإبلاغ عن فقد ذكرت أنك أبلفت به الملحق قبل أن يطلب ذلك .

ج : قد يكون هذا نتيجة تأثرى بتعليمات واتباعى لسياسته هى إرباك المخابرات المصرية وحتى الى أنا باتصرفه من دماغى بدون أوامر بكون فى النهاية مطابق لسياسة وهى إرباك المخابرات المصرية فكنت متأثر تأثر كلى وحزنى بخط سير حتى فى التصرفات التى كنت بتصرفها من نفسى بدون أوامره وده دليل على أنى ماشى وراهم سواء طلبوا منى أو ما طلبوش .

س : المذى سيعود عليك فيما تتصرف فيه بدون تعليماتهم ؟
ج : ده من كثرة تأثرى بهم ومشيت فى الخط بتاعهم لغاية الآخر ولغاية ماجيت مصر .

لقد عمدت أن أطيل فى التحقيق معك لأوفر على نفسى الكلام فى خصوصك وسلخت معك الأيام والليالى ومامن حرف رغبت فى إثباته إلا وحرصت على رصده ونسيت شيئاً ، نسيت حرصك على شكر رجال المخابرات الذين أتيت بالأمس لتطعن فيهم وأنهم عذوبك .

أنا لن أرد على هرطقة الفلثاء ولأدعك لقضائك هم الذين يملكون القصاص منك لا باسم وطنهم فحسب بل باسم الله وباسم الانسانية .

لإنكار الأمس علة نطقها فى التحقيق يوم قلت - ونحن نعاورك فى تقرير بالأخبار العسكرية - إذ سألتك ص ٩٨٧

س : مادامت الرغبة ابتداء فى طلبك ل كتابة تقرير بمعلوماته العسكرية هى بيع هذا التقرير ل وتقرر أن ما بالتقرير من معلومات تساوى كل نقطة فيه ٥٠٠ جنيه فلم لم تسلم التقرير بحالته ل

ج : لأنى مش مستغنى عن عمرى وهيبقى إيه الفرق بينى وبين

كل هذا بعد أن أخذت تشرح لي في الصفحات ٩٨٢، ٩٨٤ الفرق القانوني بين المعلومات العسكرية والأسرار العسكرية وأن الفرق بينهما هو في العقاب فالأسرار العسكرية عقوبتها إعدام ١٠٠٪ وترتكك تقيض على بعلمك الفياض من أنك متبحر في القانون الجنائي تنجح فيه بامتياز وأنساك الشيطان أن معلوماتك هي عقر دار السفارة الإسرائيلية هي أسرار عسكرية وعلى هذا فالعقوبة التي طافت بخاطرك فأنطلقت تفر منها مازالت لك بالمرصاد تلح في طلبك ولن تجد منها فرارا .

التهمة الثاني

أما عن ثانيهم فقد أطفأت أعاصير الفريزة جذوة الوطنية في قلبه وأعشت نور الوعي من عقله فمضى مسلوبا يسعى إلى "البوف" أي وكر الدعارة ولاضير على الشيطان أن التقطه إذا ما أحوج به المال لسعيه إلى وطء الحرام بل ليزيد الشيطان من إشعال نار غرائزه بما يمني به من فتنه اسمعه يقول : " فكان دائما لما يلاقيني حائفاً أو حافواً وأنا فاقش واشتد فروع قاطع الكلام ويوعدني بحكاية التخبيط فكان تفكيرى مشلول نهائى وأنا كنت عمرى مازنيت ولم أقرب امرأة ولم أزن "

ويمضى متحالفا مع الشيطان وهو على بينة وبصيرة من أمره ليأتى معه ماهو افجع وأمر وأدهى من الزنا .

يوم باع وثيقة ذاته جواز سفره ويوم كتب طلب التعاون مع أبشع أعداء وطنه ويوم سرق جوازى سفر زميليه إرضاء لهؤلاء الأعداء ويوم راح يهتك أسرار بلده وانطلق يترنم بتقريره متبلا به في محراب الفدر والخيانة ويوم راح يجهل لن بدءوا في سؤاله بأمر من شاركوه دنيته.. سابل ستر المراوغة على جرمهم متعللا بأنه إنما كان ينوى الإبلاغ بعدما يستشير والده ومن عجب أن تواتيه القدرة بعد كل ذلك لينطلق متشدداً أنه إنما كان يساير شيطانه بعد ما استقر في يقينه أنه من رجال المخابرات المصرية وحتى يكون له شرف المشاركة في تلك الأعمال الوطنية ..

يا مرمى أى عقل هذا يا فطن يا أريب يصدق ما تلغيه.. من أن التهمة الأول قد ادعى لك أنه من رجال المخابرات المصرية وأنتك صدقت هذا الزعم ؟!

أين عقلك ذلك الذى يقبل القول بأن رجل المخابرات المصرية يؤذى المصريين في ذواتهم ويسرق جوازات سفرهم ؟!

أى عقل ذهبت به ذلك الذى يتصور أن رجل المخابرات المصرية يسرق الفنادق ويتحائل على الهرب منها ؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية صعلوك هوى
بعرض النساء ليستثير الفرائز ويسلب الألباب ؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية ينزع صورتك من
جواز سفرك ويثبت صورته هو أمام ناظريك؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية يستكتب مصرياً
طلباً للإلتحاق بالمخابرات الإسرائيلية ؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية يستكتب مصرياً
تقريراً بأسرار عسكرية حقيقية غاية فى الخطورة لا لشيء إلا لتبدو أهمية هذا
العمل فى نظر الإسرائيليين؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية يملأ على مصرى
رقم تليفون المركز الرئيسى لشبكة الجاسوسية بباريس يتصل به إن حربه أمر؟

أى عقل هذا الذى غورت به يتصور رجل المخابرات المصرية يعطى التعليمات
لمصرى فى تصوير الأماكن العسكرية الممنوع تصويرها فى أرض الوطن ليبعث بها إلى
عملاء إسرائيل ؟

إن كنت قد أطلقت هناك العنان لفرائزك فأنطلقت تهديك وتسرك فليرتد
إليك هنا عقلك .. ذلك العقل الذى كرمته دولتك ورعاه وطنك بمنحك جوائز التفوق
فأبيت إلا أن تكون وبالا ونقمة عليه ..

فإن أتانا المتهم الأول ليقول قد صارحته بالحقيقة كاملة وقلت له من أنا ومن
أكون ولصالح من أعمل ولحساب من أخون فإن منطق الحوادث والأمور هو المصدق
للمتهم الأول فيما يقول ..

ومسلحك هذا الملتوى العجيب هو الذى يدفع كل تصرفاتك بأنها ماكانت إلا
تصديقاً لقول المتهم الأول من أنك راغب عن وطنك مستمرىء الحياة فى خارجه
لا تبتغى فيه مقاماً تتلمس السبيل إلى مغادرته وكانت آية ذلك ماخطته يدك بعد أن
بعت وثيقة ذاتك فابتهلنت إلى الأرباب أن يمنحوك جواز سفر إيطاليا يسهل لك
الخروج .

لن يقبل منك هذا الدفع .. ولن يقبله عقلك أنت .. فإن هذا العقل الذى فاز
بمنح التفوق أتى اليوم ليحاسبك كيف طمسته وفى أى غور دفنته .

المتهم الثالث

إلى ثالثهم دعى المروءة ، السماح فى وطنيته ، الهش فى رجولته ، تجاوز الأربعين ومع هذا أغراه المتهم الأول بما استطاع أن يفرى به المراهقين فاندفع يبعثر المال تحت قدميه يسترضيه بمدخرات عمره يتفق عليه فى الليلة الواحدة أجره فى شهر وماوجه الإنفاق ؟ الخمر والنساء .

اسمعه فى الصحيفة (٦٦٢) إذا ما ووجه بهذه الحقيقة يقول أنا أهبل وهالقدر أقول أياه غير كده وكل المصاريف دى على الشرب وعلى النسوان اللى ييفتح لها الخمر وفى الحقيقة ده مجرد انقطاع مروءة .

س : ما وجه المروءة فى الإنفاق بهذه المبالغ التى تساوى مرتبك الشهرى على الخمر والنساء ؟
ج : والله العظيم ثلاثة مافى غير المروءة هى التى دفعته إلى أن يملأ تقريره الآثم ويوقعه .

أم المروءة هى التى دفعته إلى أن يعيد كتابة هذا التقرير ويسلمه للمتهم الأول
ألا سحقا له ولروءته !

ويمضى متعللاً - وقع التقرير وهو سكران وأعاد كتابته تحت تهديد وأنه قد أخطر القنصل بتشككه فى امر المتهم الأول فى منتصف شهر بونيه أى شهر ٦ . وإذا بإجابة القنصل تأتى صريحة واضحة بأن أول إبلاغ له عن المتهم الأول وامره إنما كان فى ٨ يوليه ١٩٦٢ أى ١٩٦٢/٧/٨ فالفرق إذا ليس فرق أيام إنما هو فرق أسابيع ثلاثة .

ثم إن كان وقت أن وقع المسودة سكران فلم أعاد كتابتها وكانت إعادة الكتابة بعد التوقيع بيومين ثم الادعاء بالتهديد الذى ادعى به عاد فى الصحيفة ٦٥٦ ليقرر أنه لم يكن لهذا التهديد أى أثر فى نفسه وفى الصحيفة ٦٥٢ "..... خلعننى لانه زين لى الحياة وكان زى أبليس راكبى وغرر بى ومضانى على التقرير وخلانى أبيضه "

أى زينه للحياة تلك التى اغواك بها وفعك لتأتى ما أتيت به وتحطم وطنك وتنقلب عليه وحشا كاسرا كل تذرعاته إن هى إلا أباطيل يلجأ بها أقواله .

ذريعته الأولى أنه سائر المتهم الأول ليكشف أمره والمتهم الأول أمره مكشوف واضح كان اليقين منه يوم أن بيض التقرير وأرسلت صورته للملحق العسكرى وسلم أصله لـ وهو يوم ١٩٦٢/٦/٢٢ بينما لم يكن للمتهم الثالث اتصال بالقنصل فى امر المتهم الأول إلا فى ١٩٦٢/٧/٨ فهذا التأخير هو اليقين بأنه تراخى فى إبلاغه منتظراً الغنائم المزعومة فلما وجبها سرايا أسرع إلى الإبلاغ .

ذريعته الثانية أنه وقع التقرير وهو سكران يبددها ماأتاه بعد ذلك من إعادته كتابة التقرير صلباً وتوقيفاً.

ذريعته الثالثة أن إعادة الكتابة ماكانت إلا نتيجة التهديد بررها هو بذات أقواله بأنه لم يكن للتهديد هي نفسه من أثر .. إما ضيق وقته هو الذي انتهى به إلى تلك النتيجة .

ولم يضق وقته إلا عن واجب الوطن واتسع وانفسح للتهتك والمبازل والخسة والدناءة وتبقى الحقيقة ناصعة يرويها المتهم الأول ويحتمها العقل هي أنه ماجرى خلف المتهم الأول إلا لأنه على حد قوله زين له الحياة فلما خاب فأنه وأيقن أن لا مردة لاله انطلق يحوى فعرف الإبلاغ من أوسع طريق فأبلغ القنصل والبوليس الألماني ولم ينس أن يكيل للمتهم الأول التهم ويعدد لها حتى استعارة الكرافته عنى بأن يبلغها للبوليس ويأتى الدفاع عنه بالأمس ليطلب شهادة القنصل ولاأدري علام تلك الشهادة أتراها عن موضع المتهم الثالث أثناء احتسائه القهوة بمكتب القنصل ووجوده على يمينه أو يساره ومثل تلك النزعات التي استنفذ بصرى فيها ال٦٣ صحيفة .. التقرير الذى قدمه .

أبعد الذى أيداه المتهم الثالث من فحوى بلاغه للقنصل كاملا في الصحيفة ١٠٢٧ مايستوجب سماع أقوال القنصل وفيما سماع أقوال الشاهد والمتهم يقر بذاته بأمور لن نحاسبه إلا على ماقرره فيها ص١٠٢٧ قلت للقنصل في بلاغى مابين ٢٤ ، ٢٦ أن المتهم الأول كاتب ورقة لواحد صاحبه وماقلتش للقنصل من المرسى إليه وأنه عايز يعضيني عليها .

س : ألم تذكر للقنصل فحوى هذه الورقة أو الجهة المرسلة إليها ؟

ج : قلت له الورقة فيها كلام فارغ وإشاعات وتشنيعات ولكن لم أذكر له أنها رايحه لمين .

س : ولم لم تذكر للقنصل الجهة المرسلة إليها وقد عنونت التقرير بخصتك إلى مدير عام المخابرات الإسرائيلية بفرانكفورت ؟

ج : أنا ماقلتش للقنصل أن الورقة رائحه للإسرائيليين فعلام إذن سيستدعى القنصل ربما يسأل في اشتباه المتهم الثالث في أمر المتهم الأول فإن كان ذلك فإجابة القنصل واضحة بأن أول اتصال بالمتهم الثالث به في أمر المتهم الأول لم يكن إلا حوالى ١٩٦٢/٧/٨ .

١- الاعتراف بجمد الدعوى :

٢- تقدير الاعترافات :

فيل بحق إن الاعتراف بجمد الدعوى على لسان المدعى ، فليس ثمة من هو أفصح بيانا وأقدر تعبيراً من متهم أعطيت له حرية القول وكفل له الهدوء والطمأنينة فانطلق يروى ماحدث بهفائقه وتفصيلاته .

لادور للمدعى فى استنباط وقائع أو استخلاص أدلة بعد اعتراف هذا شأنه إنما إن كان ثمة مجال لبسط أدلة أو التنويه بها فلن يكون هذا المجال إلا فى سرد تعداد متضاهر من أدلة مادية لساندة وتعزيز الاعترافات .

بالنسبة للمتهم الأول :

توافرت الأدلة المادية المؤيدة والمثبتة لكل مرحلة من مراحل الإجرام :
أولها الحكم الصادر عليه فى مصر والذى بعثه على الهروب منها فى فترة وجوده فى فرنسا .. يثبت ذلك أوراق إقامته بها - بطاقة الذى أرشده إلى مركز الأفاعى - عنوان السفارة الإسرائيلية ورقم تليفونها بمفكرته وجانبه رقم تليفونها بمفكرة الأسماء المضبوطة معه .

مرحلة رحيله إلى ألمانيا :

الخطابان المرسلان إليه من أحدهما بإرسال ٢٠ دولاراً - والآخر بأن شخصاً سيتصل به - مفكرته الخاصة التى اشترأها بناء على تعليمات ومادونه بها وكان يراجعها - التقارير الرسالة منه للملحق العسكرى ببيون - جاكيت وكرافته المتهم الثالث من مضبوطاته - رقم حساب المتهم الثالث فى البنك مدون بخط المتهم الأول وفى أوراقه - الملابس الفاخرة المشتراة بأموالهم للملحق - التقارير الرسالة منه للملحق العسكرى - بطاقة صاحب البار المضبوطة مع المتهم الثالث - شيكات المتهم الثالث المنصرفة لـ والمرسل صورها من المتهم الأول للملحق العسكرى - صور المتهم الأول مع المتهم الثالث فى بار أتليه لـ

أما فى دزىلورف :

باسبور المتهم الثانى المضبوط معه وتثبيت صورته عليه بدلا من صورة المتهم الثانى - الساعة الربعية والخاتم وزراير القميص - أدوات الوجهه التى ذكرها الشاهدان وكان يفرى بها جلساءه - صورته صاحب كياريه الارميناج وتعرف المتهم الثانى عليه من مجموعة الصور - صور الإيصالات والطلبات الموقعة من المتهم الثانى بالمعلومات العسكرية الرسالة للملحق - مفكرة المتهم الثانى وماذكره فيها عن

المتهم الأول - أنابيب البلاستيك التي استخدمت في تحجير الخريطة للقطر المصري - وجود بطاقة المتهم الثاني ومدون بظهرها اسم و وأرقام جوازى سفرهما المسروقين .

في بروكسل :

أما عن مرحلة بروكسل فما دونه في مفكرة الأسماء عن - وإيصالات فندق بريستول - ومأواه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير عن تعدد رسائل تزوير البسبور المأخوذ من المتهم الثاني .

عن مرحلة بيروت :

فحسابات فندق بيروت - والبرقية المرسلة إليه من باريس - والحساب السرى فى البنك العربى المحدود - وإيصال وصورة البرقية التي بعثها لباريس يستعجلهم فى تنفيذ المهمة - الخطاب المرسل منه ل..... صندوق بريد ٥١٢ القاهرة .. كل هذه ماديات أتت محملاً إلينا بها لتدعم مرحلة من مراحل إجرامه التي اعترف بها .

كذلك قامت للمتهم الثاني أمانة مادية تقض ما به وتظهره :

مفكرته ومادونه فيها عن لقاء المتهم الأول - ورقم تليفون السفارة الإسرائيلية فى باريس حسبما تعدد المتهم الأول أن يمليه عليه مضللاً إياه فى جزء منه وهو اسم الحى فأملاه ARC بدلا من WAG وقد تبين أن الرقم هو رقم السفارة الإسرائيلية بباريس فضلا عن إفادة المخابرات التي تقدمها - بإسبوره مع المتهم الأول - صور الطلبات والإيصالات التي حررها باسم - تقرير المعلومات العسكرية الذي حرره باسم - الخريطة المضبوطة مع المتهم الأول أصابع الألوان البلاستيك - جريدة الأخبار يوم ١٩٦٢/٧/٢٤ وماتبين بها من صور الغواصات - تعرفه على صورة صاحب كباريه الارميتاج الموجودة مع المتهم الأول - وجود بطاقة معه مطابقة مع بطاقة أرنست الموجودة مع المتهم الأول وجدد بطاقته هو مع المتهم الأول وبظهرها أسماء و وأرقام الجوازات المسروقة .

بالنسبة للمتهم الثالث :

صورته فى بارمسكوفيتنش مع المتهم الأول و - وبطاقة صاحب البار - وصور عشيقته المتهم الأول التي أحابته عندما سأل عنه - البرقية الواردة للمتهم الأول من عشيقته ل - الصورة الفوتغرافية لتقريره المرسل من المتهم الأول للملحق والمسلم أصلا ل - صورة شيكاته التي حررها ل - حاكنته

وكرافته المضبوطة مع المتهم الأول - كشف الحساب الذي حرره بديون المتهم الأول - ومسودة التقرير المقدمة منه بخط المتهم الأول - وخطاب البوليس الألماني له بحفظ شكواه ضد المتهم الأول وأن شكواه كانت في ١٩٦٢/٧/١٤ .

كل هذه ماديات قامت لتدعم كل حرف مما أورته الاعتراضات .
تلك هي أدلتنا لإبانتها الباطل من بين يديها ولأمن خلفها متماسكة متكاملة تشد أزر بعضها لتحتمل تأويلا ولاتخريجا ولا تقصر عن تغطية وصف الاتهام المسند للمتهمين بل تكسوه بثبوت متين مستعص على البلى أقوى من الوهن .

الجانب القانوني

إذا ما أتينا إلى وصف الاتهام فإنما نطرق باب القانون في الدعوى .. وقبل أن اتناول كل جريمة ماورد في الوصف وأسبغ عليها من وقائع الدعوى ما يغطي أركانها لأراني بحاجة إلى الإشارة إلى قيام حالة الحرب بين الجمهورية العربية المتحدة وبين إسرائيل كذلك أن من المسلمات لا أخال الدفاع إلا متفقاً معنا فيه وقد رددته جميع الأحكام الصادرة في قضايا الجاسوسية وأقرته محكمتنا العليا في حكمها الصادر في ١٩٥٨/٥/١٣ مجموعة الأحكام السنه التاسعة - ٥٠٨ ، إذا حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً واستند في ذلك إلى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب لإنشاء مجلس القنائم ومن اعتراف بعض الدول لإسرائيل كدولة فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذي رآه و للأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها .. ومنذ ذلك لم يتغير الموقف من إسرائيل في شيء إن لم تكن قد ازدادت علينا عدواناً ..

وقد أوردت ذلك جميع الأحكام في قضايا الجاسوسية التالية وأيضا من كتب الشراح (كتاب الدكتور أحمد فتحى سرور - شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة ١٩٦٣ ص ٤٠) لآت بعد ذلك إلى أولى الجرائم الواردة بالوصف والسند إلى التهمين الأول والثاني .

جريمة السعي والتخابر لمصلحة دولة أجنبية معادية للقيام بأعمال عداية
ضد ج.ع.ر.و.معاونة تلك الدولة في عملياتها الجرمية
والإضرار بالعمليات الجرمية لـ ج.ع.ر.م.

هذه الجريمة منصوص عنها في المادتين ٧٧ ب، ٧٧ ج وليس ثمة فارق في أركان كلتا المادتين إلا أن المادة ٧٧ ج تتطلب دولة أجنبية معادية أي تتطلب قيام حالة الحرب - وقد أسلفنا الحديث في هذا القول .

أما عن الركن المادى للجريمة المنصوص عنها في كلتا المادتين فهو السعي أو التخابر والمقصود بالسعي كل عمل أو نشاط يصدر من الجانى .. ويقصد منه إلى توجيه أو خدمة دولة أجنبية للقيام بعمل عدائى سواء تحقق أولم يتحقق .

والتخابر يراد به التفاهم في مختلف صوره سواء حصل ذلك شفاهاة أو كتابة صريحا أو رمزا مباشرة أو بالواسطة وبهذين اللفظين مدلول شامل حتى ينال بالعقاب كل فعل يقدم به الجانى في سبيل تحقيق غرضه الإجرامى وليس ببالزم أن يطول أمر السعي أو أن يتكرر التخابر بل يكفى لتمام الجريمة فعل واحد يعتبره القانون كذلك وهذا هو الركن المادى للجريمة وهو ركنها الأول ولا يهم أن يبدأ الجانى التخابر من جهته أو تكون الدولة الأجنبية هي البادية به من أول الأمر ويحصل التخابر مع الدولة الأجنبية أو مع شخص يعمل لمصلحتها ولو لم تكن له صفة رسمية في علاقته بتلك الدولة والشخص الذى يعمل لمصلحة الدولة الأجنبية هو كل شخص سواء كان يعمل بصفة رسمية أو بصفة غير رسمية أو متطوعا أو بإيعاز خفى من الدولة الأجنبية لتدبير مصلحة لها على حساب مصر وإضراراً بالمصلحة الوطنية (محمود إبراهيم إسماعيل - مذكرة لطلبة الدكتوراة ص ٢٤)

ثاني أركان هذه الجريمة هو القصد الجنائى وهو أن يهدف الجانى من السعي أو التخابر قيام الدولة الأجنبية بأعمال عداية ضد مصر ولاشك أن من أقوى الأدلة التى تساق تدليلاً على هذا القصد أن يكون السعي أو التخابر لصالح إسرائيل فتجن في حالة حرب معها مما يدل بذاته على قصد الجانى الإجرامى (حكم فى القضية ٢٠٢ عليا ١٩٦٣ المستشار بهنساوى ص ٢٩) .

ولا يشترط وقوع هذه الجريمة نجاح الجانى في مقصده إذ يكفى مجرد توافر هذا القصد ولو لم يتحقق تنفيذه بالفعل ولحكمه الموضوع سلطة مطلقة في تقدير مدى توافر هذا القصد ولاشك أن ثبوت السعي والتخابر أثناء قيام الحرب على الدولة الأجنبية يعتبر قرينة على توافر هذا القصد (الدكتور أحمد فتحى سرور ، ص ٢٠) .

إن نزلنا إلى واقعة الدعوى فما من شك في أن مآتاه المتهمان الأول والثاني من سرقة جوازات السفر وتسليمها لعملاء إسرائيل وقد افصحنا عما وراء ذلك من أنه لن يكون إلا تزوير لجوازات ليتمكنوا بها من دخول البلاد للقيام بالأعمال العدوانية فضلا عن أن في تسليمها ما حصلنا عليه من معلومات إلى عملاء هذه الدولة لم يكن الغرض إلا تمكينها من القيام بتلك الأعمال العدائية .

فجميع ما ذكره المتهم الأول وجميع ما أورده المتهم الثاني في تقريره كل يدور في هذا الفلك وقد كشف المتهم الأول عن باعته على هذا حين ذكرها صراحة أنه سعى إلى العمل مقابل ألا يعود إلى البلاد - وما انتهت إليه تلك الأمانى التى بذلها له من أنه سيقبض في إسرائيل حيث يملك فيلا ويعين في منصب محترم ويحصل على جواز سفر دبلوماسى يوجب به العالم ص ٩٩٩ .

وما ذكره المتهم الأول عن المتهم الثاني من أنه راغب عن الإقامة في وطنه وقد جاء المتهم الثاني ليؤيد هذا بخط يده حين طلب من أسياده صرف جواز سفر إيطالى له اعتقد أن سيحضر له به فيتمكن به من الخروج ص ١٠٠٤ (سبب طلبه من جواز سفر إيطالى ج : أنا كنت فاهم أنى لما هابلغ بفقد جواز سفرى سأوضع فى القوائم السوداء ولاستطيع تجديد البسبور وبالتالي مش حاقدر اطلع من مصر ولكن إذا كان معى بسبور إيطالى اقدر اطلع به من مصر وكان تفكرى إن لما حيحى مصر حيحضر معى البسبور الإيطالى .

أما عن الجريمة الثانية والمسندة للمتهمين الأول والثاني جريمة إنشاء الأسرى الخاصة بالدفاع عن البلاد المخصص عليها في المادة ٨٠ م

هذا النص نص المادة ٨٠ ع لا يقتصر في تجريم تسليم السر و إفشائه على القائم بخدمة عامة كالموظف أو مأمور الحكومة إنما يشمل الموظف العام وغير الموظف من الأفراد ويتناول الوطنى والأجنبى على السواء ويسوى في الحكم بين الأمين على السر وغير الأمين عليه) مذكورة محمود إبراهيم إسماعيل - ص ١٣٧) .

ولهذه الجريمة أركان أربعة :

أولها : فعل من الأفعال المبينة في النص وهى التسليم أو الحصول أو الإفشاء أو الإلتلاف أو التعيب .

ثانيها : أن يقع هذا الفعل على سر من أسرار الدفاع عن البلاد .

ثالثها : أن يحصل التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو إلى شخص يعمل لمصلحتها .

رابعها : القصد الجنائى .

الركن الأول : يراد بالتسليم الإيعاء واصطلاحاً تمكين الغير من حيازة شيء بعينه ويقع التسليم لا بالمدلول المادى فحسب إنما يقع أيضاً بإملاء محتويات السر وكتابته وذكره والتحدث به كل هذا ونحوه يعد تسليماً للسر حكمه حكم تسليم وعاء السربذاته ولم تفرق المادة في استحقاق العقاب بين من حصل على السر وبين من توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها .

وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأى صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة الدولة الأجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها . وقد قصدت المادة ٨٠ إلى التعميم والإطلاق ، يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن المتهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذى يرمى إليه الجانى فغير ذى بال أن يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل فى ذلك كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة بأى وجه من الوجوه يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يقض من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاطئ أو ناقص (مذكرة محمود إبراهيم إسماعيل - ص ١٣٤) (حكم النقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٥٠٧ السنة التاسعة)

الركن الثانى : هو أن يقع الإفشاء أو التسليم على سر من أسرار الدفاع عن البلاد تلك الأسرار التى وعنها المادة ٨٥ من قانون العقوبات ونعنى بها فقرتها الأولى والثالثة .

الفقرة الأولى : تحدثت عن المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التى يحكم طبيعتها لايعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة فى ذلك ويجب مراعاة مصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء من الأشخاص .

الفقرة الثالثة : من المادة ٨٥ ع تحدثت عن الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وتموينها وأفرادها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية أو الإستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إذاعته .

ومفاد ماذكرته المذكرة الإيضاحية فى هذا الصدد أن كل الأخبار والمعلومات المتعلقة بالشئون العسكرية هى أسرار حظر الشارع نشرها وإفشاءها وإنما يشترط أن تكون متعلقة بشئون الدفاع وأن تكون ذات طبيعة سرية - والإذن الكتابى لازم فى كل الأحوال لإزالة صفة السرية عنها (ص ١٤٤ مذكرات محمود إبراهيم إسماعيل) .

وقد افصح الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ لهذه المادة قبل تعديلاتها الأخيرة بقوله " وغنى عن البيان أنه في أحوال كثيرة تكون طبيعة الوثيقة أو المعلومات بحيث لاتدع مجالاً للشك في أنها تتضمن سرا من أسرار الدفاع عن البلاد بينما قد تقع حالات لايتبين فيها معنى السرية بطريقة جلية وإذا ذاك يرجع الأمر إلى تقدير المحكمة وفي مثل هذه الأحوال يحسن بالحكمة أن تأخذ رأي السلطات ذات الشأن وهي أقدر من غيرها في الحكم في أهمية الوثيقة أو المعلومات التي تجرى بشأنها المحاكمة وعلى سريتها (ص ١٤٩ مذكرات محمود إبراهيم إسماعيل).

ولاينزع عن السر صفته أن يعلم به عدد كبير ممن لهم شأن في حفظه أو استخدامه ويظل مع هذا سرا لا يجوز إفشاؤه أو تسليمه وعلى ذلك فليس ثمة مايمنع العقاب على الجريمة كون السر قد أبلغ إلى عدد كبير من ضباط الجيش وجنوده فهذا الإبلاغ لا يغير من طبيعته وسبق إفشاء السر لايرفع عنه صفته ذلك أن إفشاء السر مرة لا يحول دون تبليغه مرة أخرى لغير من أفضى لهم في المرة السابقة فتعدد الجهات التي علمت بفحواه واتساع نطاق الإفشاء وتكراره يزيد به الضرر الذي يصيب الدفاع عن البلاد ولم يقصد الشارع من بيان أسرار الدفاع في المادة ٨٥ ع أن يحصرها وإنما صاغ نص هذه المادة في عبارات عامة منها ما لا يثور الخلاف في طبيعته ومنها ماثلجاً المحكمة إلى الإستعانة برأي الفنيين لمعرفة ما يكون سرا وما لا يكون وإذا تبين أنه ليس للسر إلا أهمية ثانوية أو حتى إذا فقد فائدته كلها أو بعضها فلا يؤثر ذلك في مسئولية من يفشي مادام هذا السر هو مائنص عليه القانون وأدخله الشارع في عداد الأسرار المتعلقة بالدفاع ولايؤثر على السر إفشاؤه من خائن أو اختلاسه من سارق أو تسليمه لغير حافظه فهو مازال باقيا على أصله من خطر إذاعته أو نقله .

واختلاط الأخبار والمعلومات الصحيحة بغيرها كاذبة أو زائفة لا يعيب إسناد جريمة تسليم السر أو إفشائه إلى المتهم بإعتباره أى الركن المادى قد وقع على شيء من الأسرار لا زيف فيه. كذلك قد يكون السر ماديا وقد يكون معنويا ولا فرق في المسئولية في الحالتين .

الركن الثالث : هو أن يحصل التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو إلى أحد ممن يعملون لمصلحتها فلم يشترط أن تكون تلك الدولة في حالة حرب مع مصر .

الركن الرابع : القصد الجنائي :

القصد هنا قصد عام لأن تسليم السر أو إفشاءه ينطوي بذاته على الخيانة ويتضمن معناه فالجريمة عمدية يتوافر القصد الجنائي بأن يكون الجاني عالماً بشروط الجريمة عند ارتكابها ولأعبرة بعد ذلك بالبواعث .

من أحكام محكمة النقض الفرنسية في قضية شخص سلم إلى دولة أجنبية وثائق سرية ودافع بأنه لم يقصد خيانة فرنسا ، إنما أراد أن يستبدل بتلك الوثائق التي سلمه وثائق أخرى أكثر أهمية لشنون الدفاع عن البلاد وأنه قدم هذه الوثائق البديلة فعلاً إلى السلطات العسكرية الفرنسية فقضت محكمة النقض بأن هذا الدفاع لايجدى الطاعن ولايجوز مسؤوليته متى كان الثابت أنه تعمد تسليم السر إلى دولة أجنبية . (مذكرات محمود إبراهيم إسماعيل ص ١٥٤) ، (نقض فرنسي ٢/١ سنة ١٩٢٥ والوز الأسبوعي ١٨١) .

تلك هي معالم الطريق في تلك الجريمة فتعالوا نتلمس من وقائع الدعوى ومن أقوالهم مايفضى ويكسو هذه الأركان الأربعة من أقوال المتهم الأول ومما خطت يده أنه أفشى تلك المعلومات عن المواقف الحربية والعسكرات والمطارات والمعلومات الشخصية عن أفراد القوات المسلحة ..

وبالنسبة للمتهم الثانى تقريره الطافح بتلك الأسرار - وقد أتت شهادة الشاهد الثالث صريحة في أن ما أدلى به من التهمان يعتبر من أسرار الدفاع .

أما عن الركن الثالث من العلم بأنهم يتعاملون مع عميل دولة أجنبية - فذلك الأمر في حق المتهم الأول لايقبل منافسة ولاجدالاً فليس أكثر من أن يباح بهذا الأمر في مقر السفارة الإسرائيلية ببائيس .

أما بالنسبة للمتهم الثانى فهو على بينة بأمر المتهم الأول ولصالح من يعمل بل يكفى أنه عنوان تقريره لمدير المخابرات الإسرائيلية .

أما عن القصد الجنائي فلا عبرة بالبواعث فتلك الحجج والأعذار المنتحلة لن تفيدهم شيئاً ولو أرادوا حقيقة خدمة البلد - وآية ذلك حكم محكمة النقض الفرنسية .

قد يقال : إن المتهم الثانى إنما سلم تقريره بهذه الأسرار للمتهم الأول الذى بعث بهذا التقرير إلى المحقق العسكرى العربى ولم يطلع عليه مندوب إسرائيل وأن هذه الأسرار لم تصل إلى إسرائيل .

يبدو أن تلك النتيجة يتأبها العقل ويلفظها المنطق فالمتهم الأول فى الواقع هو مندوب إسرائيل وعميلها لا نقول هذا اعتباطا بل نستند إلى وضع العميل فى القانون فقد سوى القانون بين الدولة الأجنبية وبين من يعمل لمصلحتها ولم يتطلب أن يكون الطرف الاخرى فى السعى أوالتخابر ممثلا رسميا للدولة الأجنبية أو مجرد عميل يعمل لمصلحتها فلا يقع على الاتهام عيب إثبات أن الطرف الآخر فى السعى أوالتخابر كان مكلفا بذلك من قبل دولة أجنبية ولا يشترط أن يكون الشخص الذى يعمل لمصلحة دولة أجنبية تابعا لهذه الدولة فقد يكون وطنيا أو تابعا لدولة أجنبية أخرى (كتاب الدكتور أحمد فتحى سرور ص٢٦، ٢٧) إذا ما استقرت هذه المبادئ فما من شك أن المتهم الأول بما آتاه وبما عاش فيه كان بالنسبة للمتهم الثانى والمتهم الثالث هو عميل إسرائيل فالجريمة بالنسبة للمتهم الثانى تامة كاملة بمجرد إفشائه وتسليمه ذلك التقرير بالأسرار العسكرية للمتهم الأول أما أن هذا العميل قد انتهى بالتقرير ناحية أخرى فبذل أن يوجهه للدولة التى يعمل لها رده إلى الدولة الأخرى فذلك امر لاحق على وقوع الجريمة بعد اكتمالها لا اثر له البتة على أركانها ولا على اكتمال تكوينها بيد أن مايزعمونه من عدم وصول هذا التقرير لإسرائيل يقدح فيه ويبطله مادون عنه فى مفكرة المتهم الأول التى ما اشترها الأبناء على طلب ومادون بياناتها إلا ليراجعها فمحال أن يدون بها أمر دون أن يكون على بينة وتحقق منه مهما نفى المتهم الأول أمر وصول هذا التقرير لإسرائيل فلا بد وأن يكون خبره عند تطبيقا للقاعدة التى يقررها المتهم الأول نفسه وظل مصرا عليها وهى أن مايدونه بهذه المفكرة إنما كان تحت إشراف وقد راجعها لآخر مرة يوم سفره إلى بروكسل ، ربما قيل إن المتهم الأول قد أبلغ الملحق العسكرى العربى عن المتهم الثالث من قبل أن يحصل على تقريره وأنه أرسل للملحق العربى صوره فوتوغرافية لهذا التقرير يوم سلمه لـ وبديهي أن لا أثر أيضا على اكتمال الجريمة من تسليم صورة من هذا التقرير إلى الملحق العسكرى إذ بوصول التقرير لـ مندوب إسرائيل بل يكفى وصوله للمتهم الأول لأنه مندوبها أيضا ما تتكامل به الجريمة ويكفى أن يشهد المتهم الثالث فى أقواله بمدى الإضرار المترتبة على ماورد فى هذا التقرير من أخبار سواء كانت صحيحة أم كاذبة ولا عبرة بالقول بأن المتهم الثالث لم يكتب إلا هذا التقرير وأن هذا إنما كان هو اتصاله الوحيد إذ لا عبرة فى التخابر بعدد مرات الاتصال غير المشروع فيكفى مجرد الاتصال لمرة واحدة (فتحى سرور ص ٢٤)

وما دمنا قد وجدنا في أمر المتهم الثالث هذا بحدنا في المبحث عن الجريمة المشتركة فيها الفرسان الثلاثة - جريمة التقابر المنصوص عليها في المادة ٧٧ ع .

الركن المادى فيها قد سبق الحديث عنه (التفاهم فى مختلف الصور) .

الركن الثانى قصد الإضرار بأى من المراكز الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمصالح القومية والمركز السياسى يقصد به كل مامن شأنه أن يمس استقلال الدولة وسياستها الخارجية أخذ بحقها فى مباشرة شئونها الخارجية والداخلية دون رقابة أو تدخل من دولة أجنبية فيما ذكره المتهم الأول والمتهم الثالث من أخبار مايفضى الإضرار بهذا المركز .

والمركز الاقتصادى - المقصود به مركز ج.ع.م كدولة لها نظامها الاقتصادى الخاص الذى أرست قواعده ويدخل فى ذلك مايتصل بإنتاجها وتجارتها .

وفيما ذكره المتهم الأول و المتهم الثالث مايفى بهذا الغرض والإضرار بمركز مصر الحربى هو كل مايعرقل أى مجهود حربى للبلاد أو يؤثر عليه - ولاشك أن فى جميع الأسرار العسكرية التى أذاعها المتهم الأول والمتهم الثانى مايفى بالإضرار بهذا المركز فضلا عما ذكره المتهم الثالث فى تقريره من توقع انقلاب بين ضباط الجيش واستيائهم مايفر أيضا بهذا المركز أما عن الإضرار بمركز مصر الدبلوماسى - فيراد به كل مايتصل بالتمثيل الدبلوماسى للدولة ونظامها وأعمال القائمين فى الخارج - ولاشك أن ماأثاه المتهم الأول من مراقبات لمبنى سفارتنا فى فرنسا ولكتب المحقق العسكرى فى بون وتصويره للمواقع مايحقق هذا الإضرار .

أما المصالح القومية فهو تعبير واسع للدلول يراد به كل مصلحة تهم مصر باعتبارها جمهورية ديمقراطية ودولة ذات سيادة - فالإضرار بجميع تلك المراكز يحقق الإضرار بتلك المصالح القومية ولاشك فى أن ماوصف به استقبال فى تقرير المتهم الثالث يحقق إضرارا بتلك المصالح .

أما عن جريمة الرشوة المسندة لجميع المتهمين المعاقب عليها فى المادة ٧٨ عقوبات ففى تعاقب كل من يطلب أو يتقبل ولوباواسطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقودا أو أية منفعة أخرى بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية ففى تنظير أركانها ثلاثة :

- ١ - طلب النقود أو المنفعة أو قبولها أو أخذها أو التوسط فيها .
- ٢ - أن يكون مصدرها دولة أجنبية أو أحد ممن يعملون لمصلحتها .
- ٣ - القصد الجنائى .

وليس من الضروري أن يتم الضرر بالمصلحة القومية إما تكفى نية الإضرار فقط ويتوافر القصد باتجاه ذهن الجاني إلى أن العمل الذي يقوم به يضر بالمصلحة القومية .

وليس بشرط أن يتم المرتشى العمل الذي تقاضى الرشوة لإتمامه ولا أن يشرع فيه بل يكفى أن يتقاضى ما حصل عليه أو أن يتلقى وعدا بالحصول عليه نظير أن يقوم بعمل ضار بالمصالح القومية ولو لم ينفذه .

ذلك أن جريمة الرشوة تتم بمجرد تلاقي إرادة الراشي والمرتشى واقتزان ذلك بالقصد الجنائي ولذلك كان عدول الجاني بعد حصوله على الرشوة أو طلبه لها لا يفيده لأن الجريمة عندئذ تكون قد وقعت كاملة (مذكرات محمود إبراهيم إسماعيل ص ٦١) .

وقد طلبنا من مراقبة النقد موافقاتنا بالأسعار الرسمية للعملة التي تقاضاها وطلبها المتهمون فورد هذا البيان وباحتسابه بالنسبة للمتهم الأول يوازى تقريبا المبلغ الذي حددته .

أما بالنسبة للمتهم الثاني فقد ذكر أن المتهم الأول أنفق عليه ٢٧٠ ماركا وطلب ثمنا للجوازات المسروقة ١٢٠٠ مارك ومرتباً شهرياً ٢٠٠ مارك وعلى هذا يكون مجموع مطالبه ١٧٧٠ ماركا أما المتهم الثالث فقد طلب في تقريره ٢٠٠٠ مارك .

الجريمة الأخيرة : الاتفاق الجنائي :

الجريمة المنصوص عليها في المواد ٨٢ ب/ ١ ، ٢ الاتفاق الجنائي لبه الموافقة وجنيته توارد الخواطر وأبوه الشرعى اتفاق المشارب والمتهمون على ما بان من فعالهم الدنسة على مشرب واحد .. نقمة على الوطن وسعى لخراجه .. ولأعبرة بطريق الشوك حتى لو أدمى الضمير .. حتى ولو تلطخوا منها بالوحل – حتى ولو نأى بهم الطريق عن الأهل والوطن ..

فإن كانت أركان الجريمة ثلاثة : حصول الاتفاق ، والغرض منه ، والقصد الجنائي .

فإنه عن الركن الأول لا يشترط في جريمة الاتفاق الجنائي وجود جمعية ولا يتطلب استمرار الاتفاق ولا تنظيمه .

فيعاقب على الاتفاق الجنائي سواء كان قيامه مبني على تنظيم وله رئاسة وفيه علاقات تبعية أو كان خالياً من ذلك عند اقتضار هذا العدد على اثنين .

ومعنى الاتفاق اتحاد إرادتين اتحاداً قابلاً بطبيعته لاستمرار الحالة الجنائية وعلى هذا فكل ماكان من أمر المتهمين وجرائمهم يحقق توافر الركن الأول ويغطي الركن الثاني في أن الغرض من الاتفاق هو ارتكاب تلك الجرائم السالفة .

أما القصد الجنائي في الاتفاق فهو قصد عام يتوافر بعلم الجاني بأنه يتفق على ارتكاب جريمه وهو علم مفترض ولاشك (محمود إبراهيم إسماعيل ص٢٥٢).

الماتمة

وقد آن لى أن اصل من مطاشى إلى خاتمة فى انتظار ما سيبدون ، فإن تريد ذكر الوطن وحرماته ومقدساته فى مقام قدسكم لهو ضرب من الإطالة بلا موجب فالوطنية تسرى فى كيانكم مسرى الدم من الخلايا، وحكمكم فى هذه الدعوى لن يكون كلمة تنطق بعد أن تداولها العقل من بعد روية وإمعان وينطق بها اللسان ، لا إنما حكمكم فى هذه القضية أكثر من ذلك .. هو حكم لن يجهد فيه العقل وحده إنما ستتفاعل معه كل خلية من كيانكم وكل قطرة سرت فى دمائكم ، لأنها لا تسرى إلا مشعة بالوطنية وبحب الوطن والبذل له بكل غال ، بحكمكم ستتأصلون خلايا سرطانية اعتقد العدو أنه سيطلقها فى كيان هذه الأمة لترتكها خطاماً وتقوض صرحها ركائماً .. وليس ثمة علاج لتلك السرطانيات إلا الاستئصال والبتر ..

وقد ملككم إياه القانون وإستباحه لكم بالنسبة للمتهمين الأول والثانى وكان لهم جزاء وفاقاً ..

أى أسباب لرافة ليبدوها ؟

أى أسباب لرحمة ليزكروها ؟

أذكروا الوطن ومايبدل من دم وأرواح لحفاظله ؟

أم ذكروا نسماته وقطرات مائه وخيراته التى فاء بها عليهم فكبروا وشبوا ليكون هذا منهم هو رد صنيع الوطن فيهم.. باعوا نفوسهم وقطعوا أوصالهم وهانوا على أنفسهم وهانوا على العدو وابغوا أن يبيعوا الوطن معهم فماذا ينتظرون من مواطنيهم .. ماعادوا بشراً وإن بدوا فى صورة البشر ..

أولهم كل قطرة فى دمه تكفى لتسميم بحور الوطنية .. وأى زفرة من زفراته إن هى إلا لفحة جحيم تحرق وجه الفضيلة وتحمى روح المثل .. فى إجرامه المركز مايكفى لإفساد أمة ..

أما ثانيهم فقد يجلبوا من صغر سنه ما يقدمونه شفاععة لكم - يخلصون به عنقه من ذاك المصير ولكن سبب الشفاععة هو ذات سبب إصرارنا على ذاك المصير ..

فشبابه لن يكون شباب جسد فحسب بل لابد وان يكون شباب وطنية ..

فنحن لانطلب من الشباب شباب اجساد فحسب بل شباب وطنية وتأجج إخلاص ، وعارم تضحية ووفاء ..

بذل له الوطن التقدير فرد عليه بالجدان والذكور .. باع الهدى بالضلال فأى رافة استحق له طلبها ؟! وأى رحمة تلك التى يراد أن تحل بغير أهلها ؟!

أما الكهل المتهدل النزق صاحب المروءة الفاجرة فبقدر مروءته تلك بقدر ما يجب له السخاء فى الجزاء .. خذوه بقدر مروءته واسخوا عليه فى العطاء بدافع الإخلاص والمروءة للوطن ..

وبعد ، فماذا جنت البلاد عليهم حتى يكونوا وبالا عليها وحتى تلقى من أيديهم هذا الصنيع ؟! ليس من بعد الخيانة وزر ولا نعت "وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون" .^(١)

(١) بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ قضت المحكمة برئاسة المستشار أحمد شؤاد سرى بمعاقبة كل من المتهم الأول بالإعدام شتقا ، وبمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأسغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . وأقر الحكم فى ١٩٦٤/١/٧٨ . ونفذ حكم الإعدام فى المتهم الأول فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٥ .

مرافعة النيابة

فى

القضية رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ عصر أمن الدولة العليا

وفىها عز على إسرائيل توافد الخبراء الألمان للصواريخ وعملهم فى مصر فبعثوا بلوتز صاحب الجنسية الألمانية والإسرائيلى فى حقيقته ليمثل المليونير صاحب هواية اقتناء وتربية الخيول العربية ، ليندمج مع الخبراء الألمان ، يرسل إسرائيل بكل الدقائق عنهم ، وعن من يوطد صلاته بهم من أعضاء النوادى التى انضم إليها ، وزود بجهاز الإرسال اللاسلكى وبالشفرة وبخطابات تحوى متفجرات لإرسالها إلى الخبراء الألمان ، وكان من ضحاياه انفجار خطاب منها فى وكيل مكتب بريد المعادى وانفجار ماطلبوا إليه التخلص منه من قاعدة حربية ودفنه قرب الأهرامات وإصابة من عثر عليه من مكان دفنه وموافاة اللوساد بالرسائل اللاسلكية اليومية عن كل ما يصل إليه من معلومات وتحركات ، من استطاع مصادقتهم من الخبراء أو ضباط الجيش وسجلت رسائله ، واكتشف موقع الإرسال من فيلته التى استأجرها بالهرم وضبطت وفتشت فيلته ، فعثر على جهاز الإرسال ومفرعات كان فى طريقه لاستعمالها واعترف هو وزوجته ففضى عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وعلى زوجته بالسجن ، وإثر النكسة طلبت إسرائيل مبادلتة بجميع أسرانا من النكسة ، فتم ذلك واستقبلته جولدا مائير رئيسة الوزراء فى احتفال بعودته وكتب كتابا بالإنجليزية والألمانية عن كل ما آتاه ومحاكمته والحكم عليه تحت عنوان "جاسوس الشامبانيا سيد الجواسيس" رمزاً لما كان يقدمه لضيقه فى فيلته التى استأجرها ، وأقررد فصلاً فى هذا الكتاب لما أسماه محاكمة مشرفة ، روى فيها كيف جرى التحقيق معه وإجراءات محاكمته حتى صدور الحكم عليه أشاد فيها بقضاء التحقيق والحكم .

Wolfgang Lotz

The Champagne Spy

Israel's Master Spy
tells his story

CORGI BOOKS

A DIVISION OF TRANSWORLD PUBLISHERS LTD

(غلاف الكتاب الذى وضعه الجاسوس لوتز
عن تجربته الجاسوسية فى مصر)

Contents

Preface	7
1 Making of a Spy	9
2 Indiscretion	21
3 Stallions for Spying	48
4 The Glorious Past	54
5 Rusty Bey	64
6 Look Over Your Shoulder	75
7 Rockets and Champagne	81
8 Over and Out	99
9 The Truth, Mr. Lotz	119
10 The Honourable Court	146
11 Guilty as Charged	168
12 Tura-Convict 388	173
13 Rate of Exchange	198
Epilogue	220

(محتويات كتاب لوتز ، ومنها يظهر الفصل الذي ألفه
لرواية محاكمته في مصر ، تحت عنوان " محاكمة مشرفة "
وهو رقم ١)

أسند إلى المتهمين الأول والثانية :

أنهما في خلال الفترة من أغسطس سنة ١٩٦٠
حتى فبراير سنة ١٩٦٥

بالجمهورية العربية المتحدة

أولا : تخابرا مع لشخاص يعملون لمصلحة جماعة سياسية تأخذ حكم الدولة قانونا لمعاونتها في عملياتها الحربية ضد الجمهورية العربية المتحدة وللإضرار بالعمليات الحربية لهذه الجمهورية . وذلك بأن اتفقا وآخرين مقيمين في الخارج يعملون لصالح إسرائيل على التجسس لحسابه للحصول على معلومات حربية عن القوات المسلحة والإنتاج الحربي بالجمهورية للإضرار بعملياتها الحربية .

ثانيا : سلما لشخاص يعملون لمصلحة جماعة سياسية تأخذ حكم الدولة قانونا وأقشيا لهم أسرار خاصة بالدفاع عن البلاد وذلك بأن سلما وأقشيا لشخاص مقيمين في الخارج يعملون لصالح إسرائيل معلومات تتصل بالشئون العسكرية للقوات المسلحة ومراكزها وتحركاتها وعتادها ومواقع أسلحتها ومدى الإنتاج الحربي لها وغير هذا من المعلومات الحربية التي لايعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك والتي لم يصلر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرها أو اذاعتها .

ثالثا : تخابرا مع اشخاص يعملون لمصلحة جماعة سياسية تأخذ حكم الدولة قانونا بقصد الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والاقتصادي ومصالحها القومية وذلك بأن اتفقا وآخرين مقيمين بالخارج يعملون لمصلحة إسرائيل على أن يمدوهم بكل ما يمكنها جمعه من معلومات ويباينان عن القوات المسلحة والأوضاع السياسية والاقتصادية وأدليا اليهم بهذه المعلومات بقصد تمكين إسرائيل من الإضرار بمركز البلاد الحربي والسياسي والاقتصادي ومصالحها القومية .. وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب .

رابعا : تخلبا وقتلوا من اشخاص يعملون لمصلحة إسرائيل نقودا ومنافع بقصد ارتكاب أعمال ضارة بالمصالح القومية وذلك بأن تقاضيا ممن يعملون لصالحها مبالغ في صورة مرتبات شهرية ونفقات إقامة وخيول وسيارة مقابل مايقدمانه من معلومات لحساب إسرائيل - وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب .

خامسا : نظما واستعملا وسيلة من وسائل التراسل بقصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد وتسليمها إلى إسرائيل . وذلك بأن استحضرا أجهزة للإرسال اللاسلكي لإبلاغ المنظمة التي يعملون لحسابها المعلومات العسكرية التي يحصلان عليها ، وكان المتهم الأول يباشر عمليات الإرسال الفنية بينما تقوم المتهم الثانية بتأمينه أثناء ذلك ، كما استحضر المتهم الأول أوراقا للكتابة غير المنظورة لاستعمالها في تحرير الخطابات التي كان يرسلها إلى عملاء إسرائيل في الخارج بالإبلاغ عن المعلومات التي يحصلان عليها وقد وقعت هذه الجريمة في زمن الحرب .

ساسا : أحرزا وحازا واستوردا مفرقات وأدوات تستخدم لإنفجارها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

سابها : استعملا مفرقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأموال الغير للخطر بأن أحضرا من المنظمة التي يعملان لحسابها بالخارج مفرقات منها ما هو مخبأ في ميزان ، ومنها ما هو مخفى في قاع حقيبتين ، ومنها ما هو مشكل في هيئة صابون وخطابين داخل لوح خشبي وقد أخفيا أحد قاعى الحقيبتين في مكان محدد بصحراء الهرم حيث عثر عليه وعند محاولته تبين محتوياتها أحلت انفجارا نتج عنه إصابته وإصابة وآخرين بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي كما أرسلوا الخطابين بالبريد فأحدث أحدهما انفجارا نتج عنه إصابة بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وإتلاف مبنى مكتب بريد المعادى على النحو الموصوف بالمحضر .

ثامنا : شرعا في قتل و..... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتل الثانى وآخر تنفيذاً لتعليمات المنظمة التي يعملان لحسابها وأحضرا معهما من الخارج خطابين مخبئين يحويان متفجرات من شأنها إحداث الوفاة عند محاولة فتحهما وقام التهم الأول بإرسالهما بالبريد بعد استخراجهما من مخبأهما بمعونة التهمة الثانية فأنفجرا أحد هذين الخطابين في وكيل مكتب بريد المعادى "....." عند تناوله له وحدثت به الإصابات بالتقرير الطبي الشرعى ، وقد خاب أثر الجريمة بالنسبة له لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو إسماعفه بالعلاج ، كما أوقف تنفيذ الجريمة بالنسبة للمعنى عليه الثانى لسبب لادخل لإرادتهما فيه اشتباهه فى الخطاب وتسليمه للجهات المختصة .

تاسعا : هددنا و..... بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل وكان التهديد مصحوبا بطلب بأن أحضرا من الخارج خطابات أرسلها التهم الأول إليهم بمعونة التهمة الثانية بطريق البريد يهددتهما فيها بالقتل إن لم يتركا العمل في ج .ع .م .

عاشرا : اشتركا فى اتفاق جنائى الفرض منه ارتكاب الجرائم المتقدم ذكرها بالعاقب عليها بمقتضى المواد ٧٧ ج ٧٨ ، ٨٠ ، ١٠٢ ، ١٠٢ ج ١٠٢ ، ١٠٢ ، ١٠٢ هـ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون العقوبات وذلك بأن اتفقا وآخرين مقيمين بالخارج يشكلون منظمة تعمل لصالح إسرائيل ضد الجمهورية العربية المتحدة على أن يتخابروا معهم لمعاونة إسرائيل فى عملياتها الحربية وتسليمها أسرا خاصة بالدفاع عن البلاد والتخابر بقصد الإضرار بمركز ج.ع.م الحربى والسياسى والاقتصادى ومصالحها القومية والاستعمال المفرقات لقتل الخراء الألمان العاملين بالجمهورية وتهديدهم لترك العمل بها . وتنفذا لهذا الاتفاق قام المتهمان الأول والثانية بارتكاب الجرائم المبينة بالتهم التسع السابقة ، قام أعضاء التنظيم بالخارج بإرسال بخروج ورسائل متفجرة للعاملين بالإنتاج الحربى أدى انفجار إحداها إلى الشروع فى قتل وقد تدخل التهم الأول فى إدارة حركة هذا الاتفاق الجنائى بتحريض التهمة الثانية على الاشتراك والانضمام إليه .

سَمِيرُ الذِّينِ الْخَائِنِ الْخَائِنِ

من أعلى صعيد الخيانة ، ومن ذروة قمم الغدر ومن أحلك متاهات الضلال -
جننا اليوم بهذه الشخوص الثلاثة الماخلة ..

نماذج عز علينا أن نجد لها في تاريخنا مثل سابقة وسيمضى بنا تاريخ طويل
حتى تتكرر تلك الصور .

إن عادت البشرية أذراجها لتجسد الخيانة والغدر والضلال ولتنصب لها إلهها ..
ففى عقيدتي أنها لن تجد لذلك خيراً من لوتز إلهها ..

آية ذلك أن صفوة السفاحين المنتخبين للغدر فى العالم أجمع والمتمثلين فى
صهاينة إسرائيل أبت قمتهم وهى المخابرات الإسرائيلية إلا أن تتشرف بدعوة لوتز فى
يناير ١٩٦٤ الماضى لزيارة إسرائيل حتى يحل بها بركات إله الخيانة والغدر ولهى الإله
دعوتهم فى تل أبيب كان لكبيرهم " مير " شرف لقاء لوتز وتناول العشاء معه .

ولم يبلغ الإله هذه المرتبة نتيجة لهو و عبث أو قضاء وقدر .. لا ، بل نالها عن
جد واجتهاد وعمل واتقان بهر له أرباب إسرائيل فكان له منهم كل ذلك المال وكل
هذا الثناء والتقدير ..

أما عن أنه هو المتفوق عليهم ؛ فذلك ماحدثنا به هو به فى أدب وتواضع فى
مواضع كثيرة نذكر منها من قبيل المثال لا الحصر :

• إذ يتشاور مع روى فى أمر الغطاء الذى يسدله على نفسه إذا ما حضر للبلاد -
يقترح روى عليه أن يقوم بلور الصحفى ويرفض ويقول فى ص ١٢٥ :

• اعترضت على هذا الاقتراح لأنى لم أمارس هذا العمل من قبل ولا أعتبر نفسى
صالحاً لأن أقوم بتمثيله كغطاء لحقيقة عملى ولأن طبيعة عمل الصحفى هى
البحث عن الأخبار مما يثير الشك فى أمره - ومتى ثار الشك من حوله فقد
سهل انكشاف أمره ونظراً لأنى فعلاً خبير فى الخيول فقد اقترحت عليهم أن
أحضر إلى مصر بهذا الغطاء فوافقوا وكان غطاء ناجحاً ..

• كرامة أخرى من كرامات ذلك الإله أنه هو صاحب التحاليل العميقة لكل من
يقابل من الشخصيات .. المحدد لنقط الضعف لكل شخصية وما هو المدخل إليها

.. رشح أحد معارفه هنا في مصر للمنظمة لتجند له وانطلق يبحث عما حدد

من نقاط ضعفه وكيف الوصول اليه بقوله في ص ١١٢ :

" ونقطة ضعفه بالنسبة للنساء لاتجعله يسعى إليهن وإنما لو أتت إليه المرأة أو الفتاة فإنه يفقد كل عقله . وهذا ماذكرته للمنظمة وأخبرتهم أنه إذا ذهب إلى فيينا وأمكن تقديم فتاة إليه لتنام معه مرة أو مرتين فإنه سيفقد عقله ويذكر لها كل ماتريد من معلومات بدون وعى ..

ويستطرد في كيف سيكون من الميسور الحصول على معلومات في فيينا دون أن يقوم هو بذلك في مصر ليقول :

اولهما إنه إزاء أى امرأة لابد أن يظهر امامها أنه شخص مهم ويبدى لها كم من الأمور يعرف .. والأمر الثانى أنه في فيينا يحكم وجود الفتاة هناك ستكون على اتصال قريب ودائم ومستمر مع المنظمة فتخبرهم بما تحصل عليه من معلومات ويوجهونها هم بالأسئلة التى يرغبون فى الإجابة عليها . الأمر الثالث أنه لو فرض أن الفتاة وجهت اليه أسئلة مباشرة مما يدعوه إلى الشك فى أمرها فلن يكون هناك عاقبة لاكتشاف أمر الفتاة أكثر من أنه يتركها . أما هنا فأنى إن سألته أسئلة مباشرة فيكون مصيرى أنا السجن ..

عبقرية فى الفحش وأستاذية فى الفجر .. تقرب إلى أحد العلماء الألمان موهما إياه بالصدافة .. وأمنه الرجل .. وما أن تبلو للوتز أهمية مايبشره هذا العالم من أبحاث حتى انطلق يبعث لمنظمته بكل ماعرف عنه حتى نوافذ مسكنه ذكرلهم لونها . لالشيء إلايقدم له الموت فى صورة هدية من هدايا الكريسماس .. وتهتز موجات الأثير بينه وبين تل أبيب حاملة مخطط الغدر وسفك الدماء (رسالة المنظمة رقم ١٣٦ فى ١٩٦٤/٦/٦ ص ٤٦٤) والرجل تزداد على الأيام ثقته به فازعا إليه مفضيا بمخاوفه من سيدة أخرى يشك فى أمرها ويعتقد أنها تتجسس عليه هي كورنيليا فالتر زوجة العالم الأمريكى هانز فالتر رئيس بعثة جامعة بيل الأمريكية للحفريات والتى ثبت أنها كانت عضواً آخر فى منظمة لوتز أطلقتها المنظمة هي الأخرى لتحجوم حول ذلك العالم الألماني . وإذ بلوتز يمارس سلطته وهيلمانه فيبعث للمنظمة برسالته اللاسلكية من ضمن الرسائل المضبوطة أن اسحبوا كورنيليا فالتر (رسالته رقم ٤٠ فى ١٩٦٤/٦/١٠ ص ٤٨٢)

وتسحب كورنيليا فالتر فى اليوم التالى لينفرد هو بالضحية مستوثقا من الذى سيفتح بريد ذلك العالم ليبعث اليه بهديته الغادرة .. وهكذا لم يرنو السفاح من الخيانة فأبى إلا أن يعب من دماء الضحايا وكانت له من تلك الدماء عذوبة مذاق

فمضى يستزيد من سفكها سائلا صهاينة إسرائيل سدنة محراب الخسة والبناءة أن يزيده من وسائلها ويتموا عليه نعمته بإرسال المزيد من وسائل القتل والدمار .. فى رسالته اللاسلكية رقم ٩ فى ١٩٦٤/٩/٢٧ ص ٥١١ :

" لم ينفجر الخطاب المرسل إلى كير ماير .. انفجر خطاب آخر فى مكتب بريد المعادى - جرح أحد الكتبة . التأثير كبير على الألمان - والبقية تأتى "

فى رسالته رقم ٢٠ فى ١٩٦٤/١١/١ :

" عدد آخر من الألمان يحلوان يستقبلون كما ينوى غيرهم أن يغادروا فى الربيع . يصل قريبا أفراد جدد سأحاول وضعهم تحت سيطرتى وفى رسالته اللاسلكية المؤرخة فى ١٩٦٤/ ١١/٣٠ ص ٥٥٢ :

" غادر عدد خبير من اعتقد أنه يمكن زيادة الخلوات بمزيد من خطابات التهديد هنا ونشر المقالات فى الصحف الألمانية .. "

كل هذا ليفتال مواطنيه الألمان من بنى جنسه ويتحرك عى هذا النحو دون ماتهتز منه عاطفه أوبدر عنه انفعال .. ولالشيء إلا - إشباعاً لهواية المغامرة والمال ..

هالنى منه ذلك فوجهت إليه سؤالاً فى التحقيق لم قبل ذلك ؟ فأجاب :

إنه عملى كما هو عملى أن تسألنى " ص ٢٦٦

س : ولماذا وافقت على حمل هذا الصندوق (الصابون) إلى مصر؟

ج : لنفس السبب الذى دعانى إلى حمل اقلام المتفجرات ولأنه عملى تماما كما هو عملى أن تسألنى .

وفى سبيل حب المغامرة والمال باعهم كل شيء حتى عرضه وسواته .. وكان له أمر من جوزيف رئيس المنظمة .. إذهب إلى (فلانة) عالمة الصواريخ فى مصر وتعرف عليها وعاشرها معاشرة الأزواج ومن خلال هذا الفجر والعهر عليك أن توافى بكل ما يمكنك جمعه منها من أخبار .. ص ٢٧٦

وهكذا هى أخلاق الصهاينة .. وهكذا تمضى قيمهم متمسكين بما نادى به البروتوكول الأول من بروتوكولات صهيون " إن جواز المرور فى الدنيا هو القوة والكذب والادعاء مضيئين إليه العهر والدعارة "

(المتهمة الثانية)

إلى ثانى تلك الشخوص المائلة - إلى الرقطاء الناعمة معسولة الهوى - مدلهة فى حب الإثم - متبئلة فى عشق الهوان - لامحبة لديها لوطن - ولا قيمة عندها لأهل - بلغت منها الخسة والخيانة حد التنكر لوطنها ومواطنيها ولأهلها ولذويها - أنها ألقت بكل هؤلاء لالشيء إلا لتستمر تواصل صلواتها لإله الخيانة والضلال فى هيكل الحرام

حارقة له الشرف بخورا .. والمثل والقيم أريحا تعبق له به أرجاء الهيكل حيث يسبى الضحايا ليستنزف منها الأسرار ..

اسمعوا لإجابتها إذ تسأل عن داعيها للاستمرار معه بعد أن يكشف لها مايقوم به من غدر لمواطنيه : ص ٣٧٠

س : لم قبلت الاستمرار معه ؟

ج : وسأستمر دائما معه .. فإن حبي لن يعادله شيء آخر ولو كان حبي لوطني وجميع أهلي وأنا آسفة إذ أصرح بذلك ولكنها مشاعري ..

أسلمت له نفسها من قبل أن يستحلها .. ولاضير ولاغضاضة مادامت موافقة المنظمة في الطريق .. والحديث عن الزوجة وستر دورها لنا فيه حديث طويل سيأتي في حينه ..

هذان هما شخصان الدعوى قدمناهما في عجالة لنتيهم من بعد فرادي .. كل فيما اضطلع به من أدوار وما قارقه من أثام ..

(المتهم الأول)

إن أتينا إلى أولهم وإلى اعترافاته الطوال فالذي يجب أن يقال فيه : إنه لم يفجر في صدر أقواله عناصر اكتشاف الدعوى بكامل أبعادها .. إنما كان هو الطلسم الصامت الساكت .. يجود بالقول مرحلة مرحلة عندما يواجه بالخبىء من أمره .. لم يدل بالاعتراف إلا مقسطا .. لايزيد فيه إلا إذا فجعه الدليل المادى وأحرق به ولم تسعفه الحيلة ليجد من قبضته فككا حتى خلته بئرا للأفاعى ماله من قرار ..

رفعت عنه غطاء لكشف ما أخفاه الميزان من جهازى الإرسال فانطلقت الأفاعي تشب من أعماقه الواحدة تلو الأخرى تلدغ من عقله أستار الحقيقة فيهوئ الستر بعد الآخر ليكشف عن رزاياه حية تتلوى ..

عند رفع غطاء الميزان لم يعترف إلا بجهازى الإرسال والتراسل اللاسلكى .. ولما أيقن أن الميزان سيفحص ويجرب بدا له أن يكشف عن أقلام المتفجرات الخبيثة به .. ولم يزد عن ذلك حتى جاءت نتيجة فحص أقلام المتفجرات وأنها تستخدم لتفجير عبوات مفرقات .. وإذ يواجه بتلك الحقيقة يتفضل علينا معتزنا بالقدر الذى يفضى فقط هذا الدليل المادى دون ما زيادة فيعترف بالصابون لأن الصابون جزء مكمل لأقلام المتفجرات ..

كذلك كان حاله فى أمر خطابات المتفجرات فى البداية إصرار على أنها مجرد خطابات تهديد ثم تميع إلى أنه من الجائز أن يكون ببعضها متفجرات .. وفى النهاية

إذا ما تذكر رسالته اللاسلكية المضبوطة والتي في طريقها إلى الحل وكان فيها الوضوح كل الوضوح أنه مرسل خطابات المتفجرات (رسالته في ١٩٦٤/١١/٢٧ ص ٥١١) ويطلب من سدة التنظيم إرسال المزيد منها (رسالته في ١٩٦٤/١١/٢٠ ص ٥٥٢) يتحول إلى تأكيد أن اثنين منها يحويان المتفجرات بل ويأخذ في التدليل على أنه هو مرسلها مقيما الأدلة على ذلك حتى يكتشف الثقة ويبلى أنه صاحب المكرمة المتفضل بالاعتراف ..

وتظل فوهة البئر مفتوحة لتخرج منها آخرة الأفاعي.. تلك هي قاع الحقيقة المدفونة في الصحراء .. قدر أن لا ضير عليه إذا ما تفضل وكشف عن حقيقتها .. فماذا سيضيره بعد ما اعترف بخطابات المتفجرات وهي لن تزيد عن كونها هي الأخرى كمتفجرات وسينتهي الأمر إلى وحدة في الفعل .

واستبعد ولم يخطر بذهنه أن إنسانا قد عثر عليها وكان القدر له بالرصاد .. أبي إلا أن يفصح ويكشف ما انتوى أن يخبئه من أمر نفسه فكان العثور على قاع الحقيقة في اليوم التالي للقبض على لوتز وكان انفجارها المشنوم في اليوم الرابع للقبض على لوتز .. وبأي القدر إلا أن يفصح كل خبيء من أمره ..

اعترف بدفن قاع الحقيقة لا لشيء إلا لأنه اعترف بما هو مثلها وهي الصابون والخطابات .. ولن يزيد الأمر شئيا حتى إذا ما واجهته بما نتج عن أمر العثور عليها وما جره من ويلات على القوم المذبذبين .. مضى يجيب :

" لقد صدمتني بعنف بما ذكرته لي . ولا أدري ماذا أقول ولم أكن أتوقع إطلاقا أن قاع الحقيقة مهما كان يحتوي يمكن أن يعثر عليه أي شخص .. "

فهو في اعترافاته لم يكن متفضلا لأنه من قبل الضبط وبعده كان صاحب الحيلة لا يكشف كل ذاته للمحقق فيسقط عنه بالتالي أي قول بأنه تفضل فأرشد أو بصر لأن الإقرار بالأمر بعد المواجهة بالدليل المادي فيه لا يعتبر إرشادا إنما هو إجابة على استجواب ورد على سؤال ..

خلاصة ما أوراه الفتى من حصيلة مئات هذه الصفحات هو أنه :

كان يعمل أثناء الحرب العالمية الأخيرة ضابطا بالجيش الألماني برتبة كابتن وأسر في معركة العلمين ومكث في الأسر في مصر أربع سنوات ولم يجد من وطنه المأوى إثر الحرب فهاجر إلى أستراليا ليعمل سائقا للورى ثم عاد إلى ألمانيا ليعمل مدرب خيول في مدرسة ركوب في برلين وفي ربيع عام ١٩٦٠ التقى به جوردون الإسرائيلي ونشأت بينهما صداقة مبناهما التردد على أماكن اللهو واصطحاب الفتيات وسلمه جوردون إلى فترة تدريبية في يونيو سنة ١٩٦١ ، صدرت إليه الأوامر بالسفر إلى باريس حيث التقى برودي وجوزيف وتلقى التعليمات عن رحلته إلى مصر وسلمه

رودى حذاء ركوب مخفيا في كعبه جهاز إرسال لاسلكى وطلب إليه العودة إلى مصر ليباشر مهامه من جمع المعلومات ومراقبة المواقع العسكرية وإبلاغ جميع ما يحصل عليه من أخبار سياسية أو اقتصادية أو عسكرية عن طريق اللاسلكى ، وفي طريقه التقى بالقطار من باريس بالقطار إلى ميونخ بالمتهمة الثانية وكان اللقاء الأول ، اتقد منه في الجوانح حب مضطرم دعاه إلى أن يعرض عليها الزواج فقبلت وسبقها إلى القاهرة ولحقت به وأقامت معه دون ما زواج في المنزل رقم ١٦ شارع إسماعيل محمد بالزمالك وتظاهرا لمعارفهما بالزواج وأخذ يباشر مهمات جمع المعلومات وإرسالها باللاسلكى وكانت المتهمة الثانية ترافقه في رحلاته الاستكشافية لتبين المواقع العسكرية كما كانت تساعد في إيجاد صلات بمصادر معلوماته وتفسر من الزوار استفسارات فيما يهمه من مواضيع وذلك على حد ماقرره في بليدة استجوابه ص ٦٤.

وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ عاد إلى أوروبا بعد أن تخلص قبل عودته من جهاز الإرسال المخفى في كعب الحذاء بإلقائه في النيل ورافقه المتهمة الثانية في هذه الرحلة متخلفة في بلدتها في ألمانيا . وتابع هو رحلته إلى باريس حيث التقى بجوزيف وزوده بتعليماته عن رحلته التالية إلى مصر وسلمه حقيبتين مخبرا إياه بوجود مفرقات بقاعهما واللتين عثر علي قاع إحدهما بصحراء الهرم كما تسلم منه الميزان المضبوط وبه جهازا إرسال والأقلام المتفجرة المضبوطة .

ثم عاد إلى مصر مع المتهمة الثانية في نهاية فبراير سنة ١٩٦٢ دون زواج - وأخذ في مباشرة عمله مؤسسا لنفسه غطاء جيدا بشراء الخيول وتوطيد الصلات والقيام بالرافقيات الدورية للمعسكرات الحربية وجمع المعلومات ليها كانت عسكرية أو سياسية والاتصال الدائم بالمنظمة عن طريق اللاسلكى باستخدام أحد جهازى الإرسال الخبائين بالميزان يبلغ به الأخبار العاجلة وبعث بتفصيلاتها في الرسائل التي يحررها بالطريقة السرية من البلوك نوت المضبوط ويرسلها إلى الدكتور يوليوس بوزيه واستمر في ممارسة نشاطه في البلاد ومع المتهمة الثانية وكان دورها مقصورا على حد ما صور وأوهم - على تقليص المساعدات غير المباشرة له بتسهيل تعارفه على الأصدقاء وإعداد المسكن لحسن استقبالهم ، حتى قام بالرحلة التالية إلى أوروبا في أغسطس سنة ١٩٦٢ وكانت المتهمة الثانية قد ألحت عليه في وجوب الزواج ، وتركها في بلدتها بألمانيا ، وتابع سفره إلى باريس حيث قابل جوزيف الذي فاجأه - على حد ما حاول أن يصور بالسؤال عن زوجته ومنذ متى كانت له زوجة ، وكيف يأتي هذا الفعل دون إذن المنظمة ، وثار فيه وهاج وماج مقرعا إياه ، كيف لم يجد فيه كل التدريب الذي تلقاه وأبدي له لوتز مميزات زوجته وكيف أنها تكمل له الغطاء ، وكيف أنها تيسر له من المهام ما لم يستطع أن يأتيه وهو أعزب وبعد أن أدلى له

جميع البيانات عن المهمة الثانية وافقه جوزيف على احتفاظه بتلك الزوجة على أن يتحمل مسئوليتها وفي ذات تلك الرحلة منح من جوزيف علاوة تساوى ١/٥ مرتبه وقفل راجعا إلى ألمانيا حيث أتم عقد الزواج وافتتح لزوجه حسابا أودع لها فيه ١٥ الف مارك وزوده جوزيف بتعليمات إضافية وألقى عليه بالمزيد من الواجبات تلك أن عليه الاتصال بأكبر عدد ممكن من الخبراء الألمان ليلتقط منهم كل ما يمكنه جمعه من معلومات عن عملهم وشئون حياتهم وجمع المعلومات عن قواعد الصواريخ ومواقع حربية معينة ، وحمله جوزيف في تلك الرحلة المتفجرات المشكلة على هيئة قطع الصابون وخبأ إليه الاحتفاظ بها لحين صدور تعليمات عنها ، وسلمه المنديل الملون المضبوط الغلف بالسلوفان كإشارة للتعرف على مندوب المنظمة الذى سيصل إليه حاملا مندبلا مماثلا لتسلم تلك المتفجرات أو لتسليمه تعليمات أو لتيسير خروجه من البلاد هو وزوجه بإعطائهما جوازى سفر مزورين إذا ما أحقق بهما خطر ..

ومضى فى ممارسة نشاطه و موافاة المنظمة بكل ما يحصل عليه من معلومات بطريق اللاسلكى والخطابات السرية - وكان يسافر من مصر إلى أوروبا للاجتماع برئيس المنظمة فى باريس مرتين كل عام ، متعللا لأصدقائه فى مصر بأن زوجته تشكو أوراما بالراس وأن عليه عرضها على طبيب فى تلك الفترات ، وذلك بعد أن توافق مع زوجته على ذكر تلك الواقعة ...

وفى باريس كان يقدم للمنظمة التقارير ويذكر لأعضائها شفويا جميع ماحصله من معلومات فى كل رحلة .. وتبين له أن المنظمة التابع لها تعمل متعاونة مع منظمة أخرى تختص بالنشاط لصالح إسرائيل فى أنحاء أوروبا وقد عرف ذلك عندما سأل هو جوزيف ورودى عن سبب فشلها فى خطف عالم الصواريخ الذى كان يعمل فى مصر فأجاباه بأن ذلك عمل المنظمة الأخرى التى تتعاون مع منظمتها والتي تمارس نشاطها فى مصر كما ذكر له جوزيف أنه هو بشخصه الذى أرسل بطرد المتفجرات لعالم الصواريخ الدكتور وأن هذا الطرد قد انفجر وأصاب الشاهدة الأولى .

وبناء على إشارة لاسلكية تلقاها من المنظمة بالتخلص من الحقيبة الصغيرة التى أخفيت المفرقات فى قاعها بإغراق هذه الحقيبة فى النيل كما ساوره الشك - على حد مازعم - فى خطورة قاع الحقيبة ورافق زوجته بالسيارة إلى صحراء الهرم حيث قام ببغض تلك الحقيبة وقد أرشد عن هذا المكان بعد الضبط بينما كانت زوجته ترافق الموقع وقد جاء إرشاده عن هذا المكان مطابقا لإرشاد زوجته وتطابق إرشاد الاثنين مع إرشاد الشاهد الثالث الذى عثر على قاع الحقيبة .

وفى تعليله لدفن قاع الحقيقة والتخلص منها ذكر أن تخوفه من خطورتها هو الذى دفعه إلى ذلك وأنه ربما عاد لاستخراجها إذا ما اقتضى الحال ..
وقد قام بحرق باقى أجزاء الحقيقة فى حمام منزله وبإشراف زوجته وأرشد عن آثار الاحتراق التى مازالت تسود أرض الحمام وجدرانه .

وقد فصل المتهم مصادر معلوماته مقسما إياها إلى أربعة أقسام :

أولا : الخبراء الألمان الذين تظاهر بمصادقتهم مبينا ما التقطه من كل منهم من معلومات .

ثانيا : العاملين الأجانب بمختلف المنشآت ناسبا لكل ما جمعه منهم من أخبار اقتصادية وسياسية .

ثالثا : من تمكن من مصادقتهم من مصريين وما استطاع جمعه خلال أحاديثهم من معلومات .

رابعا : مشاهداته الشخصية ومراقباته الدورية للمواقع والعسكرات ومدى ما أمكنه اكتشافه منها .

وقد كان تحديده للمواقع والأماكن العسكرية وإنتاج الطائرات ، والصواريخ وتتبع حركة التحركات والمعلومات عن أفراد القوات المسلحة والخبراء العاملين فى الإنتاج الحربى هى المحاور التى يدور عليها تجميع المعلومات بالإضافة إلى المعلومات السياسية والاقتصادية التى أدلى بها إلى المنظمة وفصلها فى أقواله ..

وقد أقر بتبليغه وإرساله لجميع الرسائل اللاسلكية المشفرة التى قام الخبير - الشاهد - بحلها والتى عرضت عليه فأقر بصحتها ومنها رسالة تسأله اقتراحاته فى إرسال هدايا الكريسماس لخبير ألماني (ذكر اسمه) يعمل فى الإنتاج الحربى فى مصر ممن تظاهر هو بصداقته لهم ، وقد فسرها بأن المنظمة إنما تعنى بذلك مدى إمكان إرسال متفجرات إليهم .

وقد أجابهم عن هذه الرسالة بمدى إمكانيات تنفيذ ذلك وعمن يتولى فتح بريد هذا الخبير ..

وذكر عند وجوده فى باريس فى يناير سنة ١٩٦٤ أنه قام برحلة مع روى إلى إسرائيل على نفقة المنظمة ويجواز سفر إسرائيلى مزور تسمى فيه باسم (جولد ستون) ، وقد كانت رحلة ترفيهية لمدة أسبوع التقى فيها بكثير المخابرات الإسرائيلية (مير) وتحدث معه على أوجه نشاطه فى مصر وأثنى على جهوده ..

وفي رحلته الأخيرة إلى أوروبا أصدر إليه جوزيف تعليمات بشأن تسلم خطابات وإرسالها من القاهرة بعضها يحوى تهديدا وبعضها يحوى متفجرات معنونة بأسماء خبراء اللان يعملون فى الإنتاج الحربى فى مصر ، مرفقة بأرقام طلب إليه أن يلصق فوقها طوابع بريد مصرية وألا يتناول هذه الخطابات إلا والقفاز فى يديه وأن يحتفظ بها حتى يتلقى من المنظمة رسالة لاسلكية بإرسالها ، واتفق على أن تكون كلمة (BOOTS) رمزا لهذه الخطابات وأن يوافق المنظمة بما ينتج عن إرسالها من آثار وتسلم هذه الخطابات مخفاة فى لوح خشبي وتلقى التعليمات عن استخراجها ، وما أن تلقى الرسالة اللاسلكية بإرسالها حتى قام بذلك وأخذ يتقصى أخبار وصولها فتبين له أن أحدها قد انفجر وأصاب الشاهد الثانى " وكيل مكتب بريد المعادى " وأن الآخر الرسل إلى "....." لم ينفجر ، فأبلغ المنظمة بذلك برسالة لاسلكية واقترح على المنظمة إرسال المزيد من هذه الخطابات ..

كما أوضح فى أقواله كيف أن أعضاء تلك المنظمة على اتصال وثيق بسلطات الحكومتين الفرنسية والألمانية مدلا بما يلقونه من تيسيرات إستثنائية .

وفصل المتهم المبالغ التى تقاضاها من المنظمة من مرتبات شهرية ونفقات للمعيشة وتكاليف مانسجه لنفسه من غطاء قدرها جميعها باثنين وثلاثين ألف وخمسمائة و تسعة وعشرين جنيها وخمسمائة مليم ..

وأخيرا عزا المتهم دوافعه للعمل إلى دافعين هما حب المال والمغامرة . هازنا بكل مايتقولون به من أن عقدة الذنب لدى الشعب الألمانى هى التى تدفعه لمساعدة إسرائيل ..

تلك خلاصة مافاض به من اعترافات فى تلك المئات من الصفحات ..ولنا فى اعترافاته وقضتان :

أولاهما : دافعه الحقيقى للتخلص من قاع الحقيقة ..

ثانيتهما : حقيقة زواجه ودور زوجته فيما قارف من جرائم ..

أولا : حقيقة الدافع للتخلص من قاع الحقيقة ومفذه فى صحراء الهرم :

تعلمنا من كتب المخابرات ، ومن القضايا السابقة أن هناك فى لغة المخابرات مايسمى (DEAD DROP) - أى نقطة ميتة - وتولى لنا شرحها جاسوس سابق طواه حكم بالإعدام هو جان ليون توماس فى الصحيفة ٧٨ من أقواله يتحدث عن تعريف (ال- DEAD DROP) فيقول : أى نقطة ميتة بلغة المخابرات بمعنى أنها فى حلة تكون أمان خالص ومش حية فى النشاط لغاية ماتيجى فرصة وناخذها .

والحق أن متهمنا لم يودع قاع الحقيقة في تلك البقعة من الصحراء تخلصا منها إنما أودعها فيها كمكان أمين سيعود إليه حتما ليأخذ منه تلك المتفجرات لاستخدامها في أغراضه .

هو لم يذكر ذلك على سبيل القطع واليقين ، إنما أورد ترحيبا مدعيا أن دافعه الأساس للتخلص منها هو احتمال خطورتها بعد مضي وقت عليها وبعد ما تلقى الأمر بالتخلص من الحقيقة الصغرى زاد في يقينه احتمال خطورتها ...

ونحن نقول : إنه ما أودعها هناك إلا للعودة إليها .. وشاهدنا على ذلك ثلاث ،
أولا : لو كانت الخشية من الانفجار هي الدافع له على التخلص من القاع لتخلص منه في وقت معاصر لوقت تخلصه من الحقيقة الصغرى وليس بعد تاريخ تخلصه منها بثلاثة أشهر على نحو ما أوضح ص ٤٠٥

ثانيا : لو أن قدر أن في الأمر خطورة لما حرص على اصطحاب زوجته معه عند دفعه لقاع الحقيقة وهو الذي حرص ألا تصحبه عند إلقائه لخطابات المتفجرات لاحتمال خطورتها ولأنه يحبها أكثر من نفسه .

ثالثا : وهو ثالث الأدلة ولقواها : إنه ليس من المصادفة في شيء على الإطلاق أن يكون قاع الحقيقة مليئا بالمتفجرات على هيئة نوت طبع عليها " هدايا الكريسماس " وتكون رسالة المنظمة إليه في ١٩٩٤/٦/٦ ص ٤٦ تسأله عما يتلقاه ذلك العالم الأناني (المسمى) من هدايا الكريسماس . ويجيبهم هو بمدى إمكانية إرسال هذه الهدايا في رسالته في ١٩٩٤/٦/٧ ص ٤٦ وهكذا تتضح النية جلية إنه ما عمد إلى دفن قاع الحقيقة في هذا المكان إلا لهدف واحد هو العودة إليها في تلك البقعة الميتة لاستخدامها في قتل ذلك العالم ومن ترى المنظمة قتله من العلماء الآخرين من بنى جنبه ولحمته .

ثانيا : (الزوجة وحقيقة دورها)

من خلال أحداثه الطوال لم يدع فرصة إلا ليؤكد أن دور زوجته في كل ما أتاه إنما كان مقصوراً على مجرد كونها زوجته ، تهيب له المسكن وتسبخ عليه صفة اجتماعية فتفتح له الطريق إلى التعارف وإنشاء الصلات ..

ما من فرصة تحين له إلا وينطلق ليكرر ذلك ويردده حتى مضى يتحدث عن انتحاره لو لم تكن هي إلى جواره في محنته هذه ص ١٨٦

" واتخيل لو أنني كنت وحدي في هذه المأساة لما ترددت أن اضع بيدي حدا لحياتي بالانتحار . ولكني محظوظ في أمر واحد هو أن زوجتي التي هي بالنسبة لي

كل شيء في الحياة ، معى أو على الأقل بجوارى ، وإن كان لى أى أمل فى المستقبل فلن يكون إلا بها ومعها ، وعندما يأتى ذلك الوقت - إن قدر أن يأتى ، فادعو الله أن يتحقق فى يوم ما - وحتى يحين هذا اليوم فإن أملى فى أن تظل زوجتى معى وإلى جوارى هو الذى يمنحنى القوة لمواجهة الحياة .."

وارجو - والسياق العاطفى فى حديث معسول منه عن زوجته لا يمتد له ظل فى الدعوى - لأن ما أحب أن أؤكدته وقد صار لى أعوام أعالج دعوى الجاسوسية أن الزواج بين أبطالها والطلاق والحمل إن جاء ، الحب إن جرى ، والكراهة إن حتم ، والقدر أن يجرى كل هذا مخطط مرسوم من واقع حركة التنظيم وحركة التدبير ، فإن بدا الحب حاراً والعشق ملتهباً ، فليس لأن ذلك هو حقيقة ما يجرى ، إنما لأنه نتيجة ما أمر به وماطلب إليه أداؤه والعلامات المضيئة بعد دق الناقوس بمعرفة سادة الجهاز وسدنته ، فلا زواج إلا بالموافقة ، ولاحب إلا بالأمر ، ولا ارتباط إلا برضا السادة الكبار لا لشئ إلا لأن هؤلاء العملاء قد أفرغوا كامل وجودهم لحساب المنظمة التى ابتاعتهم ، فالعقل لها ، والقلب لها ، حتى ليلة الفراش الأحمر والخيانة الزوجية تكون لحسابها .

وكفانا مثلاً فى هذه الدعوى ما أمر به لوتز من جوزيف فى يناير سنة ١٩٦٤ من الاتصال بتلك العالة المسماة ومعاشرتها .

وأظن أن هذا لم يكن تقديرى فحسب إنما سر غوره .. ووصل إلى أبعاده شيخ جليل من شيوخ القضاء هو أستاذنا المرحوم كامل لطف الله حيث قال فى الجنبانية رقم ٣١٥ سنة ١٩٦١ عليها . جاسوسية ص ٩ من الحكم : إن تزواج الجواسيس من الجاسوسات إنما هو أمر مبيت لا دخل للمصادفة فيه ..

كان ذلك فى القضية المتهم فيها "جان ليون توماس" مع زوجته "كيتي بيتر بادلف" وقد طوي الأول حكم الاعداء وحكم عليها هي الأخرى غيابياً بذات الحكم .. ومن عجب أن يكون مسلك "جان ليون توماس" فى تلك القضية هو ذات مسلك لوتز فى قضيتنا .

ذات الظروف وذات القصة التى ابتدعت لتزيف علينا كيف كان بدء الاتصال بينهما . ذات القصة . اللقاء مصادفة فى القطار وكانت تعمل فى شركة تأمينات وكانت فى أحاجة . ونزلا من القطار سوياً وساعدها فى حمل حقائبها وتناولوا العشاء سوياً ثم توالت لقاءاتهم .. كل هذا فى ص ٩٤ من أقوال "جان ليون توماس" فى التحقيقات وهيه يقول الحكم فى ص ٩ : "إن المنظمة وضعتها فى طريقه وعملت على إغراء أحدهما بالآخر بأساليبها الخاصة حتى تم الزواج بينهما تحقيقاً لغاياتها الخطرة مما دل على أن تزويج الجواسيس من الجاسوسات كان أمراً مبيتاً لا دخل للمصادفة فيه ..

وليست المصادفة هي التي تجمع بين هاتين الروايتين .. رواية " جان ليون توماس " .. ورواية " لوتز " ..

لا .. إنما هو المخطط المرسوم والتعليمات للعملاء إذا ما ضبط أحدهما كيف يفدي الآخر وما يبذله له لمنتجاته من العقاب ..

ومن عجب أن يكون تاريخ قضية " جان ليون توماس " ونشاطه معاصراً لبداية نشاط لوتز وزوجته .. فقد ضبط جان ليون توماس في ٥ من يناير سنة ١٩٦١ ووصل لوتز إلي مصر في ٧ يناير سنة ١٩٦١ فالمخطط يكاد أن يكون موحد في الحالين .. إذا ما جمعتهما وحدة زمنية معينة .

فعلمية التحليل عن الزوجة في محاولة ستر دورها .. دور جديد له أن يلعبه لحساب المنظمة .. إن وقعت فلتطفو زوجتي وليبقي لها دور مع المنظمة ولتظل علي الطريق تؤدي دورها .. وإن أمسك بي فلأرفع كل صفات الإنم عن زوجتي حتي لا يضطرب كل الصيد في الشباك ولا بأس علي وأنا أحاول إفلاتها أن أتحدث عن العشق والهوى والحب والغرام .. لأنأي بعيدنا برفيقة التنظيم عما ينتظرها من مصر .. ولكن هيهات .. أن يحقق هذا الوهم أو يصل إلي الإقناع بهذا الخيال ..

تعال بنا يا ذا العقل والحجي نستعرض منك أمر هذا الزواج بحكم العقل والنهي .. بعيدا عن العاطفة والهوى .. رددتها أكثر من مرة في التحقيقات إن موافقة جوزيف ولو أنها كانت قبل عقد الزواج إنما لم تكن لها من الفاعلية لتدفعك لإتمام هذا الأمر وأنت كنت تنوي العقد رضي جوزيف بهذا الزواج أم أبي

إن كان الأمر كذلك .. فأي مسوغ معقول تبرر به تأخير الزواج لمدة عام ومعاشرتكم لها طوال هذا العام وأنت القائل إنك وقعت في حبها منذ اللقاء الأول وعرضت عليها الزواج قبل مجيئك إلي مصر وليت هي هذا العرض ولحقت بك ثم علمتا ثانية إلي ألمانيا . ولكن الزواج لم يتم وعلتما إلي مصر ثانية دون زواج . ثم رجعتا إلي ألمانيا وبعد لقائك بجوزيف تم هذا الزواج .. لم كل هذا التأجيل - أوردت عنه ميرر أنك كنت تريد دراستها والتحقق منها - إن لم تكفك الستة الأشهر الأولي لمعاشرتكم لها في مصر .. ألم تكفك الستة الأشهر الثانية لتعقد الزواج هنا في القنصلية وتنتحل الأعدار أنت وهي بأن المنظمة لم تكن موافقة ؟

وتملك هي بالبيانات التفصيلية عن تاريخ حياتها ببيانات غاية في الدقة لا يمكن أن تطلب لأمر إلا لتقدير مدى الصلاحية للقيام بأعمال التجسس ..

تحدثت عنها المتهمة في ص ٨٢٠ : صارحتي أن المنظمة ترفض هذا الزواج وأخبرني كذلك أن المنظمة ترفض زواجه من فتاة لا تعرفها المنظمة . وأن المنظمة تري أن تكون الزوجة من نفس المنظمة ..

كما قررت الزوجة ما يفيد انضمامها الي المنظمة في ص ٨٢١ :
" أخبرني أن المنظمة تريد معلومات أكثر عني وأن تتعري عن ماضي وأخبرني أنه أعطاهم تفاصيل عن حياتي وأعمالي السابقة والمدارس التي كنت بها واللغات التي اتحدثها والأصدقاء والأشخاص الذين أعرفهم وكل ما يخص عائلتي وأعطيتهم كل هذه المعلومات .. وعاد إلي باريس وربما كان ذلك في آخر يناير سنة ١٩٦٢ ومكث بها ثلاثة أيام فقط في باريس وعاد وأخبرني أننا يجب علينا أن نتنظر " ..

وتحدث هو أيضا عن أنه أدلي لجوزيف بهذه المعلومات في ص ٦٣٦ وبيدعت لنا قصة ثورة جوزيف .. ومن عجب أن جوزيف يثور ويوبخ ويقرع . وفي اليوم التالي مباشرة تكون منه الموافقة .. ومن عجب أن جوزيف في ثورته وتقريره كان يلوم أيضا علي ضالته النشاط وقلة الإنتاج .. ورغم كل هذا تحصل علي زيادة في المرتب تساوي الخمس . وتطلب منا أن نصدق أن هذه الزيادة إنما كانت بسبب العمل الذي يلومونك علي التقصير فيه وليست بسبب الزواج ..

أي عقل سيقبل منك هذا المنطق ..

ومن عجب أيضا أن تحصل علي كل ذلك المبلغ في هذه الرحلة والذي تفتح به حسابا لزوجتك بإيداع ١٥ ألف مارك لها في دوتش بانك وليس هذا إلا أجراً عن عملك في المنظمة .

ثم يكون تصريح جوزيف لك :

(Let her take part as little as possible in your activities)

لن يكون هذا .. ؟ لن يكون إلا لعضو في التنظيم .. فعضوية المتهمة الثانية أمر لا سبيل إلي جحوده أو نكرانه مهما حاول أن يضيف عليه من عاطفة مشبوبة .. ومهما حاول أن يصهره بنار الهوي المتأججة .. أتراه نسي فاعلية دورها التي تحدثت هو بها في فجر أقواله ص ٦٤ " هي تعلم أنني أتراسل باللاسلكي ولا تشترك معي في التراسل . وإن كانت تستفسر من الزوار التي ييجوا علينا عن الموضوعات التي تهمننا . أم تراه نسي دورها حين أراد التخلص من أحد مصادره وطرده من مزرعته فإذا بها تعترض ص ٩٧ :

" وقلت لزوجتي إنني سأطرد (فلان) وحصانه من مزرعتي فقالت لي لا تقضب ولا تفعل ذلك لأنه أهم مصدر لك في المعلومات " ..

أم تراه نسي ص ٢٨٨:

" كانت ترافقني في السيارة حتي يبدو الأمر أكثر طبيعية .. فكانت مساعدتها لي في هذا الصدد هي مساعدة غير مباشرة سلبية وفي إنشاء الصداقات من الأسهل والأيسر أن تنشأ الصداقة مع رجل متزوج دون الرجل الأعزب .. "

وفي حديث لجوزيف ص ٦٦٦ :

" أفنعتني لما قلت له أنه من الأفضل لي الزواج لإحساسي بالأمن ولإتقان غطائي ". ثم تعال بنا إذا العقل والحجى لنقدر من أقوالك أنت إن كان دورها مقصوداً كما حاولت أن توهم - علي دور الزوجة التي تلتزم ذاك الدور بما تقتضيه .. أم أنها فيما روته قد تعددت هذه الحدود بحيث لا يمكن القول عنها إلا أنها إنما تسهم معك في كل ما أتيت من أفعال وآثام ..

من قولك أنت أنها كانت تؤمن لك المكان أثناء الإرسال والاستقبال اللاسلكي إما بوجودها معك في غرفة النوم وإغلاق الباب دونكما - أو بوجودها بالخارج ومراقبة عدم صعود أحد إلي الغرفة ...

اصطحبك إياها في السيارة في جميع رحلاتك الاستكشافية للمواقع والمعسكرات ورجوعها وحدها بالسيارة من إحدى هذه الرحلات يوم أن أنوتيت أن يكون استطلاعك للموقع عن طريق السيارة والقطار من قولك أنت ص ١٢٧ أنك توافقت معها علي قصة إصابتها بأورام في رأسها كغطاء ومبرر للسفر كل ستة أشهر.

س : هل كانت تعلم زوجتك بما ذكرته عنها من أن لديها ورماً بالرأس وأن الطبيب نصحها بالجراحة وأن عليها استشارة الطبيب في ألمانيا كل ستة أشهر ؟
ج : نعم تعلم بها ومتفقين سوي علي هذه القصة وفي حقيقة الأمر ليس بها أية أورام ولكنها وافقتني علي هذه القصة بعد أن عرضت عليها الفكرة وأنها فكرة جيدة .

ومن قولك أنت ص ٢٢٨ أن المندبل المغلف بالسوفان هو علامة تعارف بينك وبين مندوب المنظمة الذي سيحضر اليك يحمل جواز سفر مزور لك وآخر لزوجتك إن أصبحتما في خطر ولم تتطوع المنظمة بإصطناع جواز سفر مزور لإنسانة ليست عضوا فيها ..

من قولك أنت أنك أخطرتها بأمر الصابون .. وطلبت إليها عدم استعماله وأنه متعلق بعملك ..

من قولك أنت أنك أخطرتها بما يحويه قاع الحقيبة من متفجرات .
من قولك أنت أنها أمنت لك المكان ساعة أن استخرجت خطابات المتفجرات وأخطرتها بأنها تحوي خطابات تهديد ..

ولكن الواقع أنها كانت علي علم بحقيقة ما تحويه هذه الخطابات من متفجرات وإلا فبماذا تعلق لنا قولك عن اضطرابها بعد سماعها بجائحة انفجار مكتب بريد المعادي وتساؤلها "أمل أن لا يكون ذلك من أحد خطابتنا" وتعال بنا إلي أقوالها لنتبين منها هي أحقا هي الزوجة المقصور دورها علي القيام بمهام الزوجية .. لا ، وكان منها البيان :

١. ص ٨١ أقوالها في فجر التحقيق بعد مواجهتها بالزوج من وصفها لكل ما يأتيه والمحاور التي يجمع حولها المعلومات وكتاب الشفرة ومواعيد الإرسال والاستقبال حتي تقول " وكان يحاول أن يدربني علي الاستقبال لأنه لم يكن يريد أن يستيقظ مبكرا ولكنه وجني غيبة " ..

٢. المعلومات الدقيقة التي أفضت بها إلى زوجها ص ٨٢ لكي يبلغ بها عنها المنظمة حتى توافق المنظمة وهي تعلم أن المنظمة لن توافق على الزواج إلا إذا كانت الزوجة عضوا في التنظيم وأعلنتها صريحة واضحة ص ٨٢٠ كان قد وعدني قبل سفرى إلى مصر بأن الحق به ونترزوج وبعد أن حضرت إلى مصر صارحنى أن المنظمة ترفض زواجه من فتاة لاتعرفها المنظمة والمنظمة ترى أن تكون الزوجة من نفس المنظمة ..

٣. القاعدة التي ذكرناها من أن زواج الجواسيس لا يكون إلا من جاسوسات قاعدة قرررتها هي بلسانها فإذا ماتم زواجها منه بعد تقريرها لهذه القاعدة .. ليس في ذلك القطع واليقين بأن زواجها ماتم إلا لأنها أصبحت عضوا في التنظيم ..

٣. وفولها ص ٧٢٠ " اعتقد أن يخبرنى عما يرسله من أخبار أكون حاضره عند التحنث بها .. ص ٧٢١ " : ولم أكن أسأله إلا عن المعلومات التي أرى أنها مهمة له في عمله فهذه المعلومات التي كنت أسأل عنها .

س : وكيف تقدرين أن معلومات بعينها هامة وأخرى غير هامة مما كنت تسمعينها ؟

ج : لأننى أعلم أن زوجى مهتم بالمعلومات العسكرية والمعلومات عن الخبراء الألمان وعلى هذا كنت أستطيع تقدير أهمية المعلومات التي يتحدثون بها أمامى وكنت أسأل عنها ..

٤. ثم تقديرها لحقيقة تبعية هذه المنظمة وأنها لا بد وأن تكون تابعة لدولة معادية لمصر ولا بد أن تكون إسرائيل ص ٧٢٧ تقول : "لا بد وأن تكون المنظمة تنتمى إلى دولة معادية لمصر وعدوة لمصر وتهدف إلى تعويق إنتاج الطائرات وتهديد الخبراء لترك العمل وهى إسرائيل وكانت غبية فى أنها لم تفكر فى تبعية المنظمة لإسرائيل .

٥ - وأخيرا تقرر في ص ٨٢٢ " كنت أعلم علم اليقين أن زوجي يقوم بأعمال غير مشروعة في مصر . وص ٨٢٤ : " أنا ساعدته في أن اهيبء له فرصة اقتناء منزل يحيب الأشخاص لزيارته حتى يثق الأشخاص فينا ويتكلموا بصراحة ..

٦ - كيف لها العلم بالشفرة ومفتاحها ومواعيد تغيرها وأنها كانت تغير مرة كل شهر ثم أصبحت تغير كل ستة أشهر وقد أوضحت ذلك في ص ٨٢٧ .

٧ - كيف لها العلم بتعليمات المنظمة تنطقها كما ينطق بها الزوج " لما عدنا من رحلة أوروبا في فبراير سنة ١٩٦٢ كانت لدينا تعليمات بضرورة معرفة جميع الأماكن والتحركات العسكرية في منطقة هليوبوليس، المطارات وكان يصحبني معه في السيارة للتجول في هليوبوليس وصرح لي بأنه مطلوب منه بيانات عن ذلك .

٨ - وكيف لها العلم بقيمة أسرار عمل زوجها من ترشيحه لذلك المسمى ص ٧٢٠ ، ٨٢٢ وإرساله رسالة بذلك للمنظمة وإبلاغه المنظمة بميعاد وصوله إلى أوروبا وأن شخصا من المنظمة سيتصل بذلك المرشح في ميونخ ليعرض عليه دفع مبلغ كبير ليشتروه به وتعتقد أنهم اشتروه فعلا " أكل هذا ويقال : إنها الزوجة المقصور دورها على القيام بواجبات الزوجية ؟

٩ - علمها بالأسرار العسكرية التي أرسل عنها زوجها رسائل لاسلكية مثل محطة الصواريخ ص ٨٢٢ . استطلاع طريق جديد وتحليله ص ٨٢١ - استطلاع مطار حربي ص ٨٢٠ . استطلاع دبابات روسية - تكاليف حرب اليمن العربية ص ٨٢٢ - تكاليف الخبراء الأجانب ومصانع الطائرات ترقب محركات جديدة .

١٠ - علمها بصفات المرسل إليهم خطابات التهديد وأنهم جميعا خبراء النان في مصنع الطائرات ليتروا العمل ويرحلوا وبعض هذه الخطابات مرسل للمعادى ص ٧٢٤ من أقوالها ..

اليس في كل هذا مايقطع بأنها ماكانت الزوجة ومااقتصر دورها على دور الزوجة بل هي المقاسمة المشاطرة للمتهم الأول في كل ما قارفه من آثام وما أوغل فيه من أفعال وضلال ..

وعلى هذا كان حقا علينا أن نصف دورها بدور الفاعل الأصلي في كل ماآناه المتهم ولا شبهة لوصفها بالاشراك ..

ذلك أنه من الفاجية القانونية :

يؤثم الاشتراك على أنه لون من ألوان المعاونة المحجوبة بحيث لا يرى دور مجسم متحرك للشريك المحجوب عن مسرح الجريمة فأراد المشرع بتأنييم عمل الشريك أن تمتد يده إلى خلف الستار لتجيب بالتخفى وراءه وهذه صورة الشريك بالاتفاق والشريك بالتحريض .

أما الشريك بالمساعدة فقد دقت التفرقة بينه وبين الفاعل الأصلي وتداخلت الصور وتعددت المعايير من معيار مادي إلى معيار شخصي .
المعيار المادي : قوامه النظر إلى ذات الفعل المرتكب ، فإن كان هذا الفعل بذاته مجردا عن غيره من الظروف يقع تحت طائلة القانون بوصفه شروعا عند مرتكبه فاعلا ..

والمعيار الشخصي : قوامه ما يثبت من قصد الجاني بعمله فإن كان يقصد منه أن يكون هو فاعل الجريمة والقائم بها عد فاعلا أصليا مهما كان العمل الذي يرتكبه في سبيلها ولو تمثل في مجرد حراسة الطريق أو تشجيع غيره من الجناة بحضور التنفيذ.. أما إذا كان ما يقصده هو مجرد معاونة غيره في جريمة بحيث يكون دوره فيها ثانويا فهو مجرد شريك .

(الدكتور السيد مصطفى في الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ٥٧ ص ٢٧٢)

محكمة النقض لدينا - وإن كانت تتبع المعيار المادي بصفة عامة - إلا أنها تدخل في تقديرها للأعمال التنفيذية للجريمة عاملا شخصيا قوامه ما يراه الجاني داخلا في تنفيذها بحسب ما استقر عليه هو وزملاؤه ومارتبوه والدور الذي عهد إليه في الجريمة مما يقتضى ظهوره على مسرحها وقت التنفيذ .. من ذلك ما قضت به من أنه إذا كان أحد المتهمين قد وقف يرقب الطريق في حين كان زملاؤه يجمعون القطن لسرقتها فإنه يعتبر فاعلا أصليا في جريمة السرقة .. وأن وقوف أحد المتهمين وهو يحمل سلاحا بجانب باقي المتهمين ليحرسهم وهم يتلفون زراعة تجعله فاعلا لا شريكا في الجريمة المسندة إليه مع أن حراسة الطريق لو نظر إليها وفقا لضوابط الشروع لما اعتبرت بدءا في تنفيذ السرقة أو الإتلاف (الدكتور السيد مصطفى ص ٢٧٤ و ص ٢٧٥)

فإن سلطنا الأضواء على صنيع المتهمة الثانية لوجدناها في جميع التهم العشرة فاعلا أصليا في الفعل الإجرامي لأنها جاءت شبهة الاشتراك في دورها بسبب أنها زوجة مع أنها أصيلة في الفعل الإجرامي إذ أنتها راية الزوجية متأخرة القدوم ومارست كل هذا النشاط ولا علاقة تربطها بالتهمة .. فهي قد مارست دورا مستقلا لتمرز كامل استقلال وجودها عن وجود رفيقها وزوجها ..

وهو ليس بزواج إلا في مغلغه - وحتى في فراشه لا يكون زوجا إنما هو بين ذراعيها سفير للمنظمة وعلى مرآها ممثل للتنظيم .. وفي سكونه وخطوه الأمر الناهي باسم الجهاز الذى اشترى الزوجين والفراش .

وهكذا لم يكن الزواج مجرد دعوة للمساهمة في فعل الزوج ، وإنما كان الزواج مناسبة للعمل وتجويده وإتقان الفطاء وحبه .

ولنعرض الاتهامات لنرى مايفطها من أقوال وأفعال .. معرجين على حديث القانون فيها :

(الجانب القانوني)

إذا ما أتينا إلى تعداد الاتهامات ووصفها فإنما نطرق باب القانون في الدعوى . وقبل أن أتناول كل جريمة مما ورد في الوصف وأسبع عليها من وقائع الدعوى مايفطى أركانها ، لا أراى بحاجة إلى الإشارة إلى قيام حالة الحرب بين الجمهورية العربية المتحدة وبين إسرائيل فذلك أمر من المسلمات لا أخال الدفاع إلا متفقاً معنا فيه ..

وقد رددته جميع الأحكام الصادرة في قضايا الجاسوسية وأقرته محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ مجموعة الأحكام السنة التاسعة ص ٥٠٨ إذ حصل الحكم أن الحرب بين مصر وإسرائيل قائمة فعلاً واستند في ذلك إلى اتساع العمليات الحربية بين مصر والدول العربية من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى ومن امتداد زمن هذه العمليات ومن تدخل الأمم المتحدة وعقد الهدنة التي لا تكون إلا بين متحاربين وإصدار مصر التشريعات المؤسسة على قيام حالة الحرب كإنشاء مجلس الفنائم ومن اعتبر أن بعض الدول بإسرائيل كدولة ، فإن الحكم يكون قد استند في القول بقيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل إلى الواقع الذى رآه وللأسانيد والاعتبارات الصحيحة التي ذكرها ومنذ ذلك لم يتغير الموقف تجاه إسرائيل في شيء إن لم تكن هي زانت علينا عدواناً ، وقد رددت ذلك جميع الأحكام في قضايا الجاسوسية التالية وأيضاً في كتب الشراح .

(كتاب الدكتور أحمد فتحى سرور - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص طبعة ١٩٦٢ ص ٤٠)

نأتى بعد ذلك إلى أولى الجرائم الواردة بالوصف والمستندة إلى المتهمين الأول والثانية :

جريمة التخابر لمصلحة دولة معادية للحصول على معلومات عسكرية(جريمة المادة ٧٧ جـ)

الركن المادى لهذه الجريمة : هو التخابر ويراد به التفاهم فى مختلف صورته سواء حصل ذلك شفاهة أو كتابة ، صريحا أو رمزا ، مباشرة أو بالواسطة ..

وليس بلازم أن يتكرر التخابر ، بل يكفى لتمام الجريمة فعل واحد ولايهم أن يبدأ الجانى التخابر من جهته أو تكون الدولة الأجنبية هى البداية به من أول الأمر . ويحصل التخابر مع الدولة الأجنبية أو مع شخص يعمل لمصلحتها ولو لم تكن له صفة رسمية فى علاقته بتلك الدولة .

الشخص الذى يعمل لمصلحة الدولة الأجنبية هو كل شخص سواء كان يعمل بصفة رسمية أو بصفة غير رسمية أو متطوعا أو بإيعاز خفى من الدولة الأجنبية لتدبير مصلحة لها على حساب مصر وإضرارها بالمصلحة الوطنية . (مذكرات المستشار محمود إبراهيم إسماعيل لقسم الدكتوراة ص ٢٤)

الركن العنوى : هو القصد الجنائى ، وهو أن يهدف الجانى من تخابره معاونة الدولة الأجنبية المعادية ، ومعاونتها فى عملياتها الحربية أو الإضرار بالعمليات الحربية للدولة المصرية ولاشك أن من أقوى الأدلة التى تساق تدليلا على هذا القصد أن يكون السعى أو التخابر هو لصالح إسرائيل فنحن فى حالة حرب معها ممايدل بذاته على قصد الجانى الإجرامى .

(حكم محكمة أمن الدولة العليا فى القضية ٦٢/٢٠٢ ص ٢٩)

ولايشترط لوقوع هذه الجريمة نجاح الجانى فى مقصده إذ يكفى مجرد توافر هذا القصد ولولم يتحقق تنفيذه بالفعل ولمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى تقدير مدى توافر هذا القصد ولاشك أن ثبوت السعى والتخابر أثناء قيام الحرب على الدولة الأجنبية يعتبر قرينة على توافر هذا القصد .. إن نزلنا إلى واقعة السعى فإننا بغير حاجة إلى الحديث عن هذه الجريمة إزاء ماأبداه لوتز من أقوال ومانصب عليه من أدلة مادية ..

وفى حق المتهم الثانية فأمرها واضح فهى تقرر أخيرا أن المعلومات التى كانت تقاسم زوجها فى جمعها لن تهم الإدولة معادية لمصر وأن إسرائيل هى عدوة مصر الأولى وأن زوجها منذ لقائها الأول عندما شرح لها حقيقة عمله أخبرها أنه إنما يجمع المعلومات العسكرية وماكانت مرافقتها له فى رحلاته الاستطلاعية ومناقشتها لما يحصل عليه من معلومات إلاسعيا وتخابرا يكتمل به الركن المادى فضلا عن توافر الركن العنوى بما أفصحت عنه من يقينها بأن دولة ما لن تهتم بجمع هذه المعلومات إلا إذا كانت دولة معادية لمصر وأن إسرائيل هى العدو الأول لمصر .

الجريمة الثانية : إنشاء الأسرار الخاصة بالدفاع عن البلاد**(المنصوص عليها في المادة ٨٠ ع)**

جريمة المادة ٨٠ لا تقتصر في تجريم تسليم السر وإفشائه على القائم بخدمة عامة كال موظف أو مأمور الحكومة إنما يشمل النص الموظف العام وغير الموظف من الأفراد ويتناول الوطنى والأجنبى على السواء ويسوى الحكم بين الأمن على السر وغير الأمن عليه (مذكرات محمود إسماعيل ص ١٣٧)

للجريمة أركان أربعة :-

أولها : فعل من الأفعال المبينة في النص وهى التسليم أو الحصول أو الإفشاء أو الإتلاف أو التعيير .

ثانيها : أن يقع هذا الفعل على سر من أسرار الدفاع عن البلاد .

ثالثها : أن يحصل التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو إلى شخص يعمل لمصلحتها .

رابعها : القصد الجنائى .

الركن الأول : يراد بالتسليم الإعطاء واصطلاحاً تمكين الغير من حيازة شيء بعينه ويقع التسليم لا بالمدلول المادى فحسب إنما يقع أيضاً بإملاء محتويات السر وكتابته وذكره والتحدث به ، كل هذا ونحوه يعد تسليمًا للسر حكمه حكم تسليم وعاء السر بذاته ولم تفرق المادة في استحقاق العقاب بين من حصل على السر وبين من توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها .

وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأى صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها وقد قصت المادة ٨٠ إلى التعميم والإطلاق يدل على ذلك ما جاء بالذكر الإيضاحيه للقانون :

" أن المتهم في أمر هذه الجريمة هو الفرض الذى يرمى إليه الجانى فقير ذى بال أن يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التى تستعمل في ذلك كما أنه ليس المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة بأى وجه من الوجوه يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفضى على وجه خاص أو ناقص " (مذكرات المستشار/ محمود إبراهيم إسماعيل - ص ١٣٤ حكم النقض ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ ص ٥٠٧ السنة التاسعة)

الركن الثاني : أن يقع الإفشاء أو التسليم على سر من أسرار الدفاع عن البلاد ، تلك الأسرار التي وعدها المادة ٨٥ من قانون العقوبات ونعنى بها فقرتها الأولى والثالثة .

— **الفقرة الأولى :** تحدثت عن المعلومات الحربية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية التي يحكم طبيعتها لا يعلمها إلا الأشخاص الذين لهم صفة في ذلك ويجب مراعاة مصلحة الدفاع عن البلاد أن تبقى سرا على من عدا هؤلاء من الأشخاص .

— **الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ ع :** تتحدث عن الأخبار والمعلومات المتعلقة بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وتمويلها وإفشاءها وبصفة عامة كل ماله مساس بالشئون العسكرية أو الاستراتيجية ولم يكن قد صدر إذن كتابي من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشره أو إفشاءه .

ومفاد ما ذكرته المذكرة الإيضاحية في هذا الصدد أن كل الأخبار والمعلومات المتعلقة بالشئون العسكرية هي أسرار حظر الشارع نشرها وإفشاءها وإنما يشترط أن تكون متعلقة بشئون الدفاع وأن تكون ذات طبيعة سرية . والإذن الكتابي لازم في كل الأحوال لإزالة صفة السرية عنها (ص ١٤٤ مذكرات المستشار محمود إبراهيم إسماعيل) .

وقد أفصح الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ لهذه المادة قبل تعديلاتها الأخيرة بقوله " وغنى عن البيان أنه في أحوال كثيرة تكون طبيعة الوثيقة أو المعلومات بحيث لا تدع مجالاً للشك في أنها تتضمن سرا من أسرار الدفاع عن البلاد بينما قد تقع حالات لا يتبين فيها معنى السرية بطريقة جلية وإذ ذاك يرجع الأمر إلى تقدير المحكمة وفي مثل هذه الأحوال يحسن بالمحكمة أن تأخذ رأي السلطات ذات الشأن وهي أقدر من غيرها في الحكم في أهمية الوثيقة أو المعلومات التي تجرى بشأنها المحاكمة وعلى سريتها (ص ١٤٩ مذكرات المستشار محمود إبراهيم إسماعيل) .

ولا ينزع عن السر صفته أن يعلم به عدد كبير ممن لهم شأن في حفظه أو استخدامه ويظل مع هذا سرا لا يجوز إفشاءه أو تسليمه وعلى ذلك فليس ثمة ما يمنع العقاب على الجريمة كون السر قد أبلغ إلى عدد كبير من ضباط الجيش وجنوده فهذا الإبلاغ لا يغير من طبيعته وسبق إفشاء السر لا يرفع عنه صفته ذلك أن إفشاء السر مرة لا يحول دون تبليغه مرة أخرى لغير من أفضى لهم في المرة السابقة فتعدد الجهات التي علمت بفحواه واتساع نطاق الإفشاء وتكراره يزيد به الضرر الذي يصيب الدفاع عن البلاد ولم يقصد الشارع من بيان أسرار الدفاع في المادة ٨٥ ع أن يحصرها وإنما

صاغ نص هذه المادة في عبارات عامة منها ما لا يؤثر الخلاف في طبيعته ومنها ما تلجأ المحكمة إلى الاستعانة برأى الفنيين لمعرفة ما يكون سرا وما لا يكون وإذا تبين أنه ليس للسرا أهمية ثانوية أو حتى إذا فقد فائدته كلها أو بعضها فلا يؤثر ذلك في مسئولية من يفشي مادام هذا السرا هو مما نص عليه القانون وأدخله الشارع في عداد الأسرار المتعلقة بالدفاع ولا يؤثر على السرا إفشاؤه من خائن أو اختلاسه من سارق أو تسليمه بغير حافظ فهو مازال باقيا على أصله من حظر إذاعته أو نقله .

واختلاط الأخبار والعلوم الصحيحة بغيرها كاذبة أو زائفة لا يعيب إسناد جريمة تسليم السرا أو إفشاؤه إلى المتهم باعتباره . أى الركن المادى . قد وقع على شيء من الأسرار لازيف فيه . كذلك قد يكون السرا ماديا وقد يكون معنويا ولا فرق في المسئولية في الحاليتين .

الركن الثالث : هو أن يحصل التسليم ونحوه إلى دولة أجنبية أو إلى أحد ممن يعملون لصالحها فلم يشترط أن تكون تلك الدولة في حالة حرب مع مصر .

الركن الرابع : القصد الجنائى :

القصد هنا قصد عام لأن تسليم السرا أو إفشاؤه ينطوى بذاته على الخيانة ويتضمن معناه فالجريمة عمدية يتوافر القصد الجنائى بأن يكون الجنائى عاما بشروط الجريمة عند ارتكابها ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث .

تلك معالم الطريق في تلك الجريمة ومن أقوالهما ومن الرسائل المضبوطة مافاض من نسيج ليفطى هذه الأركان كاملة .. وقد قدر الشاهد . ضابط المخابرات الحربية . أن جميع ما أبلغه لوتز وما تحدث به إلى سادته هو من الأسرار العسكرية . ودور المتهمة الثانية في ذلك واضح .. فلوتز بالنسبة لها هو مندوب إسرائيل ومقامت به يحقق لها ويوفر دور الفاعل الأصلى في هذه الجريمة ..

الجريمة الثالثة

التخابر بقصد الإضرار بمركز البلاد العربي والسياسي والاقتصادي (جريمة المادة ٧٧ د)

ذات الأدلة الشاحصة في جريمة تسليم الأسرار هي بذاتها تغطي جريمة المادة ٧٧ د :
فركنها المادي ، التخابر ، وقد سبق الحديث فيه .

وركنها المعنوي ، قصد الإضرار بأى من المراكز الحربية أو السياسية أو الاقتصادية أو المصالح القومية ، والإضرار بالمركز الحربى هو كل ما يعرقل أى مجهود حربى للبلاد أو يؤثر عليه ، ولاشك أن فى جميع الأسرار العسكرية التى جمعهاها وقاما بإبلاغها ما يقى بالإضرار بهذه المراكز أما عن المركز السياسى فيقصد به كل ما من شأنه أن يمس استقلال الدولة وسياستها الخارجية أخذاً بحققها فى مباشرة شئونها الخارجية والداخلية دون رقابة أو تدخل من دولة أجنبية .

وفى الرسائل من الأخبار السياسية ما يغطى هذا الركن ، وفيما رددته المتهمه من أخبار تحدث بها ذلك المصدر الذى اعترضت زوجها حين حاول طرده ما يغطى ذلك ايضا .

كذلك المركز الاقتصادى وما حاولا به أن يبرزوا سوء الأحوال فى البلاد وتصفية المؤسسات والأزمات التموينية ما يغطى هذا الركن ..
أما المصالح القومية فهو تعبير واسع المدلول يراد به كل مصلحة تهم مصر بإعتبارها دولة ذات سيادة ، فالإضرار بجميع المراكز السابقة يحقق الإضرار بتلك المصالح القومية .

(جريمة الرشوة)

(جريمة المادة ٧٨ / ١ عقوبات)

أما عن جريمة الرشوة المسندة إلى المتهمين والنصوص عليها فى المادة ١/٧٨ عقوبات فهي تعاقب كل من يطلب أو يقبل أو يأخذ ولو بالوساطة من دولة أجنبية أو من أحد ممن يعملون لمصلحتها نقوداً أو أية منفعة أخرى بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية فهي تتطلب أركاناً ثلاثة :

- ١ - طلب النقود أو المنفعة أو قبولها أو أخذها أو التوسط فيها .
- ٢ - أن يكون مصدرها دولة أجنبية أو أحداً ممن يعملون لمصلحتها .
- ٣ - القصد الجنائى .

ليس من الضروري أن يتم الضرر بالمصلحة القومية ، إنما تكفي نية الإضرار فقط ، ويتوافر القصد باتجاه ذهن الجاني إلى أن يعمل العمل الذي يقوم به ويضر بالمصلحة القومية ، وليس بشرط أن يتم المرتشى العمل الذي تقاضى الرشوة لإتمامه ولأن يشرع فيه ، بل يكفي أن يتقاضى ما حصل عليه أو أن يتلقى وعدا بالحصول عليه نظير أن يقوم بعمل ضار بالمصالح القومية ولو لم ينفذه ..

ذلك أن جريمة الرشوة تتم بمجرد تلاقي إرادة الراشي والمرتشى واختران ذلك بالقصد الجنائي ولذلك كان علول الجاني بعد حصوله على الرشوة أو طلبه لها لا يقيده لأن الجريمة عندئذ تكون قد وقعت كاملة .

والتهم الأول بإقراره قد حصل من سادته على ٢٢٥٢٩,٥٠٠ جنيه فضلا عن المبالغ التي وعد بها على أنها مدخرات له تحفظها له المنظمة حتى ينتهي عقده معها ..

أما عن التهمة الثانية فهي قد نالت معه كل هذه المبالغ إذ شاركت زوجها في كل ماعاد به عليه هذا المال من منافع وما ترجم له هذا المال أيضا من حاجيات ومدخرات فضلا عما أودع باسمها من ١٥ ألف مارك في دوتش بانك بهايبرون ..

الجريمة الخامسة

تنظيم واستعمال وسائل للتراسل بقصد الحصول على أسرار وتسليمها

(جريمة المادة ٨٠/٣)

الركن الأول :

تنظيم وسيلة من وسائل التراسل هو إعداد هذه الوسيلة بحيث تكون صالحة للاستعمال والاستخدامها في الاتصالات سواء كانت هذه الاتصالات متبادلة أو من جانب واحد كانشاء جهاز لاسلكي للإرسال والاستقبال أو لأيهما فقط . ولم يخص المشرع وسيلة معينة بل أطلق النص حتى إنه يشمل استخدام الحمام الزاجل .
(محمود إبراهيم اسماعيل ص ١٧٢)

الركن الثاني :

القصد الجنائي وهو قصد الحصول على أسرار الدفاع عن البلاد وتسليمها وإذا عتبت . وواضح أن المتهم ما افتنى جهاز الإرسال في الحذاء ابتداء وجهاز الإرسال في الميزان مؤخرا وبلوك نوت الكتابة السرية والرسائل الدورية ليوليوس بيزيه .. ماكان ذلك إلا لإرسال الأسرار الخاصة بالقطاع عن البلاد .

وما كان دور المتهمة الثانية إلا دورا رئيسيا على مسرح الجريمة قصدت به التداخل فيها فما كان للمتهم أن يمارس الإرسال أو الإستقبال لو لم تكن هي إلى جواره إذ إن وجودها معه في غرفة النوم يؤمن له المكان فيستطيع إغلاق الباب دونهما بغير ماحرج أو ريبه ..

أما أن تكن معه في الغرفة فإن عليها أن تراقب عدم الصعود إلى تلك الغرفة أثناء قيامه بالإرسال أو الاستقبال .

ذلك ما قرره المتهم وما أوضحت هي عنه من تحديداتها الدقيق لواعيد الإرسال والاستقبال حتى صار يقينا أن المتهم ماكان في مكتبته أن يأتى هذا الفعل لولا وجودها معه وأداؤها لدورها .

الجريمة السادسة : أجراء المرفقات

(المادة ١٠٢ / عقوبات)

كانت آخر الجرائم التي تفضل المتهم فاعترف بها .. وهي ثابتة قبله من اعترافه الذي جاء مقسما ، فأدل في البداية أن الخطابات إنما كانت مجرد خطابات تهديد ، ثم عاد ليذكر أنه كان على يقين أنه كان منها خطابان متفجيران ... كذلك الصابون كان يشك في أمره ثم أصبح على يقين من حقيقته وفي هذا يقول في ص ٤٦ :

" كل ما ذكرته لك في تلك الصفحات الطويلة هو حقيقة ما عدا نقطة واحدة وهو أنني قلت من قبل أنني لم أكن أعلم أن بعضا من الخطابات التي أرسلتها كان يحوى متفجرات وأنى لم أكن متحققا من أن الصابون هو متفجرات - وهاتان النقطتان لم تكونا الحقيقة ، وقد راجعت نفسي وانتهيت إلى أن أذكر الحقيقة كاملة .. "

أما عن قيام هذه التهمة في حق المتهمة الثانية فمن معرفتها للخطابات وحقيقة ما تحويه يكفى حضورها ومشاهدتها لكيفية استخراج زوجها لها ورفضه مصاحبتها له .. كذلك عن الصابون وتعليماته لها بعدم استعماله ، كذلك عن قناع الحقيقة وما صرح لها به من أنه يحوى متفجرات كذلك ما قرره عن المتفجرات في الميزان من أنه من المحتمل أن يكون قد أبلفها به .

تلك كانت آخر الجرائم التي نالت من لوتز ، الرضا و الإقرار ولآت إلى الجريمة السابعة - أول الجرائم الموجودة منه وهي استعمال المرفقات استعمالا من شأنه تعريض حياة الناس وأموال الغير للخطر .

الجريمة السابعةاستعمال المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض حياة الناس وأموال الغير للخطر(المواد: ١٠٢ ج-و ١٠٢ د-و ١٠٢ هـ عقوبات)

وهي تنحصر في واقعيتين :

- ١- إصابة من قاع الحقيبة .
- ٢- إصابة من الخطاب المرسل إلى

أوضحنا أن دفن لوتز و زوجته مع سبق يقينهما بما يحويه القاع من المتفجرات.. ودفنهما لهذا القاع في الصحراء في تلك البقعة المحددة التي تطابق إرشادها عنه بحيث يسهل عودتهما إلى ذات المكان واستخراج هذا القاع لم يكن ذلك منهما تخلصاً من القاع ، إنما إخفاء له لاستعماله عند الحاجة وفق أوامر التنظيم .. وماكان عثور على هذا القاع إلا أمراً محتملاً إذ لو أراد تخلصاً من هذا القاع لألقى به في أى مكان بعيداً عن هذا وهو الدائب السفر من مصر إلى الإسكندرية بالطريق الصحراوي مثلاً ..

كذلك إصابة كانت نتيجة حتمية للخطاب الذى استخرجه مع زوجته من اللوح الخشبي وقام هو بإرساله .. وكان دورها فى استخراج هذا الخطاب دور الفاعل الأصلي ، فهي التى أمنت له المكان ولولاها لما تيسر له ذلك ..

وفي رسالته اللاسلكية رقم ٩ فى ١٩٦٤/٩/٢٧ ص ٥١١ :

الدليل المادى على ثبوت هذه التهمة قبله يقول :

" لم ينفجر الخطاب المرسل إلى عند فتحه ، انفجر خطاب آخر فى مكتب بريد المعادى وجرح أحد الكتبة . التأثير كبير على الألمان ، البقية تأتى .." أما عن إتلاف مكتب بريد المعادى فذاك أمر أوضحته المعاينة وكانت نتيجة محتملة لاستعمال مثل هذه الخطابات .

الجريمة الثامنة : جريمة الشروع فى قتل و عمداً مع سبق الإصرار(المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ ع)

وهي ثانی الجرائم التى غضب عليها لوتز مع يقينه بحقيقة الخطابين وما يحويانه من متفجرات .

ويكفى فى هذا الصدد ما قرره خبير المفرقات من أنه من شأن أى مفرقات أن تحدث القتل - أما قوله مع جوزيف من أنها متفجرات لا يحدث عنها إلا بتر إصبع فذلك قول أولى أن يسمر به مع جوزيف من أن يأتى ليردده فى هذا المقام .

ووضع التهمة الثانية فى هذه الجريمة أنها أتت فعلا ماديا يؤهلها لدور الفاعل الأسمى بمعاونتها لزوجها فى استخراج هذه الخطابات ويقينها من طريقة تناوله لها والكيفية التى أحضرت بها من أنها لن تحتوى على مجرد خطابات تهديد وإلا لكان لها وضع آخر..

الجريمة التاسعة

(جريمة تهديد و ع ٣٢٢)

وتلك ثابتة فى حق المتهمين باعتراف لوتز ومن أقوال التهمة من أن زوجها ذكر لها أنها خطابات تهديد وأنها مرسلة إلى خبراء فى المعادى .
تلك الخطابات التى وقعوها " بالجدعونيون "

وإن أراد الصهاينة وبنو إسرائيل أن يتيمينوا بجدعون على أنه مخلص إسرائيل من المديانيين فإنهم قد نسوا ماورد فى نهاية الإصحاح الثامن من سفر القضاة ..

" وماكان بعد موت جدعون أن بنى إسرائيل رجعوا وزنوا وراء البعلليم وجعلوا لهم بعل بريث إلها .. ولم يذكر بنو إسرائيل الرب إلههم الذى أنقذهم من يد جميع أعدائهم من حولهم ولم يعملوا معروفا مع بيت بريعل جدعون نظير كل الخير الذى عمل مع إسرائيل .. "

أما عن الأثر النفسى الذى أحدثته تلك الخطابات وما قر فى أنفوس المجنى عليهم فيكفى ما أورده فى أقواله من أن حياته وحياة عائلته أصبحت فى خطر .. وكذلك ..

الجريمة الأخيرة الاتفاق الجنائى

(المنصوص عليهما فى المادتين ٤٨/١، ٤٩، ٢، ١/٥٨)

الاتفاق الجنائى ليه الموافقة ، وجنينه توارد الخواطر وأبوه الشرعى اتفاق المزارب .. والمتهم وحليفته على ما بانا من فعالهما اللبسة على مشرب واحد ، تخلص من القيم ، وتجرد من المثل ، لاعيرة بطريق الشوك حتى ولو أدمى منهما الضمير - حتى لو طفح منه بالوحل - حتى لو نأى بهما عن الأهل وانتهى بهما إلى قتل المواطنين..

فإن كانت أركان الجريمة ثلاثا :

حصول الاتفاق- الغرض منه - القصد الجنائى .

فإنه عن الركن الأول : لا يشترط في جريمة الاتفاق الجنائي وجود جمعية ولا يتطلب استمرار الاتفاق ولتنظيمه ، فيعاقب على الاتفاق الجنائي سواء كان قيامه مبيتا على تنظيم وله رئاسة وفيه علاقات تبعية أو كان خاليا من ذلك عند اقتصار هذا العدد على اثنين .

ومعنى الاتفاق اتحاد إرادتين أو أكثر اتحاذًا قابلاً بطبيعته لاستمرار الحالة الجنائية وعلى هذا فكل ما كان من أمر المتهمين وجرائمهما يحقق توافر الركن الأول **ويغطي الركن الثاني من أن الغرض من الاتفاق هو ارتكاب تلك الجرائم السالفة ..**

أما القصد الجنائي في الاتفاق فهو قصد عام توافر بعلم الجاني بأنه يتفق على ارتكاب جريمة وهو علم مقترض ولاشك . (محمود إبراهيم اسماعيل ص ٢٥٢) .

أما عن المتهم الأول فكان متدخلا في إدارة حركة هذا الاتفاق فيكفي أنه هو الذي رشع اثنين من أصدقائه للعمل في التنظيم وهو الذي طالب بسحب

(فلان) يقول إن لديه الدليل على أنها تتجسس عليه وعلى جماعته بالإضافة إلى أنها تحاول الحصول على معلومات سرية منهم فإنه وجدها تبحث في غرفة نومه . إذا كانت تعمل لنا فافتح إيقافها فورا وإذا لم تكن فما لا شك فيه أنها تعمل لمنظمة أخرى .."

وقد أجابوه على رسالته في ذات اليوم برسالتهم ١٣٠ في ١٧/٦/١٩٦٤ " شكرا على رقم ٤٠ . كن حذرا وابتعد عنها ، وافينا باستمرار عن الموضوع .." ص ٤٨٤ .

أما عن انضمام المتهم الثانية إلى هذا الاتفاق الجنائي فيكفي قولها ص ٨٢٠ " أخبرنى أن المنظمة ترفض الزواج من فتاة لاتعرفها وأن المنظمة ترى أن تكون الزوجة من نفس المنظمة .."

وفي ص ٨٢٠ بيان بالبيانات التي أملتها عليه حتى يوافقوا على انضمامها للمنظمة . ويكفيها في هذا ما قالت في ص ٨٢٢ :

" كنت أعلم علم اليقين أن زوجي يقوم بأعمال غير مشروعة في مصر "

أما عن هذه المنظمة فقد أرسل أعضاؤها طرد المتفجرات الذى أصاب الشاهدة الأولى فذلك ما حدثنا به لوتز مؤكدا في ص ٤٠٢ من أن جوزيف أخبره أنه قام بنفسه بإرسال الطرد إلى الدكتور من ألمانيا إلى النمسا .

وعاد ليكرر ذلك مرة أخرى في ص ٤٨ .

وبعد ، إن أتوكم متمسحين بنص قانوني ربما وجدوا فيه ملتصا للمتهمات الثانية هو نص المادة ٨٢ ع بما أورده :

" يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من كان عالما بنيات الجاني وقدم له إغاثة أو وسيلة للتعيش أو السكنى أو المأوى أو المكان للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات وكذلك من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو إخفاءه أو نقله أو إبلاغه "

وربما اتخذوا من عجز تلك المادة شفاعا فيما أوردته :

" يجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة القارب الجاني وأصحابه إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبين بنص آخر في القانون .. "

وأول ملحوظاتنا على هذه المادة أنها مستحيلة التطبيق في دعوانا . ذلك أنها على حد ما انتهت أستاذنا المستشار محمود إبراهيم إسماعيل من بحثها أنها إنما تقع عند العلم بميل الشخص الإجرامى واتجاهه إلى ارتكاب جريمة من جرائم الإخلال بأمن الدولة ولو لم تكن الجريمة معلومة بوصفها أو مقوماتها على وجه اليقين ..

إذا وقعت الجريمة تامة أو شروعا وفام الجاني بإغاثة مرتكبها على الفرار من وجه القضاء أو بإخفائه فإن ذلك يقع تحت حكم المادة ١٤٤ عقوبات .
(٢٣٥ من المذكرة)

وانتهى فى ص ٢٢٨ إلى القول : " يلاحظ أنه إذا توافرت شروط الاشتراك في فعل التسهيل سواء كان هذا التسهيل للبحث عن موضوع الجريمة أو إخفائه أو نقله أو إبلاغه .. إذا توافرت شروط الاشتراك في فعل الجاني وعلى الأخص قصد الاشتراك فإن أحكام الاشتراك هي التي تكون واجبة التطبيق ولا محل للأخذ بحكم الاشتراك المفترض " ..

حاصل هذا أن هذه المادة إن تراءى لهم أن يسعوا إليها فإنما يسعون إلى سراب ، هذا السراب مبدد من أصله إذ بماذا يفسرون مشاركة المتهمات الثانية لزوجها في تلك السنة التي أمضتها معه قبل الزواج ، فلا جدوى من التمسك بهذه المادة ولا مجال لإعمالها في دعوانا .

(ثانمة)

وبعد .. فقد آن لى أن أصل فى شأن المتهمين الأول والثانية إلى نهاية من بعد طول مطاف ..

فأمامكم من تجرد من كل القيم التى وضعتها لنفسها البشرية .. أمامكم سفاح مأجور .. تجرد من التزيى بوسام الولاء لوطنه .. وأعلنها صريحة: "لايهمنى إلا المال .. أنا لست من هواة الأوسمة .. ولست بالمنتحل لكم أعذارا .. ولست من المخبرين بعقدة الذنب .. أنا لايهمنى فى هذه الحياة إلا المال والمتعة .."

أففيه بعد ذلك كلمة تقال ؟ يمكن أن تمتد إلى موقفه موجه تقدير ليواعته ؟ إنه قبل أن يفجر متفجراته فى مصر كان يبعث أشلاء علماء وطنه .. فهو شمشون يبغي تحطيم المعبد على أرض مصر وهدم أحجاره على صفوة العقل العلمى التطبىقى لمواطنيه ..

فهو إن ابتغى بنا سوءاً ، ربما كان هناك مجال لرحمته ، إن كان قد رعى صوت الأم فى جوفه .. أما وقد واد هذا الصوت وسفك دماء بنيها ورمى الدولة التى استضافته بأحجاره ومفترقاته لقاء مال هو دينه وقبلته وعلمه ولوائه .. فأظن قد صار فى مقام تتعين فيه القسوة ، لأن الباعث الذى تحرك على هديه مجرد من اعتبارات الشرف ..

وبماضيكم الطويل نظرتكم دعاوى شتى فى القتل ، كان أبشعها بين أيديكم ، القاتل المأجور المحترف ، لأنه قد سقط من على قاعة بشريته ليتحرك قاتلاً فى غير انفعال ولا توتر ولا اضطراب لقاء مايدس فى يده ..

أما عن الثانية ، فعلتها أنها تحبه ، تحبه أكثر مما تحب مواطنيها .. تحبه على إجرامه وفجوره .. تحبه على خيائته وغلره .. تحبه على سقائته ودينسه ..

أتلك محبة ؟ أيرضى الحب أن ينسب إلى ما هو شر وإثم ؟ الحب جمال لاينسب إلا للخير .. من الحرام أن يوصف مايبينها بأنه الحب.. ليصفوه بأى وصف غريزى .. ولكن حرام أن يصفوه بأى وصف وجدانى .. فالوجدان لديهما قد احترق وأعلماه ..

إن قالت أحببته بكل ما هو عليه من غدر وخيانة ، وما كان ذلك بالخافى على.. فقوموا منطلقا .. وقولوا عنها إنها إنما أرادت أن تمارس ما أفعمت به نفسها من شرور وآثام.. فمارستها فى إطار هذه العلاقة ووجدت من نشاطه وإجرامه خير مجال لما أرادت أن تمارسه ..

نفس ركبت على الشر ، فانطلقت تبحث لها عن أليف ، وفي غمرة ضلالتها وفي حلقة سواد طريقها وجبت من هو أقتم سوادا منها .. فاندفعت منجذبة إليه مسبغة على انجذاب السواد لما هو أسود منه والتحامه به .. وصف الحبة .. أى محبة تلك ؟..

إن سمي الإثم حبا فأى فضل للمرأة ؟..

وإن سمي اللبس حبا فأى فضل للطهارة ؟..

وإن سمي الغدر حبا فأى فضل للصفاء ؟..

وإن سميت الخيانة حبا فأى فضل للوفاء ؟..

إن ذكروكم بالرحمة فذكروهم بالضحايا ..

هؤلاء الذين لا هما بالمت أراحهم ولا هما بالأمل أحياهم ..

بحق نور تلك المقل التي أطفأ فيها نور الحياة ..

وبحق هؤلاء الذين تركاهم أجسادا متحركة بلا حياة .. أسالكم القصاص ..

أسالكم القصاص .. لا باسم الضحايا فحسب . ولكن باسم الوطن ومقدساته ..

باسم وطنكم الذي أنبتكم ونشاكم ورواكم حتى صرتم قضائه ..

القصاص ولا حياة لهذا الوطن إلا بالقصاص ..

أما من حركهما وبعث فيهما إلى هذه الديار ليثخنن فيها كل هذه الجراح .. فلهن يومهم .. وستشهد تل أبيب محاكمتهم كما شهدت من قبل نور مبرج محاكمة أعداء الإنسانية ومشوهيها .. لست بالحالم ولا بالمعلق في آفاق الخيال ..

إن محاكمات تل أبيب آتية لا ريب فيها ...إنها ليست نبوءة عراف ولا دجال .. إنما هي حقيقة يحتمها الحق والتاريخ .. كل ما أسأل الله فيه أن يمتد بنا لأجل جميعنا لنشهد هذه المحاكمات .^(١)

(١) قضت المحكمة برئاسة المستشار حسن فهمي البدوي وعضوية المستشارين أحمد جمال الدين الشرييني ومحمود كامل عطيفة بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة ٣٢٥١٩ جنيه وخمسائة مليم مع مصادرة الأجهزة والأدوات المستعملة في الجريمة ، وبمعاينة المتهم الثانية بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ألف جنيه .

(٦)

مرافعة النيابة

في

القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ محكمة الثورة

إثر النكسة ، نشب الصراع على السلطة بين المشير عبد الحكيم عامر
والرئيس جمال عبدالناصر ، وبعد عزل المشير مضى يجمع أنصاره للعودة به
إلى السلطة في مظاهرة عسكرية ، وكان من الأتباع المخلصين قائد الصاعقة
واثنان من ضباطها انتفخوا على عودة المشير ، وتوافقوا على التظاهر
لعودته .

باسم الله وبه

السيد الرئيس .. حضرات الضباط العظام:

المأساة الحقيقية في هذه الدعوى أنه في اللحظة التي كان يجب أن تصمت فيها اللفة على الحكم وظلام النكسة يحيط بنا ، في تلك اللحظة بالذات تتيقظ الشراة على السلطة من غير إلقاء بال لجزء من الوطن منهار وجيش مسفوك الدم على الصحراء، ونعيش المأساة في ذروتها حين نتبين أن الدواعي المحركة لهذه المؤامرة لا تنبعث عن مجالات عقائدية قدر ماتنطلق من قلوب مريضة أتلقتها خمر السلطة الفاربية فأبنت أن تفيق من سكرتها ويفرغ الكأس من خمر السلطة في أيدي تلك الطفمة الباغية فلا تطيق للكأس فراغا أو نقصانا .لم يكفهم أن يمتزج خمر السلطة في كأسهم بدم عشرة آلاف شهيد ولا استشعروا طعم الصاب والعلقم في خمر السلطة المزوج بهذا الدم فقمرة النشوة والإدمان على السلطة أفقدتهم القدرة على التمييز فصاروا لا يطيقون إفاقته ويصرون على الثمالة وهاموا مترنحين من سكرتهم يبحنون عما يستعيدون به امتلاء الكأس ومضوا يتأملون وخمر السلطة الفاربية مازالت تلقى على أعينهم غشاوة والذي يتعالى ويصرخ في صدورهم أن لابد من استعادة امتلاء الكأس ولو بالدم وليته كان دم العدو الرابض لنا .. بل ليكن الدم ولو كان دم أبناء هذا البلد .

لم تهزه زلزلة الأرض من تحتنا باغتصاب الوطن السليب .

لم تفقهم حسرة استنزفت الدم من العيون .بل مضوا في تفكيرهم مغامرین لا يقدرון عاقبة تهیء لهم خمر السلطة المرافقة أن الكل مازال متشبها بهم سيهتفون لهم إن عادوا وسيهللون إن تراءوا وسيعظمون إن بانوا .

ولن سنهلل ؟ ولن سنهتف ؟ وبمن سترحب ؟

أترانا سنهلل لمن أذاقونا مذلة الهزيمة والعار ؟ أم سنهتف لمن على أيديهم استبيحت الديار ؟ أم سترحب بمن يقوتهم فقلنا الولد والمال ؟

أترانا سنهلل ونهتف لمن أترعونا كأس المذلة والهوان ؟ أم ترانا سنهلل ونهتف لمن جلولنا بعار يبقى بقاء الزمان ؟

حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن تحملهم ذرات ترابه .

حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن ترويه قطرات مائه .

حرام على هذا الوطن بعد اليوم أن يطعمهم من ثماره .

احفظوا له الذمار ؟

احفظوا عليه الأبناء ؟

احفظوا له العزة والحياة ؟

كل هذا اضاعوه بما أسكرتهم به خمر السلطة وبعدها يأبون إلا التشبث بتلك السلطة والعب من خمرها .

ولتظل عروشهم قائمة ولو على تلال من جماجم أبناء هذا الوطن ، ولتبقى دولهم عالية ولو بتقطيع نياط قلوب أبناء هذا البلد ، ولتبقى صروحهم شامخة ولو رواها الدم المسفوك لكل شهداء هذا البلد ، وفي رأسهم من لقاء المصير ركبوا الظلام على هودج من ضباب الغرور جناحاه من شهوات السلطة والجاه ، حتى إذا هوى بهم هودجهم في قاع الليل البهيم داروا فيه بخطو ضرير .

ذبحوا ضمائهم في الخفاء ، جاثين في حفر من ظلام عليها من الزور أردى خيام ، أقاموا للذات قداسها إذا ما كشف سترها طافوا حيارى بأشلائها ليواروها في جثث ما ضم إلا رميم الخطايا منذ أجيال ، ما ضم إلا خطايا الغدر والختل .. ما ضم إلا خطايا الرياء والزيف كل هذا والرجل يعيش المأساة مرتين - مرة من أجل فشل قيادة عسكرية - ومرة من أجل غدر من ظنهم الأوفياء على طول الطريق .

سقط صرح

ودالت دولة

وانكشف روغان

وظهر عتو

وانفضح زيف

وبقى أن نعرض لسادسهم وهو الذي نعت نفسه بأنه صاحب الوفاء الغاصى .. وليعلم أنه قد مضى الزمان الذي يتعلق فيه المرء ولاء بالفرد وانتهت القبلية فلا ولاء إلا للأرض التي أنجبت والسماء التي أظلت والثورة التي نمت .

وليتك كنت في هواك برى القصد نبيل الغاية ، إنما أنت تعطى ولاك بقدر السخاء عليك .. إفراجا عن أخيك وسفرا لك إلى أوروبا أنت وأسرتك وترقيتين استثنائيتين وهيادة وزعامة للصاعقة .

ونسيت في مقام صفقة الولاء .. نسيت مصر وأرضها والعدو الجاثم عليها . وفرح به العتاة وهم في منطلقهم الآثم وهللوا له وكبروا .. هذا هو فتى الصاعقة الأول ، هذا الذي دللناه وحميناه وعقدنا له لواء الزعامة والقيادة للصاعقة .

والصاعقة بالنسبة لهم هي القوة الضاربة بها يلجئون باب القيادة فيفتح لهم وبها ستشل كل مقاومة إن تبليت هناك مقاومة فتلغو السلطة من أهواهم ثمرة شهية جنية .

أغراهم به أنه صاحب تلك البطولات .

أنه القوام على الود الذاكر للفضل .

أنه صاحب الولاء الخاصيء .

فأما عن بطولاته ومفاخره فنحن لا نجدها عليه لكنها هي أساس التشديد في مساهمته إن كرمك وطنك كل هذا التكريم .

اليس لزاما عليك أن تكون مفرطا في الحفاظ عليه بقدر ما أغاض عليك من كرمه .
اليس من حق البطولة عليك ألا توجهها ولا تنفقها إلا في موضعها ؟ وفيما ترد به كيد المعتدين .

لكنه ببدد البطولة وأسرف في تبديلها حتى صارت قوة غاشمة سهل على المستغلين استغلالها والاتكاء عليها وتسخيرها ..

وهو على هذا الحال فرح مهلل .

" إحنا رجالتكم يا لقدم إحنا وراكم يا لقدم "

فمنذ زيارته الأولى للمشير والتي يتحدث عن الدافع لها فيقرر أنه لم يكن لديه من دافع لتلك الزيارة سوى الوفاء يقرر أنه في تلك الزيارة أحس من حديث المشير أنه يستطلع موقفه وأنه يبيت أمرا فلم يكن منه إلا أن أكد له أنه من رجاله . ص ٢ من التحقيق . "حسيت من الحديث في هذه الزيارة أن في مخه حاجة .. وقال أن فيه اتصالات بينه وبين الرئيس ولسه الموضوع لم ينته فأنا قلت له تعقيبا على قوله إحنا رجالتك لأنى حسيت من كلامه كأنه يستطلع موقفى" وقد استشعرت هذا كله .

فهل راعيت حق بطولاتك عليك ؟ وهل راعيت حق الوطن وتكريمه لك ؟

لنرى ما أتاه وأى وفاء ذلك الذى وفاه وحفظه ورعاه أهو الوفاء الخاصيء على حد ماصور وانعنى ؟ أم تراها الخطيئة المستوفاة بها وفى ، وعلى عهدنا أقام ، وفى رحابها سعى وجد فى السعى ، حتى صار من الزعماء المحركين وكان منه ما أتاه فنتيجة الاتهام فى اتهاماته الثلاث :-

الأول : أنه حاول تغيير نظام الحكم القائم فى الدولة .

الثاني : أنه اشترك فى اتفاق جنائى الغرض منه قلب نظام الحكم وكان من المحرضين على هذا الاتفاق وله شأن فى إدارة حركته .

الثالث : أنه بصفته من ضباط القوات تأمر على إحداث فتنة بين أفرادها .

تلك كانت خطاياهم فما هي أفعاله التى نصبها الاتهام شاهدا على توافر واكتمال تلك الخطايا . حتى ننال منه ونمضى مطالبين بجزائه ، لن نسوق من الفعل إلا ما به أقر وبحصله اعترف .

جريمة المحاولة

إن كان على مابدأ من حديث من سبقونا أن الجريمة تمر بمراحل مختلفة أولاهها : نية تختلج فى نفس الجانى ونطفة تضطرب فى حنايا أفكاره .

ثانياتها : خروج تلك النطفة إلى الحياة - واتخاذها مظهر الاستعداد للجريمة - وتلك مرحلة الأفعال التحضيرية .

ثالثتها : مرحلة الشروع بأن يتجاوز الجانى مرحلتى التفكير والتحضير هيبداً فى تنفيذ فعل يؤدى حتماً إلى الجريمة بحيث يصبح عدوله أمراً غير محتمل .
رابعة تلك المراحل : أن يتم الجانى نشاطه الإجرامى ويبلغ فى الجريمة ولوجاً كاملاً بإحداث الجريمة التى استهدفها .

ووضع المحاولة بين تلك المراحل هو حسيما استقر تعريفه فقها وقضاء أنها الأعمال التحضيرية التى تسبق الشروع والتى تدل على سلوك الجانى سبيل الجريمة وكانت تؤدى إليها ولو بطريق غير حال ولا مباشر لكنها لاتحتمل تأويلاً غير انصراف الجانى إلى ذلك السبيل .

وفيما أقره المتهم واعترف من فعال مايفطى الركن المادى للمحاولة ويفيض .
ولانغال إذا قلنا إنه يتجاوز بنا مرحلة المحاولة إلى مرحلة الشروع فالأفعال التى تغطى المحاولة هى :-

- ١- تكرار زياراته للمشير بعد ما استشعر منذ اللقاء الأول أن المشير يبيت أمراً .
- ٢- طريقة تلك الزيارات الليلية والاتفاق على الطريقة الرمزية للاتصال واللقاء .
- ٣- مكاشفة المشير له بالخطبة فى زيارة الأسبوع الثالث من يوليو وموافقته على ذلك واستفساره عن السيطرة على الإذاعة وطلب المشير إليه استطلاع إمكانية الإرسال من محطة أبى زعبل والانتهاه إلى أن المشير سيبحث من جانبه موضوع السيطرة على الإذاعة .
- ٤- إصراره للتمهيد للخطبة بين الضباط وتهيئة الرأى العام بينهم لتقبل عودة المشير والاستعانة بهم فى التنفيذ " أقواله ص ٢٢ ، ٢٤ أنهم كانوا الرائد والرائد والتقيب "

٥. مكاشفته لبعض الضباط بالخطة كاملة وتفصيلها وهم ، ،
..... ص ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من أقواله .

٦. إسرعه إلى منزل المشير في أواخر يوليو عندما حضر إليه الساعة ٣ ص
وطلب إليه التوجه إلى منزل المشير الساعة ٤ م إذ من المرجح تنفيذ العملية في
اليوم التالي . لم ينتظر حتى يحين هذا الموعد بل انقطع للتوجه لمنزل المشير في
الصباح مبكراً ذلك أنه إنما تعجل الذهاب حتى تكون لديه الفسحة من الوقت
لتحريك القوات .

٧. سعيه لاستجلاب وعدم يأسه منه في تخلفه عن المشير في المرة الأولى
وموالة الاتصال حتى أحضره وجمعه بالمشير في فيلا باللقى .

٨. وضعه خطة إخراج المدرسة واستغلال مشروع الدفاع الجوي السلبي في ذلك،
واملاؤه على كشف الضباط الواجب وجودهم للقيام بالتنفيذ .

٩. وأخيراً توفيت التنفيذ بأنه مساء يوم ٢٧ من أغسطس هذا التوقيت في الواقع
يتجاوز بنا مرحلة المحاولة ويعتبر دخولا في البدء في التنفيذ وبالتالي يدخل
بنا في دائرة الشروع . تلك الدائرة التي تلي دائرة المحاولة مجالا واتساعا .

الاعتراض بعملية التنفيذ على شرط .:

بيد أنه قد يثار أن توفيت التنفيذ مساء يوم ٢٧ من أغسطس قد علق على
شرط هوما سينتهي الأمر إليه من اللقاء بين الرئيس والمشير . هذا التعليق على شرط
-وعلى فرض جديته وهو فرض مستبعد - على ما سنأتي بإيضاحه - مجاله الحديث
في مرحلة الشروع لافي مرحلة المحاولة إذ المحاولة هي مرحلة تسبق الشروع وتتم
عليه فلامجال للحديث في تعليق التنفيذ على شرط إلا في مرحلة البدء الفعلي في
التنفيذ . وفي مرحلة الشروع .

وما دمنا في مجال المحاولة وهي الجريمة المقام بها الادعاء فلا عبرة باعترض
يقوم علي مرحلة تالية لإكتمال جريمة المحاولة وإتمام وقوعها وهي مرحلة الشروع
إذ الجريمة جريمة محاولة وليست جريمة شروع .

ومع هذا لنا نحن أن نتساءل : أكان تعليق التنفيذ على ما سيتم في لقاء الرئيس
والمشير ؟ أكان لهذا التعليق على شرط جديته وفعاليته فيما مرت به الجريمة من
أطوار وقد قلنا : إنها بتحديد موعد التنفيذ قد تخطت مرحلة المحاولة ودخلت في
دائرة الشروع .

أكان لهذا الشرط المزعوم الأثر المنتج في تلاحق تلك الأحداث أو تعويق جرياتها؟

نقول : إن تعليق التنفيذ علي هذا الشرط إنما كان في واقعه وهما وخيالاً
ولغوا ذلك لأن :ـ

١- الاتفاق مع الرئيس أمر استبعده المشير بنفسه وذلك منذ بداية زيارات المتهم
الأول . (ص٢) يتحدث المتهم الأول عما سأل فيه المشير سألته حصلت اتصالات
مع الرئيس فقال لي الاتصالات ماشيه بس ما هيش نتيجه ..

(ص٥) يتحدث المتهم الأول عن حديث المشير له في زيارته التي تمت في الأسبوع
الثالث من يوليو والتي كاشفه المشير فيها بالخطأ . "وتكلم المشير وقال أنا شايف
الرئيس مش ناوي ينفذ حاجة من اللي أنا قلت له عليها وأنا فكرت اننا احنا
نروح علي القتال عل القيادة ونسيطر عليها وبعد كده نقدم له الطلبات اللي
احنا عايزينها "

(ص٨) تحدث المتهم الأول عن لقائه بالمشير في عماره الشريتلي وينقل نص
حديث المشير له عن اتصاله بالرئيس " أنا قدمت له مطالب من عشرة أيام
علشان ارجع وقال انه حينفذها ودي الوقت بقي لنا عشر أيام ولم ينفذها
واعتقد انه لن ينفذها " .

وأخير أعلنها المتهم الأول قوية واضحة أن إنعان الرئيس لمطالب المشير لن يتم
إلا بالقوة (ص ١٥)

س : ومن أين أتى إذن احتمال وترجيح إنعان رئيس الجمهورية لهذه المطالب ؟
ج : ترجيح استجابة رئيس الجمهورية يأتي من أن المشير معاه القوة وحيكون قد
استولى على القيادة الشرقية المتركة فيها اغلب القوات المسلحة ؛ كما أنه
حيقدم مطالب مشروعه من وجهة نظره بغض النظر عن وسيلة تقديم
هذه المطالب مع العلم أنه حسب كلام المشير أنه قدم هذه المطالب للرئيس
عدة مرات قبل كده والرئيس وعده بتنفيذها وآخر مرة قال فيها المشير أنه
قدم المطالب من عشرة أيام وتبين له أن الرئيس ما عنلوش نية لتنفيذ هذه
المطالب .

٢. أى مجال للاتفاق بين الرئيس والمشير و..... فيما يقوم به من توعية وفى
أحاديثه مع المتهم الأول وفى لقائه به فى منزله فى الزمالك يحبثه عن
احتمال القبض على المشير وعليه بحجة أن الضباط ملتفون حول المشير .
ويردف " وتبقوا عارفين بعد كده فيه تصفيه للضباط الكويسين - يعن
حيجي عليكم الدور " (ص ٥ من أقوال المتهم الأول المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٢ وص ٢ فى
التحقيق)

٣- أى احتمال راعوه لموافقة الرئيس أو أدخلوه فى حسابهم وقد كان شغلهم الشاغل هو استكمال الاتصال بالوحدات من حرس جمهورى إلى مدرعات إلى استطلاع إمكانات الإذاعة

- استطلاع إمكانات الإذاعة فى اللقاء بين المشير والمتهم الأول فى الأسبوع الثالث من يوليو " ص ٥ ت "
- عن جوب الاتصال بالحرس الجمهورى فى لقاء المتهم الأول بالمشير فى شقة عمارة الشربتلى " ص ٩ ت "
- عن الاتصال بالمدرعات قوله للمتهم الثانى ص ٢٢ ويحاولوا فعلا يتصلوا بالمدرعات .

٤- أى وزن أقاموه للاتفاق مع الرئيس والحديث قد اكتمل عن لون الحكومة وتكوينها فى حديث للمتهم الأول فى طريق الهرم .
(ص ٤ من التحقيق) " قال ان الموقف مشى حينتهى إلا إذا جت حكومة تشعر أمريكا أنها تمثل الشعب وتقدر أمريكا تثق فيها وهى كلمتها بالذات "
وعن تكوين الحكومة فقد تبادلوا الرأى فى أشخاصها ، فى اللقاء الأخير بين المتهم الأول والمشير فى فيلا الدقى (ص ١٠ يقول المتهم الأول وقبل انصرافنا قلت له سيادتك فكرت فى موضوع الوزارة المدنية فقال أيوه أنا عامل حسابى وقال لى تعرف واحد اسمه فقلت له أيوه ده راجل كويس قوى .. وقلت له إيه رأى سيادتك فى لأن رأى الناس وفكرة الضباط كويسه عنه فقال كويس قوى بس ان حاعرض عليه شروطنا من ناحية الحكم الديمقراطية لأنه شديد وما يملش للديمقراطية فى الحكم فإذا وافق حيكون معانا)

٥- أى اعتبار ذلك الذى أدخلوه فى حسابهم للاتفاق مع الرئيس والخطة قد أحكمت والأدوار قد وزعت والتحركات قد حددت والتحصينات جارية فى المنزل ضد السلطة القائمة .

٦- أى احتمال للاتفاق مع الرئيس أدخلوه فى حسابهم أو أقاموا له اعتباراً والمتهم الأول فى حديثه المبلى مع الضباط يروى عنه المتهم الثانى أنه عند بدء المكاشفة وفى لقاء أواخر يوليو به .

(ص ٢ من أقوال المتهم الثانى) " قال ان المشير غير راض عن الوضع الموجود وخاصة فى الجيش وعلشان كده عايز يرجع يقود القوات المسلحة تانى وكان ردى

عليه ما يرجع ما حلش حايشه هو اللي استقال فقال انه ما عدش ينفع انه هو يرجع عادى كده ولا بد ان يرجع بالأمر الواقع هو قائد القوات العسكرية وقائد الجيش تانى . "

ذلك هو التلقين المبني للضباط وفي أواخر يوليو هأين هو الاتفاق أو بادرته ؟

٧. أى خيال سقيم ذاك الذى يتصور أن الاتفاق مع الرئيس أمر محتمل أو قريب للاحتمال وقد سئل المتهم الأول ص ١٥ .

س : وهل إزعان رئيس الجمهورية لمطالب تقدم بهذه الصورة أمر ترضاه أنت كمواطن ؟

ج : طبعا لا .

وعلى هذا فكل قول باحتمال الاتفاق بين الرئيس والمشير وتعليق الخطة على ما سيجرى فى اللقاء بينهما هو قول أقرب إلى الهذيان ، هذيان المومنين المصابين بالهفة على السلطة واقتناص الحكم .

القصد الجنائي

أما عن القصد الجنائي فقد قامت الوقائع وجرت الأحداث بما يؤكد توافره بعنصره العلم والإرادة .

يكشف عن هذا القصد ما تناولوه فى الاتفاق بينهم على لون الحكومة القادمة وأفرادها وشخصها . وأن تنحية الرئيس هى الأمر المحتمى لأهدافها (ص ١٦ من تحقيق المتهم الأول) .

س : حدد لنا أهداف الخطة ؟

ج : أهداف الخطة هى استيلاء المشير على القيادة ومنها يقدم مطالبه للرئيس ، فإذا لم يوافق يتحرك المشير إلى القاهرة ، واستنتج بعد ذلك أنه سيستولى على الحكم .

ولا أريد أن أكرر القول بأن محاولة الاستيلاء على قيادة الجيش وتغييرها يعتبر محاولة لتغيير نظام الحكم القائم ، سندنا فى ذلك حكم محكمة النقض ١٤ من مارس سنة ٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ق ٣٣ ص ٤٦٩ الذى شرح فيه عبارة نظام الحكم فقالت : إن هذه العبارة كما تصدق لغة على نظام الحكم فى نوعه أى فى أساسه الإجمالى تصدق لغة أيضا على هذا النظام فى صورته التفصيلية بباقى مواد الدستور وقالت :

كلمة الحكومة يجب إعطاؤها معنى واسعاً وهي تشمل كل النظم الأساسية للدولة والوزراء ومجلس النواب والشيوخ والقضاء والجيش وعلى هذا فالاستيلاء على القيادة هو في حد ذاته تغيير لنظام الحكم ككل بما ابتغوه من تنحية رئيس الجمهورية وتحديد لون الحكومة القادمة والحديث عن أفرادها .

وعلى هذا فالتمسح بأستار المادة ٩٩ عقوبات ومحاولة تصوير الواقعة على أنها التجاء إلى العنف والتهديد لنحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه إن هو إلا دفاع وأده المتهم الأول بما نقله اليينا من حديث المشير له وبما أفصح هو به إلى حواريه ومنهم المتهم الثالث الذى يقول فى إقراره المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٤ ص١ عما شرحه له المتهم الأول " وقال يتنحى الرئيس ويتحل مجلس الامة بتويع الهتافات بس ويتعمل حزب آخر معارض للحكومة ويبقى لها حق اخذ ورد فى الأمور وتبقى الأمور شورى بينكم ونجيب واحد زى المشير يرجع تانى يمस्क الجيش ويحافظ عليه"

الاتفاق الجائى

ويتمثل حياً نابضاً فى تلاقى إرادته مع إرادات الباقين على عودة المشير بتلك الخطة وتنحية الرئيس وحمية ذلك لا بمجرد الاستنتاج العقلى كما ذكر المتهم الأول " لا " بل من التشاور والتباحث فى لون الحكومة وتشكيلها "

أما أنه من المحرضين على هذا الاتفاق فذلك يتمثل فى أمر كل من فاتحه فى أمر الخطة وأدرجوا معه فى قائمة الاتهام .

التأمر على إحداث الفتنة

وتأمره على إحداث الفتنة يتمثل فى حديثه لكل من اتصل به وكان مصيره مقاسمته الاتهام .

من إلى المتهم الثانى إلى إلى إلى إلى واقتناصه مشروع الدفاع الجوى السلبى وتحويله إلى القوة الضاربة فى أيدي المتآمرين يلجون به باب القيادة بل لقد بلغ الأمر أن لما اعتذر بأن ليس فى مكنثه إخراج الكتيبة التى يقودها قال له المتهم الأول أنه هو الذى سيتولى إخراجها له . ص٢٤ ٢ من تحقيق

من كل هذا يكتمل التأمر على إحداث الفتنة ويتجمد مدلولها من أنها مقاومة السلطة العسكرية الشرعية بالتمرد الجماعى عليها وهو المتمثل فى تحامل المتهم الأول وصحبه على القيام بتلك الخطة وتنفيذها وتحريضه واتفاقه مع رفاقه على ذلك .

“محاولة التمسك بالإعفاء”

وقبل أن أتى إلى دوافعه أرى أن أعرض لما قد يداعب خياله كما داعب من قبل خيال من التمسك بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠١ عقوبات مادام معتزها بكل هذه الاعتراضات الطوال والحق أن في سحب إعفاء المادة ١٠١ عقوبات ما يصح أن نسميه أوهام الحالين .

ذلك أن المادة ١٠١ فيما تحدثت به من إعفاء قد أوردت حالتين :

الأولى : هي المبادرة بإخبار الحكومة قبل حصول الجناية وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن البغاة وهي صورة مستبعدة في دعوانا .

الثانية : هي حالة من يدل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض على البغاة بعد بدنها في البحث والتفتيش .

وربما كان في هذه الصورة ما يداعب خياله كما داعب خيال من قبل ولكن ليس لأيهما لا هو ولا أي سبيل لسحب تلك الصورة على واقعة الدعوى أجل .. فالحال التي ضبط عليها والتي وصفها شاهد النفي النقيب تقطع أن السلطات كانت قد وقفت على أمر المؤامرة كاملا وهاجمت وكرها وأبدى البغاة ما أبدوه من استعداد للمقاومة وأنهم لن يستسلموا حتى الموت ولن يدخلوا إلا على جثثهم وسيجعلونها معركة يتحدث عنها التاريخ .. أبعد كل هذه الحقائق يقال : إن قد دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض على البغاة حتى يغدو جديرا بالتمتع بإعفاء المادة ١٠١ .

كذلك الحال في المتهم الأول فمن الثابت أنه في مساء يوم السبت ٢٦ قبض على المتهم الأول واحتجز حتى صباح يوم ٢٧ بالمخابرات الحربية ثم أخلى سبيله بعد احتجازه تلك الساعات وعاد إلى عمله ثم أعيد القبض عليه فاحتجازه المبنى ما كان بطبيعة الحال الابنوع الاشتباه فهل يعقل أن يكون في تلك الساعة قد دل على الوسائل الموصلة للقبض على البغاة لو كان قد فعل ذلك لما أخلى سبيله فهو يقينا لم يفعل حتى تم القبض عليه فليس له وهذا حاله أن يدعى بأنه قد دل على الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض على البغاة حتى يتمسح بأستار العفو المنصوص عليه في المادة ١٠١ فهو بعيد عنهم لاسبيل لهم بما انتهجوه من الوصول إليه أوسجبه وإضافته على ماتوه .

“دوافع”

مضى المتهم الأول ويرر فعلته بأن يشفع له فيما آتاه أنه انبعث فيما شارف عن دوافع لم يستطع أن يجاهد نفسه إزاءها .

ونسي أوتناسي ماورده في أقواله من بعد مقابلي ل.....و.....اقتنعت أنه عن طريقهم ستكون العملية مصلحة شخصية ولن تكون لمصلحة البلاد .
ثم مناقشة المتهم الثاني الطويلة له ومبناها أن كل مايدور إن هو إلا مصلحة تلك الفئة الباغية .

ولا تناول أنبل ما قال به من دوافع ولعلها دافع الرغبة في تجميع الشعب .
كان مذهلا منه قوله أن رغبته تجميع الشعب قد دفعت به إلى إتيان ما آتاه وإذا يسأل :

س : اليس من مقتضى الخطة والتحرك باللواء المذرع تنحية رئيس الجمهورية وإجباره على ذلك بالقوة ؟
ج : من ناحية الإجبار طبعاً فيها إجبار إنما التنحية لم تذكر إنما استنتاجاً ينتهي الأمر إليها .

س : وماتقديرك للموقف الداخلي إذا ما عرف بقيام المشير بهذه الخطة ؟
ج : أنا شايف من ناحية الشعب أنه بعيد خالص أنه يتدخل .
هذ هو الشعب الذي انتحلت باسمه دافعا هو رغبتك في تجميعه في تقديرك أنه بعيد خالص أنه يتدخل .
هذا هو الشعب عندك وهذه هي حقيقة قدره لديك .

وقد أن لهذا الشعب أن يرد عليك صنيعك فكانت محاكمتك باسم الشعب وحقه على ثورته .
دافع آخر هو دافع وجوب محاكمة المسؤولين عن الكارثة في القوات المسلحة (ص ٢٠)

س : وهل كان في تنفيذ تلك الخطة وعودة المشير مايرضى دافعك من حيث وجوب محاكمة المسؤولين عن الكارثة في القوات المسلحة ؟
ج : كان حيحاكهم .

س : أما نعتره مسئولاً عن ذلك ؟
ج : نعم هو مسئول كقائد .

س : وكيف تحقق دافعك بعودة المشير ؟

ج : المشير كان حيحاكم الناس الى ببيلفوا بلاغات كاذبة والبلاغات الكاذبة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى التركة .

س : وكيف يتأتى ذلك رغم مسئوليته هو التي قررتها ؟

ج : القائد عادة هوالمسئول مهما كانت الظروف .

س : وكيف يتحقق دافعك إذن بعودة المشير مادمت تعتبره مسئولا ؟

ج : لاشك أن عاطفتي نحو المشير كان لها تأثير كبير في اني ماكنتش آخذ كل حاجه واقعد أفكر .

وهكذا تبخرت دوافعه بهدى العقل والفكر ولم يكن له من دافع حقيقى إلا مناصرة البغى واستمرار الظلام والتشبث بالإزار المنحسر للسلطان وإسباغه على المتسببين في المذلة والهوان .

تبخرت دوافعه بهدى العقل والفكر فلم يجد له من دافع يستجديه ويحرق له البخور ويذكيه ويعلق عليه ثوب السوء الذى تردى فيه إلادافع الوفاء الخاطيء .

بيد أن التساؤل عن ما كان لهم ذاك الوفاء ، ومن هم الاهل الجديرون بالوفاء كفيل هذا التساؤل بأن يبند ذاك الوفاء ويحيله سرايا .

ظننه المتهم الأول الظلمان الى الدوافع المتلف إلى المبررات - ظننه ماء حتى إذا بلغه وجد نفسه الضارب في صحراء الخطيئة المتوغل ، فى متاهات الضلال وتبند الوفاء وبقيت الخطيئة ويقدر ثقلها . بقدر ما سيكون حجم الجزاء عليها .

المتهم الثاني

هو صاحب منطق ليته التزم به ورعاه ، وليته التزم بتلك الحجج التي ساقها في حواراه مع المتهم الأول واتخذ منها معوقا لا للمتهم الأول عن ملاحقته بموكب المتآمرين وتشبته بركب المارقين .

هو صاحب الحديث والدليل على أن اللحاق بركب المتآمرين وعودة المشير لا يخدم سوى الأهواء الشخصية لتلك البطانة التي لا تحظى بذرة من الاحترام وأن هذا الفعل فى واقعه ، وفى التبصر والتأمل فيه هو فى حقيقته خيانة للوطن ونصرة للعدو الدخيل .

تلك قولته (ص ٢ و ص ٤) .

" قلت له انت تعرف ان اى حاجه تحصل دى الوقت حتسبب الاتى :

أولا : بليلة في صفوف القوات المسلحة اللي متبهدة في سينا وبعدين الشعب اعتبر المشير مسئول عن الناحية العسكرية . يعنى المقاومة الشعبية ، والمقاومة الشعبية مسلحة معنى هذا الكلام طلاقة واحدة غلط تعمل حرب أهلية فبدل ما نطلع اليهود نموت بعض ونخلى اليهود ياخذوا بقية البلد بالمرّة .. وقلت له انى شايف ان المشير بطيبته الى أكثر من اللازم لامم حواليه شوية ناس أيسط مثل فيهم ولو بصيت للناس الى حواليه سواء ساعة ما كان موجود في الجيش أوحاليا . الذين يتمتعون بثقته وحيه تجددهم ما تغير وش . فايه رايك لما المشير يرجع يرجع الناس دول . ماوضعهم . وماذا يفعل بهم ؟ أظن هم دول اللي حيصبحوا مرة ثانية متحكمين في الجيش ويمكن في البلد . فهل فيه واحد فيهم يحظى بذرة من احترامك .

ذاك القول منه لا يحظى من سامعه إلا بكل احترام وتقدير . فما بال الفعل منه يرد به في تلك الاتهامات التى حواها تقرير الاتهام عنه؟ إن كان هذا القول المنير منه وقد أزعجه للمتهم الأول حتى كاد أن ينتهى به إلى العدول على حد ماصور وقرر .. فما بال الفعل منه ينحرف به إلى ذلك المنعطف الوعر والطريق المسدود ؟

القول منه يثير في النفس مشاعر حميدة وانفعالات تقدير وتجلة حتى تكاد تنحى باللائمة على الاتهام فيما سطره له من اتهامات .

ولكن متى كانت المشاعر والانفعالات هي السبيل للتقدير الصحيح وإنزال الحكم الصائب على الأمور .

إزاء العقل والمنطق لابد أن يخمد هذا الانفعال وتذوب تلك المشاعر لتبقى الحقيقة صامدة لا يفتتها قول ولا ينال منها حماس . إنما يعمقها فعل ويدعمها واقع . وبضوء من العقل وبهدى من المنطق نعرض مسلكه منذ كاشفه المتهم الأول بعودة المشير وخطته .

بادئ ذي بدء . فالمتهم الأول يقرر أنه فيما تحدث به إلى الضباط من أمر عودة المشير قد قسم الضباط إلى فئتين : فئة كاشفها بالخطئة كاملة وفئة مهد معها بحديث عام بغية تهيئة أذهانهم للاستعانة بهم في التنفيذ وذلك قول المتهم الأول (ص ١١ ، ص ١٢) .

"ولما اتصلت بـ..... قلت له ان المشير سيتحرك للصاعقة وستخرج معه لحراسته حتى قيادة الجبهة للسيطرة عليها "

ص ٢٢ يتحدث عن المتهم الثانى فيقول ،

" وقال لى حتملوا ! به فنكرت له الخطة بان المشير حيوصل ويستولى على القيادة الشرقية ويقدم المطالب فسأل ولو لم يستجب الرئيس ؟ فقلت له فيه احتمال تحرك لواء مدرع وأنهم يحاولوا يتصلوا بالمدرعات وبالحرس الجمهورى وأن الأمور مش حتوصل إلى درجة تحرك لواء المدرع والمتهم الثانى نفسه يقر (ص ٢) نقلا عن المتهم الأول

" فقال انه ما عدش ينفع انه هو يرجع عادى كله ولا بد انه يرجع بالأمر الواقع بمعنى هو بيجى المنطقة الشرقية ويتولى قيادة القوات فيصبح بالأمر الواقع هو قائد القوات العسكرية وقائد الجيش ثانى "

وفى (ص ٧) - يفسر الأمر الواقع بأن " المشير سيفرض على الرئيس عودته لقيادة القوات ويوضعه أمام الأمر الواقع بتولى المشير القيادة " .

وفى (ص ٨) يقول " أنا قلت له إن هذا الكلام سيؤدى إلى حرب أهلية إذا لم يوافق الرئيس على عودة المشير "

كل هذا فاتحه فيه المتهم الأول ذاكرا له أنه يتردد على المشير لزيارته وأن المشير هو الذى طلب منه مساعدته فى أن يتولى ثانية قيادة القوات المسلحة (ص ٢ من أقوال المتهم الثانى) . فهو قد كاشفه بالخطة وأهدافها . وللمتهم الثانى فى تبرير تلك المكاشفة وأهدافها قول فيه من السقم ما لا يقوى به على مجابهة المنطق . ذلك أنه يقول عن اعتقاده (ص ١٠) فيما يرمى اليه المتهم الأول من ذكره له عن اتصاله بالمشير وإبداء رغبته فى العودة أرجح أنه لم يكن مقتنعا وقاله بفرض اننا نصل بالمناقشة لتفتيح الحقائق . وده اللى احنا وصلنا له فعلا " .

ولكن للمنطق وقفه . إن كان ما يبيغيه المتهم الأول هو مجرد استطلاع رأى وتقليه فلم اختصك أنت وكاشفك بالخطة على ذاك النحو وجعلك من ضباط الفئة الأولى ولم يقصر الحديث معك على مجرد التهيئة العامة والاعداد للاستعانة بك عند التنفيذ . فالمتهم الأول حين جعلك من فئة الضباط الأولى واختصك بالإفضاء بالخطة والهدف من ورائها لم يكن ذلك مجرد استطلاع رأى . لا بل إنه ضمن منه الولاء ابتداء . وإلا لما كاشف . فالمكاشفة بالخطة وهدفها هى النتيجة الحتمية العقلية لضمان الولاء والحصول عليه .

وما ضمان الولاء والحصول عليه إلا اتحاد للإرادات وعلامة على أنها تسير على ذات درب الهوى وما اتحاد لإرادات إلا الإعلان لمولد الاتفاق الجنائى مكتملا بأطواره التى وصفها القانون وقد قيل عن الاتفاق الجنائى ويحق أن ليه موافقه وحنينه توارد الخواطر وأبوه الشرعى اتفاق المشارب .

وما كان من المتهم الأول نحو المتهم الثاني من مكاشفة وتبيان للهدف إلا الدليل القاطع علي حصول الاتفاق وعلى أن حديث المعارضة والمجادلة وأن بدا فيه المتهم الثاني قوى الحجة شامخ البرهان إلا أنه قول مبدد مهذور على مذبح التوافق منصهر محترق في بوتقة الاتفاق الجنائي .

ذاك حديث المنطق وهدى العقل أتى كاشفا ودليلا قاطعا على أن ما بدا من الحديث الطلى إنما كان - وعلى فرض صحته - هولا مستهلكا استهلكته جلسته وأتى الفعل بعده مناقضا لدلوله مبددا لمحتواه .

لن ينال هذا منه منال الرضا . بل سيهتف بنا ويصيح أى تخريج للمنطق هذا الذى تخرجه . وقد بدا لكم من قولى ومن قول المتهم الأول أنى قد عارضته حتى بدا لى مقتنعا بحديثى واعداء بأنه سيعدل عن مخططه .

وكم كنا نود أن نؤمن على هذا القول له بيد أن للمنطق هنا وقفة تضع منه تلك الحجة .

إن كنت أنت المعارض ذا الموقف الواضح الجلى فى المعارضة . فما بال وقد ازفت الأزفة ما أن تمر به صباح السبت ٨/٢٦ ولم يكن لا هو ولا المتهم الأول قد علم بما جرى فى منزل المشير حتى يفضى إليك بتفاصيل الخطة (ص ٦) من أقوال المتهم الثانى :

" قابلت النقيب وقال لى أن المقدم عدى عليه النهارده وبلغه ان المشير ناوى ييجى يقود القوات فى المنطقة الشرقية . وسيبدأ تحركه من القاهرة الساعة ٤ يوم الإثنين القادم وأن كل الجيش بما فيه الطيران والمدركات موافقة على هذا الكلام حتى هو حييجى فى عربية قائد القوات الجوية وقال لى أن المقدم طلب منه يبلغ الرائد / بالبلاغ فابقى عدى عليه انت وقول له هذا الكلام " .

أى عقل هذا الذى يقبل وأى منطق هذا الذى يسوغ أن تكون أنت المعارض ومع هذا يختصونك . وقد ازفت الأزفة - بأن يفضوا إليك بما سيجرى بعد يومين ؟

أيهقى بعد ذلك معارضا أم أنه فى واقعه وحقيقته المتوافق المتفق معهم قلبا وقالبا ؟

ثم أين منك تلك المعارضة والأدوار تسند إليك فى تلك الأزفة فلا تبقى معارضا ولا رفضا ؟

فإذا ما طلب إليك أن تبلغ بموعد تحرك المشير فإنك لا ترفض ذلك الأمر ولا تعلنه بأنك عازف عن تنفيذه . بل كل ماقلته بنص قولك ص ١٣ السطر الرابع :

" فقلت له حاتصرف وسبته وطلعت بورسعيد "

ويقول في ذات الصحيفة :

" هو كان بينفذ طلب المقدم بأنه يتصل ب وأظن أنه لما ما لقاش وسيلة بلغنى بكده علشان خاظر يوصل الاتصال ب ". ويوضح ذلك أكثر بقوله في ذات الصحيفة :

فيه تليفون عند فى سكنى وأنا متوجه لبورسعيد وعلشان بيعث حد لازم يكون فيه تصريح مرور وأنا كان معي هذا التصريح نظرا لانى كنت مستدعى من بورسعيد للمنطقة الشرقية وعودتى .

أذاك شأن المعارض الرافض للانضمام لتلك الطفمة الباغية ، وأخيرا إن كنت أنت الرافض النافر من هذا الإثم المتحلل من هذا الوزر فلم لم تبلغ عنهم وفى تقديرك أنت وبلسانك أن ذاك سيؤدى إلى حرب أهلية (ص ٢ ، ص ٨) وبدل ماانطلق اليهود نموت بعض ونخلي اليهود يخلوا بقية البلد بالمرّة .

فالحظر والخطورة أنت بهما بصير والغدر والخيانة أنت لهما واع ومقنر والولاء للوطن والأهل أوجب والزم من الولاء للمتهم الأول .

فلم لم تبلغ منذ البداية ؟ يقول إنه فى البداية أبلغ ووضع بالنسبة له هو قائده المباشر .

واعتقدت وأنا أحقق معه أن إبلاغه ل إنما كان تخففا كما حتمه عليه القانون من وجوب الإبلاغ فسألته (ص ١٠) .

س : ألم يكن إبلاغك للرائد تنفيذا لما يجب عليك الإبلاغ به بخصوص هذا الموضوع لما قد يحدثه من فتنة بين أفراد القوات المسلحة (وكان هو الشارح لهذه الفتنة والحرب الأهلية) .

ج : الحقيقة أن إبلاغ الامر ل لم أقصد به إبلاغ قائدى بأمر جريمة أو فتنة . وأخذ يشرح أنه إثر مناقشة للمتهم الأول و تمام تلك المناقشة لم تكن هناك جريمة ولافتنة حتى توجب عليه إبلاغ القائد المباشر .

إن كان هذا منطقك فى بداية المكاشفة فلم لم تبلغ بعد سماعك ماسمعه من دقاتك التنفيذ وتوقيته من ؟

(ص ١٤) كانت له إجابة على هذا السؤال ينكرها عليه أى عقل ويضر منها كل منطق إجابته وقد استبان الأمر على هذا النحو ولم يبق على التنفيذ إلا يوم وبعض اليوم والدور يستند إليه بطلب إبلاغ إجابته " كنت أنوى الإبلاغ لو لم يبلغ "

من الذى كنت تنتظر أن يبلغ إذا العقل والحجى - المتهم الأول هو الذى سيبلى بعد كل هذا الذى تكشف لك وبعد كل هذا التصميم وتوزيع الأدوار وتوقيت التنفيذ تراخى وتتخاذل وتأتى بهذا القول . ولأدري كيف أسعفك فيه الكلم بأن تنتظر أن يبلغ المتهم الأول .

أين منك العقل والحجى ؟ ذهباً وتبدلاً إرضاء وولاء للمتهم الأول وقدمتهما قرباناً ووفاء لنزوات المتهم الأول . وبعد ذلك تطلب منا أن نصدق ونؤمن بأنك كنت المعارض النافر من الجرم .

لا بل هى الحقيقة والواقع أنك الوالج فى الجرم - الفارق فى الإثم لافرار لك منه فهو المحيط بك المطوق عليك الشاهد القائم بصحة ما أسند إليك من الاتفاق مع المتهم الأول وصحبه على ارتكاب جنائية محاولة قلب نظام الحكم القائم بالقوة وإشراكك فى الاتفاق الجنائى لارتكاب تلك المحاولة وتأمرك على إحداث الفتنة بين أفراد القوات المسلحة .

المتهم الثالث

نبدأ فيه الحديث من حيث انتهى هو :

ص : فى التحقيق ختم أقواله :

" أنا نادم لأنى اتخذت موقف سلبى بعدم الإبلاغ خاصة وإن المفروض أنى رجل فدائى ورجل عسكرى وإن الموقف السلبى لا يتفق مع العسكرية ولا الفدائية وهذا هو ما يجرى فى نفسى ويثير فى الندم .

ولم يكن هناك من سبب لعدم إبلاغه إلا إحساسه بأنه الضالع فى المؤامرة وأنه قد أتى فيها عملاً إيجابياً قدر هو خطوره .

يقول فى ص ٦ من التحقيق :

س : مالى منعك عن الإبلاغ لما تبين أن سيستغل واجبه فى منع تحرك قوات تحاول التحرك إلى القاهرة لمنع عودة المشير ؟

ج : الى معنى من التبليغ عن كلام أخيراً (وكان يوم ١٩٦٧/٧/٢٦) هو عدم إبلاغى عن كلام المتهم الأول يوم ١٩٦٧/٧/٢٢ فضلاً عن أنى شعرت أنى

قمت بعمل وهو سؤال عن سبب عدم رده على رسالة واستعجاله فى أن يرسل له الرد فلو هابلغ عن كده حينظر إلى اتى وافقت معهم أو سكت على الكلام فى الاول وتأخرت عن الوقت المفروض إنى أبليغ فيه .

والحق أنه لم يسهم فى هذا العمل إلا وقد كان على بيئة بجميع مراميه نأخذه فى ذلك بقوله يقول عن حديث المتهم الأول إليه يوم ١٩٦٧/٧/٢٢ ص ٢ من التحقيق .
" وقال عايزين نعمل حاجة علشان المشير يرجع "

ص ١ من إقراره المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٤ خط فيه ماياتى - يروى عن " والكلام منى خايف تبلفه " قلت له مش معقول أخون العيش والملح بس إزاي وعاوز تعمل إيه وذلك بعد أن كان المتهم الأول قد ذكر له " ونجيب المشير بمسك الجيش تانى " قال يتنحى الرئيس ويتحل مجلس الأمة بتوع الهتافات بس وينعمل حزب آخر معارض للحكومة ويبقى لها حق أخذ ورد فى الأمور شورى بينكم ونجيب واحد زى المشير يرجع تانى بمسك الجيش ويحافظ عليه . وأنا اتصلت به فى بيته اللي فى الجزيرة ولو أنه رجع تانى حيعمل الحاجات دى " .

إذن فهو العالم بالتدبير الواقف على مراميه وإى الأهداف سيصيب ومع هذا أثر الصمت معللاً صمته فى الصحيفة واحد من إقراره ١٩٦٧/١٠/١٤ " وقتل طالنا راح بيت المشير يبقى عارفين المسئولين والمخابرات لأنه لو كان كده كانوا أخذوه زى الناس اللي أخذوها قبل كده من الصاعقة وبلاش تبليغ عنه وتيجى من غيرك وكمان المخابرات معظمها أصحابه وطالنا لسه فيه وقت للتبليغ بجواب مجهول يتقبض عليه ولونزلت المخابرات راح يعرف لانى لا أنزل إلا يوم الخميس فقط وسكت على كده خشية المشير يرجع " زى ما فهمت من كلام وأبسط حاجة بلاش نتدخل فى أى موضوع ويبقى على أى فرض علم ولم يبليغ " .

لهذا منطق " أركان حرب " ؟

أيهما أجدى بالولاء المتهم الأول أم الوطن وإى خشية تلك التى تخشاها الخشية من الله وما حملك به من الولاء والوفاء للوطن أم الخشية من المشير وصاحبه ؟

ومع هذا فليته قصر دوره على حد ماسطر وكتب " ويبقى على أى فرض علم ولم يبليغ " . لا ..

ليت دوره كان مقصوراً على ذلك بل هو الضالع . الشريك . الذى تستند إليه الأدوار ويكلف بالمهام .

يوم ١٩٦٧/٧/٢٤ وهو مع المتهم الأول فى سيارته فى الطريق إلى القاهرة يطلب إليه المتهم الأول أن يحضر من الرد على الرسالة التى كان قد بعث إلى بها مع ويتبين من فيما بعد أنها هى طلب استعلام عن أسماء قادة المدرعات ، ويصل المتهم الثانى إلى ويفضى إليه بطلب المتهم الأول ويجيبه بالمطلوب ويكلفه بطلب من المتهم الأول .

يقول فى التحقيق ص ٤ :

فلما دخلت قال لى أنا عاوز أعرف عايز يعمل آيه بالضبط لانه لو حصلت حاجة فى مصر فأتا هنا قادر أمنع أى حد عاوز يعارض وعاوز ينزل لأن الواجب بتاعى فى المنطقة عموما . وهو واجبه فى العمل . هو منع أى تحركات نحو القاهرة وفهمت من كده أن حيسقتل واجبه ده للتأييد لو طلب المتهم الأول فابتدأت الصورة فى ذهنى تتغير من حاجة عاطفية أو مجرد حماس إلى صورة قد تأخذ موقف آخر فيه عنف وفى ص ٦ من التحقيق يقر أنه استشعر من هذا الحديث أن القوة هى وسيلة تنفيذ عودة المشير ويسرع المتهم الثانى إلى المتهم الأول مبلفا قوله له ويأسس من المتهم الأول قوله تعليقا على كل هذا أنه لابد أن تبدى الطلبات إلى الرئيس وهم فى الأمان .

ويضيف فى ص ٧ :

وأنا فهمت من كلامه (المتهم الأول) أن المسألة إذا ما كانتش تحتحل بالطريق السلمى فالطلب فيه إصرار قد يدعو لاستعمال القوة .

وما قصر دوره على أن يكون سفير المتهم الأول لدى لا بل إن ذاته يكلفه بمهمة السفارة لدى المتهم الثانى وذلك فى جولته فى القناة ص ١ من إقراره المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٤ يقول عن بعد أن أجابه على رسالة المتهم الأول . " وبعدين قال لى خلى المتهم الثانى ييجى الإسماعيلية علشان أنسق معاها . فقلت للمتهم الثانى بالضبط أن عايزك تروح له ولم أزد على ذلك " ثم عاد للإسماعيلية ثانية وأبلغ برد المتهم الثانى من عدم قدرته على التحرك فى ذلك الحين .

ولم يقتصر دوره على السفارة وإبلاغ المطالب والاحتياجات للتنفيذ بل أمن إليه الرفاق وكانوا جميعا على بيئة من مشاركته فإذا ب يهرول إليه إثر القبض على المتهم الأول ويطلب إليه العون فى ستر جرمه بما آتاه من تهريب فى إحدى سيارات الصاعقة من مصر إلى أنشاص .

يقول في ص ٧ تحقيق في اليوم التالي للقبض على وهو يوم ١٩٦٧/٨/٢٧ جاني في المكتب وأنا قاعد وقال لي " قال لك على موضوع المشير قلت له أيوه عندي فكرة أنه كان يتكلم عليه فقال طيب أنا أخذت عربية من الجراج في مصر جيت بها أنشاص فقلت له ليه أخذت عربية مش فيه اتوبيسات فقال لي أخذتها علشان جاء لي وجيت به في السيارة إلى أنشاص علشان كان عايز يقابل ومشى وقال لي لوضابط الحملة سأل وقال فيه عربيه خرجت من غير أذن فتبقى تتصرف فقلت له طيب أتفضل روح ".

وهكذا كان هو العالم بالخطط وأهدافه المتوافق المتفق عليه الساعى لتنفيذه بجمع شمل المتآمرين جاكنا في السفارة بينهم حريصا في التستر عليهم بعد ان بان كل ذلك من قوله ومن قول المتهم الأول في ص ١٢، ٢٢، ٢٤ " (محضر المتهم الأول) أنه تحدث اليه في أمر عودة المشير وكلفه بالاستعلام من عن قادة اللوات المدرعة وبعد ما بان من قول ص ٢ . من أن المتهم الأول بعث إليه بالمتهم الثاني يطلب الاستعلام عن أسماء قادة المدرعات فأفاده عن اسم قائد الفوج المدرع بالاسماعيلية بعد هذا ما الذي بقي له أن يبديه ؟

ربما التعليق بأنه من اصحاب القرح في الدعوي وهو انعاء لم يبده في التحقيقات بل ولا امام حضر التكم في الجلسة ولكن شاء أن يضمه بلاغ دفاعه بطلب ضم أوراق وعرج في هذا الطلب على القرح الذي أصابه .

والحق أن القرح لم يصبه من أحد إنما هو الذي أحدثه بنفسه وقد اشتد به الندم بعد ما طفا على سطح الأحداث وتبين له عمق ما ولغ فيه من الجرم . تلك مذكرة المخابرات الحربية وتاريخها ١٩٦٨/١/٢٧ وقد طلبناها بمجرد أن ألح محاميه إلى ذلك إثر زيارته الأولى له في السجن تقول عن فرحه .

مذكرة

بخصوص محاولة المتهم الثالث سقم بنفسه

- تم التحفظ على المذكور بمبنى إدارة المخابرات الحربية يوم ١٩٦٧/٩/٩ على ذمة التحقيقات في قضية المؤامرة .
- يوم ١٩٦٧/٩/٢٤ حاول المذكور إحداث سقم في نفسه بأن أحدث جرحا في معصمه مستخدما شفرة حلاقة وقد تم عمل الإسعافات اللازمة له .
- وقد قرر المذكور بأنه حاول ذلك بدافع من نفسه ونصح بعدم تكرار ذلك وتم عرضه على طبيب الإدارة المختص ومرفق تقرير طبي بهذا الخصوص .

وقد ورد بالتقرير الطبى المؤرخ في ١٩٦٧/٩/٢٤ أنه بالكشف عليه وجد عنده جرح قطنى سطحي بباطن منطقة الرسط الايسر ويحتاج للغير مدة خمسة أيام .
فإذا تبين أن تاريخ إقراره الأول هو ١٩٦٧/٩/١١ وأن تاريخ إقراره الثانى ١٩٦٧/١٠/١٤ فلا علاقة لهذا الجرح وقد أحدثه بنفسه يوم ١٩٦٧/٩/٢٤ بتحرير أى من الإقرارين فضلا عن أنه استجوب فى تحقيق المكتب يوم ١٩٦٧/١٢/٢ .

(غاتمة)

هذه قالة الادعاء فى هواء الثلاثة من أفراد الصاعقة فليعلموا .. ليعلموا أن النور التى علاها الشعب على اكتافهم لانطلاق لها إلافى المارك .
أما أن تقفز بهم كالخفافيش السوداء فى جنح الظلام ليتأمروا فهذا ما يجب أن يعظم حسابهم عليه وفى حكمكم خير الحساب .

وبعد فإن اتيت الى ختام القول فلن أجد ختاماً لقول أروع من قول الله رب العالمين
من سورة التوبة :

“ لقد ابتغوا الفتنة من قبل وأتوا لك الأمور حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون “ . (٤٨)

“ ومنهم من يقول الذن لى ولا تفتنى ألا ترى الفتنة ساقطوا وإن جئهم لمحيلة بالكافرين “ . (٤٩)

“ إن تعبك حسنة تسؤهم وإن تعبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمراً من قبل ويتولوا وهم فرحون “ . (٥٠)

“ قل إن يصيبنا إلاما كتب الله لنا هو مولانا وعلى الله فليتوكل المؤمنون “ . (٥١)

“ ويحلفون بالله أنهم منكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون “ . (٥٦)

“ يحلفون بالله أنهم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين “ . (٦٢)

“ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون“ (٦٥)

“فليخضكوا قليلاً وليبكموا كثيراً جزاء بما كانوا يکسبون“ (٨٢)

“إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم“ (١١١)

صدق الله العظيم

هو الموفق الهادي لسواء السبيل .^(١)

(١) قضت المحكمة برئاسة المستشار حسين الشافعي بمعاذبة كل من المتهمين الأول والثالث بالسجن ثلاث سنوات وبرائة المتهم الثاني .

ثانياً

من ممارسات وكيل النيابة

أشرف هلال

(١)

مرافعة النيابة العامة

في

قضية الذهب الكبرى

المقيدة برقم ١٢٦٢ لسنة ١٩٩٧ معر أمن الدولة العليا

وفيها يتبين مدى الطمع الذى أغرى نفوس المتهمين
فراحوا يستغلون بعض ضعاف النفوس من الموظفين فى مصلحة
دمغ المصوغات ، بإرشائهم من أجل الحصول على بصمة خاتم
المصلحة المعمول به ، وعمدوا إلى تقليدها ، ودمغ كميات كبيرة
من المشغولات الذهبية بهذه البصمة المقلدة ، وأغرقوا بها
الأسواق .

أسعد إلى المتهمين من الأول حتى الثاني عشر :

أنهم خلال الفترة من بداية عام ١٩٩٦ حتى ١٩٩٧/١٢/٢٠ بدوائر قسمي قصر النيل والجمالية محافظ القاهرة
ولقسم بنى سويف ومحافظة بنى سويف

أولاً: المتهمون من الأول حتى الثالث :-

فى الفترة من ١١/٣٠ حتى ١٩٩٧/١٢/١٤

اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جرائم تقديم رشوة لموظفين عموميين وتقليد واستعمال دمغات الذهب المعمول بها فى دمع المشغولات الذهبية بأن التحلت إرادتهم على ارتكاب تلك الجرائم وفى سبيل ذلك اتفقوا على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لموظفى مصلحة دمع المصوغات والموازين وإعداد الأدوات اللازمة لتقليد بصمة خاتم الجهة الأخيرة فوقعت منهم تنفيذاً لهذا الإتفاق الجريمة الآتية :-

عرضوا رشوة على موظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرضوا على "..... الموظف بمصلحة دمع المصوغات والموازين فرع بنى سويف" مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه - قدموا له منه مبلغ عشرة آلاف جنيه - على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمع المصوغات الذهبية المعمول به من جهة عمله بدءاً من ١٩٩٧/١٢/١ ولكن الموظف العمومى لم يقبل الرشوة منهم .

ثانياً:- المتهمون من الأول حتى الثالث أيضاً ومن الخامس حتى التاسع :-

فى غضون عام ١٩٩٦

اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وأدار حركته المتهمان الثامن والتاسع الغرض منه ارتكاب جرائم تقديم رشوة لموظفين عموميين وتقليد واستعمال دمغات الذهب المعمول بها فى دمع المشغولات الذهبية بأن التحلت إرادتهم على ارتكاب تلك الجرائم وفى سبيل ذلك اتفقوا على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لموظفى مصلحة دمع المصوغات والموازين وإعداد الأدوات اللازمة لتقليد بصمة خاتم الجهة الأخيرة فوقعت منهم تنفيذاً لهذا الإتفاق الجرائم الآتية:-

١- المتهم التاسع :-

قدم رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم مبلغ ألف جنيه للمتهم الرابع الموظف بمصلحة دمع المصوغات والموازين فرع بنى سويف على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمع المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦.

٢- المتهمان الخامس والثامن -

قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدما مبلغ ألف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦.

٣- المتهمان الأول والثالث -

قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدما مبلغ خمسة آلاف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦.

٤- المتهم الثاني -

قدم رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم مبلغ ثلاثة آلاف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦.

٥- المتهم السابع -

قدم رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم مبلغ ألف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول به من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦.

٦- المتهم الثامن والتاسع -

توسلا أيضاً فى جرائم الرشوة المبينة بالبند ٥،٢،٤ على النحو المبين بالأوراق .

٧- قلدوا بواسطة المتهمين الرابع والسادس واستعملوا إحدى دمغات الذهب المعمول بها بمصلحة الدمغة والموازن مع علمهم بتقليدها بأن حصلوا من المتهم الرابع على بصمة خاتم جهة عمله المستعمل فى دمغ المشغولات الذهبية - بواسطة جرائم الرشوة سائلة البيان - واصطنع منها المتهم السادس عدة بصمات مقلدة أخرى لهذا الخاتم ، استعملوها فى دمغ المشغولات الذهبية بورشهم وتداولوها فيما بينهم.

ثالثاً: المتهم الرابع -

خلال عام ١٩٩٦

١- بصفته موظفاً عمومياً فنى موازين بمصلحة دمغ المصوغات والموازين فرع بنى سويف طلب وأخذ لنفسه المبالغ المالية الموضحة بالبند من الأول حتى الخامس من التهمة ثانياً على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته .

٢- قلد للمتهمين من الأول حتى الثالث ومن الخامس حتى التاسع إحدى دمغات الذهب المعمول بها في دمع المشغولات الذهبية على النحو المبين بالبند السابع من التهمة ثانياً.

رابعاً : المتهم الثاني عشر :-

خلال عام ١٩٩٦

بصفته موظف عمومياً " مختبر مصوغات بمصلحة دمع المصوغات والموازن فرع بنى سويف " طلب وأخذ لنفسه رشوة للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهم الأول مبلغ ألفي جنيه على سبيل الرشوة مقابل التفاضى عن المواصفات الفنية المقررة قانوناً للمشغولات الذهبية المملوكة للآخر قبل دمعها .

خامساً : المتهم الأول أيضاً :-

قدم رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته على النحو المبين بالتهمة السابقة.

سادساً : المتهمون من الأول حتى الثالث والعاشر والحادى عشر :-

خلال الفترة من بداية عام ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٧/١٢/٢٠

خدعوا وشرعوا في خداع المتعاقدين معهم في حقيقة البضاعة المصنعة والعروضة منهم بأن صنعوا وعرضوا للبيع مشغولات ذهبية غير مطابقة للعيار المدموغة به وكان ذلك باستعمال دمغات مزيفة على النحو المبين بالأوراق .

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ

“وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبخ الفساد في الأرض
إن الله لا يحب المفسدين“

صدق الله العظيم (القصاص-٧٧)

حضرات السادة المستشارين :

يسرق السارق .. ويخون الخائن .. ويرتشي المرتشي .. وفي اعتقاد كل منهم..
أن الشرف كل الشرف في إحراز المال .. وإن كان السبيل إليه دنياً وسافلاً .. وأن للذهب
رئيتنا يخفض بجانب صوته .. صوت الحق والقانون شيئاً فشيئاً ثم يتلاشى حتى لا
يسمع بجانبه صوت سواه ..

هكذا يتصور الأندنياء أنهم شرفاء .. وهكذا يطلبون الشرف ويخطئون مواضعه..
وقد زاد في إفساد تصورهم هذا .. الذين أحاطوا بهم من سبجائهم .. ومن هم على
شاكلتهم ..

أولئك الذين ينعمون على الرجل العف المستقيم بلاءته وخموله .. حتى
يفجر ويستتهر .. فيطرونه ويجلونه .. ويكرمون صاحب الذهب .. ولو أن كل دينار
من دنائره فذقة من سم ..

يعكسون القضايا .. ويقلبون الحقائق .. لأن نفوسهم خبت طينتها ولؤم
طبيعتها .. وكان من أخس صفاتها الحقد على الوجود بأجمعه ..

فعريت من حلة التقوى .. ومحي عنها طابع الهدي .. لم تثنها يد مراقبة ..
ولم تكفها خيفة محاسبة .. فأضاعت دعائم دينها .. وأطاعت دواعي خبثها
وفسادها .. فكان المال عندهم كالماء الملح .. الذي لا يزداد الظمان منه شرباً .. إلا ازداد
به عطشاً ..

حضرات السادة المستشارين :

إن انتشار صور الفساد في مجتمعنا .. صار التصدي له بالردع أمراً باتاً وواجباً ..
والذي كان بالأمس دوداً .. صار اليوم ثعباناً ينث في وجوه الآخرين سموه
وأضراره ..

لقد سمع وجه الرذائل في الأعين .. وثقلت أحاديثها في السامع .. حتى إن السماء لتكاد تبكى بدموع الغمام .. ويخفق قلبها بلمعان البرق .. وتصرخ بهدير الرعد .. وإن الأرض لتئن بجفيف الريح .. وتضج بأمواج البحر ..

وما بكاء السماء ولا أنين الأرض .. إلا استنكار لتجبر الإنسان .. وسعيه بالفساد .. واجتراره الرذائل والموبقات ..

وقد صدق الرسول الكريم حين قال :

“يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ : أمن المال أم من الحرام”
“رواه البخاري”

محذرات السادة المستشارين :

إن المجتمع الذي ينخر هؤلاء وأمثالهم عظامه .. يمجهم مجاً .. ويرفضهم رفضاً .. لأنهم :

“اشتركوا الخلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم .. وما كانوا مهتدين”

ولا يوصفون إلا بما جاء في رسالة بطرس الثانية - الإصحاح الثاني قال :
“لهم قلب متدرب في الطمع .. تركوا الطريق المستقيم فضلوا .. هؤلاء هم آبار بلا ماء .. غيوم تسوقها الأنواء .. الذين قد حفظ لهم قوام الظلام إلى الأبد .. وهم أنفسهم عبيد الفساد”
(٢٠ : ١٤)

لهم :

فهم لم يقيموا وزناً لأوامر الله ونواهيه .. استخفوا بها .. وعميت أبصارهم عنها .. وحركتهم الشهوة الجامحة في جمع المال .. فأخذوا ينهشون في جسد فرائسهم من أفراد المجتمع ويأكلون أموال الناس بالباطل ..

وقد قال سبحانه وتعالى في محكم كتابه :

“يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .. إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم .. ولا تقتلوا أنفسكم .. إن الله كان بكم رحيماً”
(النساء ٢٩)

فحتى تكون التجارة مشروعة .. اشترطت الآية امرين :

الأول : أن تكون عن تراض بين الفريقين .

والثاني : ألا تكون منفعة فريق قائمة علي خسارة الفريق الثاني .

ومؤدي هذه الآية .. أن كل من يضر غيره لمنفعته الشخصية .. فكأنه ينزف دمه .. ولا يفتح طريق الهلاك إلا علي نفسه .. فالارتشاء والفرر والخديعة .. طرق كسب غير مشروعة تؤدي إلي قتل النفس ..

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى " ولا تقتلوا أنفسكم " يقتل الرجل

نفسه .. بقصد منه للقتل في الحرص على الدنيا وطلب المال .. بأن يحمل نفسه علي الغرر الذي يؤدي إلي التلف ..

ويقول الشيخ محمد متولي الشعراوي - رحمه الله - :

" الباطل هو أن تأخذ الشيء بغير حقه : بالسرقه أو بالرشوة أو بالغش في السلع .. وحين تريد أن تأكل مالا بالباطل .. كأنك تريد أن تتمتع بثمره عمل غيرك .. فتضمحل عندك قدرة العمل .. ويصير أخذك من غيرك أخذاً لماله كرها وبغير وجه حق ..

وفي سفر الأمثال - الإصحاح الحادي عشر -

" موازين غش مكرهة الرب .. والوزن الصحيح رضاه .. استقامة المستقيمين تهديهم .. واعوجاج الغادرين يخربهم .. لا ينفع الغني في يوم السخط .. أما البر فينجي من الموت .. بر الكامل يقوم طريقه .. أما الشرير فيسقط بشره .. "

الإصحاح ١١(٦:١)

حضرته السادة المستشارين :

في هذا الجزء من المرافعة .. واستكمالاً لما بدأه السيد الزميل .. نتناول أدلة ثبوت جريمة الرشوة في حق باقي المتهمين بها .. الأول والرابع .. والخامس والسابع والثامن والثاني عشر ..

ثم نشرع في أدلة ثبوت جريمتين أخريين .. هما جريمة التقليد والغش .. وما أقيح جرائمهم المقترفة !!

أما عن جريمة الرشوة ..

فقد سبق لزميلي في مرافعته تناول جانبها القانوني .. ولم تعد بنا حاجة لإعادة تناوله تحاشياً للتكرار .

ومن المعلوم لدي حضراتكم أن لجريمة الرشوة طبيعة ثنائية تتطلب تعددًا في الأشخاص وفي السلوك .. والفاعل الأصلي فيها هو الموظف العام "المرتشي" .. بينما يكون الراشي شريكاً فيها .. هي إذن تتكون من واقعة إجرامية يساهم فيها كل من الموظف والراشي بسلوكه .

فالعلاقة بينهما في ارتكاب هذه الجريمة لا تنقسم .. بحيث لا يمكن تناول الفاعل الأصلي فيها دون الشريك .. مما لا محيص معه من تجزئة المرافعة في هذه الجريمة إلى ثلاثة أجزاء :

أولاً : ما أسند إلى المتهمين : الخامس والثامن بالبند (٣) من التهمة (ثانياً) ، وما أسند إلى المتهم الرابع بالبند (١) من التهمة (ثالثاً) :

فقد أسندت النيابة العامة إلى المتهمين : الخامس والثامن أنهما قدما رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته .. بأن قدما مبلغ ألف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦ .

كما أسندت إلى المتهم الرابع أنه بصفته موظفاً عمومياً (فني موازين بمصلحة دمغ المصوغات فرع بني سويف) طلب وأخذ لنفسه المبلغ سالف البيان على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته .

وبيكفينا إثبات ذلك :

الأخذ باعتراف المتهم الرابع نفسه في حق نفسه وعلى المتهمين : الخامس والثامن :

فلدي سؤاله في آخر الصحيفة (١٥) :

س : ما علاقتك (بالمتهم الخامس) ؟

رد قائلاً :

"ده صاحب ورشه وكان بيدخل الشغل باسم " .

ولدي سؤاله بالصحيفة (١٦) :

س : ما ظروف قيامك بإعطاء المتهم الخامس بصمة الخاتم الخاص بجهة عملك ؟

رد قائلاً :

..... قابلني بره المكتب .. وقاللى تعالى أنا عايزك .. واتقابلنا في شارع جنب المصلحة .. وكان معانا اللي شغال مع وقاللى الخواجه بيقولك هو عايز ختم على حديدته .. و..... قاللى عايز كام .. فأنا قلت له ألف جنيه .. وأنا رفعت المبلغ على أساس أنهم كانوا بيحققوا مكاسب كبيرة .. ف..... طلع حديدته من جيبه .. وقاللى هات البصمة وأنا أدبك الفلوس .. فأنا قلت له لما تيجي كمان يوم تجيب الشغل أكون جهزتهالك " .

س : ومن قام بتحديد المبلغ المالي نظير قيامك بذلك العمل ؟

رد قائلاً :

" أنا اللي طلبت الألف جنيه من " .

فالمتهم الرابع يؤكد أنه طلب لنفسه مبلغ الرشوة من المتهم الثامن الذي يعمل لحساب المتهم الخامس ..

هذا عن الطلب وهو سلوك الفاعل الأصلي أما عن علم شريكه المتهم الخامس بتفاصيل ذلك الاتفاق فيقول عنه في الصحيفة (١٧) :

" هو كان عارف الكلام ده .. وهو اللي خد الختم أشتغل بيه " .

س : وما دليلك على علم المتهم الخامس بتفاصيل ذلك الاتفاق ؟

رد قائلاً ومؤكداً :

" أنا لما كنت بنزل مصر آخد إكرامية من التجار كنت باخد من إكراميات .. وقاللى علي الفلوس اللي كان باعتهاالي مع علشان البصمة اللي حطيتها على الحديدية " .

س : وما المقابل الذي من أجله قدم المتهمان الخامس والثامن مبلغ الرشوة للمتهم الرابع ؟

يجيب على هذا التساؤل المتهم الرابع في اعترافه كما ورد بالصحيفة (١٧) :

" انهما طلبا منه طبعة البصمة الثلاثية عيار ٢١ الخاصة بجهة عمله " .

ولم يتوان المتهم الرابع .. ويا ليتته تواني !

بل هرول وراء نزوات نفسه الخبيثة .. وتاجر هو أيضاً بوظيفته .. فأخل بواجباتها .. وهبض الثمن مالا حراماً .. في جوف حرام .. ثم يعترف لنا في زهو وخيلاء .. بما سولت له نفسه .. لدي سؤاله عن كيفية إحضاره البصمة الثلاثية عياراً ٢١:

" أنا سبق وقلت إن اداني جديدة .. وأنا حطيت عليها الختم .. وأنا باختم الذهب .. وخرجت بيها واديتها له " .

ولدي سؤاله في آخر الصحيفة (١٦) :

س : وما مدي علم كل من المتهمين الثامن والتاسع بصفتك الوظيفية ؟
رد قائلاً :

" طبعاً هما كانوا عارفين إني موظف في مصلحة الدمغة في بني سويف .. وإلا ما كنوش طلبوا الختم مني " .

ولدي سؤاله بالصحيفة (١٧) :

س : وهل وفقت على غرض المتهم الثامن من أخذ بصمة خاتم المصلحة علي قطعة الحديد المسلمة لك ؟

رد قائلاً :

" أبوه أنا كنت عارف أنه هيطلع عليها اسطمبة ختم ويشتغل عليها هو وجرجس " .

اليسست هذه الاعترافات الصريحة الواضحة .. التي لا تحتل تأويلاً .. أبليغ دليل علي ثبوت جريمة الرشوة في حق هؤلاء المتهمين ؟

أعتقد أن أحداً ممن في هذه القاعة .. لو ترك الحكم لصوت عقله وضميره .. لا يملك من الرد سوي أن يقول :

بلى .. بلى .. بلى

وعلى الرغم من أن محكمة النقض قد استقرت في أحكامها على أن :

" لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلي غيره من المتهمين .. متى اطمأنت إلي صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو ولم يكن معززاً بدليل آخر " .

(نقض جنائي- مجموعة الأحكام- الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٨/١/٢ - ص ٧٤) ،

(والطعن رقم ٣٩٧٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٧/٦ - ص ١٢٣)

أقول :

على الرغم من ذلك .. وعلى الرغم من وضوح هذه الاعترافات .. فإن لدينا ما يعززها ويساندها مما ورد بأقوال المتهم الأول في الصفحات من (٣١ : ٣٤) .. حيث يؤكد العلاقة الوطنية التي كانت تربط بين المتهمين الرابع والثامن .. بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول بالنص :

"عرفت من أن جاب له صوابيح الاختام .. وأنه شغال بيها "

ولعل في أقوال هذا المتهم ما يثمر مزيداً من القناعة والاطمئنان لدي عدالة المحكمة إلى ثبوت هذه الجريمة في حق هؤلاء المتهمين جميعاً .

ليس هذا فحسب ..

بل إن المتهم الثالث أيضاً يؤكد في اعترافاته أن المتهم الثامن هو همزة الوصل بينه وبين المتهم الرابع ثم يقول في الصحيفة (٢٧) :

" وعرفني عليه علشان أعمل معاه شغل ويقلد لنا بصمة الختم بتاع مصلحة دمغ المصوغات في بني سويف "

كما ورد بأقوال شاهد الإثبات الأول بالصحيفتين (٢٩،٤٠) أن المتهم الرابع قد أخبره عندما شاهده يطبع بصمة الخاتم الأصلي على قطعة من الحديد .. أنه يقوم ببيعها لبعض الصائفين .. وذكر من بينهم المتهم الثامن ..

وهكذا يتضح أمام حضراتكم ثبوت هذه الجريمة بالدليل والسند في حق هؤلاء المتهمين .. وما تسنده النيابة إلى المتهم الرابع بالبند (١) من التهمة (ثالثاً) .. وإلى المتهمين : الخامس والثامن بالبند (٢) من التهمة (ثانياً) .

ثانياً : ما أسند إلى المتهم السابع بالبند (٥) من التهمة (ثانياً) ، وما أسند إلى المتهم الرابع بالبند (١) من التهمة (ثالثاً) :

حيث أسندت النيابة العامة إلى المتهم السابع أنه قدم رشوة لوظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن قدم مبلغ ألف جنيه للمتهم الرابع على سبيل الرشوة مقابل الحصول منه على بصمة خاتم دمغ المشغولات الذهبية المعمول بها من جهة عمله خلال عام ١٩٩٦ .

كما أسندت إلى المتهم الرابع أنه بصفته موظفاً عمومياً طلب وأخذ لنفسه المبلغ سالف البيان على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته .

ويكفيها إثبات أركان هذه الجريمة :

ما اعترف به المتهم الرابع في حق نفسه وعلى المتهم السابع والذي يعتبر نصا في اعتراف الجريمة .. كافيا ودالا علي ارتكابهما إياها :

فلدي سؤال المتهم الرابع بالصحيفة (٩) عن بداية علاقته بالمتهم السابع :
رد قائلا :

" من حوالي سنتين على أساس إن ده له رخصة دمغة ببني سويف ..
وكان بييجي يودي شغل للمكتب " .

س : وكيف تطورت تلك العلاقة بينك وبين المتهم السابع ؟
رد قائلا في الصحيفة (١٠) :

" هو كان بيتردد ثلاثة أيام في الأسبوع لأن أحنا كنا عاملين جدول للتجار
علشان مواعيد العمل مع المكتب .. وفي يوم استناني بره المكتب وقاللي أنا هدخل في
العلب بتاعة الغوايش حتتين نحاس على شكل غوايش وعابزك تدمغملي " .

**وقد ثبت من أقوال المتهم الرابع أن المتهم السابع هو أول من تعامل معه في
هذه الطريق :**

طريق الرشوة والتقليد .. ففتح الباب على مصراعيه بعد ذلك أمام باقي
المتهمين .. فكان بذرة الفساد التي انزعت في مكتب دمع مصوغات بني سويف ..
وكان المتهم الرابع هو الأرض الخصبة التي نمت فيها هذه البذرة وترعرعت ..
فالمتهم السابع هو الذي عرفه علي المتهم التاسع .. وهذا بدوره عرفه علي المتهم
الثامن الذي يعمل لحساب المتهم الخامس .. ثم عرفه علي المتهم الأول .. وهلم جرا ..

ولكن :

متي التقت هذه البذرة بتلك الأرض ؟

يقول المتهم الرابع في الصحيفة (١٠) :

" اتقابلت مع ——— في أوائل عام ١٩٩٦ قدام المكتب في الشارع " .

وماذا بعد ذلك ؟

" طلب متي انقل له بصمة ختم المكتب علي غويشتين نحاس "

وكيف تصرفت ؟

" قلت له هعملها لك بس محدتش معاه سعر " .

وبيا للعجب :

واحبات الوظيفة حضرات السادة المستشارين في هذا الزمان الوغد .. أصبحت سلعة تشري وتشري .. وأصبح الموظف تاجراً يسعرها لمن يدفع له ويساوم .. وربما فتح مزاداً لمن يزيد ..

فلتشهدي يا بلادي ماذا يفعل أبناؤك بك ؟
ولتشهدي أن هذه القاعة لن تدعهم يفلتوا دون عقاب لا يعرف رحمة بمن لا يرحمك ؟

اليس هذا الاعتراف نموذجاً للاتفاق بين الراشي والمرتشي ؟

فعل تنتظرون ما هو أكثر من ذلك ؟

تعالوا معي نقلب صفحات التحقيق لنكشف أذنانكم بالزيد :
فها هو المتهم الرابع يقر ويعترف بإخلاله بواجبات وظيفته في الصحيفة (١١) لذي سؤاله :

س : وما كيفية قيامك بوضع بصمة المصلحة على المشغولات النحاسية الخاصة بالمتهم السابع ؟

رد قائلاً :

" كان بيتعامل مع المكتب في أيام محددة وهي الأحد والثلاثاء والخميس .. وهو قاللي انه هيدخل الشغل في الغوايش عيار (٢١) ومش فاكر اليوم علشان طول المدة .. وأنا في اليوم ده أخدت علب الغوايش .. وكنت عارف أرقامهم طبقاً للدفتر (١- م- د) وأنا دقيت له غويشتين واستلمهم مع شغله الرسمي".

وما مقابل هذا الإخلال ؟

يجيب قائلاً :

" أنا أخدت منه مبلغ ألف جنيهه " .

وفي الصحيفة (١٢) يقول :

" هو بعد ما تسلم الغوايش النحاس المختومة اللي عليها بصمة الدفعة قاللي هروح مصر أطلع ختم عليها .. وبعد ما ينفع حاجي أدبك الفلوس .. وفعلاً بعدها بأربعة أيام جه وقاللي الختم تمام .. وأداني الألف جنيهه كانوا في ظرف أصفر .. والكلام ده كان في شارع بعيد عن المصلحة بعد انتهاء العمل .. وأنا معاينة عجلة مشيت بيها وهو جه وراية بالعربية ونده علي .. وأداهالي ومشيت .. والفلوس أنا صرفتها علي أولادي".

“والفلوس صرفتها علي أولادي”

فيها للعار ! وبالشعار !

أين الضمير الإنساني ليقضي هؤلاء الأولاد البرآء شر المال الحرام ..؟ أين النزر اليسير من الدين أو الدنيا .. يثبت في روع الإنسان .. أن ما نبت من سحت فالنار أولي به .. ؟!

وماذا يكون مستقبل الأبناء - أي أبناء - حين يعلمون أن الأب مرتش .. وأنهم كانوا يأكلون ويلبسون الحرام؟!

إن النفس التي تبيع حتى أبناءها للطمع والجشع .. لن تغفل في دنيا أو آخرة ..

فلا تهنيئي أيتها النفس .. فليس مثلك أهلاً للهناء ..

ولا تلمعني .. فقد أفلقت مضاجع الشرفاء ..

وليكن عقابك رادعاً .. فقد لعلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال :

“لعمرك الله الراشي والمرتشى ورائش” .

حضرات السادة المستشارين :

إن ما ارتكبه هذا المتهم فادح فادح .. ولا أشك في أن جزاءه سيكون من جنس عمله .. فلجريمته آثار لا تنكر .. وخطايا لا تفتقر ..

إنه يحدد آثار جريمته بلسانه في الصحيفة (١٢) قائلاً :

“..... كان بيدخل في الأسبوع من ١٥ إلي ٢٠ كيلو ذهب للدمغ .. وبيدفع

الضرائب والرسوم المستحقة للمصلحة .. وبعد ماخذ البصمة مني ما كنش بيدخل

غير ٢ كيلو .. ولغي الرخصة بعد ما خد البصمة” .

س : وما تبريرك لانخفاض حجم تعامل المتهم السابع مع المصلحة ؟

رد قائلاً :

“هو طبعا طلع بصمة الختم وكان بيختم عنده في ورشته” .

طبعاً !

وما حاجته بعد ما حصل منك على بصمة الخاتم .. لأن يدمغ في المصلحة

ويدفع رسوماً للدولة ؟!

إن آلافاً بل ملايين من الجنيهات .. قد ضاعت على خزانة الدولة .. بسبب

ما اقترقه هؤلاء ..

وقد يهون ذلك في أعين البعض .. لكن الذي لا يهون ما أصاب سمعة سوق

الذهب المصرية واقتصاد البلاد مما جني هؤلاء ..

أما أنت أيها المتهم السابع ..

فلتعلم أن ربك يهمل ولا يهمل .. وأن عينه ساهرة لا تغفل ولا تنام .. وما تجدي فالتك في الإنكار .. وقد اعترف عليك رفيق سوئك : المتهم الرابع - كما سبق في أقواله - وفضح أمرك .. وكشف عن شروخ نفسك وأثامها الغطاء .. فجاءت أقواله لا لبس فيها ولا غموض .. لتؤكد ضلوعك في جريمة الرشوة علي نحو ما أسندته إليك النيابة العامة .. ولن يجديك ما تتشدد به من عدم وجود علاقة بينك وبين المتهم الرابع .. فقد سمع بها حتى من يدعي عدم معرفته بك ..

يقول المتهم الأول في الصحيفة (٥٩) :

" اسمع ان بيحبب اختام من"

ويقول في الصحيفة (٤٧) :

"..... له صلة بواحد اسمه شغال عند و..... ودول تجار كبار في الصاغة".

إنني لا أستبعد أن تصر على إنكارك .. فقد انخلع عن النفوس المنحرفة برقع الصدق والأمانة ..

لكنني أيضاً على يقين .. من أن عدالة المحكمة لن تأبه به .. لأن عقيدتها اسمي من أن تتأثر بهراء من القول .. لا أصل له .. ولا دليل عليه ..

وباتي حضرات السادة المستشارين إلى الجزء الأخير في هذه الجريمة :

ثالثاً : ما أسند إلى المتهم الثاني عشر بالتهمة رابعاً .. وما أسند

إلى المتهم الأول بالتهمة (خامساً) :

حيث أسندت النيابة العامة إلى المتهم الثاني عشر ..

أنه خلال عام ١٩٩٦ بصفته موظفاً عمومياً - مختبر مصوغات بمصلحة دمع المصوغات : فرع بني سويف - طلب وأخذ لنفسه رشوة للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب وأخذ من المتهم الأول مبلغ ألفي جنيه علي سبيل الرشوة مقابل التفاوض عن الموصفات الفنية المقررة قانوناً للمشغولات الذهبية المملوكة للمتهم الأخير قبل دمجها .

كما أسندت إلي المتهم الأول أنه قدم رشوة للمتهم الثاني عشر للإخلال بواجبات وظيفته .

وبالنظر إلى أدلة ثبوت هذه الجريمة ..

نجد أمامنا اعترافا صريحا من المتهم الأول في حق نفسه وعلى المتهم الثاني عشر بأنه قدم له على سبيل الرشوة ألفي جنيه مقابل التفاوض عن المواصفات الفنية المقررة قانونا للمشغولات الذهبية المملوكة له .

فلدي سؤاله بالصحيفة (٤٤) عن طبيعة عمل المتهم الثاني عشر ؟

رد قائلا :

" هو شغال في قسم العينات في بني سويف وهو اللي بيحلل النسب ويشوفها صح ولا لا "

وعن اجمالي مبالغ الرشوة التي تقاضاها منه المتهم الثاني عشر ؟

قال :

" حوالي ألفين جنيه " .

س : وما سب دفعك هذه المبالغ له ؟

رد قائلا :

" إكرامية .. علشان يمشي تحليل العينات ولو فيها غلط يعديه " .

س : وما كيفية دفعك تلك المبالغ له ؟

رد قائلا في الصحيفة (٤٥) :

" كان بيودي له الفلوس الصبي اللي شغال عند "

ولعل هذا الاعتراف ينطق بتوافر أركان هذه الجريمة في حق فاعلها الأصلي

المتهم الثاني عشر وشريكه المتهم الأول ..

ومما يبعث الاطمئنان لهذا الاعتراف .. أنه خرج من تلقاء نفس المتهم لدي

استجوابه .. مع انتفاء الغرض الذي يبعث علي التشكك فيه .. لا سيما أنه يقر به

ايضا طواعية علي نفسه ..

والذي يؤكد صحة هذا الاعتراف ما أقرب به المتهم الثاني عشر بتحقيقات

النيابة من أنه يعرف المتهم الثاني .. والذي كان يرسل مشغولاته الذهبية

لمكتب دمغ مصوغات بني سويف مع أحد صبياناه وينعي "

وهذا الإقرار يدعم ويتطابق مع ما قرره المتهم الأول .. من أنه كان يرسل

مبلغ الرشوة إليه مع أحد صبيان المتهم الثاني ..

والعجيب:

أن يدعي المتهم الثاني عشر في الصحيفة رقم (٧) .. عدم معرفته أسماء التجار..

كيف ذلك وانت قد ذكرت بلسانك أنك تعرف المتهم الثاني .. بل ذكرت اسم صبيه (.....) ؟ ..

إن إنكارك .. بل إنكارك .. الذي ظننت أنه يفيدك قد أصبح من حيث لا تحسب .. دليلاً يدينك ..

“ويمكرون ويمكر الله .. والله خير الماكرين“

صدق الله العظيم - الأنفال (٣٠)

وماذا تقول وقد أثبتت التحريات التي أجراها الشاهد الثاني أن سمعتك ليست فوق مستوى الشبهات .. وأنك على علاقة ببعض تجار الذهب .. وتستغل وظيفتك لتحقيق مصالح شخصية كما جاء بشهادته بجلسة ١٩٩٩/٢/١٧ أمام هيئة المحكمة الموقرة ؟

ولدي سؤالكم له سيدي الرئيس :

س : وهل وصل إلى علمك أن المتهم الثاني عشر تعامل أو طلب مبالغ مالية على سبيل الرشوة للإخلال بواجبات وظيفته ؟ وما وجه هذا الإخلال إن وجد ؟

شهد قائلاً :

“إن هذه المعلومة قد وردت إليه من مصادره وأن المتهم (.....) .. يخل بعمله تحرير الذهب وهي المعايير“

ماذا تقول وأنت لم تراع الأمانة التي أوكلت إليك ؟

ومن الطريف - حضرات السادة المستشارين - أن هذا المتهم نفسه هو الذي وصف وظيفته بالأمانة ! .. فلدي سؤاله بالصحيفة رقم (٦) :

س : هل ثمة رقابة عليك حال قيامك بوزن عينات التحليل قبل وبعد تحليلها وإثباتها بالدفاتر ؟

رد قائلاً :

“ بالنسبة للوزن ونتيجة التحليل دى حاجة بيبي وبين رينا “

فأين كان ضميرك وأنت تتفاضى في المعايير .. ألم يدرك في خلدك أن الله يعلم السر وأخفى .. أم أن لكل من يخون أمانة وظيفته إلهاً آخر .. يعصى بصيرته هو المال والجشع .. يدعوه فيلبى .. ويأمره فيطيع ..

إن المتمسحين بالقول .. الزيفين بالأفعال .. ذوى الوجهين .. يعجب الناس قولهم .. وسمتهم ..

فلا غرو أن نجدهم يرددون "الشيخ"

وربما يقول الله على الله عليه وسلم يقول :

"إن الله لا ينظر إلى صوركم وأشكالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم" ..

فماذا تخبى النفوس الزائفة عن الحق غير الخديعة والمكر ؟

وعم يشف ذوبها غير الرياء والبهاء ؟

فلتنح جانباً ما تلوكه من معسول الكلام ..

ولتنظر إلى مرارة أفعالكم .. ودناءتها ..

وليكن الدين براء مما يقول كل خائن لأمانة وظيفته أو يفعل ..

(فالؤمن لا يكذب) ..

وإن أخذتكم العزة بالإثم فهاك زميلاً لك .. يأبى إلا الصدق .. الشاهد الأول ..

يشهد على تلاعبك في أوزان الذهب .. وانتقاصك حوالي ٢٠٠ ملي جرام من كل علبة ذهب .. واستيلائك عليها لنفسك ..

فقل لي (يا شيخ) .. كما تحب أن تدعى ..

هل الشيخ يستغل وظيفته ؟ .. هل الشيخ يكذب ؟ ..

إن لسان الحق الذي يتغاضى عن نداءه المنحرفون ..

يقول : لا .. والف لا ..

ولكن لماذا خرسست عنه الألسنة ؟ ..

ولماذا لم يبادر أحد الصياغ بالشكوى ؟ ..

يرد الشاهد الأول في الصحيفة (٢٨) قائلاً :

" أكيد خافين يتكلموا أحسن يستقصدهم .. ويسقط لهم الذهب كل يوم .."

أوصل الفجور والباطل إلى هذا الحد .. يستغل الموظف وظيفته .. ويتوعد ..

يتحايل ويتهدد ..

فيألفها من نفس تركت مقودها للحرام .. يحركها أنى وكيفما يشاء ..

فلتسقط هذه النفس بأفعالها وريائها .. بخبثها ومكرها .. فلشد ما عانى

مجتمعنا ويعانى من المتزيين بأثواب الفضيلة .. فإذا خلوا إلى أنفسهم وأمنوا غيرهم ..

قلبوا لها ظهر المجن .. فأسفرت عن كل سفيلة ورنذيلة .. وما أحوجك يا مجتمعنا إلى التطهير .. من هؤلاء الفاسدين .. المفسدين .. وإلى بثر أفعالهم بثرأ .. فما لهم بيننا مكان .. ولا حتى زمان ..

حضرات السادة المستشارين :

تكون النيابة العامة بذلك قد انتهت من مراقبتها في جريمة الرشوة .. بأجزائها الثلاثة .. وننتقل بحضراتكم إلى جريمة التقليد ..

حضرات السادة المستشارين :

في مجتمع يأسى أيما أسى .. لكل لبنة تند عن صرح فضائله .. ويشجى ليما شجى .. لن يتفيتنوا بظلاله وينخرون في عظامه ..
ما فتئت النيابة العامة تضع بين أيدي عدالتكم الواقعة تلو الأخرى .. دليلاً على زيغ نفوس ساءت بها الطوية .. ولؤم فيها الطبع والسجية .. عن سبل الصلاح والرشاد ..
فأخذت تسقط من حيث ينتظر السواء .. وتهدم من حيث يرجى البناء ..

وهل يبلغ البنيان يوماً تمامه

إذا كنت تبنيه وآخر يهدم ١٢

لقد أخذت نفوس الإثم والإجرام .. تنشب مخالب مطامعها في أجساد الناس .. وتحتال عليهم : إن بالفسق والتقليد .. أو بالرشوة والخديعة .. لا يردعها رادع .. ولا يذر الرماد في أعينها وأزع .. إنما يحركها كالدمي جموح وجشع .. وتطحنها بكلكلها رعى الضفينة والطمع ..

وفي هذا الجزء من المرافعة .. تجلو النيابة العامة أمام أعينكم .. حريرة أخرى من الجرائر التي تعاضمت .. حتى بلغ سيلها الزبي .. وكانت سداها ولعمتها الأفعال اللبئية .. التي ابتغي بها خداع الناس والمكر بهم ..
“وما يحيق المكر السيئ إلا بأهله“ ..

فتنظم بجوار أخواتنا مظهراً آخر من مظاهر الأمت والعوج .. يتمثل فيما أسندته النيابة العامة إلي المتهمين من الأول حتى الثالث .. ومن الخامس حتى التاسع بالبد (٧) من التهمة (ثانياً) :
بأنهم قلدوا بواسطة المتهمين الرابع والسادس .. واستعملوا إحدى دمغات الذهب العمول بها مع علمهم بتقليدها ..

بأن حصلوا من المتهم الرابع علي بصمة خاتم جهة عمله المستعمل في دمع المشغولات الذهبية .. واصطنع منها المتهم السادس عدة بصمات مقلدة أخرى لهذا الخاتم .. استعملوها في دمع المشغولات الذهبية بورشهم .. وتداولوها فيما بينهم .

ولست أشك في أن هيئة المحكمة .. وهي تضم صفوة من شيوخ القضاة وخبراء القانون .. علي دراية بمدلول وأركان جريمة تقليد تمغات الذهب واستعمالها .. غير أن أمانة الواجب تقتضي من النيابة العامة .. أن تميظ اللثام عما تسنده لهؤلاء الخارجين علي القانون .. وهي بصدد اتهامهم ..

ومن ثم نستعمل المرافعة بالجانب القانوني لهذه الجريمة :

حيث يعاقب عليها المشرع - نظراً لخطورتها - كل من يرتكبها .. مصرياً كان أو اجنبياً .. داخل القطر أو حتى خارجه ..

وعلة تجريم تقليد تمغات الذهب .. أنها تحمل علامات ورموزاً تكتسب دلالة معينة .. فهي تعني صدورها من الدولة ضماناً لقيمة وخصائص محددة في معدن الذهب ..

أما علة تجريم الاستعمال .. فلأنه يمثل المرحلة الهامة في المشروع الإجرامي .. إذ عن طريقه يحقق المتهم المصلحة التي يستهدفها من التقليد .. الذي يعتبر بمثابة المرحلة التمهيدية لهذه الجريمة الإجرامية ..

والمشرع قد فصل بين التقليد والاستعمال .. فكل منهما جريمة علي حدة .. حيث قضى نص المادة ٢٠٦ عقوبات .. فيما قضى به بأنه :

" يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .. أو السجن .. كل من قلّد تمغات الذهب .. سواء بنفسه .. أو بواسطة غيره .. وكذا من استعملها مع علمه بتقليدها "

فقد تطلب المشرع لقيام هذه الجريمة بصورتين ثلاثاً أركان :

الموضوع المادي للسلوك أولها .. وهو في دعوانا تمغات الذهب .. والتقليد أو الاستعمال قوام ركنها المادي .. أما الركن الثالث وهو المعنوي فقوامه القصد الجنائي العام والخاص في جنابة التقليد .. أو القصد العام في جنابة الاستعمال .

أما عن الركن الأول وهو تمغات الذهب :

فيشترط فيه شرطان ..

الأول .. أن تكون متعلقة بإحدى المصالح أو الجهات الحكومية الصرية .

والثاني .. أن يكون معمولاً بها وفقاً للأنظمة واللوائح .. أو القرارات الصادرة من الجهة المختصة .

ونمعة الذهب .. وسيلة لإثبات صحته .. وتشير إلى رمز له دلالة ومضمونه ..
اصطلح علي استعماله لغرض معين .. وهو الدمع به علي المشغولات الذهبية المطابقة
للمواصفات الفنية والقانونية ..

والواقع أن تمغات الذهب ليست إلا علامات لإحدى المصالح الحكومية هي
مصلحة دمع المصوغات .. ولذلك فالنص عليها استقلالاً يعتبر تزييداً له ما يبرره ..
ذلك أن المشرع أراد أن يحميها - نظراً لأهميتها - في عبارة مستقلة ومطلقة وردت في
عجز المادة ٢٠٦ عقوبات .

أما عن الركن المادي في هذه الجريمة والتي نحن بصددنا فهو يقع بإحدى
طريقتين :

إما عن طريق التقليد :

وهو الاصطناع الكلي لهذه النمعة .. دون الحصول علي إذن من السلطة المختصة ..

وإما عن طريق الاستعمال :

ويكون بوضع نمعة الذهب المقلدة علي أية مشغولات ذهبية .. بغرض جلب
منفعة للمقلد .. أو لغيره .. أو إلحاق الضرر بشخص طبيعي .. أو معنوي ..

أما عن الركن المعنوي وهو الأخير :

فإن جناية التقليد تتطلب لتوافرها قصداً خاصاً .. بالإضافة إلى القصد العام ؛
فيجب أن يعلم المقلد بماهية فعله .. وأن من شأنه التقليد .. وأن تتجه إرادته إلى
ذلك الفعل وآثاره .. وهو ما ستنبهته الأدلة بعد ذلك تفصيلاً .. أما القصد الخاص وهو
"نية استعمال نمعة الذهب المقلدة استعمالاً ضاراً بمصلحة الحكومة أو الأفراد" .. فهذا
القصد مفترض بارتكاب التقليد .. وعلي التهم وحده إثبات عكسه .

أما جناية استعمال نمعة الذهب المقلدة .. فيكفي فيها القصد العام المتمثل في
أن يكون المتهم عالماً وقت إتيانه فعله بأن نمعة الذهب مقلدة .. وأن تتجه إرادته إلى
ارتكاب هذا الفعل .

حضرات السادة المستشارين :

إن هذه الجريمة بأركانها سائلة البيان .. تفيض الأوراق وتعمر بأدلة ثبوتها ..
في حق المتهمين من الأول حتى التاسع .. وهي تحلق بهم .. ولم تدع لهم موقلاً
للإفلات منها .. حتى يلج الجمل في سم الخياط ..

أدلة متنوعة بين قولية .. ومادية .. وفنية .. أضع أبرزها بين يدي عدالتكم ..
عسى أن تكون علامات علي طريق اليقين .. بقيق وسوء مسلك هؤلاء ..

الدليل الأول : اعترافات المتهمين :

لقد اتسمت هذه الاعترافات .. من مذبذوء الكلام ومكروهة .. بالوضوح
والصراحة .. كما جاءت تلقائية وطبيعية .. لا تعرف ابتساراً أو تقصيراً .. لتشكل
واحداً من اقوي أدلة الثبوت في هذه الدعوى ..

فالمتهم الأول قد اعترف في **تحقيقات النيابة العامة** .. **اعترافاً لا يدمج مجالاً**
للشك أو التأويل بأنه :

استخدم بصمة الخاتم المقلد لخاتم مصلحة دمع المصوغات فرع بنى سويف ..
والذى أحضره له المتهم الرابع :

ولكن ، كيف أحضر له المتهم الرابع بصمة الخاتم المقلد ؟

يجيب علي هذا السؤال المتهم الأول نفسه قائلاً في الصحيفتين (٣٦٣) من
تحقيقات النيابة :

" ده موظف في مصلحة الدمغ ببني سويف .. وعرفته عن طريق ، و.....
ودول فاتحين ورش في الصاغة في مصر .. وعرفت منهم إنه جاب لهم صوابح الأختام
بتاعة السنة اللي فاتت وأنهم شغالين بيها في الورش بتاعتهم .. فانا قلت لهم انا عايز
صوابح علشان اشتغل بيها .. وفعلًا جابولي وجابلي صباغين عيار ٢١ "

فالمتهم الأول إذن قد سعي بنفسه إلي من يعرف طريق المتهم الرابع ليحصل
منه علي الأختام المقلدة .. ثم قام باستعمالها مع علمه بتقليدها .. بل ذهب إلي أبعد
من ذلك .. حين حدد الكمية التي استعمل فيها هذه الأختام المقلدة .. والعلة من
تقليدها ..

فدلى سؤاله بالصحيفة رقم (٣٢) عن أوجه استخدامه لبصمتي الخاتم المقلد ؟
رد قائلاً :

" أنا كنت باختم ذهب بزه المصلحة وعملت بيهم ستة كيلو "

س : وما العلة من قيامك بتمغ الذهب خارج المصلحة ؟

رد قائلاً :

" علشان ما انفعش ضرائب ورسوم في المصلحة " .

وعلي الرغم من أن هذه الأقوال صريحة بل قاطعة في استخدام المتهم الأول
لتمغات الذهب المقلدة مع علمه بتقليدها ..

وهو ما يشكل اعترافاً في حق نفسه .. يخدم من أقوى أدلة الثبوت .. فإن اعتراف غيره من المتهمين عليه صورة أخرى من صور هذا الاعتراف .. تدعمه وتقويه ..

فالمتهم الثاني قد اعترف بالتحقيقات :

بأن المتهم الأول كانت بحوزته اختام مقلدة وقام باستعمالها .. ولدى سؤاله بالصحيفة (٦٢) :

س : وكيف علمت بوجودها في حيازته ؟

رد قائلاً :

" لأنه كان بيشتغل بيها وأنا عارف كده وبيطلع شغل من عنده بأختام مقلدة "

كما اعترف المتهم الثالث لدى سؤاله بالصحيفة (٢٦) عن دور المتهم الأول في التعامل مع المتهم الرابع :

قائلاً :

" أنا و..... شركاء في الورشة واحنا الاثنين كنا بنتعامل معاه "

س : وما التصرف الذي بدر منكما عقب الحصول على بصمة الخاتم المقلدة بواسطة المتهم الرابع :

رد قائلاً :

" اشتغلنا بيها على خواتم وحلقان وتعالىق وبعناها "

كما اعترف المتهم الرابع أيضاً في الصحيفتين (١٩،٢٠) من تحقيقات النيابة بأنه أعطى المتهم الأول بصمة الخاتم المقلدة .. وعند سؤاله في الصحيفة (١٩) عن أوجه استخدام المتهم الأول لهذه البصمة

رد قائلاً :

" هو بيدمغ بيها الذهب في ورشته بعيد عن المصلحة "

اليس كل هذه الاعترافات دليلاً على أن المتهم الأول قد استعمل تمغة الذهب المقلدة مع علمه بتقليدها ؟

أظن الإجابة واضحة

أما عن الاعتراف كدليل ثبوت في حق المتهم الثاني :

فقد اعترف هو نفسه بأنه حصل من المتهم السادس على خاتم عيار ٢١ المقلد لخاتم مصلحة بنى سويف .

وعند سؤاله في الصحيفة (١٣) عن استخدامه لهذا الخاتم المقلد :

رد قائلا :

" أبوه أنا دمغت بيه حوالي أربعة كيلو ذهب مشغولات "

س: وما أوصاف هذه المشغولات ؟

رد قائلا :

" هيه كلها كانت غوايش ذهب عيار ٢١ "

س : وما الفائدة التي تحصلت عليها من استعمالك هذا الخاتم المقلد ؟

رد في الصحيفة (٤٣) قائلا :

" الفائدة هي إني تهربت من الضرائب المفروضة على الأربعة كيلو "

فها هو ذا المتهم الثاني .. يعترف أنه قد حصل علي الخاتم المقلد لخاتم مصلحة بني سويف .. بل أخذ يحدد كمية المشغولات التي تم دمغها بالخاتم المقلد وأوصافها .. وأنها كانت جميعا غوايش عيار (٢١) .. والفائدة التي عانت عليه بسبب استعماله لهذا الخاتم المقلد ..

وتعالموا بنا نعلم. أوراق الدعوى لنرى ما هو أكثر من ذلك ١٢

ففي أقوال المتهم الرابع .. ما يؤكد استعمال هذا المتهم تمغات الذهب المقلدة .. مع علمه بتقليدها ..

إذ لم يكتف بحصوله علي الأختام المقلدة من المتهم السادس .. إلا أنه سعي إلي المتهم الرابع .. وتمكن من الحصول منه علي بصمة خاتم دمغ مصوغات بني سويف .. وعن طريق هذه البصمة .. تمكن من تقليد خاتم دمغ مصوغات بني سويف .. ثم استخدمه في دمغ المشغولات الذهبية ..

وفي الصحيفة (٢١) يقول المتهم الرابع :

" الصبي اللي الخواجة ببيعته بشغل .. قاللي الخواجة بره وعازيك علشان الرخصة بتاعته .. وأنا طلعت وقابلته .. وقاللي أنا عازيك علشان البصمة بتاعة العيار ٢١ " .

ويضيف في الصحيفة (٢٢) :

" وفعلا بعدها بيومين أنا جيت له الحديدة وعليها بصمة الأختام "

وبسؤال المتهم الرابع في ذات الصحيفة :

س: وما تبريرك لانخفاض حجم تعامل المتهم الثاني بمكتب مصوغات بني سويف عقب استحصاله على بصمة الخاتم المقلدة منك ؟

رد قائلا : " هو طلع أسطمة على البصمة اللي جبتها له وكان بيدمغ عنده "

وهكذا يتضح جلياً (أمام مضراتكم) .. ثبوت جريمة التقليد واستعمال تمغة الذهب المقلدة في حق المتهم الثاني .

أما عن المتهم الثالث ..

وهو زوج خالة المتهم الأول .. وشريكه في ورشة تصنيع الذهب .. فماذا عسى هذه الشركة أن تثمر بينهما ؟!

(إنكلا تجني من الشوك العنب) !

يقول المتهم الثالث في الصحيفة (٢٤) عن المتهم السادس :

" أنا اعرفه من زمان .. لان عنده ورشة خراطة حفار .. وبيع عمل اسطميات حلقات وخواتم في حارة اليهود .. ومن حوالي ستة شهور أو سبع شهور .. ابتديت التعامل معه أنا و..... علي أساس يعمل لنا صوايح مقلدة .. واشترت منه الصباح بحوالي ٤٠٠ جنيه " .

س : وما نوع العيار الذي قمت بشرائه ؟

رد هائلا : " عيار ٢١ "

س : وهل استخدمتما هذا الخاتم ؟

رد هائلا :

" احنا ختمنا بيه شغل يوازي اربعة كيلو " .

فهو هو المتهم الثالث .. يعترف في حق نفسه .. بأنه استخدم الخاتم المقلد عيار ٢١ والذي اشتراه من المتهم السادس .. وعن علمه بتقليد هذا الخاتم حتى تكتمل الجريمة :

يقول لذي سؤاله في الصحيفة (٢٤) :

س : عن العلة من عدم تكرار التعامل مع المتهم السادس ؟

" لان كان فيها خطورة من التعامل معه .. لأن الأختام اللي كان بيحبيها ويعملها .. كانت مضروبة .. وساعتها المسئولية كانت هتقع علينا "

" وساعتها المسئولية كانت هتقع علينا "

فانظروا إلي أي حد تصل عند أرباب السوء .. العيطة والحذر .. يخشي من أن تقع عليهما المسئولية .. ولم يدر أن مسئولية أفعاله .. قد جني منها .. كل خاص ودان .. واهترت لها سمعة سوق الذهب .. وتقوضت الأركان .. فبئس ما يحذرون ..

ولكن ١٤

ماذا فعلت بعد أن خشيت ١٩

وكيف درأت المسؤولية عن نفسك ١٩

هل امتنعت عن سلوك هذه الطريق ؟

يقول في الصحيفة (٢٥) :

" احنا بعد موضوع لما لقيناها مش نافع .. اشترينا الصباغ ده من

وكان عليه الختم الأصلي "

ولدي سؤاله في الصحيفة (٢٦) :

س : عن سبب التعامل مع المتهمين الرابع والسادس ١٩

يقول :

" علشان اتهرب من ضريبة المبيعات ورسوم الدمغة "

س : وما دور المتهم الأول في هذا التعامل ؟

رد قائلا :

" انا وهو شركاء في الورشة واحنا الاثنين كنا بنتعامل معاهم "

وها هو الشريك - حضرات السادة المستشارين - يقول في الصحيفة (٢٣) عن

أوجه استخدامه للأختام المقلدة التي أحضرها له المتهم الرابع ١٩

" انا كنت باختم بيهم ذهب بره المصلحة .. وانا عملت بيهم سته كيلو ذهب ..

والختمين باضو .. و..... و..... اشتغلوا بالختم ده "

فشريكك في الإثم - والطيور علي أشكالها تقم - يسوق للمدانة .. ما يؤكد

استعمالكما للأختام المقلدة .. ويقول :

"..... اشتغل بالختم ده "

فعل بعد اعتراف المتهم الثالث .. وقرار شريكه .. تكون حاجة لدليل آخر ..

بيثبت هذه الجريمة في حقهما ١٢

أدم الإجابة لكم !!

أما عن اعترافات المتهمين كدليل ثبوت .. في حق المتهم الرابع ..

فهذا المتهم - ويا للأسف ! - في موازين بمكتب دمع مصوغات بنى سوف .. أي

انه من الواجب أن يكون أمينا على ما تخوله له وظيفته .. ولكن دواعي الشرور في

نفسه .. ومطامعه الدنيئة .. جعلته يخون هذه الأمانة .. فقام بتقليد خاتم دمع

المصوغات الذى يستخدمه فى عمله للتجار به .. وكسب المال من ورائه .. فقلده وباعه .. كما جاء باعتراقاته الصريحة الواضحة فى حق نفسه :

ففى الصحيفة رقم (١١) و لدى سؤاله :

س : عن العمل الذى قام بأدائه للمتهم السابع ؟

رد قائلاً :

" أنا حظيت بصمة الختم على الفويشة النحاس وبكده يقلر يقلدهم ويدمغ بيهم من غير ماييجى المصلحة "

كما اعترف أيضاً بتحقيقات النيابة بأنه طبع بصمة خاتم المصلحة التى يعمل بها على قطعة من الحديد وأعطاه للمتهم التاسع ..

ولدى سؤاله فى الصحيفة (١٥) عن :

س : سبب انخفاض حجم تعامل المتهم التاسع مع جهة عمله ؟

رد قائلاً :

" طبعى إنه بعد ماخذ بصمة الأختام وطلع عليها .. بطل يتعامل مع المصلحة علشان مايدفعش رسوم "

وفى الصحيفة رقم (١٧) سئل المتهم الرابع عن كيفية إحضاره البصمة الثلاثية عيار ٢١ للمتهمين الخامس ، والثامن :

فرد قائلاً :

" أدانى حليدة وأنا حظيت عليها الختم وأنا بختم الذهب وخرجت بيها وأديتها له "

س : وهل وقفت على الغرض من أخذ المتهم الثامن بصمة خاتم المصلحة على قطعة الحديد ؟

رد قائلاً :

" أيوة أنا كنت عارف أنه هيطلع عليها أسطمة ختم ويشتغل عليها هو و..... "

وبسؤاله بالصحيفة (٢٠) :

س : وهل يسمح اختصاصك الوظيفي بوضع بصمة المصلحة على قطعة الحديد التى سلمها لك المتهم الأول ؟

رد قائلاً وكأنه يفتخر بنفسه ويتباهى بفعلته :

" أيوه لأنى مختمن بقسم الدمقة .. والبصمة بأشتغل بيها على الذهب.. والحليدة كانت معايا فى جيبى وحطيت عليها البصمة وخرجت بيها "

وقد أضاف في السطر السادس من ذات الصحيفة :
" أنه سلمها للمتهم في ورشته "

- وقد اعترف أيضاً بأنه قلد للمتهم الثاني بصمة الخاتم عيار ٢١ وأعطاهها له مما أدى إلي انخفاض حجم تعامل الأخير مع المصلحة من عشرة كيلوجرامات إلى اثنين كيلوجرام ذهب أسبوعياً :

س : وعن تبريره لسبب ذلك ؟

قال في الصحيفة (٢٢) :

" أنا بعد ما حظيت له البصمة على الحليدة والكلام ده كان في آخر ١٩٩٦ .. هو طلع أسطمة على البصمة اللي جبتها له وكان بيدمغ عنده "

وعلي الرغم من وضوح هذه الاعترافات .. فقد ظن هذا المتهم بأنه يهدأ عن نفسه ما أسند إليه بقوله عند توجيه الاتهام إليه في نهاية التحقيقات :
" أنا مكنتش بقلد الأختام لكن أنا كل إلى بعمله بحط بصمة الخاتم على الحليدة ، وكل تاجر كان بيطلع الأسطمة بمعرفته "

فيا للغفلة والسذاجة .. ويا للجهل والتجاهل ! .. ويا للبداء والمكر ! ..

فلتعلم إذا لم تكن تعلم .. أن قيامك بوضع بصمة الخاتم على قطعة من الحديد يجعلك قاتلاً أو جريمة التقليد :

لأن المشرع قد سوي بين من قلد بنفسه .. أو بواسطة غيره .. ويتضمن ذلك خروجاً على القواعد العامة في التفرقة بين الفاعل والشريك .. إذ يعني أن كل شخص ساهم بتصيب ما في جريمة التقليد .. ولو اتخذت مساهمته صورة التحريض .. أو الاتفاق .. أو المساعدة .. يعتبر فاعلاً لا مجرد شريك .

(نقض جنائي - مجموعة الأحكام - س ٣٧ - الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٦/٤/١٦ - ص ٨٤٢) ، (س ٣٦ - الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/٦/٩ - ص ٧٤٢)

" فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة

أو كنت تدري فالمصيبة أعظم "

وقد اعترف المتهمون (الأول ، والثاني ، والثالث) .. بثبوت جريمة التقليد في حق هذا المتهم الرابع :

حيث ذكر المتهم الأول في الصحيفة (٥٥) عن المتهم الرابع قوله :
" أنا كنت بدمغ الذهب عندي .. لما جيت الختم من "

وذكر المتهم الثاني في الصحيفة (١٢) قوله :

" هو الى كان بيخرج طبعة الختم من المصلحة "

كما ذكر المتهم الثالث في الصحيفة (٢٥) عن المتهم الرابع قوله :

" وجاب لنا صباع عليه ختم مصلحة الدمغة ببني سويف "

وهكذا تسوقنا اعترافات هؤلاء المتهمين الأربعة في حق أنفسهم .. وعلى بعضهم بعضاً .. إلى ثبوت جريمة تقليد تمغات الذهب واستعمالها ثبوتاً يقينياً يقطع بارتكابهم إياها ..

ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. بل اعترفوا أيضاً بثبوتها في حق المتهمين الخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن ، والتاسع ، ولا تزال عصابة الإجرام يودي بعضهم بعضاً .. فما هو ذا :

المتهم الخامس ..

قد سفر النقيب عن وجوه خليفته .. وفضح سوء مسلكه وفعلته .. ما ورد بأقوال المتهم الرابع في الصحيفة (١٦) .. من أن المتهم الخامس .. قد أرسل إليه المتهم الثامن .. وطلب منه بواسطة الأخير .. بصمة خاتم المصلحة التي يعمل بها عيار ٢١ .. على قطعة من الحديد ..

ولدي سؤال المتهم الرابع في الصحيفة (١٧) :

س : عن مدى علم المتهم الخامس بتفاصيل الاتفاق الذي تم بينه وبين المتهم الثامن ؟

رد قائلاً :

" هو كان عارف الكلام ده .. وهو اللي خد الختم اشتغل بيه " .

تأكيد صريح .. وإقرار واضح .. بعلم المتهم الخامس .. بتفاصيل ذلك الاتفاق ..

تسوي ١٤

ما الذي يجعل المتهم الرابع يتحدث بهذه الثقة .. ويلقي بهذه القالة ؟

أله تكتة فيما يقر به ؟

نعم حضرات السادة المستشارين :

فلدي سؤاله بالصحيفة (١٧) :

س : وما دلك على علم المتهم الخامس بتفاصيل ذلك الاتفاق ؟

رد قائلاً :

" أنا لما كنت بنزل مصر قاللى على الفلوس إلى كان باعتها لى مع

علشان البصمة اللي حطيتها له على الحليدة " .

س: وما علاقتك بالمتهم الخامس ؟

رد قائلاً في نهاية الصحيفة (١٥) :

"هوصاحب ورشة وكان بيدخل الشغل بتاعه باسم"

ولدى سؤاله بالصحيفة (١٧) :

س : عن كيفية استعماله لتلك البصمة ؟

رد قائلاً :

" هو قاللى أنه هيا خد البصمة ويعمل عليها اسطمبة .. وكمان كان حجم تعامله مع المصلحة كبير جداً حوالا عشرين كيلو فى الأسبوع .. وبعد ماخذ البصمة منى بقى تعامله مع المصلحة عشرة كيلو فى الأسبوع "

فياله من ضياع للضرائب والرسوم .. وبالهنا من خسارة فادحة ..

بطون تفخر أقواها .. وتملاً أجوافها .. فتشبع نهمها .. علي حساب مصلحة مجتمعها .. وتشويه سمعة الذهب في بلندا ..

أما المتهم السادس فله شأن آخر ..

هذا المتهم المائل أمامكم .. يعمل حفار اسطمبات منذ أربعين عاماً .. ولكن نفسه قد سولت له أن يستغل هذه الحرفة الدقيقة .. وخبرته الفنية فى هذا المجال .. فى تقليد اختتام تمغات الذهب .. لبيعها والاتجار فيها .. فكان ينس المعوان لأرباب الضلالة والسوء ..

غير أن نفسه الملتوية كالشعبان .. الخداعة كالعلب .. وضعت فى اعتقاده أن إنكاره للجريمة فى تحقيقات النيابة .. قد ينفيها عنه .. ولم يعلم أن عين الله لا تدع ظالماً إلا لاحقته مهما راوغ وخاتل .. ومهما ظن أو اعتقد .. فلهئت الأدلة يسوق بعضها بعضاً إلى إثبات الجرم فى حق هذه النفس المتمرسه علي خداع الناس .. والاستهتار بالنظام والقانون ..

وه علي سبيل الرئيس .. أضف أمام عمالتكم غيضاً من فيض اعترافات

المتهمين التو تطول بهراحتهما وقوتما هذا المتهم المراوغ ؛

فانتمهم الأول جاء قوله صراحاً فى صدر الصحيفة (٥٥) :

"أنا كنت باشرى من صوابع الدمغة المضروبة "

وفى الصحيفة (٢٨) قال :

" السوق بتاع الورش كله شغال مع فى الصوابع المقلدة لأن المكاسب يتبقى بالملايين "

واقامت النيابة العامة - حضرات السادة المستشارين- وصولاً للحقيقة ومطابقتها للواقع .. بعمل مواجهة بين المتهمين الأول، والسادس :

فقرر المتهم الأول في وجه هذا المتهم المراءوغ كما هو ثابت في الصحيفة (٢٢) من محضر تحقيقات النيابة معه :

بأنه ذهب إليه بورشته .. وطلب منه القيام بتقليد خاتم مصلحة دمع المصوغات عيار ٢١ .. بغرض دمع المشغولات الذهبية .. للتهرب من الضرائب والرسوم .. وبعد أن قام المتهم السادس بتقليده .. اشتراه منه .. وقام باستعماله في دمع أربعة كيلو جرامات من المشغولات الذهبية .

وقد ظن هذا المتهم أن مراوغته سوف تستقيم له .. على الرغم من وضوح هذا الاعتراف في مواجهته .. وإقراره أنه لا توجد بينه وبين المتهم الذي اعترف عليه أية خلافات .

غير أن ظنه وتخيلاته نبت في غير أرض .. وفشة واهية تطوح بها الرياح في مهاوي السبل والطرق .

فألا عتراف عليه لم يكن فرداً يتهموا إذ ساندوه وعضده اعترافات غيره من المتهمين منهم :

المتهم الثاني .. حيث ذكر عن المتهم السادس في الصحيفة (١٢) قوله :
" هو كان بيحب طبعة الختم ويحصلها على قلم وهو عبارة عن صباغ حديد ويعطيه للتجار ويختتموا به المشغولات بتاعتهم "

س: وكيف تسنى لك العلم بذلك ؟

رد قائلاً :

" لأنى أخذت منه مرة قلم عليه طبعة ختم عيار ٢١ إلى كانت شغاله في السوق قبل الطبعة الجديدة اللى نزلت في ١٩٩٧/١٢/١ " .

ولدى سؤاله في الصحيفة (٢٧) عن أوصاف هذا الخاتم المقلد الذي أخذه من المتهم السادس ؟

رد قائلاً :

" هو قلم حديد اسطوانى الشكل طوله ٥ سم ، وقطره ١ سم .. والطرف بتاعه مبطلط وعليه البصمة بتاعة الختم بارزة " .

س: وكيف تحصلت منه على هذا الخاتم المقلد ؟

رد قائلاً :

" أنا رحمت الورشة بتاعته وقتلت له أنا عايز صباغ الختم بتاع الذهب وسيت له الف جنيه وهو قاتلي حاضر عدى علي كمان يومين وبعد يومين أعطاني الختم "

وقد قامت النيابة العامة أيضاً .. بعد أن اطمأنت إلى صحة ثبوت الجريمة في حق هذا المتهم المراءوغ .. ولكي تغلق السجل أمامه للتوصل من جريمته .. بعمل مواجهة أخرى بينه وبين المتهم الثاني .. كما هو ثابت في الصحيفة (٢٣) من تحقيقات النيابة :

فقرر المتهم الثاني في وجهه .. أنه قام بشراء اختام مقلدة منه على النحو الوارد باعتزافه سلفاً .. وأن معظم ورش الذهب بحارة اليهود تشتري الاختام المقلدة منه .

كما اعترف المتهم الثالث بتحقيقات النيابة العامة لدى سؤاله في الصحيفة (٢٣) عن تعامله مع المتهم السادس قائلاً :

" كنت بتعامل معاه فعلاً واشتريت منه صباغ كان ملحق عليه الختم بتاع مصلحة دمع المصوغات " .

س: وكيف علمت بأن في إمكانه تقليد بصمة الخاتم ؟
رد قائلاً :

" من خلال السوق والصياغ " .

أي أن سمعة هذا المتهم .. قد تفشت وانتشرت في السوق كالنار تأكل في الهشيم .. فأصبح معروفاً عند الجميع بأنه يقوم بالتقليد ..

فما هو ذا المتهم العاشر في الصحيفة (١٢) يقول عنه بالنسب :

" ده راجل مشبوه وسمعته وحشه "

س: وما مصدر علمك بذلك ؟
رد قائلاً :

" من كلام الناس في السوق "

س: وماذا يقولون ؟
رد قائلاً :

" بيتقال عنه أنه بيعمل اختام ذهب مقلدة "

هكذا حضرات السادة المستشارين يبين بجلاء أن هذا المتهم المراءوغ قد أجمعت أقوال المتهمين على إدانته .. وضلوعه في جريمة التقليد .. بما لا محيص معه من الاطمئنان إلى ثبوتها في حقه وإن خادع أو أنكر.

“وما يبخدون إلا أنفسهم وما يشعرون“.

صدق الله العظيم (سورة البقرة -٩-)

ونأتي حضرات السادة المستشارين .. إلى المتهم السابع :

فإن المتهم الأول ذكر عنه في الصحيفة (٤٧) أنه كان علي صلة بالمتهم الرابع .. وأنه في الصحيفة (٥٩) ذكر أنه كان يحضر الأختام المقلدة منه ..

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل هففت أقوال المتهم الرابع بتحقيقات النيابة بما يؤكد ضلوع هذا المتهم في جريمة التقليد .. حيث ذكر في مجمل أقواله بالتحقيقات أنه حصل علي بصمة الخاتم المقلد لنفسه .. وساعد المتهمين الثاني والتاسع في الحصول عليها

فتراه في الصحيفة الثانية يقول عن المتهم السابع :

“هو قال لي هاتلي البصمة بتاعة الختم علي غويشه أو علي خاتم وبعثلي العلب اللي فيها الذهب ودمغته منها غويشتين نحاس كانوا فيها وأخذت منه ألف جنيه بعد ما استلمت العلب بتاعته ”

وفي الصحيفة الثالثة أيضاً يقول :

“ هو اللي عرفني علي وهو اللي كان مديني حليدة حطيت له عليها ختم الدمغة بتاع المصلحة .. وفي أواخر سنة ١٩٩٦ جابلي حليدة وعرفني علي علشان أحط له الختم عليها ”

وبسؤال المتهم الرابع في الصحيفة العاشرة :

س : عن غرض المتهم السابع من قيامه بدمغ المشغولات النحاسية بخاتم المصلحة ؟

رد قائلاً :

“ علشان ينقل بصمة ختم المصلحة ويشغل بيها علي الذهب بتاعة ”

س: وهل حدد لك نوع الأختام المطلوب دمغها علي الغويشتين النحاسيتين ؟

رد قائلاً :

“ أنا حطيت له الختم الثلاثي .. وهو قال لي إنه بيقلر يصب من الختم الثلاثي الختم الثنائي والختم المفرد وهو كان محدد لي عيار ٢١ ” .

وبسؤال المتهم الرابع :

س: ألم تستعلم منه عن أوجه استخدامه لتلك البصمة ؟

رد قائلاً :

"أيوه هو كان قايلى انه هاي عمل عليهم صوابح للأختام وميجيبش الذهب للمصلحة ويختمه عنده"

كما قال في الصحيفة (١٢) ..

"هو بعد ما استلم القوايش النحاس المختومة إالى عليها بصمة الدمغة قاللى هروح مصر اطلع ختم عليها وبعد ما ينقع حاجي ادك الفلوس .. وفعلها بعدها بأربعة أيام جه واداني الفلوس وقاللى الختم تمام"

أما المتهمان الحاربان الثامن والتاسع :

فقد ثبتت الجريمة في حقهما أيضا باعترافات المتهمين من الأول حتي الرابع :

فالمتهم الأول يقول في الصحيفة (٢٢) :

"..... و..... فاتحين ورش في الصاغة ، وعرفت منهم إن جابلهم صوابح الأختام بتاعة السنة اللي فاتت وإنهم شغالين بيها في الورش بتاعتهم . فأنا قتلهم أنا عابز صوابح علشان اشتغل بيها وفعلأ وجابلي صباعين عيار ٢١"

والمتهم الثاني ذكر عند سؤاله في الصحيفة (١١) عن تحليله لمن يقصدهم

بالذين يباشرون دمع مصوغاتهم بطريق المخالفة أنه يعرف خمس ورش ذكر من

بينها ورشة المتهم الثامن ثم قال :

"وكانوا بيجيبوا طبعة الختم من بني سويف ويختموا بيها"

أما المتهم الثالث فقد ذكر في الصحيفة (٢٧) قوله عن المتهمين الثامن

والتاسع :

"همه عرفوني علي علشان اعمل معاه شغل ويقلد لنا بصمة الختم بتاع مصلحة دمع المصوغات ببني سويف ."

والمتهم الرابع ذكر في الصحيفة (١٤) قوله :

"أنا اتقابلت مع و..... في الشارع بعيد عن المصلحة و..... إداني حديدة وقاللى حط عليها الأختام لـ زي ما عملت لي غوايش النحاس"

س : وما سبب انخفاض حجم تعامل المتهم التاسع مع جهة عملك ؟

رد قائلاً :

" بعد ما خد بصمة الأختام طلع عليها ويطل يتعامل مع المصلحة علشان ما يلفشني رسوم " .

وذكر في الصحيفة (١٦) قوله عن المتهم الثامن :

" وهاني طلع حديدة من جيبه وقاللي هات البصمة وأنا ادبك الفلوس "

س : وما أوصاف تلك الحديدة ؟

رد قائلا :

" هي حديدة مستطيلة وناشفة بحيث لما الختم ينزل فيها يكون واضح .. ويمكن تطلع عليها اسطمية "

س : وما بصمة الأختام التي طلبها ؟

رد قائلا في الصحيفة "١٧"

" هو طلب مني البصمة الثلاثية بتاعة عيار ٢١ " .

س : وهل وقفت على غرضه من ذلك ؟

رد قائلا :

" ابوه أنا كنت عارف انه هيطلع عليها اسطمية ختم ويشغل بيها "

ويحمد ،

فإن هذه الاعترافات كما رأيتكم حضرات السادة المستشارين :

تتم بوضوح عن نفوس .. التمسّت الوسائل الباطلة .. لتحقيق غايات دنيئة .. ومأرب وضيفة .. على حساب مجتمعه .. ومصلحة وطنها .

ودعني سيدي الرئيس بإذنيك .. أنتقل إلي دليل آخر وهو شهود الإثبات :

الدليل الثاني : شهود الإثبات :

إن نفوس هؤلاء المتهمين " وبأهلها من نفوس متلربة على الطمع " .. لم تتورع عن أن تستخدم الأحابيل والأفانين الباطلة .. لاستقطاب الرزق من فاذورات أفعالها .. ظانة أن امتلاك المال سلاح فتاك يفتح أمامها أبواب الكسب الحرام .. ويذل كل ما يستعصي المال ..

لكن هناك نفوساً أخرى لا ترتضى عن الحلال بديلاً .. وإن غاض معين رزقها .. وتأكّل عيشها بكدها متأبّية كل طريق يؤرق ضميرها .. ويقربها من شبهة الحرام .. من هذه النفوس .. من رفض أن يتعاملاً مع هؤلاء المجرمين أو يجاريهم في ضلالهم وغيهم ..

نشاهد الإثبات الأول (—):

هو المصباح الذى أضاء للرقابة الإدارية طريقها فى سبيل تتبع هؤلاء المجرمين وإثبات جرائمهم .. وتود النيابة العامة فى هذا المقام أن تسجل باسم المجتمع الشكر لهذا الرجل العف .. وهو نموذج لكل موظف أمين غيور على مصلحة مجتمعه .

فقد رفض هذا الشاهد الانسياق وراء مغرياتهم .. وأبت نفسه إلا أن يؤدى واجبه كمواطن شريف.. فأبلغ الرقابة الإدارية عنهم .. ثم شهد هو نفسه أمام النيابة العامة وتطابقت أقواله مع اعترافات المتهمين .. وكان بها من الصدق والثقة ما أطمأنت إليه النيابة العامة .. دليلاً جديداً يضاف إلى ما سبق لإثبات الجرم فى حق مقترفيه :

فقد ذكر بالصحيفتين (٣٩، ٤٠) :

أنه شاهد المتهم الرابع ينقل بصمة الخاتم الأصلي لمصلحة دمع مصوغات بني سويف، علي قطعة من الحديد .. ويحتفظ بها .. ثم ذكر له أنه يعطيها للصائين بحارة اليهود لدمغ المشغولات الذهبية خارج المصلحة .. ويحصل منهم على مبالغ مالية لقاء ذلك .. وأضاف أن المتهم الرابع قد أبلغه أن ممن أعطاهم البصمة المقلدة من الصياغ المتهم الثانى، والمتهم الثامن .

كما ذكر فى الصحيفتين (٤٢، ٤٣) :

أن المتهم الثامن طلب منه نقل بصمة خاتم المصلحة التي يعمل بها علي حديدية أعطاهما له لتقليدها ثم استخدمهما في دمع المشغولات الذهبية خارج المصلحة.. وأظهر له عدداً من الأختام المقلدة ليقوم بدوره بتقليد خاتم المصلحة علي غرارها .

وأما الشاهد الثانى فى هذه القضية حضرات السادة المستشارين :

فهو رجل دفع به الحرص على سواء المجتمع واستقامته إلى السعي بكل جهده .. وفى حدود وظيفته .. دون كلل أو ملل .. إلى القيام بالواجبات المنوطة به لحظئئذ جابه البلاغ .

..... عضو هيئة الرقابة الإدارية- شهد أمام النيابة العامة .. وأمام هيئتك الموقرة .. بأن تحرياته قد أكلت أن (المتهمين الأول والثانى والثالث) يقومون بدمغ المشغولات الذهبية بدمغات مقلدة .. وأن سمعته فى سوق الذهب ليست فوق مستوى الشبهات .. وأنهم يحتفظون داخل ورشهم ومساكنهم بمشغولات ذهبية مدموغة بأختام مقلدة .. وأن متابعة التسجيلات الهاتفية هؤلاء المتهمين قد أكلت صحة هذه التحريات .

وذكر في الصحيفة (٢٣) :

" أن التسجيلات الهاتفية أسفرت عن أن هؤلاء المتهمين يستعملون أختام دمغات ذهب مقلدة .. وأن ثمة علاقة سابقة بينه وبين المتهم الرابع الذي حصلوا منه على بصمات أختام مقلدة مقابل مبالغ مالية .

وفي الصحيفة (٢٨) :

ذكر أن تحرياته قد أكدت أن المتهم الخامس يحصل على أختام تمغات الذهب المقلدة .. ويستخدمها بورشته .

كما شهد أمام هيئتك الموقرة بجلسة ١٩٩٩/٢/١٧ .. بأن المتهم السادس .. كان يستغل ورشته في تصنيع الأختام المقلدة .. وأن المتهم السابع استطاع عن طريق علاقته بموظفي مكتب مصلحة دمع مصوغات بنى سوييف .. أن يحصل على بصمة أختام المصلحة واستعملها في دمع المشغولات الذهبية .. وكذا المتهمان الثامن والتاسع.

ونأتي إلى شهود الإثبات من السابع حتى العاشر عشر : وهم (رئيس وأعضاء اللجنة التي أمرت النيابة العامة بتشكيلها لفحص المضبوطات) :

فقد شهدوا جميعاً بأنهم قاموا بفحص المشغولات الذهبية المضبوطة لدى المتهمين الأول والثالث ، فوجدوا منها كمية تزن (٧٥٠ ، ١٩٨ ، ١١) أحد عشر كيلو جرام ومائة وثمانية وتسعين جراماً ، وسبعمائة وخمسين سنتي جرام من الذهب .. موقعا عليها بطبعات أختام مقلدة للطبعة القانونية المستعملة بمصلحة دمع مصوغات بنى سوييف (عيار ٢١) .

وبأنهم فحصوا المشغولات الذهبية المضبوطة لدى المتهم الثاني فوجدوا منها كمية تزن (٤٠٩,٢٠) أربعمائة وتسعة جرامات وعشرين سنتي جرام موقعا عليها بطبعات أختام مقلدة لطبعة مصلحة دمع مصوغات بنى سوييف عياري (٢١٨) .

وهكذا يستبين أمام عدالتكم أن أقوال الشهود التي تواترت على إدانة هؤلاء المتهمين .. قد أخذت بنسبيتهم .. ولم تدعم مجالا للشكافي أنهم قد اقترفوا هذه الجريمة والمزيد من الإيضاح والتأكيد نسوق إلى حضراتكم دليلا آخر :

الدليل الثالث : ضبط المشغولات الذهبية المدموجة بتمغات مقلدة :

ففي مساء يوم ١٩٩٧/٢/١٤ أذنت النيابة العامة للشاهد الثاني (عضو هيئة الرقابة الإدارية) بعد اطمئنانه لجدية ودقة تحرياته .. بتفتيش محل إقامة وورش المتهمين (الأول والثاني والثالث) .. وكان هذا الإذن بمثابة المفتاح الذي انكشفت به مغاليت هذه الدعوى .. فقد ضبط بحوزتهم جميعاً تلك المشغولات الذهبية التي أثبت

الفحص أنها مدموغة بتمغات مقلدة .. كما ضبط أيضاً بحوزة المتهمين (الأول والثالث) علبه زرقاء مستطيلة بداخلها ثمانية أقلام من الصلب مربعة الشكل ومعدة لنقل طبغات تمغات الذهب عليها .. وقطعة من الحديد الصلب تشبه تلك التي أعطاها المتهم الأول للشاهد الأول كي يطبع لهم عليها بصمة اختتام مصلحة بنى سويسر المعمول بها بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٨ .

والنيابة العامة إذ تشير إلي تلك الأقلام وهذه القطعة من الحديد .. على الرغم من أن فحصها لم يسفر عن وجود آثار لتمغات ذهب مقلدة عليها .. فإنها تتساءل :

س: لماذا يحتفظ هؤلاء المتهمون بهذه الأقلام وتلك القطعة ؟

والإجابة واضحة ،

فهذه الأقلام أدوات يتم بها نقل بصمات تمغات الذهب .. ولم نكن لنلقي الكلام جزافاً أو على عواهنه .. بل لنا من أقوال هؤلاء المتهمين والشهود ما يثبت أنهم يستخدمونها في تقليدهم :

فالتهم الثالث لدى سؤاله في الصحيفة (٢٠) من تحقيقات النيابة عن صلته بقطعة الحديد التي تم ضبطها بورشته هو والمتهم الأول :

رد قائلاً :

"..... شريكى فى الورشة هو اللي جابها وهى كانت أكبر من كده ، وكنا واخدينها معنا لما روحنا الواسطى ! على أساس أن إحنا نقدر نديها ! ، ويقدر يعمل عليها الطبعة الجديدة ، ولكن لما روحنا وقابلنا عند قال لنا دى كبيرة وأنا عاوز أصفر منها ، وقطعنا منها حتة وادناها لـ لما قابلناه يوم ١٩٩٧/١٢/٣ فى كافيتريا بشارع عماد الدين "

وعن استخدامهم للأقلام فى التقليد يذكر الشاهد الأول في الصحيفة (٢) بتحقيقات النيابة أن :

المتهم الثامن قد أعطى له علبه بها ثمانية أقلام من الصلب وطلب منه طبع بصمة اختتام تمغات الذهب الخاصة بجهة عمله عليها .

يتضح إذن أن هذه الأقلام وقطعة الحديد المضبوطة لدى المتهمين الأول والثالث من الأدوات التي تستخدم فى نقل بصمات تمغات الذهب وتقليدها .. وقد ضبط بحوزتهما بالفضل مشغولات ذهبية أثبت الفحص أن تمغاتها مقلدة .

وبضبط هذه المشغولات والأدوات المستخدمة في تقليدها يكون قد استقام أمام عدالتكم دليل جليد لا يستطيع هؤلاء المتهمون منه فكاكاً .. ولكن الطوق يزداد إحكاماً حول رقابهم بدليل آخر .. ذلكم هو :

الدليل الرابع : تقرير لجنة مصلحة دمع المصوغات التي أمرت النيابة بتشكيلها وهو تقرير فني صادر من ذوي الخبرة والتخصص :

حضرات السادة المستشارين :

من المعلوم أن معكمة النقض قد استقرت في أحكامها على أن :
 " التقليد يتحقق متى كان من شأنه خداع الجمهور في المعاملات .. ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به الفاحص المدقق .. بل يكفي أن يكون بين الخاتمين : المقلد والصحيح تشابه قد يسمح بالتعامل به " .
 (نقض جنائي- مجموعة الأحكام- الطعن رقم ٦٤٩٦ لسنة ٦٢٧ ق- س٤٤- جلسة ١٩٩٢/٩/١٥- ص٧١)

فالعبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .. بحيث يكون من شأنه أن ينخدع فيه الجمهور في المعاملات .. دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلاً .
 (نقض جنائي- مجموعة الأحكام- س٢٩- الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٧٧ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤- ص١٠٠)

وبالبحث عن أوجه التشابه بين الخاتمين : المقلد ، والصحيح في تقرير لجنة مصلحة دمع المصوغات التي رآستها الشاهدة السابعة واشترك في عضويتها الشهود من الثامن حتى الحادي عشر .. نجد أن فحص المضبوطات قد أثبت أن ثمة تشابهاً كبيراً بين الخاتمين : المقلد ، والصحيح .. قبل أن نبينه أمام حضراتكم نذكر مكونات الخاتم الصحيح :

مكونات تفتحة الذهب

حرف التاريخ

مشار الذهب

الرمز

٢١ جس	طائر النوريس	ح
----------	--------------	---

اطلح لا اطلح
اطلح لا اطلح
اطلح لا اطلح
(مكونات تفتحة الذهب أصلها النهاية ليس للمحكمة أوجه الشبه بين العائدين : المقلد ، والمصحح)

هو خاتم مستطيل الشكل يتكون من ثلاث خانات الأولى للتاريخ تحمل فى هذه الواقعة حرف الحاء (ح) ويعنى أن الخاتم مستخدم قبل ١٩٩٧/١٢/١ .

والخانة الثانية تحمل شارة الذهب وهى (طائر النورس) .

أما الخانة الثالثة فهي تحمل رمز العيار (٢١) .. ويوضع فوقها حرف يرمز للمكتب التابع للمصلحة الذى وقع الدمغ به .. وهو فى الحالة الماثلة (ب س) ويعنى مكتب بنى سويف .

وقد أثبت تقرير اللجنة المنوه بها سلفاً .. أن بعض المشغولات الذهبية المضبوطة لدى المتهمين من الأول حتى الثالث موقع عليها بطبعات مقلدة للطبعة القانونية لخاتم بنى سويف .

كما أسفر فحصها عن وجود اختلاف فى شكل مكونات الخاتمين : الصحيح ، والمقلد ومساحتها يتمثل فى :

التاريخ (ح) ، وشارة الذهب (طائر النورس) ، والعيار (٢١) ، ورمز المكتب (ب س) .. مما يؤكد وجود تشابه بين الخاتمين : المقلد ، والسميم ؟

لأن مكونات الأختام التي استخدمت فى دمغ الطبعة المقلدة على المشغولات الذهبية هي نفسها مكونات الخاتم الصحيح سائلة البيان .. لكنها تختلف عنها فى الشكل والمساحة ..

الأمر الذي يثبت أن جريمة التقليد التى قاموا بها إن كان من شأنها خداع الجمهور .. فلم تنطل على الفاحص الملتحق ولم تتخدع اللجنة بها .. فكان تقريرهم الفنى أحد الأدلة التى تكاثفت مع غيرها من الأدلة القولية والمادية .. لتكون جميعاً حزمة متماسكة دون محاولة الإفلات منها خرط القاتل .

وإذا أرادت النيابة العامة أن تتماهى فى سرد هذه الأدلة فلن يسعها مقام .. لأن كل دقيقة تمر تكاد تكون بشراً هؤلاء يوماً مختوماً بليل أسود بهيم .. صبغوا بأفعالهم دكتته .. فهل أن له أن ينقش وينقش معه الفساد ؟؟

**دليل أخير يعزز أدلة التثبت - وهو فى ظننا لم تعد تحتاج الى تعزيز -
ذلكم هو التسجيلات الصوتية للمتهمين :**

الدليل الخامس : التسجيلات الصوتية للمتهمين :

كانت الاتصالات الهاتفية وسيلة من الوسائل التي ركن إليها المتهمون .. حيث كشفت النقاب عن مجموعة من الدلائل تؤكد اقترافهم جريمة تقليد دمغات الذهب واستعمالها :

وقد اعترف المتهمون من الأول حتى الرابع في تحقیقات النيابة العامة بأنهم أطراف الأحاديث التي تم تسجيلها بناء على إذن النيابة العامة .

ولعل تقرير خبير الأصوات المودع ملف القضية .. ينطق بلسان الحق على السنة كان ينطقها الباطل .. ويؤكد - إن كان الأمر يعوزه التأكيد - تساند وتكامل الأدلة جميعاً لإثبات الجرم في حق هؤلاء المتهمين .. وقد بلغ عدد شرائط الكاسيت التي تم تسجيلها اثني عشر شريطاً .. دار بعضها حول ارتكابهم لجريمة تقليد دمغات الذهب واستعمالها.

وأذكر على مسامعكم على سبيل المثال : المص نزرأ يسجراً منها أننا على يقين أن عدالتكم على دراية كاملة بمحتواها وما دار فيها :

فقد ورد في الصحيفة (٦٢) من محضر التحقيق مع المتهم الثاني أن النيابة العامة قد استمعت إلي حوار بينه والمتهم الأول ولدى سؤاله :

س : من هم أطراف الحديث الذي استمعت إليه الآن ؟

رد قائلاً :

" الحديث ده بيني وبين

س : وما موضوع هذا الحديث ؟

رد قائلاً :

" موضوعه أني كنت هابت لـ عليه فيها حلقان علشان يحط عليها دمغة مقلدة ، وهابقي أبعثله حسابها ، ف رد على بأن الختم اللي عنده ختم قديم ، فقلت له يشتغل به لحد ما يجيب الختم الجديد من ، وفهمته أني هابقي أبعثله شغل ثاني يختمه بالختم المضروب "

وقد ذكر في الصحيفة (٦٣) أن المتهم الأول قام بدمغ هذه المشغولات بالخاتم المقلد فعلاً .

وتقرير خبير الأصوات يحوي عدداً من المكالمات الهاتفية التي دارت بين المتهمين .. واستخدموا في بعضها شفرات ورموزاً متفقاً عليها بينهم .. كتعبيرهم عن الأختام المقلدة بالقمصان .. وهو ما اعترف به المتهم الثاني كما هو ثابت

بالصحيفة (٥٦) من تحقيقات النيابة .. وقد ظن هؤلاء المتهمون .. أن تمويههم باستخدام هذه اللغة الخاصة في التحلل فيما بينهم .. سوف يجعلهم بمأمن عن الوقوع في الخطأ الذي بيتوا عليه نواياهم .. ولكن اعترافاتهم أمام النيابة العامة فضحت أقوالهم .. كما فضحت قبل أفعالهم ..

وهاكم سيدي الرئيس لماذا علي سبيل المثال ٣.٥. الحصر.. من تقرير خبير الأصوات نضعها بين أيدي عدالتكم ملية تسوقه ألسنتهم :

١- مكالة بين المتهمين الأول والرابع تم تفريغها من الحرز رقم (١٨) في الصفحات من (١١ : ٢١) وتطور حول الاختتام المقلدة المشار إليها في حديثهم بالقمصان .. ودور المتهم الرابع في تقليدها .

٢- مكالة بين المتهم الثالث وأحد الأشخاص تم تفريغها من الحرز رقم (١٩) في الصفحات من (٤٤ : ٤٩) يثبت بها استخدام المتهم الثالث الاختتام المقلدة في دماغ المشغولات الذهبية بخاتم بني سويف .

٣- عدد من المكالات بين المتهم الأول وشخص يدعى تم تفريغها من الحرز رقم (١٩) في الصفحات من (٧١ : ٨٨) ، ومن (١٠٧ : ١١٢) ، ومن (١٣٧ : ١٤٢) ، ومن (١٥٠ : ١٦٠) تدور حول استخدام الاختتام المقلدة وتطرق الحديث إلى المتهم السادس وتقليده للاختتام .

٤- مكالة بين المتهم الأول وشخص يدعى تم تفريغها من الحرز رقم (٢٠) في الصفحات من (٢١٦ : ٢٢١) يثبت بها استعمال المتهم الأول اختتاماً مقلدة لدماغ المشغولات الذهبية .

٥- مكالة بين المتهم الأول وشخص يدعى تم تفريغها من الحرز رقم (٢١) في الصفحات من (٢٢٤ : ٢٣١) ويثبت بها أن المتهم الأول يتعامل مع المتهم السادس في الاختتام المقلدة .

٦- مكالة بين المتهم الثاني والمتهم العاشر تم تفريغها من الحرز رقم (٢٤) في الصفحات من (٤٨١ : ٤٨٥) ويثبت به تعامل المتهم الثاني مع المتهم السادس في القمصان (الاختتام المقلدة) .

حضرات السادة المستشارين :

أما ، وقد وصلت الأدلة إلى غايتها عقداً لم تنفرط له حبة .. وكياناً متماسكاً يشد بعضه بعضه ، فإن الواضوح والتأزر هما مطبعتها إلى الإثبات ونشدان الحق ..

وليس لها مآرب بما حفلت به من زاد سوى أن توفر لدى عدالتكم كل القناعة والأطمئنان إلى ثبوت الجرم في حق هؤلاء .

غير أن الجواب لم يفرغ بعد ،

فثمة تساؤل تود النيابة أن تطرحه في حضرة المحكمة :

س : لماذا أخرج هؤلاء المتهمون من أكياسهم كل هذه المبالغ الكبيرة التي عرضوها أو قدموها رشوة ؟

س : لماذا ضحوا بها وهم عليها أضواء ؟

أليسوا وهم التجار ينتظرون من ورائها الكثير والكثير ؟

وهل يخرج هؤلاء وأمثالهم الأموال سدي .. دون أن يكون لهم من ورائها جنى عظيم ؟

التساؤل لم يعد يحتاج إلى إجابة !

نعم حضرات السادة المستشارين .. فتقليد تمغلات الذهب واستعمالها كان بالنسبة لهم مفرخاً يضع لهم كل ساعة بيضة من الذهب .. ومعبراً يمرون عليه إلى مصائد الغنم والجشع .. (ومن يحب الثروة لا يشبع من دخل) .. ففايتهم تبرر الوسيلة .. ودنايتهم لهئت وراء كل حيلة .. ومتى صار الأمر إلى قانون الحيلة فقد خرج من قانون الشرف .. فبئست الحيلة والوسيلة !

وبهذا التساؤل نكون قد انتهينا من المديث عن جريمة تقليد تمغلات الذهب واستعمالها .

حضرات السادة المستشارين :

إن تكن هذه القاعة قد ضجرت بما سمعت وخيم عليها جو مسموم .. وعريد فيها مناخ مسموم .. فكان كل ما فيها ومن فيها يضيق بأفعال هؤلاء المتهمين ذرعاً .. ولم يطيقوا بهم صبراً .. وكيف يصبرون على من لم يراعوا في الناس إلا ولا ذمة ؟!

ويا ليتهم اكتفوا بما فعلوا .. ويا هول ما فعلوا .. ولكنهم تركوا لأنفسهم العنان يعثون ويفسدون .. يغشون ويخدعون .. فأضافوا إلى جرائمهم جريمة أخرى .. تسوهمهم سوء العقاب ..

تلكم في جريمة الخداع والرشوة فيه :

حضرات السادة المستشارين :

مر رسول الله صلى الله عليه وسلم.. برجل يبيع حبوباً فأعجبته .. فأدخل يده الشريفة فيها فرأى بللاً .. فقال ما هذا يا صاحب الحبوب ؟ قال (أصابته السماء أى المطر) .. فقال صلى الله عليه وسلم :

فهل جعلته فوق .. حتى يراه الناس ؟ من غشنا فليس منا.

والأديان السماوية جميعها تحرم الفش والخداع بكل صورة من الصور .. فى كل بيع وشراء .. وفى سائر أنواع المعاملات الإنسانية ..
ففى الإصحاح السادس والعشرين من سفر التثنية :
" كل من عمل غشاً مكروه " . (١٦)

ويقول الله عز وجل فى كتابه المبين :

“أوفوا الكيل ولا تكونوا من المفسرين .. وزنوا بالقسطاس المستقيم .. ولا تبغضوا الناس أشياءهم .. ولا تعثوا فى الأرض مفسدين”
صدق الله العظيم (الشعراء ١٨١:١٨٣)

حضرات السادة المستشارين :

وأخيراً ؟

ولعله يكون آخرأ ؟

أسندت النيابة العامة .. إلى المتهمين من الأول حتى الثالث .. والعاشر والحادي عشر.. بالتهمة (سادساً) :

بأنهم خدعوا وشرعوا فى خداع المتعاقدين معهم .. فى حقيقة البضاعة المصنعة .. والمعرضة منهم .. بأن صنعوا وعرضوا للبيع مشغولات ذهبية غير مطابقة للعيار المدموغة به .. وكان ذلك باستعمال تمغات مزيفة ..

ولنأذن لى عدالة المحكمة أن أقدم فى إيجاز الجانب القانوني .

لجريمة الخداع أو الشرع فيه :

ويادئ ذي بدء أشير إلى أن المشرع قد تدخل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ وشدد العقوبة فى جريمة الخداع أو الشرع فيه .

فقضى نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ - فيما قضى به - بأن :

" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات .. وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تتجاوز ثلاثين ألف جنية أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين :

كل من خدع .. أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه .. بأية طريقة من الطرق .. في عيار البضاعة باستعمال دمغات مزيفة أو مختلفة " .

فمحل هذه الجريمة هو البضاعة :

وينبغي أن تكون دائماً منقولاً .. ناتجاً من زراعة أو صناعة .. سواء أكان صلباً كالذهب .. أم سائلاً .. أم غازياً .. فنص المادة ساقفة البيان يسرى على كافة السلع والبضائع دون استثناء .. ولوقوع هذه الجريمة يجب توافر ركنين مادي ، ومعنوي :

الركن المادي :

يتمثل في صدور فعل مادي من الجاني من شأنه خداع المتعاقد معه .. في أية صفة من الصفات التي حددتها المادة الأولى علي سبيل الحصر ومنها كما في الحالة التي نحن بصدددها عيار البضاعة .. ولكن لهذا الخداع وسائل معينة شدد فيها المشرع العقوبة استثناء .

فالأصل :

أن المشرع لم يحدد وسائل معينة للخداع .. إذ لم يتطلب أكثر من الكذب .. ولو كان شفوياً أو بالإشارة .

إلا أنه استثناء في هذه الجريمة التي نحن بصدددها :

حدد وسائل معينة علي سبيل الحصر لتكون ظرفاً مشدداً ومنها " استعمال دمغات مزيفة أو مختلفة " .

أما عن الركن المعنوي :

فيجب توافر القصد الجنائي العام .. أي انصراف إرادة الجاني إلي تحقيق الواقعة الجنائية .. مع العلم بتوافر أركانها .. وقد تطلب المشرع بجانب القصد العام قصداً خاصاً وهو إرادة أو تعمد خداع المتعاقد .

حقرات السادة المستشارين :

تعددت أدلة ثبوت جريمة الخداع أو الشروع فيه .. في حق المتهمين من الأول حتى الثالث والعاشر والحادي عشر .. فكانت أئمة من زجاجة علي ما فيها ..

فقد خدعوا وشرعوا في خداع الجمهور والمتعاقدين معهم في حقيقة البضاعة المصنعة والمعروضة .. بأن صنعوا وعرضوا للبيع مشغولات ذهبية غير مطابقة للعار المدموغة به وكان ذلك باستعمال تمغات مزيفة ..

ومن هذه الأدلة :

تحريرات المباحث .. وإذن النيابة العامة .. وضبط المشغولات الذهبية غير المطابقة للمواصفات الفنية والقانونية والمدموغة بتمغات مزيفة .. وتقارير اللجنة الفنية التي أمرت النيابة بتشكيلها من مصلحة دمج المعونات .. وشهود الإثبات .. واعتراقات المتهمين ..

فقد أكدت التحريات المؤرخة في ١٩٩٧/٣/١٤ .. وجود مشغولات ذهبية مغايرة في العيار المدموغة به .. وأخرى مدموغة بتمغات مقلدة لدى المتهمين من الأول حتى الثالث وذلك داخل ورشهم ومساكنهم ..

كما أكدت التحريات المؤرخة في ١٩٩٧/١٢/٣٠ .. أن المتهمين العاشر والحادي عشر يعرضان في حانوتيهما مشغولات ذهبية مدموغة بتمغات مقلدة داخل ورشة المتهم الثاني لبيعها للجمهور ..

وبعد أن اطمأنت النيابة العامة لجدية هذه التحريات .. أذنت بتفتيش ورش ومساكن ومحال المتهمين الخمسة لضبط أية مشغولات ذهبية غير مطابقة للمواصفات الفنية والقانونية أو مدموغة بأختام مقلدة ..

وتنفيذاً لإذن النيابة تم ضبط مشغولات ذهبية

تزن ٣٢ كيلو جرام ، ٦٧٠ جراماً بورشة المتهمين الأول والثالث .. كما تم العثور بورشة المتهم الثاني على مشغولات ذهبية تزن ٥٠٤٨,٥ جرام ، وبمسكنه على ٤٩٠١,٤ جرام .. كما عثر بمحل المتهم العاشر على مشغولات ذهبية تزن ٧٤٧٦ جراماً وبمحل المتهم الحادي عشر على مشغولات ذهبية تزن ٣٧٠١,٧٧ جرام ..

وبعرض هذه المضبوطات على اللجنة التي أمرت النيابة العامة بتشكيلها من مصلحة دمج المعونات .. قامت بفحصها .. وأثبت فحص هذه المشغولات الذهبية المضبوطة لدى هؤلاء المتهمين الخمسة أن من بينها كميات موقفاً عليها بطبعات مقلدة للعار ٢١ .. وباختبار نسب عيار هذه المشغولات .. ووجدت غير مطابقة للمواصفات الفنية والقانونية .. وأقل من عيار (٢١) المدموغة به ..

إذن حضرات السادة المستشارين ليس ثمة مجال للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة كما اتضح.. قد حازوا مشغولات ذهبية غير مطابقة للمواصفات الفنية والقانونية على النحو السابق .. ولعل الأدلة التي تتابع أمام حضراتكم تساهم في غرس اليقين بخداع هؤلاء المتهمين للجمهور وللمتفاعلين معهم .

فقد شهد الشاهد الثاني بالجمعية (٣٣) :

بأن المتهم العاشر أقر له بأن الكميات المضبوطة لديه حصل عليها من المتهم الثاني .. وأنه - أي حليم باشا - كان يعلم بعدم صحة طبعة الأختام الموقعة على هذه المشغولات ..

كما شهد في الصحيفة (٣٤) بأن تحرياته قد أكدت علم المتهمين (العاشر) ، (الحادي عشر) بقيام المتهم (الثاني) بتقليد تمغات الذهب والتوقيع بها على المشغولات التي يقومون بترويجها وبيعها للجمهور .

كما ذكر الشاهدان الخامس والسادس والمفتشان بمصلحة دمر المصوغات :

أنهما بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٠ اشتبها في عدم مطابقة كمية من المشغولات الذهبية المعروضة بمحلى المتهمين العاشر والحادي عشر للمواصفات الفنية والقانونية .

ثم شهدت اللجنة المكونة من الشاهدة السابعة رئيساً.. والشهود من الثامن حتى الحادي عشر أعضاء : بأنهم قاموا باختبار نسب عيار المشغولات المضبوطة لدى المتهمين الخمسة فوجدوها غير مطابقة للمواصفات وأقل من العيار (٢١) المدموغة به .. ومدموغة بتمغات مقلدة .

وقد اعترف المتهم الثاني :

لدى سؤاله بالصحيفة (٥٧) من تحقيقات النيابة العامة .. بأن المتهم العاشر كان يشتري منه مشغولات ذهبية تحمل اختاماً مقلدة مع علمه بذلك .. قائلاً بالنص: " هو يشتري منى الذهب المدموغ بالتمغات المتقلدة وبيعه وهو يعرف اني باقلد الاختام "

س : ولماذا كان تعاملك مع المتهم العاشر تحديداً ؟
رد قائلاً :

" لأنه عرف إن الشغل اللي واخذه منى مدموغ تقليد .. وعرف بكده لما بص فيه كويس "

(وعرف بكده لما برض فيه كويس) :

يتضح من هذه الجملة الأخيرة .. حضرات السادة المستشارين .. أن هؤلاء المتهمين الخمسة .. قد مكثهم اشتغالهم بالمشغولات الذهبية سنين طويلة .. وخبرتهم الفنية في هذا المجال .. من معرفة الفث فيها من الثمين .. المغشوش فيها من السليم .. المقلد فيها من الصحيح .. بمجرد النظر إليها وفحصها .. ويكون هذا الفحص بالعدسة المكبرة أو بطريق الاختبار الفوري .. كما شهد بذلك أمام هيئتك الموقرة الشاهد الرابع على ابراهيم على جاد الله - رئيس مكتب دمع مصوغات بنى سويف - وهو المطلع بحكم وظيفته وخبرته على كيفية تعاملهم مع المشغولات الذهبية في سوق الذهب .. حيث شهد بجلسته ١٩٩٩/٣/٨ ولدى سؤالكم له - سيدي الرئيس -

س : هل يستطيع المشتغل بالذهب معرفة ما إذا كانت المشغولات الذهبية التي بحوزته مدموغة دمعاً قانونياً أم لا ؟

شهد قائلاً :

" لازم يعرف "

فتفضلتم بسؤاله :

س : وما الوسيلة التي يتعرف بها الصائغ أو صاحب الورشة على مدى صحة طبعة الختم ؟

فأضاف قائلاً :

" من إحتكاكه في الشغل ومعا عدسة .. وعارف الطبعة الصحيحة من غير الصحيحة .. وبخبرته "

ولدى سؤاله :

س : ألا ينطلى المشغول المدموغ خارج المكتب على التاجر أو صاحب ورشة الذهب ؟

رد مؤكداً :

" لا يعرف .. وما بينضحك عليه "

نعم فهم قوم حلقوا مهنتهم .. ما دق منها وما جل .. واستخدموا حذقهم كل هذه السنين .. في جنى مغامم ومكاسب طائلة بالغش .. والتقليد .. وخداع الناس .

كما اعترف المتهم الثاني .. أنه دمع مشغولات ذهبية بدمغة مقلدة .. وباعها ضمن مشغولات أخرى مدموغة بدمغة صحيحة حتى لا يكتشف أمرها من اشتراها منه :

فلى سؤاله بالصحيقتين (٤٤٤) :

س : ما حجم المشغولات الذهبية التى قمت بدمفها باستعمال هذه الدمغة المقلدة ؟

رد قائلاً :

" حوال أربعة كيلو "

س : وهل مزال لديك شئ منها ؟

رد قائلاً :

" لا اتباعو كلهم "

س : ولن قمت ببيعها ؟

رد قائلاً :

" لتجار ذهب من الصعيد وكانت متباعه ضمن شغل مدموغ فى المصلحة " .

س : وما علة قيامك ببيع تلك المشغولات ضمن مشغولات ذهبية أخرى مدموغة فى المصلحة ؟

رد قائلاً :

" علشان التاجر إلى بيشتري ما ياخدش باله من الدمغة المقلدة " .

كما رد المتهم الثالث لدى سؤاله بالصحيقة (٣٤) :

س : عن التصرف الذى بدر منه والمتهم الأول بعد تسلمهما الخاتم المقلد من المتهم السادس قائلاً :

" إحنا ختمنا بيه شغل يوازى أربعة كيلو ذهب " .

س : هل تم بيع تلك المصوغات أم زالت بحوزتك ؟

رد قائلاً :

" اتباعت فعلاً "

كما أكدت التسجيلات الصوتية للحوار الذى دار هاتفياً بين المتهمين الثانى والعاشر كما هو ثابت فى الصحفيقة (٥٦) من محضر تحقيقات النيابة مع المتهم الثانى.. إن المتهم العاشر كان على علم بأنه يقوم بدمغ المشغولات الذهبية بتمغات مقلدة .

وهكذا تضحي الأدلة المتراسة أمام حضراتكم بينانا يساند بعضه بعضاً .. فلا يغنى أحدهما عن الآخر .. وهى قاطعة البرهان على ثبوت هذه الجريمة فى حق هؤلاء .. مما يوفر لدى عبدالتيك كل قناعة واطمئنان .

حضرات السادة المستشارين :

إن خطيبي من أن أكون قد أطلت وأثقلت.. لا يعادلما سوي تخوفي من أن أكون قد قصرت وأغللت .. ولقد حاولت جهد طاقتي.. أن أبرز أمام حضراتكم ما تنطلق به الأوراق .. من أملة تثبت ما اقترفته أيدي هؤلاء.

حضرات السادة المستشارين :

إن النياية العامة ترى فيما اقترفه هؤلاء المتهمون جريمة نكراء .. تنم في مجملها عن أشخاص تجردوا من آدميتهم .. واستحلوا لأنفسهم النهش في جسد المجتمع .. يفتنون النفوس .. اغشي الله نفوسهم !.. ويختلون الآخرين .. للتكسب من أسرع وأسهل طريق .. طريق الحرام .. "ويألفها من طريق" .. ويا ويلهم من عذاب من لا يففل ولا ينام .. فأثروا بأفعالهم على اقتصاد البلاد الذي ما إن بدأ يشب عن الطوق .. حتى أجهز هؤلاء وأمثالهم عليه بمعاول الهدم والتخريب .. وحاولوا تقويض أركان سمعة الذهب المصرية وفقدان الثقة بها علي المستوى المحلي والعالي .. فأضروا بمصالح البلاد ضرراً بالغاً .. وقد أهاهم عكرهم عن أن فضل الله لا ينال بمعصية .. وأن من اكتسب مالا من مآثم فسوف يقذف به في جهنم ويئس المصير.

إن هؤلاء المتهمين قد سقطوا بشرهم .. وأخذوا بفسادهم واعوجاجهم .. ولم يتحروا الحلال في كسبهم .. فظلموا الفضيلة ظلماً بيناً .. وألقوا بها تحت مواطن النعال .. فكانوا كالسوس ينخرون في أصلها وجذورها .. وكالجراد الذي يلتهم خضرتها من فروعها وأوراقها .. إنهم بنس المثل للقوم الجرمين .

وقد حكموا على أنفسهم بسوء مسلكتهم بازدراء المجتمع لهم .. واستحقوا بأفعالهم سوء العقوبة .

“قل هل ننبئكم بالأسخريين أعماء .. الذين ضل سعيهم في الحياة

الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا”

الكهف (١٠٣، ١٠٤)

حضرات السادة المستشارين :

إن انظار المجتمع تتطلع إلي منصتكم .. وتنتظر كلمتكم .. والنيابة العامة تؤكد أن حماية المجتمع من هؤلاء وأمثالهم .. بات ضرورة لا محيص من التصدي لها .. بتوقيع اشد العقوبة عليهم .. لأن الرافة مع أمثالهم تؤدي إلى الفرق .. غرق المجتمع بأكمله في محيط الفساد المظلم .. الذي يأتي على كل أخضر من الفضائل والأخلاق .. والتي عودتنا أحكامكم .. وما أثر عنكم على الحرص عليها غرساً طيباً في مجتمع طيب طاهر منذ أوجده الله .

سيدي الرئيس :**حضرات السادة المستشارين :**

لا أحسب أن إنسانا يستطيع أن يتخذ لجنة في ظلمة الليل مضجعا .. أو يجد لنفسه في ضجوة النهار قراراً .. حزناً وأسى على ما يصيب بلدنا المنكوبة بهؤلاء وأمثالهم .. فلا تأخذنكم بهم وأنتم في خلوتكم المقدسة .. رحمة ولا شفقة .. فقد سولت لهم أنفسهم أن يستخفوا بقانون هذا البلد الآمن .. فظنوا أن قطوف مطامعهم دانية .. ولكن هيهات هيهات ! " فعلي الباغي تدور الدوائر " .

فلا أقل من أن تتداركوا سقطة الواقع الأليم .. بالضرب بيد من حديد تستأصل من المجتمع شافقتهم .. ألا بشئ ما افترقته أيديهم الأثمة .. ألا بشئ ما ساءت لهم إليه أنفسهم الأمانة ..

فلك الله يا مصر .. مما يفعل بك هؤلاء ..

ولك الله يا مصر .. ممن تقلهم أرضك .. ويسقيهم نيلك .. فيقابلون الجميل بالجفاء ..

وليكن قضاتك وحماة عدلك لك بعد رب السماء ..

وليثأروا للمجتمع .. مما جنت أيدي هؤلاء ..

فليس اهلاً إلا للردع .. وتوقيع أقصى العقوبة ..

(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون .)

سعيد الرئيس

حضرات السادة المستشارين :

انار الله بمصابيح عدلكم بصائر الناس .. واشهر اقلامكم فى وجوه الخارجين
على الحق .. فانتهم الذادة المنافحون عنه .. وجعل احكامكم هداية للحائرين .. وردعا
للمفسدين .. فهو نعم المولى ونعم النصير .^(١)

(١) بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٩ قضت المحكمة برئاسة المستشار محمد عباس مهران وعضوية المستشارين
حسن عبد الرازق وعلى محمد عطية بمعاينة كل من المتهمين الأول والثانى والثالث بالسجن
لمدة سبع سنوات وبغرامة مقدارها ألف جنيه عن تهمة عرض الرشوة ، وبمعاينة المتهم الثانى
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها ثلاثة آلاف جنيه عن تهمة الرشوة ، وبمعاينة
المتهم الرابع بالشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتفريمه عشرة آلاف جنيه عن تهمة الرشوة
والتقليد ، وبمعاينة المتهمين كل من الخامس والسادس بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمهما
متضامنين مبلغ ألف جنيه عن تهمة الرشوة والتقليد ، وبمعاينة المتهم السابع بالسجن لمدة
ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها ألف جنيه عن تهمة الرشوة والتقليد ، وبمعاينة المتهم الثامن
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها ألف جنيه عن تهمة الرشوة والتقليد وبالسجن
لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ألف جنيه عن جريمة التوسط فى الرشوة ، وبمعاينة المتهم التاسع
بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها ألفا جنيه عن تهمة الرشوة والتقليد وبالسجن
لمدة ثلاث سنوات وبغرامة ألف جنيه عن جريمة التوسط فى الرشوة ، وبمعاينة كل من
المتهمين العاشر والحادى عشر بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبغرامة مقدارها ٢٠ ألف جنيه
عن تهمة الرشوة والخداع ، وبإراءة المتهم الثانى عشر مما نسب إليه .
وقد طعن المتهمون فى هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٠ قضت محكمة
النقض فى الطعن رقم ٣٤٩٩٤ لسنة ٦٩ بـ"انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء المتهم الثالث ،
وبقبول طعن باقى الطاعنين شكلاً ، وفى الموضوع برفضه .

(٢)

مراجعة النيابة العامة

فى

قضية استغلال النفوذ

المقيدة برقم ٨٦٦ لسنة ١٩٩٩ مصر أمن الدولة العليا

وفيهما يهدر عقيد شرطة أمانة المسئولية التى ناطه
المجتمع بها ، فسولت له نفسه الحصول على المال مقابل استغلال
منصبه ، والتدخل لدى بعض المسئولين بغرض الإفراج عن
معتقل سياسى ، كما حصل على مبالغ أخرى من مدرس بعد أن
أوهمه بأنه يستطيع نقله إلى أية جهة يرغب فيها .

ما أسند إلى المتهمين من الأول وحتى الخامس :

أنهم خلال الفترة من أول شهر أبريل
حتى ١٩٩٩/٦/٢٥ بدائرة مركز الخارجة - محافظة الوادى الجديد

أولاً - المتهم الأول :

١- بصفته موظفاً عمومياً (عقيد شرطة بإدارة الدفاع المدني والحريق بمديرية أمن الوادى الجديد) طلب وأخذ رشوة مقابل استعمال نفوذ حقيقى للحصول على قرار من سلطة عامة بأن طلب مبلغ ثلاثين ألف جنيه من المتهمين الثانى والثالث - أخذ منه مبلغ خمسة آلاف جنيه - مقابل التدخل لدى المختصين بوزارة الداخلية للإفراج عن شقيقهما المعتقل سياسياً .

٢- بصفته سائلة البيان طلب وأخذ رشوة مقابل استعمال نفوذ حقيقى للحصول على مزية من سلطة عامة بأن طلب مبلغ ألف وخمسمائة جنيه من المتهمين الثانى والثالث والرابع - أخذ منه مبلغ ألف وثلثمائة جنيه مقابل تدخله لدى المختصين بسجن الفيوم لتمكينهم من زيارة شقيقهم المعتقل سياسياً .

٣- بصفته سائلة البيان طلب وأخذ رشوة مقابل استعمال نفوذ مزعوم للحصول على قرار من سلطة عامة بأن طلب من المتهم الخامس مبلغ ألفى جنيه - أخذ منه مبلغ ألف وخمسمائة جنيه - مقابل التدخل لدى المختصين بمديرية تعليم شمال سيناء لاتمام إجراءات نقله بإحدى المدارس التابعة لها .

ثانياً - المتهمون الثانى والثالث والرابع :

قدمو رشوة للمتهم الأول موضوع التهمة أولاً بند (ب) .

ثالثاً - المتهم الخامس :

قدم رشوة للمتهم الأول موضع التهمة أولاً بند (ج) .



(الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الفاسقون)
صدق الله العظيم (البقرة . ٢٧)

سيدتي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

يتملك النيابة العامة ، شعور بالأسى والأسف ، علي زمان أتى على الناس ، تدهاس فيه القيم بأفدام من وكل برعايتها ، وتنتهك فيه القوانين ، بأيدي القوامين علي حماية حرمتها ، وكان الراعي المسئول عن أمن رعيته ، قد أباح لنفسه انتهابها بالسحت ، وسلك في سبيل تحقيق مآربه ، طريق التضليل والبهت ، فصار المنصب الذي بوئ به ليحول دون الفساد والإفساد ، مرتعاً بل وكراً تسول له نفسه أن يشبع منه نهمه ، ويلبي فيه رغباته ، ما دنؤ منها وسفل ، وما صح منها أو بطل ، حتى غدا سوطا يسلطه علي رقاب العباد ، ليتكسب به مطامع شخصية ، وأضحى عمله الذي استرعه الدولة فيه ، طعمة يقتات بها من جسد الرعية ، فيأكل أموالهم بالباطل ، ويستغل منصبه الشريف ليحصل علي نعيم زائل .

فما الذي يعوز عقيد شرطة في زماننا هذا ليهدر قيمة وظيفته ؟

إن الدولة لا تبخل عليهم ، ولهم في المجتمع وضع يعينهم علي أداء مهامهم ، ولكن البعض لسوء طويته استغل ثقة المجتمع والدولة ، فانتفخت أوداجه ، وطغى وتجبر ، وسعي ليرضي غروره بشتي الوسائل والصور ، وقد تمرد علي رزقه المقدر .

ورسولنا الكريم علي الله عليه وسلم يقول :

“ من استعملناه علي عمل فزقنا فما أخذه بعد ذلك فهو غلول ”

(رواه أبو داود)

والقول : خيانة أمانة الوظيفة التي حمله المجتمع بها .
فإذا كانت الشرطة هيئة مدنية نظامية ، كلفتها الدولة بحفظ أمنها ونظامها ، والقبض علي الجناة والمفسدين .

فكيف يصير حالها ، إذا أصبح الحافظ الأمين خائناً ، والقابض الرادع جانباً ومفسداً ، والمخول بحفظ النظام مخلاً ؟

سيدي الرئيس : حضرات السادة المستشارين :

إن انتشار وباء الفساد في المرافق المخول بها التصدي له يحط على مر الزمن من قدر الأمة .. ويعوق سيرها نحو الرقي ويزعزع الشعور بالثقة والعدل بين أفرادها .. وحينئذ ينهار الكيان الاجتماعي وتسيطر روح الفتك والخيانة والدنس .. وتضحى حياة الأفراد دون حياة الغاب .. لا كرامة فيها ولا عزة .. ولا أمن ولا مساواة .. ولا شرف ولا رحمة .. وقد نهى الله عن أكل أموال الناس بطريق غير مشروعة فقال تعالى :
“ ولا تأكلوا أموالكم بهتكم بالباطل ” (البقرة - ١٨٨) .

واعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يهدى لكل ذي شأن يتصل بالناس ورعايتهم ، نوعاً من الرشوة الحرام ، ماداموا لم يهد إليهم إلا بعد جلوسهم على مناصبهم ؟ فعندما استعمل رجلاً فجاءه حين فرغ من عمله فقال : يا رسول الله ، هذا لكم ، وهذا أجروني ، فقال له : “ أفلا تعدت في بهت أبيك وأهلك ، فنظرت أيسر ليك ” .

فإن العين التي ترتب من بالناس فتؤذيهم من حيث تنتظر الحماية ، وتأكل أموالهم بالباطل وهم يظنون بها الصون والرعاية ، فهي عين ترفعت عن الحلال ، وتكلمت بالإثم والضلal ، فتذرف للخداع والإيهام دموعاً وقحة ، وترقب الناس لتنفذ من مطالبهم إلى إشباع نفوسها الشبقة ، فهي عين لا تكبر صاحبها بل تخزيه ، وتستحل ما حرمه الله ومن حلة الشرف والأمانة تعريه :

ومن يهن يسهل الهوان عليه ما أجرم بحيت إيلام !!

حضرات السادة المستشارين :

إن النياية العامة لا ترى خطراً على الأمة ، أفدح من فساد أعوان الأمن وسبلته .. ولا خطباً أجل من امتحان كرامة الشرطة وهيبته ، لذا فهي تري في وقائع هذه القضية فيروساً إذا انتشر وعم ، فسيقضى على قيم المجتمع من الجذور ، ويهدده ويبحث فضائله من الأصول ، فالمتهم الأول المائل أمامكم من العاملين بهيئة الشرطة التي نصت المادة ١٨٤ من الدستور على أن واجبها في خدمة الشعب ، وأنها تكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام ، وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات .

فهمة رجل الشرطة ودوره في المجتمع مهمة الحارس الأمين ، الذي تظل عينه يقظى مهما غفلت العيون ، يرقى المصالح ويردع المفسدين والجرمين .

وهو القيم علي نظام المجتمع وأنظمتة ، في وجوده يشعر الناس بالأمان ، وفي ظل إلتقائه أداء مهامه يطعن مهيبض الجناح بأن القانون قد خول رجالا تعيد الحقوق إلي أربابها ، فتنتصر للمظلوم من الظالم ، وللضعيف من صاحب الجاه والنفوذ ، ودونهم تصبح الحياة فوضى ، ولكن :

لا يطمح الناس فوضى لا سراتة لهم

ولا سراتة إذا جمالهم سادوا

فهل أدى العقيد الواجبات التي تفرضها عليه وظيفته ؟ وهل أحسن حمل الأمانة التي طوَّقها بها مجتمعه ؟ هل وفى باليمين التي أقسمه باحترام الدستور والقوانين وعدم الإخلال بأمن المجتمع ونظامه العام ؟

كنا نتمنى أن ترد علينا هذه التساؤلات ، بيد أن الأوراق والأدلة تنطق بأنه كان يستغل مركزه ونفوذ وظيفته لمآرب شخصية .

ذلك بأنه طلب وأخذ رشوة مقابل استعمال نفوذ حقيقي لتمكين المتهمين الثاني والثالث والرابع من زيارة شقيقهم المعتقل سياسيا ، ومزعوم للتدخل لدى المختصين بمديرية تعليم شمال سيناء لإتمام إجراءات نقل المتهم الخامس بإحدى المدارس التابعة لها .

ولأن أدلة ثبوت ما أسندته النيابة العامة تترى وتتساند لتحقق بالمتهمين ، فإن مرافعتنا تأتي علي جزءين :

نتناول في أولها جريمة استغلال نفوذ حقيقي ، وفي الثاني جريمة استغلال نفوذ مزعوم .

ونبدأ الجزء الأول بأدلة ثبوت التهمة أولا بندي (ب ، ج) في حق المتهم الأول ، والمتهمتين (ثانيا) ، و(ثالثا) في حق باقي المتهمين ، دون أن أتعرض للجانب القانوني لجريمة استغلال النفوذ الحقيقي لسبق تناوله لدى السيد الزميل، وليست ثمة حاجة بنا لإعادته .

ولكن النيابة العامة لا يفوتها في هذا المساق أن تنوه بما لجريمة استغلال النفوذ من طبيعة ثنائية ، تتطلب تعددا في الأشخاص وفي السلوك ، والفاعل الأصلي فيها هو صاحب النفوذ الحقيقي أو المزعوم لدى السلطة العامة ، الذي يطلب أو يأخذ عطية أو وعدا مقابل استعمال نفوذه للحصول للمعطى علي أمر من الأمور المبينة في المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات وهو يعتبر في حكم المرتشي .

أما الشريك فهو مقدم العطية أو الواعد بها مقابل قيام المرتشي باستخدام نفوذه الحقيقي أو المزعوم لتحقيق مزية له من سلطة عامة ، ولأن العلاقة بين صاحب النفوذ ومقدم الوعد أو العطية لا تنقسم ، فإننا سوف نتناول هذا الجزء على شطرين :

الأول : نتناول فيه ما أسند إلي المتهم الأول بالبند (ب) من التهمة (أولا) ، من أنه بصفته موظفا عموميا طلب وأخذ رشوة مقابل استعمال نفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة ، بأن طلب مبلغ ألف وخمسمائة جنيه من المتهمين الثاني والثالث والرابع ، أخذ منه بالفعل مبلغ ألف وثلاثمائة جنيه مقابل تدخله لدى المختصين بسجن الفيوم لتمكينهم من زيارة شقيقهم المعتقل سياسيا .

ونتناول في الشطر الثاني :

ما أسندته النيابة العامة إلي المتهمين الثاني والثالث والرابع بصفته شركاء للفاعل الأصلي ، حيث قدموا له الرشوة على النحو الموضح نفسه .

وقد توفرت في المتهم الأول وهو الفاعل الأصلي ، صفة الموظف العمومي ، التي جعل المشرع من توفرها لدية ظرفا مشددا للعقوبة ، طبقا لنص المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات .

واكملت الأوراق صفته دون ممارسة أو اعتراض ، حيث نقل للعمل من مطار القاهرة إلي إدارة الدفاع المدني والحريق بمديرية أمن الوادي الجديد منذ ١٩٩٨/٨/٦ ، وبتاريخ ١٩٩٩/٢/١١ عين مديرا للإدارة نفسها ، وهو بهذه الصفة مختص بالإشراف الإداري والمكتبي على عمل الإدارة ، ولكنه كان يستغل مركزه وما تحققه له وظيفته من نفوذ في إبرام الاتفاقات وعقد اللقاءات ، التي يجنى من ورائها نفعاً شخصياً ، لا يتفق مع مقتضيات الوظيفة التي يشغلها ، وقد اكملت الأدلة توافر ركني جريمة استغلال النفوذ المادي والمعنوي على النحو الآتي :

أولاً : الركن المادي :

حظلت الأوراق بما يؤكد توفر عناصره الثلاثة من سلوك للمتهم الأول تمثل في طلب وأخذ عطية من المتهمين الثاني والثالث والرابع وهو العنصر الأول ..

وكون هذه العطية مقابل لاستعمال نفوذه الحقيقي وهو العنصر الثاني ..

وكون هذا الاستعمال بغية الحصول على مزية من سلطة عامة تمثلت في تمكين المتهمين الثاني والثالث والرابع ، من زيارة شقيقهم المعتقل سياسيا بسجن الفيوم وهو العنصر الثالث .

ويسبقنا المقام إلى البدء في تفصيل أدلة ثبوت العنصر الأول ، وهى

تتعدد لإثبات طلب المتهم الأول مبلغ ألف وخمسمائة جنيه من المتهمين الثاني والثالث والرابع أخذ منه بالفعل ألفاً وثلاثمائة جنيه ، وتتعدد باعترافاتهم عليه ، وشهادة الشهود ، وتحريات المباحث ، والتسجيلات الصوتية والمرئية :

وسوف نشرع في إثبات الصورة الأولى من صور الفعل المادي وهى الطلب ، ثم نثبت بعد ذلك فعل الأخذ :

أما عن الصورة الأولى وهى : فعل الطلب :

فهي ثابتة أولاً باعترافات المتهمين الثاني والثالث والرابع ، فقد شاعت إرادة الله أن ينطق الحق السنتمهم ، من تلقاء أنفسهم ، فجاءت اعترافاتهم طبيعية لتدحض بصدقها وإقناعها محاولات إنكار المتهم الأول للتهمة المسندة إليه ، والتي ظن أنها ستحول بينه وبين ما جناه .

فقد ذكر المتهم الثاني بتحقيقات النيابة العامة قوله نصاً في الصحيفة (٣٩) :
" العقيد طلب منى ١٥٠٠ جنيه نزلهم إلى ١٣٠٠ جنيه علشان يجيب لنا تصريح الزيارة "

وفى الصحيفة (٢١) :

" هو اتصل بى وقال لى تعالى فرحت له وقاللى الموضوع حيكلفك ١٥٠٠ جنيه ، وبعد الفصال وصلتهم إلى ١٣٠٠ "
" وبعد الفصال وصلهم إلى ١٣٠٠ جنيه "

فرجل شرطة برتبة " عقيد " جعل من نفوذ منصبه عرضة للمساومة والفصال ؟!

لأن المال - قليله وكثيره - صار سيداً له مطاعاً ، وصار إشباع شهوته في كنزه ، يتساوى فيه كل غال بالرخيص ، إنه يريد المال ، أي مال ، حتى وإن كان المقابل أن يبيع نفسه ومركزه الوظيفي بالمساومات والفصال ، ثم يعتبر هذا نوعاً من الإكرام .

وها هو ذا المتهم الثالث في الصحيفة (١٤) يقول :

" راح للعقيد قبل ما يسافر أسبوط ، فقال له ، إن التصريح حيكلف ١٥٠٠ جنيه ف قال له : اكرمنى ، فاتفقوا على إنه يجيب له التصريح ب ١٣٠٠ جنيه "

وإننا لنعجب لهذا الإكرام الذي تضع فيه هيبة الوظيفة العامة ، ويتغافل فيه المكرم والمكرم كلاهما عن الأمانة والشرف ، التي يجب أن يتحلى بهما الموظف العام ،

ومن يتعامل معه، لا أن يستغل نفوذه ووظيفته من أجل إكramيات باطللة حرمها الشرع والقانون !

وتؤكد اعترافات المتهم الرابع ما أقر به المتهم الثاني والثالث :

فلى سؤاله في الصحيفة (٢١) من تحقيقات النيابة :

س : هل طلب المتهم الأول منك هذا المبلغ صراحة ؟

رد قائلا :

" أبوه لأنه لما اتصل بي، قال لي أنا اتفقت مع على ١٣٠٠ جنيه ، هانا قوت له أنا هاجيك بكرة فقال لي : هات نصف المبلغ معاك وانت جى "

وهى الصحيفة نفسها يقول :

" أنا لما رحى أودى الـ ٥٠٠ جنيه للعقيد قاللى كده يبقى باقى ٨٠٠

جنيه ، هانا قولتله : قال لي على ٥٠٠ جنيه بس ، فقال لي دا المبلغ كان

١٥٠٠ جنيه وأنا كرمته وخليته ١٣٠٠ جنيه والفوس دى للناس اللى حتطلع

التصريح ، وأنا هأخذ لنفسى حاجات بسيطة "

وكانت شهادة النقيب - الضابط بمباحث أمن الدولة - بتحقيقات النيابة

العامة ، وتطابقت أقواله فيها مع اعترافات المتهمين الثاني والثالث والرابع ، وكان بها

من الصدق والثقة ، ما أطمأنت إليه النيابة العامة ، دليلا جديدا يضاف إلي ما سبق ،

لإثبات الجرم فى حق مقرر فيه ..

فقد شهد أن تحرياته قد أكتت صحة ما أبلغه به المتهمان الثاني والثالث من أن

المتهم الأول قد طلب منهم مبلغ ١٥٠٠ جنيه تم تخفيضه إلى ١٣٠٠ جنيه (الصحيفة ١٩).

ومن الواضح - حضرات السادة المستشارين - فى هذه الأقوال الصريحة أنها

أجمعت على طلب المتهم الأول مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وبالفصال والإكramية وصلت إلى

١٣٠٠ جنيه ،

ولم تكف النيابة العامة بها بل قامت وصولا للحقيقة ومطابقتها للواقع ،

بعمل مواجهة بين المتهمين الأول والثانى :

فقرر المتهم الثانى فى وجه المتهم الأول وفى حضور محاميه ، أنه طلب منه

١٥٠٠ جنيه لاستخراج تصريح زيارة لشقيقه المعتقل ، تم تخفيضها إلى ١٣٠٠ جنيه ،

وهكذا يتمثل الفعل المادى فى صورته الأولى : صورة الطلب :

(وقد ساوى المشرع فى جريمة استغلال النفوذ، بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها، فلا يشترط لتحقيقها قبول العطية أو أخذها فحسب، بل إن مجرد طلب العطية تتوافر به هذه الجريمة بتمامها، ولا يعتبر هذا فى صحيح القانون بدءاً فى تنفيذها أو شروعاً فيها)

(نقض جنائى - الطعن ١٩٧ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ - س ١٩ - ص ٨٢٢)

إذن !

جريمة استغلال النفوذ قد وقعت تامة من المتهم الأول بمجرد طلبه صراحة مبلغ الألف والخمسمائة جنيه من المتهمين الثانى والثالث والرابع .

أما الصورة الثانية للفعل المادي في هذه الجريمة فتتمثل في (فعل الأخذ) :

فهل أخذ المتهم الأول بالفعل مبلغاً من المال مقابل استغلال نفوذه ؟
نقلب معاً أوراق الدعوى لنرى :

فالمتهم الثانى يذكر فى الصحيفة (١٧) من تحقيقات النيابة قوله :
"..... أخويا الى هو ودى للعقيد ٥٠٠ جنيه فى المكتب ، وتانى يوم ودى له ٥٠٠ جنيه فى الشقة ، والـ ٢٠٠ جنيه بعد الزيارة خداهم من بيه من الفلوس بتاعة أخويا"

ولدى سؤال المتهم الثانى فى الصحيفة (٤٠) عن الذى قدم مبلغ الرشوة للمتهم الأول قال :

" هو الى قدمه ، ودفع له ١٠٠٠ جنيه على جنيه على مرتين ، وأنا كملت المبلغ ودفعت ٢٠٠ جنيه عن طريق العقيد"

وبسؤال هذا ، وهو المتهم الرابع الشهر فى تحقيقات النيابة . ذكر فى الصحيفة (٢٣) بالنص :

" انا رحت للعقيد يوم السبت الموافق ١٩٩٩/٤/٢٤ وسلمته الـ ٥٠٠ جنيه بنفسى فى شقته "

وفى الصحيفة (٢٤) :

" انا جيت له ٥٠٠ جنيه وبكده ببقى وصله ١٠٠٠ جنيه "

وعند سؤاله عن المكان الذى سلمه فيه الـ ٥٠٠ جنيه الثانية قال :

" فى مكتبه فى المطافى "

نعم: حضرات السادة المستشارين :

فقد أصبح مكتب عقيد الشرطة ، الذي وفرته له الدولة واستأمنته فيه ، مكانا لا يجد حرجا في أن يتلقى فيه رشوة ، يستغل مقابلها نفوذه الذي حققه له الكرسي الذي يترى عليه في هذا المكتب ، دون أن يأبه بما يفرضه عليه الجلوس فوقه من هيبة وأمانة ، وقد ماتت فيه كرامة الشرطي ، فلنفس كرسيه بمسالك اللصوص والمرتشين .

وأما عن الثلاثمائة الجنيه ، وهى باقى مبلغ الرشوة ، فقد ذكر العقيد فى الصحيفة (٢٥) قوله :

"..... كلمنى وطلب منى انى ادفع للعقيد مبلغ ٢٠٠ جنيه لحين عودته من اسبوط ، وماقاليش ليه سبب القلوس دى ، فانا دفعت له المبلغ ده بالفعل لانه كان باقى حسابات بينى وبين ، من بعض المشتروات الى انا اخدتها منه ، وعرفت بعد الايلاغ ان المبلغ ده كان باقى المبلغ النقدى الذى تم دفعه للعقيد نظير انتهاء استخراج تصريح الزيارة ."

كما قرر المتهم الرابع فى الصحيفة (٢١) قوله :

" انا عرفت من انه كلم العقيد وشكره ، وكلم وقال له يدى ٢٠٠ جنيه لـ باقى ثمن التصريح ."

كما أكد ذلك أيضا المتهم الثانى بقوله فى الصحيفة (٧) :

" العقيد قال لى فين الـ ٢٠٠ جنيه ، أنا محتاج فلوس دلوقتى ، قلت له خدكم من ، وكلمت بيه وقلت له ادى بك ٢٠٠ جنيه من الحساب الى معاك "

وقد شهد النقيب الضابط بمباحث أمن الدولة ، بأن تحرياته قد أكدت صحة ما يبلغه به المتهمان الثانى والثالث ، من أن المتهم الأول قد أخذ مبلغ ١٢٠٠ جنيه لاستخراج تصريح الزيارة .

لم يعد إذن مجال للشك فى أن المتهم الأول ، قد أخذ بالفعل ألفا وثلاثمائة جنيه ، مقابل استغلال نفوذه ، بعد أن سمرت عنه الأقوال السابقة النقاب ، فأصبح أخذه المبلغ واضحا وضوح الشمس فى رابعة النهار !!

ولكن النياية العامة إمعانا فى التثبت وإظهار الحقائق قامت بمواجهة المتهم الأول بالثانى ، الذى قرر فى وجهه أنه قد أخذ المبلغ ، وحدد له كيفية أخذه على دفعات ثلاث من شقيقه ومن العقيد

وقد قرر العقيد في وجهه أيضاً وفي حضور محاميه ، بأنه قد سلمه مبلغ الثلاثمائة جنيه بناء على طلب المتهم الثاني .

ومن العبث ، أن يظن منهم وهو يقف في حرمة القضاء ، أن ذكاه بل تذاكيه سوف يجنى عليه النفع والجدي ، فيعلق تصرفاته مدعياً الإنكار بل الإنكار على كلمة "محصلش" فيلوكلها لسانه كلما سأله النيابة سؤالا ، وكأنه يظن أنه سيفلت بها دون ردع أو عقاب .

وقد خانته ذكاؤه مرتين :

مرة حين أقدم على استقلال نفوذه دون وازع من الضمير والقانون ، وأخرى حين ظن أن إنكاره سوف ينجيه ..

لأنه لم يعلم ، أو هو يعلم ويتجاهل ، أن عين الله لا تغفل عن أمثاله من أرباب الشر والسوء ، " الذين يمحرون ويمكرون الله ، والله خير الماكرين " .

فلتنكر كما شئت ، ولتتنكر كما يحلو لك بما تغرسه الشرطة في رجالها الأوفياء ، فإن افتراك للجريمة لا يعوزه اعترافك ، فقد تدافعت الأدلة بعضها يسوق بعضاً إلى إظهار الحق الذي تصر على إخفائه ..

ومن العجيب أن يصير المتهم الأول ، وهو رجل شرطة على إنكاره ، بعد أن واجهته النيابة بصورته وصوته في شريط الفيديو وشريط الكاسيت ، بحوار دار بينه وبين المتهم الثالث : مضمونه أن الأخير سأله مستفسراً عما إذا كان قد أخذ مبلغ الألف والثلاثمائة الجنيه ، فرد بصوته هو وصورته هو كما هو ثابت في الصحيفة الرابعة من محضر الاستماع والم شاهدة :

" أيوه أنا أخذت ألف جنيه وأخذت الثلاثمائة جنيه من بيه ، و..... هيجاسب بيه "

إن النيابة العامة - حضرات السادة المستشارين - تأسف على هذا العقيد الذي يرى أمامه صورته ، ويسمع بأذنيه صوته ، ثم يصير على التلاعب والإنكار ..

ولم تعد تثق في رجل أمن يرى ويعرف الحقيقة أمامه ناصعة واضحة ، ثم يصير على الإنكار !

فأني قول لهذا يمكن أن نأخذه على مجمل الجد ، وقد صارت الأمانة والصراحة ، وهي أخص صفات رجال الشرطة لا تعرف إلى قلبه سبيلا ؟!

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لقد ثبت من شهادة الشهود ، والتسجيلات الصوتية والمرئية ، واعترافات المتهمين التي تواترت في حق أنفسهم وعلى المتهم الأول أنه قد أتى فعلا ماديا تمثل في طلبه مبلغ ١٥٠٠ جنيه ، وأخذه منه مبلغ ١٣٠٠ جنيه مقابل استغلال نفوذه لاستخراج تصريح زيارة وتمكين المتهمين الثاني والثالث والرابع من زيارة شقيقهم المعتقل سياسيا ، وبذلك يكون الفعل المادي للعنصر الأول من عناصر هذه الجريمة قد تحقق بصورتيه ..

ولتسمحوا لي بالانتقال إلى العنصر الثاني منها وأدلة ثبوته ..

العنصر الثاني :

وهو كون العطية مقابلا لاستعمال المتهم الأول نفوذه الحقيقي :

والإثبات ذلك :

فإن لنا وقفه نحدد بها المقصود بالنفوذ: فهو كما عرفته محكمة النقض :
" ما يعبر عن كل إمكانية لها التأثير لدى السلطة العامة ، مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب ، سواء أكان مرجعها مكانة رياضية أو اجتماعية أو سياسية وهو أمر يرجع إلي وقائع كل دعوى حسبما يقدره قاضى الموضوع".
(نقض جنائي - الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٤ق - جلسة ١١/٢١ - ١٩٨٥ - س٣ - ص ١٠٣٥)

فهل كانت للمتهم الأول مكانة لدى بعض المسئولين عن سجن الفيوم ؟

ندع نائب مأمور سجن الفيوم العقيد يجيبنا بنفسه في الصحيفة (١٣) :
" هو زميلي وأنا اشتغلت معاه في قسم الخليفة من سنة ١٩٧٨ حتى سنة ١٩٨١ ، وعلاقتي بيه طيبة كزميل ولا توجد بيني وبينه أى خلافات "

س: ومتى تعرفت عليه ؟

ج : " عند تخرجى في أغسطس عام ١٩٧٨ عملت بقسم شرطة الخليفة ، وكان هو شغال في القسم لأنه من الدفعة اللى قبلى ترم ١٩٧٧ ."

وهذه الصلة ، هي التي سهلت للمتهم الأول أن ينفذ إلى القائمين على سجن الفيوم ، من خلال نائب مأموره ونفوذه الحقيقي لديه ، المستمد من هذه الصلة فضلا عن مكانة المتهم الأول ومركزه الوظيفي ، بغية الحصول على مزية بها ..

كما يؤكد وجود هذه الصلة أيضاً ، ما شهد به التقيب الضابط بمباحث أمن الدولة ، أن تحرياتة قد أكلت وجود علاقة زمالة بين المتهم الأول ونائب مأمور سجن الفيوم ..

فهل تذرع المتهم الأول بهذا النفوذ الحقيقي عند طلبه مبلغ الرشوة ؟
أدع المتهم الثاني يثبت أمام حضرتكم ما ذكره في الصحيفة الرابعة من تحقيقات النيابة قائلاً :

" هو كلمني فى التليفون وقال لي تعال علشان حد فيكم يروح زيارة لأخوكم فى السجن فى الفيوم ، فأنا قومت أخويا الصغير اللي شهرته ، وكان الاتصال ده حتى ساعتها الساعة ١٢ بالليل تقريبا ، حتى وصلنا الخارجة الساعة ٢ صباحاً ، فرحت أنا و..... و..... ولقينااه موجود هو والعقيد فى مكتبه ، وقال لازم حد فيكم يصبح يكون فى الفيوم الساعة ١٠ علشان يشوف أخوه ، وفعلنا قلت لـ يروح ، وأخذ معاه هلدوم وقلوس ، وقال أنا هاتصل بالعقيد فى السجن هناك ، وهو هاسهلكم العملية بس لازم الساعة ١٠ الصبح حد فيكم يبقى هناك "

وأعيد على مسامع المحكمة جملة المتهم الأول ، التي جاءت في القوال مرة أخرى :
" هاتصل بالعقيد فى السجن هناك وهو هيسهل لكم العملية "

ويقول العقيد / فى الصحيفة (٩) :
" اثناء وجودى مع العقيد فى مكتبه اتصل بـ على سنترال القرية الى بيقم بها ، وبلغه إن هو إذا كان عاجز يزور أخوه أو بيعت له أى حاجة ، إن هو كلم له المقدم بسجن الفيوم علشان يسمح لهم بالزيارة لان المقدم كان زميله فى قسم الخليفة ، وطلب منه إي شخص يروح الزيارة يتصل بيه أول مايوصل الفيوم علشان يأكد الزيارة مع المقدم علاء "

وقد أكد العقيد نائب مأمور سجن الفيوم ، أن المتهم الأول قد اتصل به هاتفياً ، وأخبره بأن المتهم الرابع سيحضر إليه فى السجن ويجوزته تصريح زيارة ، وبالفعل حضر إليه ، واستقبله بمكتبه ، ومكنه من ترك ملابس لشقيقة المعتقل ، على نحو ما اعترف به المتهم الثالث فى الصحيفة رقم (١١) بالتحقيقات ..

كما اعترف بذلك المتهم الرابع نفسه الذى ذهب وقابل نائب مأمور سجن الفيوم ، حيث يقول بالنص فى الصحيفة (١٤) :

"العقيد كلم العقيد ، وقال له إني هروح له بكره الساعة ١٠ صباحاً ، وطلب منه يخلينى أزور عادل اخويا وقال له يا علاء بييه بعدين نشوف موضوع التصريح وخلصنى اكلمه فى التليفون ، وكلمته فعلاً ، وسلم على وقال لي انت سليم قولت له ايوه ، قال لي انت هتوصل بكره الساعة كام قولت له الساعة ١٠ صباحاً ، فقال لي أنا هخلي عسكري ينتظرك أمام بوابة السجن فانا قولت له ماشى ، واديت السماعه بعد كده للعقيد "

ولدى سؤاله بالصحيفة (١٨) :

س : وكيف تمكنت من دخول السجن وتسليم شقيقك الملابس والنقود دون تصريح أو إذن بذلك ؟

رد قائلا :

" لان العقيد كان موصى على ، ومكلم العقيد ، وأنا دخلت السجن وسلمت اخويا الهدوم والفلوس عن طريق العقيد "

وتكتفى النيابة العامة بما فى هذه الجملة الأخيرة الصريحة من تذرع المتهم الأول بنفوذه الحقيقي ، ثم تنتقل بحضرتكم إلى سؤال المتهم الرابع أيضاً فى الصحيفة (١٢) :

س : وما الفائدة التي تعود على المتهم الأول من تسهيل زيارتك لشقيقك ؟

ج : " هو عايز يثبت لنا إنه له نفوذ ومعارف فى مصلحة السجون وفى أمن الدولة ، بدليل إنه خلانى اكلم العقيد فى التليفون "

ولنا فى وضوح هذه الاعترافات وقفة ، تتخايل أمامنا فيها بعض التساؤلات :

س : كيف علم المتهمون الثانى والثالث والرابع أن شقيقهم معتقل بسجن الفيوم ؟

س : كيف تمكن المتهم الرابع من دخول سجن الفيوم العمومي ؟

س : ما الذي جعل نائب مأمور السجن يمكنه من ترك ملابس ونقود لتوصيلها إلى أخيه المعتقل ؟

إن كلمة واحدة واضحة تكمن فيها إجابة هذه التساؤلات جميعاً :

" النفوذ " !!

نعم النفوذ الحقيقي والفعلي الذي كان للمتهم الأول ، على زميله نائب مأمور السجن الذي جمعت بينهما صلة وعلاقة قديمة ، وهو ما جعله يتذرع به ، ليكسب ثقة شركائه فى الجريمة ، ثم ينفذ من خلالها إلى إملاء طلباته ورغباته ، عندما

يريدون منه مدفوعين بما أثبتته لهم من علاقات ونفوذ ، تركت في نفوسهم أثرا بأهميته وقيمته الوظيفية ونفوذه ، أن يستخرج لهم تصريح زيارة يمكنهم من رؤية شقيقهم المعتقل ..

وقد سولت لهم أنفسهم ذلك في لحظات حافلة بأعاجيب الأقوال والتصرفات ، يقول المتهم الأول بالنص في الصحيفة (٨) من تحقيقات النيابة :
" أنا قدمت طلب بخط ايدي باسم ، ولما نزلت مصر قدمته بنفسي لمكتب النائب العام المساعد ، وأطلعتهم على صورة بطاقة ، وبعد حوالي اسبوع أنا رحت بنفسي واستلمت طلب الزيارة "

فسألناه :

س : هل حررت بخط يدك طلب الزيارة لمكتب المستشار النائب العام المساعد باسم ؟

رد قائلا في الصحيفة (١١) :

" ايوه بس انا مش فاكّر ، ويمكن يكون سابلى طلب "

س : وهل تسلمت بنفسك تصريح الزيارة من مكتب المستشار النائب العام المساعد ؟

رد قائلا في الصحيفة (١٢) : " ايوه "

س : وكيف تسنى لك ذلك رغم أن الطلب محرر باسم ؟
رد قائلا :

" انا كان معايا صورة بطاقتي ومحلش سألنى عن حاجة "

وهذه الأقوال - حضرات السادة المستشارين - التي صرح بها المتهم الأول ردا على أسئلة النيابة بمحض إرادته وحرية ، قد عدل عنها كلية في اليوم التالي مباشرة ، وكان خياله قد بيت له النية بين عشية وضحاها ، فهيأ له الندم أن ينكر اليوم ما نطق به لسانه بالأمس ، متعللا بالحالة المرضية والضغط النفسى والعصبى .
فإن كان ثمة عجب لمسلك المتهم وإنكاره بعد إقراره فإن النيابة العامة لا تستبعد ذلك على رجل أمن رأى صورته وسمع صوته فأذكرهما !!

ولكن دعونا نتعقب إنكاره لنرى هشاشته وتلاعبه وبهته ، فالمتهم الرابع يذكر في الصحيفة (٢٣) قوله :

" سألنى عن اسمى بالكامل وخذ رقم بطاقتى ولما سألته عن السبب قال انه هيعمل طلب الزيارة باسمى "

وفى السطر الأخير من الصحيفة (٢٤) يقرر :
 " هو طلع تصريح الزيارة واعطهولى وقال لى أنا هصوره لك أربع صور وفعلا
 صوره عنده فى المكتب وادانى اصل التصريح وأربع صور "

ولدى سؤاله فى الصحيفة (٢٥) :

س : وكيف تمكن المتهم الأول من استخراج تصريح الزيارة ؟
 رد قائلا :

" عن طريق معارفه فى امن الدولة ، وفى مصلحة السجون . وفى جهات ثانية
 كثير "

س : ولئن صدر هذا التصريح ؟

ج : " هو التصريح كان مكتوب فيه انى قدمت طلب علشان ازور اخويا انا
 و..... و..... "

س : وهل حررت أية طلبات بشأن هذا التصريح بخط يدك ؟ أو حتى وقعت
 عليه ؟

ج : " لا "

س : ولماذا ثبت به أنك أنت الذى قدمت الطلب بشأن هذا التصريح ؟

ج : " لأن هو خد منى اسمى بالكامل ورقم بطاقتى وقال لى انا هعمل لك طلب
 زيارة باسمك وهو عمله بمعرفته وأنا معرفش هو عمله ازى "

كما اعترف المتهم الثانى فى الصحيفة (٢٧) أن المتهم الأول هو الذى استخراج لهم
 تصريح الزيارة ، كما أكد ذلك أيضا المتهم الثالث فى الصحيفة (٢٥) لدى سؤاله :

س : وكيف تمكن المتهم الأول من استخراج تصريح الزيارة ؟

رد قائلا :

" هو ليه معارف كثير ، ويقدر عن طريقهم يعمل تصريح زيارة "

س : وهل طلب من أحدكم كتابة طلب الزيارة ؟

ج : " لا مفيش حد مننا كتب أى طلبات زيارة وهو اللى تصرف من نفسه وجاب
 التصريح "

كما ذكر العقيد / فى الصحيفة (٢٤) قوله :

" العقيد بلغنى انه خلص طلب الزيارة ، وانه تحصل على موافقه لتلك
 الزيارة ، و..... وأشقاؤه حضروا واستلموا ذلك التصريح منه "

والنقيب ضابط مباحث أمن الدولة أيضاً ، أكلت تحريراته أن المتهم الأول هو الذى استخرج تصريح الزيارة . (ص ١٦)

ومن جملة ما تقدم ، يتضح جليا أن إنكار هذا المتهم بعد اعترافه لم يسلم له ، لأن الحقيقة التى نطق لسانه بها أولا وأكدها الأدلة ، كانت أوضح وأقوى من أن يتأرجح بثبوتها إنكاره قيد لملة ، وغدا من المحقق لدينا ، أنه قد طلب وأخذ مبلغا من المال ، متذعرا بنفوذه الحقيقى ، الذى اعتقد فى وجوده لديه شركاؤه فى الجريمة ، بل تولد لديهم يقين بقوة هذا النفوذ ، وحداهم الأمل فى أنه يستطيع به أن يحقق المستحيل .

يقول المتهم الرابع فى الصحيفة (١٢) :

" فى الحقيقة احنا كلنا مقتنعين إن له معارف ونفوذ فى مصلحة السجون وفى أمن الدولة وفى الوزارة "

س : وما سبب اقتناعكم ؟

ج : " أولا : العقيد قدر يعرف إن أخويا معتقل فى سجن الفيوم ، مع اننا مكناش نعرف مكانه ، وثانيا : خلاى اروح ازور أخويا عادل من غير تصريح زيارة عن طريق علاقته بنائب مأمور سجن الفيوم ، وفعلا رحى والى منعنى من الزيارة فى اليوم ده إن ضابط أمن الدولة مجاش ومع ذلك تركت له ملابس ونقود ، وثالثا : استطاع أن يحصل على تصريح زيارة لى ولشقيقى و..... دون تدخل أى شخص منا فى الموضوع أو كتابة طلب بذلك ، وقد قمنا بزيارته بالفعل وكان معنا زوجته وبناته ، فكل الأسباب دى خلالتنا نفتنع انه له نفوذ ومعارف ، ويستطيع عمل أى شىء "

وقد أكد ما قرر المتهم الرابع أيضاً ، المتهم الثانى فى الصحيفة (٢٠) والمتهم الثالث فى الصحيفة (١٠) ، وقد قرر العقيد فى الصحيفة (٦) أنه :

" كان دائم الحديث عن علاقاته المتسعة ، بالعديد من الشخصيات ، وكان الملاحظ عليه أن حجم علاقاته فى كل الجهات كثير جدا "

ولسنا نعيب على الموظف العمومى أن تكون له علاقاته المتعددة ، فمعرفة الناس كما يقولون كنوز ، لكن استغلال هذه العلاقات فى النفوذ إلى تحقيق أطماع شخصية ، ومكاسب مادية ، لا تتفق مع مقتضيات الوظيفة ، فهذا ما نقف له بالمرصاد ، لأنه صورة من صور الفساد التى يؤدى تفشيها إلى القضاء على كل أخضر

من فضائل المجتمع والعبث بقوانينه ، فالموظف الشريف هو الذى يقنع بما عينته له الدولة من مال ، لاسيما إذا كان يشغل كادراً خاصاً ، ويعامل معاملة مالية متميزة فى هيئته ، أما من يغلب على قلبه حب المال والجاه فيصير شغوفاً من أجل مصالحه الشخصية بالتودد إلي الناس وطلب المنزلة فى قلوبهم للنفوذ بها إلى تحقيق ما يآرب ويحشع فيه ، فهذا هو الفساد بعينه ، وهذا ما فعله عقيد الشرطة المائل ، حيث استغل علاقاته ونفوذه ليطلب ويأخذ عطية من المتهمين الثانى والثالث والرابع ليحصل لهم على مزية لدى سلطة عامة .

فهل استعمل المتهم الأول نفوذه الحقيقى لتمكين هؤلاء المتهمين من زيارة شقيقهم المعتقل بسجن الفيوم ؟

إن إجابة هذا السؤال تقودنا لتناول العنصر الثالث من عناصر الركن المادى :

ويؤكد إثباته قيام أشقاء المعتقل وزوجته على الرغم من عدم إثبات اسمها فى التصريح ، بزيارته فى السجن بعد أن مكنهم منها المتهم الأول باستغلال نفوذه وتوسطه لدى نائب مأمور السجن ، وهو ما تكشف عنه الأوراق وأقوال المتهمين :

حيث ذكر المتهم الثانى لدى سؤاله فى الصحيفة (٢٢) عن السبب الذى من أجله أعطى المتهم الأول المبالغ المالية قوله :

" علشان بمكنا بعلاقتة بالعقيد أو أى حد من الضباط زمايله من زيارة شقيقى المعتقل " .

س : وكيف تمكنتم من زيارته ؟

رد قائلًا فى الصحيفة (٢٣) :

" العقيد هو الذى جاب لنا التصريح ، لكن ما اعرفش جابه ازى ، وهو الذى اتصل بالعقيد وقال له على ميعاد وصولنا لان كان فيه عسكري منتظرنا على الباب ودخلنا على مكتب بيه على طول "

س : وما تفاصيل ما حدث بمكتب العقيد قبيل الزيارة ؟

رد قائلًا فى الصحيفة (٢٤) :

" هو الراحل رحب بيينا وجاب لنا شأى وبعث جاب تهانى مرات اخويا والعيال من بره لما طلبت إنها تخش ، وساعتها حصل اتصال من لانه كلم من الوادى الجديد علشان يطمنن علينا وقال له همه جم وبيشربوا الشاى واتكلموا مع بعض باللغة الانجليزية كلام انا مفهمتش "

أما المتهم الثالث فقد تطابقت أقواله مع أقوال شقيقه ، ثم ذكر في الصحيفة رقم (٤) بالنص :

" العقيد قال لنا عدوا على قبل السفر، وفعلا رحنا له قبل السفر، فاتصل ب..... بيه وقال له الجماعة دلوقتى عندي ، وكان الكلام ده الساعة ١١ بالليل وهيكونوا عندك بكره الصبح "

كما ذكر في الصحيفة (١٦) قوله :

" احنا لما رحنا سجن الفيوم اتصلنا بيه من على البوابه ، فقال للعسكري اللي على البوابه هتهم وتعال ، فدخلنا ورحنا مكتبه وسلمنا عليه وطلب لنا شاي ، وقال لنا إن ضابط أمن الدولة مجاش ، وفضلنا منتظرين في مكتبه ، وجاب لنا إذن من ضابط أمن الدولة وزرنا أخويا ، وقبل ما يجي ضابط أمن الدولة كلم في التليفون ، وقاله إن الجماعة وصلوا وهيشربوا الشاي لغاية مايجي ضابط امن الدولة ، و..... لما جه ضابط أمن الدولة جاب لنا إذن منه بزيارة واولدها "

ولدى سؤال المتهم الرابع في الصحيفة (٣١) :

س : وهل اتصل المتهم الأول هاتفيا بالعقيد قبل ذهابكم للزيارة ؟
رد مؤكداً :

" أيوه احنا قبل ما نساافر العقيد طلب مننا نعدى عليه فعدينا عليه بالعربيه ، وكلم العقيد وقال له انى رايح له انا واخواتي ومعانا تصريح زيارة ، وادانى السماعه اكلمه فكلمته فقال لي انا هخلي عسكري ينتظرك على البوابه الساعة ١٠ صباحا "

ثم يقرر أن العقيد قد أحسن استقبالهم ، وأنه اتصل أمامهم بالمتهم الأول وقال له كما ثبت في الصحيفة (٢٧) :

" يا بيه الجماعة وصلوا ، وإن ضابط أمن الدولة لسه مجاش وإن شاء الله مشاورهم هينقضى وهيروحو مبسوطين وهخليهم يزوروا اخوهم بس انت ماتنسناش في البننس "

" بس انت ما تنسناش في البننس "

فيالمعجب !! لقد صارت الوظيفة العامة يتخاطب فيها بأسلوب التجار والمترجين !!

كما ذكر في الصحيفة (٧) قوله :
 " العقيد قال بإجماعه ياله علشان الزيارة فاحنا قولنا له معلش مراته موجوده بره ممكن تزوره فقال اى خدمة دقيقة واحدة استأذن من ضابط أمن الدولة ، وفعلنا جاب اذن منه ، وقال لنا حد يخرج يجيبها فانا خرجت علشان اجيبها وكان معايا عسكرى من عند بيته ودخلتها ، وعدت على البوابة وخذلوا اسمها على البوابة الثانية ، والعسكرى خدنا على طول على غرفة الزيارة "

وقد شهد الشاهد الأول النقيب بأن تحرياته قد أكدت أن المتهم الأول قد طلب من نائب مأمور سجن الفيوم تمكين المتهمين الثلاثة من زيارة شقيقهم المعتقل ، (ص ٢٥) .

وكذلك شهدت الشاهدة الثانية بأنها تمكنت صحبة المتهمين الثانى والثالث والرابع من زيارة زوجها على الرغم من عدم ادراج اسمها بتصريح الزيارة .

وقد قرر المعتقل بتحقيقات النيابة ، بأن اخوانه الثلاثة المذكورين قد زاروه ومعهم زوجته بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨ .

كما ذكر العقيد في الصفحة (٢٤) :
 " اثناء وجودى مع العقيد فى مكتبه اتصل قبل ميعاد الزيارة بالمقدم بسجن الفيوم لتسهيل اجراءات الزيارة "

وهي الصفحة (٢٦) قال :
 " واشقاؤه توجهوا إلى سجن الفيوم واصطحبوا معهم زوجة المعتقل وانجالة ، وتقابلوا مع المقدم نائب مأمور السجن وقام بتسهيل اجراءات الزيارة لهم "

س : وما سبب قبول نائب مأمور سجن الفيوم وساطة المتهم الأول بتسهيل اجراءات الزيارة ؟

رد قائلا :
 " اعتقد انه كان يعمل كده بحكم الزمالة السابقة بينه وبين العقيد "
 بل إن نائب مأمور سجن الفيوم نفسه قد ذكر في تحقيقات النيابة ، أنه تقابل مع المتهمين الثانى والثالث والرابع بمكتبه ، وانهم تمكنوا بالفعل من زيارة شقيقهم المعتقل ، (ص ٢٦) .
 وقد ثبت من الاطلاع على ملف المعتقل السياسى أنهم قد زاروه بالفعل بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨ .

حضرات السادة المستشارين :

من كل ما سبق ، يبين أمام حضراتكم أن المتهم الأول ، قد استغل نفوذه للحصول على مزية محددة من سلطة عامة ، وهى تمكين المتهمين الثانى والثالث والرابع من زيارة شقيقهم المعتقل بسجن الفيوم العمومى التابع لصلاحية السجون التابعة لهيئة الشرطة وهى من الهيئات العامة التى ينطبق عليها وعلى أجهزة الدولة المختلفة وصف السلطة العامة ، كما يعتبر نائب مأمور سجن الفيوم ممثلاً لهذه السلطة التى استغل المتهم الأول نفوذه لديها ، واستعمله فى تمكين اشقاء المعتقل المتهمين من زيارته ، وبذلك تكون قد توافرت أدلة ثبوت العنصر الثالث من عناصر الركن المادى لجريمة استغلال النفوذ .

وبه تكون قد توافرت جميعها ، حيث تمثل سلوك المتهم الأول فى الطلب والأخذ ، فطلب مبلغ ١٥٠٠ جنيه وأخذ بالفعل ١٣٠٠ جنيه ، مقابل لاستعماله نفوذاً حقيقياً ، للحصول على مزية من سلطة عامة ، تمثلت فى تمكين المتهمين الثانى والثالث والرابع من زيارة شقيقهم المعتقل سياسياً ، بسجن الفيوم العمومى ، كما هدم هؤلاء المتهمون مبلغ ١٣٠٠ جنيه إليه مقابل استعمال نفوذه ، وهو ما أثبتته الأوراق والأدلة ، ثبوتاً يقينياً تدرجت فيه النيابة العامة بين اعتراف واضح صريح ، وتحريات تعضده وتؤكد له ، أو شهادة شهود تثبته ، أو تسجيلات صوتية ومرئية تدفعه ، وهو ما جعل عناصر هذا الركن المادى ، لم تعد تفتقر إلى زيادة إيضاح أو إسهاب بيان ، ومن ثم ، فإننا ننتقل بحضراتكم إلى إثبات الركن المعنوى :

ثانياً : الركن المعنوى :

ويقوم فى هذه الجريمة على القصد الجنائى بعنصره : العلم والإرادة : فهل كان المتهم الأول على علم بأن طلبه وأخذه المبلغ النقدي كان مقابل استغلال نفوذه لدى المختصين بسجن الفيوم العمومى لتمكين المتهمين الثلاثة من زيارة شقيقهم ؟ وهل كانت إرادته تتجه إلى ذلك ؟

يجيبنا على هذا المتهم الرابع فلى سؤاله فى الصحيفة (٣٢) :

س : هل كان يعلم المتهم الأول أن حصوله على مبلغ الألف والثلاثمائة جنيه كان مقابل استغلال نفوذه ؟

فأجاب مؤكداً :

"طبعا كان يعرف بدليل انه لما دفعت له الخمسمائة جنيه ، مرضيش يدينى التصريح ، وقال لى لما تجيب باقى الفلوس ، ولما وديت له الخمسمائة جنيه الثانى قال لى باقى ثلاثمائة جنيه ، فانا وعدته انى همنعهمله بعد تمام الزيارة فوافق على هذا الاساس"

س : وهل اتجهت إرادته إلى استغلال نفوذه ؟

ج : "ايوه طبعا بدليل انه استطاع الحصول على تصريح باسمى من غير ما اكتب أى طلب وطبعا هو استخرجه عن طرق معارفه ."

ويقول المتهم الثالث فى الصحيفة (١٩) :

"هو استغل معارفه وجاب تصريح الزيارة وادهولنا مقابل الالف وثلاثمائة جنيه"

س : وهل اتجهت إرادته إلى ذلك ؟

ج : "ايوه طبعا ولو ممكنش خد الالف وثلاثمائة جنيه ممكنش جاب ولا ادانا تصريح الزيارة ، وممكنش اهتم بالموضوع ولا اتصل بووصى علينا"

وقد ذكر المتهم الثانى فى الصحيفة (٢٨) قوله :

"بعد الزيارة طلب منى الثلاثمائة جنيه الباقين ، فانا قولت له اصبر على شوية ، لكن هو رفض ، وقال لى أنا محتاج الفلوس دلوقتى . قولت له خدhem من العقيد وانا هكالمه يديهملك"

فهذه الأقوال جميعا تصرح بوجود نية استغلال النفوذ التى من أجلها طلب وأخذ المتهم الأول المبلغ النقدى ، وقد سعى وألح فى طلبه ، وكأنه دائن لا يطيق صبرا على المدين ، ولم يعد علمه وإرادته يفتقران الى اعادة تدليل ، بعد ان كشفت عنهما اقوال المتهمين السابقة ..

أما عن القصد الجنائى للمتهمين الثانى والثالث والرابع ، فقد ثبت من اعترافاتهم التى سردنا جانباً كبيراً منها ، وهاكم نموذجا آخر لها ، ذكره المتهم الرابع فى الصحيفة (٣٦) حيث قال بالنص :

"ايوه انا كنت عارف ان الفلوس دى علشان يستغل علاقاته ومعارفه ونفوذه ، ويحيب لنا تصريح زيارة لأخويا"

س : وهل اتجهت إرادتك إلي تقديم مبلغ الألف الجنيه على دفعتين على الرغم من ذلك ؟

رد قائلا :

"ايوة لأن احنا كنا عايزين نطمئن على اخويا المعتقل ، اللي مكناش نعرف عنه حاجة"

وبسؤال المتهم الثالث في الصحيفة (٣٢) :

س : هل كنت تعلم أن مبلغ الالف والثلاثمائة جنيهه الذى تسلمه المتهم كان مقابلا لاستغلال نفوذه ؟

رد قائلا :

" ايوة كنت عارف كده "

س : وهل اتجهت إرادتك على الرغم من ذلك إلى تقديم مبلغ الألف والثلاثمائة جنيهه ؟

رد قائلا :

" ايوة أنا غلطان بس أنا كنت عايز اشوف اخويا "

وذكر المتهم الثانى في الصحيفة (٣٩) :

" أنا باعترف بأنى غلطان أنا واخواتى بالنسبة لموضوع تصريح الزيارة ، وكان المفروض نبلغ عن من الأول ، لكن احنا كنا معذورين لأننا مكناش نعرف مكان اخونا المعتقل ، و..... هو اللي عرف مكانه ، فلما طلب ال ١٥٠٠ جنيهه ونزلهم الى ١٣٠٠ جنيهه ، دفعنا له المبلغ وفعلنا جابلنا تصريح الزيارة " .

وهكذا يكون قد تحقق لجريمة استغلال النفوذ الحقيقى ، ركنهاها المادى والمعنوى ، فى حق الفاعل الاصلى المتهم الأول وشركائه المتهمين الاشقاء و..... و..... .

وتكون الأدلة قد وصلت إلى غايتها عقداً لم تنفرط له حبة .. وكياناً متماسكاً يشد بعضه بعضه .. فإن الوضوح والتأزر كانا مطيبتها إلى الإثبات ونشدان الحقيقة .. وليس لها مارب بما حفلت به من زاد سوى أن توفر لدى عدالتكم القناعة والاطمئنان إلى ثبوت استغلال النفوذ الحقيقى والجرم فى حق هؤلاء .

وهو مايدعونا إلى الانتقال بحضرتكم الآن إلى الجزء الثانى من مرافعتنا ، ونستعرض فيه وجهها آخر للنفوذ ، ألا وهو النفوذ المزعوم .

سيدي الرئيس :**حضرات السادة المستشارين :**

من المعلوم لدى حضرتكم أن المشرع قد ساوى في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ، المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات، بين تذرع الجاني في الطلب أو القبول أو الأخذ، بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة، وتذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم .

ذلك أن محكمة النقض قد استقرت في أحكامها على أن :

" الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم، لا يقل استحقاقاً للعقاب حين يتجر به على أساس من الواقع، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش أو الاحتيال والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها، ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحا، بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منطقياً ضمناً على زعم منه بذلك".

(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٠/٢٠/١٩٦٧ - س ١٨ - ص ١١٢٢)

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ ق- جلسة ٥/٢٠/١٩٨٢ - س ٣٤ - ص ٧٠٠)

فإذا أنعمنا النظر في القضية الماثلة، فسوف يسفر لنا فيها عن وجه طمع، يتساند على عكازين من الاستغلال الحقيقي والمزعوم، فإن أعوزته الحيلة لجأ إلى الغش والكذب والتحايل، وفي اعتقاده أن الارتكاز عليها سيكون متكاملاً يصل به إلى هدفه ومبتغاه، وقد أخذته الغفلة عن أن الحرام لا يمر وإن طال به الزمان، وأن الوسيلة الدنيئة لاتصل بالإنسان إلى غاية سامية، فتشعبت قسامته وملامحه بالرغبة والنهم في جمع المال أياً كان مصدره، وتلونت بالادعاء والمداهنة، فلم يكفه استغلال علاقات وصلات حقيقية ليوطد به مطامعه، حتى راح يدعى ويتوهم معرفته وصلته بالمسؤولين بمديرية تعليم شمال سيناء ليستغل هذه العلاقة الموهومة في الحصول على المال عند من توافق معه هواه، فجمع بذلك بين استغلال النفوذ بالغش والاحتيال، والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها..

ولذا فليس من العبث أن جعل المشرع صفة الموظف العمومي للفاعل الأصلي، في جريمة استغلال النفوذ، ظرفاً مشدداً للعقوبة ..

فقد أسنحت النيابة العامة إلى المتهم الأول بالبند (ج) من التهمة (أولاً) :
أنه بصفته موظفاً عمومياً طلب وأخذ رشوة، مقابل استعمال نفوذ مزعوم للحصول على قرار من سلطة عامة، بأن طلب من المتهم الخامس مبلغ الضى جنييه،

أخذ منه مبلغ ألف وخمسمائة جنيه ، مقابل التدخل لدى المختصين بمديرية تعليم شمال سيناء لإتمام إجراءات نقله بإحدى المدارس التابعة لها .

كما أسندت إلى المتهم الخامس بالتهمة (ثالثاً) : أنه قدم رشوة للمتهم الأول على النحو سالف البيان ..

ولجريمة استغلال النفوذ المزعوم ركنان :

مادى ، ومعنوى ، وعناصر الركن المادى فيها هى نفسها عناصر الركن المادى لجريمة استغلال النفوذ الحقيقى السابق تناولها غير أن النفوذ فى هذه الجريمة مزعوم ، ومن ثم ، فسوف ننفذ مباشرة ، درءاً للإسهاب ، إلى أدلة ثبوت كل عنصر منها :

ونبدأ بطلب وأخذ المتهم الأول عطية من المتهم الخامس : فأما عن

الطلب :

فقد اعترف المتهم الخامس بتحقيقات النيابة صراحة ، بأن المتهم الأول قد طلب منه مبلغ الذى جنيهه مقابل استغلال نفوذه فى تسهيل إجراءات نقله إلى مديرية تعليم شمال سيناء ، فيقول بالنص فى الصحيفة الثالثة :

" اتصل بيه وطلب منى الحضور إلى مكتبه ، وفعلنا توجعت وقابلته ، وفى اليوم ده قاللى أنا اتفقت مع الناس اللي هتنقلك لشمال سيناء ، وطلب منى مبلغ الفين جنيهه مقابل تمام النقل ، وأنا فى البداية رفضت لكن هو قاللى انه هيشترى بيهم هدية للناس المختصين هناك ، وإن أنا بلغت الناس دول إن أنا دفعت الفلوس خلاص ، وعلشان كده أنا لازم أنفعهاله ، وأنا بدأت اتقنع بالكلام ده لما قاللى ان الفلوس دى هيشترى بيها هدية ذهب للناس المختصين هناك ، وهى نفس الوقت أنا كنت عايز أخلص موضوع النقل بأى طريقة " .

ولعلنا نلاحظ ، كيف تزين شهوة جمع المال لأربابها سوء أعمالهم ، فيسلكون من أجله شتى السبل ، فإن وعرت عليهم إحداها انعطفوا إلى أخرى ، بالاحتتيال تارة ، وبالغش تارة ، فهذا العقيد يتعلم ، وبالأحرى يتجمل ، بعد أن ضرب بحياء الشرطى عرض الحائط ، " وإذا لم تستح فاصنع ما شئت " ..

فيطلب المال تبجحاً ، فإن أظهر شريكه عدم الاطمئنان والرفض ، راح يلح ويصر فى طلبه ويدعى أنه سيهادى به مسئولو التعليم المختصين بنقله ، وكأنه يريد أن يحتفظ بالقطرة الأخيرة من ماء وجهه الذى كان قد أهدره ، وأهمل معه كرامة وظيفته ، فإذا وجد شريكه قشة الغريق تلمسها محاولاً إقناع نفسه بل إيهامها بجذوى

ما يجعلها به ، وبرغبته فى أن ينهى موضوع نقله بأية طريقة ، بقطع النظر عن عدم مشروعيتهما ، بعد أن وافق شن طبقة ، وانظروا إليه وهو يقول بالنص فى صدر الصحيفة (١٢) :

" أنا كنت عارف ان هياخد المبلغ ده لنفسه وده كان واضح من طلبه للمبلغ ".

وفى الصحيفة الخامسة :

" وابتدئيت اجمع فى المبلغ المالى الذى طلبه منى العقيد وخصوصا إنه كان بيكلمنى كل شوية وكان بيعتبرنى مدين بالفلوس دى وإن هو دفعهم للناس الى هتخلص الموضوع "

فيا لقبح هذا التداين : هم الليل ومذلة النهار !! عندما ينتزع من أجساد الناس باستغلالهم بنفوذ مزعوم ..

ويا لفضلة المدين الذى طوق رقبته بدين موهوم لا جدوى فيه بدينيا أو آخرة !!
إنها الميكيفيللية بعينها لدى الدائن والمدين ، فالغاية عندهما تبرر الوسيلة ، فبُنِست الغاية والوسيلة !!

وبهذا الاعتراف النص فى طلب المتهم الأول للعطية تقع الجريمة التى يكفى لها مجرد الطلب ، غير أن ثمة أدلة أخرى تؤكد طلب المتهم هذه العطية ..

منها ما شهد به الشاهد الثالث بتحقيقات النيابة العامة ، وقد كان همزة الوصل فى التعارف بين الفاعل الأصلي والشريك ، عندما رغب المتهم الأول فى شراء قطعة أرض زراعية من المتهم الخامس ، فعلم منه رغبته فى النقل ، وطلب المتهم الأول منه مبلغ المال مقابلا لذلك ..

حيث يقول فى الصحيفة (٦) :

" قالى إنه تقابل مع العقيد وأنه سوف ينهى له إجراءات النقل إلى العريش ، وأنه طلب مبلغ الفين جنيه علسان يحيب هدايا مقابل انتهاء طلب النقل لـ "

وفى موضوع آخر فى الصحيفة (٨) :

" العقيد طلب مبلغ الفين جنيه "

ومنها ما شهد به العقيد فى تحقيقات النيابة العامة ، من أنه علم من الشاهد الثالث والمتهم الخامس أن المتهم طلب من الأخير ألفى جنيه مقابل إنهاء إجراءات نقله ..

س : فهل أخذ المتهم الأول هذا المبلغ بالفعل ؟؟

تقودنا إجابة هذا السؤال إلى العنونة الثانية من هذا العنصر ..

وندع المتهم الخامس يجيبنا بنفسه على هذا السؤال حيث يقول فى الصحيفة (٦) :

" قمت بدفع مبلغ ألف وخمسمائة جنيه له ، وقلت له هدبر باقى المبلغ؛ الخمسمائة جنيه قبل ١٩٩٩/٧/١ وهو كان رافض فى البداية ، وكان عايز ياخذ المبلغ كله "

وكنا ننتظر أن يكون رفضه هذا وخزة مفاجئة لضميره الذى رمله فى أكفان الطمع ؟

أو عوضاً أحمَد بكرامة الوظيفة التى امتنها بحب المال والجشع ؟؟
وليت الأمر كان على هذه الصورة التى يجب أن يظهر عليها كل شرطى أمين ، ولكنه وبالأأسف لم يرفض أخذ الألف وخمسمائة جنيه إلا لأنه :
" كان عايز ياخذ المبلغ كله " !

ويقول المتهم الخامس أيضاً فى الصحيفة (١٢) :
" أنا دفعت الفلوس دى علشان كان عندى مشاكل وعايز اتنقل للعمل بشمال سيناء "

وقد الشاهد الثالث فى تحقيقات النيابة ، بأنه شاهد المتهم الخامس وهو يقدم مبلغ الألف والخمسمائة جنيه إلى المتهم الأول ، حيث يقول فى الصحيفة (٤) :
" وفوجئت بـ طلع من جيبيه فلوس وعرفت منه أنهم مبلغ ألف وخمسمائة جنيه سلمها للعقيد وسأله العقيد إن كده يبقى متبقى مبلغ ٥٠٠ جنيه فقال له إنه مش موجود معاه فلوس دلوقتى ، وهيتصرف له بعد كده فى باقى المبلغ "

وفى الصحيفة (٩) يقول :
" أنا حضرت تسليم المبلغ النقدى المذكور من للعقيد "

وفى الصحيفة (١٠) يقول :

"العقيد قابلي بالصدفة وفوجئت به ببيلغنى إن العقيد قال له مضمون الاتفاق الى دار بينه وبين ، وانه اخذ مبلغ ١٥٠٠ جنيه من وباقى له مبلغ ٥٠٠ جنيه "

س : فهل أبْلغه العقيد بهذا فعلا ؟؟

تعالوا نسمعه يجيبنا بنفسه فى الصحيفة (٣٦) :

" يوم ١٩٩٩/٦/١٠ فوجئت بالعقيد ، ببيلغنى إنه أخذ مبلغ ١٥٠٠ جنيه من المدرس الى اسمه صديق ، علشان يشتري هدية ذهب لمديرة التربية والتعليم بشمال سيناء ، وانه متبقى له مبلغ ٥٠٠ جنيه سوف يتقاضاها منهم يوم ١٩٩٩/٧/١ ."

وفى الصحيفة نفسها :

" هو أخذ مبلغ ١٥٠٠ جنيه من فى وجود ، وتبقى له مبلغ ٥٠٠ جنيه ، عرفت منه انه هياخذهم يوم ١٩٩٩/٧/١ ."

إذن ، تضافرت الأقوال والأدلة جميعها ، لتؤكد أخذ المتهم الأول ألفا وخمسمائة جنيه من الفين كان قد طلبها ، من المتهم الخامس ..

س : فلماذا طلب وأخذ عقيد الشرطة هذا المبلغ ، ولماذا قدمه له المتهم الخامس ؟

إجابة هذين السؤالين نقودنا للعنصر الثانى من عناصر الركن المادى :

حيث تفصح الأوراق والأدلة عن أن المتهم الأول قد أوهم المتهم الخامس ، بأن له نفوذاً لدى المختصين بمديرية تعليم شمال سيناء ، فطلب وأخذ هذه النقود مقابل استعمال هذا النفوذ المزعوم ، فقدمها له المتهم الخامس بغية نقله باستعمال هذا النفوذ المزعوم ..

فالأول قد زعم أن لديه نفوذاً يمكن له أن يستغله فى تسهيل إجراءات نقل المتهم الخامس ، فصدق الأخير زعمه ووهمه ، فسار فى بيداء الحرام خلف سراب يلمع ، ليرى ظمأ رغبته فى النقل ، ودفع فى مقابل ذلك ألفا وخمسمائة جنيه لحمل المتهم الأول على استغلال نفوذه فأكلها بنوره فى جوفه ..

ولنا فى الأقوال والأدلة على هذا العنصر طوفة نرى فيها العجب العجيب :

يقول المتهم الخامس وهو شريك الأول فى هذه الجريمة فى الصحيفة (٣) :

"أنا مطلبتش مساعدته فى موضوع النقل، لكن هو اللى عرض هذه المساعدة، وقاللى إنه له اتصالات واسعة على مستوى الجمهورية، وقاللى إنه عارف المسؤولين فى شمال سيناء وأنه هيرحنى العمل هناك"

كما ذكر أيضا فى الصحيفة (٧) :

"..... قاللى إنه حيكلهم المختصين على إنهاء إجراءات نقلك"

ولدى سؤاله فى الصحيفة (٥) :

س : وما الذى قام به المتهم الأول تنفيذًا للاتفاق الذى تم بينكما ؟

رد قائلا ومؤكداً :

"فى اللقاءات اللى كانت بتم بينى وبينه كان بيبلغنى إنه كلم المسؤولين فى مديرية تعليم شمال سيناء وأول ما أجمع الضلوس هيسفرنى هناك لإنهاء الموافقة من مديرية التعليم بشمال سيناء ، بالإضافة إلى قيامه بالاتصال بشقيقه أكثر من مرة أمامى والحديث حول انتهاء إجراءات نقلى"

فالمتهم الأول يبلغه أنه اتصل بالفعل بالمسؤولين بمديرية تعليم شمال سيناء ، وقد أجرى اتصالاً بشقيقته أمامه ، ليصل إلى هدفه ، وهو طلب العطية ، ويخبره بأنه بمجرد تجهيزها ، فسوف ينهى له إجراءات نقله ..

لكن النيابة العامة كانت تريباً بالمتهم ، ألا يستغل علاقة الأخوة والمصاهرة ، ويرج بشقيقته فيما يأتية من أفعال باطلة ، يستغل بها نفوذه المزعوم لكن اتباعه هواه فى كسب المال الحرام ، لم يدع فى نفسه أصرة لقريب أو عزيز.

يقول الشاهد الثالث فى الصحيفة (٣) :

"..... قال ل أنه هيساعده فى عملية النقل ، وقال له إن زوج شقيقته ضابط بالعريش وأنا هاتصل بيه ، علشان يساعدك فى موضوع النقل ، وفعلا واحنا قاعدين ، اتصل بشقيقته ، وحكى لشقيقته على الموضوع كله ، وإداها بيانات"

فهل لنا أن نستطرق فى مرافعتنا قليلا إذا لم يكن ثمة بأس فى استطراف مستوى دليلا على الكذب والاحتيال ؟!

فالمتهم الأول طلب وأخذ ألفا وخمسمائة جنيه ، وهو يزعم أنه سيشتري بها هدية من الذهب لمديرة التربية والتعليم بشمال سيناء ، ولكن الكذب مرتع مبتغيه وخيم ، ذلك أن مدير التربية والتعليم المعنى كان رجلا لا امرأة !!

ألا ما أصدق قول الشاعر :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة

وإن خالما تخفى على الناس تعلم

فالكذب الذى تخلق به عقيد الشرطة ، قد هوى بمزاعمه وخط بكرامة الشرطى فيه أسفل سافلين ، وعلى نفسها تجنى براثن ؟

يقول العقيد فى شهادته فى الصحيفة (٣٥) :

" واتضح لى ان كان بيكذب فى موضوع الهدية الذهب ، علشان مدير التربية والتعليم بالعريش طلع راجل وليس سيدة كما ادعى".

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

ان المشرع حين استهدف بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات التوسع فى مدلول الرشوة ، حتى تشمل حالة استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية ما من سلطة عامة ، فإنه قد جعل المسألة تتحقق حتى ولو كان النفوذ مزعوما ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى ، أو وسائل احتيالية " (نقض جنائى - الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٣٨٨/١٢/٦ - ص ٣٩ - ١٢٢٧)

والتهمة الأولى كما نطقت بذلك الأوراق والأدلة ، قد ادعى كذباً بأنه على صلة بالمختصين بمديرية تعليم شمال سيناء ، ليحصل على عطية المتهم الخامس ، ثم زعم بأنه سيشتري بها هدية من الذهب لمديرية التربية والتعليم ، التى توهمها خياله ، وكشفت الأوراق والحقائق عن خداعه واحتياله ، وبهذا الكذب يتحقق النفوذ المزعوم دون أن يشترط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية على نحو ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض ..

ولكنه لم يكتف بمجرد كذبه وزعمه ، بل دعم ذلك بإرساله المتهم الخامس إلى شقيقته زوجها ، لمقابلة الشاهدة الرابعة ، حتى يثبت له استعماله لنفوذه ، وكأنه يحلل أمامه ما أخذه من مال ، فيا لسخرية الأقدار وخداع النفوس !!

وعندئذ يسوقنا المقام إلى العنصر الثالث من عناصر الركن المادي :

حيث كان استعمال المتهم الأول نفوذه الناشئ عن صلات مزعومة بالمختصين بمديرية تعليم شمال سيناء ، للحصول على مزية من سلطة عامة تمثلت في التدخل لديهم لإتمام إجراءات نقل المتهم الخامس .

وقد اعترف الأخير بتحقيقات النيابة أن عقيد الشرطة ، قد طلب منه أنفى جنيه مقابل استعمال نفوذه لدى المختصين لإنهاء إجراءات نقله ، فيقول في الصحيفة الرابعة :

" انا اتفقت مع إن أنا أقوم ببلغ ألفين جنيه له مقابل قيامه بإنهاء طلب نقلى إلى مديرية التعليم بشمال سيناء عن طريق معارفه هناك "

وفى آخر الصحيفة (٦) :

" المبلغ ده كان مقابل قيامه بإنهاء إجراءات نقلى للعمل كمدرس بالعريش "

وفى الصحيفة (٧) يقول :

" هو قالى إنه حيكلم المختصين على إنهاء إجراءات نقلك "

وبالفعل أرسله إلى زوج شقيقته ، فماذا فعل عنده ؟!

ندع المتهم الخامس يحكى لنا بنفسه :

فيقول فى الصحيفة (٦) :

" طلب منى السفر باكر إلى العريش ، وطلب منى التوجه لمقابلة الرائد يقسم ثانى العريش وهو زوج شقيقته ، وقاللى إن هو هينهى إجراءات النقل إلى العريش ، وهام بالاتصال بالرائد وبلغه إنى حكون موجود عنده يوم الأحد بالعريش ، لانى قولت له حسافر الاول القاهرة وحكون فيها السبت وحسافر منها للعريش . وكمان بلغنى وأكد على إن أنا مقلش أى حاجة عن موضوع الفلوس دى للرائد أو زوجته "

ويقول فى الصحيفة (٨) :

" انا تقابلت مع الرائد وبعد وصولى بربع ساعة وصلت زوجته ، وتوجهنا إلى مديرية التعليم بالعريش ، وهناك تقابلنا مع واحدة اسمها الحاجة فى مكتب التنسيق ، وكان واضح من المقابلة انها تعرف الرئد وزوجته معرفة قوية ، وخصوصا انها بلغتنى انهم موصلين عليك توصية قوية ، وطلبت منى أوراقي فقدمت لها طلب النقل المؤشر عليه من وزير التعليم واستمارة النقل من الوادى الجديد ، ويعلمين قامت بالاتصال تليفونيا بشخص

معرفة مين هو ، لكن قامت بعرض أوراقه عليه تليفونيا ، وبعدين قالت لي الموضوع إن شاء الله خير وسوف يتم الموافقة عليه من المدير العام عقب انتهاء الامتحانات ، وبعد كدة نزلت من هناك وركبت تانى وسافرت ..

س : وماذا بعد سفرك؟

يقول في الصحيفة (٩) :

"وانا لما رجعت توجهت لمقابلة العقيد وهو كان عارف اللى حصل من شقيقته وزوجها ، وقاللى إن الموافقة سوف يتم إرسالها إلى وزارة التربية والتعليم بعد يوم ١٩٩٩/٦/٢٠ والموضوع خلص خلاص"

ومن هذه الأقوال الصريحة ، يبين أن المتهم الأول قد استغل نفوذه وصلاته ، مقابل المال الذى طلبه وأخذته وثمة أدلة أخرى تؤكد ذلك :

منها ما شهد به الشاهد الثالث بتحقيقات النيابة العامة ، حيث يقول فى

الصحيفة (٦) :

"..... قاللى إنه تقابل مع العقيد ، وأنه سوف ينهى له إجراءات النقل إلى العريش ، وأنه طلب منه مبلغ ألفين جنيه علشان يجيب له هدايا مقابل انتهاء طلب النقل لـ"

وفى الصحيفة الثامنة يقول :

" هذا المبلغ تم دفعه بناء على اتفاق بينهما مقابل قيام العقيد بإنهاء إجراءات نقله إلى شمال سيناء "

بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرر بالحرف الواحد فى الصحيفة (٩) :
" أنا حضرت تسليم المبلغ النقدى المذكور من للعقيد وكان الحوار بينهم واضح إن المبلغ ده طلبه العقيد مقابل إنهاء إجراءات نقله إلى مديرية التعليم بشمال سيناء "

بل إن لنا فى شهادة العقيد أيضا دليلا آخر يستقيم بجوار ما سبق ، ذلك أن المتهم الأول نفسه ، والمتهم الخامس ، والشاهد الثالث ، قد أخبروه جميعا بأن مبلغ المال كان مقابل لإتمام إجراءات النقل ..

فلى سؤاله فى الصحيفة (٣٦) :

س : عن المقابل الذى من أجله أخذ المتهم الأول المبلغ النقدى ؟

رد قائلا :

" المقابل هو مساعدة الدعو فى نقله للعمل كمدرس بالعريش "

وفى الصحيفة (٣٥) :

"العقيد اتصل بزوج شقيقته بالعريش وطلب مساعدة فى انتهاء إجراءات نقله بالعمل كمدرس فى العريش"

وقد أكد ذلك أيضا ما شهدت به الشاهدة الرابعة ، من أن شقيقة المتهم الأول قد حضرت إليها بصحبة زوجها الرائد والمتهم الخامس ، ولدى سؤالها عن سبب حضورهم :

أجابت فى الصحيفة (٤) :

"همه بلغونى إن معاهم مدرس من الوادى الجديد ، وعازيز يتنقل للعمل بالعريش ، وإن معاه طلب النقل مؤشر عليه بالموافقة من وزير التعليم ، وكذلك موافقة مديريةية التعليم بالوادى الجديد بالنقل ، وكانوا بيسألونى عن شخص المسئول باستلام تلك الطلبات وبعدين اتكلمت مع المدرس اللى كان معاهم ، وقدم لى طلبات النقل ، وطلبت منه انه يسببها وأنا سوف اقوم بتقديمها للموظف المختص بمعرفتى"

وذكرت فى الصحيفة نفسها :

"انها تسلمت هذا الطلب على سبيل المجاملة ، لانه كان جى مع ضابط شرطة من نفس البلد"

وتقصد بضابط الشرطة هذا زوج شقيقة المتهم الأول ، الذى شهد أيضا بأن المتهم الخامس ، قد حضر إليه فى مقر عمله بديوان قسم ثالث العريش ، وأخبره بأنه من طرف المتهم الأول ، وبأنه يريد إتمام إجراءات نقله ، فتوجه معه يقصداً مديريةية تعليم شمال سيناء ، وأثناء ذلك تقابل مع زوجته بالصادفة ، فاصطحبها معها صوب الشاهدة الرابعة ، وقدموا طلب النقل إليها .

وبذلك أيضا شهدت شقيقة المتهم الاول التى ذكرت أيضاً أن شقيقها قد طلب منها هاتفياً أن تسأل له فى موضوع نقل المتهم الخامس إلى مديريةية تعليم شمال سيناء ..

وليس أوضح من هاتين الشاهدتين ، دليلاً على أن المتهم الأول ، قد استغل علاقة الأخوة والمصاهرة ليوهم المتهم الخامس بأن له نفوذاً فى مديريةية تعليم شمال سيناء ، فيتسنى له بذلك أن يقبض بعد أن مهد لأطماعه الطريق ، وقد كان له ما أراد وخطط .

وهذه الإفادة تجعلنا نطرق بحضرتكم باب القصد الجنائي وهو الركن المعنوي لهذه الجريمة :

والدلائل على توافره لدى المتهمين عديدة ، غير أننا نصطفي منها :
أولاً: اعتراف المتهم الخامس على نفسه وعلى المتهم الأول عقيد الشرطة ، حيث
ثبت من هذا الاعتراف أن الأخير كان على علم بأنه يطلب ويأخذ نقوداً مقابل تدخله
لدى المختصين بمديرية تعليم شمال سيناء لإتمام إجراءات نقل الأول ، وأن غرضه من
ذلك هو الاتجار بنفوذه المزعوم ، كما ثبت منه أيضاً أن المتهم الخامس كان يعلم أن
الغرض من تقديمه مبلغ المال للمتهم الأول هو حمل الأخير على الاتجار بنفوذه
واتجهت إرادته إلى ذلك .

فلدى سؤاله في الصحيفة (٧) :

س : وما تعليقك إذن لتقاضى المتهم الأول ذلك المبلغ النقدي منك ؟
رد قائلاً :

" هو طبعاً كان حياخد مبلغ الالفين جنيه لنفسه وده كان واضح من كلامه
ليه ، وخصوصاً إنه لو كان كلامه صحيح من أنه حيقدم هدايا للمختصين
بالعريش ، كان قالى خد الهدية معاك وأنت رايح تقابلهم ، لكن هو أكد على
أكثر من مرة إنى لا أذكر موضوع الفلوس للرائد / أو لزوجته ، أو لأى حد
فى مدينة العريش وعلشان كده كان واضح إن الفلوس دى حياخذها لنفسه "

وعلى الرغم من وضوح وصراحة هذا الاعتراف فى توافر القصد الجنائي لدى
المتهمين ، فإننا لننعمه باعتراف آخر له حيث يقول فى الصحيفة (١٢) :
" أنا عارف إنه حياخد الفلوس دى لنفسه مقابل إنه هيخلص لى إجراءات النقل
للعمل بشمال سيناء عن طريق اتصالاته بالمختصين هناك "

فعقيد الشرطة يؤكد على شريكه أكثر من مرة ، ألا يذكر لشقيقته وزوجها
شيئاً عن موضوع الفلوس ، فعلم كان يخشى وهو يطلب منه ذلك ؟

هل كان يا ترى يخشى على سمعته لدى شقيقته وزوجها ؟ فأين كانت هذه
السمعة حين مرغ فى التراب كرامة رجل الشرطة وأمانته ؟

أم أنه كان يريد لجرائمه أن تبقى فى الظل متوارية عن أعين الأقربين ، فيبدو
أمامهم فى النهار وهو يرتدي حلة الورع والشرف ، وفي الليل يستغل علاقة الأخوة
والمصاهرة ليتجر بها فى سوق التحايل والخداع ؟

ألم يدر فى خلدك أيها العقيد أن الله الذي أمهلك ، لم يكن جل وعلا ليهلك ١؟

أو لم تتجسد أمامك عينيك صورة شقيقتك وزوجها وهما يستدعيان للتحقيق والشهادة ، من جراء تصرفاتك وأفعالك ؟

ولكن يبدو أن الأهواء التي جمعت بنفسك قد حجبت عنها كل ما هو دون مصالحتك وأطماعك ، فصرت لا تعباً إلا بما يحقق لك الكسب وجمع المال ، ولا تأبه بشرع أو قانون .

وفي توافر القصد الجنائي يذكر المتهم الخامس أيضاً في الصحيفة (٩) أنه :
" اتصل به أكثر من مرة وسألني عن مبلغ الخمسمائة جنيه المتبقية "

فإلحاح المتهم وإصراره على طلب باقي المبلغ المتفق عليه كما وضح في هذا الاعتراف ، فهو دليل بين على توافر القصد الجنائي لدية واتجاه ارادته إلى طلب وأخذ مبالغ نقدية من المتهم الخامس مقابل استغلال نفوذه المزعوم لدى المختصين لتسهيل إجراءات نقله .

ثم إن ثمة شهادة أخرى تؤكد إلحاح هذا المتهم واستعجاله في الحصول علي باقي المبلغ تتمثل فيما ذكره الشاهد الثالث من قوله في الصحيفة (٩) :
" كان في اتصالات يتم بين والعقيد وكان يستعجل الأخير مبلغ الخمسمائة جنيه المتبقية "

كما شهد أيضاً العقيد بأن المتهم الأول قد أخبره بأنه أخذ ألفاً وخمسمائة جنيه من المتهم الخامس ويتبقى له خمسمائة جنيه سوف يأخذها منه يوم ١٩٩٩/٧/١ وبهذه الشهادة أيضاً تكون نية المتهم الأول قد توافرت على استغلال نفوذه المزعوم ، وعاصرت فعلى الطلب والأخذ .

وهكذا تضحى الأدلة المتراسة أمام حضرتكم ، قاطعة البرهان على ثبوت جريمة استغلال النفوذ المزعوم في حق المتهمين الأول، والخامس .

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لم تكن النياية العامة ، لتطيل على حضرتكم ، وهى الأدرى بنفاسه كل لحظة تقضيها في حرمة هذا المكان ، لولا أن الأدلة قد أسلمنا أحلها للآخر فانسقنا معها تكشف ما طويت عليه بعض النفوس ، من استغلال للنفوذ الحقيقى والمزعم ، وإصرار عقيد الشرطة بواجبات وظيفته السامية ، وكان من واجبنا أن نقف أمام كل جريمة نجلو ركنها المادى بعناصره وأدلتها ، وكذا الركن المعنوى .

وإن خشيتي من أن أكون قد أطلت وأثقلت ، لا يعادلها سوى تخوفي من أن أكون قد قصرت وأخللت ، ولقد حاولت جهد طاقتي أن ابرز أمام حضرتكم ما تنطق به الأوراق من أدلة تثبت ما اقرهته أبندي هؤلاء .

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إن مجتمعنا في خطر ، وحاجة مصر إلى ردع المفسدين الذين يتلاعبون بأمانتها ، باتت محققة ، لاسيما إذا كانت قد ناضت بهم أمنها وسلامتها ، فراحوا يعبثون بها ، ويطلقون لأنفسهم العنان في استغلال ما زلت لهم من وضع ومكانة ..

وساحة النياية العامة التي تمر عليها أعاجيب الأفعال والتصرفات ، من كل شكل ولون ، لآرى فيما أتاه هذا العقيد من استغلال لنفوذ حقيقي ومزعوم ، جريمة شنعاء ، لاتقل في فداحتها عن جرائم الخيانة والإخلال باستقرار البلاد ..

ولم تمر على النيابة العامة لحظات أثناء التحقيق أقسى وأصعب ، من تلك التي وقف فيها هذا العقيد وهو يرتدى زى الشرطة ، وعلى كتفيه نسر ونجمتان ، استأمنته الدولة عليها حتى يخلق بها في سماء الأمانة والشرف ، ولكنه ويا للعار ، هوى بها إلى الحضيض ، فقص أجنحة النسر باستغلال نفوذه الحقيقي ، وأطفأ نور النجمتين باستغلال نفوذه المزعوم ..

وكان المنتظر أن يتباهى المجتمع بفرد من أفراد هيئة الشرطة ، الساهرة الأمانة على رعاية مصالح البلاد وأمنها ، وهو يتقن أداء وظيفته ، لكنه خلع عن نفسه هذا الشرف ، فبرئت من تصرفاته المشينة المخزية أعراف الشرطة ، وما أثر عنها من حرص وأمانة .

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إذا كان الشرطى هو الذى يقبض على المجرمين ، ويؤدى بهم الى غياهب السجون ، فإن هذا العقيد قد قبض مالا يستغل به نفوذه في الإفراج عن معتقل من السجن !!

وإذا كان الشرطى يعمل على ردع المخالفين للوائح والقوانين ، فإن هذا العقيد قد طرق الأبواب الخلفية ، واستغل نفوذه الحقيقي ، ومكن إخوة المعتقل من زيارته !!

وإذا كان الشرطى الأمين لا يتجر بوظيفته ، فإن هذا العقيد قد زعم بالفش والتحايل أن لديه نفوذا مزعوما يستطيع به نقل مدرس من إدارة لأخرى !!

والقاسم المشترك فى هذه الجرائم جميعاً هو “المال” الذى لعمى بصيرة نفس اغواها الطمع ، وصادف قلباً خاوياً من الإيمان والأمانة فتمكن منه..

“وطالب المال منهوم لا يشيم”

فأتى له ان يرعى مصالح البلاد والعباد ، وهو ينتهب قوتهم وأرزاقهم !!
وأتى له ان يؤتمن على أمانة الشرطة، وقد ضيع هيبتها وكرامتها في نفسه !!
وأتى له ان يفلت من العقاب ، وعين القضاء والحق مسلطة على رعاية مصالح البلاد ورقابة أمنها وأمانها !!

سبيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

ليس من نافلة القول أن أردد على مسامعكم ، أن خطب النيابة العامة والمجتمع فى هذا العقيد لم يكن هيناً ، وإنها لإحدى الفجائع التى لا تهون ، والخطايا التى لا تغفر، أن يتجر رجل شرطة بوظيفته ويستغل نفوذها ..

فاستشراء هذا اللون من الفساد ، يزلزل أركان الأمن ، ويهدد لوصل الوطن ..

فمن لهذا المجتمع مثلكم غيورا على الحق وحفظ النظام ؟

ومن لهذا المجتمع مثلكم آخذاً بيد العدل والقانون ، فوق أيدي البغاة والنمام ؟

فالوطن الوطن من هؤلاء المفسدين ..

والشدة الشدة ليمتثل لصوت العدل والحق أرباب الباطل المتلونين ..

وسحقاً لكل من تقوده نفسه الأمانة فى أى موقع كان للضرر بمصالح الوطن

والإخلال بواجباته وأمنه ..

سبيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إن هؤلاء المتهمين جميعهم سواء فيهم الفاعل الأصلي وهو عقيد شرطة ، وشركاؤه الذين ظنوا أن حمل موظف عمومى على الاتجار بنفوذ وظيفته ، سوف يؤدى بآمانيهم إلى ما تصبو إليه ، ويذلل لهم ما يستعصى من منال ، فكانوا بنس المعوان على الإخلال بواجبات الوظيفة العامة ، ولو لم يعاملوا بالشدة لصارت

الوظيفة العامة لدى ضعاف العزيمة والضمير، منتهبا عاما ومطعما لمرتزقة الوصول من أسرع الطرق وأسهلها..

وإن الله سبحانه وتعالى، قد توعد هؤلاء وأمثالهم من أرباب الضلالة والسوء، بسوء العاقبة والمآل :

“يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، ويحذركم الله نفسه والله رؤوف بالعباد”

(آل عمران - ٣٠)

ومن أجل ذلك، فالنيابة العامة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة عليهم جزاءً وفاقاً بما اترفته أيديهم من إضرار بمصلحة المجتمع وقيمته وقوانينه .

سبحي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

قلوبنا تتطلع إلى حكمكم العدل، وآذاننا تصفى إلى كلمتكم الفصل، وعيوننا ترنو إلى مجتمع طاهر نظيف، لا استغلال فيه ولا ارتشاء، ولا فساد ولا بيع ذمم، وقد أناط المجتمع بكم تحقيق العدل، وشعر في ظل أحكامكم بالأمان ..

فلتبقى مصر آمنة هانئة بقضائها الشامخ الأمين ..

ولتبقوا لنا مصابيح حق وعدل وهداية ..

ولتكن أحكامكم رداً للمفسدين والعابثين ..

وفكم الله في إرساء قواعد العدل فهو نعم المولى ونعم النصير .^(١)

(١) بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٧ قضت المحكمة برئاسة المستشار عمر القمارى وعضوية المستشارين عبد التواب إبراهيم عبد التواب وخالد هاشم قراة بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنوات وبغرامة مقدارها خمسة آلاف جنيه، وإعفاء باقى المتهمين من العقاب .

(٣)

مرافعة النيابة العامة

في

قضية مدعية النبوة

المقيدة برقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٩ حصر أمن الدولة العليا

وفيها تنكر طائفة من إحدى الفرق الصوفية المعلوم من الدين بالضرورة ، حيث زينت لهم أنفسهم الادعاء بأن شيخهم المتوفى هو الخالق الرازق وأن بيده الثواب والعقاب ، وأنه التجلى الثانى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم أسقطوا عن بعض المريدين فريضة الصلاة ، ومنحوا البعض الآخر الحجة الباطنية وهى تغنى عندهم عن فريضة الحج .

ما أسند إلى المتهمين من الأولى حتى السادسة عشرة :

لهم منذ منتصف عام ١٩٩٤ بدائرة قسم شرطة السيدة زينب - محافظة القاهرة
وحتى ١٩٩٩/١١/١٢

استغلوا الدين الإسلامى فى الترويج والتحييد لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة وتحقير هذا الدين والازدراء به ، بأن روحوا وحينوا فيما بينهم ولآخرين من خلال جلساتهم الخاصة . بالمقر الذى اتخذوه لطريقتهم البيومية العمرية وبمسكن المتهمه الأولى . لفكرهم الذى رددوا ونسبوا فيه إلى شيط طريقتهم المتوهى أنه التجلى الثانى للرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم أسبغوا عليه صفات الذات الإلهية بوصفه بالخالق والرازق ، الذى بيده الثواب والعقاب والعفو وغفران الذنوب ، القريب منهم ، المعجب لدعواتهم إذا دعوه ، القادر على أن يجعل مثواهم الجنة ، وأنهم صنيعته وخلقه ، وأنه يتصل روحياً بالمتهمه الأولى فيما سموه " بالمشاهدات " فيصدر إليهم تعليماته ويرد على تساؤلاتهم الشفهية والمكتوبة ومن خلالها رفعت فريضة الصلاة عن بعض مريدى الطريقة وأسقطت عن بعضهم فريضة الحج بمنحهم " حجة باطنية " ، وكان ذلك منهم بالقول والكتابة وبتسجيلات صوتية يتم تداولها فيما بينهم ولآخرين . وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أكرمنا بنور العلم المبدي لظلمات الجهالة ..
 وأنقذنا بالوحي والرسول من السقوط في درك الضلالة ..
 وجعل الصراط المستقيم بغية روام النجاة وقصاد العدالة ..
 فأبان الطريق للسالكين .. وأوضح بهديه سبل السعادة للمفلحين .. وإقام الحجة
 على الناس أجمعين :

فاللهم بك أستعين .. وعلمي أن لا إله غيرك .. ولا رب سواك ..
 واللهم بك اعتصم من الأهواء المردية .. والبديع المضلة .. فما خاب من
 احتتمى بحماك !

وأشهد أن محمداً رسولك .. السراج المزهر المنير ..
 لبنة تمام الأنبياء .. ومسك ختامهم .. ورافع الإصر والأغلال ..
 جاء بالدين الوسط .. وحذر من الوكس والشطط .. فكان الدليل إلي الغاية التي
 يرومها العقلاء ..

وبينت رسالته السمحة وجه الحق فيما تتعاوره الأفهام بالجهل تارة ، وتارة لما
 يعرض لها من الأوهام ..

فكان كما قال سبحانه :

“ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً .. لتكونوا شهداء على الناس ..

ويكون الرسول عليكم شهيداً ”

صدق الله العظيم (البقرة : ١٤٣)

فدين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه .. كالوادي بين جبلين والهدى بين
 ضلالتين : فكما أن الجافي عنه مضيع له بتقصيره عن الحد .. فالغالي فيه مضيع له
 بتجاوزه الحد ..

وقد قال - صلى الله على الله وسلم - :

“ إن هذا الدين يسر .. ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ”.

(رواه البخاري)

وقال : “ لك المتطعون ” .. ومدها ثلاثاً .

قال النووي :

" المتحملون هم المفالون المجاوزون الحدود في لقوالهم وافعالهم."

سبيدي الرئيس :

وشامخا كالطود العظيم ، يقف ديننا الحنيف .. كما تشهد عصور التاريخ .. امام كل تحد يعتري سبيله :

لم ، ولا ، ولن تهز كيانه سقطة ضالة .. او هقوة باطللة ..
او تزلزل ركنا من اركانه .. ترهة هائلة .. او شطحة مجانية ..
ولا يضره كيد حافد .. او عبث ماجن .. فإنما اتاط الله حفظه بجلاله .. ففضل له الدوام والبقاء ..

فقال تعالى وقوله الصادق :

"إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون"

صدق الله العظيم (المجر : ٩)

والإسلام الذي نعرفه - سيدى الرئيس - وندين به ..

هو إسلام النقاء والبساطة فى العقيدة ..

وإسلام الإخلاص واليسر فى العبادة ..

وإسلام الطهارة والاستقامة فى الأخلاق ..

وإسلام الاجتهاد والتجديد فى الفكر ..

وإسلام العمل والانتاج للحياة ..

وإسلام التوازن بين الدنيا والآخرة .. والاعتدال بين العقل والقلب ..

فلا جرم وسعت سماحة الإسلام عقائد المتصوفة .. وهم فى رحابه الفسيحة ..

لا يفارقونها ولا يعتزلون دنياهم حيثما أتوا إليها ..

ونشأ فى عصور الإسلام جمهرة من أقطاب الصوفية .. المتفكرين ..

والمتريضين .. لا تضارعها جمهرة من أبناء النحل العالمية .. فى وفرة عديدها .. ولا فى

ذخائر حكمته .. تلمسوا نور الله وقدرته بقلوب خاشعة .. عند كل سكرة أو حركة أو

تصرف لها ..

وليس من الإنصاف .. أن تحمل على التصوف أوزار الأدعياء واللسقاء الذين

يندسون فى صفوفه .. نفاقا واحتيالا أو جهلا وفضولا .. فإنه ما من نحلة فى القديم

والحديث .. سلمت من أوزار اللسقاء الذين ينتمون إليها من غير أهلها ..

“قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث
فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تتقون”.

صدق الله العظيم (المائدة: ١٠٠)

والمتهمون المائلون أمام عدلكم من جهال المتصوفة الذين جنح بهم الهوى ..
فتقاذفتهم أمواج الشبهات .. ورائت عليهم غيوم الأباطيل .. فعدلوا الحق بالباطل ..
والخطأ بالصواب .. وفتحوا أبواب الدعاوى الهائلة من الشطط والطامات .. واعتقدوا
أنها إلهامات وتعريفات من قبل الله .. فلا تعرض على القرآن والسنة .. ولا تعامل إلا
بالقبول والإذعان ..

فأسبقوا على شيخ طريقتهم المتوفى صفات الذات الإلهية بوصفه الخالق
والرازق الذي بيده الثواب والعقاب والعضو والغفران .. وأنه يتصل روحياً بالهمة
الأولى فيما سموه بالشاهدات .. فيصدر إليهم تعليماته ويرد على تساؤلاتهم الشفهية
والكتوبية .. ومن خلالها رفعت عن بعضهم فريضة الصلاة .. وأسقطت فريضة الحج
بمنحهم حجة باطنية .. ثم أخذهم الشطط إلى حيث رأوا في شيخهم المتوفى التجلى
الثانى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ازدراء واحتقاراً لأصول وتعاليم الدين
الاسلامى الذى ينتسبون- ويا للأسف- إليه وينضون تحت لوائه ..

وقد صدق الرسول الكريم حيث قال :

“لست أخاف على أمتي غفاء تغفلهم ولا عدو يجتاحهم

ولكن أخاف على أمتي أئمة مضلين إن أطاعوهم فتنوهم”

(رواه الطبراني)

وليس من شأن النيابة العامة أن تخوض فى مطارحات ومجادلات تبين خطر
هذا الفكر على ثوابت الدين الإسلامى المعلومة منه بالضرورة .. فلهذا رجاله
الاختصاصيون من علماء هذه الأمة المستنيرين .. الذين يقفون بالمِرصاد دعاة حماة
لدين الله من تهافت الآراء ونعاعة الأفكار ..

ولكن من شأن النيابة العامة أن تبين خطورة مسالكهم فى تقويض أركان
المجتمع .. وإحداث البلبلة بين أفراد .. وخطورة ترويج وتحبيذ الأفكار المتطرفة ..
والحيد عن جادة الصواب فيه .. وهو ما جرمه قانون العقوبات فى المادة ٩٨ (و)
وانطبق نصها فى حق هؤلاء المتهمين ..

وقد افاض السيد الزميل رئيس النيابة فى تناول وقائع هذه الدعوى والجانب
القانوني لها .. كما استعرض أدلة ثبوتها على المتهمة الأولى

وفى هذا الجزء من المرافعة نبدأ من حيث انتهى سيادته .. فنسرد أمام حضرتكم الأدلة التى تؤكد توافر عناصر هذه الجريمة فى حق باقى المتهمين من الثانى حتى السادسة عشرة وهذه العناصر يشتملها ركنا الجريمة المادى والمعنوى .. ونبدأ بإثباتها من خلال أدلة تتوزع بين القولية والمادية والفنية فى كل عنصر من عناصر الجريمة على حدة ..

ولكن قبل الشروع فى تفصيلها وتمحيصها ترى النيابة العامة أن ثمة وقفة لا محيص عنها أمام ما يسمى لدى المتهمين بالمشاهدات ..

ماذا ينعنون بها ؟ ومن الشاهد ، والشاهد ؟ ومن هم حضورها ؟ وما الأدلة التى تؤكد حدوثها ؟

ولاشك فى أن الإجابة على هذه التساؤلات بمثابة كتلة تستند عليها أدلة إثبات عناصر الجريمة فى حقهم جميعا ..

فالمشاهدة - سيجيد ألوتيس - كما يدعون رؤيا فى حال اليقظة .. ترى فيها المتهمة الأولى بما خست نفسها به من فضل .. وحظيت به من قربة شيخ الطريقة المتوفى عمر أمين حسنين حيث تزعم أن صلة روحية تربطها به .. فيملئ عليها وعلى الخاصة من مريديه أوامره ونواهيه .. كما يرد على استفساراتهم الشفهية والمكتوبة ..

وقد ثبت أن جميع المتهمين المائلين كانوا يحضرون هذه المشاهدات فى مقر الطريقة البيومية بالسيدة زينب فجر الجمعة أو فى مسكن المتهمة الأولى مساء الثلاثاء من كل أسبوع .. وأجمع الشهود من الأول حتى الثالث على ذلك ..

فالشاهدة الأولى ذكرت فى الصفحات (من ١٧ : ٢٠) أن المتهمين من الثانى حتى السادسة عشرة كانوا دائمي المواظبة على حضور هذه المشاهدات ..

كما ذكر الشاهد الثانى فى الصحيفة (٢٢) لدى سؤاله عن من يحضر هذه المشاهدات أسماء جميع المتهمين المائلين .. كما أكد أنهم جميعاً ممن يطلق عليهم لقب (الخاصة) .. ويحضرون المشاهدات بانتظام ..

كما أكد ذلك أيضاً الشاهد الثالث فى الصحيفة (١٤) .. وتحريات النقيب

وعلى الرغم من تواتر وتوافق أقوال الشهود سألنى الذكر فى حق المتهمين وهى دافعة فى إثبات حدوث هذه المشاهدات وحضورهم لها .. فإن أغلب المتهمين قد سولت

لهم أنفسهم .. أن خلاصهم من إصاق التهمة بهم في إنكار المشاهدة والتوصل من حدوثها وحضورها ..

بل إن بعضهم قد ادعى أن شيخ مشايخ الطريقة البيومية نفسه يشهد بعدم حدوث هذه المشاهدات ..

والثير للعجب واللعشة في هذا الادعاء أن الشيخ المذكور .. قد أكد في أقواله كذب هذا الادعاء .. وأثبت حدوث هذه المشاهدات الباطلة .. وذلك حين وردت إليه بعض الشكاوى التي تستهجن أفعال هذه الحضرة فقرر أن يقف على صدق ما ورد بها .. فانتقل بنفسه إلى مقرهم .. وشاءت إرادة الله أن تكون زيارته في الوقت الذي انعقدت فيه المشاهدة .. وعندئذ ولدى مفاجأته لهم .. طلب منه المتهم الرابع ألا يبدر منه قول أو اعتراض إلا بعد انتهاء المشاهدة .. وهو ما يؤكد - سيدي الرئيس - أن المشاهدة كانت بالنسبة إليهم عملاً مقدساً لا يجوز لأحد أن ينتهك حرمانه أو يعترض فيوضاته .. فما كان من الرجل - وهو باغى الحق والحقيقة فيما يسمع ويرى ويدرك بجواسه - إلا أن انتظر وأثناء هذا الانتظار شاهد التهمة الأولى وهي تمسك الميكروفون وتلقى على الحضور مشاهداتها طيلة ساعتين كاملتين .. شاهداها - سيدي الرئيس - حسبما ذكر وهي تنقل الرسائل والنصائح والتعليمات .. التي تزعم أنها من الشيخ المتوفى إلى مريديه من حضور المشاهدة ..

فكان شهوده ما حدث وشهادته به أنصع دليل .. يؤكد هذه المشاهدات وما كان يدور فيها من أباطيل .. بل راح يفند مزاعمهم .. وينفي عن طريقته البيومية ، مسلّكهم المشين .. فكان ما أدلى به صاعقة نزلت لتجثت افتراءاتهم المكنوبة ..

“ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق
ولكم الويل مما تصفون ”

صدق الله العظيم (الأنبياء : ١٨)

ولعل هذه الشهادة تسهم مع ما سبق في اطمئنان المحكمة إلى حدوث هذه المشاهدات .. وحضور المتهمين المائلين لها .. والا فهاكم دليلاً آخر يؤكد إن كانت ثمة حاجة إلى تأكيد :

فقد ثبت بالدليل المادى ما يؤكد حدوث هذه المشاهدات .. حيث ضبطت أوراق تتضمن ما كان يدور في هذه المشاهدات .. كما ضبطت أوراق أخرى تحوى أسئلة واستفسارات يوجهها المتهمون إلى الشيخ عمر بعد وفاته .. كما تضمنت إجاباته عليها .. وهو ما يؤكد افتناع المتهمين بوجود اتصال روحي مزعوم بين الشيخ المتوفى

ترد إليها أو تراها هي متمثلة في نصيحة معينة ينقلها الشيخ عمر إلى المريدين من اتباع الطريقة "

فالمتهم يؤكد حدوث هذه المشاهدات التي يتناقل فيها المريدون نصائح شيخ الطريقة المتوفى على لسان الحاجة

بل إن ثمة ما هو أوكد من ذلك .. في الإقرار الكتابي الذي يتعهد فيه المتهم الثاني بإيقاف هذه المشاهدات .. فكيف تتعهد بإيقاف المشاهدات وأنت تنكر حدوثها أصلا ؟

اليس في هذا التناقض سيدي الرئيس .. ما يؤكد أن إنكار هذه النفوس المأكرة اللعبة حدوث المشاهدات لا حجر له ولا زاوية ؟!

" وما يمحرون إلا بأنفسهم وما يشعرون "

صدق الله العظيم (الأنعام: ١٢٣)

سيدي الرئيس :

سألنا المتهم الثامن في الصحيفة (١٢) :

س : ماذا تقصصون بالرؤيا والمشاهدة ؟

فقال : " الرؤيا تكون منامية .. أما المشاهدة فتكون بين النوم والاستيقاظ "

وليس للنياحة .. وهي ترى ما في هذا القول وغيره من قطعية ثبوت هذه المشاهدات أي تعليق .. وكنا - سيدي الرئيس - رأينا معولا آخر .. يجهز على إنكارهم المزعوم في هذا الإقرار الجليل ..

يقول المتهم الحادي عشر في عجز الصفحة التاسعة :

(كان فيه مشاهدات رؤيا بتقولها في الشقة بتاعة السيدة زينب)

هو إذن يقر بحدوث المشاهدات .. بل تمادى إلى ما هو أبعد من ذلك .. حين سئل عن المقصود بالرؤى في الصحيفة (١٢) :

فرد قائلا : " هيه الرؤى التي يتشوقها الحاجة من خلال رؤيتها للشيخ عمر أمين .. وكانت بتقول أنه بيحضر لها في المنام ويملأ عليها تكليفات وذلك من خلال الصلة الروحانية التي تربطهم .. وكانت بدورها تنقل لنا هذه التعليمات والرسائل .. وقالت محدش يقدر يشوف الشيخ عمر إلا هيه . "

ولنطرح سيدي الرئيس .. ما يزعمونه من صلة روحية بين حية ومتوفى جانباً .. فليس لنا ونحن نأخذ أنفسنا بالجد في معرض تطهير المجتمع من الخرافات

والخزعبيلات .. أن نخوض مع الخائضين في سباحات الخيال .. وترهات الأفاويل والمزاعم .. بأن رجلاً أتى عليه الدهر وأخنى يعانث من عالمه الآخر .. امرأة استغلت سذاجة المحيطين والمريدين .. في التلاعب بنفوس حيرى بالتساؤلات .. وملاى بالمتناقضات .. حتى غدا قولهم خنا .. وخارت قواهم العقلية بما طوحت لهم أكاذيب المنى ..

ثم لتأذن لي سيدي الرئيس .. بعد أن تأكد أمام عدلكم بالأدلة الراسخة يسوق بعضها بعضاً .. حدوث هذه المشاهدات وحضور هؤلاء المتهمين لها .. أن نقف أمام ادعاء آخر من ادعاءاتهم .. ويبدو أننا على موعد مع هذه الادعاءات التي شاء المتهمون أن يطيلوا بها أمد الرافعة .. وهم يعلمون أن أساسها هواء ومحتواها هراء .. ولكنها من حيث لا يحتسبون تحدد بهم .. فأحياناً تأتي الرياح بما لا يشتهي السفن ..

فقد ادعى المتهم الثاني وهو مهندس ميكانيكي من أعيان طنطا .. أنه هو نفسه الذي كان يجيب على تساؤلات نفوس المريدين الحيرى .. ويسدى إليهم النصائح ..

وما دمت قد ادعيت ذلك .. فتعال لنسالك :

هل كان ثمة شخص آخر غيرك يدعى كما تدعى يحرر لك تساؤلاته لتجيب أنت عليها ؟

أم أنك كنت تحرر لنفسك ثم تجيب نفسك بها على نفسك ؟ وأين كان عقلك يا دارس الهندسة الميكانيكية وأنت تكتب السؤال بخط يدك .. ثم تكون الإجابة بخط مغاير لخطك ..

فهل تدعى أن نفسك انشطرت إلى نصفين أحدهما يسأل بخط والآخر يجيبه بخط مغاير ؟

أحدهما يخاطب في السؤال (عمى عمر) والآخر يجيب (يا ولدى) .. فهل تكون (عمى عمر) وتكون أنت أيضاً (ولدى) ؟

يالها من مفارقة تدعو إلى السخرية والضحك .. ولكنه ضحك كالكاء !! والتدجيل هو ديدن هذه النفوس التي أسلمت نفسها للسذاجة والعماء !!

واللافت للنظر سيدي الرئيس ويستحق هنا إلى سراحة إمعان .. أن المتهمة الأولى ليس لها أى حظ من الأسئلة التي يرسل بها المتهمون إلى عمهم المتوفى عمر ..

فهل وصلت نفسها إلى السكينة والاطمئنان بحيث لا تحتاج إلى إرشاد ونصح فيما يعن لها كما كان يفعل المريدون ؟؟

بالقطع سيدي الرئيس لم يكن هذا هو السبب .. وليته كان فكنا أرحنا المجتمع من غصص هذه القضية .. لم يكن هذا هو السبب في خلو المشاهدات من أى استفسار أو سؤال لها .. إنما تكمن الإجابة في أنها لم تكن تحتاج إلى تدوين أية أسئلة أو طرحها ؟ لأنها حسب ادعاءاتهم كانت على صلة روحية من طراز خاص بالشيخ المتوفى .. تجعل إجاباته على أسئلة المريدن المدونة تنثال على لسانها انثيالاً .. وقد اتحد فيها حسب زعمهم شخص السائل والجيب .. فليس ثمة حاجة لها في أن تدون أسئلتها كما سبق أن ادعى صاحبها !!

سيدي الرئيس :

نمتد أن الأدلة التي سقناها في حضرتكم وهي غيض من فيض ما تزرع به الأوراق .. ولا يتسع المقام لسرده ونحن على يقين ببراية عدلكم بما بين سطورها .. إنما هي لفتات . وإن شئت لافقات . تبين ما جبلت عليه نفوس هؤلاء المتهمين من مراوغة حين أنكروا حدوث المشاهدات .. وقد أكنت الأوراق حدوثها ولكن : هل يكفى للإصاق بالتهمة بهم إثبات حدوث المشاهدات وحضور المتهمين لها !!

بالطبع ، سيدي الرئيس .. لو أن الأمر كان مقصوراً على ذلك .. فما كان لنا أن نقدم هؤلاء المتهمين للمحاكمة .. ولكن الأدهى بل الأنكى أن جلسات مشاهداتهم هذه قد انطوت على استغلال صريح للدين الإسلامي في الترويع والتحييد للأفكار متطرفة يقصد إثارة الفتنة وتحقير وإزدراء الدين الإسلامي .. وهو ما يشكل عناصر الجريمة التي نص عليها قانون العقوبات في مادته رقم ٩٨ (و) المضافة بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

ولتأذن لي سيدي الرئيس .. أن أنتقل إلى أدلة إثباتها عنصراً عنصراً في حق المتهمين من الثاني إلى السادسة عشرة :

العنصر الأول : استغلال الدين الإسلامي :

وهو ما يتحقق إذا ما استعمل الدين في أقوال أو كتابات أو اعتماد عليه في إبداء آراء أو طلب نصيح أو إرشاد .. وقد تسابقت الأدلة واحداً تلو الآخر لإثبات استغلال هؤلاء المتهمين الدين الإسلامي الحنيف في أعمالهم وممارساتهم غير المشروعة .. من ذلك ، مثلاً ، شهادة الشهود ، ومنهم الشاهدة الأولى وهي أم لثكلتها التهمة الأولى ابتنيها .. وهما على قيد الحياة .. فأفتعنهما بأن طائفاً من الجن قد مس أمهما .. وأخذت تعبث بأفكارها الخبيثة في عقليهما .. حتى تحقق لها ما أرادت .. وقطعت صلة الرحم

بين الأم وابنتيها .. كل ذلك لأن الأم لم ترض بشطط أفكارها .. ورات ما فيها من مخالفة لصحيح الدين وجوهره .. فاندفعت الأم بعد أن شغفها الحنين والخوف على مستقبل ابنتها .. لاسيما بعد أن عرفت بأن المتهمة الأولى قد زوجت إحداهما وهي المتهمة الرابعة عشرة بالمتهمة السادس اندفعت من تلقاء نفسها إلى تقديم البلاغ الأول ضد المتهمة وأفراد طريقتها .. وهو ما يعد الخيط الأول الذي تكون منه نسيج هذه القضية ..

فهى إذن شهادة أم مدفوعة بصدق الأمومة واخلاصها لفلذتي كبدها خوفاً عليهما من طريق ضالة منجرفة .. أخذتهما إليهما أهواؤهما .. وما زينته لهما المتهمة الأولى وانصارها .. فلا ريب أن شهادة هذا القلب : قلب الأم التى عايشت مرار الواقعة وأدركتها حواسها .. قد سلمت من الهوى أو الغلو - لأنها شهادة أم على ابنتيها - وهل يتصور عقل أن تعتمد أم إلى أذى ابنتيها .. إلا أنها قد خبرت قلبها وراجعت نفسها مراراً وتكراراً قبل أن تقدم على الشهادة التى تنضح بالأسى الذى يعتمل في قلبها على مستقبل ابنتيها فى ريعان الشباب .. بعد أن ضحت فى تربيتيها بكل ثمين وغال ..

فالشهادة التى بين أيدينا - سيمى الرئيس - دليل من أقوى الأدلة .. لأنها نبعث صادقة من قلب أم دفعتها الغيرة والحرص على ابنتيها على التقدم طواعية لحمايتهما من هذه الفئة الضالة المضلة ..

وممن تقدم أيضاً بشهادته سيمى الرئيس .. الشاهد الثانى الموظف بالبنك المركزى .. ومن العجيب أن هذا الشاهد الذى لم ينعم برضا باب طريقتهم العالي لا عتراضه الدائم على ممارستها الغريبة والشاذة عن حقل الدين .. قد شمله بيان طرد جماعى صدر فى ١٩٩٩/٢/٤ وتلاه المتهمة الثانى شيخ الطريقة الصوري .. واتهمه مع غيره من الطرداء بأنه برثن من برائن الشيطان .. وقد تم طردهم تحت تهديد السلاح الأبيض فى موقف مهيب على حد تعبير الشاهد نفسه ..

فيا للعجب من أمر هؤلاء الشذمة من مدعى التصوف .. الذين يظنون أنفسهم ملائكة .. ويرمون مخالفهم بالشيطنة .. وهم ما يعترضون إلا من أجل الحفاظ على الدين من الشوائب التى يلصقونها به استغلالاً واستعمالاً ..

وهذا ما حدا بالشاهد الثالث أيضاً إلى الانسلاخ من هذه الطريقة .. التى حادت عما رسمه لها شيخها المتوفى عمر أمين حسنين ..

وقد أجمعت أقوال هؤلاء الثلاثة الشهود سيمى الرئيس .. فى معرض إثبات استغلال المتهمة الماخئين للدين الإسلامى الذى نحن بصدد الآن .. على أن المشاهدات

التي كانت تجربها المتهمة الأولى تعرضت لصفات الذات الإلهية بالتشويه والادعاء ..
ولشخص الرسول عليه الصلاة والسلام وبعض الصحابة الأطهار بالتجنى والازدراء ..
ولبعض أركان الدين الإسلامي كالصلاة التي أسقطتها عن بعضهم .. وكذلك فريضة
الحج ..

كما أجمعوا على أن الجلسات التي كانت تجمع بينهم .. قبل انسلاخهم أو
طريدهم من الطريقة .. جلسات دينية يتداولون فيها الأفكار ويتلقون التكاليفات
والأوامر باتخاذ الإسلام محلاً لكل ذلك .. وهو ما يعنى استغلال هؤلاء المتهمين الدين
الإسلامي ..

بل إن شيخ مشايخ الطرق الصوفية نفسه .. قد شهد بأن الشكاوى التي تدور
حول استغلال هذه الطريقة الدين الإسلامي .. ومحلها جميعاً شخص رسول الله صلى
الله عليه وسلم ..

وأنه عندما ذهب بنفسه للتحقق صادف المتهمين في إحدى مشاهداتهم .. التي
تضمنت حسب شهادته أموراً تتصل كلها بالدين الإسلامي ..

وثمة قرينة أخرى - سيمع الرئيس - تدعم وتعزز أقوال الشهود من استغلال
هؤلاء المتهمين للدين الإسلامي .. وهي التحريات التي أجراها النقيب / وأكدت
صحة ما جاء بشهاداتهم .

لكن ثمة دليلاً أدمغ ثابت من إقرارات المتهمين المائلين أنفسهم .. الذين تواترت
أقوالهم على أن انضمامهم إلى هذه الطريقة كان يفرض الائتثار بأوامر الدين
الإسلامي .. والتقرب إلى الله .. ولكنها كلمة الحق التي أريد بها الباطل ..

فأخفوا وراء ستارها أفكارهم المنحرفة .. وممارساتهم الشاذة القريبة .. التي
أكدتها التسجيلات والأوراق المضبوطة بحوزتهم .. وهي تحوى أموراً يمد ديننا الحنيف
محلاً بل قطباً تدور حوله مشاهداتهم فيها وأحاديثهم في التوحيد والذات والصفات
وغير ذلك ..

وهو ما اكده أيضاً مجمع البحوث الإسلامية لدى فحصه لها .. مما يدعونوا
سيدي الرئيس لأن نقف على أرض صلبة من الأدلة الراسخة التي تتساند جميعها في
إثبات استغلال هؤلاء المتهمين الدين الإسلامي محلاً لمشاهداتهم وأباطيلهم ..

وهو ما يجدر بنا أن نأسف على ما ابتلي به ديننا الحنيف من هذه العقول
المتحجرة .. التي جعلته نهباً لها تستغله فيما يحلو لشهواتها ويروق ..

ولكن الذي ينطح في طود شامخ عظيم هل يمكن له أن يوهنه ؟!

بالطبع لا

وهنا ننتقل سيدى الرئيس الى العنصر الثانى من عناصر هذه الجريمة ونعنى به :

الترويع والتحبيذ :

وقد تعددت وسائله لدى المتهمين المائلين من قول الى كتابة الى تسجيلات صوتية عمدوا بها الى ترويع ونشر فكرهم المؤثم .. فى اكبر عدد ممكن من المريدين وتحبيذه بالتأييد والتشجيع والاستحسان ..

وقد تعددت تبعاً لذلك الأدلة وتنوعت لإثبات هذا العنصر من عناصر جريمتهم :

ونبذوها سيدى الرئيس بما قرره الشاهدة الأولى .. وهى من الذين كانوا يواظبون على حضور هذه المشاهدات .. تقول فى الصحيفة (٢) :

" وكانت الجلسات تتم يومى الخميس والجمعة من كل أسبوع وكان يتم تسجيل هذه الجلسات من خلال ميكروفون مع الحاجة موصل بجهاز تسجيل وكان فى مجموعة من المسئولين بأمر من الحاجةأنهم يكتبوا كل اللى يتقوله ويقوموا بمراجعة الشريط المسجل مع ما تم تدوينه ويتم توزيعه علينا ."

فهى تؤكد سيدى الرئيس ترويعهم لأفكارهم بكل هذه الوسائل وبأحدى طرق العلانية وهى استخدام الميكروفون .. بل إن هذه المشاهدات .. كانت تروج على الحضور مكتوبة بتصويرها وتوزيعها .. ومجموعة بنسخها على أشرطة الكاسيت ..

وتذهب الشاهدة الى أبعد من ذلك حين تقرر بأن المتهمة الأولى قد استطاعت إقناع الملا من المريدين .. بأنها من أولياء الله المقربين وهو ما كان يحفزهم الى دعوة ذويهم ومعارفهم الآخرين الى الحضور ..

ولسنا فى حاجة لأن نؤكد ونحن فى حرمكم أن المسئولية عن السلوك المؤثم فى هذه الجريمة تنعقد بارتكاب أى من الترويع أو التحبيذ .. فما بالنا وقد اجتمعوا سوياً فى مسلك هؤلاء المائلين ؟!

هذا ما تؤدى إليه سيدى الرئيس أقوال باقى الشهود .. التى تواترت جميعها على ذكر أسماء المروجين والمحبذين وهم جميع المتهمين المائلين أمامكم ..

وأكد الشاهد الثانى فى الصحيفتين (١٢ ، ٢٠) ..

بل إن الشاهد الثالث يقرر لنا أن المعيار الذى كان يؤزن به المريدون لدى الحاجة فتمنح به بعضهم صنوك التزلف إليها .. بضمهم من العامة إلى درجة الخاصة هو اقتناعهم التام بها .. وتسليمهم وطاعتهم لها .. واطمئنانها إليهم (ص) ..

وإذا عملنا هذه المعيار الذى ارتضوه لأنفسهم سيدي الرئيس فى هذا المقام .. فسوف نصل إلى هذه النتيجة ..

إذا كان هؤلاء المتهمون هم خاصة المتهمة الأولى .. كما أكلت الأوراق وأقوال الشهود .. وإذا كانت المتهمة الأولى لا تنعم على المريد بلقب الخاصة إلا إذا سمع وأطاع .. فمؤدى هذا أن هؤلاء الخاصة هم الذين اقتنعوا بأفكارها الباطلة .. وراحوا يحبذونها بالتشجيع والاستحسان ..

ومصدق المولى سبحانه وتعالى إذ يقول :

“والذين كذبوا بآياتنا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون”

صدق الله العظيم (الأعراف: ١٨٢)

ودعنا سيدي الرئيس بإذنك نستأنس بالصحافة كقرينة تؤكد قيام هؤلاء المتهمين بالترويج والتحبيد لأفكارهم الضالة ..

فقد تناولت أفكار طريقتهم ومشاهداتهم المزعومة كل من مجلة روز اليوسف ، وجريدة اللواء الإسلامى ، وجريدة الوطن العربي كما أكد ذلك المتهم الثانى نفسه ..

فمن أين نعى خبر هذه الطريقة ومشاهداتها إلى هذه المطبوعات إلا أن يكون أعضاء خاصتها .. وهم هؤلاء المائلون قد حبذوا وروجوا لها ؟

بل إن التعنت والإصرار قد وصل ببعضهم .. وهو المتهم الرابع إلى حد أن أعلنها فى وجه - وكيل المشيخة وشقيق الشاهد الخامس - أعلنها صريحة واضحة :

“ الحاجةحتفضل تقول المشاهدات واحنا مستمرين ولن نرجع عن موقفنا ” (الشاهد الخامس ص٢، ٤)

فيا للثبات على الرأي !

ويا للجرأة فى مخالفة القانون والشرع !

يا أخى (إذا بليتتم فاستروا) !!

ولكنك على ما يبدو تترهن على صحة القول المأثور :

“ إذا لم تستح فاصنع ما شئت ” !!

سيدى الرئيس

كان يمكن أن نكتفى فى أدلتنا بهذا الحد .. لولا أن ثمة شهادة تؤكد أن اقتناع هؤلاء الخاصة وتحبيذهم لأفكار المتهمة الأولى كان يلقى على أنفسهم .. بحيث تسول لهم قطع صلات أرحامهم بنويعهم .. إذ هم لم ينضوا تحت لواء طريقتهم الميمونة .. وهذا ما حدث بين المتهمة الرابعة عشرة وشقيقتها اللتين قررتا قطع صلاتهما بأمهما نزولا على رغبة حاجتهما لا وكذا مقاطعة المتهم الثانى لأهله ووالدته .. ومقاطعة المتهم السادس لوالده .. وهو ما أكدته تحريات النقيب وشهد هو به .. (ص ٢٢)

وهكذا أضحت أفكارهم المنحرفة .. واعتقاداتهم الباطلة أقرب إلى الابن من أمه وأبيه .. وإخوانه وذويه .. فحرموا على أنفسهم من أجلها ما أحله الله بل أوجب عليه على عباده من صلات بينهم وبين الناس .. وقبعوا فى وكر من أوهامهم حصنوه بالأغاليط .. وملأوا رحابه بالضلالات .. وراحوا بعد ذلك يروجون ويحبذون الاعتناق بها ..

وهو ما يؤكد إقراراتهم بتحقيقات النيابة .. مما يدمغون به أنفسهم .. وغيرهم من المتهمين ..

وقد استقرت محكمة النقض على :

" لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين .. متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر " . (نقض جنائى - مجموعة الأحكام - الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥٠ - جلسة ١٩٨٨/١/٢ - ٧٤٢ - الطعن رقم ٣٩٧٢ لسنة ٥٥٨ - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ - ١٩٨٨ - ص ١٢٣٧) .

" وللمحكمة حق استنباط الحقيقة من اعتراف المتهم دون أن تلزم نصه وظاهره .. ومن باقى الأدلة الأخرى كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع العقل والمنطق " (الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٥٧٧ - جلسة ١٩٨٨/١/٧ - ٩٠) .

ومن إقرارات المتهمين والتي تعتبر نصاً فى توافر فعلى الترويع والتحبيذ :

إقرار المتهم الرابع فى الصحيفة (٢) :

"كنا بنعقد جلسات علنية تقوم فيها الحاجة بحكاية الرؤى"

ولم يكتفوا سيدي الرئيس بعقد الجلسات العلنية.. بل كانوا يصورون المشاهدات والرؤى .. ويوزعونها على الحضور من المريدين وهو ما أقر به أيضاً المتهم الثامن فى الصحيفة (٢٧) قائلاً بالنص :

"أيوه أحياناً كان بيتصور الورق ويتوزع على المريدين"

وليس بعد هذه الإقرارات الواضحة وضوح الشمس فى رابعة النهار.. حاجة بنا إلى الإسهاب فى إثبات قيام هؤلاء المتهمين بالترويج والتحييد.. قولا وكتابة وتسجيلاً ونسخاً وتوزيعاً ..

وقد تأكد للنياية العامة من خلال ما حوته المضبوطات بمقر الطريقة وبمسكن المتهمين .. وما استمعت إليه من تسجيلات صوتية قيام فعلى الترويج والتحييد فى شأن هؤلاء المتهمين جميعاً ..

وقد ثبت من تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن هؤلاء المتهمين هم محررو المضبوطات بخط أيديهم ..

وهكذا تكتمل سيدي الرئيس أمام عدلكم أدلة إثبات العنصر الثانى من عناصر جريمتهم وهو الترويج والتحييد ..

وهنا تسوقنا الأدلة إلى الإجابة التى طال انتظارها عن السؤال الذى يفرض علينا الآن نفسه :

س : إلى أى شئ كانوا يروجون ويحيون ؟؟
وهنا ننتقل إلى العنصر الثالث من عناصر هذه الجريمة ..

سيدي الرئيس :

لقد أدت الفكرة دوراً كبيراً فى حياة الأمم والشعوب .. فقامت على البناء منها وازدهرت حضارات .. وتقوضت بالهدام منها واضمحلت أركان ودعائم ..

فلا أخطر على كيان أمه من الأمم من فكرة هدامة مخرية .. لا سيما إذا كان أصحابها يحملون معول الهدم والتخريب والتزييف والتطرف .. وراء ستار الدين والتصوف .. فينفثون سموم أفكارهم فى المجتمع والأجيال .. ويدنسون القلوس بما ليس منه .. ويطلقون الدعاوى والفتن.. ما ظهر منها وما بطن .. فيشوهون حقائق الدين وثوابته .. وينكرون ما عرف منه بالضرورة .. ثم يطلقون العنان لشواردهم وأوابدهم .. فيحللون ما حرم الله .. ويحرمون ما أحل سبحانه .. ثم إنهم لا يكتفون

بذلك بل يسخرون من الذات الإلهية .. تعالى الله عما يعصفون علواً كبيراً - ويلصقون بشيخ طريقتهم المتوفى من الصفات ما يجعله شريكاً لله متصرفاً في الكون والحياة .. يمنح العفو والغفران متى شاء .. ويسقط الفرائض عمن يشاء .. يعز من يشاء وينذل من يشاء .. (اللهم لا تؤاخذنا بما نطق وفعل السفهاء .. سبحانه جل جلالك .. وتنزهت صفاتك)

فإذا كان هذا شأنهم مع الله .. فما بالنا ينظرهم لرسوله صلى الله عليه وسلم .. وأصحابه الأطهار .. وأوامر الإسلام ونواهيه ..

لقد كشفت الأوراق - سيدي الرئيس - عن انصباب ترويعهم وتحذيرهم على فكر متطرف هدام .. انطوى على جهل بحقائق الدين وتزييف لأهدافه النبيلة .. ومراميه الفاضلة .. فاستوت على جملة من معتقداتهم الباطلة .. وادعاءاتهم السافلة .. نكتفي منها على حقارتها جميعاً بذكر أبرزها مما يتعارض مع الثوابت الدينية وما استقر عليه النقل والعقل ..

فقد ذهبوا سيدي الرئيس إلى أن :

- ١- الشيخ عمر أمين هو الخالق الرازق .. بيده الثواب والعقاب والعفو والغفران ..
- ٢- وأنه قد اسقط فريضة الصلاة عن بعض مريديه .. ومنح بعضهم حجة باطنية تكفيهم فريضة الحج ..
- ٣- وأنه التجلى الثاني لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتوأمه .. ومقر الحضرة مسجده ..

٤- وأن المتهم الأول هو التجلى لروح فاطمة الزهراء .. والمتهم الثالث هو الأمام على بن أبى طالب .. وأولادهما هم آل البيت .. وأن الزود والفداء لهم واجب مقدس على كل مريد ومتبع حتى يحصل على مفتاح الجنة الذى ناله من قبل المتهم الثالث عشر ..

تلك سيدي الرئيس طائفة من أفكارهم الفناء .. التى يعف اللسان عن وصف أربابها .. ولكن آثارها وخطرها على زعزعة الإيمان فى قلوب من تروج إليهم .. لا تخفى على من يحظى فى دينه بألف باء الإيمان والعرفه الحق ..

ولا غضاضة فى أن نكرر هنا أننا لسنا بصدد مطارحة ما تناقلوه فكراً ودينياً ، فقد كفانا تقرير مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف مؤنة ذلك ..

ولكننا نؤكد أن هذه الأفكار بما تحملها في طياتها من تطرف وغلو وشذوذ بل شرك والعياذ بالله .. تهدد أمن المجتمع واستقراره .. وأن معتنقيها خارجون على الشرع والقانون .. وهو ما قادنا إلى الوقوف بين يدي عدالتكم .

سعيدى الرئيس ..

وليس من داب النيابة وهى الحريضة على أمن المجتمع وتطهيره من المفسدين ، أن تطلق الكلام على عواهنه .. بل لنا من الأدلة التى تتساقق دليلا إثر دليل أبغ شاهد على خروج هؤلاء المتهمين على القانون .. وارتكابهم الجريمة التى نصت عليها المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات ..

ونظراً لتعدد ما اقترهوه من أفعال وأفكار مؤثمة فى هذا العنصر الثالث من عناصر الجريمة .. سوف نكتفى النيابة درءاً للملل والأسهاب . وتعقفاً عن تناول الفث من الأفكار التى نرى بهذه القاعة المقدسة أن تتلخس بذكرها .. أو تتشرف أسماع الحاضرين بها .. وحتى لا يشيع فحشهم فى الذين تصدم مشاعرهم الإيمانية بفكرهم الضال ..

سوف نكتفى سعيدى الرئيس بذكر الأدلة على جميع أفعالهم المؤثمة دفعة واحدة .. دون الخوض فى إيراد ما تشابه منها ..

فقد شهدت الشاهدة الأولى أنها أثناء حضورها مشاهدات هذه الطريقة كانت تسمع المتهمه الأولى تقول على لسان الشيخ المتوفى عمر أمين :

" من رآني ربا فأنا رب له ، وأمور الدنيا بيدي أضع منها ما شئت ، أما المستقبل فأني أقرؤه لكم من اللوح المحفوظ " !!

وللحق سعيدى الرئيس .. فإن أقوال من عرفوا وتعلموا لشيخ الطريقة المتوفى .. يشهدون بأنه لم يكن ليتجاوز فى أقواله حدود الشرع والدين .. ولسنا هنا بصدد محاكمة متوفى على أقوال ينسبها إليه هؤلاء المقربون .. فقد نعمت المتهمه الأولى بالحظوة لدى الشيخ فى حياته والثقة التى كان يوليها بها أمام أتباعه ومريديه .. فراححت تنسب إليه بعد وفاته وتنقل على لسانه تلك الإهتراءات والافتراءات المسماة بالمشاهدات ..

ومن عجب أن تجد قوماً من السذج والإمعات تشرق بهم وتغرب متى يحلو لها .. ولم يجدوا مكاناً لعقولهم إلا سلال المهملات فيأخذون ما ينطق لسانها بالإجلال والتعظيم .. بل الرضا والتسليم .. فكلت أعينهم عن الفحش من الأحوال .. والمتبجح

من الأفعال .. بل راحوا يعاونونها في نشر هذه الأفكار والباطيل بالترويج والتجديد لها لدى معارفهم وذويهم ..

والله ، إن البدن ليقشعر .. والنفس لتوجل كلما ذكر قول يمتهن ثوابت الإسلام أو يتجاوز كذبا وافتراء أصوله ومناهجه .. فرحماك يا رب العباد وغفرانك ، مما يقرئه الإنسان الظلوم كبرا وتجاهلا وافتراء .. ومما يظن بك الحمقى من عبادك الذين شاعت قدرتك أن تضمهم الحياة جنبا إلى جنب عبادك الأشراف .. الأبطال .. الذين يقدسون ذاتك .. ويقرون بجلالك ووحدانيتك .. لا إله إلا أنت سبحانك ..

ثم إنهم بعد ما صدر منهم من قبائح الشرك والأقوال في حق ذات الله جل وعلا .. راحوا يلصقون بشيخهم صفات الربوبية .. حتى جعلوه الخالق الرازق .. العفو الغفور .. وهذا ما أجمعت عليه أقوال الشهود جميعا .. (الشهادة الأولى في الصفحات ١٣ ، ١٤ - الشاهد الثاني ٨ ، ١٨ ، ١٩ - الشاهد الثالث ٢ ، ٦ ، ٨ - الشاهد الرابع ١١ ، ١٦ ، ١٩) .

وجعلوا من تمام صفات شيخهم قدرته على إسقاط فريضة الصلاة عن بعضهم .. وإعفاء آخرين من فريضة الحج بمنحهم حجة باطنية .. (الشهادة الأولى ٩ ، ١٠ ، ١١ - الشاهد الثاني ٨ ، ١٨ ، ١٩ - ٢ - الشاهد الثالث ٢ ، ٦ ، ١٣ - الشاهد الرابع ١٣ ، ١٤) .

ثم تمادى بهم الغي والضلال إلى ازدراء رسول الله صلى الله عليه وسلم وآل بيته .. فجعلوا من شيخهم المتوفى توعما له .. وتجليا ثانيا لروحه بل إن الشهادة الأولى تروى في الصحيفة (٣) أنهم كانوا يعتقدون بأن (مقر الحضرة هو مسجد سيدنا رسول الله .. وأن مائه هو ماء زمزم)

فيا لشطط الأفكار وضلالها وتطاولها على جوهر الإسلام ، وشخص المبلغ الأمين صلى الله عليه وسلم ..

فهل اكتفوا بذلك سيدي الرئيس ١٩ وهل ثمة ما هو أشنع من ذلك ؟

لا ، سوى أنهم راحوا يعملون نزواتهم اللنية في أشخاص الصحابة الأبطال .. فادعت المتهمه الأولى أنها فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وأن زوجها المتهم الثالث هو الإمام على بن أبي طالب .. وأولادهما آل البيت .. وكان من نتيجة ذلك أن راحت تطلب الطاعة العمياء من الاتباع الذين صدقوا كل مزاعمها وأذعنوا لها .. وأخذوا يروجون ويحبذون ويلعنون الناس إليها .. وأن يزودوا عنها وعن آلهá وهيايات الطريقة .. ويفندوهم بكل نفيس وغال ..

يقول الشاهد الثاني في معنى الذود والقضاء :

"انه بذل كل شئ من مال ودم وجهه في سبيل الذود عن حرمان ومحارم قيادات الطريقة امثال و..... و..... والاتباع المطلق للعلم بفهم وبغير فهم" (ص٢٢)

ولا يملك المرء إلا أن يعجب أشد العجب لما يسول الشر لاتباعه .. فتتيه عقولهم في ظلمات الجهالة والدجالة والإعتام .. حتى إنهم يحرفون الكلم عن مواضعه .. ويحاولون لي عنق آيات القرآن ليستقيم تفسيرها مع شطحهم الماجن .. وشططهم العابت المضل .. بما يتفق مع نزواتهم وافتراءاتهم .. ويرر لهم كسلهم في أداء الفروض والطاعات ..

فها هي المتهمة الأولى تقول مثلاً في تفسير قوله تعالى :
 " لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى " : نحن دائماً سكارى بحب الله فكيف نقرب الصلاة ؟! (الشاهد الثالث ص١٠)

إنها تقرر لاتباعها عدم أداء الصلوات بدعوى سكرهم بحب الله .. ولالحق سيدي الرئيس هم فعلاً سكارى .. ولكن ليس كما يدعون بحب الله .. بل ببعدهم عنه وذهاب عقلهم في غيره الذي أشركوه معه .. لأن من يحب الله يحب لقاءه .. والصلوات لقاء بين العبد وربّه .. وهل يكون حب الله والتقرب إليه في جلساتهم المقيتة التي يعبئ جوها دخان الشيعة الذي تزعم المتهمة الأولى أنه يرفع البلاء عن المريدين ؟! (الشاهد الثالث ص ١٥)

فما أشبههم سيدي الرئيس بمن يتجرون بالمخدرات ترويحاً وإدماناً .. فإن كانت عقول المدمنين يذهبها تعاطيهم الجواهر المخدرة .. فإن عقول هؤلاء تعبت بها أفكارهم الهدامة .. ووساوسهم الباطلة .. وكلاهما شر يستطير على المجتمع .. تجمع بهم الأهواء .. وتتقاذفهم النزوات .. فيعيثون بقيمه وفضائله ترويحاً وتعاطياً لما يفت في عضده ويزلزل من أركانه .. فالفكرة المتطرفة الهدامة .. والجوهر المخدر سوء بسواء في نشر الفساد والترويع له ..

وقد أكد تقرير مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف أن أفكار هؤلاء المتهمين ضالة منحرفة متطرفة .. تخالف عقيدة التوحيد التي تعد أهم ركائز الإسلام .. وليس بعد تقرير الأزهر .. وهو جهة فنية مختصة بالراى في مسائل العقيدة والدين ، قول .. وإلا أعد تزيداً لا طائل من ورائه ولا جدى ..

لاسيما أن المضبوطات التي وجدت بحوزة هؤلاء المتهمين من أوراق وأشرطة كاسيت لى دليل مادى يؤكد انحراف أفكارهم وتطرفها وخطرها على ثوابت الدين الحنيف تحقيراً وازدراء وإثارة للفتن ..

ولنا سيدي الرئيس وقفة أمام كل متهم من الثانى إلى السادسة عشرة على حدة .. نستعرض فيها ما نطق به لسانه أو خطت يده أو غير ذلك مما يستقيم دليلاً آخر جليداً ينضاف إلي ما سبق من أدلة تؤكد ما اقترف من آثام ..

ونبدأ سيدي الرئيس بالمتهم الثالث :

فهذا المتهم يعد بما له من ثروة وجاه .. بثراً انبجست للخاصة من أعضاء الطريقة يفرقون منها متى شاءوا بدعوى تمويل أنشطتها المختلفة .. مما جعلهم ينصبونه شيخاً لطريقتهم .. فأسس برأس ماله شركة سماها القميرية تضم بعض خاصة الطريقة ومريديها .. كما اشترى لهم مقراً بالسيدة زينب .. خصص لممارسة طقوس الطريقة وتجمع المريدين .. وعقد الجلسات والمجاهدات .. وكانت تروج فيه الأوراق التى تحوى أفكارهم الضالة الخربة .. وتدعوا إلى ازدراء الدين والانتقاص من شخص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ..

وقد أقر المتهم الثامن بأنه كان يحصل على الأوراق الخاصة بالمجاهدات من هذا المقر الذى اشتراه للطريقة المتهم الثانى ومن هذه الأوراق التى ضبقت بمسكن المتهم الثامن كما قدمها أيضاً إلى النيابة الشاهد الخامس كشهادة تدين فكر هذه الطريقة وخروجه على أصول التصوف ومجافاة أعرافه ما سموه : (شهادة من سيدنا رسول الله إلى العم عمر)

وفيهما : " وقال سيدنا رسول الله عليه الصلاة والسلام وعلى آله الكرام لعمرى : شهد الله سبحانه وتعالى لعبيده ورسوله محمد أن خلقه القرآن .. وأنا باسم نور الذات .. والصفات .. وباسم ذات الذات : أشهد أن خلقك القرآن .. وأنتك لعلى خلق عظيم .. وإن كان الله سبحانه وتعالى وملائكته يصلون على .. فإن الله سبحانه وتعالى وملائكته وعبيده ورسوله محمد يصلون عليك يا من هو أنا " ..

فالمتهم الثانى هو صاحب المقر الذى كانت تروج فيه هذه التخرصات والأباطيل .. وهو أيضاً زوج المتهمة الخامسة عشرة : الطبيبة التى طرحت عقلها وطبها جانباً وراحت تلتمس من شيخ متوفى أن يصفح عنها ويرحمها فكتبت بخط يدها تخاطبه " التمس من جناب حضرتك الشريف العفو والسماح والقبول ، فحضرتك الكريم الرحيم بنا " ووقعت الرسالة بعبارة خادمتكم" ولها الشرف/.....".

وراحت تخاطبه أيضاً قائلة في رسائلها التي أقرت أنها حررتها بخط يدها " لا تحرمني من حضرك في الدنيا والآخرة ، وفضلاً ومنة وجوداً أرضاً عن الفقيرة ، وأرضى عنى أمي الحبيبة".

فأى فكر ضحل هذا الذى يحويه عقل من درس الطب وعرف أصوله ومناهجه العلمية التى تخضع الظواهر للتجارب .. وتأسى التصديق إلا بتوافر الأعراض والمسببات .. وأين كان هذا الذى حشت به جميعتها وهى تطلب من شيخ متوفى .. أن يفعل هذه الأفاعيل .. وأن يتصرف فى الكون كإله له الحول والطول ..

فرحمك يارب وغفرانك ..

وأه عليك يا بلادي حين تكون طبية لا ترعى فى طبها شرف المهنة ودينها لتخضع عقلها لهذا الخرف من القول الزائف المهترئ ..

أما المتهم الثالث :

فقد أغمض عينيه وأيقظهما فوجد نفسه زوجاً لامرأة يدين لها بالولاء والطاعة .. طغمة من الرجال والنساء .. فتأمر فيهم وتنهى .. ولأن له حظوة الزوج (والمقربون أولى بالشفعة) .. أسقطت عنه فريضة الصلاة.. ولماذا يصلى وهو زوج فاطمة الزهراء كما حلا لها أن تصف نفسها .. وأن تصفه بالإمام على بن أبى طالب ؟!

لقد سولت له نفسه هذه المكانة العليا الرفيعة فى قيادة الطريقة حتى صار نائباً لشيخها .. وهو زوج الست التى تدير دفة أمورها .. فراح يشارك .. فى الشركة الخمرية للتوكيلات دون أن ينفق من جيبه مليماً واحداً .. (التهمة الثالث ص ٢٨)

ولم ينفق وهو زوج المتهمة الأولى التى لا يتبارك المريدون بها إلا فى المشاهدات والجلسات فقط .. أما هو فيحظى بالقرب بها .. وينعيم لقائهما فى الحضرة معهم .. وفى خلوة الأزواج .. فيديران ويحيكان سوياً سبل ترويض المريدين .. والتسلق على اكتافهم فيسول كل منهما للآخر ويزين له سوء عمله ..

ولم لا ؟!

وقد وجدا مرتعاً من عقول السذج يهيمن فيه بأفكارهما المضلة .. والاعبيها الخبيثة .. وقد ضبط بحقيقية هذا المتهم مظروف تنطوى الأوراق التى يحويها على شرك بالله تعالى .. وانحلال فى التحلل مع ذات الله التى تنزهت عن كل نقص .. وقد جاء فيها خطاب للشيخ المتوفى عمر :

"إنا يا عمى عبدك الذى أمرته بالدعاء فقال لبيك ؟ .. هل أنت يا عمى راحم من دعاك فأبالغ بالدعاء ؟ .. عفوك ورضاك"
(واستغفر الله العظيم من نقل هذا الكفر الصراح)

ثم ننتقل سيدي الرئيس إلى المتهم الرابع :

الذى وصفه الشاهد شويخ بمفتى الطريقة الذى كان يتولى توضيح ما يستعصى على المريدين نواله .. (ص ٢٤) ، ومن الواضح أن هذه الطريقة قد وزعت على أتباعها أدوارهم فى الشر والخطيئة .. وارتكاب الموبقات بإحكام وتفنن .. فربعت المتهم الرابع على عرش الإفتاء مكافأة له وتقديراً على جهوده فى جذب الأعضاء الجدد إلى الطريقة بترويج وتحبيذ أفكارها لديهم ..

بل إنه هو القنطرة التى يمر عليها كل من المتهمة الأولى وزوجها المتهم الثالث إلى عضوية الطريقة والتعرف بشيخها المتوفى عمر أمين .. وحلقة الاتصال بينها وبين المريدين .. يشرح لهم ما غمض من اهترأتها .. ويزين مفاحش أقوالها ..

وهنا سيدي الرئيس نجد أنفسنا مدفوعين إلى توضيح لبس .. قد ينساق وراءه أو يتعلم به بعض الأممين .. فى حقيقة الألفاظ التى يتناولها الصوفية ..

فمن المشهود به أن للمتصوفة لغتهم ومعجمهم والفاظهم التى تختلف مدلولاتها لديهم عن معانيها المعجمية أو المتعارف عليها بين الناس .. تأتى فى التصوف الصادق الحقيقى نتيجة تخلص وتخل وتجل ..

وتزخر الكتب المأثورة فى تاريخ التصوف بألفاظ هذه اللغة الخاصة .. لكنها على خصوصيتها لا تتجاوز الحد .. أو تتجنى على صفات الذات الإلهية وشخص الرسول الكريم .. فإن هى تمازت لدى البعض إلى ذلك عد هذا شطحا وإفلاسا ومجافاة لجوهر العبادة وتوحيد مالك الملك ..

وقد لاحظنا على لغة هذه المشاهدات المزعومة تعتمد الإغماض والتعمية أحيانا .. والفجاجة والتطاول أحيانا أخرى .. وليس فى ذلك ما يمكن عده من قريب أو بعيد لغة خاصة بالتصوف .. فإذنا لغة التصوف الحق ينعم بها الله على عباده المخلصين لا على الأدعياء والصلقاء .. وهل يمكن أن نعد الافتراءات والأكاذيب على ذات الله ورسوله ضربا من لغة التصوف مهما كان مسماها ؟

وهاك سيدي الرئيس مثلاً مما أقر مفتى الطريقة المتهم الرابع بتحريره بخط يده .. يقول مخاطباً الشيخ عمر :

" ولكم الحمد من قبل ومن بعد .. ولا حول ولا قوة إلا بكم " ثم يوقع بعبارة :
"عبدكم"

فأى لسان اجترأ على أن يخاطب عبدا من عباد الله بصفاته عز وجل .. وأي قلم
انسلخ من عهد الأمانة والشرف الذى يلزم كل عابد ومتصوف ليكتب هذا الهراء من
القول ..

بل الأعجب من كل ذلك أن ينبرى المفتى المزعوم للدفاع عن اباطيله .. وتأخذه
العزة بالإثم فيقول لدى مواجهته بذلك فى تحقیقات النيابة فى الصحيفة (٢٠) :

" يجوز لي أن أخاطب عمى عمر بعبارة لا حول ولا قوة إلا به لأنه ليس فيها ما
يخالف الشرع فى شيء "

هكذا تسول له نفسه أن مخاطبة شيخ متوفى بصفات والأفاظ لا تليق إلا بذات
الله جائزة لا إثم فيها .. فإن كان هذا شأن مفتى الطريقة الذى يجيز ما حرم الله ..
ويدافع عنه بما يظن أن الله (الذى يشرك به) قد أفاء به عليه من منطلق معسول أو
دعاوى زائفة ..

فما البال بباقي الأتباع الذين ينصاعون لهذه الفتاوى المضلة .. ويأثمرون بتلك
الجهالات ؟!

ولا غرو سيدي الرئيس بعد ما زينه هذا المفتى لأربابه أن نجد زوجه المتهمه

الباقية الماثلة أمامكم هى الأخرى تنجرف إلى هاويته .. وتعوّم على عومه .. فتقول
فى أحد خطاباتها التى ضبطت بمسكنها وأقرت بأنها بخط يدها .. (ص٤٤) مخاطبة
الشيخ عمر :

" أرحو من سيادتكم أن تقبل اعتذراى والمغفرة من حضرتك يا سيدى يا رسول
الله عليك الصلاة والسلام "

وتقول فى خطاب آخر :

" اتوب إليك يا عمى من هواجس نفسي وخواطر عقلى التى ليست فى رضاك "

فهى تتوب إلى عبد مثلها لا إلى رب العباد والبلاد .. وهنا سيدي الرئيس .. لا
تملك إلا أن نتساءل :

إذا كانت هذه الأفكار الضالة المضلة هى التى يؤمن بها الثب والام .. فكيف يمكن
أن يتربى ابنهما "....." فى هذا الوسط المنحرف .. الذى يشرك بالله عبادته .. وأي
جريمة يرتكبها هؤلاء فى حق الأجيال الصاعدة التى يتبنى عليها كيان الأمة
ومستقبلها ؟!

ادع الإجابة لعبدكم !

ثم ننتقل إلى زوجين آخرين .. جمعت بينهما المتهمة الأولى التي كان يحلو لها ان تؤلف بين مريدي طريقتهما حتى يكون " زيتهم في دقيقتهم زي ما بيقلوا .."
حتى لو كان ذلك على حساب الأهل والأقارب .. كما فعلت بتقريبها بين المتهمة الرابعة عشرة وأما الشاهدة الأولى .. لتجمع بينها وبين المتهم السادس جمعا مباركا تشهد الطريقة الميمونة ..

فأما الزوج المتهم السادس :

فهو يعمل بالشركة الضميرية التي أسسها المتهم الثانى .. ويؤمن بالأفكار الضالة نفسها .. فيطلب من الشيخ عمر أن يصفح عنه خطيئاته ..

ولدى سؤاله :

وكيف يملك الصفح عنك وهو عبد مثلك ؟

رد قائلا :

" لما تعرض على عمى الشيخ عمر الأعمال يوم القيامة يبقى يصفح عنى ويسامحنى"

هكذا يمني نفسه وقد غفل عن قوله تعالى :

(والذين تدعون من دونه ما يملكون من علمٍ إن تدعوهم لا يسمعون دعائكم

ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم

ولا ينهلك مثل خبير)

صدق الله العظيم (فاطر ١٣ ، ١٤)

ويبدو سيدي الرئيس حقاً وصلياً أن الطيور على أشكالها تقع !!

فها هي الزوجة - المتهمة الرابعة عشرة - لا ترعوى عن موافقة زوجها فى تقديس الشيخ المتوفى .. وهى تعمل أيضاً فى الشركة الضميرية .. وهى التي استبدلت بأماها المتهمة الأولى .. وصارت تناديها (ماما) .. بل قطعت كل صلتها بأماها التى حملتها وأرضعتها وربتها حتى تخرجت فى كلية الآداب ..

والأدهى من ذلك بل الأمر .. أن تذهب بها الجفوة إلى حيث ترفض أن ترى أمها أو تقابلها بعد ما طلبت الأم إذنا بزيارتها فى سراي النيابة .. فيا للصلف والمجرفة .. ويا للجهود والعقوق !!

هذه المتهمة **سبيح** الرئيس تصف عمها الشيخ عمر في إحدى رسائلها التي أقرت بكتابتها بخط يدها وأثبت ذلك تقرير الطب الشرعي بأنه " بيده كل شئ وأنه يعلم السر وأخفى" ..

ولكن ألم يصل إليك من الأحوال التي تنسبونها إلي عمك الشيخ المتوفى .. أن جفائك لأماك وعقوقك لها يبعدك عن حظيرة الإيمان .. أم أنكم لا تقولون شيخكم هذا المتوفى إلا ما يحلو لكم ؟

ينتقل بنا المقام **سبيح** الرئيس إلى فريفة أخرى - وما أكثر وأشنع أكاذيبهم وفراهم - **قالتهم السابع** .. الذي صرح في خطاب أقر بتحريره بخط يده أن الشيخ عمر هو :

" العنان المنان غفار الذنوب العفو الكريم ستار العيوب "

فاطلب منه أن يستر عيبك أيها الدعي .. وأن يوارى عنك خطيئتك التي اقرتها في حق من لا يغفل ولا ينام .. فقفرانك يا عفو يا كريم !

ومما يدعو إلي الرثاء والضحك الذي هو كالبكاء .. أن يطلب هذا المتهمة من النيابة العامة في ختام التحقيق أن تعيد إليه الخطابات .. (إذا ما كنتش محتاجاها) ! (ص ٢٧)

وهل تحتاج النيابة العامة هذا العيب من القول ما لم تكن لتحيلك به وأقرانك ممن يؤمنون بفجأته وتجبرته أمام منصة القضاء العادل .. الذي يحمي المجتمع ويظهره من أمثالك **وأمثال هذا المتهمة الثامن** ..

الذي يبدأ رسالة كتبها بخط يده .. وكان يحتفظ بها في حافظة نقوده بقوله " ربي وسيدي ومولاي عمر" .. ويوقعها بـ "عبدكم"

ليس هذا فقط بل ضبط في مسكنه مائة وثمان وعشرون ورقة تحوى أفكارا متطرفا من المشاهدات المزعومة .. وقد أقر بملكيتها وحيازته لها .. وأنه قد حصل عليها في الحضرة الخاصة التي كان يرتادها في مقر الطريقة بالسيدة زينب .. وأنه كان يحتفظ بها في دولااب ملابسه ..

ويسوقنا الحديث سبيح الرئيس .. إلى المتهمة التاسع :

حيث نتوقف أمام جملته التبريرية : (ما ليش بركة إلا أنت) .. نطق بها مبرراً ما كتبه في إحدى رسائله لدى مواجهته بها في الصحيفة (٧) .. وأقر بأنه حررها بخط يده .. وقال فيها ..

" عمى وسيدي وسندى ومولاي/ عمر .. على جنابكم الشريف الصلاة والسلام.. حيث إنه لا حول ولا قوة إلا بكرم مددكم الكريم على .. وإني العبد الحدث العديم" .. إلى آخر الرسالة التي وقعها بقوله : " ولجنابكم الشريف الحمد والشكر .. ذرة تراب في ملك مالك الملك"

فهل وصل الفجور بذرة التراب إلى هذا الحد .. الذى يسبغ فيه العبد صفات المولى عز وجل على عبد مثله.. ثم يمرر ذلك بأنها تعنى : " ما ليس بركة إلا أنت .." إذا كانت هذه هى البركة فى مفهومك المنحرف فلا شك أن القانون الذى نقف فى محرابه الآن هو أيضا (ما نهوش بركه إلا أنت) !!

وهنا تنتقل راية الحديث إلى أخيه المتهم العاشر الصغير

العين التي لا تدمع .. والقلب الذى لا يخشع .. والنفس التى لا تذوب .. كما وصف هو نفسه فى خطابه الذى أقر بتدوينه بخط يده إلى عمه الشيخ عمر ويقول له بالنص : " نسألك العفو والغفران من عين لا تدمع وقلب لا يخشع ونفس لا تذوب .. ووقعه بعبارة : "الفقر"

وقد ذكر هذا المتهم فى تحقیقات النيابة أنه حرر الخطابات المضبوطة لديه فى غضون عام ١٩٩٩ .. (من ٢٩) ، مما يعنى مداومتهم فى كتابة هذه المشاهدات والاستفسارات المزعومة ..

أما المتهم الحادى عشر الجائم المتجول ..

فقد ضبعت بحافظة نقوده قصاصة ورقية أقر بحيازتها ومدون بها : "ولدى .. لقد اختارك مولانا وسيدنا الإمام الحسين عليه السلام لتكون صاحب تاج التسليم الرفيع .. وقد سلمك حضرته التاج المبارك .."

فأى تاج رفيع يلبسه هذا المتهم إلا أن يكون من الوهم والخداع والبطلان الذى انطلت أحابيله على هؤلاء المتغافلين ..

كما أقر المتهم الثانى بأن ثمة أسئلة مضبوطة لديه واستفسارات تخص المتهم الحادى عشر .. وبالإطلاع عليها تبين أنه يطلب فيها العفو والسماح من عمه الشيخ عمر ..

كما ضبعت لديه أيضاً محررات خطية تخص المتهم الثانى عشر :

الذى أقر فعلاً بأنه حررها بخط يده .. وأثبت الطب الشرعى ذلك .. وفى مشاهدات الجمعة الموافق ١٩٩٥/٩/٨ التى ضبطت بحوزة المتهم الثامن ما يخص هذا المتهم أيضاً .. حيث توجه المتهم الأول قولا تنسبه للشيخ المتوفى إليه قائلة :
" لقد تفضلت ستنا الكريمة فاطمة النبوية عليها السلام .. على أبنيك الرضيع بأن حسبته على حضرتها .. وتفضلت كذلك برقيته " ..

وهكذا دخل الرضيع فى زمرة هؤلاء الأثمين .. ومن عجب أنهم كانوا يجمعون الأطفال فى حجرة خاصة بهم يطلقون عليها (غرفة البذور) . كما هو ثابت من معاينة النيابة الواردة بمحضر الضبط . فقد بيتوا النوايا لفرس أفكارهم الضالة المنحرفة فى غرفة البذور .. لينشأ جيل مزعزع الإيمان والثقة ..

ولا غرو فى ذلك .. وقد تربوا فى بيئة فاسدة من الضلال والفساد .. لا تعطى صكوك الغفران وشهادات دخول الجنة إلا لمن يجلف فى اتجاه ريحها ويتبع أهواءها ..
نعم سيدي الرئيس فقد ذهب بهم التجري مذهبه حتى ادعوا أن للجنة مفتاحا .. أنعمت به المتهمة الأولى على المتهم الثالث عشر :

الذى حظي لديها بالرضا والقرب .. وفى مشاهدة يوم الجمعة الموافق ١٩٩٦/٣/١٥ التى ضبطت لدى المتهم الثامن تخاطبه المتهمة الأولى قائلة :
" يا غالى علي .. يا مقرب .. أنا أبدا لا أتركك .. وعنى لا أبعدك .. فإن رأيتني فى كل من حولك وأحببتهم لأني فيهم .. عرفت معنى الحب الروحاني " ..

ومما يندى له جبين الفضيلة أن والد هذا المتهم عندما حاول تقويمه .. هددته المتهمة الأولى فى إحدى مشاهداتها بقلب حياته إلى جحيم .. إذا هو تعرض لأبنه مرة أخرى .. كما شهد بذلك .. (ص ٦)

أما المتهمة السادسة عشرة والأخيرة :

فقد افتعلت مع زوجها الخلافات عندما حاول منعها من الاختلاط بهذه الطريقة .. وأقرت بأنها قد حررت بخط يدها المحررات المنسوبة إليها .. والتي تقول فى بعضها مخاطبة الشيخ المتوفى :
" وحضرتكم المطلع على الباطن والظاهر لكل امرئ " ..

ثم راحت تبث إلى الشيخ المتوفى فى خطابات عديدة شكواها فى حياتها العائلية والعملية .. وتطلب المساعدة والعون .. بعد أن تناست أن العون كل العون لا يأتي إلا من الخالق عز وجل .. لا من مخلوق مثله بله إنه متوفى !!

ولكن سيدي الرئيس .. وعودا إلى بدء .. ماذا يمكن أن ننتظر ممن أعمتهم الفواية في الفكر .. وأضلّتهم التأويلات الفاسدة المضلة .. إلا أن يتبها في ظلمات الجهل يعمهون ؟!

وبذلك سيدي الرئيس ، نكون قد انتهينا في مرافعتنا هذه من الركن المادي الذي تناولنا فيه أدلة ثبوت الجريمة المؤتممة بالمادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات .. بعناصرها المختلفة من استغلال للدين الإسلامي .. إلى الترويج والتحييد للأفكار التي بان أمام عدلكم شذونها وتطرفها .. وخشيتي من أن أكون قد أطلت وأنقلت لا يعادلها سوى تخوفي من أن أكون قد قصرت وأخللت ..

ولتسبح لو سيدي بالانتقال إلى الركن المعنوي لهذه الجريمة :

وهي إحدى الجرائم المعنوية التي لا يكتفى في قيامها توافر عنصري القصد الجنائي العام : العلم والإرادة .. بل تتطلب مع ذلك قصداً خاصاً يتمثل في اتجاه نية الجاني إلى إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية .. أو الطوائف المنتمية لها ..

فإذا ما توافر هذا القصد الخاص .. ووقع الفعل المادي تحققت الجريمة دون اشتراط تحقق نتيجة ..

ففي حالتنا الماثلة كان يكفي لقيام الجريمة توافر النية .. وإن لم تثر بالفعل فتنة .. أو يتبدى تحقير وازدراء .. ولكن الفتنة قد أثرت بأفكارهم الضالة المتطرفة .. وتمادوا في تحقير وازدراء الدين الحنيف .. وشخص رسولنا الكريم على نحو ما أفصحت عنه أدلة ثبوت الركن المادي ..

أما الركن المعنوي .. فقد اجتمع على إثباته في حق هؤلاء المتهمين كل الأدلة التي يمكن أن يقوم بها في جريمة تمس المصدر الرئيسي للدستور وهي شريعتنا الفراء ..

ونبدا سيدي الرئيس بأقوال الشهود من الأول حتى الثالث .. فقد تطابقت جميعها في تأكيد علم المتهمين بعناصر جريمتهم .. واتجاه إرادتهم إلى اقترافها .. فهم كانوا يعلمون جميع الأفكار المتطرفة التي نسبوها والصقوها بشيخ طريقتهم المتوفى .. بل كانوا يحذونها ويستحسنونها .. ويروجونها لدى العارف والأقربين بما تنطوى عليه من تحقير وازدراء لثوابت وأصول هذا الدين .. مما أدى إلى اضطراب في

الأفكار وتشئت في الرؤى .. وتزعزع في الإيمان على نحو ما رددته الشاهدة الأولى التي كانت على اقتناع بأفكار المتهمه الأولى .. فلما أن زالت عن عينها الغشاوة ورات أن في هذه الأفكار إساءة بالغة بأصول وجوهر الدين الإسلامي .. قامت بأداء دورها في الإبلاغ عنهم .. كمواطنة مسلمة .. آب إليها رسلها وصوابها ..

وهو ما كان أيضاً من أمر الشاهدين الثاني والثالث وشهدا به .. ولا حاجة بنا إلى تكرار أو تطويل ..

كما يؤكد القصد الجنائي لدى هؤلاء المتهمين ما شهد به الشاهد الخامس الشيخ بالصحيفة (٣) : من أنه أخبر المتهمين الثاني والرابع بمخالفة مشاهداتهم الزعومة لأعراف التصوف والدين .. ولكنهم ضربوا برأيه عرض الحائط .. وأخذوا يداومون على عقدها .. مما لا يدع مجالاً للشك في أن علمهم قد تحقق وإرادتهم قد اتجهت إلى ارتكاب جميع عناصر جريمتهم النكراه إثارة للفتن .. وتحقيراً وازدراء للدين الإسلامي الحنيف ..

وقد استقرت على ذلك أيضاً تحريات الشاهد الرابع النقيب / التي رسخ بها دأبهم على افتراء هذه الآثام .. وخروجهم بها على الشرع والقانون ..

بل إن أشرطة الكاسيت التي ضبطت بمقر الحضرة وبمسكن المتهمه الأولى .. وأكد تقرير خبير الأصوات تطابق البصمات الصوتية للمتهمين الأولى والثاني والثالث مع ما سجل بها .. لى من أبلغ الأدلة على توافر عنصرى القصد الجنائي لدى هؤلاء المتهمين ..

فلا شك في أن في حضورهم هذه الجلسات .. فضلاً عن تسجيلهم ما يدور بها ما يحقق علمهم بمضمونها واقتناعهم بمحتواها .. الذى أدى إلى اتجاه إرادتهم فى تسجيلها وترويجها وتحبيذها وصولاً لتحقيق نيتهم فى إثارة الفتنة وتحقير وازدراء الإسلام ..

وليس ببعيد عنا ما سبق ذكره من وصف تقرير الأهر الشريف لأفكارهم الضالة المنحرفة المخالفة لعقيدة التوحيد وشريعة الإسلام ..

كما كانت إقراراتهم السابق إبرازها سيدي الوئيس .. بأنهم قد حرروا بأيديهم أوراق المشاهدات والاستفسارات المضبوطة لديهم .. وكذا تأكيد الطب الشرعى ذلك .. دليلاً آخر على انصراف علمهم واتجاه إرادتهم إلى إثارة الفتنة بالترويج والتحبيذ وازدراء وتحقير الدين الإسلامى ..

وهكذا سيدي الرئيس يكون قد استوى أمام عدلكم علي عودهما ركننا هذه الجريمة : المادى والمعنوى .. بما يفصح عما اقترفته هذه الأيدي الأثمة فى حق الدين والمجتمع ..

سيدي الرئيس :

إن هؤلاء المتهمين من أدعياء التصوف الذين راحوا يخبطون فى دينهم خبط عشواء .. فاستشرى فى أمتنا مرضهم العضال .. حتى كاد يحنى على مفهوم التعبد الحقيقى .. ويغلق أبوابه الرحبة .. ولم يبق إلا على البدع من الطقوس الغريبة .. والشعوذات الدينية والشعائر المستهجنة .. التى لا يتأثر بها إلا كل جاهل ساذج سقيم الإدراك ..

وراحوا يحرفون الكلم عن مواضعه .. ويطوعون الدين وهم يتخفون وراء ستاره لأفكارهم المغلوطة .. واعتقاداتهم الباطلة .. فغدا مجتمعنا فى حاجة ماسة لأن نزيل ما علق بمفهوم التعبد من أتربة .. وما أصابه من تشوهات .. وما شابه من تخريفات القالين .. وانتحالات المبطلين .. وتأويلات الجاهلين الذين ابتلى الإسلام بهم .. فجعلوه لحما على وضم .. وأعملوا فى كيانه التماسك مدينة التقطيع والتجزئة فى الوقت الذى ينتظر منهم أن يجهدوا فى اتقاء السهام المرشوقة فى جسده من الخارج تارة بظهم مغلوط ، وتارة بحقد خصيم يطمع فى استباحة بيضته ..

وأخذوا يفتون فى عضد هذه الأمة المنكودة .. وهى تحاول جاهدة أن تأخذ مكانتها فى ركب الحضارة والتقدم .. وفى اعتقادهم أن مقاليد الكون قد أصبحت بأيدي نفر من الهلكى يصرفونها - يدلالهم على الله - أنى يشاءون :

“أحسب الذين كفروا أن يتخذوا عبادى من دونى أولياء
إنا أعتدنا جهنم للكافرين نزلاً”

صدق الله العظيم (الكهف : ١٠٢)

فاضطربت نظرتهم إلى سنن الله الكونية .. وحسبوها تليين لكل من ارتقى معهم سلم التسليم والخضوع .. وصعد درجات الطاعة والخنوع .. وليتهم اكتفوا بهذا التخليط السمج .. بل عمدوا إلى العقل فأطفأوا نوره .. فى دنيا لا تعتمد إلا على المعرفة الحق بأسرار الطبيعة وقوانين الحياة .. وقد أعمتهم نظرتهم السطحية

المهمشة لأمر الدين .. وجهلهم بحقائقه واستبصار أسرار .. عما تزخر به مصادره النيرة من احترام للعقل وتبجيل لدوره في مسيرة الإنسان على الأرض وإعمار الحياة .. ولو كانوا يجمدون أنفسهم بالتحصيل لما عموا مثلاً عن قول أبي حامد الغزالي الملقب بـ **بهاء العباد والعلماء بحجة الإسلام** :

" العقل كالأساس .. والشرع كالبناء .. ولن يفنى أساس ما لم يكن بناء .. ولن يثبت بناء ما لم يكن أساس .. فالشرع عقل من خارج .. والعقل شرع من داخل .. وهما متعاضان بل متحدان " .

ولكن سيدي الرئيس .. أنى لنا أن نستطيع العفر .. وننظر النور من جوف الجبل والظلام ؟!

إن مجتمعنا سيدي الرئيس .. وهو يتطلع إلى تبوء مكانته في عالم العلم والنهضة .. لينتظر من أفراده جميعاً أن تتساند أيديهم وتتداعم رؤاهم في تطهيره من هؤلاء المفسدين وأمثالهم .. وتستنصل شأفتهم وخذورهم حتى لا يبقى مكان لدعى .. يأخذ بتلابيبه إلى خرائب الفكر الخرافي الذي حاربه الإسلام الحقيقي منذ ظهوره ..

ولسنا بذلك .. كما قد يحلو للبعض أن يتشدد في الداخل أو الخارج نحجر على فكر .. أو نحد من حرية في الاعتقاد والعبادة ..

فإنما الحرية الحق في بناء المجتمع لا هي هدمه ..

الحرية الحق في تصحيح ما اعوج .. لا تعويج ما صبح .. والانحراف بتأويله إلى مدارك الجهل والضلالة ..

فحرية الاعتقاد حق أصيل لكل فرد .. قد صانه الدين نفسه .. وأحاطه الدستور بضمانات تكفل عدم المساس به .. ونحن إذ نقف في محراب العدل .. فإنما ندافع عن الحرية التي يخلخل أركانها الفكر الهدام الخرب .. مهما تزني بكلمات الحق التي يراد بها باطل ..

ومن ثم سيدي الرئيس :

فإن من النصفة لهذه الحرية .. والصون لها من أيدي العابثين .. وحفاظاً على دين الله الحنيف من أفكار اللاهين الجاهلين .. وحرصاً على مجتمع آمن متدين بطبعه وسط في عقيدته ..

فإن النيابة العامة تطالب المشرع . وتهيب به . بتشديد وتغليظ عقوبة هذه الجريمة في المادة ٩٨ (و) المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ نظراً لخطورتها وجسامتها على البلاد والعباد ..

تطالب المشرع بتشديد عقوبة هذه الجريمة لأنها تمس الأديان السماوية .. والطوائف المنتمية إليها ..

تطالب المشرع بتشديد عقوبة هذه الجريمة لأنها تفرق المجتمع في وحل المفساد .. وتقضى على كل أخضر من الفضائل والأخلاق ..

كما تطالب النيابة العامة بتوقيع أقصى العقوبة على هؤلاء الخارجين على الشرع والقانون ..

تطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين .. ليكون جزاء من مس الدين الحنيف وانتكح حرمة وتعدى على جوهره وأصوله .. جزاء وافقاً لما سولت لهم أنفسهم الدنية .. فليس يعد دين الله أوجب بالحفاظ وأولى بالرعاية ..

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بأهمية الدور الذي يضطلع به علماء هذه الأمة في تنوير وتبصير أفرانها بجوهر الدين الصحيح والأخذ بأيديهم إذا ما شابت عقائدهم شائبة أو أفسدها انحراف ..

فأمتنا منذ أكرمها الله بنور الإسلام وهي تشع في جوانب العالم الإسلامي بالاعتدال والوسطية .. دون أن تفرط أو تفرط ..

وبين ربوعها يقف الدين الحنيف مستويا على عودة أبيها شامخاً .. يتحدى سفاسف التهم والأباطيل .. فإذا ما مرق بعض المجاهدين فإنما هم نبتة شاذة متسلقة لم تكنفهم أرض مصر التي انغرفت في تربتها بذور التوحيد والإيمان .. ولم يروهم نيلها أو تظلم سماؤها .. أو يهذف عليهم نسيم فكرها المعتدل ..

ويبقى لنا سيدي الرئيس أن نرنو بعين الاطمئنان إلى حكمكم العدل ، الذى يهفو إليه المجتمع الذى أصابه هؤلاء فى مقتل من الدين .. فقد تعودنا إذا ما ضاقت بنا المسالك والأفاعيل .. أن نقف فى واحتكم المقدسة نتقياً ظلال أحكامكم الرادعة .. التى تعيد أمر كل ما اعوج إلى نصابه الصحيح .. فتأخذ الظالم بظلمه .. والمنتك حرمة الدين والمجتمع بجزاء ما اقترفت يده ..

وليبق حكمكم نبراسا تستضى به النفوس .. إذا ما اكتنفت جوانبها الظلمة .. أو طغت عليها الشطحة والنزوة ..

ولا غرو ، وانتم الأمناء على عدل الله ومنهجه القويم فى الأرض .. والحريصون على تطهير هذا المجتمع من أيدي العابثين ..

وهفكم الله .. وسدد خطاكم .. وألهمنا جميعاً الرشد والصواب ..

إنه نعم المولى ونعم النصير ..

تعقيب النيابة العامة

بادئ ذي بدء ، لا يسع النيابة العامة إلا أن تبادل الدفاع مشاعر الإشفاق ، وهي تري الأدلة قد انثالت عليه انشالا من حيث لا يحتسب ، فراحت تـري وتتابع قولية وفنية ومادية ، وأني له أن يواجه هذا السيل العرم من الأدلة إلا أن يأتي من هنا وهناك بشتيت من الأقوال التي يظنها دقوعا ، بيد أنها لا تثبت أمام أدني فحص لها أو محص .

لكن ثمة وقفة لابد منها أمام بعض ما أثاره الدفاع في ثانيا مرافعته من أمور يجدر بنا أن نفاتشها لجلاء وجه الحق فيها حتي لا يختلط حابلها بنابلها ، أو تتيه المعاني في ضباب المباني من الألفاظ ومقتضيات الكلام .

وبعداً أولاً : . إلتزم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى :

أما عن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بوصفها محكمة أمن دولة طوارئ فإنه من المقرر أن محاكم أمن الدولة أنشأت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ التي تنص علي أن " ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها هيمن يتولون القضاء فيها " وصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة الذي عمل به اعتباراً من ١/٦/١٩٨٠ واختصت بموجبه محاكم أمن الدولة دون غيرها بنظر جرائم معينة بصفة دائمة وبذلك أصبحت هذه المحاكم جزءاً من القضاء الطبيعي وهذه المحاكم تختلف عن محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - الصادر في ٢٨/٩/١٩٥٨ - إذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ وتنتهي بانتهائها وتختلف عن المحاكم العادية في إجراءات المحاكمة وتشكيلها في بعض الأحوال وفي عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذي يجوز له أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو يبذل بها عقوبة أقل منها أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى علي النحو الذي بينته المواد ١٢ ، ١٤ ، ١٥ من هذا القانون ، ولم يرد بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نص يشير إلى إلغاء القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فهذا القانون يعتبر قائماً رغم صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

وبذلك فإنه يوجد طبقاً لأحكام القانونين رقمي ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نظامان لمحاكم أمن الدولة العليا :

محاكم أمن الدولة تدخل في التشكيل القضائي العام ، ومحاكم أمن دولة طوارئ يكون وجودها رهن بإعلان حالة الطوارئ فهي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ تعمل عند إعلان حالة الطوارئ وينتهي عملها بانتهاء حالة الطوارئ وقد رأي المشرع أن يسند إليها الاختصاص بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وما قد يحيله إليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام طبقاً لنص للمادتين ٧ ، ٩ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وليس في تطبيق كل من أحكام هذين القانونين ثمة تعارض إذ لكل منها مجال تطبيقه ، فتطبيق قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ مرهون بإعلان حالة الطوارئ أو مد العمل بها ، أما القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فهو تنظيم قضائي عادي يختص بالنظر في نوع خاص من الجرائم التي تقع في الظروف العادية لا الاستثنائية .

ولا يقدح القول بأن المادة الثانية من مواد إصدار القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ قد نصت علي إلغاء كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون إذ أن هذا النص لا ينسحب علي قانون الطوارئ لاختلاف مجال تطبيق كل منهما فضلاً عن أن هذا لا يتفق مع ما أدخله المشرع من تعديلات لاحقة علي قانون الطوارئ بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ إذ أن التعديل لا يرد إلا علي قانون قائم وساري .

ولما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد أحالت الدعوى إلي هذه المحكمة لنظرها بصفتها محكمة أمن دولة طوارئ بموجب أمر الإحالة المؤرخ في ٢٥/٣/٢٠٠٠ استناداً إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والي القرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ والقرار الجمهوري رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٧ بمد حالة الطوارئ ، وإلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ ، والذي جاء في مادته الأولى بند أولاً بأن محاكم أمن الدولة طوارئ تختص بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

ولما كانت جريمة استغلال الدين في الترويح والتحييد لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة منصوص عليها في المادة ٩٨ (و) في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن ثم فهي تدخل بنص القانون في اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ .

ولما كانت الواقعة معاقب عليها بالحبس فمن ثم تختص بها محاكم أمن الدولة طوارئ الجزئية باعتبارها جنحة وبالتالي تكون هذه المحكمة هي المختصة قانوناً بنظر هذه الدعوى ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائياً في غير محله ولا سند له من القانون .

أما بالنسبة لخلو القرار رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ من أسباب إعلان حالة الطوارئ فقد صدر هذا القرار بإعلانها عقب اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فكانت أسباب إعلانها معلومة للكافة من الناحية العملية ، ويكون اشتراط أن يتضمن هذا القرار بيان أسباب إعلانها لغوا يتنزه عنه الدستور والقانون. فضلاً عن أن هذا القرار طبقاً لما استقرت عليه أحكام القضاء هو عمل من أعمال السيادة التي لا تخضع قانوناً لرقابة القضاء وبالتالي لا وجه للنعي عليه من ناحية خلوه من أسباب إعلان حالة الطوارئ فضلاً عن أن الدستور لم يرتب جزاء علي خلو هذا القرار من بيانها .

ثامياً : . الدفع بطلان التسجيلات :

فالدفع بعدم جواز الاستناد إلى التسجيلات الصوتية لبطلانها ، دفع ظاهر الفساد ، ذلك أن الثابت بالتحقيقات والتسجيلات أن المتهم الأولي ومريديها هم الذين كانوا يقومون بإجرائها في مقر الحاضرة بما لا يدع مجالاً للشك في أنها كانت تتم بعلمهم جميعاً ورضاهم التام ، الذي لا يشوبه الشك أو يخالطه الجهل ، وأن ذلك التصرف منهم كان مقصده ترويع وتحبيذ تلك الأفكار المسجلة ليتم تداولها فيما بينهم ، أو بينهم وآخرين ، ذلك أن أشرطة الكاسيت قد ضبط بعضها بمسكن المتهم الأولي ، وبعضها بمقر الحاضرة أو قديمته المبلغه ، فإن نعي الدفاع بأن ثمة تلاعباً قد حدث بهذه الأشرطة هو قول لا سند له ولا يستقيم وواقع الحال لأن تقرير خبير الأصوات وهو الجهة الفنية المختصة بهذا الشأن أثبت أنه لم يحدث أي تدخل فني فيها عن طريق المونتاج ، وإن كان الدفاع يبغي هذا الدفع بخصوص الأشرطة المقدمة من المبلغه حتى وإن سلم له - وهو ما لم يسفر عنه التقرير - فماذا هو قائل عن الأشرطة المضبوطة بمعرفة النيابة العامة بمقر الحاضرة التي كان يتم بها تسجيل هذه الأشرطة نفسها ، وهي تتطابق في محتواها ومضمونها مع الأشرطة المقدمة من المبلغه ، بما يقطع بأن هذه الأشرطة كان يتم تداولها بنصها بين المتهمين وتوزيعها فيما بينهم وللمقربين لديهم من الأهلين والأصدقاء ، بل أن النيابة العامة تريد أن تعرف ما عسي أن يقوله الدفاع وقد نعي خبر محتويات هذه الأشرطة إلى علم الصحافة ؟

ومن حيث أنه عما أثاره الدفاع من ضبط خمسة أشرطة بمسكن المتهمه مدون عليها " تقديس العم ، إساءة الألوهية " .. وأنه يستعصي منطقاً أن تكتب المتهمه هذه العبارات علي أشرطة تحتفظ بها في مسكنها وتثبت علي نفسها تهمة تضليل الرئيين بتلك الادعاءات المدونة علي الأشرطة ، فإن النيابة العامة لا ترى استبعاد إثبات مثل هذا من المتهمه الأولى وهي امرأة متعلمة باعته نفسها وعقلها لأفكار مغلوطة وادعاءات

كاذبة فلا غرو أن يصدر منها أو من أحد اتباعها مثل هذا التضليل اعتقاداً بأنها في حصن ومأمن من عين القانون الساهرة ، ولم يخطر ببالها أن الله يهمل ولا يهمل ، وأمنت تفتيش مسكنها أو مقر الحضرة فباغتتها النيابة العامة ومأمور الضبط القضائي وامام مدامتها لم تحر جواباً .

ثالثاً : . الدفـع بجـوءه خلافاً بـين المـتـهمـة الأولـى والمـلـفـة :

هو دفع لا يجدر بنا أن نرد عليه إلا بالقدر الذي توضح به النيابة العامة أنها لا تنساق وهي الأمانة علي مصلحة المجتمع وراء دعاوى أو بلاغات كيدية ، وقد لمست النيابة في البلاغ المقدم من الشاهدة مصداقيته وجاء تسعة شهود تتطابق أحوالهم في مضمونها وتنساق لإسناد التهمة بهؤلاء المتهمين ، بل إن الشاهد الخامس الذي كانت قد استشهرت به التهمة الأول وجاعت شهادته مخزية لادعاءاتها فنطق لسانه بالحقيقة التي دمغت أحوالها وهو الذي نفى به كل شبهة في مصداقية البلاغ .

رابعاً : . الدفـع بأن ما جاء على لسان المتهمين هو من تجاوزات الطرق الصوفية :

نحيل في ذلك إلى مرافعتنا التي سبق وأن رددنا فيها مراراً وتكراراً أنه ليس بيننا وبين الطرق الصوفية التي ترعي أعراف التصوف وتلتزم بجوهره دون ازدراء أو تحقير أو إثارة فتنة أية معركة أو خلاف .

فنحن لم نقدم هؤلاء المتهمين للمحاكمة لأنهم من الصوفية ، بل لأنهم ارتكبوا أفعالا وسلوكا مسالك من شأنها ترويح وتحبيذ أفكار متطرفة لا علاقة لها بالصوفية ، أو بأي طريقة تنتمي للدين الإسلامي ، فإن من يدعى أن بشرا صار إليها وأنه رسولا لا يستحق أن يوصف بأنه مسلم بله أن يكون من اتباع الطرق الصوفية . فليس ثمة مسلم صوفي كان أو غير صوفي لا يشهد بأن لا إله إلا الله محمد رسول الله .

وفي ختام هذا التعقيب ، لا يفوتني أن أنوه بكلمة قد انفلتت من لسان الدفاع وصم بها النيابة العامة بأنها لا تعرف جوهر الإسلام ، ثم تصادي مطالبا بحذف كلمة شذمة من المرافعة ، فأما عن وصمته فإننا لا نجد أنفسنا في حاجة إلي الدخول في سقاسف ومهارات لفضلية ، لأن من يعرف مبادئ الإسلام وأساسه وجوهره لا يمكن أبدا أن يسلم بهذه الأفكار المتطرفة التي تعجب النيابة العامة إزاء ما يقدمه الدفاع من ردود عنها ، فالنيابة وهي الأمانة علي مصلحة المجتمع وعلي الدعوى الجنائية تنأى بنفسها عن الدخول في تلك المهارات ، وإن كان الظاهر للعيان أن قيام الدفاع بالدفاع عن تلك الأفكار المتطرفة هو الذي يقطع بعدم فهمه لجوهر الإسلام .

أما كلمة شرذمة التي اعترض عليها الدفاع ، فالنيابة العامة قد وضحت بها في مراجعتها أن هؤلاء المتهمين بما أتوه من أفعال تشين صحيح الإسلام والتصوف قد خرجوا عما يدين به الأكثرية من المسلمين . والنيابة تحيط الدفاع علما بأن كلمة شرذمة ليست سباً ، فقد وردت في جميع معاجم اللغة العربية بمعنى قلة من الناس وجمعها شراذم .^(١)

(١) بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٥ قضت المحكمة برئاسة سامح سعيد رئيس المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بوقاية المتهم الحادى عشر ، وبمعاقبة المتهمة الأولى بالحبس مع الشغل لمدة خمس سنوات ، وبحبس كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع بالحبس لمدة ثلاث سنوات ، وبحبس كل من المتهمين السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر بالحبس سنة مع الشغل ، وبحبس المتهمتين الخامسة والرابعة عشر ستة أشهر مع الشغل ، وبتفريم كل من المتهمتين الخامسة عشر والسادسة عشر مبلغ ألف جنيه ، وبمصادرة أشرطة التسجيلات الصوتية للمشاهدات والكاتبات الخطية للمتهمين .

(٤)

مرافعة النيابة العامة

في

قضية الكشم

المقيدة برقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا

وفيهما استغلت بعض النفوس المريضة شجاراً عادياً بين
بائع ومشتري على ثمن حذاء ، وراحوا ينفخون النار بين أهل
قرية الكشح من المسلمين والمسيحيين ، حتى اندلعت أحداث
دامية راحت ضحيتها واحد وعشرون من أبناء هذا الوطن .

أسند إلى المرحومين من الأول وحتى السادس والستين:

لهم في يوم ١٢/٣/٢٠٠٠ ١٩٩٩ ويومي ٢٠٠٠/٧/٢٢ ببلدة مركز دار السلام ـ محافظة سوهاج

في يوم الجمعة ١٢/٣/١٩٩٩ :

أولاً : المرحومين من الأول حتى الثامن والثلاثين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال للمسلمين ودينهم وكان ذلك باستعمال القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث اللوث إذا استعملت بصفة أسلحة (اسياخ حديدية وعصى) وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- نهبوا البضائع والأمتعة المملوكة للمجني عليه وآخرين وكان ذلك بالقوة الإجبارية علي النحو المبين بالتحقيقات .

٢- لتلفوا عمداً المحال التجارية والأكشاك والفرش وعربات اليد والبضائع المملوكة للمجني عليهم سائقي الذكر وجعلوها غير صالحة للاستعمال ، وقد ترتب علي ذلك أضراراً مالية لكل منهم تزيد قيمتها علي خمسين جنيهاً .

المرحومين من الثاني عشر حتى الخامس عشر :

أحدوا ب عمداً مع سبق الإصرار الإصابات الموصوفة بالترقير الطبي المرفق والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً ، بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي التعدي علي أي مسلم ، وما أن ظفروا بالمجني عليه حتى نهالوا عليه ضرباً مستعملين في ذلك عصى حال كونهم ضمن التجمهر موضوع التهمة الواردة بالبند أولاً .

ثانياً : المرحومين من التاسع والثلاثين حتى الرابع والأربعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء علي أموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجريمة الآتية :-

التكفوا عمداً المحال التجارية والبضائع المملوكة للمجني عليهم وآخرين وقد ترتب علي ذلك أضرار مالية لكل منهم تزيد قيمتها علي خمسين جنيهاً .

في يوم الأحد ١٢/٣/٢٠٠٠ :

أولاً : المرحومين من الأول وحتى الخامس :

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على المسلمين وكان ذلك باستعمالهم القوة والعنف حال كون بعضهم حاملين أسلحة نارية وقد وقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- شرعوا في قتل كل من و و عمداً من سبق الإصرار والترصد بأن عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل أي مسلم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وترصدوا للزائرين منهم بالطريق العام وما أن شاهدوا المجنى عليهم حتى أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجنى عليهم بالعلاج .

٢- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (بنادق آلية).

٣- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة النارية سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها .

ثانياً: المتهمون من الخامس والأربعين وحتى الثالث والتسعين:

اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على أشخاص وأموال المسيحيين وكان ذلك باستعمال القوة والعنف وحالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة "عصي وآلات حديدية" وقد وقعت منهم تنقيذاً للغرض للقصود من التجمهر مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين :-

أ- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر، وما أن ظفروا بالمجنى عليه حتى أطلق عليه المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين عدة أعيرة نارية حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزركم، فاصلدين جميعاً من ذلك قتله، فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .
وقد اقترنت وارتبطت بهذه الجريمة جنابة أخرى وجنحة وهي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :-

- وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً بمسكن المجنى عليه علي النحو المبين بتقرير العمل الجنائي . (الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ عقوبات)
- سرفهوا المبلغ النقدي والنقولات للبنينة وصفاً بقيمة وقدرها بالتحقيقات والملوكة ل وكان ذلك من مسكنه . (الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣٦٧/أولاً، وخامساً من قانون العقوبات)

ب- المتهمون من الخامس والأربعين حتى السابع والأربعين :-

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخة " ثلاث بنادق آلية " .
- أحرزوا ذخائر مما تستعمل على الأسلحة سالفة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم ببيعازتها أو إحرازها .

٢- المتهمون من الخامس والأربعين حتى الخمسين أيضاً والمتهم العامي والخمسين :-

أ- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر واقتحموا عليه مسكنه وما أن ظفروا به حتى انهال عليهم الحادي والخمسون على رأسه وصدره بجسم البندقيّة الآلية التي كانت بجوزيته حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزركم فاصلدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .

وقد اقترنت بهذه الجريمة جنابتان أخريتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :-

- وضعوا النار عمداً في محال مسكون بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ببعض محتويات مسكن الجنى عليه سالف الذكر علي النحو المبين بتقرير العمل الجنائي . (الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٢٥٢ من قانون العقوبات) .

- سرفهوا للبالغ النقديّة والنقولات للبنينة وصفاً بالتحقيقات والملوكة للمجنى عليه سالف الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على زوجته بأن اقتحموا مسكنه حاملين أسلحة نارية وذخائر وأطلقوا داخله عدة أعيرة نارية فاصلدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والضرار بالمسروقات . (الأمر المنطبق عليه نص المادة ١/٣٤ من قانون العقوبات) .

ب- المتهم الحادي والخمسون :-

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخاً (بندقية آلية) .
- أحرز ذخائر مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له ببيعازته أو إحرازه .

٣ - المتهمون من الثاني والخمسين حتى الخامس والخمسين -

١- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وآلة حديدية وافتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها .

و قد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنايات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سالفى البيان -
- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وآلة حديدية وافتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلق عليها المتهم الثالث والخمسون عياراً نارياً حال وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها قاصدين جميعاً من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركه الجني عليها بالعلاج -

- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلها وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وآلة حديدية وافتحموا مسكنها بالقوة وما أن ظفروا بها حتى أطلقوا عليها عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتلها وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب .

- وضعوا النار عمداً في محل مسكون بأن سكبوا مادة معجلة علي الاشتعال داخله وأوصلوا بها مصدر حراري علي النحو المبين بتقرير العمل الجنائي .

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢ / ٢٥٧ من قانون العقوبات)

ب - المتهمون من الثاني والخمسين حتى الرابع والخمسين -

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) .

- أحرزوا ذخائر مما تستعمل علي الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها .

ج - المتهم الخامس والخمسون -

- أحرز أداة (آلة حديدية) مما تستخدم في الاعتداء علي الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها مسوغ .

٤ - المتهم السادس والخمسون -

١- قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم علي قتله ولعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عدة لعمرة نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

و قد اقترنت بهذه الجناية جنايات أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفى البيان -
- قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم علي قتلها ولعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر وما أن ظفر بها حتى أطلق عليها عدة لعمرة نارية قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها .

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات)

ب - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بندقية آلية) .

ج - أحرز ذخائر مما تستعمل علي السلاح سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه

٥. المتهم السابع والخمسون :-

١- شرع في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وأعدوا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر وما أن ظفر به حتي أطلق عليه عياراً نارياً فأصابت من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركه المجني عليه بالعلاج .

ب- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بنشقية آلية) .

ج- أحرز ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه .

٦. المتهمون من الثامن والخمسين حتي الثالث والستين :-

١- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر ولقافات من القماش المشتعل وما أن ظفروا به حتي أطلق المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية علي مسكنه فأصابه عياراً منها أعجزه عن الحركة والتي باقي المتهمون للقافات القماش المشتعلة داخل مسكنه فطالته النيران فأصابت جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وقد تقدمت هذه الجناية واقرئت بها وتلتها جنايات أخرى هي انهم في ذات المكان والزمان سالف البيان ؛ وضعدوا النار عمداً في محل مسكون بأن أعدوا لهذا الغرض لقافات من القماش المشتعل والقوا بها داخل مسكن المجني عليه علي النحو المبين بتقرير العمل الجنائي .

- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وما أن ظفروا به حتي أطلق عليه المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية والتي باقي المتهمون للقافات القماش المشتعلة بمكان وجوده بمسكن المجني عليه فأصابت جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مداركه المجني عليهم بالعلاج .

- شرعوا في قتل و..... و..... و..... و..... و..... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية وذخائر وما أن ظفروا بهم بشرفة ودخل مسكن المجني عليه حتي أطلق عليهم المتهمان الثامن والخمسون والثالث والستون عدة أعيرة نارية والتي باقي المتهمون للقافات القماش المشتعلة داخل المسكن فأصابت جميعاً من ذلك قتلهم وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو عدم إحكامهم التصويب ووصول قوات الشرطة لمكان الحادث وفرار الجناة .

(الأمر المنطبق عليه نصوص المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٣٣١ ، ٢/٣٢٤ ، ١/٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- للتهمة الثامن والخمسون والثالث والستين :-

- أحرزوا بغير ترخيص سلاحين نارين (بنشقيتين آليتين) .

- أحرزوا ذخائر مما تستعمل علي السلاحين سالف البيان دون أن يكون مرخصاً لهما بحيازتهما أو إحرازهما .

٧. المتهمون من الرابع والستين حتي الثالث والسبعين :-

١- قتلوا و عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتلهم وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" وذخائر وأجسام صلبة وفتحموا مسكنهما وما أن ظفروا بهما بداخله حتي انتهالوا ضرياً بالأجسام الصلبة علي رأس المجني عليه الأول وأطلق المتهمون الرابع والستون والخامس

والستون والثاني والسبعون عدة أعيرة نارية علي المجني عليه الثاني قاصدين من ذلك قتلها فأحذثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوتت بحياتهما .

وقد افترئت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :-
- سرقوا المبلغ النقدي والنقولات للمينة وصفاً وقيمة وقدرأً بالتحقيقات والملوكة للمجني عليها
سألني الذكر وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع علي زوجة وأبنة المجني عليه الأول بأن اقتحموا
مسكنهم بالقوة شاهرين الأسلحة النارية والأجسام الصلبة وأطلقوا عدة أعيرة قاصدين من ذلك شل
مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات .
(الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣٤ / ١ من قانون العقوبات)

ب- للتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون :-

- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) .
- أحرزوا ذخائر مما تستعمل علي الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها .

٨- المتهمون الرابع والستون والخامس والستون أيضاً والرابع والسبعون :-

أ- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وأعدوا لهذا الغرض
أسلحة نارية "بنادق آلية" وذخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتي أطلقوا عليه عدة أعيرة
نارية قاصدين من ذلك قتله فأحذثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أوتت
بحياته .

وقد افترئت بهذه الجناية وتلتها جنايتان أخرتان هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :-
- شرعوا في قتل عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتله وأعدوا لهذا
الغرض أسلحة نارية "بنادق آلية" وذخائر واقتحموا مسكنه وما أن ظفروا به بداخله حتي أطلقوا
عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحذثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد
خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليه بالعلاج .

- وضعوا النار عمداً في محل معد للسكني بأن أوصلوا مصدراً حرارياً ذو لهب مكشوف بمحتويات الحظيرة
الملحقة بمسكن المجني عليهما سألني الذكر علي النحو المبين بتقرير العمل الجنائي .
(الأمر المنطبق عليه نصوص مواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١/٢٥٢ من قانون العقوبات)

ب- أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) .

ج- أحرزوا ذخائر مما تستعمل علي الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو
إحرازها .

٩- المتهمون الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون أيضاً ومن الخامس

والسبعين حتي الثامن والسبعين :-

أ - سرقوا النقولات المبنية وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكة للمجني عليه وكان ذلك بطريق
الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مخازنه حالة حمل للتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون
والثامن والسبعون أسلحة نارية أطلقوا منها عدة أعيرة وإذ حاول منعهم إنهال عليه للتهم
الخامس والسبعون ضرباً بعضاً قاصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه
من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليه علي النحو
المبين بالتقرير الطبي .

ب - وضع النار عمداً في المخازن والملوكة للمجني عليه سالف الذكر بأن أشعلوا فيها النيران علي النحو
المبين بتقرير العمل الجنائي .

ج- المتهمون الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون :

- احرزوا بغير ترخيص اسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) .
- احرزوا ذخائر مما تستعمل علي الأسلحة سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها .

١٠- المتهمان السابع والخمسون والثالث والستون أيضاً والمتهم التاسع والسبعون :-

أ- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا للارئين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالجنبي عليه حتي أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية فاصدين من ذلك قتله فأحْدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .

وقد اقترنت بهذه الجناية وتلتها جنایات أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني البيان :

- قتلوا و..... و..... و..... وعمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا للارئين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالجنبي عليهم حتي أطلقوا عليهم عدة أعيرة نارية فاصدين من ذلك قتلهم فأحْدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتهم .

- شرعوا في قتل و..... وعمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض ثلاثة أسلحة نارية وترصدوا للارئين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالجنبي عليهما حتي أطلقوا عليهما عدة أعيرة نارية فاصدين من ذلك قتلهم فأحْدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليهما بالعلاج . (الأمر المنطبق عليه نصوص اللواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ من قانون العقوبات) .

ب- احرزوا بغير ترخيص اسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) .

ج- احرزوا ذخائر مما تستعمل علي الأسلحة النارية سائلة البيان دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها .

١١- المتهمون من الثمانين حتي الرابع والثمانين :-

أ - قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا للارئين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالجنبي عليه حتي إنْهال عليه المتهمان الثمانون والرابع والثمانون ضرباً بالعصي علي رأسه حالة وجود بقية المتهمين يشدون من أزرها فاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحْدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .

ب- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا للارئين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالجنبي عليه حتي إنْهالوا عليه ضرباً بالعصي وأشعلوا فيه النار فاصدين جميعاً من ذلك قتله فأحْدثوا به الإصابات التي أوتت وفاته .

اقترنت بهذه الجناية جنانية أخرى هي أنهم في ذات الزمان والمكان سألني الذكر :

- سرفوا الدابيتين المبيتين وصفاً بالثوراق والملوكيتين لـ بالإكراه الواقع عليهما بأن أستوقفوها وإنْهالوا عليهما ضرباً بالعصي فاصدين من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك هذا الإكراه أثر جروح علي النحو الملبين بالتقرير الطبي .
(الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣٤ من قانون العقوبات)

ج- قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالمجني عليه حتي إنتهالوا عليه ضرباً بالعصي وأشعلوا فيه النار فأصدين جميعاً من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته .

١٢- المتهم الثاني والأربعون أيضاً والمتهمان الخامس والثمانون والسادس والثمانون :-

شرعوا في قتل المجني عليهما و..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية وعقدوا العزم علي قتل أي من المسيحيين وأعدوا لهذا الغرض عصي وترصدوا المارين منهم بالطريق العام وما أن ظفروا بالسيارة التي تقل المجني عليهما حتي أجبروهما علي النزول منها وإنهالوا عليهما ضرباً بالعصي فأصدين جميعاً من ذلك قتلتهما فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركه المجني عليهما بالمعالج .

١٣- المتهمون الوابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسبعون أيضاً :-

أ- سرقوا الماشية والمنقولات والمبالغ النقدية للبنينة وصفاً وقدرأ بالأوراق والملوكة للمجني عليه وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن اقتحموا مسكنه عشوة وأشهر المتهم الرابع والستون سلاحاً نارياً فأصدين من ذلك شل مقاومته وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات .

ب- المتهم الرابع والستون أيضاً :

أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (بنقضية آلية) .

١٤- المتهم الرابع والستون أيضاً والمتهمان السابع والثمانون والثامن والثمانون :-

سرقوا الأغنام والدابة والمنقولات للبنينة وصفاً وقيمة بالأوراق والملوكة لـ وكان ذلك من مسكنه علي النحو المبين بالتحقيقات .

١٥- المتهم التاسع والثمانون :-

سرق المبلغ النقدي والدابة والمنقولات للبنينة وصفاً وقيمة وقدرأ بالأوراق والملوكة للمجني عليها وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن اقتحم وبعض للتجهزين مسكنها بالقوة وإنهال ضرباً بعضاً علي رأسها قاصداً من ذلك شل مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات وقد ترك ذلك الإكراه أثر جروح بالمجني عليها علي النحو المبين بالتقرير الطبي .

١٦- المتهمان التسعون والمادي والتسعون :-

سرقا الدراجات البخارية والمنقولات للبنينة وصفاً وقدرأ بالأوراق والملوكة للمجني عليه وآخرين من المغزون الخاص به وذلك بطريق الكسر علي النحو المبين بالتحقيقات .

١٧- المتهمان الثاني والتسعون والثالث والتسعون :-

ألتقا عمداً منقولات مملوكة للغير بأن وضعوا النار في السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل سوهاج ومقطورتها رقم ٥٠٠٢٨ وللملوكتين للمجني عليهما و..... والسيارة رقم ٤٢٠٣٦ نقل القاهرة ومقطورتها رقم ٥٩٠٥ والملوكتين للمجني عليه وترتب علي ذلك ضرر مائي لكل منهم تزيد قيمته علي خمسين جنيهاً .

ثالثاً : المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون :-

اشتركا وآخرون مجهولون في تجهيز مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم الإعتداء علي المسيحيين وكان ذلك بإستعمالهم القوة والعنف حالة كون بعضهم حاملين لأسلحة نارية وقد وقعت تنفيذاً للغرض المقصود من التجهيز مع علمهم به الجرائم الآتية :-

١ - قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووفقاً بالطريق العام إنتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجهيرهم بسرعة فائقة حتي إستقلا سيارة قاندا المتهم الخامس والتسعون لطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة ليرة نارية - قاصدين قتل من بداخلها - فأصاب المجني عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وقد لفترت بهذه الجناية جناية أخرى هي انهما في ذات الزمان والمكان سالفى البيان :-
- شرعا في قتل كل من و..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتا النية وعقدا العزم علي قتل أي مسيحي وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً ووفقاً بالطريق العام إنتظاراً لمرور أي منهم وما أن شاهدا سيارة تجتاز تجهيرهم بسرعة فائقة حتى استقلا سيارة قاندا المتهم الخامس والتسعون لطاردة السيارة الأولى وأطلق المتهم الرابع والتسعون صوبها عدة ليرة نارية - قاصدين قتل من بداخلها - فأصاب المجني عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإزائتها فيه هو مداركه المجني عليهم بالعلاج .
(الأمر المنطبق عليه نصى للواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات)

٢ - للمتهم الرابع والتسعون :-

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً " بنسخة آية " .
- أحرز ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه .

فري يوم الإثنين ٢٠٠٠/٧/٢ :**المتهم الثاني والتسعون أيضاً والمتهم السادس والتسعون :**

١ - خطفوا بالإكراه المجني عليها بأن استوقفها بالطريق حال حمل المتهم السادس والتسعون سلاحاً نارياً مهددين إياها به قاصدين من ذلك شل مقاومتها فتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من خطفها وإقتيادها إلي مسكن المتهم الثالث والخمسين بمنطقة الزراعات .

٢ - أكرها المجني عليها سائلة الذكر بالتهديد بالسلاح الناري سالف البيان على إضضاء سنداً موحداً لدين علي النحو المبين بالتحقيقات .

٣ - أحرز في قتل المجني عليها سائلة الذكر عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم علي قتلها وأعدا لهذا الغرض سلاحاً نارياً وذخائر بأن اصطحبها إلي خارج المسكن سالف البيان في التهمة "١" وأطلق عليها المتهم السادس والتسعون عياراً نارياً - قاصدين من ذلك قتلها - فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي علي النحو المبين بالتحقيقات .

٤ - للمتهم السادس والتسعون :-

- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مشفخن (فرد صناعة محلية) .
- أحرز ذخائر مما تستعمل علي السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض
إن الله لا يحب المفسدين“

صدق الله العظيم (القصص . ٧٧)

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لتأذن لي عدالة المحكمة أن أبدأ هذا الجزء من المرافعة من حيث انتهى السيد
الزميل باستكمال عرض جوانب هذا المشهد الأساوي المثير ..

فبينما كان العالم كله يعيش نشوة الابتهاج باستقبال ألف جديدة من السنين
الميلادية .. وتنطلق مظاهر الفرحة في كل مكان من هنا وهناك .. كانت وحدها هذه
القرية الموعودة تعيش حالة من الهلع والذعر، وسفك الدماء ..

فكان العام الجديد قد حل عليهم بالنحيب والعيول والصراخ على أشلاء الجثث
الممزقة والمحترقة .. واستقبلوه على إيقاع الأعيرة النارية، التي تسكن في الأجساد
فتحل محل الروح طاردة منها الحياة ..

وبدأوا الأفيثهم الجديدة ما بين اندفاع جنوني وهرولة واختباء واحتماء
وتساقط وفرار وحريق ودمار وقتل ونهب وتهديد ووعيد ..

لم تنهأ هذه القرية المسكينة في هذه الأيام السعيدة على العالم كله بلحظة تمر
دون ترفق وتوجس وخوف ..

ولم يذق أهلها راحة أو نوماً .. دون أن تنغص عليهم معركة هنا أو مجزرة
هناك ..

وما كانت هذه القرية الوادعة لتعيش هذه المأساة إلا لأن هؤلاء المتهمين قد
استكثروا على أهلها أن ينعموا بكيفية خلق الله بالسعادة والبهجة .. فأخذوا على
عاتقهم تكبر صفو هذه القرية بمشاحنات ومضاغبات وهتافات وإشارات كانت
عواقبها وخيمة عليهم جميعاً ..

فجريمة هؤلاء ، سيدي الرئيس :

تمجها الإنسانية قبل أن يعاقب عليها القانون .. وهل أسوأ من أن نصرم إنساناً
مسلياً كان أو مسيحياً من فرحة الإبتهاج ومشاركة إخوانه في الدين والدنيا كلها هذه
الفرحة التي سمى من أجلها العيد عيداً ، وفيه يعود الناس بعضهم بعضاً ..

فما بالنا وقد تحولت القرية إلى جحيم من الإثارة والشغب .. فلا يعود بعضهم بعضا إلا فى المقابر أو المستشفيات ..

فيالها من مأساة مضجعة وجريمة نكراء !!

لم يراع فيها هؤلاء الباغون إلا ولا ذمة حين أقدموا على اقترافها .. ضاربين عرض الحائط بما تنعم به هبة النيل والمصريين من هدوء وسكينة وتسامح منذ فجر التاريخ .. الذى تشهد حوادثه كلها على أن الألفة والترابط بين كل من يرتشف من نيل مصر ويستظل بسمائها .. وتشرق عليه شمسها هو ما يجمع بينه وبين كل أخ مصرى يعيش على أرضها الطاهرة ..

وهنا يبقى للنيابة أن تسجل أن المواطنين أجمعهم أمام القانون سواء .. وأن سلامة المجتمع وأمنه هى سلامة كل أفراد دون تفرقة بين مسلم ومسيحي .. فكلنا نتشج برداء المصرية والوطنية ..

وليعلم كل باغ أن لا دين سماويا يقر البغى والجور وظلم الآخرين .. وعلى الذين يزجون بالدين فى هذه القضية أن يمتنعوا ويعلموا بأن الإسلام والمسيحية براء براء .. من هذا العيب الذى اقترفته أياذى هذه الفئة الأثمة .. الدين براء .. فلننحج التمسح بثوب الدين جانباً !!

ولنقف أمام هذه الفئة الباغية لنكشف سوء طويتهم بما اقترفت أيديهم من إثم وبغى ونهب وقتل وانتقام وترويع وعدوان .

وسوف أتناول ، سعيدي الوئيس ، فى هذا الجزء من المرافعة جرائمهم الواردة فى أمر الإحالة بدءاً من البند السادس فى التهمة (ثانياً) إلى آخر ما أسند فى أمر الإحالة إلى المتهمين الثانى والأربعين والثانى والخمسين .. ومن الرابع والستين إلى الثامن والسبعين .. ومن المتهم الثمانين إلى السادس والتسعين .. عدا الجرائم الواردة فى البند الثامن من التهمة (ثانياً) حيث سبق تناوله لدى السيد الزميل .

وسوف أتناول هذه الجرائم تبعا للتسلسل الوارد فى أمر الإحالة .. حيث تتوزع بين القتل ، والشروع فيه ، ووضع النار عمداً ، فى محال مسكونة والسرققة بالإكراه ، والتجمهر ، والخطف ، والإتلاف العملى ، والسرقات البسيطة ، وإحراز الأسلحة النارية والدخائر ..

وإن كل جريمة من هؤلاء وإن بدت لنا فى سياق سردها بجوار أخواتها واحدة .. لكن آثارها على الأنفس والأهلين وذوى قريى الضحايا أكبر من أن تعد أو تحصى .. ولن يشعر بمدى معاناتها إلا من اكتوى حقاً بنارها وأصابته من قريب أو من بعيد بعض شظاياها ..

فألهم ألهمهم الصبر والسلوان .. وأعنا على حمل رسالة العدل الذى تأمر به بين خلقك .. وإجلاء الحقيقة ابتغاء ثوابك .. لردع المجترئين على أوامرك ونواهيك .. والخارجين على مشيئتك ..

وتحاشيا للتكرار أو الإطالة .. التى ربما يؤدى إليها التعرّيج على الجوانب القانونية للجرائم السابقة والى أفاض السيد الزميل فى تناولها .. فإننا نلج مباشرة إلى جرائمهم المنكرة وأدلة ثبوتها فى حق كل منهم ..

ونحن إذ نفعل ذلك .. لا نرى جريمة أكبر أو أشنع من إزهاق روح الإنسان لكى نبدا بها ..

ومن أسف ، أن شهدت هذه القرية الواقعة جرائم قتل جماعية .. يشترك فيها ويتفق على ارتكابها فئة انتزعت من نفوسهم الرحمة .. وتشعبت بالعنف والقسوة .. وهذا ما كان من شأن المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين الذين سولت لهم أنفسهم كما يتضح من البند السادس من التهمة (ثانيا) أن يجرموا أباً وأماً من قلّة كبهها .. فأطلقوا على عدة أعيرة نارية حتى أردوه قتيلاً وهو واقف بين يدي أبيه وأمه .. ولم يشفقوا لاستغاثة قلب الأب الذى راح يصرخ من هول ما رأت عيناه : ولدى

ولارتعاد فرائص الأم الضريبة قائلة : ابنى ابنى

حتى عملوا إلى إسكات صوت الأب بضربة على فروة رأسه بجسم صلب إلى أن أزهقوا روحه ..

ولا يمكن لقلم مهما أوتى من بلاغة التصوير أن يجسد مشاعر هذه الأسرة التعيسة التى دهمها القتل فجأة فأخذ عائلها : الأب والابن على أيدي هؤلاء المتهمين الذين دفعهم ما حبلت عليه أنفسهم من شر إلى ارتكاب فعلتهم الشنيعة ..

ولم يكتفوا بما فعلوا .. وبما هول ما فعلوا ..

فراحوا يعينون بمحتويات المنزل إفساداً .. ويسرقون بالإكراه ما يجدون من مال ومتاع .. ولم يتركوا للأسرة غير العويل والصريخ والحزن الذى لا يزول ..

وتتعدد الأدلة على ثبوت هذه الجريمة :

القتل عمداً مع سبق الإصرار .. مقتراً بسرقة المبنى عليهما بالإكراه الواقع على زوجة وابنة فى حق المتهمين من الرابع والستين إلى الثالث والسبعين :

ولعل أبرز هذه الأدلة ما شهدت به أذن سمعت وعين رأت فى موقع الجريمة أخاها وأباها يقتلان أمامها .. وجاءت شهادتها من واقع الأحداث يؤيدها صدق ما

عابنته بنفسها وتجرجعت به مرارة فقد والحرمان .. وكانت الساعة الثانية ظهر يوم ٢٠٠٠/١/٢ موعدها مع التعاسة والحزن والشقاء ..

حيث شهدت بأنها رأت بعينها المتهمين من الرابع والستين حتى الواحد والسبعين وهم يرتكبون جريمتهم الوحشية ..

شاهدت شقيقها ووالدها فى مشهد مأساوى يقتلان أمام عيناها وفى حضور أمها الضريرة ..

فسألتها النيابة فى الصحيفة (٢٠) :

س: هل كنت تدققين النظر فى المتهمين لحظة إطلاق الأعيرة النارية؟

ردت قائلة :

"أبوه أنا شفتهم كويس"

ثم راحت تذكر أوصاف كل منهم فى التحقيقات .. وقد انطبقت هذه الأوصاف تماما على هؤلاء المتهمين ..

كما أنها أكدت أنهم هم الفاعلون الأصليون لجريمة قتل والدها وشقيقها .. وأنهم عمدوا إلى إطلاق الأعيرة النارية عليهما من الأسلحة التى كانت بحوزتهم .. وبذلك تقوم العلاقة السببية بين الاعتداء على حياة الابن وأبيه ، ووفاتهما التى أدى إليها هذا الاعتداء .. ويتوافر ركن الجريمة المادى بعناصره الثلاثة ..

ويؤيد ذلك أيضا ما شهدت به الأم الضريرة التى لم يكن لها فى الموقف حول ولا طسول .. حيث رأى قلبها الفجيع ما لم تره عيناها الضريرتان .. وشهدت حواس الأمومة فيها فلذة كبدها وهو يقتل بين يديها .. وفجعت فى زوجها وهى تسمع استغاثته ..

وهى إن لم تر عيناها ما يدور حولها .. فإن غريزة الأمومة فيها وتتابع الأحداث وأصوات الأعيرة النارية حولها جعلتها تدرك أن مصابا عظيما قادحا قد ألم بها .. وبها لهول ما سمعت :

ابنها قتل وزوجها أزهقت روحه ..

فصرخت صرخات استغاثة عليها تصادف رحمة فى نفوس المتهمين .. ولكنها لم تجد سوى قلوب غلف .. لم تعرف الشفقة على أم ضريرة إليها سبيلا ..

ولم ترحم نداء أم تحن على وليدها .. فراحت تتماذى فى بغيها وتهدد الأم وتوعدها وتغلق أذنيها دون توسلاتها وترحماتها .. وأصابها الذعر والهلع ..

تقول الأم الضريرة فى الصحيفة (٢) :

" لما سمعت بنتى بتصرخ صرخت .. وماهترتش أتحرك من مكانى لانى كنت خائفة هوى"

ولنا أن نشارك هذه الأم فجيعتها : إنها لا ترى ، وتسمع صرخات ابنتها، ثم تعلم بعد ذلك أن أبنها وزوجها قد قتلأ، اليس لها أن تخاف ؟!

اليس لتفوسنا أن تقشعر من هول هذه المأساة الإنسانية ؟

ماذا لو كان أى منا فى موقفها؟!

لقد ظلت خائفة .. وهى تعرف أن جثتى ابنها وزوجها بين يديها دون أن تراهما .. ولكنه قلب الأم .. قلب الرحمة والحنين والعطف الذى استبد به هؤلاء المتهمون فجعلوه محلا للهلع وللتعاسة والحزن .. حين أأكلوها ابنها وعائلها ..

فيا لسوء ما اقترفت أيدي هؤلاء

ويا لعناتة قلب أم حملت ووضعت وربت وما إن ترعرعت ثمرتها وشبت حتى شهدت اغتيالها بين يديها .. فأمدها يارب .. فأمدها يارب بصبر وسلوان من لذلك .. وأعنها على أن ترى القانون والحق يأخذ بناصية هؤلاء المتهمين وينزل بهم أشد العقاب الذى مهما اشتد بهم فلن يعوض لهفة قلب أم وتعذيبها وحزنها على مصابها الأليم ..

ويا لهم من أشقياء ! صدقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" لا تعزم الرحمة إلا من قلب شقى "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولتأذن لنا عدالة المحكمة فى الانتقال من هاتين الشهادتين اللتين تطمئن النيابة إلى صدقهما لأنهما نبعتا من قلب الأحداث عيانا .. ولأنهما صادرتان من قلبين يعتمرهما الألم والحزن ، فمنذ وقوع الجريمة والجرح لم يزل غضا طريا .. دون أن تكفك أعينهما الدموع بعد ..

فتنقل معهما سيدي الرئيس .. إلى تحريات جامة أمينة .. لم يدخر رجالها وسعا فى القيام بها لأجلأ حقيقة الموقف وتضييق الخناق على المسؤولين جنائيا فى الجرائم المقترة .. حتى لا يفلتوا بفعالهم من أيدي العدل والقانون ..

وتأتى على رأس هذه التحريات شهادة دامغة للعقيد أحد أعضاء فريق البحث الجنائى الذى أمر بتشكيله العميد مدير إدارة البحث الجنائى بمديرية أمن سوهاج - فور علمه بتفامم الأحداث لتحديد أبعادها ومعرفة مرتكبيها ..

قأورد العقيد في شهادته أن كل التحريات والشواهد قد أسفرت عن ضلوع المتهمين من الرابع والستين وحتى الثالث والسبعين بقتل الجنى عليهما وابنه وأن المتهمين (٦٤) ، و (٦٥) ، و (٧٢) ، كانوا يحملون بحوزتهم أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية وذخائر مما تستعمل عليها) .. مما ورد تجريمه في البند السادس من التهمة (ثانيا) التي أسندتها النيابة إليهم .. وأنهم قد أطلقوا منها عدة أعيرة نارية صوب فسقط قتيلاً بينما اعتدوا بجسم صلب على والده فلقى حتفه ..

فإذا كانت شهادة كل شاهد من هؤلاء سيدي الرئيس تستقيم وحدها وبما لايسها من صدق وانسجام مع سير الوقائع والأحداث دليلاً يدمغ هؤلاء المتهمين فيما اقترفته أيديهم .. فإنها وهى تتسق بجوار بعضها وتعصد كل واحدة منها الأخرى .. مما يمكن معه استخلاص عدة دلائل منها تشكل دليلاً واحداً ينضاف إليها ..

وكان تضافر هذه الشهادات مجتمعة فى سياقتها يؤدى إلى استخلاص نتيجة واحدة من كل شهادة .. ومجموع هذه النتائج يدعم ويؤكد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم مقترفو هذا الإثم الذى تقشعر له الأبدان ..

ثم يأتى تقرير الطب الشرعى ليؤكد لنا .. أن فعلتهم هذه دون غيرها .. هى التى نتج عنها مقتل الوالد وابنه .. فيؤكد الطبيب الشرعى وهو أهل خبرة واختصاص أن الإصابة النارية الحيوية الحديثة .. التى تعرض لها حدثت بخمسة أعيرة نارية كل منها معمّر بالمقذوف المفرد حيث أصابه عياران أحدهما بالعنق والآخر بأعلى وحشية العضد الأيسر .. وأصابه عياران بوحشية الفخذ الأيمن لليسر .. وأصابه العيار الخامس بمقدم الصدر .. وأن وفاته تعزى لإصاباته النارية .. وما أحدثته من تهتكات بالأنسجة الرخوة والعضلات وكسور بالعظام وتهتك بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف دموى غزير وصدمة ..

وأن الإصابة التى تعرض لها كانت بالراس رضية حيوية حديثة حدثت من جسم صلب راض .. وأن وفاته ترجع إلى إصابته الرضية وما أحدثتها من كسور بعظام الجمجمة وتهتك ونزيف بالمخ ..

وهذا التقرير سيدي الرئيس يؤكد بشاعة هذه الجريمة وانتزاع الرحمة من قلوب هؤلاء المتهمين وتغلب شهوة الانتقام وسفك الدماء عليهم ..

ولعل من نافلة القول .. أن نؤكد على أن تطابق الأدلة وانسجامها بعضها مع البعض وتسلسل أحداثها وترتيبها بصورة منطقية لا تتعارض مع الوقائع ولا تتناقض فيما بينها هو الدليل الأنصع الذى تكون من عدة دلائل ساقطها مجريات

الأحداث إلى استخلاصه من واقع شهادة الصديق وتحريات الأمانة وتقرير ذوى الخبرة والاختصاص فى الطب الشرعى ..

وبإضاف إليه تقرير المعمل الجنائى .. الذى أكد ما سبق أن انتهت إليه التحريات من أن الأسلحة المستخدمة فى الحادث هى أسلحة آلية ولى انفيلد وأن الأظرف الفارغة التى عثر عليها بمكان الحادث هى لخمسة أسلحة آلية من عيار ٧,٦٢ × ٣٩مم ولبنندقية أمريكية الصنع أو تشيكية عيار ٧,٦٢ × ٥١ مم ..

ثم يأتى متساوفاً مع هذا كله معاينة النيابة نفسها لموقع الجريمة والأحداث.. والتى ثبت منها وجود آثار لطلقات أعيرة نارية بالضلفة اليمنى لباب مسكن المجنى عليهما وللحائط الغربى أيضا .. كما أنه ثبت أن حثة المجنى عليه عثر عليها داخل فناء المسكن وأن حثة نجله قد عثر عليها بجوار الجدار الشرقى للمسكن ..

كما أكد ذلك أيضا معاينة خبراء المعمل الجنائى لمسكن المجنى عليهما ..

ولعل هاتين المعاينتين لمكان الحادث تؤكدان وبحق صدق أقوال الشهود ..

ولعل الطريقة البشعة التى نفذ بها المتهمون جريمتهم قد كفتنا مؤنة التفكير طويلاً ونحن نقف أمام هذا التساؤل :

هل توافق لدى المتهمين نية إزهاق روح المجنى عليهما وسبق إصرارهم على ذلك؟

فالإجابة سيدي الرئيس تسوقنا إليها سوهاً شواهد الأحداث :

نعم ! نعم ! نعم !

فقد بيتوا النية وعقدوا العزم على الفتك بالمجنى عليهما فتكاً .. واثتموا المسكن .. وما أن ظفروا بهما فى فنائيه حتى هشموا رأس الأب بأجسام صلبة .. وانهال المتهمون الرابع والستون والخامس والستون والثاني والسبعون على الابن بالأعيرة النارية .. من كل صوب وحلب حتى اردوهما قتيلين فى أنهر من الدم .. وصرخات لهفى من الأم الضريرة وابنتها .. لم تجد صدى لدى قلوب لا تمتلئ إلا بالقسوة والوحشية .. التى أصروا على أن ينفذوا بها فعلتهم الشنيعة ..

كما يؤكد توافق ظروف سبق الإصرار لديهم أنهم عقدوا العزم منذ اللحظة الأولى التى استباحوا لأنفسهم فيها الاعتداء على الأشخاص والأموال .. وإعدادهم من أجل ذلك أسلحة نارية وآلات حنطية وعصيا من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة .. ثم مجيئهم إلى مسكن المجنى عليهما واقتحامه والدلوف إلى فنائيه

حتى كان لهم ما أرادوا وأصروا عليه من إزهاق بشع لروح المجنى عليهما .. مندفعين في ذلك بشهوة الانتقام التي رسختها في دواخلهم إشاعة مغرضة انتشرت كالنار في الهشيم تزعم بأن مسيحيي القرية قد أشعلوا النار في المعبد الديني وخربوا أحد المساجد ..

ولا يفوت النيابة العامة أن تنوه هنا بأن الباعث على الجريمة في حد ذاته .. وإن كان له دوره في إضاعة مختلف جوانبها .. لا يعد ركنا من أركانها يعاب له للمشرع .. حيث تواترت أحكام النقض على أن: " الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، فلا يقدر في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلا أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة " (نقض جنائي - مجموعة الأحكام - الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ - س ٣٩ ص ٩٧٥)

ولعل هذه القاعدة سيدي الرئيس تسد على الآملين في النجاة بفعلتهم باباً للتذرع والتعلل ببواعث تبدو في ظواهرها وحسبما يريلون من تكييفها .. وبعد أن أغفلها المشرع من حسابه يبدو ظاهرها كالحق الذي لا يرد بها إلا باطل ..

فإذا انتقلنا سيدي الرئيس من هذه الواقعة التي وضعت الإنسانية أمام مشهد من مشاهد تجر الإنسان وطغيانه على أخيه بقسوة ووحشية وغلظ قلب فإننا سنجد أنفسنا بصدد جنائية أخرى ارتبطت بها واقتربت بهؤلاء المتهمين أنفسهم وكان غيهم قد أدى بهم إلى التمداد في شر أفعالهم .. ويا هول ما فعلوا ..

ولكن تجرهم على القانون واستهتارهم بالمبادئ والأخلاق الإنسانية قد جعلهم في طغيانهم يعمهون .. فعاثوا في المسكن فسانا .. وراحوا يسرقون ما عثروا عليه من مبالغ نقدية ومنقولات باكره على الأم الضريبة والابنة وتهديد ووعيد لهما .. دون أن يراعوا ما خلفوه من ألم وأوجده من جرح لا يندمل وحزن لا تمحوه الأيام والسنوات .. وليس من رأى كمن سمع ..

وتتعدد الأدلة سيدي الرئيس في هذه الجنائية كما تعددت في سابقتها .. والتي تزامنت معها في المكان والزمان والأشخاص .. وهذا ما يحقق في شأنهم دواعي تشديد العقوبة حيث اقترن القتل العمد بجنائية كما نصت عليه المادة ٢/٢٢٤ من قانون العقوبات ..

وهو الجزء الوفاق لكل من يضرب بالقانون عرض الحائط .. ويتمادى في غيه دون أن يزعوى أو يبالي بارتكاب جريمتين خطيرتين خلال فترة وجيزة .. ويترك نفسه على هواها تقتل وتسرق وتهدد وتتوعد دون رادع من دين أو قانون ..

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في أن ندع الشاهدة التي عاينت بنفسها ما ألم بها وبأسرتها وهي تؤكد لنا في أقوالها التي شهدت به أمام النيابة ارتكاب هؤلاء المتهمين من الرابع والستين حتى الثالث والسبعين جناية السرقة أيضا وتوافر الإكراه فيها باقتحامهم المسكن شاهرين أسلحتهم ومتعمدين قتل كل من يتصدى لهم .. وهو ما فعلوه عندما أروا رب الأسرة وابنه قتيلين .. وهددوا وأوعدوا السيدتين وشلوا حركتهما تماما حتى يتمكنوا من السرقة دون أدنى مقاومة ..

تروى لنا تفاصيل ما حدث أمام عينها قائلة في الصحيفة (١٠) :
 " بعد قتل أبوي وأخويا دخلوا على البيت كسروه كله وأخذوا البهايم والغلال وشنطه فيها ثلاثين ألف جنيه كان أخويا رفعت باعته لاخويا ناصر علشان يشتري دكان وأخذوا مراوح وغسالات وفيديو وتليفزيونات ملونة "
 واستوفقتها النيابة بسؤال عن عدد تلك الأجهزة وأوصافها تحليدا ..

فردت قائلة :
 " هم كانوا غسالتين واحدة منها أتوماتيك جابيتها من الكويت يعنى بتفسل وبتعسر .. وواحدة جابيتها من البلد لونها لبنى وبتاعة الكويت لونها أصفر بس أنا مش عارفه نوعها أو الماركة .. وأخذوا تليفزيون ملون كبير مش عارفه نوعه بس هو كبير .. أكبر نوع .. وأخذوا فيديو وأخذوا ثلاثة لونها رمادى كبيرة إخوانى جابيتها من الكويت .. وأخذوا بطاطين وهدوم كثير مخلوش حاجة إلا لما خدوها "

يعنى باختصار **سيدي الرئيس** .. لم يكتفوا باستحلال دم هذه الأسرة المسكينة بقتل عائلتها وابنها .. ولكنهم أيضا ألوا على أنفسهم أن يتركوا المسكن دون أن يجرّدوا من تبقى من أهله من متاعه وأثاثه ..

وأن يضيفوا إلى جريمتهم النكراء فعلة شنيعة أخرى .. بل عمدوا إلى أن يحرق بهذه الأسرة المنكوبة موت وخراب ديار !!

وهو ما أكدته أيضا شهادة العقيد بتحقيقات النيابة على هؤلاء المتهمين أنفسهم وضلوهم بجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار المقرن بسرقة بالإكراه ..

وبذلك لم تبق أمامنا من الجهد سادسا من التهمة (ثانيا) سوى ما أسندته النيابة إلى المتهمين الثلاثة :

الرابع والستين ، والخامس والستين ، والثاني والسبعين .. من إحرازهم ثلاث بنادق آلية وذخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصا لهم بحيازتها أو إحرازها ..

وقد دل على ذلك أيضا ما ورد في ثنايا أقوال الشاهدة والشاهد العقيد من أن المتهمين المذكورين كانوا يحوزون أسلحة آلية.. وما ثبت بتقرير العمل الجنائي من العثور على أظرف فارغة بمكان الحادث تبين أنها لأسلحة آلية عيار ٧,٦٢×٢٩مم ولبنانية أمريكية أو تشيكية الصنع عيار ٧,٦٢×٥١ مم ..

وما ثبت أيضا بتقرير الطب الشرعي من إصابة المجنى عليه بخمسة أعيرة نارية .. وما تبين للنيابة في معاينتها من وجود آثار لطلقات نارية في مكان الحادث ..

وبذلك سيجي الوقيص يكون الستار قد أسدل في هذا المشهد المأسوي المثير .. على هذه الأسرة المنكوبة بفقدانها الأب والابن بوحشية ستظل علامة سوداء على جبين الإنسان في كل زمان ومكان على ما تعجره عليه ويلات التجبر والتجبرؤ على أخيه الإنسان وإن كان الستار هنا قد أسدل فإن هذه الدراما الجماعية لم تنته مشاهدتها بعد .

ولتأذن لنا سيجي الوقيص أن نستكمل أحداثها الدامية ولكن هذه المرة مع هؤلاء المتهمين الثلاثة الرابع والستين ، والثامن والستين ، والرابع والسبعين :
الذين أسندت النيابة إليهم في البند السابع من التهمة نفسها .

١- قتل عمداً مع سبق الإصرار مقترناً بالشروع في قتل نجله .. ووضع النار عمداً في مسكنه ..

٢- إحراز ثلاث بنادق آلية وذخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحرازها ..

ولئن كان القتيلان في الجريمة السابقة سيجي الوقيص أباً وابنه فإنها لمفارقة مؤسفة أن يكون القاتلان في هذه الجريمة أباً وابناً له أيضاً ..

ومن دواعي الأسف أن يكون الابن حديثاً لم يشب عن الطوق بعد.. زرع أبوه في قلبه الحقد والانتقام.. وبدلاً من أن ينأى بابه الذي أمره الله بأن يحسن ربايته وتأديبه وزجره عن شنائع الفعال .. فإذا به يحثه حثاً ويؤذع أذاً على أن يحمل سلاحاً ويشهره في وجه البشر ..

فنبست تنشئة الفتى .. وبئس ما كان عوده أبوه ..

ولكن المفارقة تكتمل سعيدي الرئيس حين نعلم أن ثالثهما الملعو يعمل خفياً نظامياً بنقطة الكشح فهو لم يحفظ لنفسه خفارتها ولم يحافظ على النظام الذي وسد إليه العمل على تحقيقه ..

فلم يحسن بسوء ما فعل شرف الانتماء إلى هذه الرسالة النبيلة: حفظ الأمن بين المواطنين .. لأنه ، ويا للأسف لم يكن خفياً على نفسه ولم يكن بين الناس نظامياً .. فماذا جنت أيدي هؤلاء الثلاثة ؟!

إن جنائتهم سعيدي الرئيس لا تقل في بشاعتها ووحشيتها عن سابقتها لأنهم انتهكوا حرمة مسكن وروعوا أسرته المكونة من عشرة أفراد .. ثمانية منهم من النساء .. وعندما شاهدوا الابن أطلقوا أعيرة نارية عليه أمام ناظري أبيه .. فلما ملأ التحسر قلب أبيه الفجع .. عاتب كبير القتلة قائلاً والدموع تذرف من عينيه على ابنه الذي تساقط أمامه إثر إصابته :

" كده برضه يا

ويدلاً من أن تحرك هذه الكلمات على ما فيها من عتاب ممزوج بالأسى .. على الابن المردي ساكناً .. في قلب ورفيقه القاتلين .. فإذا بهم يفترسون الرجل بأعيرتهم النارية افتراساً .. حتى سقط على الأرض مضرجاً في دماائه .. والأسرة المسكينة يسيطر عليها الرعب والفزع .. ويستولي على البنات السبعة وأمهن إحساس رهيب بالخوف والتوجس والحزن ..

إن أباهن يسقط بين أيديهن صريعاً .. وهن لا حراك لهن ولا إشفاق عليهن .. وظللن داخل إحدى غرف البيت خائفات متوجسات لسفاكي الدماء الذين دهم القتل منزلهم بهم ..

فما كان من هؤلاء إلا أن أتوا على محتويات الحظيرة الملحقة بالمسكن وعمدوا إلى وضع النار بها .. وتركوها تأكل كل ما يقع في محيطها الذي أرادوا له أن يتسع ليلتهم كل من وما في المسكن وقد غلب عليهم لحظتئذ .. نهم الاجترأ على حرمة النفس والبيت والانتقام البشع من هذه الأسرة المنكوبة ..

فأي قلوب كانت في صدورهم وهم يقتلون ويهقدون ويحرقون أسرة واحدة ثمانيتها من النساء اللاتي لا حول لهن ولا طول !!
وأي أب قاتل هذا ..

الذي يسوق ابنه بيديه ليشركه قتل أب أمام أسرته وتساقط ابن مصاب بين يدي أمه وأخواته !!

الم يشعر لحظة أن هذا الأب مسئول عن ابن وسبع بنات .. كما يسأل هو عن أسرته وابنه؟

إكان التجرد من مشاعر الأبوة والرافة والرحمة مسيطراً إلى هذا الحد الذي انعدمت فيه معاني الإنسانية حتى أدت إلى كل هذا الفجور والتجور في انتهاك حرمة النفس والأهل؟

يبدو أننا سيدي الرئيس موعودون في هذه القضية بنفوس متحجرة غليظة .. قد صمت آذانها وأغلقت قلوبها دون مشاعر الرفق واللين في التعامل مع بني الإنسان !! وكعادتنا مع عدالة المحكمة لم نشأ أن نطلق الكلام هكذا على عواهنه .. دون أن نقود إليه ما تلمنن له النيابة من أدلة شوت في حق هؤلاء المتهمين .. وادلتنا في هذه الجريمة المنكرة .. التي أسندنا إليهم البند سابعا من التهمة (ثانياً) متعددة أيضاً ومتنوعة ..

ونبدوها سيدي الرئيس من موقف الأحداث ..

إذ شئت إرادة الله لهذه الأسرة المغلوب على أمرها أن يتدارك ابنها العلاج .. بعد أن فحجت في عائلتها فتشهد الابن وهو طالب بالفرقة الرابعة بكلية آداب سوهاج :
" بأنه بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢ افتتح جمع من الأشخاص مسكنهم وأطلق أحدهم عليه عياراً نارياً فأصدا قتله .. فأصابه في ذراعه .. ثم أطلق عدة أعيرة نارية على والده فأرداه قتيلاً "

ورغم أنه قد ذكر أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق على الخفير الذي لم يكن يعرف اسمه .. فإن النيابة توصلت وإجلاء للحقيقة .. وتوخياً للدقة في إسناد الجرائم إلى مرتكبيها .. قامت بعرض خمسة أشخاص بينهم الخفير على المجني عليه في سراي النيابة .. فلم يتردد لحظة وهو يتعرف عليه مقررأ أنه هو الذي افتحم مسكنهم .. وكان منه ما كان .. وعندئذ حاول الخفير أن يتصل من فعلته بدعوى أنه معروف لأهل القرية جميعهم .. ظاناً وهو الخفير النظامي .. أن القانون والعدل مرتع يعبث فيه كل من شاء أن يضلل العدالة بمزعم أو ادعاء ..

ولكن هيهات هيهات !! وقد ضاق حوله الخناق بشواهد عديدة تدافع لإلحاق الجرم به مهما ادعى أو أنكر ..

فما هي أيضاً شهادة زوجة المجني عليه .. التي عاشت مع بناتها السبع في هذا اليوم الحزين نكبة دهمت بيتها في حالة من الخوف والهلع ثم الحزن والتحبيب على زوجها القتيل ..

فتشهد بأن الذي سمعت زوجها يعاتبه على إصابته لابنه وهو يتساقط أمام عينيه قد رد عليه قائلاً :
" وانت كمان هتجصله "!!

فهي لم تتعرف شخص القاتل ورفاقه فحسب.. وإنما راحت تسجل لنا الحوار الأخير الذي دار بين المجني عليه والخضر فهل ثمة ادعاء يستقيم لك بعد أن أكلت هذه الشهادة أنك الفاعل مع رفيقي سوئك ؟!

أظن الإجابة واضحة!؟

وعلى أية حال خذ هذه الثالثة أيضاً.. شهادة أخرى من مواقع الأحداث أدلت بها أكبر البنات اللاتي ارتعدت فرائصهن في هذا اليوم لما ارتعاد .. وانهمرت الدموع من أعينهن أنهاراً .. وهن يرين دم أبيهن يسيل أمام أعينهن.. وأخاهن راقداً يئن من جراحه .. وقد أكلت في أقوالها ما جاء في مضمون شهادة أمها السابقة ..

ومن مواقع الأحداث أيضاً تصاعد وجود وابنته الصغيرة ضيفين على الأسرة فإذا بهما يشاركانها المساة كما عاينوها وعاشوا أحداثها .. وذكر أنه من شدة خوفه من هول ما يري .. هرع إلى حائط يختبئ وراءه هو وابنته الصغيرة ولم يتبين وجودهما المتهمون ..

وقد أكد مضمون الواقعة كذلك ، تحريات المقدم / الذي أكد في شهادته ضلوع هؤلاء المتهمين الثلاثة بجنايتي قتل الأب والشروع في قتل ابنه ..

وقد ثبت للنيابة أممي معاينتهما العثور على جثة القتيل في الحجرة التي تقع على يمين الداخل من باب مسكنه كما تبين وجود آثار دماء وأعيرة نارية ..

أما تقرير الطب الشرعي الخاص بالمجني عليه فقد أخذ يفصل القول في كيفية الإصابة وآثارها.. فنذكر أن الإصابات كانت نارية حيوية حديثة حدثت كل منها من عيار معمر من مقذوف مفرد.. وأن المجني عليه أصيب بثلاثة أعيرة نارية .. أحدها اخترق الفخذ الأيمن وخرج من وحشيته .. واخرق المقذوف الثاني الفخذ الأيسر وخرج من وحشية أعلى ذات الفخذ.. والثالث اخترق منطقة الكتف الأيسر..

كما عزا التقرير وفاة المجني عليه إلى الإصابات النارية التي أحدثت تهتكات بالأوعية الدموية وكسراً بعظمة العضد الأيسر.. وما صاحب ذلك من نزيف دموي غزير أدى إلى صدمة ..

أما الابن فقد أصيب حسب التقرير الطبي الخاص به.. بطلق ناري في العضد اليميني ..

وقد تبين من تقرير المعمل الجنائي أن الظرف الفارغ الذي عثر عليه داخل العقار لسلح آلي عيار ٣٩ x ٧,٦٢ مم .. كما عثر على ظرف فارغ لسلح آلي آخر من ذات العيار أمام مسكن المجني عليه ..

وهو ما يجعلنا نستخلص من جملة هذه الدلائل مجتمعة ما يؤكد توافر الركن المادي لجريمة قتل المجنى عليه عمداً والشروع في قتل ابنه
وقد ساهمت شهادة الابن المصاب إلى تأكيد توافر الركن المعنوي لهذه الجريمة أيضاً..

فلدي سؤاله عن القصد الذي أطلق من أجله المتهمون لعيرتهم النارية صوبه (الصحيفة ٨)، رد قائلاً :
" هو كان عاوز يموتني "

"وعاوز يموتني" هذه تؤكد لعدالتكم توافر النية والعزم على تنفيذ هذا الجرم ..
وكيف تبين هذا القصد ؟ رد قائلاً :

"لأنه كان بيضرب النار في اتجاهي وفي اتجاه والدي .. وفعلاً والذي مات لكن أنا الطلقة جت في ذراعي اليمين وكانت ممكن تيجي في صدري أو في دماغي وتموتني "

س: ولماذا لم يتوال إطلاق النار عليك؟
ج : " علشان أنا وقعت على الأرض لما خلت الطلقة في ذراعي وهو فكر أن أنا مت وضرب والذي بعد كده "

وشهادة كهذه سيدي الرئيس .. لا يجب أن تمر هكذا .. وكأنها سرد لأقوال ..
حتى لا نجردها من الأسى الذي صاحبها لدي النطق بها.. ومشاعر الأسف والألم والحزن التي عاشها هذا الطالب الجامعي ..

فإذا كان مداد هذه الأقوال يعمل لنا في هذه الشهادة إجلالاً للحقيقة وتوضيحاً لجوانبها .. فما بالنا والنوع الذي استقي منه هذا المداد.. قد مزج بأحاسيس حزينة ..

لم تندمل جراحها وقت التحقيقات بعد .. وهذا ادعي إلى توافر الصديق القلبي بعد أن توافر لها الصديق الواقعي .. بتتابع الأحداث وانسجام الأدلة وتساقفها وتسلسلها دليلاً عن دليل ..

وجما عما يؤكد توافر نية إزهاق روم المجني عليهما.. فتعتمد افتتاح المنزل والتجهز بأسلحة نارية وتصويبها إلى المجني عليهما وإصابتهما بالفعل وظروف الحادث وملايساته وموضع الإصابات وجسامتها .. لتكشف عن قصدهم وغرضهم الذي كانوا يرمون إليه ..

أما عن ظروف سبق الإصرار فهو يتأكد من عقد المتهمين العزم على الشار من أي مسيحي يقطن قرية الكشح بسبب اختلاط الأمر عليهم من جراء شائعة مغرضة ظن مروجوها أنها سوف تشعل الموقف بين عنصري الأمة في هذه القرية الواعدة ..

كما تأكد إصرارهم بقتل الأب بعد أن شرعوا في قتل ابنه .. وهو ما يحقق في شأنهم الظرف المشدد الذي يرتب تضامناً في المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين بقصد مشترك طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٩ من قانون العقوبات ..

وهذا ما يؤكد أيضاً تعمدهم وضع النار في الحظيرة الملحقة بالمسكن .. لإلحاق أشد الضرر بأهله بعد أن قتلوا عائلته وشرعوا في القضاء على ابنه .. ولولا أن الأم وبناتها قد تدافعن حسبما جاء بشهادة الأم وابنتها الكبيرة لإطفاء هذا الحريق.. لالتهم البيت كله ..

وقد أكد وضع هؤلاء المتهمين أنفسهم النار في الحظيرة أيضاً .. وتعمدهم إلحاق الأذى بجميع صوره ما أضافته الابنة عما أصاب الجاموسة من عيار ناري..

ولدي سؤالها بالصحيفة (١٢) من تحقيقات النيابة عن سبب عدم اتهام الحريق باقي محتويات المسكن .. ردت قائلة :

" لأن الحوش يتاع البهايم فيه سور وفاضي ومكنش فيه غير التبن والحاجات اللي عليه "

**ولدي سؤالها : ألم يمتد الحريق إلى هذه الجاموسة ؟
فقالت :**

" لا لأنها كانت واقفة في حوش البهايم في حته بعيدة عن الحريق .. والحريق كان في مساحة حوالي ٢×٢ متر تقريباً .. وكان بينه وبين الجاموسة حوالي ثلاثة متر تقريباً بس إحنا لقينا الجاموسة متعورة في بطنها من طلقة نار "

وقد شهد المقدم أن تحرياته قد أكلت قيام المتهمين الثلاثة أنفسهم بوضع النار عمداً في مسكن المجني عليه

ولدي معاينة النيابة لمكان الحادث ثبت لها وجود آثار حريق بمنصف حظيرة الماشية التي تبلغ أبعادها ١٠×٢م ..

أما تقرير المعمل الجنائي فقد تبين منه أن الحريق قد بدأ وتركز وانحصر بثلاث مناطق منفصلة بحظيرة المواشي المحقة بالمسكن.. وأن سببه إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو ما شابه ذلك بالاحتط المشون بحظيرة المواشي ..

وهو ما يستقيم دليلاً هنيئاً يؤكد حدوث الحريق بعد أن تأكد لنا بالأدلة القولية والمادية فيما سبق أن مدبريه هم هؤلاء الثلاثة الذين اقتحموا المنزل وفعلوا به ما فعلوا على حين غرة من أهله ..

ولعل تعدد جنائياتهم في هذه الواقعة واقتنائها بعضها البعض يدعونا إلى إثبات الظرف المشدد الذي بات واضحاً تحققة فيما نحن بصدد ..

إذاً جريمة القتل العمد التي كانت تامة .. قد اقترنت بها وتلتها جنائياتان أخريان هما الشروع في قتل ووضع النار عمداً في محل مسكون .. وكل منهما جريمة مستقلة بأركانها عن جنائية القتل العمد .. وتمتاز عنها رغم اقترانها بها .. فضلاً عن توافر الرابطة الزمنية بين الجرائم الثلاث .. بارتكابها جميعاً في وقت واحد ومسرح أحداث واحد .. مما يتحقق به معني الاقتران الموجب للعقوبة المغلظة .. لزاماً وحتماً وواقعاً وصديقاً بقطع النظر عما إذا كانت هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة .. وقد ساهم المتهمون الثلاثة في ارتكاب جنائية القتل العمد وفي جنائياتي الشروع في القتل العمد ووضع النار عمداً في محل مسكون .. فيؤاخذون جميعاً بموجب هذا الاقتران كفاعلين أصليين ..

ولذلك لا تكف النيابة عن المطالبة بتغليظ العقوبة عليهم جميعاً .. جزاء ما اقترفوه ولقاء ما أصابوا به أسرة وادعة من زعر وحزن ومصائب اليم ..

وتتعدد الأدلة أيضاً لتؤكد إمرار هؤلاء المتهمين الثلاثة أسلحة نارية (ثلاث بنادق آلية) وذخائر مما تستعمل عليها .. وهو ما أسندته إليهم النيابة في البند السابع نفسه من التهمة (ثانياً) التي ما زلنا بصددھا ..

حيث شهد بأن المتهم الذي تعرف عليه من خلال العرض القانوني كما سبق :

"كان شايل السلاح بايده الأثنين وكان رافعه في اتجاه الضرب في مستوى صدره" (الصحيفة ٧) ولدي سؤاله عن أوصاف هذا السلاح :

رد قاتلاً :
" هو سلاح آلي وكان واضح أنه جديد وبيلمع ومكنش طويل .. وطوله حوالي ٦٠سم وكان سريع الطلقات "

وبعضد شهادته من مسرح الأحداث ما رحدثه أمه وأخته من مضمون ما سبق وأضافتا أنهما سمعتا صوت أعيرة نارية تتجه صوب الأب بعد أن وجه اللوم لإطلاقه النار على فلذة كبده .. مما يؤكد إحرازهم لأسلحة نارية .. كما يتساند ذلك أيضاً مع ما أسفرت عنه تحريات المقدم/..... التي أكدت أن هؤلاء المتهمين الثلاثة كانوا يحرزون أسلحة نارية وذخائر وأطلقوا منها أعيرة نارية صوب وابنه

وبأن تقرير العمل الجنائي نوع السلاح الذي انطلق المقذوف منه وهو سلاح آلي عيار ٧,٦٢ × ٣٩مم ..

وكل هذه الدلائل التي يشد بعضها أزر بعض لا تتمخض إلا عن مؤدي واحد واستخلاص سائغ من جملة الأحداث المتساقفة إلى أن هؤلاء المتهمين قد ارتكبوا هذه الجرائم التي يندي لها جبين إنسانيتهم .. إن كان لهم في هذه القلوب المتحجرة التي تحويها أجسادهم أى رصيد من الشفقة والرحمة ببني جنسهم ووطنهم .. ويكتمل بفعالهم النكرة مشهد آخر من هذه المشاهد المأساوية التي تترى علينا كلما قلبنا صفحات هذه القضية ..

وإن كانت أدلة ثبوت هذه الجريمة قد اكتملت صفوفها وتأزرت لتدمغ ساحة هؤلاء المتهمين .. فإن المشاهد الدرامية المثيرة لم تنته في مسلسل جرائمهم بعد ..

وهاهي الأحداث ، سيمى الوقيص .. تنقلنا من مشهدها الدموي المثير إلى سرقة بالإكراه ووضع النار عمداً في مخازن على نحو ما ورد في البند الثامن من التهمة (ثانياً) من أمر الإحالة ..

وأبطال هذا المشهد سبعة من المتهمين هم الخامس والستون والسادس والستون والثاني والسبعون ومن الخامس والسبعين حتى الثامن والسبعين ..

كما أسند إلى الخامس والستين ، والثاني والسبعين ، والثامن والسبعين منهم بخاصة إحراز أسلحة نارية وذخائر مما تستعمل عليها ..

واندم المجنبي عليه سيدى الرئيس .. يفصل لنا ما حدث في هذه الواقعة ومن مسرح أحداثها كما عايشها بنفسه .. يقول : " همه كانوا في الشارع بيضربوا نار ويسرقوا ويحرقوا مع بعضهم " (الصحيفة ١١)

" وأنا كنت واقف على جنب وبابص من الشيش طولال ساعة ونصف خوفاً إن حد يطلع البيت عندي " (الصحيفة ١٢)

ووسط مشاعر الخوف والهلع التي أصابت الرجل من جراء ما راي بأم عينيه من ضرب وتهديد وإطلاق ليرة نارية وسرقة وإحراق .. بدأت تساوره أيضاً مشاعر القلق على زوجته وأطفاله الصغار الذين لا حول لهم ولا طول .. فانزوي جانباً في شرفة منزله وظل يتابع ما تقتربه أيدي هؤلاء المتهمين .. وهو يتوجس خيفة أن تدبهم رصاصة أحدهم من هنا أو من هناك .. حتى اكتملت جريمة السرقة التي أكرهه عليها .. وجردوا مخازنه من المواد الغذائية التي كانت تحويها .. ولدي سؤاله :

ما قصد هؤلاء المتهمين من إطلاق ليرة نارية صويك ؟

رد قائلاً : (الصحيفة ٤)

" قصدهم السرقة والسطو على منزلي وحماية الأشخاص اللي كانوا بيسرقوا الممتلكات بتاعتى وتهديني علشان ما أنزلش "

ولكن المكروه أصابه من حيث يحتسب على يد المتهمين الخامس والستين والخامس والسبعين كما ذكر في معرض أقواله : (الصحيفة ٥)

" ضربني في راسي و ضربني في ذراعي الشمال "

نحن إذن سيدى الرئيس أمام جريمة سرقة بالإكراه قد توافرت أركانها .. حيث تحققت وسيلة قسرية لشل حركة المجني عليه وتعطيل قوي مقاومته .. وتمثلت في إطلاق ليرة نارية عليه لحظة وجوده في شرفة مسكنه .. ثم الاعتداء عليه بالضرب وإصابة راسه وذراعه الأيسر .. لكي تتسنى للمتهمين سرقة البضائع الموجودة في مخازنه على غير رضاه منه بل كرهاً له وغصبا عنه .. ثم الفرار بهذه المبروقات ..

وقد ثبت للنياية حقاً من خلال التقرير الطبي الخاص بالمجنبي عليه ومناظرتها له .. وجود جيرة جيبس يساعده الأيسر وضمانة على راسه .. وإصابته بجرح رضي بفروة الرأس .. وكلمة شديدة بالساعد الأيسر .. ومما يؤكد ثبوت هذه الجريمة في حق هؤلاء المتهمين ..

ما شهد به العميد من أن التحريات قد أسفرت عن تأكيد أن هؤلاء المتهمين أعينهم هم الذين سرقوا مخازن

ولدي معاينة النيابة لهذه المخازن تبين لها وجود آثار اعوجاج وإتلاف بأبوابها وأن بعضها تجرد من بضائعه .. أما البعض الآخر فهو بقايا حريق .. مما يؤكد تعرضها للسرقه ، ووضع النار عمداً ..

غير أن وضع النار عمداً قد توافرت عليه أدلة أخرى مرتبطة بما سبق .. ولعل من أهمها .. شهادة المجني عليه الذي حشد لنا وسيلة الإحراق وهي الكيروسين الذي أشعلوا به النار والذي رأي آثاراً له على أبواب مخازنه حسبما جاء بشهادته ..

وأكدت ذلك أيضاً تحريات العميد / ومعاينة النيابة لموقع الحادث .. وتقرير العمل الجنائي الذي جاء مضمونه مطابقاً لما ذكره المجني عليه في أقواله .. ولكنه راح يفصل تعرض المخازن للحريق على النحو التالي :

" المخزن الكائن بمنزل ثبت أن الحريق قد بدأ فيه وتركز وأنعصر بثلاث مناطق منفصلة : الأولى بالركن القبلي الغربي يمين الداخل مباشرة من باب المحل .. والثانية بنهاية الجدار القبلي .. والثالثة بالركن البحري الغربي يسار الداخل .. وأن هذا الحريق قد شب نتيجة إصعال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو كهنة مشتعلة بمحتويات مناطق بداية الحريق كل منها على حده .. والمتمثلة في صناديق الكرتون والأكياس والأحوله .. وهي جميعها من المواد سهلة الاشتعال .. أما بالنسبة للمخزنيين الكائنين بمنزل فإن الآثار تشير إلى سبق سكب مادة معجلة على الاشتعال عليهما من الخارج .. كما أن الحريق قد شب حسبما ورد بالتقرير .. نتيجة إصعال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف كعود ثقاب مشتعل أو ورقة مشتعلة أو ما شابه ذلك بمحتويات منطقة الحريق بعد سكبه كمية مناسبة من سائل مادة بترولية في أحدهما .. ومادة معجلة على الاشتعال في الآخر .. وفي الحالتين فإنه يمكن إصعال المصدر الحراري وسكب المادة المعجلة ممن يوجد أمام المحل من الخارج وهو بوضع القلق .."

ولعله يتضح جلياً سيدى الرئيس .. بعد هذا التقرير الفني الصادر من جهة الاختصاص .. تطابقه مع أقوال المجني عليه مما يجعلنا نطمئن بصدق إلى صحة ثبوت هذه الواقعة في حق هؤلاء المتهمين طبقاً لشهادته .. وتطابق التقرير الفني وغيره من أدلة الثبوت معها .. وهي في حيلتها .. وفي تألفها وتأزرها .. دليل صدق وحق تطمئن له النيابة في إثبات الجرم على هؤلاء المتهمين السبعة في هذه الواقعة ..

غير أن ثلاثة منهم .. هم الخامس والستون والثاني والسبعون والثامن والسبعون .. قد ارتكبوا جريمة أخرى وهي إحراقهم ثلاث بساتق آلية وفخار مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً لهم بحيازتها أو إحراقها ..

وقد توافرت علي ثبوت هذا الجرم في حقهم .. جملة من الأدلة ..

أبرزها شهادة المجني عليه التي ورد بها أنه رأي أحدهم وهو المتهم الثاني والسبعون يحمل سلاحاً نارياً ويطلق به أعيرة نارية صوب شرف مسكنه ..

وقد شهد العقيد كذلك أن تحرياته أكلت أن ثلاثتهم كانوا يحملون أسلحة نارية ..

وما ثبت للنيابة أيضاً لدى معاينتهما لمواقع الأحداث من وجود آثار طلقات نارية بشرقة مسكن المجني عليه تمثلت في ثلاثة ثقوب في الزجاج والإطار الخشبي للشرفة .. وخمسة ثقوب في الشيش ..

ولعل تنامي الأحداث وتطورها يؤكد سعيدي الرئيس.. أننا بصدد مسلسل درامي مثير .. تتساقق مشاهدته وتتدافع واحداً تلو الآخر من خلال أفعال وجرائم علي كل شكل ولون .. ولكن بينها قاسماً مشتركاً هو الوحشية .. وشهوة الانتقام .. وكان مسرح هذه الأحداث يأخذ بتلابيبنا إلي الوراء .. حيث الغابة التي لا يحكمها قانون .. وإنما تسودها الفوضوية .. فهذا يتحين الفرصة للانقضاض علي ذاك أو لسرقته والحق الأذي به ..

ولكن الجرائم البشرية في هذه الوقائع - سعيدي الرئيس - تأتي جماعية .. ولا يدع أبطالها فرصة لفرائسهم في الذود عن أنفسهم وحماية ممتلكاتهم .. إنما يكرهونهم إكراهاً .. ويشلون حركتهم بعد أن بنوا في نفوسهم الرعب .. بالقتل الشنيع والإحراق والسرقه بالإكراه ..

ولنستمع عدالة المحكمة عذراً في أن تستكمل هذا المسلسل المثير بمشهد جديد ولكن بأبطال مقتولين ، هم المتهمون من الثمانية حتى الرابع والثمانين :

ويبدو سعيدي الرئيس أننا علي موعد أيضاً في هذه القضية مع الجرائم التي ترتكب بصورة عائلية .. فلئن كانت إحدى الوقائع السابقة قد شهدت قيام أب وابنه بتنفيذ عمل إجرامي .. فإن هذه الواقعة التي نحن بصددتها قد اشترك فيها أيضاً ثلاثة أشقاء !

وإن دل هذا علي شيء سيمضي الرئيس.. فلنما يدل علي أن الإجرام قد تمكن من هؤلاء المتهمين واتخذ منهم مأخذة فعقدوا النية وبيتوا العزم .. دون أن تتحرك في أحدهم غريزة الخوف علي أخيه من عواقب مايقدم عليه .. أو يقبح له سوء ما ينتويه .. ولكن الأخ هنا كان معوانا لأخيه علي الشر.. فبنس ما كان من معوان !! فقد اتحدت إرادتهم جميعا علي القتل مع سبق الإصرار والترصد لكل من : ، و..... الذي قاموا بسرقة والدته أيضا بالإكراه، و..... علي النحو الوارد بالبند العاشر من التهمة (ثانيا) :

وقبل أن نشرع في أدلة الإثبات نسجل سيمي الرئيس أن أحداث هذا المشهد في المسلسل الإجرامي تصل بنا إلي ذروة العمل الدامي ..

حيث تربص هؤلاء المتهمون بالطريق العام المؤدي من عزبة بطيخ إلي قرية الكشح.. لاصطياد كل من يتحقق لهم أنه مسيحي من بين المارين ويفتكون به فتكا .. دون أن تأخذهم بأحدهم شفقة أو رحمة ..

حتى إن المجني عليه الأول كان مصابا بمرض شلل الأطفال.. ولم تحرك إعاقته في نفوسهم ساكنا.. فأنهالوا عليه ضربا بالعصي علي رأسه حتى عمدوا إلي قتله..

كما لم يرحموا استغاثة أم ضعيفة .. وهي تسير جنباً إلي جنب ابنها .. ولم يخطر ببالها أن تنعدم في قلوبهم مشاعر الشفقة والرحمة إلي هذا الحد .. فأنهالوا عليها وهي المرأة الضعيفة .. ضربا حتى أصابوها وسرفوا دابتيها ..

أما ابنها المسكين الذي لم يستطع أن ينجو بأمه من براثنهم .. فقد كان قربانا أفرغوا فيه انتقامهم وشهوة سقك الدماء لذيهم .. فأنهالوا جميعاً بعصيهم ضربا عليه.. ولم يكتفوا بذلك بل راحوا يصدمون النقص الإنسانية في مشاعرهم دون نفوس هؤلاء التي تجردت من كل رحمة أو شفقة .. وأشعلوا النيران في المجني عليه .. ثم كرروا فعلتهم الشنيعة في الطريق المشؤم ذاته .. وبالطريقة الإجرامية نفسها مع المجني عليه الثالث

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في إثبات ضلوع هؤلاء المتهمين .. في هذه الفواجع الإنسانية بالأدلة التي تنطق بها أوراق هذه القضية المأساوية ..

ونبدأ بواقعة مقتل التي اثبتتها وأكبتها شهادة الذي كان يصحبه في طريق الموت وكتبت له النجاة إثر لوائده بالفرار تاركاً صاحبه الأشل يواجه الموت وحده بعد أن أحالت الإعاقه دون أن ينجو هو أيضاً بنفسه ..

يقول في معرض شهادته عن القتل أنه : (الصحيفة ١٢)

" عنده شلل أطفال جامد برجله الشمال .. ومشيه بطئ جداً .. حتى هو بيركب عجله جوه البلد علشان رجله والشلل اللي فيها .. ومقدرش يجري بسرعة أو يداري .. لأن الطريق كان مكشوف أمام الناس اللي جاية ورانا "

س: وما سبب هرايك ؟ رد قائلاً : (الصحيفة ١٠) :

" الناس كانت جاية رافعة شوم فوق وواضح أنهم جايين يضرّبونا "

واند جاءت شهادة العقيد لتؤكد تحرياته أن المتهمين من ٨٠ إلى ٨٤ هم مرتكبو الواقعة التي نحن بصندھا .. وأن أسلحتهم فيها كانت عصي شوم .. وغرضهم منها قتل المارة من المسيحيين .. بل إنه راح يحدد في شهادته دور كل منهم في قتل حيث ذكر أن المتهمين ٨٠ ، ٨٤ قد انهالا علي المجني عليه ضرباً بالعصي الشوم حتى أوديا بحياته .. بينما ظل باقي المتهمين يشدون من أزربهم ..

ولدي سؤاله : (الصحيفة ٨)

س: وفي أي موضع من جسد المجني عليه كان اعتداءهم؟

رد قائلاً: " في رأسه وأثناء متفرقة من جسده "

وهو عين ما أكدّه تقرير الطب الشرعي بعد ذلك .. حيث راح يفصل ذاكراً أن إصابة المجني عليه كانت رضية احتكاكية حليشة نشأت من المصادمة بجسم صلب راض ذي سطح خشن .. وأن وفاته تعزي لإصابته الرضية بيمين الرأس وما أحدثته من كسور بعظام قنوة وقاعدة الجمجمة وما صاحب ذلك من نزيف دماغي ادي إلي هبوط حاد بالمراكز الحيوية المخية ..

وهكذا يتطابق هذا الدليل الفني مع الدليل القولي الذي سبق .. لدي تناول شهادة وتحريات العقيد مما لا يدع مجالاً للشك في أن هؤلاء المتهمين الخمسة قد اقدموا علي هذا الفعل الإجرامي برجل أثبت الطبيب الشرعي كذلك أنه كان يعاني من ضمور ملحوظ في طرفه الأيسر ورجل إصابته بشلل الأطفال .. دون أن يضادف عجزه في قلوبهم رحمة به أو شفقة ..

وبينقل ، سيدي الرئيس .. إلى واقعة مقتل :

والتي يأتي علي رأس أدلتها شهادة أمه التي أتكلمها هؤلاء المتهمون ولدها أثناء اصطحابه لها .. حيث شهنت بأنها أثناء سيرها مع ولدها يوم ٢٠٠٠/٧/٢ فوجئت بعدة أشخاص يحملون عصياً وحدثت من بينهم أولاد وقاموا بالتعدي عليها

وعلي ابنها بالعصي .. حتي استطاعت أن تنفذ بجلبها تاركة ابنها يواجه مصيره المحتوم علي أيديهم .. ولدي سؤالها :

س: وهل استطاعت حال ابنك حينما تم الاعتداء عليه بالعصي ؟ (الصحيفة٥٥)
فأجابت :

" لا ما نحقتش لأنني سبتة وهمه باركين عليه بالعصيان"

س: وما دور أولاد في واقعة الاعتداء عليك وعلي ابنك ؟
فردت قائلة : (الصحيفة ١٠)

" كان كل واحد منهم ماسك عصاية خرزان وضربوني أنا وابني والناس اللي معاهم وبركوا علي أبيني في الأرض وأنا طلعت أجري"

ولدي سؤالها عن دور باقي الأشخاص قالت هي (الصحيفة ٨) :
"همه كانوا ملمومين معاهم واشتركوا معاهم في الضرب والسرقه"

ولقد أكد العقيد في شهادته أن مرتكبي هذه الواقعة هم المتهمون من ٨٠ إلي ٨٤ وأضاف أنهم عقب قتلهم لـ اجتازوا الكوبري المعد للعبور علي ترعتي البطيخ والمره حيث التقوا بـ ووالدته وكان من أمرهم معهما ما كان ..

ولدي سؤاله عن دور المتهمين الخمسة في هذه الواقعة ؟
رد قائلاً : (الصحيفة ١٣):

" و هما اللذان قاموا بضرب المجني عليهما بالعصي وبعد فسرار قام أحد المتهمين الثلاثة الآخرين بإشعال النار في المجني عليه "

س: ومن أين أتى المتهمون بمادة الاشتعال؟

ج : " لمنطقة بها اكوام من البوص وهي منطقة سكنهم ومن السهل وضع النار فيها "

س: وما قصدهم من إشعال النار في المجني عليه؟

ج : " قصدهم الإجهاز علي المجني عليه والتأكد من وفاته"

ومما يدل علي وحشية وقسوة قلوب هؤلاء المتهمين .. أنهم لم يتركوا الجثة إلا بعد أن تأكدوا أنها تفحمت وأن ما تبقى من أشلائها أصبح مشوها .. وبعضها وصل إلي درجة الرماد ..

وقد شهد النقيب رئيس وحدة مباحث مركز دار السلام أنه بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ وفي إطار تفقده لواقع القتل بالقرية بحثاً عما بها من أدلة .. عثر بمنطقة الزراعات الكائنة بعزبة بطيخ علي أجزاء محترقة في حالة تفحم نسبي لعظام يرجح أنها آدمية ..

وقد ثبت للنيابة من خلال معاينتهما ان هذه العظام كتل سوداء اللون مختلفة الأحجام ومختلطة بالرماد أسفل نخلتين محترقتين حتي أعلاهما ..
وقد رجم تقرير الطب الشرعي أيضاً أن تكون هذه العظام آدمية وأنها محترقة إلي درجة التفحم والتشويه .. وبعضها تساوي بالرماد ..

ولسنا في حاجة سيمي الرئيس بعد أن تجسدت أمام أعيننا بشاعة هذا المشهد المساوي .. أن نؤكد خلو قلوب هؤلاء المتهمين من أي درجة للرحمة أو الشفقة ..
ولنا أن نشارك في هذا الموقف بمشاعرنا التي فاض بها الكيل من شدة وقطاعة ما ارتكبهت هذه الأيدي الأثمة .. فهل كان يتصور هذا الشاب المزارع .. الذي كان يخرج من بيته مبكراً ليصادق الأرض ويستخرج أنقائها .. ويساعد بعرقه وكده في إصطعام الأفواه من خيرها الذي تفتى به حتى على هؤلاء المتهمين أنفسهم .. ويساعد أمه وأسرته فيما يقيم لها أودها ..

هل كان يتصور أن يصبح التراب الذي طالما رواه بعرقه وغرس فيه بذور صبره وكفاحه في الحياة .. رماداً من أشلاء جثته ..
وأن يتحول

عاطف الذي يلعب على التراب ديبياً إلى عاطف الذي تلعب الأقدام عليه ديبياً ..
بعد أن تفحمت جثته واختلطت بالرماد ..

ولكن هذه الجثة التي أصبحت أرضاً يلعب عليها الناس ستظل شاهداً يحكي جرماً فظيلاً ارتكبه هؤلاء القساة .. غلاظ القلوب .. الذين انعدمت فيهم مشاعر الرحمة والرافة بخلق الله ..

ويا له من مشهد أليم .. أصاب مشاعر كل من في هذه القاعة ولا أحسبه أصاب قلوباً غلفاً .. تحجرت حتى تمازت في غيها لتفعل بإنسان مثلما فعلته بهذا العاطف ..
الذي لم تكن له من جريرة سوي أنه صاحب أمه في طريقها خوفاً عليها من أن يصيبها مكروه .. فوقع فداءً وضحية وقرباناً للمكروه نفسه .. الذي جسده إيدي هؤلاء المتهمين ..

ولكن هذا المشهد المفعج الذي يصل بالنفس إلى ذروة الاشمئزاز من سوء ما
اقترفت أيديهم.. يسلمنا ويا للأسى إلى مشهد آخر لم يقل في فداحته عنه إذ إن هذا
القتل البشع قد تكرر.. ولكن مع ضحية أخرى جديدة وهو

ولكن قبل ذلك سيدي الرئيس ثمة جناية أخرى اقترنت بمقتل وهي
سرقة والدته بالإكراه ونذعها تروي لنا ما حدث :

تقول :

" أنا رحت أنا وابني علشان نجيب الجاموسة والحمار بتوعي علشان
ناخدhem ونروح وأنا كنت رباطهم جنب الكوبري بتاع عزبة البطيخ اللي جنب قرية
الكشح والأرض الزراعية اللي أنا مستأجرها من عائلة حكيم وبزرع فيها أنا وابني
..... وفوجئت في الوقت ده بولدين من عائلة كان معاهم حوالي ثمانية أشخاص
ملعوا علينا وضربونا بالعصي وسرقوا الجاموسة والحمار" (الصفحة ٨)

س : وهل نتج من الاعتداء عليك أية إصابات ؟ ردت قائلة :
" أيوه كسر بذراعي الأيمن وعندي إصابات في وركي اليمين وجنبي الشمال من
كثر الضرب بالعصي"

وهذا ما يؤكد سيدي الرئيس ضلوع هؤلاء المتهمين أيضاً بجناية السرقة
بالإكراه .. ويدهمه كذلك التقرير الطبي الصادر من مستشفى دار السلام الذي أثبت
أن المجني عليها مصابة بكدمة شديدة في الفخذ الأيمن وكدمة في الفخذ الأيسر
وكدمة شديدة علي الساعد الأيمن.. وبعد عمل الأشعة تبين وجود كسر في عظامتي
الساعد الأيمن ..

وهو ما يؤكد أيضاً تعمدهم شل مقاومة المجني عليها للاستيلاء علي دابتيها ..
وليت أمرهم قد انتهى عند الدابتين .. ولكن نوازع الإحرام لديهم جعلتهم يسوون
بين قلدة كبدها والتراب علي نحو ما سبق .. فهل انتهت جرائمهم ؟

لا سيدي الرئيس.. لقد استخدموا الوحشية نفسها.. وتجردوا عن مشاعر
الرحمة.. وقتكوا ب بالكيفية نفسها التي سفكوا بها دم وقد دلت شهادة
كل من زوجة المجني عليه وشقيقه علي أن الجثة التي تفحمت هي جثته .. وذلك
بعد ما عرض عليهما الخاتم الذي عثر عليه بالجثة المحترقة .. فتبين لهما أنه له ..

ويؤكد ذلك أيضاً شهادة الدكتور الذي كان المجني عليه من بين
المرتدين علي عيادته .. علي أن الأسنان الصناعية الموجودة بالجثة هي من ذات

التركيبية الصناعية التي سبق له تركيبها لـ لتطابق أوصافها مع ما هو مسجل باسمه بجهاز الحاسب الآلي الخاص بعيادته..

هذا وقد أكدت شهادة العقيد أن هؤلاء المتهمين الخمسة الذين تجردت أنفسهم من إنسانيتها هم مرتكبو هذه الواقعة بالكيفية نفسها التي قتلوا بها يقول العقيد : (الصفحة ١٩)

"المتهمون الخمسة قاموا بالتعدي عليه بالشوم أثناء مروره بذات الطريق وعقب ذلك أشعلوا النار في جثته"

ثم راح يحدد دورهم قائلاً الخمسة المتهمون : " كانوا حاملين جميعاً لعصي شوم واشتركوا معاً في الاعتداء عليه بالضرب بواسطة واشعلوا فيه النار مشتركين مع بعض في ذلك"

س: وما قصد المتهمين من الاعتداء عليه ؟
رد قائلاً : (الصفحة ٢٠) "قصدهم موته"

س: ولكن كيف استبان لك أيها العقيد ذلك؟
رد قائلاً : " لقيامهم عقب الاعتداء عليه بإشعال النار في جثته .. ليجهزوا عليه ويتأكدوا من وفاته"

ولدي معاينة النيابة لموقع الجريمة عثر علي جثة المجني عليه متأكدة الأجزاء ومسجاة بين عيدان الذرة الجافة المتفحمة في قطعة أرض مساحتها ٢٧×٢٧م تقريباً..وتبين وجود خاتم في أحد أصابعه.. وهو ما سبق أن تعرفت عليه زوجه المجني عليه وشقيقه..

وقد أثبت تقرير الطب الشرعي في الدليل الفني الذي جاء متطابقاً مع الأدلة السابقة .. أن بجثة المجني عليه حروقاً نارية تشمل مساحة ١٠٠% من سطح الجسد وتصل إلي درجة التفحم في بعض المواقع.. وأن الوفاة قد حدثت من ملامسة الجسد للناري وما صاحب ذلك من صدمة وهبوط حاد بالدورة الدموية ..

فهل تبقت بعد ذلك حاجة بنا بعد ما لمسناه في هذه الأدلة المتداخلة نحو إثبات الجرم بهم إلي تأكيد توافر القصد الخاص المتمثل في اتجاه إرادتهم إلي إزهاق روح المجني عليهم في جرائم قتل و..... و..... وعمداً ؟!

والحق أن في شناعة جرائمهم والقسوة والوحشية التي نفذوها بها ما كفانا مؤنة الإجابة علي هذا التساؤل الواضح الجلي ..

بيد أننا آثرنا أن نعرض قليلاً علي بعض شواهد وأدلة هذا القصد الخاص .. وما لا يغيب عن فطنة الحكمة أن القانون لا يتطلب في جريمة القتل سوى ارتكاب فعل علي المجني عليه يؤدي بطبيعته إلي وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة قد حصلت من جرح حصل في مقتل .. أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة .. بصرف النظر عن الباعث علي الجريمة الذي لا يعد ركناً فيها.. ولا يؤثر علي كيانها ..

وإذا كان هذا القصد أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوي والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني .. وتتم عما يضره في نفسه .. فإذا كان المتهمون قد اتحدت إرادتهم علي قتل المجني عليهم سألني الذكر .. واجتمعت علي إزهاق أرواحهم .. ويؤكد ذلك عدم تركهم للمجني عليه وموالة الاعتداء عليه بالشومة والمدق الخشبي علي رأسه وفي أماكن متفرقة أخرى .. ولم يتركوه إلا بعد أن تأكدوا بل وصلوا إلي درجة اليقين أن روحه قد فارقت جسده .. وزيادة في الاستثياق عند الاعتداء علي المجني عليهما و القوا كلا منهما في كومة من البوص وأشعلوا فيها النيران .. حتي يصلوا إلي النتيجة التي اتجهت إرادتهم إلي تحقيقها .. وهي إزهاق روح المجني عليهما ..

وبأخذنا المقام سيمى الرئيس .. وما أفسحه من مقام في هذه الواقعة متعددة الأشكال المنفرة والألوان القاتمة من سوء فعالهم وبشاعة تدبيرهم !! إلي توافر ظروف سبق الإصرار والقرص .. اللذين نؤكد علي أنهم ثابتان لا محالة في حق هؤلاء المتهمين في هذه الجرائم ..

ومن المعهود سيمى الرئيس .. أن سبق الإصرار يتوافر إذا كان المتهمون قد فكروا فيما اعتزموه وتدبروا عواقبه وترووا في جرائمهم .. ثم أقدموا علي مقارفتها مهما كان الوقت الذي حصل فيه التروي .. فليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته من التصميم علي الجريمة ووقوعها .. طال هذا الزمن أو قصر .. بل العبرة بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير .. فإذا كان المتهمون قد راودتهم فكرة الجريمة واعتزموا القيام بها وتدبروا عواقبها وصمموا علي تنفيذها وأحضروا أدوات لذلك (عصياً) .. وخرجوا إلي الطريق العام متربصين بروادها .. فإنه يكون قد توافر بالنسبة لهم ظرف سبق الإصرار ..

أما عن ظرف القرص .. فإنه يكفي لتحقيقه مجرد تربص الجاني للمجني عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع هجومه إليه ليتوصل بذلك إلي

مضاجاته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترسد بغير استخفاء .. فإذا كان المتهمون قد انتظروا بطريق الزراعات الفاصل بين عزبة بطيخ وقرية الكشح حاملين عصيا ومترقبين وصول أي مسيحي للاعتداء عليه وقتله .. وظلوا متربصين في هذا المكان حتي إذا ما قدم المجني عليهم و..... و..... وظفروا بهم عند حضور كل منهم علي حدة حتي انقضوا عليه ونفذوا جريمتهم فيه .. فهو ما يرتب في حقهم جميعا قيام ظرف الترسد ..

وبتوافر هذين الظرفين : سبق الإصرار والترصد .. يكون من نافلة القول أن نوه بأنهما يستدعيان إنزال أقصى العقوبة علي هؤلاء المتهمين الذين لم يردعهم رادع أو يزرجرهم وازع ..

وتكتمل بذلك سعيي الرئيس .. جوانب هذا المشهد الإجرامي الذي استقصينا في عرضه .. لبلوغ أحداثه ذروة السنام في البشاعة والقتل وسفك الدماء والإحراق والسرقة بالإكراه .. وإذا كانت مشاهد مسلسلهم الإجرامي لم تنته بعد ..

فلنأخذ لنا سعيي الرئيس في الابتقال إلى مشهد درامي جديد أبطاله هذه المرة ثلاثة فقط من المتهمين المائلين وهم الثاني والأربعون والخامس والثمانون والسادس والثمانون ..

حيث أسندت إليهم النيابة في البند الحادي عشر من التهمة (ثانياً) الشروع في قتل و عمداً مع سبق الإصرار .. وهي الجريمة التي جرت أحداثها أيضاً في الطريق الرئيسي بعزبة بطيخ .. فبينما كان المجني عليهما وآخرون يستقلون سيارة نصف نقل فوجئوا بجمهرة من الأشخاص يعتزضون طريقهم وما أن تحققوا من كونهم مسيحيين حتى باغتوهم بالاعتداء والضرب بعصي قاصدين قتلهم ..

وهكذا اجتمع هؤلاء المتهمون على أن ينتهكوا حرمان الطريق العام .. وأن يعيشوا في الأرض فساداً .. ويثيروا الفوضى والقلاقل بين المارة والعابرين .. دون أن يأمن أحد جانبهم .. فقد حزموا أمرهم على الفتك بكل مسيحي يمر آخذين حابلهم بنابلهم .. وصغروهم بكبرهم دون أدنى جريرة سوى أنه لم يأت على الوزن الذي اجتمعت إرادتهم على الكيل به ..

وقد شهد أنه أثناء استقلاله سيارة نصف نقل محملة ببضائع خاصة به صحبة ولديه ، و وكل من ، استوقف السيارة جمع غفير

من الأشخاص بزمام عربة بطيخ .. وانزلوه منها واعتدوا عليه بعضا غليظة بقصد الموت .. فاحدثوا به إصابات في وجهه وساقه ..

ولدي سؤاله : - (الصحيفة ٧)

س : وما كان قصدهم من التعدي عليك ؟

رد قائلا : " همه عايزين يموتوني "

س : وكيف تبين ذلك القصد ؟ (الصحيفة ٨) فرد قائلا :

" لأن انضربت جامد واغمي على .. ومحسّش بحاجة واكيد همه سابوني لأنهم افكروا إني مت "

وقد تأيد مضمون هذه الشهادة بما ذكره المجني عليه الثاني في معرض شهادته والتي جاءت متطابقة مع سابقتها في تسلسل الأحداث .. غير أنه أضاف أن المتهم (٤٢) هو الذي تعدي عليه بالضرب على رأسه بعضا غليظة قاصداً قتله إلا أنه أصيب بحالة إغماء فتركه المتهمون ظانين أن روحه قد فارقت ..

وقد تأكد مضمون هذه الشهادة أيضاً بما أدلى به في أقواله من أنه شاهد المتهمين (٤٢) ، و(٨٥) يعتديان على المجني عليهما دون أن يتمكنوا منه حيث لاذ بالفرار ..

كما شهد العميد بالتحقيقات بأن التحريات قد أكلت أن مرتكبي واقعة الشروع في قتل المجني عليهما هم المتهمون الثلاثة (٤٢) ، (٨٥) ، (٨٦) المائلون أمام عدالتكم ..

وقد ثبت أيضاً من معاينة النيابة للمجني عليهما أن به كدمه أسفل عينه اليميني وكدمه بساقه اليميني وأن على رأس ضمادة طبية ..

وهو ما يتأيّد بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى دار السلام .. الذي أثبت إصابته بكدمة رضية بالوجه وكدمات بالساقين وإصابة بجرح رضي بالرأس مساحته ٧ سم .. وكدمات رضية طويلة أسفل الظهر من الناحية اليميني وأعلاه من الناحية اليسرى ..

وهكذا تتساند الأدلة وتتوزع ما بين قولية وفنية لاستكمال جوانب هذا المشهد .. وتأكيد توافر أركان هذه الجريمة في حق هؤلاء الثلاثة المتهمين ..

ولتأذن لنا عدالة المحكمة في الانتقال من قارعة الطريق حيث دارت أحداث هذا المشهد إلى مسرح آخر للأحداث ومشهد جديد بأبطال مختلفين هم الرابع والستون والسابع والستون والثامن والستون والثالث والسيحون:

حيث اقتحموا على المجني عليه مسكنه وسرقوا بالإكراه ممتلكات له فضلاً عن إحراز المتهم الرابع والستين من بينهم بنقضية آلية بغير ترخيص .. على نحو ما ورد في البند الثاني عشر من التهمة (ثانياً) في أمر الإحالة ..

ولنا أن نقف هنيهة مع هذا الموقف العصيب الذي نراه قد تكرر في كثير من الوقائع .. وهو اقتحام البيوت على أهلها دون أن يرأعوا حرمة بيت .. أو يعاؤوا بمبادئ دين .. ولعل في هذا أبلغ دليل على تعمدتهم إشاعة الفوضى .. وبث الرعب والخوف في قلوب الأمنيين .. لا نقول من رجال البيوت وحدهم .. ولكن في نفوس النساء والأطفال الصغار الذين يفجأهم ويفزعهم اقتحام غريب بل غريباً مسكنهم وتهديدهم لهم تحت وطأة السلاح ..

وياله من موقف مرعب .. مزعج .. يدع كل من يعاينه في حالة هلع دائم .. دون أن يقر له في مسكنه الأمن قرار .. وأنى له ذلك .. وقد عكر صفو أمنه وخلوه بأسرته وأطفاله رجال يطلبون حياته .. ويرينون انتزاع روحه .. فإن لم يتيسر لهم .. سرقوا كل ما وقعت عليه أيديهم إشباعاً لرغبتهم في الانتقام .. وبث الرعب والفوضى بين الناس ..

وماذا يملك الرجل في مثل هذا المشهد أن يفعل ؟

هنا تتباين المواقف وتختلف حسب تقدير ملايسات الاقتحام .. ولنر ماذا فعل عندما اقتحم هؤلاء المتهمون عليه مسكنه يقول : (الصحيفة ٦) :

" قبل اقتحام البيت بعشر دقائق كنت سامع صوت ضرب نار في البلد وكسرتهم للباب ودخلوهم والسلاح الى كان مع خلاني أخاف على حياتي وأهرب "

س : وماذا وجدت بعد ذلك ؟ (الصحيفة ٨)

" أنا لما رجعت ثاني يوم لقيت البهيمتين مسروقتين والفين جنيه وماتور مياه باستخدامه في الرزق وهمه اتلها في الحاجات دي علشان يسرقوها "

وقد شهد العميد بأن التحريات قد أكلت ارتكاب المتهمين الأربعة (٦٤)، (٦٧)، (٦٨)، (٧٢) واقعة سرقة المواشي المملوكة للمجني عليه من حوش مسكنه وقد ثبت للنياية خلال معاينتها وجود آثار خلع وإتلاف بمزلاج الباب الخارجي

للمسكن .. مما لا يدع مجالاً لشك في شهادة المجني عليه الذي أصابه الرعب من اقتحام هؤلاء عليه في عقر داره ..

ويتوافر في شأنهم سيمى الرئيس .. الأدلة على ارتكابهم جريمة السرقة بالإكراه .. فالتهديد باستعمال السلاح وحده كاف لتوافر ظرف الإكراه .. كما أنه في مجال السرقة ظرف عيني يتعلق بالأركان المادية للجريمة .. ولذلك فهو يسري على كل من أسهم في الجريمة المقرنة به .. ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقين ..

فاقتحام المسكن على النحو السالف بيانه حال كون المتهم الرابع والستين حاملاً سلاحاً نارياً قد بث الرعب والهلع في قلب المجني عليه مما جعله يلوذ بالفرار .. ومن ثم تمكن المتهمون بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات .. لأن التهديد باستخدام السلاح هو ضرب من ضروب الإكراه الأدبي .. وشأنه شأن الإكراه المادي تماماً من ناحية إضعاف مقاومة المجني عليه .. وتسهيل إتمام جريمة السرقة ..

ويكفينا سيمى الرئيس أن ندلل على ثبوت إحراز أحد المتهمين وهو (٦٤) سلاحاً نارياً (بندقية آلية) بغير ترخيص .. من خلال ما شهد به المجني عليه نفسه قائلاً :

" أول ما لقيت البندقية الآلية في إيد جريت ومكنش عندي وقت استغيث بجد " (الصحيفة ٦)

ولدى سؤاله في الصحيفة السابعة عن أوصاف السلاح الذي رآه ؟ قال :

" أنا قلت أنها بندقية وكان باين الماسورة بتاعتها خصوصاً إنني كنت مجند في الأمن المركزي بأسبوط وعارف شكل الأسلحة "

ولعل هذه الشهادة الصادرة من عين رأت .. وقلب عاش لحظات عصيبة بين توجس وترقب وهلع .. لهي دليل صدق بين على إثبات هذه الجريمة في حق هذا المتهم

وبنقل سيمى الرئيس إلى اقتحام آخر جديد ولكنه هذه المرة لمسكن
وشارك فيه أيضاً المرحوم (٦٤) .. ولكن مع وجهين جديدين في هذا المشهد .. هما
..... وأخوه وفإن الآن في البند الثالث عشر من التهمة (ثانياً) ..

حيث اقتحم هؤلاء الثلاثة الرابع والستون والسابع والثمانون والثمانين والثمانون : مسكن المجني عليه لسرقته .. ولندع يشهد بما حدث :

س : كيف تمكن المتهمون من دخول مسكنك ؟ رد قائلاً : (الصحيفة ٦)

" همه كسرو الباب ومعرفش كسروه بايه "

س : ومن الذي قام بسرقة؟ (الصحيفة ٤)

".....، و.....، و....."

س : وكيف تسنت لك رؤية المتهمين دون أن يروك؟ (الصحيفة ٥)

"أنا كنت مستخبي وراء حائط أسفل السلم"

س : وما الأشياء التي سرقوها ، وبكم تقدر؟ (الصحيفة ٦)

"همه سرقوا من عندي نعتين ثمنهم ألف جنيه تحديداً ، والخروفين بحوالي أربعمائة جنيه ، والعمار ثمنه حوالي خمسمائة جنيه ، وموتور ري ثمنه حوالي ألفين جنيه ، وشنطة ملابس أنا مش فاكر لونها بداخلها ملابس حريمي ورجالي وثمانهم حوالي ثلاثمائة جنيه"

وقد شهد العميد بأن التحريات قد اكلت صدق أقوال المجني عليه وأن المتهمين الثلاثة (٦٤) ، (٨٧) ، (٨٨) هم مرتكبو الواقعة ..

كما ثبت من معاينة النيابة لمسكن المجني عليه وجود كسر بالضافة اليميني الخشبية للباب الرئيسي لمسكنه ..

ومن واقعة إلى أخرى يستمر مسلسل الإحرام في عرض مشاهدته ..
وتتوالى أحداث السرقة بالإكراه ولكن المجني عليها هذه المرة فتاة
كانت تجلس في أمان الله في مسكنها .. حتى دهمه المتهم التاسع
والثمانون وآخرون مقتحمين عليها دارها ومفتمكين حرمة دخوله ..
فأقزعوها واعتدوا عليها بالضرب بالعصا على رأسها .. وسرقوا بعض
ممتلكاتها على النحو الوارد في البند الرابع عشر من التهمة (ثانياً) ..

ولدي سؤالها عن محدث إصابتها 19 (الصحيفة ٥)

قالت المجني عليها :

" هو ولد وكان معاه ناس كتير جداً دخلوا علينا البيت لكن هو اللي ضربيني بعصا على دماغي والباقيين كانوا معاه واشتركوا في سرقة البيت وإتلافه "

وما قصدهم من ذلك؟ (الصحيفة ٥) ردت مؤكدة :

" هو كان عايز يضربيني ويسرقوا الحاجات اللي أخذوها من البيت "

ولدي سؤالها عن طبيعة الإكراه الواقع عليها حال ذلك ؟ ردت قائلة :

" همه عددهم كان كبير وضربوني على رأسي بعصايا كانت مع ولد أنا وامي وأغمي علينا من الضرب والخوف وسرقونا بعد كده "

وقد جاءت شهادة الأم متطابقة في مضمونها مع شهادة ابنتها .. لكنها اضافت لذي سؤالها عن المسروقات أنها :

" جاموسة ، وترابيزه بها ٥٠٠ جنيه ، وعقد رهنه أرض ، وغسالة وأنا معرفش نوعها إيه وعدد من الملابس " (الصحيفة ٤)

كما أكدت شهادة العميد صدق اقوالهما وصحة الواقعة وأن المتهم (٨٩) هو مرتكبها ..

كما ثبت بالتقرير الطبي إصابة المجنى عليها بجرح رضى فى منتصف فروة الرأس طوله ١٢ سم مصداقا لما أوردته فى شهادتها .. ومؤكدا أن السرقة تمت بالإكراه .. حيث عمد المتهم إلى ضرب المجنى عليها لشل مقاومتها ولتتمكن من السرقة والفرار بالمسروقات ..

وتأخذنا هذه الواقعة إلى سرقة أخرى ينتقل بها مسرح الأحداث من ممكن إلى مخزن وعلى أيدي متهمين آخرين هما التسمعون والحادي والتسمعون :

فقد وجد هذان المتهمان الأمور حولهما فوضي دون رادع فأخذوا يدان بدلوهما .. ويساهمان بنصيبهما في أدوار الشر الذي صادف مرتعا لديهما .. فقاما بالسرقة علي النحو الوارد بالبند الخامس عشر من التهمة (ثانيا) ..

وندم المجنى عليه يخبرنا عن الحالة التي وجد عليها مخزنه المسروق :
يقول : (الصحيفة ٣)

" أنا لقيت الباب الخشبي منزوع ومش موجود ، والباب الصاج أنا كنت سايبه مفتوح .. جيت لقيته مقفول بدون قفل ، وجميع محتويات المخزن مش موجودة " وبسؤاله عن الكيفية التي سرقت بها الدرجات البخارية والمنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق ؟ رد قائلا :

" همه أكيد نزعوا الباب الخشب بتاع المخزن وسرقوا الحاجات اللي فيه "

وقد شهد العميد بأن التحريات أكدت أن مرتكبي الواقعة هما المتهمان المائلان والذي يؤكد ذلك أن المدعو صاحب الدراجة البخارية ام. زد ١٢٥ التى كان من بين المسروقات عندما علم بوجودها لدى المتهمين استردا منها مقابل مائتي جنيه .. وكذلك فعل صاحب الدراجة البخارية السامسونج ٥٠١ صفراء اللون

والتي كانت أيضاً من بين الموقوفات.. وكلاهما حرر محضراً بالعثور علي ضالته وهما رقما ٢، ٢٨ أحوال دار السلام بتاريخ ٢/١٠، و٢/٢٠٠٠/٢٠٠٠ وهكذا يكون قد أضيف إلي الخصال السينة التي اجتمعت في نفوس هؤلاء.. خصلة أخرى هي الاستغلال والانتهاز وتحين الفرص لجني المال .. فصاحب الحاجة لا يتمكن من العثور علي حاجته ملكه إلا إذا دفع مبلغاً من المال للصوص الذين سرقوها ..

وياله من تبجح وتجرؤ وإستهانة بالأخلاق والناس.. لكن من استباح لنفسه أن ينتهك حرمة إنسان ويسرقه .. فلا يستبعد أن يمارس مثل هذه التصرفات الدنية.. وقد صدق المثل العربي حين قال : إنك لا تجني من الشوك العنب !!

ولا يتبقى لنا سبيل الرئيس في هذا الجزء من جرائمهم والمتمثل في التهمة (ثانياً) .. سوء البند السادس عشر.. والذي أسند إلي المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين ..

اتلافهم العمدي لسيارتي نقل مملوكتين لـ و..... و..... بوضع النار بهما ..

وقد دل علي ذلك شهادة فقد شاهد بعينه المتهمين (٩٢) ، (٩٣) وهما يضعان النار عمداً ويشعلان السيارتين .. ثم قاما بتهنيده بإحراقه إذا هو فضح أمرهما.. ولذا بالفرار في سيارة نصف نقل حمراء ..

وقد شهد المجني عليهما ، و بأنهما قد تركا سيارتيهما رقمي ٥١٢٤٩، و٤٦٠٤٦ بمقطورتيهما أمام كافتريا بالطريق السريع أسوان القاهرة.. ثم فوجئاً باحترقهما نتيجة وضع النار بهما ..

وقد أكدت تحريات العميد كما جاء في شهادته أمام النيابة أن مرتكبي الحادث هما المتهمان (٩٢) و(٩٣) ، وإضاف أن (٩٣) هذا قد ضبط أيضاً في الحضر ٢٦ أحوال مركز دار السلام في ٢٠٠٠/١/٣ لحيازته عدد اثنتين وأربعين طلقة ألماني ..

وأثناء معاينة النيابة لموقع الحادث.. ثبت لها أن السيارة الملوكة لـ قد احترقت مقدمتها تماماً وكذا إطاراتها العشر وصندوقها وصندوق المقطورة وإطاراتها وحمولتها من طفلة القيشاني والسيراميك .. أما السيارة الأخرى الملوكة لـ فقد تبين للنيابة احترق مقدمتها وإطاراتها الأمامية والجزء الخلفي لكابينة القيادة ..

وقد أكد تقريرو المعمل الجثائي أن كلا من السيارتين قد تعرضتا في مكوناتهما ومحتوياتهما لحرارة ونيران الحريق إلي درجة التضمح والتدمير.. وأن سبب

الحريق في السيارات إيصال مصدر حراري سريع ذي لهب مكشوف يعود ثقاب مشعل أو ورشة مشتعلة أو كهنة مشتعلة أو قش مشعل أو ماشابه ذلك.. بمحتويات مناطق بداية الحريق الذي بدأ في صورة السنة لهب مباشر.. وأن أسلوب إشعال النيران متشابه في السيارات.. وهو يتمثل في نوع المادة الوسيطة للإشعال وهي أجزاء الإطارات والقش..

وهكذا يتساقق ويتطابق كل من الدليلين القولي علي تنوعه والظني من اهل التخصص والخبرة .. ليؤكد دمع ساحة هذين المتهمين اللذين لم يتورعا عن ارتكاب هذه الجريمة النكراء ، في ممتلكات الغير ..

وتكون حلقات هذا الجزء من المسلسل الإجرامي المتمثل في التهمة (ثانيا) ببئودها المختلفة .. ومشاهدها المتعددة .. بما حفلت به من سفك دم وإحراق وسرقة بالإكراه وغيرها مما اتته أيدي هؤلاء المتهمين .. وتسانلت الأدلة علي إثباته في حق كل منهم ..

ولتسمح لنا عدالة المحكمة أن نستتبع عرض مسلسل الإجرام بجزء جديد وأحداث مختلفة.. يجمع بينها جميعا أنها تنتمي إلي أدوار الشر .. ولا تغرس في نفوس التابعين سوي القنط والقلق ..

وننتقل سيدي الرئيس إلي التهمة (الثالثا) .. وأحداث جديدة ومشاهد إجرامية متنوعة .. لكننا في هذه التهمة لن نجد سوى جملتين فقط استأفرا بتنفيذ كل أدوارها ..

وبإدبي ذي بدء .. تقر النيابة بأنهما كانا بارعين في أداء دوريهما في أحداث الشر الذي مكرتهما أنفسهما تجاهه .. وامتلأت به طويتهما التي انعدمت منهنم بؤر الخير وإحترام القانون .. وبطلانا في هذه التهمة هما المتهمان الرابع والتسعون والخامس والتسعون : اللذان أسندت إليهما النيابة :

قتل عمداً مع سبق الإصرار والترصد .. ومقرّنا بالشروع في قتل و و عمداً مع سبق الإصرار والترصد.. وخص المتهم (٩٤) بتهمة إحراز بندقية آلية بغير ترخيص .. وذخائر مما تستعمل عليها ..

وإن كان لنا سيدي الرئيس أن نبداً هذا الجزء بملاحظة .. فهي في أشخاص المتهمين والضحايا .. فجميعهم مسلمون .. وفي كل واقعة من الوقائع السابقة كان المسلمون والمسيحيون يتبادلون دور المتهم أو دور المجني عليه.. أما في هذه الواقعة

فالمتهمون والمجنني عليهم مسلمون كلهم.. فكيف قدر لهذا المشهد أن يخرج عن الخط المرسوم لتسلسل حلقات الإجرام وحوادثها ..

مسرح الواقعة سيدي الرئيس هو قرية البلايش بمركز دار السلام .. حيث نمي إلي علم أهلها أن ثمة أحداثاً تجري وشائعات تطير بجناحين عما يحدث في قرية الكشع .. فاشترك المتهمان مع جمهرة منهم بالطريق السريع للقرية .. وراحوا يتريصون لكل مسيحي يمر .. وما أن شاهدوا سيارة نصف نقل حمراء تخترق جموعهم حتي حاولوا إستيقافها معتقدين أن مستقليها مسيحيون .. ولكن السيارة بمن فيها فرت هاربة .. كأنما فرت من قسورة فتابعها المتهمان (٩٤) ، (٩٥) بسيارة أخرى نصف نقل بيضاء وحاولوا مطاردتها واعتلي أولهما صندوقها وأطلق أعيرة نارية علي مستقليها فاصداً قتلها .. وفي هذه اللحظة اختل توازنه وأصاب فأرداه قتيلاً .. كما أصابت الأعيرة النارية كلا من ، و و

وتتعدد الأدلة علي ثبوت هذه التهمة في حق هذين المتهمين .. لكننا نبدؤها سيدي بأدلة ثبوت التجمهر..

وهي جريمة اشترط القانون فيها أن يكون التجمهر مؤلفاً من أكثر من خمسة أشخاص وأن يكون الغرض منه ارتكاب جرائم وهو في واقعنا الاعتداء علي المسيحيين باستعمال القوة والعنف ..

ويدل علي ذلك ما شهد به والد القتيل من خروج بعض أهالي قرية البلايش علي الطريق السريع في حالة تجمهر .. ومن بينهم المتهمان (٩٤) ، (٩٥) .. ولدي سؤاله عن سبب ذلك ؟ رد قائلاً : (الصحيفة ٦)
" همه لما عرفوا إن فيه معركة بين المسيحيين والمسلمين في قرية الكشع .. خرجوا إلي الطريق الزراعي وبدأوا في استيقاف السيارات والاستعلام من راكبيها عما إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين"
ولدي سؤاله عن عدد المتجمهرين ، قال في (الصحيفة ٧) :
" أكثر من مائتي شخص "

أما عمدة قرية البلايش فقد أكد في مضمون شهادته ثبوت جريمة التجمهر .. واشترك المتهمين فيها .. وذكر أن أهالي القرية فور علمهم بانفجار الأحداث في قرية الكشع الجاورة يوم ٢٠٠٠/١/٢ اشتركوا في تجمهر وقطعوا الطريق علي السيارات المارة وكان بعضهم يحملون أسلحة ..
وهو عين ما اكده ، و ، و الذي أضاف أن الغرض من تجمهر أهل القرية هو ارتكاب جرائم الاعتداء علي المسيحيين .. وأن ثمة أحداثاً قد جرت أثناء

هذه التجمهر حيث استوقفت عدة سيارات وتعدي بعضهم بالضرب على مستقبلها من المسيحيين .. وهذا ما يؤكد أن هذا التجمهر كان بغرض الاعتداء وارتكاب الجرائم ..

بل إن لنا في اعتراف المتهم (٩٥) نفسه أبلغ دليل علي حدوث هذا التجمهر غير المشروع .. فنراه في الصحيفة (١٢) من تحقيقات النيابة يقول :

" يوم الأحد ٢٠٠٠/١/٢ لقيت الأهالي وافقة علي الطريق كانوا بيوقفوا السيارات المارة وكانوا عايزين يروحوا علي طريق الكشع علشان يعرفوا إيه اللي بيحصل هناك "

وفي هذا الاعتراف .. دليل ناصع علي قيام التجمهر في هذه القرية ..

وقد أكد المقدم في شهادته ثبوت هذه الواقعة .. كما أكدت تحقيقاته تجمع أهالي قرية البلايش عقب أحداث الكشع .. وبعد أن ذكر أن هذا التجمع كان غرضه الإعتداء علي مسيحي القرية .. سألته النيابة عما يراه سبباً لذلك ؟
فرد قائلاً : (الصحيفة ٨) :

" سرت شائعات يوم ٢٠٠٠/١/٢ في الصباح الباكر من أهالي قرية الكشع والقري المحيطة بها أن المسيحيين اقتحموا المساجد والمعهد الديني الأزهري وقاموا بحرقه .. واعتدوا علي من فيه من المسلمين .. وقد بدأت تلك الشائعات تسري في القري المحيطة مما أدى إلي اندلاع تجمهر من الأهالي من المسلمين والمسيحيين بقرية الكشع .. وتعدي كل طرف علي الآخر .. وكذلك حدوث تجمهر من الأهالي بالقري المحيطة ومنها البلايش المستجدة "

ولدي سؤاله : وهل وقفت علي أشخاص من قاموا بهذه التجمهر وعددهم ؟

رد قائلاً : (الصحيفة ٨)

" همه تجمعوا بأعداد كبيرة تزيد علي مائتي شخص أو أكثر وعرف منهم المتهمان و "

وهل توصلت تحرياتك إلي كيفية قيام المتجمهرين بتحقيق غرضهم من التجمهر ؟ **رد قائلاً :**

" الاعتداء علي أي من المسيحيين الذين يمرون بالطريق وقتلهم اثر سريان الاشاعات التي سرت بقرية الكشع "

فهل ثمة حاجة بعد كل هذه الأدلة المتتابة والتي يسلم كل منها للآخر إلي تأكيد حدوث هذا التجمهر ؟! أظن أن تدافع الأدلة جملتنا نعاين هذا التجمهر كأننا نراه .. وقد تأكد من خلالها أيضاً ثبوت هذه الجريمة في حق هذين المتهمين وآخرين

مجهولين .. بفرض ارتكاب جرائم الاعتداء علي المسيحيين وكان ذلك باستخدام القوة والعنف .. وتنفيذاً لهذا الفرض المقصود من التجمهر وقعت جريمة قتل عمداً .. والشروع في قتل المجني عليهم و و وحيازة المتهم بنهية آلية بغير ترخيص وذخائر مما تستعمل عليها ..

وقد تعددت الأدلة سيمي الرئيس في هذه التهمة التي تنوعت مشاهد الإجرام فيها .. بيد أننا نجد بين هذه الأدلة دليلاً جديداً ينضاف لأول مرة إلى النهج الذي ترسمنا خطاه .. منذ بدء إثبات التهم المتعددة في هذه القضية .. ذلكم هو الاعتراف حيث ظن المتهمون أن التفاهم بعبادة الإنكار أثناء التحقيقات سوف يخلي ساحتهم من اعتراف جرائم تساندت الأدلة وتنوعت علي إثباتها في حقهم .. ولكن هذه العبادة التي تدثروا بها كانت واهية شفافه فكشفت الأدلة القوية الواضحة ما تخبئه تحتها من سوء طوية وشر سريرة .. وتركتهم كمن يحاول الإمساك بالهواء .. فإن هو أحكم قبضته عليه وتثبت به لم يجد إلا هباء منثوراً .. وهذا هو حالهم مع الإنكار الذي تمسكوا به .. وتلفحوا بظلاله .. فالبهتة نار الأدلة الأخرى التي لا تقبل في تسانلها وتطابقها وتساوقها قوة تدمغ أفعالهم .. وتصور قبح ما اقترفته أيديهم ..

وإن كان هذا هو الشأن في الوقائع التي لم يكن بها ثمة اعتراف .. فإننا في هذه الواقعة أمام اعتراف لم يملك المتهمون التنصل كعادتهم مما جره عليهم من قولة حق نطقت بها السنتهم .. وإن لم تكن علي غير ما تهوي أفئدتهم ..

فما كسيمي الرئيس اعترافات المتهم الخامس والتسعين التي اتسمت بالوضوح والصراحة .. وجمات تلقائية وطبيعية لا تعرف ابتساراً أو تقصيراً لتشكّل واحد من أدلة الثبوت القوية في هذه الواقعة ..

فقد اعترف علي وجه القطع واليقين بأن المتهم (٩٤) قد طلب منه قيادة سيارته نصف النقل لمطاردة السيارة التي كانا يعتقدان أن مستقليها من المسيحيين .. وأنه كان يقود بسرعة لإيقاف هذه السيارة الهاربة .. وأنه شاهد مع سلاحاً آلياً أطلق منه عدة أعيرة نارية صوب السيارة المطاردة .. إلا أن الزمام قد أفلت منه فأصاب في مقتل وأحدث إصابات بـ و و

ولدي سؤاله : وهل كنت تعلم حال مطارحتكما تلك السيارة أن من بها مسيحيو الليانة ؟ (الصحيفة ١٨)
رد هلالاً بالقلم المليان : "ايوه"

س : وما الوجهة التي صوب عليها المتهم (٩٤) لغيرته النارية ؟

رد قائلاً ومؤكداً : (الصحيفة ١٩)

" هو كان يبطلق النار علي السيارة النصف نقل الحمراء "

س : وماقصده من ذلك ؟ قال :

" هو كان عارف إن الناس اللي فيها مسيحيين وكان عايز يحدث إصابة من فيها علشان كان في معركة قائمة بين المسلمين والمسيحيين في ذلك الوقت "

ثم سأله النيابة عن كيفية وظروف مقتل وإصابة و و ؟ فراح يعترف بتفاصيل ما عاينه بنفسه من الأحداث التي كان له دور بارز فيها

قائلاً : (الصحيفة ٢٠)

" هو اللي حصل إن احنا أثناء مطاردتنا للسيارة النصف نقل الحمراء الهاربة .. وكان (٩٤) بيضرب نار علي العربية دي من سلاحه الآلي وبعد ما استمرينا في مطاردة السيارة .. ولما السيارة هربت مننا .. حصلنا بعض أهالي القرية بسيارتهم وبلغونا إن وهو بيضرب نار علي السيارة الهاربة أصابت طلقاته النارية كلا من و و و و "

ولا نظن أنه بعد هذه الأقوال والاعترافات الصريحة والقاطعة في ارتكابهما الجريمة .. يتبقي لنا حاجة إلي دليل جديد .. بيد أننا نعود إلي نهجنا الذي نتبعه في التنقل بين أدلة الثبوت الأخرى .. رغم ما استقرت عليه محكمة النقض في أحكامها من أن :

" لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم في حق نفسه وعلي غيره من المتهمين .. متي اطمانت إلي صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .. ولو لم يكن معززاً بدليل آخر " (نقض جنائي - الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢ - ص ٢٤١) و (الطعن ورقم ٣٩٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ - ص ١٣٣٧)

ومن هذه الأدلة ما شهد به والد المجني عليه من أنه شاهد المتهم وبحوزته سلاح آلي وهو يعتلي صندوق السيارة نصف النقل التي كان يقودها المتهم ويطلق الأعيرة النارية علي السيارة الهاربة التي أصيب منها نجله وبإقي المجني عليهم ..

وقد جاءت شهادة عمدة البلابيش متطابقة مع هذه الأقوال ولكنه أضاف أنه حال تكليفه بضبط المتهم واصطحابه له أقر له بارتكاب الواقعة .. (الصحيفة ٩)

وبعد هذا الإقرار من المتهم (٩٤) وذاك الاعتراف من المتهم (٩٥) .. لم يعد ثمة شك في أنهما قد ارتكبا هذه الجريمة النكراء .. وقته أكد ذلك أيضاً شهادة كل من شيخ ناحية قرية البلايش .. و..... شيخ خفرائها التي جاءت متطابقة مع مضمون شهادة عمدة القرية ..

كما أكدت تحريات المقدم حسبما جاء بشهادته أمام النيابة أن هذين المتهمين هما مرتكبا جريمة القتل والشروع فيه .. في سياق أحداث التجمهر وفي إطار الغرض المقصود منه..

كما ثبت من تقرير الطب الشرعي أن إصابة النارية حدثت من عيار ناري واحد مما يعمر بالمقذوف المفرد أصابه بالوجه والعنق .. وإن وفاته تعزي لهذه الإصابة وما أحدثته من كسور بالفك السفلي والأسنان وتهتك بالأوعية الدموية والقصة الهوائية وما صاحب ذلك من نزيف وصدمه .. وعلي الرغم من أن هذا الشق من التقرير وهو دليل فني .. ينسجم ويتطابق مع ما مر من دليل قولي تمثل في اعتراف المتهم (٩٥) .. وأقوال الشهود ومن بينهم الدكتور نفسه في تحقيقات النيابة.. وتحريات المباحث..

وعلي الرغم من ذلك فقد تواترت أحكام النقض علي أن:

" الأصل هو أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني .. بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي علي الملاءمة والتوفيق "

(نقض جنائي - مجموعة الاحكام - الطعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ س ٣١ - ص ٤٠٧)

وعلي الرغم من وضوح هذه القاعدة القانونية سيدي الرئيس ، فإن النيابة العامة تري أن ثمة وقفه لا بد منها أمام عدول الشاهد الدكتور عن أقواله التي أدلى بها في التحقيقات ثم عاد ليحيد عنها أمام الهيئة الموقرة ؟

ذلك أنه شهد بأنه أجري جرحاً استكشافياً مجاوراً للجرح الناري بيد أنه أنكر هنا معرفته بوجود هذا الجرح .. ولكن هذا التأرجح في أقواله لن يغير في أدلة الثبوت وقوتها قيد لثمة ؟

ذلك أن هناك جملة من الشواهد تسوق إليه .. من بينها مظنته إلحاق المسؤولية به عن أحداث الوفاة .. لاسيما أنه قد ورد في أقوال الطبيب الشرعي أمام الهيئة الموقرة جواز أن يحدث هذا الجرح من مشرط طبي .. وما جاس في نفسه من المفاجأة باستدعائه علي وجه السرعة والتنبيه عليه مشدداً بعدم التخلف .. كما أنه قد وجد

مندوحة في الظروف والملابسات التي صاحبت هذه الجرائم من كثرة للمصابين .. واشترك نفر غير قليل من الأطباء في توقيع الكشف الطبي علي المجني عليه وغيره .. وتوقيع أكثر من طبيب علي التذكرة الطبية للمجني عليه .. ولكنها كلها شواهد لا يستطيع هو أو غيره أن يهزم من جرائها بأن الجرح ليس استكشافيا ..

بل إن النياية العامة ترجح ذلك من خلال ما ورد بتقرير الطب الشرعي الذي بين لنا طبيعة هذا الجرح وحدد طوله بـ ٢ سنتيمتر بما لا يدع مجالاً للشك في أنه جرح استكشافي .. ثم إن أقوال هذا الشاهد نفسه أمام النيابة قد اكثرت ذلك .. وإن كانت النياية العامة تري من خلال ما توافر من أدلة ثبوت لديها أنه جرح استكشافي .. فإن ذلك لا يؤثر علي إسناد التهمة بهذين المتهمين ..

وفضلاً عن ذلك ، فقد اثبتت التقارير الطبية الخاصة بكل مجني عليه من المصابين الثلاثة حجم إصابته ونوعها .. وكيفيةها والتي نتجت جميعها عن طلق ناري ..

وما يؤكد سيدي الرئيس ثبوت جريمتي القتل العمد والشروع فيه .. في حق هذين المتهمين كما نطق بذلك جماع الأدلة المتساندة والمتآزرة ..

ولعل من نافلة القول أن نية إزهاق الروح قد توافرت لدي هذين المتهمين .. ولئن كانت نية القتل أمراً داخلياً يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه .. إلا أن الظروف والملابسات المحيطة بهذين المتهمين تؤكد مع الأدلة إتجاه نية كل منهما إلي إزهاق روح من كانا بداخل السيارة الهاربة ..

والسؤال الذي يسوقنا القلم إلي طرحه هو : ولكنهما كانا بنويان قتل من يستقلون السيارة المطاردة دون غيرهم .. ألا يشفع لهم أنهم لم ينتووا قتل المجني عليهم ؟

❦ سيدي الرئيس لانه من المعلوم لدي عبدالتكم أن الخطأ في التصويب لا ينفي القصد الجنائي .. وقد استقرت أحكام النقض علي أن :

" يكفي للعقاب علي القتل العمد أن يكون المتهم قصد بالفعل الذي قارفه إزهاق روح إنسان .. ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود .. سواء كان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل .. أو عن الخطأ في توجيه الفعل .. فإن جميع العناصر القانونية للجناية تكون متحققة في الحالتين .. كما لو وقع الفعل علي ذات المقصود قتله "

(نقض ١٠/٥/٩٤٢ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ رقم ١٢٢ ص ٢٥٢)

ولعله يتضح الآن أن المشرع لم يشأ أن يترك هذه الأيدي الآثمة أن تتحايَل لتنجو بفعليتها .. إنما أحكم عليهم الخناق .. جزاء وفاقاً ليقصص للمجتمع في هذه الضحايا التي أوجدها سوء التدبير والانكباب على الشر من خلال التجمهر والاعتداء على الآخرين .. فتهمتا القتل العمد والشروع فيه المستندتان إليهما ثابتتان لا محالة لتوافر القصد الجنائي العام والخاص لئيهما ..

ولنتقل معهما إلى ظرفي سبق الإصرار والترصد وهما علي نحو ما نرى .. وما تنطلق به الأدلة متوافران أيضاً .. فالمتهمان (٩٤) ، (٩٥) كانا من ضمن المتجمهرين .. وانتويا قتل أي مسيحي يمر علي الطريق السريع بقرية البلايش وبدء بالفعل في استيقاف السيارات للتحقق من ديانة مستقليها .. بل إن المتهم (٩٤) قد أعد السلاح اللازم لتنفيذ ما انتويا عليه .. وهو القتل .. واعتلي صندوق السيارة حتى يمكن نفسه من إطلاق النار في حرية وسهولة ..

وقاد السيارة لهذا الغرض المتهم (٩٥) وظلا يتربصان لأي مسيحي قادم .. وما أن شاهدا سيارة تلوذ بالفرار من جموع المتجمهرين .. حتى أخذوا علي أنفسهم مطاردتها لقتل من فيها معتقدين أنهم من المسيحيين .. وتنفيذاً لما عزموا عليه ..

وراح المتهم (٩٤) يصوب بندقية إلي السيارة المطاردة ويطلق أعيرة نارية .. إلا أنها قد أصابت علي غير هدي منه المجني عليه فسقط صريعاً .. وأحدثت إصابات بالغة بباقي المجني عليهم .. مما يكشف بجلاء اتجاه إرادة المتهمين إلي المساس بحياة الأفراد .. تنفيذاً لما بيّنا النية علي تحقيقه .. وهو ما يتوافر به في حقهما ظرفاً سبق الإصرار والترصد .. سواء في جنائية القتل العمد التي راح ضحيتها أو في الشروع فيه الذي اقترن به .. وأصيب من جرائه باقي المجني عليهم ..

وصارت بين الجنائيتين مصاحبة زمنية رغم تمايز كل منهما عن الأخرى .. وهو ما يؤكد كذلك توافر ظرف الإقتران علي النحو الذي حددته القانون ..

فإذا انتقلنا إلي جنائية إحراز المتهم (٩٤) بندقية آلية بغير ترخيص .. وذخائر مما تستعمل عليها دون أن يكون مرخصاً له ببيعها أو إحرازها ..

وجدنا أدلة عديدة تؤكد ثبوتها في حقه .. منها :

ما شهد به والد القتيل من أنه شاهد المتهم (٩٤) يحمل سلاحاً آلياً .. بل راح يحدده لنا قائلاً : (الصحيفة ١٠)

" هو سلاح آلي .. وعارف إنه سلاح آلي علشان بشوفة مع العساكر "

وكذلك كما شهد به كل من و و من أن المتهم (٩٤) كان يحوز سلاحاً آلياً في الواقعة .. وأنه أطلق منه أعيرة نارية ..

وقد أكدت تحريات المقدم حسبما جاء في شهادته أمام النيابة أن المتهم (٩٤) لم يحز سلاحاً نارياً فقط .. بل راح يطلق منه أعيرة نارية بكثافة علي مسرح الحادث ..

وقد أثبت تقرير الطب الشرعي والتقارير الطبية أن إصابات المجني عليهم كانت من أعيرة نارية ..

وهكذا سيدي الرئيس .. تكون أحداث هذا المشهد المثير من مسلسل الإجرام الدامي قد بلغت الذروة وشارفت علي النهاية .. بعد أن استولت علي مجامع قلوب لم يفسح أصحابها مكاناً فيه للخير والرحمة بالآخرين .. بل أسلخوا قياتهم لانتهفاع غير محسوب تجاه مشاعر انتقام واعتداء .. وراحوا يقبعون كل وسيلة تبرر لهم غاية واحدة ترسخت في نفوسهم وهي إلحاق الضرر بشتي صوره ومدارجه بإخوان لهم يستظلون بسماء الوطن .. ويرتوون مثلهم من نيله .. ولكن الشر كان قد تمكن منهم فلم يدع لهم متنفساً من ترو وإحساساً بالشفقة وحسن معاملة بني وطنهم ..

ولتسمح لنا عدالة المحكمة في أن نختم هذه المشاهد بمشهد أخير كنا نتمني أن يكون كما هو معتاد انتصاراً لجانب من جوانب الخير علي الشر الذي طغي حتى بلغ سيله الزبي في هذه الأحداث .. ولكن إرادة المتهمين شاعت أن يكون تتويجاً لجرائمهم الشنيعة .. وذروة لأفعالهم المتعاضمة في قبحها ..

نقاء في السيات نفسه :

شروعاً في قتل ، وخطفاً ، وإكراهاً علي إضفاء ، وإهرازاً لسلاح دون ترخيص ..
وكلما جرائم ارتكبت يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٠/١٣ وهي نهاية مفعمة لهذه
المأساة الإنسانية التي شهدتها قرية الكشم هذه .. وأبطال هذا المشهد متهمان
هما الثاني والخمسون والسادس والتسعون :

أما الضحية سيدي الرئيس فهي امرأة لم يكن ثمة حول لها ولا طول .. وهي تجابه سوء أفعال هذين المتهمين .. وإنزالهما الشر بها .. فقد شهدت بالتحقيقات أنها أثناء توجهها إلي مسكنها اعترضها المتهمان المائلان .. وكان ثانيهما وهو يحمل سلاحاً نارياً (فرد خرطوش) .. واقتادها إلي أحد المنازل بعد تهديدها تحت وطأة السلاح لشل مقاومتها وإكراهها علي الانصياع لهما .. في توقيع شيك بمبلغ خمسين ألف جنيه ..

ثم اصطحبها إلى طريق مجاور للزراعات حيث أطلق عليها عياراً نارياً من الخلف قاصداً قتلها .. بعد أن خططا منذ اختطافها أن يتخلصا منها وببيتا النية وعقدا العزم علي ذلك .. ولكنها أصيبت فقط بالكثف الأيمن فسقطت أرضاً .. فضر عنها وهو يظن أن روحها قد فارقتها .. وخاب أثر جريمتها لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو مداركة المجني عليها بالعلاج ..

ورغم أن المجني عليها قد ذكرت أوصافاً محددة بالتحقيق تنطبق علي المتهمين اللذين لم تكن تعرف اسميهما .. فإن النيابة إجلاء للحقيقة ووصولاً للعدالة .. وتوخياً للدفعة في إسناد الجرائم إلي مرتكبيها قامت بعرض عدة أشخاص بينهم المتهمان و..... في سراي النيابة .. فلم تتردد للجني عليها لحظة وهي تتعرف علي المتهم (٥٢) قائلة : " أنه هو الشخص الذي قام باكرهاها علي الشيك " وأشارت علي المتهم (٩٦) قائلة : " أنه هو الشخص الذي أطلق عليها عياراً نارياً من فرد خرطوش كان بحوزته قاصداً من ذلك قتلها "

كل هذا سيجي الرئيس يحنث بامرأة ضعيفة من رجلين تجرداً من مشاعر الرحمة والرفق بالنساء .. امرأة لم تضمد جراحها بعد مقتل زوجها في اليوم السابق مباشرة .. وتجربعت بفقدته مشاعر العرمان والحزن والالم حتي جاء هذان وأجهزا علي ماتبقي لديها ..

وما كانت تتماسك به من التصبر بالذكرى .. بعد أن أخذت نفسها بالسوان حتي تسير دفعة الحياة .. ولكن هذين المتهمين لم يقدرأ لها ذلك .. ولم يشفقا علي مشاعرها .. وأرادا أن يلحقاها بزوجها في جريمة غدر وخسة اجتمع عليها دون أن يتورع أحدهما عن شهر السلاح في وجه امرأة عزلاء تعاني مشاعر الحزن والفقد والسكنة ..

وقد أكد العقيد في شهادته أن مرتكبي هذه الجرائم البشعة بالمجني عليها هما المتهمان (٥٢) ، و (٩٦) .. وأضاف أن السلاح الذي كان بحوزة عبارة عن فرد روسي ..

أما تقرير الطب الشرعي فقد أثبت أن إصابتها النارية حدثت من عيار ناري معمر بالقذوف المفرد .. وهو من عيار ٧,٦٢ مم .. وأطلق من سلاح ناري غير مشسخن (كالفرد المصنع محليا) .. وذلك من ضارب يقف خلفها ..

ولعل في هذا التطابق بين الدليل الفني وما سبق من أقوال المجني عليها .. وتحريات المباحث ما يجعلنا نطمئن إلي ثبوت هذه الجرائم في حق هذين المتهمين ..

والا ، فما الذي يجعل امرأة قتل زوجها بالأمس .. ولم تضمد جراحها بعد .. ان تتهم مجهولين وتذكر أوصافهما ثم تتعرف عليهما بعد ذلك في عرض قانوني أجرته النيابة .. ألم يكن من الأحري لو أنها تتجنى أن تتهم قتالي زوجها الذين رأتهم راي العين يقتحمون المسكن ويعتدون علي زوجها بالضرب .. حتي سالت دماؤه أنهرأ .. وسقط بين يديها صريعا ؟! ولكن قواها التي خارت من هول ما رأت .. كانت علي موعد مع هذين المتهمين ليستكملا معها المشاهد الدامية التي خبأتها لها الأيام.. ودبرتها هذه الأنفس الباغية دون رحمة أو شفقة بامرأة في مثل حالتها ومشاعرها ..

ونحن علي يقين سيدي الرئيس أن إنكار المتهمين .. للذين ضلنا أنه سوف يسلم لهما .. وينجيها من سوء ما افترقت أيديهما .. قد جاء بعكس ما يشتبهان .. فقد جاءت أقوال المجني عليها والادلة التي تتطابق معها .. لتقف حائلا دون تحقيق مآربهما منه ..

ومن العجيب أن يتمادي المتهم (٩٦) في الإنكار والامكار ويدعي أنه لم يعرف المتهم (٥٢) رفيقه في الإجرام .. ولكن الأخير قد أقر بمعرفته به .. وكأن النفس الراوغة تحاول أن تتحين الحيل والأحاييل للتوصل من أفعالها .. ولكن لم ولن يتحقق لها غرضها !! ما دام ثمة قانون .. وما دام ثمة قضاة اتخذوا العدل سبيلا ..

سيدي الرئيس

حضرات السادة المستشارين

إن خشيتي من أن أكون قد اطلت واثقلت .. لا يعادلها سوي تخوفي من أن أكون قد قصرت وأخللت .. ولقد حاولت جهد طاقتي .. أن أبرز أمام حضراتكم ما تنطق به الأوراق من أدلة تثبت ما افترفته أيدي هؤلاء ..

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

أن لهذا السلسل الإجرامي بأجزائه وحلقاته المفرعة أن ينتهي .. وأن لظواهر الشر الذي حرك أحداثه ومشاهده بصورة عبثية أن تنقشع .. بعد أن خلفت جراحا وأضرارا.. تحز في الأنفس وتنغص عليها قبل أن تتدمل ..

ونشهد أن أبطاله : هؤلاء المتهمين قد اتقنوا أداء أدوار الشر فيه ليما إتقان .. ولم يدعوا ثقباً لشعاع خير .. يضيء قلوبهم المظلمة ويوجه اندفاعاتهم نحو بصيص من رحمة أو شفقة غابت عن مشاعر فئة باغية ظالمة ..

ومن أسف ، أن تجري هذه الأحداث في شهر كريم مبارك .. يظل مصر كلها باليمن والخير والبركات .. بينما يستعد أهلها من المسلمين والمسيحيين لاستقبال أعياد الفطر وميلاد الفضة جديدة من السنين .. وأن تشهدها أرضها الطيبة الطاهرة التي تألف أهلها في نسيج واحد متحد منذ التقت المسيحية بالإسلام فوق ترابها من أربعة عشر قرناً ..

وقد بدأت الأحداث بشجار عادي .. نجم عن خلاف بين بائع ومشتري علي ثمن حذاء .. وهذا يحدث في كل مكان وزمان .. ولا يخلو .. ولن يخلو .. منه متجر أو سوق ما دام ثمة حركة للبيع والشراء .. لكن بعض النفوس المريضة قد حلاها أن تستغل هذا الشجار العادي .. وتعود به إلي ما كان من خلافات تجارية سابقة وتنتهزه مناسبة لهدم أكشاك بعض التجار الآخرين .. مستنصرين بأقاربهم وجيرانهم وذويهم ..

فما كان من أصحاب هذه الأكشاك إلا أن حاولوا رد الصاع .. والانتقام لأنفسهم .. مستعينين أيضاً بذوي قريابهم وجيرانهم .. وكان لكل طرف في الشجار فئة ينصرونهم .. وهذا أمر عادي يحدث عندما يلم بأحد الناس ملامة .. فإنه يلجأ إلي من تجمعهم به رابطة من نوع ما .. ويحاول الاستنصار بهم للفتح ما حاق به ..

ولكن تصوير الأمر علي أنه خلاف ديني بين مسلمي ومسيحيي قرية الكشح .. لا يتطابق مع واقع الأحداث .. ولا ينسجم أبداً مع سيرها .. ولا يتناسب مع ما تشهده مصر منذ فجر تاريخها .. من حب وترايط بين جميع أبنائها دون تفرقة في ملة أو دين .. فهذه القرية وغيرها من قري ومدن مصر .. يتجاور فيها المسلم والمسيحي .. في شارع واحد بل في منزل واحد منذ أربعة عشر قرناً ..

فلماذا لم تشهد هذه الأحداث إلا في هذه الأيام وفي تلك القرية ؟

وهذا أبلغ دليل .. علي أن رمة الأحداث لا علاقة لها من قريب أو من بعيد بلين الإسلام أو بالمسيحية .. لكن تفاقم الممارك والشجارات .. قد أوجد لدي بعض الأنفس مرتعاً خصباً .. لتصديق إشاعة طارت بجناحين في ربوع القرية والقرى المجاورة .. زاعمة أن بعض المسيحيين .. قد اعتدوا علي أماكن تتميز بالطابع الديني لدي المسلمين في القرية .. فأثارت حفيظة هؤلاء .. دون أن يتجروا الأمر عملاً بقول الله تعالى في كتابة العزيز :

“يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بجنباً فتنبهوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا علي ما فاعلمتم لنادمين“

سبح الله العظيم (المجادات - ٦)

واندفعوا يردون الأذي الذي توهموه .. متأثرين بما ترسب في نفوسهم .. ونمي إلي علمهم من شجارات وخلافات بسبب هدم الأكشاك .. فكان ما كان من اشتباك وجرائم علي كل شكل ولون ..

ولو كان كل خلاف يحدث في متجر أو سوق .. ينسب إلي الدين .. لكان العالم كله شرقه وغربه يعاني خلافات واضطرابات.. كما يحلو لبعض المفرضين أن يصور الأمر فيما حدث ..

ولا يخفي علي عدالتكم .. دور الدين ورجاله المتبصرين المخلصين .. في الحفاظ علي الأمن والاستقرار.. إذا أحسنوا أداء رسالتهم في المجتمع..

فمن ثم تهيب النيابة أيضاً بعلماء الأمة جميعاً ورجال الدين فيها .. بأن يكتفوا جهودهم المخلصة الأمينة لتبصير أفراد المجتمع بمخاطر الشائعات وبالأصول والمبادئ الصحيحة التي يدعو إليها الدين في معاملتهم اليومية وبجوانب الخير وأواصر الألفة والترابط بين أبناء الوطن جميعاً .. لنرد كيد المفرضين في نحورهم.. ونغلق دونهم أبواب التششت والخلاف ..

وتطالب النيابة أن تنزل المحكمة بهؤلاء المتهمين لقسى العقوبة .. جزاء وفاقاً لكل جريمة تكراء اقترفتها أيديهم دون رحمة أو شفقة .. فهؤلاء المتهمون قد سقطوا بشرهم .. وأخذوا بفسادهم وأعوجاجهم .. فظلموا الفضيلة ظلماً بيناً.. وألقوا بها تحت مواطن النعال ..

إنهم يئس المثل للقوم المجرمين .. وقد حكموا علي أنفسهم بسوء مسلكهم بازراء المجتمع لهم .. واستحقوا بأفعالهم سوء العاقبة ..

“ قل هل ننبئكم بالأسريين أعمالاً .. الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا

وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ”

(الكهف - ١٠٣، ١٠٤)

وفي سفر الأمثال - الإصحاح الحادي عشر :

” استقامة المستقيمين تهديهم .. وأعوجاج الغادرين يخربهم .. لا ينفع الفني في يوم السخط .. أما الر فينجي من الموت .. بر الكامل يقوم طريقه .. أما الشرير فيسقط بشره ” (٦:٢)

سعيد الرئيس

حضرات السادة المستشارين :

إن أنظار المجتمع تتطلع إلي منصتكم .. وتنتظر كلمتكم .. والنيابة العامة ترى أن حماية المجتمع من هؤلاء وأمثالهم بات ضرورة لا محيص من التصدي لها

بتوقيع أشد العقوبة عليهم .. لأن الرافة مع أمثالهم تؤدي إلى الغرق الذي يأتي علي كل أخضر من الفضائل والأخلاق .. والتي عودتنا أحكامكم وما أشر عنكم علي الحرص عليها غرساً طيباً .. في مجتمع طاهر آمن منذ أوجده الله ..
ولك الله يا مصر ممن تقلهم أرضك ويسقيهم نيلك فيقابلون الجميل بالجفاء ..
لك الله يا مصر ممن يروعون سكينتك بالقتل والحرق والاعتداء ..
ولك الله يا مصر ممن يعمدون بسموم شائعاتهم إلي تقويض صرح الوطنية والانتماء ..

فطالما وقفت يا مصر شاهقة في وجه من يثيرون الدعايات ويترصون بك عن سوء قصد .. وانت .. أنت تملؤك العزة والإباء ..
ولطالما تناولت هفوات الصغار .. فترفعت عن زلاتهم وضربت أروع الأمثلة في التسامح والصفاء .. وستظلين يا مصر .. ما دامت الحياة ، آمنة ، مطمئنة ، سخاء ، رخاء ، فهذه مشيئة رب السماء .. إذا قال : “ اخلوا مصر إن شاء الله آمين ”
صدق الله العظيم (يوسف - ٩٩)

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

أنتم الزادة المناهجون عن العدل .. وأحكامكم هداية للظالمين وردع .. فلتنر مصابيح عدلكم بصائر الناس .. وليتجرع مرارة أفعالهم الخارجون علي الحق والقانون ..^(١) “ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ”

صدق الله العظيم

(١) بتاريخ ٢٠٠١/٢/٥ قضت المحكمة برئاسة المستشار محمد عفيفي اسماعيل وعضوية المستشارين عادل أبو المال وأحمد عبد العال بمعاينة المتهم الرابع والتسعين بالسجن لمدة عشر سنوات عن تهم الإتيان العمدى وإحراز سلاح ناري وذخيرة ، ومعاينة المتهم الرابع والتسعين والخامس والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين باعتبار أن التهمتين المنسوبتين إليهما قتل وإصابة خطأ ، وبمعاينة كل من المتهمين الثاني والتسعين والثالث والتسعين بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة إتلاف سيارة ومقطورتها وبيرواها باقي المتهمين مما نسب إليهم .

ثم قامت نيابة أمن الدولة العليا بالطعن على هذا الحكم بطريق النقض ، فقضت محكمة النقض بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٠ بقبول عجن النيابة العامة شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعاً وإحالة القضية إلى محكمة جنابات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى .

وما زالت هذه القضية منظورة حتى يجمع هذا الكتاب أمام الدائرة التي يرأسها المستشار لطفى سالمán وعضوية المستشارين على نصر وأحمد عبد الوهاب .

(٥)

مرافعة النيابة العامة

في

قضية مركز ابن خلدون

المقدمة برقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا

وفيها لم يراع أحد اساتذة الإجتماع حق مجتمعه عليه ،
فراح يبت من خلال المركز الذى يحمل اسم العالم الجليل ابن
خلدون دعايات مثرية ومغرضة تسيء إلى المجتمع الذى نشأ
وتربى فيه ، وتلقى تبرعات من الاتحاد الأوروبي وبعض الجهات
الأجنبية من أجل تنفيذ بعض المشروعات الوهمية ، وقد ساعده
فى ذلك بعض أعموانه ، اللذين أغراهم بالمال فارتشوا و زوروا
من أجله .

أسند إلى المتهمين من الأول حتى الثامن والعشرين :

بأنهم خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠/٦/٢٠ بدائرتى قسمى الخليفة وعابدين- محافظة القاهرة

أولاً : المتهمون من الأول حتى الخامسة :

- اشتركوا فى اتفاق جنائي حرض عليه المتهم الأول وادار حركته المتهمون من الثانية وحتى الخامسة الغرض منه ارتكاب جناية تقديم رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظائفهم بأن اتحلت إرادتهم على تقديم مبالغ مالية على سبيل الرشوة لبعض الموظفين العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون مقابل أن يوردوا فى برامجهم التى يقدمونها ويجرى بثها ذكراً لنشاطات مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي بغرض الحصول على مبالغ مالية من الجهة الأخيرة .

ثانياً : المتهم الأول أيضاً :

١ - تلقى تبرعات دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة بأن تلقى بصفته رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية مبلغ مائة وخمس وأربعين ألف يورو ، وبصفته أمين صندوق هيئة دعم الناخبات المصريات - المنبثقة عن مركز ابن خلدون - مبلغ مائة وستة عشر ألف يورو من الاتحاد الأوروبي بغير ترخيص سابق أو إخطار لاحق من الجهة المختصة قانوناً .

٢ - وهو مصرى الجنسية أذاع عمداً فى الخارج بيانات كاذبة وإشاعات مفرضة تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها بأن أذاع بالخارج بيانات عليقة تفيد تزوير أى انتخابات تجرى بالبلاد وكذا وجود اضطهاد دينى بها على النحو المبين تفصيلاً بالتحقيقات .

٣ - توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على المبالغ المالية المبيعة قدرها بالتحقيقات والملوكة للاتحاد الأوروبي وكان ذلك بإيهام تلك الجهة بوجود مشروع كاذب ووقائع مزورة بأن أبرم اتفاقاً معها على تمويل مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية بمبالغ مالية لإنفاقها فى أوجه محددة من قبل الجهة المانحة فأصدر شيكات وهمية زعم أنها تمثل رواتب لبعض العاملين بالمركز المذكور كما اصطنع ستين ألف شهادة انتخاب لواطنين مصريين وفواتير تشتمل على نفقات ومصروفات وهمية لاستخراج تلك الشهادات فتمكن بتلك الوسائل الاحتيالية من الاستيلاء على أموال الجهة المانحة .

ثالثاً : المتهم السادس :

١ - بصفته موظفاً عمومياً "مساعداً شرطة بمركز شرطة منوف" طلب لنفسه وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من المتهم السابعة مبلغ ستمائة جنيه أخذ منه مبلغ ثلاثمائة وخمسون جنيهاً مقابل تزويره ست شهادات رسمية تفيد مساعدتها وآخرين فى استخراج عدد ثمانية عشر ألف وسبعمائة شهادة انتخاب لواطنين مصريين على خلاف الحقيقة .

٢ - وهو من أرباب الوظائف العمومية - مساعد شرطة بمركز شرطة منوف - ارتكب تزويراً في محررات رسمية هي الشهادات الموضحة بالتهمة السابقة والمنسوب صلوورها الى مركز شرطة منوف وكان ذلك بوضع إمضاءات عليها نسبها زوراً للموظف المختص بتلك الجهة .

٣ - استحصل بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بقسم شرطة منوف وبصم به الشهادات المبنية بالتهمة الواردة بالبند (١).

رابعاً: التهمة السابعة :

١ - قدمت رشوة لموظف عام للإخلال بواجبات وظيفته بأن اعطت للمتهم السادس - مساعد الشرطة بمركز شرطة منوف - مبلغ ثلاثمائة وخمسين جنيهاً على سبيل الرشوة لتزوير الشهادات المشار اليها بالتهمة المبنية بالبند (١) ثالثاً .

٢ - اشتركت بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم السادس فى ارتكاب تزوير فى محررات رسمية هي الشهادات المنسوب صلوورها لمركز شرطة منوف . موضوع التهمة الواردة بالبند (٢) ثالثاً . بأن اتفقت معه على تزويرها وساعده على ذلك بأن حررت صيغة تلك الشهادات وقدمتها إليه فبصمها بخاتم شعار الجمهورية الخاص بمركز شرطة منوف ومهرها بتوقيع نسبه زوراً للموظف المختص بتلك الجهة فوقع الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

٣ - استعملت المحررات المزورة سلفة البيان مع علمها بتزويرها بأن قدمتها لهيئة دعم الناخبات المصريات - المنبثقة عن مركز ابن خلدون - للحصول على مكافأة مالية على النحو المبين بالتحقيقات .

خامساً : المتهمون من الثانية حتى الخامسة ومن الثامنة حتى الأخير :

- اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة النصب المبنية بالبند (٢) ثانياً بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه على ذلك بأن حرروا إقرارات تفيد استخراجهم لبطاقات انتخابية وأذن صرف بمبالغ مالية لعدد من المواطنين على خلاف الحقيقة وأصدروا شيكات بمبالغ وهمية قاموا بتزويرها وأودعت قيمتها بالحساب الشخصى للمتهم الأول واثبتوا بميزانية مركز ابن خلدون بيانات على خلاف الحقيقة تفيد صرف تلك المبالغ فى أوجه إنفاق حددتها الاتحاد الأوروبي فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين
يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم وما يشعرون
في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون”
صدق الله العظيم (البقرة - ٨ : ١٠)

سعيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

من أجل نعم الله تعالى علي الأمم علماؤها المخلصون .. وهم ثرواتها وكنوزها
الثرينة علي مر القرون .. وقد تميز كل قرن وعرف باسم عالم قد ملأ الأسماع
وبهر العيون .. فأطبقت أفاق القرن الثامن الهجري شهرة مؤسس علم الاجتماع
عبدالرحمن بن خلدون .. وبينما يتلقف العالم كله شرقه وغربه إنجازاته العلمية ..
ويعكف علي دراستها الباحثون في المراكز الإنمائية وفي المنتديات الثقافية والتعليمية ..

ها هو اسم العالم الجليل - سعيدي الرئيس - يتداول في قاعات المحاكم
المصرية .. ويروج به في وحل رذائل الخلق والسلوك المشين ..

ذلك أن فئة من أرباب السوء قد تخفت وراء اسمه في هذا المركز المزعوم ..
وراحت تتشج برداء النصب .. وتتلفع بطرز الاحتيال وتتفنن في ابتكار أساليب
الخدعة والتدليس .. يقودها ويسوس أمورها ويا للأسى والحسرة !!

أستاذ في علم الاجتماع .. هو الدكتور

وشتان ما بين الاثنين : ابن خلدون وسعد الدين !!

ذاك صرف وجهه إلى مصلحة أمته .. فخلف لها أسباب النهوض والعمران ..

وهذا عمد إلى تقويض أركان الفضيلة والأخلاق .. وإشباع رغبات نفسه بعد أن
استولت علي مجامعها الأطماع .. وخب عقله حب المال .. فأصبح ذليلا لا إلى الحق بل
إلى جمعه وتحقيق مآربه ..

فيا للخزى ! ويا للعار ! ويا للتفريط والاستهتار في أمانة المسؤولية التي حملت
علي عاتق أستاذ علم الاجتماع ..

هأى خزى أرجح .. من ترك الوفاء بالميثاق ؟!

وأي سوء أفبح .. من غدر يسوق إلى النفاق ؟!

وإى عار أفضح .. من نقض العهد الذى أبرمه مع مجتمعه إذا علت مساوى الأخلاق؟

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

نحن أمام ثلة من الخارجين على أعراف المجتمع والقانون .. قد ركبت أنفسهم متن الطمع .. فشطحت وأبعلت فى محيط مظلم من قبائح الأفعال .. خلف قبطان محنك ظل يركب الموجة تلو الموجة .. مرة بالنصب .. وأخرى بالاحتيايل حتى أتت الرياح بما لا يشتهي السفن ..

فهبث عليهم أعاصير الحق وأنواء الحقيقة .. فاجتشت أحابيلهم وأباطيل خدعهم وتدليسهم .. ولم تبق على جذور التجميل والرياء ولم تذر قصور الوهم التى شيدها فى الهواء .. ووقف القبطان وحده أعزل إلا من جنى يديه ..

وهل جنت يدها إلا النصب والمكر والنهاء ..

وهل غرست سوى الشر الذى تجسد وتزى بثوب أستاذ علم الاجتماع .. الذى لم يخلص النية لمجتمع شب بين أهله وترعرع .. فهل تريد أن تري غرسك يا دكتور ؟ إنهم هؤلاء المتهمون الذين تعاونوا معك على الإثم فسقطوا بشرهم .. وأخذتهم أطماعك إلى الهاوية والدرك السحيق .. فراح بعضهم يشاركك ويعاونك على النصب والاحتيايل .. وبعضهم يقدم الرشوة ويزور محررات رسمية إرضاء لأغراضك وأهدافك البغينة فى جمع المال .. وتلبية لنداءات الطمع فى دواخلهم ..

“ فالطهور على أشكالها تقم ”

ألا سحقا لكل من تسول له نفسه العبث بمقدرات الفضيلة والأخلاق .. أو يتجر بعلمه فينساق وراء أطماعه وحبائله فى جمع المال .. دون أن يراعى لقيم المجتمع إلا ولا ذمة ..

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لنأذن لنا عدالة المحكمة أن نستكمل من حيث انتهى السيد الزميل .. سوق الدليل تلو الدليل على سوء ما انجرفت إليه مسالك هؤلاء المتهمين .. وفتح ما اتته أيديهم من جسام الأفعال التى يتدى من صمتها الجبين ..

هنتاول في هذا الجزء من المرافعة .. أدلة ثبوت اقتراف المتهم الأول جريمة النصب الواردة بالبند الثالث من التهمة (ثانياً) .. وجرائم الرشوة ، وتزوير محرر رسمي ، والاستحصال بغير وجه حق على خاتم شعار الجمهورية الواردة بالتهمة (ثالثاً) في حق المتهم السادس ، وجرائم تقديم الرشوة ، والاشتراك في تزوير محرر رسمي ، واستعمال محررات مزورة ، الواردة بالتهمة (رابعاً) في حق المتهم السابعة ، وجريمة الاشتراك مع المتهم الأول في النصب ، المسندة في التهمة (خامساً) إلى المتهمين من الثاني إلى الخامسة ومن الثامنة حتى الأخير .. دون أن نقف ملياً أمام جوانبها القانونية ، حيث سبق أن افاض في تناولها السيد الزميل ، بيد أن المقام قد يقتضى التعرّيج عليها من حين إلى حين ..

ونبداً سيدي الرفيع .. بأستاذ علم الاجتماع المتهم الأول الذى تمكن بطريق الاحتيال .. من الاستيلاء على المبالغ المالية المبينة قدرأ بالتحقيقات .. والمملوكة للاتحاد الاوروبى .. وقد اشترك معه اتفاقاً ومساعدة باقي المتهمين .. ولندع جانباً .. كل علامات التعجب والتحسر والأسى .. على مرب جامعي أوتمن على أداء رسالة تنوء بحملها الجبال .. ولكنه وبالإلمامة .. قد انغمس بها فى وحل الطمع .. ولم يحفظ لهيبته وجلالها لديه نقيراً ولا قطميراً .. لنقف وجهاً لوجه أمام التساؤلات التى تدور بخلد كل من لم ينتظر من رجل كاد بمهنته أن يكون رسولاً أن يهوى بها إلى هذا الدرك السحيق ..

وأول هذه التساؤلات سيدي الرفيع :

لماذا ؟ رجل كهذا : ما الذى يعوزه من أجل الاحتيال ؟

آل هذا الحد وصل إغواء الطمع وحب المال ؟!

آل هذا الحد ملكت عليه نفسه .. شهوة الجشع وتحقيق مأرب وضيفة .. دون أن

يعبأ بما حمل من أمانة المسئولية كرجل علم وأستاذ اجتماع ؟!

وقد قدح زناد فكره ، فى ابتداع التفانين والأحابيل ، التى البسها رداء المكر والخديعة والدهاء ..

وقد يقول قائل :

ولكن الرجل لم يحتل علينا بل على الاتحاد الأوربي وهو جهة أجنبية ؟

وياله من قول ساذج لا يدرك هائلة أن ظاهره وإن بدا فيه العسل فإن باطنه يقطر سما زعافاً يأتى على الفضيلة فيصيبها فى مقتل .. فالنصب نصب وإن تعددت الشخوص والجهات .. والجريمة قد وقعت وأصاب شظاياها مجتمعاً يأبى على نفسه أن

يكون من بين أبنائه نصاب ومحتال .. فما بالنا وهو أستاذ في الجامعة يربى الأجيال .. وفي أي علم ؟ في علم الاجتماع ..

فعل بيمادى القائل في قوله :

ولكن الاتحاد الأوروبي لم يطلب إلى النيابة العامة أن تقدم المتهمين إلى المحاكمة ولم يتقدم بأية شكوى أو بلاغ ؟

الافليدرك كل من يخوض في مثل هذا القول أن جريمة النصب ليست من جرائم الشكوى أو الطلب والتي يقيد القانون فيها حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ويوجب عليها إن أرادت رفعها أن تحصل مقدماً على موافقة شخص آخر أو جهة أخرى .. فضلاً عن أن الدعوى الجنائية هي حق الدولة ممثلة في سلطة الاتهام في ملاحقة كل من تسول له نفسه العبث بالقانون وتقديمه للقضاء ليلقى جزاء ما اقترفت يده .. ومن ثم فلا يجوز للنياية العامة أن تتنازل عن الدعوى الجنائية .. وما عدا القيود التي ترد على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية وهي الشكوى والطلب والإذن والتي ليس من بينها هذه الجريمة .. فإن للنياية الاختصاص المطلق بتحريك الدعوى الجنائية لأنه ولئن كان الحق المعتدى عليه في النصب هو حق الملكية .. فإن الجريمة تطال المجتمع الذى يأبى إلا أن يسود حسن النية في المعاملات .. لا التدليس والكذب والخداع ..

ويكفى لتوافر جريمة النصب .. أن يكون ثمة احتيال قد وقع من الجاني على المجنى عليه بقصد الاستيلاء على ماله .. ولا ندرى ما تخبئه لنا الأيام من تفانين وحيل أرباب الشر والخديعة .. بعد ما انفك كل يوم جديد يحمل لنا في طياته طريقة مبتدعة من طرق الاحتيال والنصب .. التي يظن الخادعون أن إتقانهم أداء أدوار الشر فيها قد يدرا عن أنفسهم شبهة افتراءها .. ولكن إرادة الله الذى يمهل ولا يهمل .. تأبى إلا أن تفضحهم وتكشف عوار جبلتهم ليظهر المجتمع جسده منهم .. ويبرا من تصرفاتهم .. ويقضى على أوهامهم وأباطيلهم ..

فما الحيلة التى تفتق عنها ذهن أستاذ علم الاجتماع ؟ وما الخيوط التى تشابكت لديه من أجل تنفيذ مخططه ؟

في البداية قدم إلى الاتحاد الأوروبي مشروعين .. أحدهما باسم التربية السياسية والحقوق الانتخابية والآخر هيئة دعم الناخبات .. واهماً هذه الجهة الأجنبية أنه سوف يضطلع بتنفيذ بنود هذين المشروعين إذا ما قدم الاتحاد الأوروبي المنحة المالية اللازمة لهما .. ويبدو أنه صافى لدى الاتحاد الأوروبي هوى يتمشى مع سياساته وأغراضه .. فوافق شئ طبقة .. فخصص له الاتحاد الأوروبي المنحة اللازمة

شريطة أن يقدم ميزانية تبين أوجه الإنفاق على تنفيذ البنود المسماة بينهما .. والا يهدف من ورائها إلى الربح ..

إلى هنا سيدي الرئيس : لا يبدو أن في الأمر شيء .. فالاتفاق المبرم بين الطرفين تم عن رضا تام .. وفي دخيلة كل منهما أن يستحلب الآخر على النحو الذي يسائر رغباته وتوجهاته .. بيد أن أستاذ علم الاجتماع كان يبيت نية أخرى .. ذلك أنه قد حصل علي المال لنفسه بالحيلة والخداع .. واستغل دهاءه في جنى مبالغ طائلة أودعها في رصيده الخاص .. بعد أن شيد للاتحاد الأوروبي قصوراً من الوهم والتدليس .. تارة بمرتبات ومكافآت وهمية للعاملين معه .. وتارة بعمل شهادات انتخاب وهمية .. وتارة بعمل فواتير وقروض وميزانيات كلها من بدع خيالاته وأفكاره الباطلة دون أن يكون لها في الواقع ثمة وجود ..

وإن الأوراق لتعمر وتفيض بالأدلة .. التي شاعت إرادة الله أن تكشف القناع الذي ظل يرتديه ويتخفى وراءه هذا الرجل زمناً لتسفر عن حقيقة مريرة تلونت فيها فنون النصب والتدليس والاحتيال ..

والحق أقول سيدي الرئيس .. إننا في هذه الواقعة أمام رجل شديد الذكاء والدهاء .. أنعم الله عليه بعقل رحيب وذهن متوقد .. وكنا نتمنى لو أن هذه النعمة قد سخرت بالطرق والوسائل المشروعة في خدمة مصلحة المجتمع بما يعود على كل أفراد النفع ..

ولكن صاحبنا .. ويا للأسف .. قد أراد لها أن تكون مطيته في طريق ملبدة بقبائح الصفات والأعمال .. وانزوى بنفسه جانباً يربحها ويحقق لها رغباتها وأطماعها .. ولسان حاله يقول : أنا والطوفان من بعدى .. فإله نفسي .. وقد ساعده في ذلك .. منطق عذب حلو سوغ له بالنهار ما زينته له سريرته في الليل .. ولكن القول مهما كان معسولاً ومغلفاً في جمل وعبارات رنانة طنانة لا يمكن أن يخدع به كل الناس كل الوقت .. وإنما يقيض الله له ما يكشف ستره ويفضح خبيثته ..

وماكم هي الأمة سيدي الرئيس .. تكفيها مؤنة التنقيب في حقيقة الأحوال المطلية بدهان الخديعة والرياء .. وهي أدلة قولية وفنية ومادية .. نضع أبرزها بين يدي عدالتكم عليها تؤكد أن قولنا في حق هذا المتهم .. لم يكن ليطلق هكذا على عواهنه .. ويضيق بها الخناق على محاولاته التنصل والتملص من سوء أفعاله ..

ولكننا نود سيدي الرئيس أن نشير أولاً .. إلى أنه قد حصل بمقتضى الاتفاق المكتوب بينه وبين الاتحاد الأوروبي بالفعل علي ١٣٦ ألف يورو .. مقسمة بالتساوي

على دفتين .. من أصل ١٧٠ ألف يورو خصصها الاتحاد الأوروبي لمشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية بمركز ابن خلدون .. كما حصل على ١١٦ ألف يورو أخرى على دفتين أيضاً .. من أصل ١٤٥ ألفاً كان الاتحاد الأوروبي قد خصصها لمشروع هيئة دعم الناحيات المصريات .. وقد اشترط الاتحاد الأوروبي في بنود هذا الاتفاق .. أن يساهم المتهم الأول في المشروعين بنسبة من التمويل تضاف إلى هذه المبالغ .. وأن يتم إنفاقها على تسجيل الناحيين وعمل ورش توعية سياسية فضلاً عن مرتبات ومكافآت العاملين في كلا المشروعين ..

بيد أن المتهم الأول .. وقد شغف حب المال عليه نفسه .. وباض الطمع في رأسه وأفرخ .. قد راح يتفنن في ابتداع طرق احتيالية يوهم بها الاتحاد الأوروبي .. أنه يقوم على تنفيذ بنود الاتفاق على أكمل وجه .. فيحصل بالتالي على المنحة .. وهو في حقيقة الأمر قد ترك الحبل لنفسه على الغارب .. وراح يسرح معها في طريق الاحتيال ويعبئها ويمهندها لها بغية جمع المال .. ويعجب المرء .. كيف لرجل يتخذ من التربية السياسية مشروعاً له .. وهو لا يرمى من ورائه إلا إلى النصب والخداع ؟

وكيف تنبنى التربية السياسية المزعومة .. إلا أن تكون كلمات حق أريد بها باطل .. وشعارات براقة لا طائل من ورائها ولا حدى .. سوى للمدعين والزاعمين أنفسهم .. وهل فاهد الشيء يتسنى له أن يعطيه ؟ أم أن التربية القويمة تنفصم عن سداد الأخلاق ؟

لقد عانت مصر كثيراً من الذين يتلاعبون بالشعارات الزائفة .. فتدور عليهم الدائرة وقد أفرغوها بتصرفاتهم من محتواها الحقيقي .. وطبعوا عليها مطامعهم وأغراضهم .. ولكن مجتمعنا يمج كل من يعبث بأخلاقه مجاً .. ويلفظ الخارجين على فضائله لفظاً .. مهما تنوعت أدوارهم المتقنة في تنفيذ مآربهم .. فلا دوام إلا للمخلصين الذين يعملون ابتغاء وجه الله ومصلحة الوطن ..

ولتأذن لنا **سيدى الرقيص** ، أن أبدا بعرض الطرق الاحتيالية التى رادها هذا المتهم واعوانه .. ونستهل عناصر جريمة النصب .. بفعل التدليس الذى يؤكد ما انطوى عليه سلوك المتهم الأول .. من كذب أوقع فى شركه الاتحاد الأوروبي وغرر به .. فأرسل له المبالغ المبينة .. وقد كانت لهذا الكذب مظاهر خارجية دعمت خداع المتهم الأول للاتحاد الأوروبي .. مما أوهمه بأن بنود الاتفاق يجرى العمل بها على قدم وساق .. فأرسل المنحة تلو المنحة دون أن يتبين له أنه قد وقع فريسة لعملية نصب

محكمة الوثائق .. تعاون فيها الكذب والخداع والنفاق .. وهذه المظاهر الخارجية المزعومة هي مانعيه سيدي الرئيس بالطرق الاحتياطية ..
ولتأذن لنا سيدي الرئيس : أن نشرع في تفصيل القول عن أولي هذه الطرق الاحتياطية وهو : " المرتبات والمكافآت الوهمية "

وهي حيلة لجأ إليها المتهم الأول لخداع وإيهام الاتحاد الأوروبي .. بأنه يقوم بدفع مرتبات ومكافآت للعاملين في مشروع دعم الناخبات .. مستغلا سذاجة بعضهم وانخداعهم فيه بتظهير الشيكات التي يكتبها بأسمائهم .. ثم يسحب لنفسه قيمتها من أموال الاتحاد المخصصة للمشروع .. ويضيفها إلى رصيده ..

وقد أقر المتهم الرابع في تحقيقات النيابة .. بأنه وزملاءه العاملين بالمركز كانوا يقومون بتظهير الشيكات دون أن ينالوا من قيمتها شيئا لأنفسهم ..
فلدى سؤاله : (الصحيفة ٢٨)

هل همت بتظهير شيكات دون قبض قيمتها ؟ رد قائلا :
" أيوه .. ثم أضاف أن التهمة الثامنة " وهي أمينة خزينة هيئة دعم الناخبات المصريات وهي هيئة مستقلة عن المركز كان معها أكثر من شيك لعدد من الموظفين منها شيك باسمي كان بمبلغ ١٢٠٠ جنيهه تقريبا .. وقالت دى تعليمات الدكتور وأنا ظهرته و اخذت الشيكات واعتقد ان فيه موظفين آخرين ظهوروا ومش فاكرهم مين و أحضرت خمس شيكات تقريبا لمدة خمس اشهر "

ولدى سؤاله : عن الأساس الذي جعلهم يحبرون تلك الشيكات لهيئة مستقلة عن المركز الذي يعملون به ؟ رد قائلا : (الصحيفة ٢٨)

" دى تعليمات الدكتور ولو حد رفض يتم فصله " ولا غرو في ذلك ..
فالدكتور - المتهم الأول - رئيس مجلس إدارة مركز ابن خلدون هو نفسه أمين صندوق هيئة دعم الناخبات .. وإذا أراد أن ينفذ مخططا له في هيئة دعم الناخبات فلا بأس أن يستعين برجاله في المركز .. فالأقربون أولى بالشفعة (وعلشان يبقى زيتنا في دقيقتنا) .. ولكي يستغل سلطانه عليهم بالتهديد بالطرده والفصل من العمل .. دون أن يلقي بالا للديمقراطية والشفافية التي يتشدد بها في إدارة مركزه .. بل هو التجبر والتعنت : إما أن تظهر لنا وإما أن تعطينا ظهرك وتولى الأدبار ..

ولكن كيف كانت تصدر هذه الشيكات ؟

ترد على هذا التساؤل **التهمة الثامنة نفسها قاتلة** : (الصحيفة ٢٦)

" أنا الى كنت باكتب بيانات الشيك بخط ايدي بناء على تعليمات من وعن طريق الدكتور لانه هو الى بيوقع على الشيك بنفسه "

س : وهل كان يتم تسليم هذا الشيك الى المستفيد ؟ ردت قائلة :

" لا كان الشخص الى صدر له الشيك بيظهره ويكتب على ظهر الشيك اسمه وعنوانه ورقم بطاقته ويبسلمنى الشيك مرة أخرى "

ثم راحت تؤكد أن بعض هذه الشيكات .. قد صدرت لأشخاص باعتبارهم عاملين في الهيئة في حين لا تجمعهم أية علاقة بها .. بصفة منتظمة وبعضها الآخر كان يصدر بصفة غير منتظمة ..

ولدى سؤالها عن قيمة الشيكات التي كانت تصدر بصفة منتظمة ؟ ردت قائلة :

" كانت بتأخذ مرتب ٤٠٠ جنيه وبيطلع لها شيك ب ١٢٠٠ جنيه .. وأنا كنت باخذ مرتب ٤٥٠ جنيه وكان بيطلع لي شيك ب ١٢٠٠ جنيه و.....و..... كان بيطلع لهم كل شهر شيك لكل واحد فيهم ب ١٢٠٠ جنيه على أساس انهم شغاليين باحثين في الهيئة .. والكلام ده غير صحيح وهم ملهمش صلة بالهيئة ، و..... كان برضه بيطلع له شيك كل شهر ب ١٢٠٠ جنيه على أساس انه باحث في الهيئة بس الشيك ده توقف بعد استبداله ب لانها في الاول كانت بتأخذ مرتبها باذن صرف وبعد كده عملنا لها الشيك ، واتشال ، و..... كان بيطلع له شيك شهرى بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه بصفته منسق المشروع ، وتم تبديله ب وبعد كده رجع تانى مرة أخرى بدل وهو الى موجود دلوقتى بصفته منسق المشروع وطبعاً ده على خلاف الحقيقة لانه برضه مفيش وظيفة في الهيئة لمنسق المشروع مع إن الاتحاد الاوروبى من ضمن شروطه أن يكون فيه منسق للمشروع " ..

أما الشيكات التي كانت تصدر بصفة غير منتظمة فقد قالت عنها : (الصحيفة ٢٩)

" الأستاذ طلع له شيك بمبلغ ٥٠٥٠ جنيه تقريبا بصفته مستشار الهيئة ، وبرضه من شروط الاتحاد الاوروبى وجود مستشار للهيئة لكن فعليا مفيش مستشار للهيئة ، والشيكات دي كانت كثير بس هي كانت بتصدر بمناسبة حاجه اسمها بارت تايم واستخراج البطاقات الانتخابية "

والبارت تايم كما ورد في أقوالها بالنص :

" يعنى وظيفة باحث فى الهيئة جزء من الوقت بصفة مؤقتة .. وبرضه دى من شروط الاتحاد الاوروبى لكن فعليا ممكن فيه باحثين مؤقتين ولا فيه باحثين دائمين ولا فيه منسق للمشروع "

يعنى المشروع كله وهم وخداع وتضليل .. مرتبات ومكافآت تصرف بأسماء اناس دون أن يكون ثمة عمل يقومون به نظير الحصول عليها .. اللهم إلا على الورق الذى أحسن ترتيبه وتنسيقه المتهم الأول وراح أعوان الشر يسطرون صفحاته ..

والأ هما السبب وراء عدم تعيين باحثين دائمين ومؤقتين ومنسق للمشروع تنفيذا لبنود الاتفاق بين المتهم الأول والاتحاد الأوروبي ؟

ندع المتهمه الثامنة تقدم لنا الإجابة الواضحة عن هذا التساؤل فائلة : (الصحيفة ٢٩) " طبعاً علشان الدكتور بياخد مرتباتهم الى ثابتة فى الميزانية ويستفيد بها لنفسه .. ويخدع الاتحاد الأوروبي ويفهمه انه بينفذ شروطه والحقيقة أنه لا ينفذها "

وما دام الأمر بهذا الوضوح .. ألم يعترض أحد من هؤلاء الاشخاص على تظهير هذه الشيكات ؟ ردت فائلة : (الصحيفة ٢٩)

" فى بداية تظهير الشيكات كلهم كانوا معترضين ورفضوا يظهروا هذه الشيكات لما طلبت منهم يظهروها .. والدكتور عمل لهم اجتماع وضغط عليهم وقال لهم ان دى المصاريف الادارية الى حيصرو فوها على هيئة دعم الناحيات .. وانتم كده بتعملوا الموضوع ده خدمه للهيئة .. فكلهم وافقوا يظهروا الشيكات "

وهكذا راح الرجل يستغل دهاده وذكاه فى تزيين الباطل .. واستخدام الحجج لإقناع أعوانه وزخرف القول لاستمالتهم فضلوا معه سواء السبيل .. أما هو فقد قنع بالمغرم الذى يروى به ظمأه الى المال .. ويشبع به رغبته فى جمعه بأية طريقة ومن أى سبيل .. وقد خلبت طرق الخداع والاحتيال ليه .. فأوهم الاتحاد الأوروبي بأنه يقوم بتنفيذ المشروعات .. وفى حقيقة الأمر هو لا يخدم إلا نفسه وأغراضه وأطماعه ..

ومما يؤكد نصبه واحتياله .. أن أحداً ممن صدرت بأسمائهم هذه الشيكات لم ينكر قيامه بتظهيرها دون أن يتقاضى من قيمتها شيئاً.. بل أجمعت أقوالهم عليه وعلى أنفسهم .. وهل يمكن أن يتواطأ جمع كهذا على كذب ؟ بل هى الحقيقة التى تدمغ ساحة المحتال وتعود عليه بمكره .. وهل جنت براقتش إلا على نفسها ؟! وتأتى على أعقابهن الطامع ..

فماكم سيدي الرئيس عضو مجلس أمناء الهيئة .. يقر بأنه قام بتظهير
حوالي ثمانية شيكات دون أن يتقاضى من قيمتها اية مبالغ .. لأن عمله بالهيئة
تطوعى بعد أن طلبت منه ذلك ..

ولدى سؤاله عن موقف الدكتور من ذلك ؟ رد قائلا : (الصحيفة ٩)
" أنا سألته وهو قال لي أنه كلف تعمل كده وتطلب كده منى للانفاق على
الهيئة "

وبهذه الطريقة الاحتياطية أيضا أقرت عضو مجلس أمناء الهيئة ..
حيث ذكرت أنها قامت بتظهير ثلاثة شيكات كل منها بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه .. دون أن
تتقاضى من قيمتها مليما واحداً .. بعد أن افهمتها أن هذه الأموال تنفق على
أنشطة الهيئة .. وهى فى حقيقة الأمر لاتدخل إلا فى جيب الدكتور

وكذلك أقر وهو موظف بمركز ابن خلدون .. بأنه قد قام بتظهير العديد
من الشيكات لهيئة دعم الناحيات دون أن تربطه بها ثمة علاقة ودون أن يتقاضى من
مبالغها شيئاً .. وبرر ذلك قائلا فى الصحيفة (١٢) :

" الدكتور قال لنا : الشيكات دى هى اللى فاتحه بيوتكم .. وإن دى اللى
بنصرف منها على مرتباتكم واللى هيرفض تظهير تلك الشيكات يقدم استقالته
ويمشى من المركز .. وأنا مكنتش اقدر ارفض لانى محتاج للوظيفة "

وهكذا أصبحت لقمة العيش وسيلة أستاذ الاجتماع الذى يعرف بخبرته
الأكاديمية كيف ينكأ جرح فريسته وينغدغ إحساسها بالحاجة مهدداً مستقبلها
الوظيفى إذا هى لم تخضع وتخضع لأوامره ونواهيته .. وتستجيب لأطماعه وتنفيذ
حيله ونصب أشراكه فى جمع المال وإرضاء هوى نفسه .. وقد أجمعت أقوال الموظفين
بالمركز على تهديده لهم بالطرد من الوظيفة إذا لم يستجيبوا لرغباته فى تظهير
الشيكات ..

ف..... تبرر فعلتها هذه قائلة فى الصحيفة (٦) : " الدكتور قال : اللى
مش هيعمل كده يقدم استقالته "

و..... المحامى بالمركز (حتى المحامى بالمركز) قد انطلت عليه حيلة
الدكتور وخضع لتهديده بالفصل فقام بتظهير ثلاثة شيكات بسبعة آلاف جنيه على
بنك مصر الدولى فرع العادى مزيلة بتوقيع الدكتور دون أن يتقاضى منها
شيئاً ..

وكذلك..... الباحث بالمركز الذى ذكر انه ظهر شيكات بحوالى عشرة آلاف جنيه بناء على أوامر وتعليمات المتهم الأول دون ان يحصل منها على شئ .. وهو عين ما قرره الذى ظهر شيكا لهيئة دعم الناخبات كان يحمل توقيع المتهم الأول دون ان تكون له صلة بالهيئة أو يتقاضى منه مليما واحداً ..

كما قررت..... الموظفة بالهيئة أيضا أنها ظهرت العديد من الشيكات كل منها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه دون أن تتقاضى من قيمتها شيئا .. ولدى سؤالها عن سبب قيامها بذلك ؟ ردت قائلة : (الصحيفة ٦)

" على أساس أن دى تعليمات من الدكتور وهو اخبرنا عن طريق انه فى حالة الرفض فإن الهيئة لم تتمكن من تدبير موارد لها وبالتالي فإنها ستقوم بتصفية نشاطها ولا اتقاضى أى مرتب "

فهل بعد تلكم الإقرارات الناصعة الدالة حاجة إلى دليل يدمغ ساحة هذا المتهم .. ويؤكد ضلوعه بجريمة النصب والاحتيال وتدليسه على الاتحاد الأوروبى بعمل مرتبات ومكافآت وهمية للعاملين ؟

وإمعانا فى إثبات ذلك جاءت شهادة..... الباحث بالمركز لتدعم وتؤكد هذه الإقرارات جميعها .. حيث شهد بأن المتهمة الثامنة قد عرضت عليه شيكا ليظهره أسوة بزملائه فى المركز .. وبناء على تعليمات المتهمة الثانية والمتهم الأول .. فأصر على الرفض ولم تنطل عليه حيلهم ..

فما الذى دفعه إذن وغيره ممن سئلوا على سبيل الاستدلال للإقرار بذلك .. وليس ثمة مصلحة لهم أو ضرر عليهم أو حتى خلاف بينهم وبين المتهم الأول المائل .. بيد أن الحق الذى أراد أن تنطق بالحق السننتهم قد ساءهم سوفا لخرق ثوب الاحتيال الذى ارتداه هذا المتهم .. ويكشف عن حقيقة الزيف والتدليس فيه ..

بيد أنه مع كل ذلكم الواضح قد أصر على الإنكار والنفي مدعيا في الصحيفة (٤٩) : " أن العاملين بمركز ابن خلدون يتمتعون بحرية فعلا وممارسة .. ومن وقع منهم على شيك فإنما قد فعل ذلك بإرادة حرة هو المستول عنها "

والرجل قد صدق فى الحاق المسؤولية بكل من وقع شيكا ؟ وهاهم يجاورونه فى قفص الاتهام وليس لنا شأن بحججهم ومرراتهم .. وتهديداته لهم بالإبعاد عن جنة ابن خلدون التى رسمها خياله لهم .. وعاشت فيها أوهاهمهم ..

ولكن ادعاءه الإنكار بأنه لم يعط تعليمات لأى منهم مكتوبة أو شفوية .. لا يسلم له من واقع الأوراق والأدلة .. وهو إن أفلح فى أن يخدع الاتحاد الأوروبي .. فليس له والأمثاله أن يخدعوا القانون أو يتلاعبوا به مهما تمسكوا بحبال وأهية من الإنكار والتحايل .. فنحن هنا فى ساحة القضاء المقدسة التى تزن الأفعال بميزان العدل .. وتعطى كل ذى حق حقه .. وقد تساوقت الأدلة على رد زعمه بما سقناه من إقرارات المتهمين عليه .. وشهادة الشهود ..

وهاكم الدليل المادي الذى يدحض أقواله وزعماته .. فقد ضبطت فى خزانة هيئة دعم الناخبات ستة شيكات موقعه جميعها باسمه .. ومسحوبة على بنك مصر الدولى فرع المعادى من حساب الهيئة رقم ٥٥٤٠٤٨٧ وبيانها :

شيكان كل منهما بمبلغ ١٢٠٠ جنيه باسم مؤرخان فى ٥/٢٨، ٢٠٠٠/٦/٢٨ مكافأة عن عمله بالمشروع .. وهو لم يعمل شيئا أصلا .. وليست له أية علاقة بهذه الهيئة كما جاء فى أقواله !!

شيك باسم بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه مؤرخ فى ٢٠٠٠/٦/٢٨ بصفته منسق المشروع .. ولم يدر هو نفسه أى شئ نسق .. أو أى مشروع شارك فيه !!

وثلاثة شيكات بأسماء و..... و..... لكل منهم ١٢٠٠ جنيه مكافأة على عملهم فى هذا المشروع الوهمى ..

وهذه الشيكات الستة **سهمي الرقيس** : لا تؤكد لنا أقوالهم فقط .. بل تؤيد أيضا صحة ما ورد بها .. من لجوء هذا المتهم إلى الطرق الاحتيايلة لتحقيق كسب مادي غير مشروع لنفسه لاسيما أنها جميعا موهورة باسمه .. بل إن الشيك باسم .. قد تم تظهيره بالفعل .. مما لا يدع مجالاً للشك فى أنهم كانوا أداة طيعة فى يده يصل من ورائها إلى تحقيق مآربه .. وتنفيذ مخططاته فى جمع المال ..

وكيف تصدر شيكات نظير العمل بمشروع هيئة دعم الناخبات .. لأناس لم يعملوا شيئا فيه بإقراراتهم .. بل لا تربطهم أية علاقة أصلا بهذه الهيئة المزعومة .. إلا أن يكون القصد من وراء ذلك هو الخداع والإيهام والتضليل ؟!

تقول أمينة خزينة الهيئة التى كانت بعصمتها هذه الشيكات

المتهمة الثامنة .. " الشيكات دى كلها موقعة من الدكتور والمفروض كنت اسحبها من حساب الهيئة بعد ما يتم تظهيرها من كل واحد صدر له شيك .. وهى دى الشيكات الوهمية المنتظمة اللى كنا بنعملها كل شهر " (الصحيفة ٥٩)

ولماذا خص وحده باثنين منها ؟ ردت قائلة : (الصحيفة ٥٩)
 " لأن مظهرش الشيك بتاع شهر مايو هانا كنت هغليه يظهر الشيكين دول
 فى شهر يونيه ٢٠٠٠ "

ولماذا لم يعثر إلا على شيك مظهر واحد من الستة باسم ايزيس ؟ (الصحيفة ٥٩)
 " لانها معايا فى الهينة وسهل انى اشوفها فعلشان كده ظهرت الشيك بتاعها "

وبضبط هذه الشيكات ودلائنها فى سياق ما نحن بصدد من الإحداق بهذا المنكر.. الذى ظن أن اللهاء والتذاكى فى التحقيقات تارة بالتلاعب بالألفاظ .. وتارة بالإنكار سوف ينشل ساحته ومكانته من وحل التصرفات والسلوكيات التى أراد لنفسه أن يغمسها فيه بالتحايل والنصب .. يكون قد استوى على ساقيه الدليل المادى جنباً إلى جنب الدليل القولى ..

وننتقل من ثم بهذا التكم إلى دليل آخر فى .. يتمثل فيما ثبت بتقرير لجنة إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى من صدور شيكات بصورة منتظمة وأخرى بصورة غير منتظمة بأسماء بعض العاملين كمكافآت شهرية لهم .. وهو عين ما أكلته شهادة عضو هذه اللجنة .. (الصفحات من ٤٦ إلى ٤٨)

ومن جماع ما تقدم من أدلة متنوعة .. قد يكون من نافلة القول أن نقف على أرض صلبة من الشواهد .. لنؤكد أمام حضرتكم أن هذا المتهم قد اتخذ هذه الطريقة الاحتيالية بإصدار بعض الشيكات الوهمية بأسماء بعض العاملين موهما الاتحاد الأوروبى بأنها مكافآت ومرتبآت لهم دون أن يضطلعوا بأى عمل نظيراً لها .. ليجنى من ورائها المال تحقيقاً لأطماع نفسه ..

ولتأذن لنا سيدي الرئيس أن ننتقل إلى طريقة إحتيالية أخرى .. ومن طريقة إلى طريقة فى دروب الإحتيال والنصب .. يا قلب ، لا تحزن !! شهادات الاختيار الوهمية ..

وليت شعرى ، كيف استطاع العقل الحشو داخل رأس هذا المتهم .. فى التفنن والتنوع بين هذه الأساليب الاحتيالية إلا أن يكون عقلاً متدرباً متمرساً ما انفك يبدع كل يوم فناً جديداً من فنون الصنعة التى أحسن تشريحها .. واتقن التجول بين حنايا شعابها من نصب إلى كذب إلى خداع إلى إيهام إلى تضليل ..

وللحق سيبيدي الرئيس.. إن هذا المتهم يحسن انتقاء المواضيع والشعارات التي تتخفى إطماعه ورائعها وتستتر في ظلها .. إننا نرى أن المساعدة والحث على استخراج شهادات الانتخاب هو واجب وطني يأتي في المقام الأول لدفع المواطنين إلى المشاركة الفعالة في حياتنا السياسية ..

ولا أحد منا يستطيع أن يمارى في أن هذا العمل هو الأساس الذي تنبنى عليه توعيتنا السياسية .. وهو هدف نبيل لكل من يخلص في سبيله النية ..

ولكن أن يتحول هذا الهدف النبيل إلى شعار يتشلق به ويستغل في النصب والاحتيال .. فهذا ما نأباه ونقف له بالرصاد شاء الغرضون أم أبوا .. وهذا المتهم قد أوهم الاتحاد الأوروبي أنه قد حث المصريين على استخراج ستين ألف بطاقة انتخابية.. وأنه قد دفع لمعاونيه على كل بطاقة في مشروع التربية السياسية خمسة جنيهات وعلى كل بطاقة في مشروع دعم الناخبات ستة .. ولو كان الأمر كما قال ، لحق لكل مصري أن يقدر له مجهوداته في نشر الوعي السياسي ..

ولكن الحقيقة المرة أن القصة برمتها وهم ونصب واحتيال .. فما الستون ألف شهادة المزعومة سوى شهادات مصطنعة ومزورة .. حث الرجل معاونيه على اصطناعها وتزويرها .. مقابل جنيه واحد فقط يدفعه بالفعل لكل منهم عن كل شهادة .. ثم يكذب على الاتحاد الأوروبي وأهمل إياه أنه قد دفع على كل شهادة خمسة أو ستة جنيهات ليحصل هو على فرق المبلغ الكبير ويضمه إلى حصيلته .. وإمعانا في الحيلة .. كان يطلب إلى كل من يحضر له شهادات انتخاب مصطنعة أن يوقع إقراراً بأنها صحيحة وعلى مسئوليته .. وأن يوقع إذن بصرف المبلغ كاملاً على أن ثمن الشهادة خمسة جنيهات أو ستة .. في حين أن ما يحصل المعاون عليه بالفعل هو جنيه واحد ويذهب الباقي إلى حسابه هو الشخصى ..

ومن الواضح أن هذه الحيلة قد صادفت الحظوة في قلوب أعيانه فراح الطمع وحسب المال يستهوهم .. ويغريهم بتزوير هذه الشهادات .. فما أسهلها من طريق يحصلون منها على المال دون أن يأنهوا فيها إلى حل أو حرمة ..

فالمتهم الثالث قد أقر بأنه هو نفسه قد قام بتحرير أذن صرف لسبعة آلاف شهادة انتخاب سلمها للمتهم الثانية والمتهم الرابع بناء على تعليمات من المتهم الأول .. وأضاف قائلاً في الصحيفة (٨) :

إن المتهم الأول قد أخبره بأن الاتحاد الأوروبي يقدم منحة قدرها مائتا ألف دولار تقريباً لتسجيل الشهادات الانتخابية .. وأن مركز ابن خلدون أولى بهذه الأموال للإنفاق على مرتباتنا ومكافآتنا ومواجهة المصاريف الإدارية للمركز ..

" وقلّ بالحرف الواحد أن احنا لو هنتأكد من صحة كل بطاقة مش هنعرف نشغل وإن المهم اننا نجيب بطاقات كثيرة علشان نقدر نأخذ فلوس من المنحة لأن في حالة عدم ارسال الكشوف وصور البطاقات من حق الاتحاد الأوروبي أن يسترد قيمة هذا البند من المنحة "

ولا عجب فالطمع عندما يعمي بصيرة الإنسان .. لا يجعله يتكالب إلا علي جمع المال بينهم وحشع .. والمهم لدي الدكتور أنه : " يقدر يأخذ فلوس من المنحة خوفاً من أن تسترد قيمة هذا البند " ولا بأس أن يحصل علي هذه الفلوس بالاحتيال أو التزوير فالطريق كلها .. تؤدي لدية إى جمع المال .. ولكن كيف تسني لمركز ابن خلدون الحصول علي هذه الأموال من المنحة ؟ يقول المتهم الثالث : (الصحيفة ٢٢)

" كان في تعليمات واضحة وصريحة من و لي و بأن المندوب بعد ما يكتب الإقرار يقوم باستخراج الشيك له ، ثم نطلب أنا و منه تظهر الشيك وكانت التعليمات دي بتمشي علي كل المندوبين وهي ديه فكرة التلاعب الي المركز بياخذ الفلوس بها من المنحة ."

وبعد ان يظهر المندوب الشيك ؟ يقول المتهم الثالث : (الصحيفة ٢٢)
" بياخذه ويسلمه ل علشان تقوم بتسديده في الحسابات بقيمته الحقيقية ويتم صرف خمس قيمة الشيك أو أقل إى المندوب نقداً ثم ينصرف المندوب بعد ذلك "

نعم ينصرف المندوب بعد أن يحصل علي الفتات .. بينما حصل المتهم الأول علي نصيب الأسد في صفقة لا يحوم حولها سوى شبح التديليس والكنب والاحتيال ..

وهاكم هو المتهم الرابع يلقي لنا بإقراره ضوءاً آخر يجسد أمامنا تفصيل ما كان يدور في خلية المركز من أدوار منظمة وموزعة بين أفرادها .. يقول في الصحيفة (٣٣) :

" يكتب طلب باسم المندوب للدكتور يذكر فيه ان المندوب قام باحضار عدد من البطاقات ويطلب صرف مكافأة عن عدد البطاقات بعدد خمسة جنيهات لكل بطاقة .. والدكتور يعتمد الطلب ويوقع "

ثم يتابع الدورة المستندية قائلاً : (الصحيفة ٣٣)

" ومعه المندوب يحضرا لي ذلك الطلب ثم أقوم بتحرير شيكين بالبلغ لكل شيك يستلمه المندوب وشيك يظهره ويتركه بالمركز"

وعلي أي أساس كان يتم تحديد القيمة المالية لكل شيك ؟ يقول المتهم
الرابع : (الصحيفة ٣٣)

" على أساس أن الطلب يذكر فيه خمسة جنيهاً وأحياناً ستة جنيهاً عن كل بطاقة .. لكن فعلياً وطبقاً لتعليمات الدكتور يصدر شيك للمندوب لحسابته يعطاه جنية عن كل بطاقة ، أو نصف جنية ويصدر له شيك بتلك القيمة وباقي مبلغ الخمسة جنيهاً يحرق بها شيك آخر يظهره المندوب واحتفظ بهذا الشيك بالمركز"

وهل كان المندوب يوقع بتسلم الشيكات المحررة باسمه بالمركز ؟ يرد قائلا :
" نعم وعلي الرغم ان المندوبين يستلموا شيك واحد بقيمة أقل من قيمة الطلب زي ما قلت .. إلا أنني بخليهم يوقع علي إذن صرف باستلامه الشيكين بقيمتهم"

وقد أقرت المحكمة الثامنة . أمينة خزينة هيئة دعم الناخبين .. أن المتهمين الأول والثانية قد كلّفا التهمين التاسع ، والعشرين .. باستخراج شهادات انتخاب لأكثر عدد ممكن من الأشخاص علي مستوى الجمهورية .. وبالفعل استخرج ستة عشر متهمًا ٤٤٥٨١ شهادة انتخاب مقابل جنية عن كل بطاقة .. في حين أنهم يظهرهم شيكا بمبلغ ستة جنيهاً عن كل بطاقة .. ويوقعون علي إذن صرف بالبلغ كله في حين أنهم لم يتقاضوا سوى جنية فقط عن كل شهادة ..
أما الفرق بين المبلغين ؟ فتقول المحكمة الثامنة (الصحيفة ٣٩) :
" كان بياخذه الدكتور بعد خصم ٢٠٪ ضرائب"

كما أقر المتهم التاسع .. أنه كان يلبي رغبة الدكتور والمتهمة الثانية في تحرير إقرارات يخط يده علي كشوف تشتمل علي بيانات شهادات انتخاب .. مفادها أنه استخرجها بمعرفة بتكليف من هيئة دعم الناخبين ..
ولدي سؤاله عن سبب ذلك ؟ رد قائلا : (الصحيفة ١٠)
" لثقتي بالدكتور"

وبالها من ثقة قد صادفت محلها يا رجل !!
ثم ماذا بعد ثقتك أيها ال ؟ (الصحيفة ١٢)

" كنت أوقع عليها باسمي وبتاريخ توقيعي عليها وعلي ظهر كل كشف إقرار أنا كنت بنقله من ورقه وكتبه علي الكشف .. كان بيد هاني الدكتور و الأستاذة وانقله علي ظهر الكشف وأوقع عليه .. بأن هذه البطاقات الانتخابية تم استخراجها بمعرفتي بناء علي تكليف من هيئة دعم الناخبات المصريات "

فهل ثمة دليل أنصع من هذا الإقرار باصطناع المتهم الأول هذه الشهادات وإيهام الاتحاد الأوروبي بها ؟

لقد أقر المتهم العاشر أن المتهم الثالث قد اصطحبه إلي مركز ابن خلدون .. ثم طلب منه تحرير إقرارات تفيد استخراج شهادات انتخابات .. ثم سلم المتهم الرابع هذه الإقرارات فقام بدوره باستخراج شيك باسمه بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه .. ثم طلب إليه أن يقوم بتظهير هذا الشيك وإعادة إليه دون أن يحصل هو علي مليم واحد ودون أن يقوم أصلاً باستخراج أية بطاقات .. ولدي سؤاله عن مضمون الإقرار الذي كان يكتبه .. رد قائلاً : (الصحيفة ٨)

" أنا كتبت عبارة " بتكليف من مشروع المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون قمت باستخراج هذه البطاقات الانتخابية عن دائرة مركز المنصورة تحت مسئوليتي .. وده علي ما أتذكر طبعا .. وأنا كتبت العبارة دي علي جميع الأوراق ووقعت عليها باسمي "

وهكذا اجتمع أعوان الدكتور معه في تنفيذ خططه في جمع المال .. والاستيلاء عليه من أقرب الطرق وأسهلها .. وهم يدركون أنهم يسهمون بذلك في عملية نصب واحتيال منجبرة ومتقنة .. أحسن حوكها المتهم الأول بعد أن أخذ أموال الاتحاد الأوروبي .. ولم يعطه إلا السراب والوهم ..

وقد أضاف المتهم الثاني عشر أنه قد حصل علي شيك بمبلغ ١٩٥٠ جنيه في حين قام بتظهير شيك آخر بأربعة أضعاف المبلغ دون أن يتسلم منه شيئاً ..

أما المتهم الثالث عشر فقد فصل لنا في إقراراته حقيقة ما كان يحدث من نصب واحتيال .. ولنتركه يحكي لنا بنفسه .. يقول في (الصحيفة ٢٢) :

" أنا كنت بأخذ صورة بطاقة والذي الانتخابية التي عليها البيانات بتاعته واكحت من عليها البيانات .. وبعدين أصورها ثاني فتطلع الصورة الثانية فاضية من البيانات .. فكنت باكتب عليها بالقلم الأزرق الجاف البيانات بتاعة الشخص الوهمي التي أنا كاتبه في الكشوف .. وسلمت الأستاذ الصور وهي مكتوب

عليها بالقلم الجاف فكان واضح عليها أنها مش صور بطاقات بجد لان مكتوب عليها بالجاف"

وقد اصطنع هذا المتهم .. صوراً ضوئية لشهادات انتخابات بلغت ٨٠٠ شهادة .. وحرر بها كشوفاً بخط يده وسلمها للمتهم الثالث.. الذي طلب منه بدوره .. أن يكتب إقراراً علي ظهر كل كشف .. بأن الشهادات المدونة بالكشف قد تم استخراجها بمعرفته.. فوق الإقرارات .. وعندئذ طلب منه المتهم الثالث تظهر شيك قبل أن يتقاضى ٨٠٠ جنيه نظير خدماته للمركز.. ويبدو أن جنود الإحتيال .. التي غرسها المتهم الأول في هذا المركز.. قد بدأت تتشعب وتظهر لها فروع وسيقان .. وقد نبعت أفعالهم جميعاً من بئر واحدة .. هي الرغبة في تكسب المال والحصول عليه من أقرب طريق .. فبين عشية وضحاها.. يحصل ذاك علي ٨٠٠ جنيه .. ومن ورائها يحصل هذا علي خمسة أضعافها.. وكان أزقة خدعهم وحيلهم .. تؤدي بعضها إلي البعض .. في طريق لا أول لها ولا آخر.. من الطمع والجشع وحب المال .. الذي جعل على أعينهم جميعاً غشاوة .. يخدع كل منهم بها نفسه..

"ويمكرون ويمكر الله والله خير المكارين"

صدق الله العظيم

وهكذا سعيدي الرئيس .. يتضح أمام عدلكم خيوط هذه الخدعة .. التي لجأ إليها أستاذ علم الاجتماع .. في جني الأموال .. بإيهام الاتحاد الأوروبي .. بأنه يحث المواطنين علي استخراج الشهادات الانتخابية .. وأنه يقدم مقابلاً عن كل شهادة مبلغ خمسة أو ستة جنيهات .. في حين أن هذه الشهادات .. لم تكن إلا من نبت خياله وتفانيه في الإحتيال والنصب .. وأنه لم يقدم لأعوانه سوي جنيه واحد عن كل شهادة .. ويستأثر بالفرق المزعوم لنفسه ..

ويدعم ذلك أيضاً إقرارات المتهمين .. السابعة .. ومن الرابع عشر إلي التاسعة عشرة .. ولم نشأ أن نذهب في سرد أقوالهم درماً للملل والتكرار فقد تشابهت جميعاً .. واتفقت علي أنهم قد وقفوا أذن صرف مبالغ مالية .. لقاء ستة جنيهات عن كل شهادة .. وظهروا شيكات بهذه المبالغ تركت لهيئة دعم الناخبات .. ولكن ما صرف فعلياً لهم .. لم يتعد جنيهاً واحداً عن كل شهادة ..

وقد أقر محامي المركز بأن المتهمة الثانية قد عرضت عليه أن يكتب علي نفسه إقراراً باستخراج شهادات انتخاب .. صادرة عن محافظة الدقهلية .. مقابل جنيه واحد عن كل شهادة .. إلا أنه رفض .. ولدي سؤاله عن سبب الرفض ؟

رد وهو المعامى قائلاً : (الصحيفة ١٢)

"لاني لم أستخرج هذه البطاقات فازاي اكتب اقرار علي نفسي باني استخرجتها وانا ارتبته في هذا الأمر" ..

ثم تضاف إلي هذه الإقرارات العديدة .. التي يقوي بعضها بعضا .. في وحدة متكاملة من الدليل القولي .. شهادة الشهود ..

حيث نبدأ بأقوال الشاهدة الثانية الأستاذة التي اكدت أن المسئول عن عملية استخراج الشهادات الانتخابية .. ودفع المقابل المادي لها .. هي الشؤون المالية والحسابية بالهيئة .. التي تتولاها المتهمتان الثانية والثامنة .. تحت إشراف أمين الصندوق المتهم الأول ..

ثم تأتي شهادة الشاهد الأول الرائد الذي اكدت تحرياته .. أن المتهم الأول قد كلف كلا من المتهمين .. الثانية والثالث والتاسع والثالث عشر والعشرين .. باصطناع شهادات انتخاب لواطنين ببعض المحافظات .. وإعداد كشوف تشمل أسماء من نسب إليهم هذه الشهادات .. لإيهام الاتحاد الأوروبي بها .. وأضاف أنه بالرجوع إلي كشوف قيد الناخبين بهذه المحافظات .. قد تبين له عدم صحة ما ورد بالكشوف .. التي أعدها مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات ..

وإذا كان الدليل القولي بالإقرارات وشهادة الشهود .. قد استقام وكذا علي عوده .. فإن ثمة من الدلائل .. ما هو مادي يقطع بخلوع المتهم الأول في الاحتيال علي الاتحاد الأوروبي باستخدام هذه الوسيلة ..

حيث ضبط بمسكنه .. عدد كبير لصور ضوئية من شهادات انتخاب .. بأسماء مواطنين مصريين .. كما عثر علي ثلاثة عشر ملفاً .. بداخلها كشوف محررة بخط اليد .. تتضمن أسماء مواطنين مصريين .. ويجوار كل اسم رقم بطاقته الشخصية .. ومرفق بكل كشف .. إقرار يفيد قيام محرري هذه الكشوف .. باستخراج شهادات انتخاب لهذه الأسماء على مسئوليتهم .. بتكليف من مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات وتبين أن هؤلاء المقرين هم المتهمون : السابعة ، والتاسع ، والثاني عشر ، ومن السادس عشر حتى التاسعة عشرة ، ومن الحادى والعشرين حتى الخامس والعشرين ، والسابع والعشرين ، والثامن والعشرين ..

ومن دواعي الدهشة .. أن النيابة العامة لدي مواجهتها للمتهم الأول .. بهذه المضبوطات التي عثر عليها في منزله .. قرر أنها .. "أوراق خاصة به يستخدمها في بعض المشروعات البحثية الخاصة بالمركز .. وأنه لا يذكر حالياً اسم هذا البحث"

وهو قول لا يبلو في ظاهره مجرد العوار فقط .. بل ينبئ عن طبيعة متمرسة.. في التحايل والإمكار .. فهو قد أثر.. أن يخفي عن الأعين هذه الأوراق دون غيرها من باقي أوراق المركز والهيئة .. وكأنه يحفظها في حصن .. ظن أنه حصين علي الرقابة والقانون .. ولما كان يخشي افتضاح أمره .. ويساوره القلق .. وأدلة إدانته في هاتين الجهتين حيث من المعتاد أن تكون .. بادر بطلبها إلى منزله ..

تقول للمتهمة الثامنة عن هذه الكشف : (الصحيفة ٥٧)

"أنا أخذتها بناء علي طلب من الاستاذةيوم الثلاثاء الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٠ وسلمتها للدكتور في بيته "

ولماذا فعلت المتهمة الثانية ذلك ؟ ردت قائلة : (الصحيفة ٥٧)
"هي قالت لي أنا خائفة للحاجات دي تتسرق وكانت قبلها بتتكم مع الدكتور وقالت لي أن دي تعليمات الدكتور وأنا اتفقت معاه علي كده "

ولدي وصولها إلي منزله :

"قلت له دي الحاجة الليقالت لي احبها لحضرتك فنده للخادمة بتاعته شالت الحاجات وقال لها حطي الحاجات دي في المخزن اللي في المكتب بتاعي وهي فعلا أخذتها وأنا سلمت عليه ومشيت "

ثم تزعم لنا أنها أوراق بحثية لبحث تاه عن بالك اسمه ؟! فيا للدهاء والكر !!
إذا كان زعمك هذا صحيحا !!

فلماذا دفنتها في منزلك ؟ ولم تتركها في الهيئة أو المركز حيث يجب أن تكون ؟

ألا تعلم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وهو أخبر منا ومنك بطبائع البشر والاجتماع : " البر حسن الخلق .. والإثم ما حاك في صدرك .. وكرهت أن يطعم عليه الناس " (صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم).

لقد استشعرت الخطر يا دكتور .. وخشيت عواقب احتياك ونسبك .. فرحت تخفي الأوراق التي تدمغ ساحتك .. لكن إرادة الله .. وبقطة المجتمع .. قد أوقعتك رغم حرصك وحذرك .. ثم تأتي وتقول لنا .. إنها أوراق بحث نسيت اسمه ؟ وهل لن يبلر منه كل هذا الدهاء والحيلة أن يلحق النسيان ؟

لقد أضحكنا والله يارجل !! ولكنه ضحك كالبكا !!

ورغم كل هذا الحرص وذاك الحذر .. قد ضبجت بمقر الهيئة سيدى الرئيس .. أذن صرف شيكات مرفق بكل منها صورة الشيك الذي تم تظهيره .. نظير استخراج المستفيد شهادات انتخاب .. ومرفق بها أيضا طلب وإقرار كل مستفيد علي حده ..

يفيد أنه استخرج شهادات انتخاب علي مسئوليته .. وبمحصر هذه الأذون تبين أن من صدرت لهم شيكات بمقتضاها هم المتهمون السابعة .. والتاسع .. ومن الرابع عشر إلى التاسع عشر .. ومن الحادى والعشرين إلى الثامن والعشرين ..
**وأخيراً سيدي الرئيس .. وليس بآخر .. فالمقام ما زال أمامنا متسعاً .. وحاداً
 بأحبابيل الاحتيال وتغافيه .. يأتي الدليل القوي ..**

متمثلاً في تقرير لجنة إدارة الرقابة علي البنوك بالبنك المركزي المصري .. الذي ثبت منه وجود شيكات تم صرفها من حساب هيئة دعم الناخبات .. كمكافآت نظير استخراج البطاقات الانتخابية ..

وقد قرر الشاهد التاسع عضو هذه اللجنة .. أن معظم هذه الشيكات .. قد ظهر باسم المتهمه الثامنة من المستفيدين الأصليين .. وهم المتهمون السابق ذكرهم في الدليل المادى .. وهو ما يؤكد تطابق الأدلة على تنوعها .. بين قولى وهنى ومادى ..

ولنتأذن لنا سيدي الرئيس .. في الانتقال إلى حيلة أخرى جديدة .. من حيل استاذ علم الاجتماع .. الدكتور المتهم الأول التي خدم بها الاتحاد الأوروبي .. وهي الفواتير الوهمية :

وهي وسيلة احتيالية سداها ولحمتها الكذب .. حيث لم يعد من المستبعد على عقل .. أوتى كل هذا الدهاء والحيلة .. أن يوهم الاتحاد الأوروبي بأنه ينفق مبالغ طائلة علي المطبوعات والنشرات والإعلانات .. في حين أنه لم ينفق مليماً واحداً .. وإذا اتفق ففيض من فيض ادعاءاته ..

ويطالعنا المتهم العاشر .. وهو صاحب شركة تسويق مطبوعات في إقراراته .. علي تفصيل لهذه الطريقة الاحتيالية قائلاً : (الصحيفة ٥)

" التكلت معايا وقالتي أن المركز بيمر بضائقة مالية .. وعنده مصروفات كثير وانها مش عارفه تغطي الحسابات بتاعتها .. خاصة في بنود النثریات والحفلات والندوات .. وقالتي أنا مش هقدر ادلك أي دفعات من الفلوس بتاعتك .. اللي قيمتها ستة آلاف جنيه .. إلا إذا جبت لهم فواتير بستة وعشرين ألف جنيه .. علي أساس أنها مطبوعات تم توزيعها للمركز .. وهنسلمك شيك بقيمته وتقوم بتظهره لنا "

وهل دبرت لها الفواتير بالمبلغ المطلوب ؟ رد قائلاً : (الصحيفة ٦)

"أيوه .. أنا طبعتها عندي علي جهاز الكمبيوتر في المطبعة .. لكن لم أقم بقيدها في الدفاتر عندي .. لان الضرائب تهاسبني عليها .. علي أساس ان ده شغل وأنا عملته بينما أنا معملتش الشغل ده .. وكانت الفاتورة غير حقيقية .."

نعم سيدي الرئيس .. فهي فواتير وهمية .. غرضها النصب والاحتيال علي جهة أجنبية .. وليس غريباً إذن أن يكون الشيك الصادر مقابل الفواتير الوهمية .. باسم صاحبنا المتهم الأول .. كما جاء في إقرار هذا المتهم نفسه ..

والظاهر أنهم قد استمروا معه هذه اللعبة .. التي صادفت لذي أطماعه علي مايبلو هوي .. فراح يسايرهم فيها .. وكتب فاتورة وهمية أخرى .. بمبلغ عشرة آلاف جنيه .. وظهر لهم شيكاً بالقيمة نفسها .. مسحوباً علي بنك مصر الدولي فرع المعادي .. وقدم فاتورة وهمية أخرى .. بمبلغ ٩٩٠ جنيه .. وظهر لها شيكاً بالقيمة نفسها ..

وببدو أنهم قد عثروا في صاحب المطبعة هذا علي ضالة منشودة .. أو دجاجة تبيض لهم كل يوم بيضة من الذهب .. ولكنه وبالأسف ذهب مغشوش .. مضروب مختلط بالكذب والتدليس .. فتمكنوا تحت بند الإعلانات من الإستيلاء علي مبالغ مالية لأنفسهم .. من منحة الاتحاد الأوروبي بخلاف الحقيقة ..

كما أقر بذلك المتهم الثالث .. وأضاف (ص ١٢) :

"أنهم قاموا بطباعة بعض المصنقات والكتيبات .. وكان ويتم احضار فواتير مزورة بعشرة أضعاف القيمة .. تسددها في الحسابات علي انها قيمة حقيقية .. ويقوم صاحب المطبعة بتظهير الشيك أيضاً وأخذ القيمة الفعلية .. واذكر منهم تحنيذا الأستاذ صاحب شركة الشرق لتسويق المطبوعات "

وتقول المتهمة الثامنة : (الصحيفة ٧٣)

"..... طلبت مني اكتب شيكين باسم الاستاذ كل شيك بمبلغ ألف جنيه تقريباً وطلبت مني اني اديله شيك واحد منهم .. واخليه يظهر الشيك الثاني ويسيه .. وفعلاً أنا عملت كده ، و..... ظهر الشيك وسابه و..... خدت الشيك ده وسلمته للدكتور صرّفه .."

وهكذا سيدي الرئيس يأتي القول وراء القول .. ليكشف ما اضطلع به هذا المتهم وأمواله من نصب واحتيال ..

وإذا كانت الأقوال وحدها لا تكفي .. فإن ثمة دليلاً مادياً يؤكدنا ويدعمها ..
ولا يدع مجالاً للشك في صحتها .. ذلكم القصاصة الورقية التي ضبطت بخزينة هيئة
دعم الناخبات .. وبها بيانات الفاتورة الوهمية بمبلغ ٩٩٠ جنية .. التي جري ذكرها
في إقرار المتهم العاشر..

بل إن عضو لجنة الرقابة علي البنوك .. قد ذكر أن اللجنة قد وقفت
علي أربعة شيكات .. صرفها المتهم الأول نفسه من حساب الهيئة .. وأن المتهمة الثامنة
قد صرفت باسمه شيكا بعد تظهيره لها .. قيمته ٢٧٦٢ جنية بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٣ .. وأن
شيكا سادسا باسمه بمبلغ ٩٩٠ جنية قد أودع في الحساب الشخصي للمتهم الأول بتاريخ
١٩٩٨/١٢/٢٠ .. فهل بعد هذه الأقوال المضممة .. والأدلة الملجمة .. مناص لادعاء أو
إنكار؟
“أظن الإجابة واضحة”

ننتقل سيدي الرئيس إلي ضرب آخر من ضروب الاحتيال .. التي تفنن في
ابتداعها هذا المتهم وأعدائه .. بعد أن رمت بهم الأطماع في مغالب اللبيب
والغداك لتكلم سيدي الرئيس هو .. القروض الوهمية ..

فقد سبق أن أشرنا إلي أن من شروط الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي والمتهم
الأول .. أن يساهم هذا المتهم بنسبة في تمويل كلا المشروعين .. اللذين قررا الاتحاد
الأوروبي تخصيص منحة مالية لهما .. وهما مشروعاً التربية السياسية وهيئة دعم
الناخبات .. فهل كان المتهم الأول يساهم بالفعل في تمويل أي من هذين المشروعين
حسب الاتفاق المبرم ؟

مما يبعث علي الدهشة .. أن تكون الإجابة على هذا السؤال مرة بالإيجاب ومرة
بالنفي !! فهل هي أحجية أو لغز ؟

لا سيدي الرئيس ولكننا أمام رجل متمرس .. قادر علي قلب الحقائق
وتوحيها .. وإيهام من انطلت عليهم تدابير .. بأنه يفعل (كذا) وهو في حقيقة الأمر لا
يفعله .. وأنه ينفق (كذا) من ماله الخاص .. وهو في الواقع يضيف (الكذا) إلي ماله
الخاص فيزكيه .. وأنني له ذلك ؟

لقد كان هذا الداهية يقتطع من حصيلة الوهم .. الذي اتخذ لديه أشكال
المكافآت والمرتبات وشهادات الانتخاب والفواتير .. والتي تسحب مبالغها كاملة من
أموال الاتحاد الأوروبي جزءاً لنفسه .. ثم ما يلبث أن يضعه علي هيئة قرض شخصي
مقدم منه لحساب أي من المشروعين .. فيصبح دائماً لا مئلياً بنسبة التمويل التي

اختص بها .. دون أن يلفح من جيبه مليماً واحداً .. فهو ينعم بالغنم دون أن يكابد
الفرم .. ولماذا يكابده وقد رزقه الله عقلاً حسيفاً مدبراً يحسن استغلال جوانب الشر
فيه لهما استغلال ..

ولكنه سيدي الرئيس ويا للأسى ! عقل أردي صاحبه بعد أن كنا نؤمل فيه
خيراً .. وننتظر منه خدمة مجتمعه ووطنه .. دون أن تكون مصيته إلي ذلك وسائل
النصب والاحتيال .. فتباً له من عقل!!

ولندم المتهمة الثامنة - تروي لنا في إقراراتها حقيقة ما كان يحدث ..
تقول هي (الصحيفة ٦٢ ، ٦٤) :

" الدكتور يسحب فلوس من الهيئة بالشيكات الوهمية .. وبعدين بيودع
جزء من هذه الفلوس كقرض منه للهيئة .. وبيعمل الموضوع ده كل شهر .. لغاية
لما يوصل إلي ٤٠% من التمويل .. ويكده يثبت للاتحاد الأوروبي .. أنه نفذ شروط
العقد لكن الحقيقة أنه مدفعش حاجة من جيبه للاتحاد الأوروبي وخدمه
وأخذ منه المنحة بتاعته .. وخذ من المنحة دي نسبة الـ ٤٠% عن طريق القروض
الوهمية " ..

ولكن كيف كانت تتم عمليتا السحب والإيداع ؟

تقول المتهمة الثامنة : (الصحيفة ٦٨)

" الشيكات الوهمية كلها .. كانت بتبقي مظهره من الخلف .. باسم الشخص اللي
صدر له الشيك .. وأنا كنت بأخذ الشيكات دي .. واسحبها في الأول من حساب
الهيئة بعد ما أظهرها للبنك باسمي .. وبعد ما اسحب هذه الفلوس باقوم بإيداع
المبلغ اللي كانت بتقول لي عليه من هذه الفلوس باسم الدكتور مرة
أخري في حساب الهيئة .. علي أساس إن المبلغ ده قرض من الدكتور
للهيئة " ..

فيأله من قرض ! ويأله من عقل ! ويأله من حيلة !!

وواجه المتهمة الرابع سيدي الرئيس .. يقرر لنا من ناحيته أنه كان يقوم
بإيداع الفرق بين المبلغ الذي كان يصرف لمستخرجي شهادات الانتخاب .. والمبلغ الذي
كانوا يظهرون به الشيكات .. في حساب مركز ابن خلدون رقم ٥٥٢١٦٩٥ ببنك مصر
الدولي فرع المعادي بتعليمات من المتهمة الأول .. وأنه كان يستخرج بهذا المبلغ سند
قبض يذكر فيه أنه قرض من المتهمة الأول لحساب مركز ابن خلدون الرئيسي ..

ولكن هل كان المتهم الأول يقرض المركز من حسابه الشخصي بالفعل ؟

يقول المتهم الرابع : (الصحيفة ٣٥)

" لا طبعاً .. وجميع تلك المبالغ هي عبارة عن الشيكات التي يظهرها المندوبين .. وأنا يحتفظ بيها ويتم صرفها وايداعها بحساب المركز الرئيسي " ..

إذن ، إلام كان يرمي المتهم الأول من وراء ذلك ؟ رد هانلا : (الصحيفة ٣٦)

" في اعتقادي ان حساب المركز الرئيسي لا يخضع لأي منحة .. واعتقد انه لا يتم المحاسبة علي بنود الصرف به من أي جهة .. والدكتور يملك الصرف بحرية من ذلك الحساب .. خاصة وان الثابت باذن الصرف علي خلاف الحقيقة .. وان اغلب المبالغ التي تودع بحساب المركز الرئيسي هي قروض من الدكتور وهذا غير صحيح "

وقد ضبط بمقر الهيئة سنداً قبض مدونة علي كل منهما عبارة .. "قرض يسترد بعد تحسين احوال الشركة المالية " .. أحدهما بمبلغ ١٤ ألف جنيه والآخر بعشرة آلاف ..

وهو دليل مادي يضاف إلي الدليل الفني الذي كشف عنه تقرير لجنة

الرقابة علي البنوك .. من انه قد أودع في حساب هيئة دعم الناخبات إيداعات نقدية داخلية بخلاف قيمة المنحة بمبلغ ١٤٢٥٠٠ جنيه .. وليس له من مصدر سوى الاتحاد الأوروبي نفسه بعد أن أودعته المتهمه الثامنة نقداً علي دفعات .. كما سبق في إقراراتها ..

فهل بعد كشف كل هذه الحقائق التي واراها انخداع الناس بحقيقة هذا المركز .. وما يدور وراء كواليسه وجدرانه .. ثمة حق لأن يقف المتهم الأول متبهاً ليقول :

" أنا ابرعت أنا وأسرتي للمركز بما قيمته مليون جنيه مصري من حر مالي خلال الاثنى عشر عاماً الماضية " (الصحيفة ١٦)

فإن كان تبرعك قد تم بالطريقة التي انكشف عنها النقاب بالإقرارات السابقة .. وأسفرت عن الخديعة والمكر .. فنحن نقول لك :

" مليون جنيه في ١٢ سنة قليل قوي يا دكتور "

وإنه لمن العجيب سيدي الرئيسي : أن يجرجر المتهم من هؤلاء ثوب التعاضم في خيلاء .. ليندعي أنه لا يقل في خيريته عن أبي الدرداء .. بينما لا يملأ سريرته وتنبت عنه أفعاله من فضائل الأخلاق إلا الرياء والغشاء ..

الم بأن للمحتمل أن يكف عن الكذب والخداع والتدليس؟ وأن يرعوي عن ادعاء البطولة وفعل الخير من شردت بنفسه الأطماع في ليل بهيم؟ وأحذق بها النصب والاحتيايل فتعددت مشاهدته ولقطاته .. وكأننا في مسلسل قد اتقن المؤلف حبكة أحداثه .. فجاء مشوقا ببدع وألوان من أساليب الحيلة والخداع ..

وننتقل سيدي الرئيس إلى طريقة احتيالية جديدة كان مسرماً أحداثها

هذه المرة مقر هيئة دعم الناحيات .. وهو في الأصل شقة ملك المتهم الأول .. والرجل قد اعتاد أن يستفيد من كل شيء في تحقيق مآربه .. فماذا يفعل وكيف يحسن استغلال شقته ؟!

قام أولاً بتخصيصها لهيئة دعم الناحيات بعد أن كان مقر هذه الهيئة هو مركز ابن خلدون نفسه .. ولكنه لم يكن تخصيصاً هكذا لوجه الله ، بل كان علي سبيل الإيجار المفروش نظير ١٧٥٠ جنيه كل شهر أي ٢١ ألف جنيه في السنة .. وليس لنا أن نتمعجب من ارتفاع هذه القيمة الإيجارية .. فقد اعتاد هذا المتهم علي المغالاة في جمع المال .. ولكننا نتساءل :

هل يحق للرجل أن يؤجر الشقة بهذا المبلغ علي أنها مفروشة .. ثم يحصل من جديد علي ثمن الفرش من منحة الاتحاد الأوروبي ؟!

هذا ما حدث سيدي الرئيس وأقرب به المتهمة الثامنة في أقالها بالنص :

" أنا كنت شفاله في الهيئة وكان عقد الإيجار المفروش بتاع الهيئة موجود في الخزينة بتاعتي .. وأنا سلمت المكتور ثلاثة شيكات .. شيكين كل واحد بمبلغ ٢١ ألف جنيه علشان إيجار القر عن سنة ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .. وشيك ثالث خاص بثمن الفرش بمبلغ ٢٠ ألف جنيه تقريباً " (الصحيفة ٧٥)

ونحن من جانبنا لا نستبعد ذلك .. لأن رجلاً استباح لنفسه أن يستولي علي مال جهة أجنبية .. ثم يقدمه لها علي أنه قرض من ماله الخاص .. ويبدل منه هذا التفتن في الحيلة واللداء .. لا يستبعد منه أن يقنع الساري في الصحراء بأن الوهم والسراب هو في الحقيقة ماء .. دون أن يرتشف منه جرعة واحدة ..

فماذا فعل المتهم الأول بالعشرين ألف جنيه ؟ تقول المتهمة الثامنة (الصحيفة ٧٦)

" اشتري خمس وحدات أراج وثلاثة مكاتب وترابنتين .. وحوالي عشرين كرسي .. وسخان أوليمبك للشقة وفرش الشقة موكيت .. وصلح الكهرباء والسباكة بتاعة الشقة .. وخذ مقابل كله حوالي عشرين ألف جنيه "

وبصفتهما رئيس مجلس أمناء هيئة دعم الناخبات شهدت الشاهدة

الثانية بأن المتهم الأول قد حرر معها عقد إيجار بصفته مالك مقر الهيئة بمبلغ ١٧٥٠ جنيه شهرياً .. لمدة سنة يجدد تلقائياً .. وأن هذا العقد قد حرر في سنة ١٩٩٨ .. ثم طالبت بعد مواجهتها بأقوال المتهمة الثامنة .. بمحاسبة المسئول عن تبديد أموال منحة الاتحاد الأوروبي .. (وها هو يوم الحساب يا سيدتي قد جاء في هذه الساحة التي لا تعرف إلا العدل والجزاء الوفاق)

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

وصلنا الآن إلى المحطة الأخيرة لقطار الوهم والاحتيال الذي يتقوده هذا

المتهم وهو .. الميزانية والتقارير الوهمية ..

فالاتحاد الأوروبي قسم منحه علي ثلاث دفعات حصل المتهم الأول علي أولاهها .. بمجرد إعلان موافقته علي شروط العقد كتابة .. ولكنه لكي يحصل علي الدفعة الثانية فلا بد أن يرسل تقريراً مالياً وفنياً متوسطاً .. يبين فيه الأنشطة وأوجه المصروفات التي قام بها .. وهو الشأن نفسه مع الدفعة الأخيرة إذا وضعنا في الاعتبار استلزام موافقة الاتحاد الأوروبي علي كل تقرير منهما ..

وما كان يحدث من هذا المتهم **سيدي الرئيس** .. أنه يقدم بالفعل ميزانية ولكنها وهمية .. وعلي خلاف الواقع والحقيقة .. واستطاع أن يحصل بمقتضى هذا الاحتيال والنصب علي الدفعتين الأوليين .. وكان بصدد إعداد ميزانية الدفعة الثالثة لولا تضيق الخناق عليه ..

وقد أقر هو نفسه بأن كل دفعة يطلبها من الاتحاد الأوروبي كان يقدم معها ميزانية .. تتضمن المصروفات التي أنفقها المركز علي المشروع إلي تاريخه .. كما جاء في الصحيفة التاسعة من أقواله .. ولكنها كما قلنا **سيدي الرئيس** ميزانية من الوهم والتضليل والخداع .. أو كما وصفنا المتهمة الثامنة بأنها **ميزانية علي الورق فقط**

ثم استدركت قائلة : (ص ٢٠)

" لكن حقيقة الأمر إن فيها بيانات كاذبة لم تحدث .. مثل المبالغ التي كان يتم سحبها عن طريق الشيكات الوهمية .. التي كان يتم تظهيرها من بعض الأشخاص وكان يتم محاسبة الاتحاد الأوروبي علي أن البطاقة الانتخابية أجر استخراجها

٦ جنهيات .. لكن الحقيقه أن احنا بنحاسب اللي بيستخرج البطاقة علي جنيه واحد" ..

وما الغرض من تسجيل هذه البيانات الكاذبة ؟ أجابت قائلة : (الصحيفة ٢٠)
"علشان الميزانية تظهر أمام الاتحاد الأوروبي إنها صحيحة وان الهيئة غطت كل البنود و أنفقت كل الفلوس اللي أرسلها الاتحاد الأوروبي علي هذه البنود"

ولكن لماذا سكت الاتحاد الأوروبي علي هذا التقرير .. هل كان يعلم بأن البيانات المرسله إليه كاذبة ؟ تقول المتهمه الثامنة : (الصحيفة ٢١)
" طبعاً لا .. ولو كان عرف إن الميزانية فيها بيانات غير صحيحة وان الهيئة بتخدعه .. كان ما أرسلش البفحة الثانية وكان قطع علاقته بالهيئة .."

فالمتهم قد اتقن نصب الشرك للاتحاد الأوروبي .. حتى وقع فريسة لخداعه واحتياله .. وقد عاونه في ذلك عقل المتهمه الثانية المدبر .. وتلك داهية أخرى لم يحن دور التصدي لجرائمها بعد ..

وقد شهد بمضمون ما تقدم الرائد الذي أضاف أن هدف المتهم الأول من إثبات المقابل الوهمي الخاص باستخراج شهادة الانتخاب .. وهو خمسة جنيهات في الميزانية الخاصة بالمركز .. لئلا يتمكن من إقناع الاتحاد الأوروبي بمنحه الاعتمادات الخاصة بالتمويل ..

ثم يبرز الدليل المادي .. الذي لم يدعم لهذا المتهم طوقاً للنجاة بفعله

.. **أوالفكاك بسوء تدبيره ..** فقد ضبطت النيابة العامة ميزانيتي المشروعين المزعومين .. وتبين لها أن كلاً منهما .. قد شيدت علي الكذب والتضليل .. وحوث الأساليب التي تمخضت عنها عبقرية أستاذ علم الاجتماع ومعاونيه في النصب والاحتيال .. من مكافآت ومرتبوات وهمية لا أصل لها في الواقع والوجود .. إلي شهادات انتخاب من نبت خيالهم .. بسعر خمسة أو ستة جنيهات للشهادة .. إلي فواتير وهمية خاصة بالمطبوعات والإعلانات والنشرات ..

فهل ثمة دليل أدمغ من ضبط هاتين الميزانيتين **سعيد الوقيس** .. بما حوتا من فنون الغش والخداع .. وأفرغتا لنا جعبة هذا المتهم التي انطوت علي ضروب من المكر والدهاء ندر ما تجتمع بين جنابات نفس .. إلا أن تكون قد تمرست عليها .. وتشبعت بها يوماً بعد يوم ؟

ولكن هذا ما تمكنا من التوصل إليه **سيمو الوئيس** حتى الآن .. وإن لم نستبعد أن يخفي في هذه الجعبة فنونا احتيالية أخرى .. سوف نتكفل بفضحها الأيام وعين الله التي لا تنام .. وبإثبات هذه الطرق الاحتيالية جميعاً **سيمو الوئيس** .. نكون قد أغلقنا باب **التدليس** وهو العنصر الأول من عناصر **الركن المادي** لجريمة النصب .. التي انصب هدف المتهم الأول من ورائها على الاستيلاء بدون وجه حق على أموال الاتحاد الأوروبي .. وقد تمكن بالفعل من تحقيق هدفه المنشود لنفسه .. بعدما انطلت على الاتحاد الأوروبي أساليبه في الخداع والتدليس .. فأرسل له علي الفور الدفعة الثانية من منحة كل مشروع .. (٦٨ ألف يورو في مشروع التربية السياسية) .. (٥٨ ألف يورو في مشروع هيئة دعم الناخبات) ..

فماذا فعل بها المتهم الأول هذا ؟ لقد استولي علي أجزاء منها لنفسه .. والأدلة علي ذلك تجل عن حصر هذه الأوراق .. فمنها قيمة الشيكات التي ظهرها مستخرجو شهادات الانتخاب .. كما قرر ذلك **المتهم الرابع** .. وأضاف أنه قد وضع بنفسه حوالي ١٠٠ ألف جنيه مصري في الحساب الرئيسي لمركز ابن خلدون الذي كان يتصرف فيه المتهم الأول بحرية مطلقة .. وهو مبلغ الفرق بين الذي كان يستخلصه لنفسه بعد أن يقابل الشهادة الانتخابية لمستخرجها بجنيه .. بينما يسويها علي الورق بخمسة أو ستة .. حتى يتسني له الحصول علي منحة الاتحاد الأوروبي بناء علي هذه التسوية الخادعة .. وهو عين ما دبره في مشروع دعم الناخبات .. وأصاب لنفسه من منحة الاتحاد الأوروبي حوالي ١٤٠ ألف جنيه ..

كما أقرت بذلك أمينة مخزينة الحيفة المتحمة الثامنة .. وأضافت أنها قد أودعت بنفسها هذا المبلغ في الحساب الشخصي للكتور .. علي ثلاث دفعات .. وتسلمت من البنك قسائم إيداع بهذا الشأن .. فتكون حصيلة المتهم الأول في المشروعين .. بخصوص هذا البند وحده وهو تسجيل الناخبين ٢٤٠ ألف جنيه .. "ربيع مليون جنيه في جيبه الخاص من بند واحد فقط" يا بلاش والله !! ..

أما بله المرتبات والمكافآت الوهمية .. فقد ذكرت للتهمة الثامنة أنه استحصل لنفسه من ورائه علي عشرين ألف جنيه .. وعلي مثلها قيمة لأثاثات المقر الذي أجره إلي الهيئة مفروشاً .. وعلي ضعفها قيمة إيجار عامين .. علي الرغم من أن الإيجار ليس من بنود الاتفاق بينه وبين الاتحاد الأوروبي .. وعلى ألف جنيه بقاتورة وهمية لبعض المطبوعات باضاً له المتهم العاشر .. فيكون إجمالي ما استولي عليه من

المشروعين سيمى الرئيس ٢٢٢ ألف جنيه .. كما يتضح من إقرارات المتهمين .. المتهم الرابع ، والمتهمة الثامنة ..

لكن المتهم الأول كان له رأى آخر .. فلدى مواجهته بإقرارات المتهمة الثامنة السابقة لاسيما إيداعها في حسابه الشخصي ١٤٠ ألف جنيه .. وهو الفرق الذي كان يخفى به من وراء شهادات الانتخاب رد منكر ومؤكدا في الصحيفة (٥٢) :

“المعبرة بالدليل المادي الملموس” ..

والحق كل الحق معه سيمى الرئيس .. وما دامت هذه رغبته فسوف نلبيها له في الحال .. وثقتنا في الله كبيرة .. وأرضنا صلبة من الأدلة التي تتدافع دليلاً وراء دليل .. إنني أعلن بصوت أريد له أن يجلجل في هذه القاعة ليشهد كل من فيها .. وما فيها .. علي أن هذا الرجل قد استولي بالفعل علي هذه المبالغ لنفسه ..

وهاك يا عزيزي الدليل المادي الملموس الذي لا تعتبر إلا به : ست قسائم إيداع ١٦١,٤٠٠ جنيه من هذه المبالغ في الحساب الشخص الخاص بك رقم ٥٥٠٢٢٢٧ ببنك مصر الدولي فرع المعادي .. أودعتها المتهمة الثامنة .. وقررت أنها الخاصة ببغدي تسجيل الناخبين ، والمرتبات والمكافآت الوهمية ..

فمن أين جاءت المتهمة الثامنة بهذه الأموال يا دكتور ؟ وهي الموظفة بالهيئة تحت إشرافك ورواستك لتودعها في حسابك الشخصي ؟ لا أعلن أن الذكاء الذي تحليلت به في طرقك الاحتمالية .. وكان محط إعجابنا وتقديرنا .. يجعلنا نفترض لك .. أنها قد أودعتها من ماله الخاص ..

وأنى لها ذلك .. وقد كانت تسلم كل قسيمة إيداع منها .. لمعاونتك الأثيرة المتهمة الثانية .. فتحتفظ هذه بها في درجها الخاص .. وتفلق عليها بالضربة والمفتاح .. “ لقد كانت تخاف عليك الوقوع واقتضاح أمركما يا دكتور” ..

نحل أرضي هذا الدليل المادي غرووك ؟ أغلب الظن : لا

لذلك لن نحرملك من دليل مادي آخر يجسد أمام عينيك الصرة التي طلبتها .. فهل تتفتح لها عيناك أم تظل الغشاوة حائلاً بين بصرك وبصيرتك ؟

ما رأيك في الورقة المدونة بخط يد حليفك المتهمة الثانية ، والضبوبة بمقر الهيئة .. التي أثبتت فيها أن المتهمة الثامنة قد أودعت في حسابك الشخصي مبالغ مالية .. وصورة الفاكس من هذه الورقة أضفت أنت إليها بخط يدك قولك :

“أرجو إرجاع العشرين ألف جنيه للضرورة ، وشكراً” ..

ولا داعي لأن اذكرك بأن هذا الفاكس قد ختمته المتهمة الثانية بقولها لك : (هذا مع علمي الكامل بأن الهيئة وما تملك ملك سيادتكم .. وفي حالة احتياج سيادتكم لأي مبالغ .. حدد الرقم المطلوب .. نستخرج به لسيادتكم شيكا فوراً) ..

ولا داعي لأن نبين أن الهيئة وما فيها قد أصبحت تكيئة .. ترتع فيها بحرية كما يحلو لك .. لا داعي لكل ذلك فقد طلبت يا دكتور.. الدليل المادي للموس ..

وسوف ندع المتهمة الثامنة تقرر في أقوالها قصة هذه الورقة تقول : (الصحيفة ١٢٦)

" الورقة اللي مكتوبة بخط الأيد .. واللي مرفق بها صورة الفاكس دي .. مكتوبة بخط أيد الأستاذة وده دليل علي أن الدكتور يعرف أن فيه أموال بيتم وضعها في حسابه الشخصي .. والورقة دي كتبتها اداامي لما حسنت إنني شكيت في إن ممكن الدكتور يأخذ الفلوس دي لنفسه .. فكتبت الورقة دي علشان تقول للدكتور المتهم الأول إن الفلوس دي بتاعة الهيئة فالدكتور أرسل فاكس وطلب من ترجع الفلوس دي لحسابه الشخصي أو يأخذ شيك بيها وفعلاً أمرتني اني اطعله شيك بمبلغ عشرين ألف جنيه وأنا عملت زي ما هي قالت والدكتور صرف الشيك ده "

ولماذا أرسلت المتهمة الثانية هذا الفاكس إلي المتهم الأول ؟

ربت المتهمة الثامنة : (الصحيفة ١٢٧)

" علشان أنا قولت لـ إن الدكتور قال لي هاتي الفلوس اللي عليكم اللي أنا دفععتها قرض للهيئة وقدرها عشرين ألف جنيه .. وقولت لها هو احنا مش حطينا له في حسابه الشخصي حوالي عشرين ألف جنيه فهي حسنت اني شكيت في حاجه فراجحت عمله الفاكس ده وأنا فعلاً صدقتها .. "

" طبعاً ما هي تلميذة الدكتور النجيبة وأفضل من تشرب صنعة الدهاء والمكر من أستاذة " !! ولكن ما الدليل علي أن الدكتور قد استرد القرض الذي قدمه للهيئة ؟ تقول المتهمة الثامنة : (ص ١٢٧)

" إذن الصرف الموجود في الدوسيه اللي فيه حسابات الهيئة سنة ١٩٩٩ .. وثابت فيه أنه استلم شيك بعشرين ألف جنيه "

وإمعاناً في تأكيد الدليل للموس .. الذي قلت إن العبرة به .. تم ضبط هذا الإذن الذي يثبت منه أن المتهم الأول .. قد تسلم الشيك رقم ٤٤٥٨٦٠٩ المؤرخ في ١٩٩٩/١١/٢٩ بمبلغ ٢٠ ألف جنيه .. مما يؤكد استرداده القرض الذي قدمه للهيئة .. دون أن يعيد المبالغ التي وضعت في حسابه الشخصي بالاسمي نفسه ..

كما أكدت ذلك في أهوالها المتهمة الثامنة (ص ١٢)

وبهذا الدليل الملجم والكلام المفحم .. لا اضن أن حمرة الخجل .. قد عرفت طريقها إلي وجه هذا المتهم .. الذي تعددت أوجه نصبه واحتياله .. وتقلبتي علي كل شكل ولون ..

وتتوافر بذلك سيدي الرئيس عناصر الركن المادي لجريمة النصب ..

وهو التدليس الذي تمثل في ارتياده الطرق الاحتيالية .. التي أوهمت الاتحاد الأوروبي .. بوجود مشروع هو في حقيقته كاذب .. ووقائعه مزورة ملفقة .. وقد نتج عن ذلك استيلاؤه علي أموال المنحة لنفسه .. وتوافرت علاقة السببية بين فعلي التدليس والاستيلاء علي المال .. وبين وقوع الاتحاد الأوروبي فريسة في الشرك .. الذي نصبه له هذا المتهم مما جعله يرسل إليه بالدفعتين الأولى والثانية من المنحة المخصصة للمشروعين ..

وينتقل من ثم سيدي الرئيس .. إلى الركن المعنوي لهذه الجريمة ..

ويتمثل في القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة ، والقصد الخاص المتمثل في نية التملك ..

وكعادتنا في هذه المرافعة .. تتعدد الأدلة لإثبات هذا الركن المعنوي أيضاً .. بعد أن توافرت علي أشدها في إثبات ركنها المادي ..

ونبدأ سيدي الرئيس بإقرار المتهم المتهم الرابع الذي جاء في ثنائيه

قوله : (الصحيفة ٢٨)

"الدكتور يعلم موضوع الشيكات الوهمية ودي تعليماته وكان يهتد بطرد أي موظف لا يظهر تلك الشيكات"
فهو قول يدل علي علم الدكتور بكافة عناصر جريمته .. وأنها كانت من محض تعليماته ..

بل إن المتهمة المتهمة الثامنة تذهب في إقراراتها إلي القول بأن :

"أنا التي كنت بطلع الشيكات الوهمية واحط القروض الوهمية في البنك وأعمل الفواتير بأعلي من قيمتها واحاسب الناس التي استخرجوا البطاقات الانتخابية بأقل من المقابل الحقيقي الذي بروج للاتحاد الأوروبي وطلعت شيك بالاهجار والائانات للدكتور والدكتور كان علي علم بكل الكلام ده والدليل علي كده انه هو الذي بيوقع علي الشيكات الوهمية و..... كانت بتقول له علي كل حاجة بالتفصيل علي طول ومكنتش بتعمل حاجة من غير افنه " (الصحيفة ٢٥)

هو إذن كان عليهما بكل ما يدور .. ومندبراً يحوك الأحداث ويتلاعب بخيوط الدمي كما يريد .. ويؤكد (يريد) هذه .. إجابتها علي سؤالنا الصريح : وهل اتجهت إرادته إلي إصدار الشيكات الوهمية ؟ فردت قائلة : (الصحيفة ٣٣) "أيوه علشان الدكتور كان بياخد منها فلوس لنفسه "

أما الشاهد التاسع عضو لجنة الرقابة علي البنوك ..

فيؤكد توافر القصد الجنائي للمتهم المتهم الأول .. لدي سؤاله : وهل كان يعلم المتهم الأول أن المتهمة الثامنة قد أودعت هذه المبالغ في حسابه ؟ فرد قائلاً .. (ص٤٦) "أكيد كان يعرف .. لان فيه كشوف حساب يتروح له ومش معقول هتحت مبالغ كبيرة كده في حسابه الشخصي بدون علمه "

فالرجل كان ينصب سركا يعلم كل صغيرة وكبيرة فيه .. ويوجهها الوجهة التي يريد لها .. وليس ثمة خطوة إلا ولها عنده ألف حساب وحساب .. وهل من يتوافر له كل هذا الدهاء .. تخفي عليه في أمور النصب الذي دبره خافية ؟ وليس أدل علي ثبوت القصد الجنائي من تلك المضبوطات .. التي عثر عليها بمسكنه وبمعيته دعم الناجيات .. والتي سلف أن تناولناها .. مما يؤكد توافر علمه بها .. واتجاه إرادته إلي الاستيلاء علي المال بنية تملكه لنفسه ..

وهو عين ما ثبت من تقرير لجنة الرقابة علي البنوك .. والذي راح يفصل القول بأن رصيد الحساب الشخصي للمتهم الأول في ١٠/٨/٢٠٠٠ هو مبلغ :

٤,٠٢	جنيه مصري
٧٧٩,٢٣	دولار امريكي
٦٨٩	فرنك بلجيكي

ورصيد المركز الرئيسي في التاريخ نفسه ..

٠,٠٣	جنيه مصري
٣١٧,٩٣	دولارا
١٠٧,٠٥	جنيه استرليني

وأن رصيد حساب مشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية في ذات التاريخ هو ..

١٨٢,٢١	جنيه مصري
٢٥٨,٤٨	دولار امريكي
٢٠٠٠٠	يورو

وأما رصيد حساب مشروع هيئة دعم الناخبات المصريات في ذات التاريخ فقد بلغ ..
٧٨٦٦,٣٣ جنيه مصري

ألا يحق لنا أن نسأل إذن ، أين ذهبت المائة ألف جنيه من أموال الاتحاد الأوروبي ، التي أمرت المتهم الرابع بإيداعها حساب المركز الرئيسي .. الذي لا يوجد فيه ويا للعجب !! سوى ثلاثة قروش ؟

وأين الأموال التي أودعتها المتهمه الثامنة في حسابك الشخصي .. بقسائم الإيداع المضبوطة ورصيدك ليس منه سوى هذا المبلغ الضئيل ؟ علماً بأن مليماً واحداً لم يودع في أي من حساب المشروعات .. أو يصرف علي بنودها .. أتظن أننا نريد منك إجابة ؟

لا ، لا تقلق ، فما يهمنا هنا أن نؤكد لعادلة المحكمة .. توافرية التملك لديك .. وأنتك أنفقت هذه الأموال .. أو وجهتها وجهة أخرى بإرادتك الحرة .. ولا يغيب عن فطنة المحكمة .. أنه لا يشترط لثبوت نية التملك .. تحديد الوجه الذي أنفق المتهم المال الذي استولي عليه ..

ويكفي أن نخرج من هذه الحسبة البنكية .. بأن استيلاءك علي أموال الاتحاد الأوروبي .. قد بات أمراً لا يحتمل لدينا أي شك أو احتمال .. وإن نعلن في وضوح .. أن حذرك الذي بالفت فيه .. لن يفني عن قدرك الذي جنيت علي نفسك به .. لأن نهاية الشر منذ بدء الخليقة واحدة .. مهما تخفي في أودية من الرياء والنصب .. أو أعلن في كل محفل يرتاده أنه رجل الشفافية .. فالعبرة ليست بالأقوال ولكن علي حد تعبيرك أنت نفسك بالمأثيل الملموس ..

سيدي الرئيس :

مخبرات العامة المستشارين :

علي الرغم من اللهاء .. الذي اتسم به تدبير هذا المتهم .. وتحوطه في قوله وفعله .. فإنه لم يكن ليرتاد كل هذه الطرق الاحتياطية .. دون فئة ينصرونه .. وأعوان علي الإثم قد وجدوا فيه كما وجد فيهم مرتعاً خصباً من الطمع يسبحون في جنباته .. عسي أن يصادفهم من الحظ جانب .. فوزع عليهم الأدوار .. وأتقن كل منهم أداء دوره .. واتفقوا معه وساعدوه علي الاحتيال والنصب .. وحرروا علي أنفسهم إقرارات تفيد استخراجهم شهادات انتخاب .. وأذنو صرف شيكات بمبالغ وهمية قاموا بتظهرها .. وإيداع قيمتها بالحساب الشخصي لزعيمهم وقبوتهم ..

وراحوا يثبتون بميزانية المركز علي خلاف الحقيقة بيانات كاذبة .. تحدد لهذه المبالغ أوجه إنفاق من وحي تصوراتهم المجافية للحقيقة والواقع .. تبريراً بل تزييفاً بما انطوت عليه أنفسهم من مطامع ..

وهل يحق لنا - سيدي الرئيس - أن نتحدث عن رفقاء المتهم الأول وأعوانه .. دون أن نشنف آذاننا أولاً بالتعرض للحاضرة عنه إذا غاب .. ولسانه إذا ارتجج عليه الخطاب ..

المتهمة الثانية : ذراعه اليمني ومحط ثقته العمياء ١٩

وقد عرفت هذه المرأة بالتكتم الشديد .. والحرص الذي يكاد يضاهي حرص أسنانها الكبير .. وهي إن كانت من أرض السودان التي اشتهر أهلها بالطيبة ونقاء السريرة .. إلا أنها نبئت شئت فخالفت طبيعة الخير .. وراحت تسلك دروب الخداع والحيلة .. وسارت في ركب المتهم الأول تحته حثاً .. وتؤزّه أراً .. وتزين له سوء أعماله وتساعد فيه .. وإن الأدلة التي سقناها في شأن نصبه واحتياله .. تأخذ هي هي .. بنافية هذه المتهمة وتتشبث بتلابيبها ..

حيث إن الدور الذي اضطلعت به هو دور الرجل الثاني .. الذي لا يقل أهمية في سير أحداث مسلسل النصب عن دور البطولة .. فقد كانت تستغل نعمة ذكائها ومقدرتها الحسابية .. في إعداد الميزانية والتقارير الوهمية .. التي ترسل إلي الاتحاد الأوروبي .. بغية الحصول علي أموال الدفعة الثانية من المنحة ..

وهو عمل يحتاج إلي دقة وتفنن .. وحرص وخيال رحب .. يمنحها القدرة علي الكذب والتلفيق في البيانات التي تثبتتها .. ولا غرو إذن أن يسند إليها الإشراف علي تنفيذ وسائله الاحتيالية .. وتبلغ أوامره لباقى عصبته من أعوان الشر والتدليس .. ومن ثم أضحي لها باع كبير في سوق الوهم .. الذي استخرجت منه شهادات الانتخاب المزورة .. وساعدت علي عمل مرتبات ومكافآت لا أساس لها من واقع أو وجود .. والأدهي والأمر : في عمل القروض الوهمية ..

وقد ضبط بحجرتها في هيئة دعم الناحيات قسائم إيداع المبالغ في الحساب الشخصي لأستاذنا .. بعد استيلائه علي أموال الاتحاد الأوروبي لنفسه .. كما ضبط الخطاب والفاكس المحرر بخط يدها .. والتي تقر فيه بعلمها بما كان يجري منه من طرق احتيال ونصب .. وتعلن انصياعها وولاءها واستعدادها لتلبية كل رغبة يبديها أو نصبة يطمع فيها ..

ومما ضابط بحجرتها كذلك .. عقد المنحة بين الهيئة والاتحاد الأوروبي بشروطه وبنوده .. وميزانية الهيئة بكل ما تحفل به من كذب وخداع وتدليس .. والتي أقرت بأنها هي التي تقوم بإعدادها ..

وقد أكلت إقرارات المتهمين الآخرين من لعوانها علي الشر .. ضلوعها في كل هذه الحيل والأحاييل .. وعلمها بما كان يجري من المتهم الأول من طرق احتيالية ومعاونته في ذلك .. وهو عين ما أثبتته تعريبات الرائد/.....

وأخيراً قد أفلحت هذه المتهمة .. في أن تشكل مع استاذ علم الاجتماع .. ثنائياً ناجحاً في ابتداء وسائل النصب والاحتيال .. وكان لها ما أرادت وما أراد .. ولكن هي تريبه ، وهو بريبه ، والله يفعل ما يريد !!

سيدى الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

ثمة أدوار أسند أداؤها لععد من المتهمين .. الذين يصح أن نصفهم كما يوصف من عدا الأبطال في الأعمال الدرامية بأنهم (سنيدة) .. قد اختار المتهم الأول الذي استأثر لنفسه بدور البطولة وللمتهمة الثانية بدور الرجل الثاني أعواناً ورفقاء سوء .. نشهد بأنهم قد أحسنوا وأتقنوا أداء أدوارهم إتقاناً لا يقل عن أداء الأدوار الرئيسية .. وإن لم تسلط عليها الأضواء لقلة المشاهد التي ظهروا فيها .. ورب مشهد يدوم أثره في النفس آماداً طويلة ..

من هؤلاء سيدى الرئيس : المتهم الثالث :.....

خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. ومنسق المشروع الأول .. ولنر كيف نسق وخطط .. ونظم وحبك .. وركب موجة الطمع والشطط .. فأعمى المال بصره عن حادة الطريق بعد أن أعمى بصيرته ..

فسار في موكب الهلفة .. وسعي في المناكب بحثاً عن مندوبين من هنا وهناك .. ليوقعوا علي كشوف شهادات الانتخاب الوهمية .. ويقروا بأنهم استخرجوها علي غير الحقيقة .. ثم استحث آخرين علي تزويرها وأغراهم بالمال ..

وهو في كل ذلك يساعد المتهم الأول علي تحقيق أطماعه ومآربه .. بعد أن اتفقا واتحدت إرادتهما علي ذلك .. بغرض استيلاء المتهم الأول علي منحة الاتحاد الأوروبي ..

وذهب هو إلي أبعد من ذلك في فنون الفش والتدليس .. حيث كان يستولي
لنفسه .. علي جزء من مكافأة الجنيه التي كانت ترصد لكل من يستخرج بطاقة
انتخاب .. كما ورد في إقرارات غيره من المتهمين ..

وكأنه ، إذ لم يجد له مكاناً بين عمالقة النصب .. الذين يستولون علي الفرق
الذي يصل عن كل شهادة إلي أربعة أو خمسة جنيهات .. راح يزاحم صفار الطامعين ..
ويشاركهم انصباءهم في الجنيه الواحد الذي تحصلوا عليه .. وجميعهم، صفاراً وكباراً ،
ينهبون بالخداع والحيلة في جسد الاتحاد الأوروبي دون وازع أو ضمير ..

وننتقل - سيدي الرئيس - إلي المتهم الرابع وهو سفيده آفو :

ولكنه ويا للأسف ! متخرج في كلية الحقوق .. والحقوق جمع حق .. ولكن ما
أبعد هذا المتهم عن الحق !!

إنه نموذج لا يحتذي لرجل درس القانون .. وعرف ما يوجب وما يلفظه ..
وقد كان صاحبنا يحرر بخط يده شيكات هو يعلم أنها وهمية لا أساس لصحتها .. ثم
يطلب من مستخرجي بطاقات الانتخاب تظهيرها .. فهل يكفي بذلك ؟ .. لا ..

بل يذهب بنفسه إلي البنك .. ويصرفها ثم يودع الفرق بين المبلغ الحقيقي
لكل شهادة ، وهو جنيه واحد .. والمبلغ المتوهم وهو خمسة جنيهات أو ستة .. في
حساب ولي نعمته بالبنك ..

وبذلك كان يتمكن المتهم الأول .. وهو يضع سافاً فوق ساق من الاستيلاء علي
المال .. دون أن يتكبد معاناة أو مشاق ..

وكان هذا المتهم نفسه يظهر شيكات لهيئة دعم الناحيات .. وهو يعلم تمام
العلم أنها من باب النصب السعدي .. الذي تعددت طرقه وأفانينه .. والدليل علي ذلك
أنه كان يظهرها علي الرغم من أنه لا يمت لهذه الهيئة بأية علاقة كانت .. ويعلم أنها
تصرف من منحة الاتحاد الأوروبي .. وقد أقر بذلك هو نفسه وباقي المتهمين ..

وقد أكد ذلك ما ثبت من ميزانيتي المشروعين الوهميتين .. ومن تقرير لجنة
الرقابة علي البنوك بالبنك المركزي المصري ..

وبعد ، سيدي الرئيس ..

فما زالت الأحداث تترى وتتتابع .. وما زال الشر يسفر عن وجهه القبيح ..
ويتلون بين هذا وذاك من أعوان المتهم المتهم الأول ورجالته .. بل ونساءاته إن جاز
هذا التعبير ..

وهنا هي مديرة مركز ابن خلدون : المتهمة الخامسة

التي كتمت عن الحق فإها .. وهي علي علم ودراية بكل صغيرة وكبيرة مما كان يجري أمامها .. بل إنها ساعدته بالتوقيع علي طلبات الصرف واعتمادها .. وتبليغ باقي المتهمين بتعليماته حال تغيبه ..

والنيابة إذ تسند الاتهام إلي المتهمة الخامسة .. ترى أن تهربها من المثول أمام النيابة العامة للتحقيق معها فيما نسب إليها .. ثم أمام هيئة المحكمة الموقرة .. لهو أوقع دليل علي ارتكابها هذه الجريمة .. فمن كانت ساحته بريئة لا يخشى المواجهة .. أما الذي دنسته أفعاله ، فأني له أن يأتي ويدافع عن نفسه .. وهو لا يملك صدا ولا رداً .. إن هروب المتهمة الخامسة سيمد الرئيس .. وخشيتها من المحاكمة يدمغ ساحتها ..

والا فلتظهر الآن وتدافع أمام هيئتك عن نفسها .. إن كان لديها ثمة ما تدفع به .. وإن كانت المتهمة الخامسة - سيمد الرئيس - قد اعتقت أن في فرارها ملاذاً ..

فإن المتهمة الثامنة :

وهي أمينة خزينة هيئة دعم الناخبات .. قد حضرت إلي النيابة للإبلاغ طوعية واختياراً من تلقاء نفسها .. فاعتبرناها في أول الأمر شاهدة .. ولكن ما لبثت أقوالها وأقوال غيرها من المتهمين عليها تطال ساحتها .. فاتضح أن حضورها لم يكن خالصاً لوجه الله ..

أو وفاة لدين المواطنة الذي لا مناص لكل مواطن شريف من أدائه للوطن .. بل كان خوفاً علي نفسها من مغبة الأمر وتعرضها لإجراءات الضبط والإحضار .. وبعد أن تأكد للنياية أن ساحتها لم تكن بريئة أحوالها للمحاكمة .. وهاهي لم تحضر مما يؤكد سوء نيتها .. وخبط طويتها .. ودمغ ساحتها ،

فقد كانت المتهمة الثامنة علي علم بجميع الطرق الاحتيالية التي ارتادها المتهم الأول .. وهي التي كانت تلبي تعليماته بإيداع المبالغ التي استولي عليها من أموال الاتحاد الأوروبي وكانت تحرر بخط يدها الشيكات الوهمية .. وتطلب من مستخرجي الشهادات وغيرهم تظهيرها .. وهي تعلم ما اثبتت عليه من تدليس واحتيال في فرق المبالغين .. وما من شيك من هذه الشيكات وقع عليه المتهم الأول إلا وحررته بخط يدها .. ثم ظلت تتابع رحلة الشيك بعد التوقيع .. إلي التظهير .. إلي الصرف .. إلي الإيداع بنفسها في حسابه الشخصي ..

ثم ما تلبث أن تتابع كذلك رحلة القروض الوهمية ثم الفواتير الوهمية .. ومن شيك إلي فاتورة .. ومن فاتورة إلي شيك .. ظلت تساعد رئيسها في العمل في الاستيلاء علي أموال الاتحاد الأوروبي .. بعد أن وافق هذا العمل هواها وأقدمت عليه بإرادتها وعلمها ..

ثم يأتي دور المتهم التاسع :

الذي أداه هو الآخر ببراعة وإتقان .. وعلي الرغم من أنه صاحب صناعة في العجمال والذوق .. فهو مبيض محارة .. فإن نفسه لم تعرف إلا القبح في التصرفات والأفعال .. لا شيء إلا لأن الطمع قد تسرب بين حناياها فتشبعت به ..

وودع الصبر الذي تعلمه من صنعة في الحصول علي لقمة العيش .. وراح يتعجل الكسب الحرام من أسرع وأسهل طريق .. فآل علي نفسه أن يدلّس في استخراج عدد من شهادات الانتخاب علي غير الحقيقة ليقبض ثمنها .. ويكتب إقرارات علي نفسه بأنها صحيحة ..

بل راح يطلب إلي عدد من المتهمين الآخرين .. الذين صادف تشابه ميولهم معه إلي الطمع والجشع .. استخراج شهادات مماثلة .. فلبوا رغبته .. ثم ظهروا معه شيكات وهمية لم يستفد بها سوى صاحبنا الكبير ..

وقد أقوت المتهمة الثامنة بأن هذا المتهم كلف المتهمين من الخامس والعشرين وحتى السابع والعشرين .. باستخراج شهادات انتخاب وهمية .. فنفذوا هذا التكليف .. وأضافت أن المتهم التاسع كان قد تسلم منها المكافأة الخاصة بالمتهم الخامس والعشرين .. نظير استخراج شهادات الانتخاب الوهمية ..

فضلاً عن ذلك .. فقد تم ضبط شهادات الانتخاب الوهمية التي قدمها المتهم التاسع بنفسه للهيئة .. كما ضبط أيضاً إذن الصرف الخاص بها .. مرفق به إقرار بخط يده يفيد أنه استخرجها بنفسه وعلي مسؤوليته بتكليف من هيئة دعم الناخبات .. وصورة ضوئية من الشيك الوهمي باسمه الذي ظهره ولم يحصل من قيمته سوى مبلغ جنيه عن كل بطاقة وقد حصل بالفعل علي مبلغ ٣٧٢٨ جنيه .. مقابل استخراج الرقم نفسه من البطاقات الوهمية ..

يعني انطبق عليه المثل القائل : “نقم واستنقم” وهذا هو المبدأ المكيفالي الذي تبرر الغاية منه كل وسيلة ..

ومن هؤلاء أيضاً سيدي الرئيس : المتهم العاشر

صاحب شركة تسويق المطبوعات .. فقد كانت غايته ترويج أعمال شركته ..
فماذا يفعل من أجل تحقيق هذه الغاية ؟

وجد وسيلة مريحة وهي الاتفاق مع المتهمين الأول والثانية .. علي أن يطبع
الكتيبات والنشرات والملصقات الخاصة بالمشروعين .. علي أن يقدم لهما نظير ذلك
هواتير وهمية بأعلى من قيمتها الحقيقية ثم يقوم بتظهير شيكات بقيمة هذه
الفواتير الوهمية .. حتى يتسني لهما تسويتها بالطريقة التي تتماشى مع أطماعهما ..
ولا تجافي مستندات الميزانية الوهمية ..

فالمر لئ يكلفه سوي كذبة وحيلة .. وقد استهان بهذا الفعل الجال .. وراح
يفرخ لهما كلما طلبا منه فاتورة .. فهو كما يفيد يستفيد وشركته يعلو صيتها ..

وتخافل عن أنه : (ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقم) ..

وقد أقر هو نفسه بذلك .. كما أقر عليه كل من المتهمين الثالث والثامنة
بالتحقيقات .. وثبت من ضبط الورقة الدون بها بيانات الفاتورة الوهمية بخزينة
الهيئة .. والتي سبق أن قدمها للهيئة وظهر بها شيكا بمبلغ ٩٩٠ جنيها ..

كما ثبت ذلك أيضاً من البيانات الملفقة والمدعاة الثابتة بميزانية مشروع
التربية السياسية .. وما ثبت بتقرير لجنة الرقابة علي البنوك بالبنك المركزي ..

وها هي الدائرة تدور بسيد الرئيس علي المتهمين من الحادى عشر حتى

الثالث عشر :

فثلاثتهم قد حرروا إقرارات علي أنفسهم بأنهم استخرجوا شهادات انتخاب
وهمية .. ثم قاموا بتظهير شيكات بمبالغ لم يحصلوا من قيمتها علي شئ ذي بال ..
ولما حرروا طلبات إلي المتهم الأول راجين أن ينعم عليهم بصرف مكافأته عن
الخدمة التي أسدوها ..

وقد أقر المتهم الثالث عشر أنه قد حصل بالفعل علي ٨٠٠ جنيه لقاء
اصطناعه شهادات الانتخاب الوهمية .. وتحريره الكشوف الانتخابية الخاصة بها بخط
يده .. كما أكدت تحريات المباحث ذلك ...

كما أقروا جميعاً بالتحقيقات بأفعالهم التي أقدموا عليها .. التي أكدتها ما
ثبت بميزانية مشروع التربية السياسية الوهمية وتقرير لجنة الرقابة علي البنوك ..

ثم يأتي دور المتهمين الرابع عشر والخامس عشر :

وقد جمعت بينهما زمالة العمل في معهد منوف الديني .. بيد أن الأول قد راح يستجيب لامراته وينساق وراء أطماعها .. وسوف يأتي دور هذه المتهمة حيث أهلتها أفعالها لأن تحظى لدينا بوقفة خاصة ..

وبعد أن سايها رأي أن يدعو صديقه .. ليخرف هو الآخر من طاقة القدر التي انفتحت لهم في هيئة دعم الناحيات .. وبعد أن استجاب له وصادقت دعوته ميلاً إلى الطمع ترسخ في نفسه .. اصطحبتهما حيث حررا علي أنفسهما إقرارات .. تفيد أنهما ساعدا المواطنين في استخراج شهادات انتخاب .. وأنها صحيحة وعلي مسئوليتهما .. ثم حرر كل منهما طلباً إلى الهيئة يطلب فيه صرف المكافأة المنشودة .. ومن ثم، ظهر كل منهما شيكا وتركه للمتهمة الثامنة .. علماً بأن أيهما لم يستخرج شهادات ولا يحزنون .. كما قررا هما أنفسهما وكما أقر عليهما المتهمتان السابعة والثامنة ..

وقد ضبط بمقر الهيئة إذنا صرف الشيكين وإقرارهما وطلباهما المقدمان .. وثبت من المضبوطات أن المتهم الرابع عشر وحده قد زعم لنفسه استخراج ٣١٠٠ شهادة .. وظهر شيكا بمبلغ ١٧٢٨٠ جنيها .. وأن المتهم الخامس عشر قد استخرج ٣١٠٠ شهادة وظهر شيكا بمبلغ ١٤٨٨٠ جنيها ..

وواضح ما في الرقم نفسه من مبالغة وطمع من الجانبين .. (وليه لأ .. قرصة ..

يعلي هو حد فيسأل)

وعلي أية حال فإن المستفيد الأساسي طبعاً هو المتهم الأول .. الذي حصل علي فرق المبلغين في جوفه .. ولكن رسول الله صلي الله عليه وسلم قد بشر كل جوف نبت من سحت بأن مصيره النار ..

ويسوفنا المقام سيدي الرئيس إلي دعامة أخرى .. شيلت عليها قصور الوهم والتدليس في هذه الجريمة .. ودور كبير مؤثر اضطلع به داهية أخرى من الدواهي التي رزى المجتمع بها في وكر الاحتيال والنصب الذي ضمتهم بنائته ..

ذاك هم هو : المتهم العشرون :

الذي سولت له نفسه النجاة بالهرب من الإثم الذي اقترفته يده .. وهو إثم لو تعلمون عظيم .. فلم يمثل للتحقيقات حتى تم أخيراً ضبطه للمثول أمام هيئتك الموقرة .. فماذا فعل هذا المتهم ١٩

لقد كان معاوناً للمتهم الثالث في السعي في مناكب الأرض لالتقاط كل من يستشعره فريسة ساذغة لأطماعه .. فيحيك حولها شركه ويمد أحباله .. حتى إذا وقعت راح يلتهما!!

فكيف ذلك سيدي الرئيس : لقد كان يكلف العديد من الأشخاص بإعداد كشوف انتخابية مصطنعة .. علي أن يرفق بها صوراً ضوئية لشهادات انتخاب وهمية .. حتى يحصلوا علي مكافأتهم من هيئة دعم الناخبات .. وكانت عيناه ترفان كلما رأي في يد أحدهم مكافأته .. فراح يقتسمها معهم تارة .. وتارة يستأثر بها لنفسه .. وقد فعل ذلك مع المتهمين من (١٦) إلي (١٩) ومن (٢١) إلي (٢٤) .. والذين من بينهم التهمة الثامنة عشرة والتي ذكرت بالتحقيقات أنها ويا للعجب ! خطيبته !!

وقد افتضح أمره بإقرارات المتهمين الثامنة ، ومن السادس عشر حتى

التاسعة عشرة عليه في التحقيقات .. ويبدو أنه كان صاحب حظوة في الراس المدير لعملية الاحتيال والنصب .. رأس المتهم الأول .. حيث طلب من التهمة الثامنة أن تستعين بالمتهم العشرين في تغطية بند تسجيل الناخبين .. ومن غيره يحسن الرقص علي حبال الخديعة والكر .. ليساعد المتهم الأول هو ومعاونوه .. ويهدم له سبل الاستيلاء علي أموال الاتحاد الأوروبي ..

وبعد أن أكدت التهمة الثامنة أنه كان يكلف المتهمين السابق ذكرهم

باستخراج البطاقات الانتخابية .. سألتها النيابة في الصحيفة (٥١)
س : وما الدليل علي أنه كان يقطع لنفسه من مكافأتهم ؟! فردت قائلة :
" هو اللي قاللي أنه بياخذ جزء من الفلوس لنفسه "

وقد أقر المتهمون من السادس عشر حتى التاسع عشر .. بأنهم ما كانوا ليظهروا الشيكات الوهمية .. ويحزروا الإقرارات علي أنفسهم إلا بتكليف من المتهم العشرين .. وهو عين ما قرره **المتهم الرابع** أيضاً .. واكنته تحريات **الشاهد الأول** الرائد وهذا ما يؤكد .. أن المتهم الأول قد أحسن اختياره في تزيين الباطل .. والباسه رداء النصب والاحتيال ..

ولا عجب **سيدي الرئيس** .. فمن يستحل لنفسه أن يأكل أموال الناس بالباطل .. والأمر كله باطل في باطل .. لا يجدر منا إلا بهذا الوصف الذي حاولنا التجميل فيه .. رغم فبح وسوء ما آتته يده ..

وما أتته يدها سيدي الرئيس .. بجمعنا نقف أمام المتهمين الذين شاركوه في الإثم وهم : من السادس عشر حتى التاسع عشر ، ومن الحادي والعشرين حتى الثامن والعشرين ..

فهم جميعاً .. قد حرروا علي أنفسهم إقرارات تفيد أنهم مستخرجو شهادات انتخابية علي خلاف الحقيقة .. وقدموا كشوفاً مرفقاً بها صور ضوئية لهذه الشهادات المصطنعة وراحوا يطلبون المقابل لهم .. ومن ثم ، ظهروا شيكات وهمية بالمبلغ الذي حددته الهيئة .. وهو ستة جنيهات عن كل بطاقة في الوقت الذي لم يتقاضى فيه كل منهم سوى جنيه واحد عن كل بطاقة .. (وطبعاً معروف أن الفرق يذهب إلي

كبيرهم الأستاذ الدكتور عالم الاجتماع .. المتهم الأول)

وهو ما أكدته إقرارات المتهمين الثامنة ، والسادس عشر ، والسابع عشر ، والثامنة عشرة ، والتاسعة عشرة بالتحقيقات ..

وما ضبط بمسكن المتهم الأول من كشوف وصور ضوئية لهذه الشهادات الوهمية.. التي قاموا باصطناعها للحصول علي المكافآت ..

وما ضبط بمقر الميلة من إذن صرف خاصة بهم ومذيلة بتوقعاتهم .. وإقراراتهم والطلبات المقدمة منهم .. والصور الضوئية للشيكات التي قاموا بتوليدها ..

كما ثبت بتقرير لجنة إدارة الرقابة علي البنوك بالبنك المركزي أن

المتهمين : (ص ٤٠ من أقوال الشاهد التاسع)

- | | |
|-----------------|---|
| السادس عشر | : قد استخرج ١٧١٣ شهادة انتخاب وصدر له شيك بمبلغ ٧٠٥٢ جنيه . |
| السابع عشر | : استخرج ١٩٨٢ شهادة انتخاب بمبلغ ٩٥١٢,٦ جنيه . |
| الثامنة عشرة | : استخرجت ٣٩٩٧ شهادة انتخاب بمبلغ ١٥٢٤٥,٦ جنيه . |
| التاسعة عشرة | : استخرجت ٢٠٢٨ شهادة انتخاب بمبلغ ١٤٥٨٢,٤ جنيه . |
| الحادي والعشرين | : استخرج ٣٣٣١ شهادة انتخاب بمبلغ ١٦٠١٢,٨ جنيه . |
| الثاني والعشرين | : استخرج ٣٤٠٠ شهادة انتخاب بمبلغ ١٦٢٣٤,٨ جنيه . |
| الثالث والعشرين | : استخرج ٣٦٩٠ شهادة انتخاب بمبلغ ١٥٣٣٢ جنيه . |
| الرابع والعشرين | : استخرج ٣٠٧٤ شهادة انتخاب بمبلغ ١٤٧٥٥,٢ جنيه . |
| الخامس والعشرين | : استخرج ١٩٧٢ شهادة انتخاب بمبلغ ٩٤٦٥,٦ جنيه . |
| السادس والعشرين | : استخرج ١٠٠٠ شهادة انتخاب بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه . |

السابع والعشرين : استخرج ٢٠٠٠ شهادة انتخاب بمبلغ ٩٦٠٠ جنيه .

الثامن والعشرين : استخرج ٢١٠٠ شهادة انتخاب بمبلغ ١٠٨٠٠ جنيه .

ومن هذا التقرير نفسه .. ثبت أن جميعهم قد ظهروا هذه الشيكات وأن المتهمة الثامنة هي التي قامت بصرفها .. الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك .. في أنهم قد ساعدوا المتهم الأول في الاستيلاء علي أموال منحة الاتحاد الأوروبي .. وذلك من جراء ما قاموا به من كتابة إقرارات علي أنفسهم .. بمسئوليتهم عن شهادات الانتخاب التي لم يكن لها ثمة أصل في الواقع والحقيقة وتظهرهم لهذه الشيكات ..

ذلك علي الرغم من الإقرار الذي قدمه دفاع المتهمين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة في جلسة الثلاثاء الموافق ١٦/١/٢٠٠٠ والذي يقر فيه المتهم العشرين بأنه هو المسئول عما قدمته هاتان المتهمتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من أوراق لهيئة دعم الناحيات .. فثبت أن هذا الإقرار ضلوع المتهم العشرين بهذه الجريمة وساهم في دمج ساحته مع ما سبق من أدلة .. فإنه لا يصح أن يكون حجة لهاتين المتهمتين بل عليهما ولا يجرى ذمتهم من اقتراف هذه الجريمة .. ذلك أنهما قد كتبتا علي أنفسهما إقرارات وطلبات بخط يديهما للهيئة .. كما ظهرتا شيكات وهمية بمبالغ مالية غير التي حصلوا عليها بالفعل ..

مما يؤكد تدخلهما تدخلًا مقصودًا مع الفاعل الأصلي لتسهيل ارتكاب هذه الجريمة .. وبهذه الخديعة الكبرى سيمدى الرقيص .. تكتمل أركان جريمة الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة في حق المتهمين من الثانية حتى الخامسة .. ومن الثامنة حتى الأخير ..

ولم يبق في هذا المقام أن نشير إلي أن محكمة النفس قد استقرت على أن :
" الاشتراك بالاتفاق .. إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك علي ارتكاب الفعل المتفق عليه .. وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس .. التي لا تقع عادة تحت الحس .. وليس لها إمارات ظاهرة "

(الطنن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٠ - س ٢١ - ق ٢٠٢ - ص ١٢٥)

ومن المقرر أيضاً أنه :

" يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلًا مقصودًا يتجاوز صداه مع فعله ويتحقق فيه معني تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناصاً لعقاب الشريك "

(الطنن رقم ١٧٧ لسنة ٢٨ - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٩ - س ٢٠ - ق ٢٤ - ص ١٠٨)

كما استقرت علي أنه :

" ليس علي الحكمة أن تدلل علي حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق .. بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بحصول الاشتراك .. أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابستها .. وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه " (جلسة ١٩٣٤/١٢/١٠ - طعن رقم ١٩ - سنة ٥٥ ق)

ورغم ثبوت الاشتراك بطريقتي الاتفاق والمساعدة من ظروف الدعوى وملابستها .. فإن الأدلة المادية المحسوسة قد تناهت في الدعوى .. لتلحق الجريمة بمرتكبيها .. ولا تدع لهم ثقباً للإفلات منها .. بعد أن نبعت جميعها من بئر واحدة .. هي بئر الاحتيال والنصب .. التي حفرها المتهم المتهم الأول ووقع معه فيها أعوانه .. حيث لا قرار لها .. وعمهوا في غياهاها عن الحق وسواء السبيل .. وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد ..

بل إن هذه البئر قد طفحت ووصل سيلها الزبي .. حتى وجدنا جرائم أخرى ترتبط بها .. ومتهمين آخرين يجرفهم تيارها .. وكل هذا من جني الدكتور فانظر يا دكتور .. كيف أودي النصب والاحتيال بمن شاركوك وعاونوك وراحت قاتمهم تسامق قاتمك في ارتكاب الشر والموبقات بعد أن قدمت لهم الحيلة والخداع .. مرة في مركز ابن خلدون .. ومرة في هيئة دعم الناخبات .. وربما مرات .. ولم تنته الجرائم بعد :

فلدينا نبت آخر مما غرست يدا الدكتور وجرائم أخرى تفرعت عن الاحتيال والنصب .. ذلكم هي جرائم الرشوة والتزوير والاستحصال على خاتم شعار الجمهورية بغير وجه حق وهي المسندة إلى المتهمين : **السادس والسابعة ..**

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لم يلعن رسول الله صلي الله عليه وسلم " الراشي والمرتشي والرائش " من فراغ .. لأن الرشوة ضرب من أكل أموال الناس بالباطل .. ومن أخذ الرشوة ليظلم فما أشد جرمه .. وإن كان سيتحرر العدل فذلك واجب عليه لا يؤخذ في مقابله مال .. وقد عرف بعض العلماء الرشوة : بأنها ما يدفع من مال إلى ذي سلطان أو وظيفة عامة لينجز له عملاً ..

أما التزوير سيدي الرئيس : ففضلاً عن أنه يقوض أركان الفضيلة في المجتمع ويهدر الثقة بين أفراد .. فإنه يخل تبعاً لذلك بالضمان واليقين والاستقرار في المعاملات وسائر مظاهر الحياة القانونية ..

ومن دواعي الأسى **سعيد الرئيس** : أن نرى رجلاً يخون أمانة المسؤولية التي هي أساس مقتضيات وظيفته .. مقابل إشباع نهم خسيس إلى جمع المال بأية وسيلة .. وإن باع في سبيله نفسه وضميره ..

فواحصرتاه ا على مساعد شرطة : يستيخ تزوير المحررات الرسمية التي أوّمن عليها .. ويختلس خاتم الشعار ليستخدمه في تحقيق مآربه الوضيعة .. وهو لم يكن لينحرف عن جادة الطريق .. لولا أن زينت له الشر امرأة استولى عليها الطمع .. ففكرا ودبرا ثم اتفقا على أن يخون كل منهما ضميره .. وباله من اتفاق في الحرام !! فحررت له بخط يدها بعض الشهادات وقدمتها إليه لتزويرها .. فما كان منه إلا أن انصاع .. وهل بعد الانصياع سوى الضياع ؟! فماذا فعل هذا المنصاع ؟ غافل رؤساءه واختلس الخاتم وراح يبصمها لها .. فقدمتها بدورها هيئة دعم الناخبات وقبضت ثمنها .. الذي لم ينل منه هذا المنصاع سوى بعض الريبهات !!

قله ، كيف فكرت امرأة ودبرت هذه الحيلة .. إلا أن تكون أنثى من الخديعة والمكر والبهاء ؟! أما كان لها أن تقف هنيئة تفكر فيها .. ماذا يكون إحساس أولادها وهم يرون أمهم تساق إلى المحاكمة بتهمة تهتز لها الجبال ؟! أم أن الطمع أعمى بصرها .. فلم تر إلا نفسها وراحت تحرث في بحر الحرام ويجرفها طوفان حب المال ؟ نظري أيتها السيدة إلى نفسك التي أغوتك : هل أنت الآن بعد أن غرقت بك الأوهام راضية عنها ؟ حاسبي هذا النهم الجامح بين جنبيك قبل أن تلقي جزاءك الوفاق ..

وأنت أيها المساعد : ألم تعتبر وأنت ترى أمام عينيك كل يوم حناة ومجنىا عليهم يتعاقبون عليك ليل ونهار ؟ ألم تقبض يداك هاتان التي قبضت بهما مال الرشوة الحرام على رجل أو امرأة يخالفان القانون ؟ أم أنك قد جعلت على عينيك غشاوة حتى أودت بك خلف هذه القضبان ؟!

ولكن ماذا أقول لك .. واللسان يعاف عن وصف جريمتك .. التي أصبحت بها كالثمرة الفاسدة التي نبتت عن أعراف رجال الشرطة وحراس الأمن والأمان ؟!

سعيد الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

لتأذن لنا عدالة الحكمة في أن نشمر عن السافيين ونخوض في وحل جزائهم هذين المتهمين .. عسى أن يجعلنا الله آداة لتطهير المجتمع من الرجس الذي علق على أيديهما به ..

ونبدأ سيدي الرئيس : بجريمة الرشوة .. وهي كما يستقر في معلوم
سيادتكم ذات طبيعة ثنائية .. وتتطلب تعدياً في الأشخاص وفي السلوك راض ومرتش
وقد يوجد رائش .. والفاعل الأصلي فيها هو الموظف العام "المرتشي" .. بينما يكون
الرائشي شريكاً فيها .. وكلاهما يساهم في هذه الواقعة الإجرامية بسلوكه فبينهما
علاقة لا تنفصم بحيث لا يمكن تناول أحدهما دون الآخر .. وهو ما يسوقنا سوفاً إلى
جريمة طلب وأخذ مساعد الشرطة مبالغ مالية على سبيل الرشوة .. ثم جريمة
تقديم المتهمة السابقة هذه المبالغ له وهي أيضاً على سبيل الرشوة ..

وإثبات ذلك سيدي الرئيس :

ليس ثمة أوضح من اعتراف **المتهمة السابقة** نفسها على نفسها وعلى
 مساعد الشرطة المرتشي .. ولئنصت إليها **سيدي الرئيس** ، نقول : (ص ٢٩)
 " هو مرة جال البيت بعد ما خلصت الشغل وكانت في أول ديسمبر ١٩٩٩ تقریباً ..
 وقال لي أنه خلاص عمل الشهادات وعازب باقي المبلغ .. فقولت له لما تعجب الشهادات ..
 فقال لي أنا محتاج فلوس ضروري فلنفت له مائة جنية .. وقولت له يبقي وصلك
 مئتي ٢٠٠ جنية .. ولما سلمني الشهادات بعدها بحوالي يومين ثلاثة أخذ مائة جنية
 باقي الثلاثمائة جنية "

وهو المبلغ المسمي بينهما حيث حدد مساعد الشرطة تسعيرة جريمة ١٠٠ جنية
 لكل شهادة .. فكان نصيبه هذه الثلاثمائة .. أما هي .. فقد حصلت من هيئة دعم
 الناخبات على مكافأة بلغت عشرة آلاف وثلاثمائة جنية مقابل هذه الشهادات
 الثلاثة ..

تلفع له ثلاثمائة جنية لتلد لها عشرة آلاف .. فيالها من تجارة مربحة في
 الباطل والحرام !! هل اكتفت بها ؟ لا ..

وقد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال :

"منهومان ؟ يشبعان : طالب علم وطالب مال"

فهي طلبت المال بطريق الرشوة والحرام ولسان حالها يقول : هل من مزيد ؟ هل
 من مزيد ؟

ولماذا لا يكون مزيد .. ومساعد الشرطة موجود وعلى أتم الاستعداد .. فطلبت
 منه ثلاث شهادات أخرى تقول المتهمة السابقة : (ص ٣٢)

"أنا في شهر يونيه ٢٠٠٠ طلبت منه يعمل لي ثلاثة شهادات كمان .. ودفعت له خمسين جنيه تحت الحساب وجبهم لي بعد إسبوع .. وقولت له سيني شويه لغاية لما أحبيب لك باقي الفلوس"

وما إجمالي المبلغ الذي طلبه منك بخصوص هذه الشهادات الثلاثة الأخرى ؟
ردت قائلة : (الصحيفة ٢٢)
" هو طلب مني ٣٠٠ جنيه برضه ١٠٠ جنيه عن كل شهادة "

وهل طلب منك هذا المبلغ صراحة ؟
قالت : " أبوه وقال لي هجيب لك الشهادات وبقي نظامنا زي المرة اللي فاتت مائة جنيه عن كل شهادة .. وأنا مش حفلي عليكى "

أرايت سيدي الرئيس كيف وصلت الرحمة بقلب هذا الرجل ؟ إنه يقول (وأنا مش حفلي عليكى) ..

وكان الوظيفة قد أصبحت سلعة تباع وتشترى .. ومساعد الشرطة يقف في سوق الحرام ليساوم عليها !! فتباً لك أيها البائع الذي تصرف في غير ما يملك .. وباع ضميره وشرف مهنته .. وتباً لك أيها المشتري الذي حث واز وراح الطمع يركب رأسه .. فلعب براس لم يكن في مجتمعتها عقل يضبط التصرفات .. بل جموح في درب الخطيئة والشر ..

فهل يبقى لنا بعد هذا الاعتراف العرييم الواضح وضوم الشمس في رابعة النهار حاجة إلو دليل ؟ ولكننا نقدم دليلاً آخر سيدي الرئيس :

على الرغم من أن محكمة النقض قد استقرت في أحكامها على أن :
" لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين .. متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر "

(نقض جنائي- مجموعة الأحكام - الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥٥ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢ - ص٧٤١)
(و) (الطعن رقم ٦٩٧٢ لسنة ٥٨٨ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٦ - ص١١٣٢)

ونحن وإن كان الاطمئنان قد توافر مما سقناه من دليل .. فإننا نعززه بتلكم المواجهة التي أجرتها النيابة بين الراشية ومساعد الشرطة الرتشي .. حيث قالتها صراحة في وجهه : " أنت طلبت وأخذت مني مبالغ مالية على سبيل الرشوة "

ولكنه ظل يراوغ ويبدو أن المراوغة هي الشيء الوحيد الذي خرج له من تعامله اليومي في الشرطة مع المراوغين من المتهمين أمثاله .. فراوغ كما يحلو لك.. وأنكر كما تشتهي .. فلنا في حاجة إلى اعترافك وقد أحصلت بك الأدلة لهما إحدائق .. وضاق عليك بها الخناق .. ولم يعد إنكارك سوى قشة واهية تتمسك بها دون أن يكون لك متنفس غير الكذب لكننا نقولها في وجهك : من سمات رجل الشرطة التحلي بمكارم الأخلاق أم أنك نسيت ألف باء هذه المهنة الشريفة ؟

وقد شهد الشاهد السادس المقدم : بأن تحرياته أكدت أن كلا من المتهمين كانا يتقابلان .. وقد طلب وأخذ منها مبالغ مالية على سبيل الرشوة .. مقابل تزويره شهادات رسمية لها .. كما ضبطت الشهادات الستة المزورة التي تدمغ ساحة هذا المساعد وتأخذ بناصيته .. بعد أن خرج على مقتضيات الواجب الوظيفي .. وخالف أعراف الشرطة والمجتمع ..

وبذلك يكون قد توافر أمام عدالتكم الركن المادي لهذه الجريمة المنكرة ذات الطبيعة الثنائية .. ولنا بعد ذلك أن نتساءل :

وكيف تمكن هذا المساعد المرتشي من بصم هذه الشهادات بخاتم عمله وهو ليس في عهده .. مما يهدد ركن الاختصاص الركين في هذه الجريمة ؟

وعلى الرغم من وضوح أحكام النقض واستقرارها على أن :
" يكفي أن يكون للموظف الرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة .. أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض من الرشوة "
(نقض جنائي مجموعة الأحكام- س ٤٤- الملعب رقم ٣٢٠٦ لسنة ٦١ق- جلسة ١٩٩٢/٣/٩- ص ١٧٣)

فإن نظرة متأنية إلى طبيعة عمل هذا المساعد المرتشي .. توضح لنا أنه ذو صلة بخاتم شعار الجمهورية بصفته مندوب شياخة .. كما أقر هو نفسه بذلك وشهد به الشاهد الرابع العقيد والخامس المقدم رئيساه في العمل .. مما يؤكد علاقته بالعمل المتصل بجريمة الرشوة ويسمح له بتنفيذ الفرض منها ..

ومن ثم نذهب سيدي الرئيس إلى إثبات توافر القصد الجنائي أيضاً في حق هذين المتهمين بعنصريه : العلم والإرادة .. ولدي سؤال المتهمة السابعة هكذا صراحة :

س : هل كان يعلم مساعد الشرطة أن طلبه وأخذه هذه المبالغ كان مقابلاً لحصولك على بصمات أختام مركز منوف ؟ ردت قائلة : (الصحيفة ٢٤)
" أبوه كان عارف وكان متفق معاه على كنهه "

س : وهل اتجهت إرادته إلى بصم هذه الشهادات بخاتم المركز على الرغم من ذلك؟
أجاب : (ص ٣٤)

"أيوه بدليل أنه أخذ مني الفلوس مقابل هذه الأختام وكان لسه ليه عندي ٢٥٠ جنيه باقي الثلاث شهادات الآخرين"

وهكذا **سيدو الرئيس** تكون أدلة إثبات جريمة الرشوة بركنيها المادي والمعنوي في حق هذين المتهمين قد استوت على ساقها ..

وبدئنا منها إلى أدلة إثبات جريمة التزوير المسندة إليهما أيضاً ..

وأول ما يطل علينا منها : اعتراف المتهمة **السابعة** بأن مساعد الشرطة قد زور لها الشهادات الستة مقابل ستمائة جنيه .. قبض منها بالفعل على ثلاثمائة وخمسين .. وأضافت أنه هو الذي وضع إمضاءات مأمور مركز منوف على هذه الشهادات ونسبها زورا إليه . ثم تأتي شهادة العقيد مأمور هذا المركز : بأن هذه التوقيعات المهوررة بها الشهادات ليست له بل هي مزورة ولا يعلم عنها شيئا .. وشهد بذلك أيضا المقدم نائب المأمور : ولدى سؤاله : وما دليلك على أن الإمضاءات المهوررة بها هذه الشهادات ليست إمضاءات العقيد؟ رد قائلا : (الصحيفة ٧)

"لأنني عارف توقيع العقيد كويس لأنني شغال معاه بقالي سنتين وعارف توقيع كويس ولأن معظم الأوقات بيكون معاها الختم ويختم الورق بعد التأكد من توقيع المأمور وده مش توقيع"

كما شهد المقدم : بأن تحرياته أكدت أن المتهم السادس هذا هو الذي زور هذه الشهادات .. ولدي سؤاله : (ص ٨ ، ٩)

وهل وفقت تحرياتك على مضمون هذه الشهادات ؟ رد قائلا :
"أيوه هو كان ثابت فيها أن وآخرين ساعدوا بعض المواطنين في قيد أسمائهم في الجداول الانتخابية وكانت مهوررة بتوقيع منسوب لمأمور مركز شرطة منوف"

وهل وقع مأمور مركز منوف على هذه الشهادات ؟
" لا وميعرفش عنها حاجة .. واللي وقع مكانه المتهم"

نعم ، **سيدو الرئيس** هو الذي استحل لنفسه أن يتقمص دور مأمور المركز ويوقع مكانه .. بعد أن خان ضميره ومرغ في التراب شرطيته !!

أما المتهمه السابعة وهي شريكته بطريق الاتفاق والمساعدة في عملية التزوير هذه فقد تعددت الأدلة في حقها .. وليس أبلغ من اعترافها هي على نفسها بأنها اتفقت مع مساعد الشرطة على ذلك .. وتقول : (ص ٢٧)

" قال لي اكتبتي الشهادة التي أنت عيزاها وهاخذ منك مائة جنيه عن كل شهادة بعد ما أختمهالك بختم النسر بتاع مركز منوف .. فأنا قلت له كثير بس هات الشهادات وربنا يسهل "

وعندما عرضت عليها النيابة هذه الشهادات الستة .. قررت في الصحيفة (٣٦) : " الشهادات دي أنا اللي كتبتهها بخط أيدي والمخير هو اللي ختمها بختم النسر ووقع مكان المأمور "

فهل بعد هذا الوضوح في القول حاجه إلى إعادة قول ؟ لو كان الأمر بيدنا لاكتفيينا ..

ولكن الأدلة تدفعنا دفعا إلى سوفها لإبراز الحق في أنصع رداء وأجل صورة ..

وقد شهد الشاهد السادس المتقدم : بأن تحريراته قد أكدت له اشتراك المتهمه السابعة مع مساعد الشرطة المرتشي في عملية التزوير واتفاقها معه على ارتكابها نظير المال ..

كما ثبت بتقرير الطب الشرعي - قسم أبحاث التزييف والتزوير - أنها هي نفسها كاتبة عبارات هذه الشهادات بخط يدها باسم مأمور المركز إلى رئيس هيئة دعم الناحيات المصريات ..

مما يؤكد اشتراكها مع المتهم السادس في هذه الجريمة بطريقي : الاتفاق والمساعدة وهي جريمة لا نجد لها وصفا سوى أن مقترفها يقال عنه : مزور !!

فهل اكتفي مساعد الشرطة بهذين الوصفين : المرتشي ، والمزور ؟!

لا .. سيدي الرئيس .. بل راح يضيف إلى نفسه وصفا جديدا باعتراف جريمة أخرى لا تقل في فداحتها عن سابقتها ..

وهي الاستحصال بغير حق على خاتم شعار الجمهورية الخاص بجهة عمله .. وبصم الشهادات المزورة به ..

وتحدثنا شريكته في الرشوة والتزوير عن دوره في هذه الجريمة قائلة : " هو اللي جاب لي الختم بتاع مركز منوف وبصم به الشهادات .. وهو اللي وقع مكان العقيد مأمور مركز منوف تقريبا .. وجاب لي ثلاثة شهادات أخرى بنفس الطريقة " (الصحيفة ٣٦)

فالمتهم قد غافل رؤسائه وظل يتلصص ويترصّد متخفياً من مكتب إلى مكتب .. ومتلوناً بكلمة معسولة هنا وابتسامة صفراء هناك .. حتى تمكن من الانقضاض على خاتم شعار واستخدمه في تنفيذ جريمته الأثمة ..

وقد شهد مأمور مركز منوف بأن هذا المتهم يعمل مندوب سياحة بندر منوف وباللجنة الخاصة بقيد المواطنين في الجداول الانتخابية .. وكثيراً ما يستخدم الخاتم في بصم الأوراق الخاصة بعمله ..

كما شهد بذلك نائب مأمور المركز الذي غالباً ما يكون الخاتم بعوزته .. وأضاف بإمكانية دس المتهم السادس هذه الشهادات المزورة خلصة لبصمها دون أن يتنبه له أحد .. ولكن كيف يتسنى له ذلك ؟

يقول نائب المأمور: (الصحيفة ٤)

" هو طبعا له مكتب في المركز ومن العاملين في المركز .. واختصاصه الوظيفي يسمح له أنه يختم في بعض الأوقات أوراق صحفية بمعرفة من يحمل الختم .. ويمكن يحط ورقة بين هذه الأوراق الصحفية ويحصل على بصمة الختم خلصة ويمكن لو الضابط التي يحمل الختم ساب الختم على المكتب وراح اتكلم في التليفون أو دخل الحمام يقدر برضه يأخذ بصمة الختم خلصة بغير وجه حق "

ولسنا في حاجة إلى تأكيد ذلك **سعيد الرئيس** .. فمن خربت ذمته .. وراح يرتشي ويزور .. لا يستبعد أبداً أن يركب كل وسيلة تحقق غايته ..

(وإني لا تجني من الشوك العنب)

وقد أكدت تحريات المقدم التي جاءت جادة وصادقة .. وهذه الشهادة لا نطلقها جزافاً دون أن يكون ثمة دليل يؤكد ذلك أن محضر التحريات مؤرخ في ٢٠٠٠/٨/٥م وقد أثبت فيه المقدم بأن المتهم السادس قد تمكن من مغافلة رؤسائه .. واستطاع الحصول على خاتم شعار الجمهورية الخاص بمركز منوف وبصم الشهادات المزورة به ..

وهذا التاريخ **سعيد الرئيس** سابق على تقرير الطب الشرعي المحرر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٧ والذي جاء مؤكداً ما أسفرت عنه التحريات ليعلم جديتها وصلتها .. على الرغم من أن السيد المأمور ونائبه .. لم يستطيعا الجزم إن كانت بصمات الخاتم الموهورة بها الشهادات المزورة صحيحة أم مقلدة .. في حين أن التحريات أكلت صحتها لكنها مستحصلة بغير وجه حق .. وتطابق تقرير الطب الشرعي مع هذه التحريات

الجادة ينهض وحده دليلاً متفرداً يضاف إلى ما سبق .. وهو الأمر الذي لا يدع مجالاً لتصل هذا المتهم من سوء ما اقترفت يده ..

ثم ماذا بعد سيدي الرئيس ؟ لقد ارتشي .. وزور .. واستحصل على خاتم شعار الجمهورية بغير وجه حق .. وبصم به الشهادات الوهمية .. ثم سلمها لشريكته المتهمة السابعة .. فماذا فعلت بها ؟ جريمة جديدة طبعاً ..

وهي استعمال هذه المحررات المزورة مع علمها بتزويرها ..

حيث قدمتها لهيئة دعم الناخبات باعتبارها صحيحة للحصول على نصيب الأسد من مكافأتها المالية .. **وقد اعترفت هي نفسها بذلك ..** ولدي سؤالها عن إجمالي المبلغ الذي حصلت عليه ؟ ردت قائلة : (الصحيفة ٢٦)
" عشرة آلاف وثمانمائة جنيه "

س : وهل أنفقت هذا المبلغ ؟ قالت :

" أنا اشتريت عربية فيورا ١٢٧ "

فها هو الطمع وحب المال قد كشف عن وجهها النقاب .. وبيان المستور الذي حاولت طلاؤه بدهان الأقوال .. لقد اشترت بالتزوير والنصب عربية فيورا ١٢٧ ولو لم يكن مستورها ويفتضح أمرها .. لكأنك خططت لشراء الرئيس والشبح !! فمثلاً لا يقتنع بالقليل .. ولا يجد أمانيه الطمع ولكنها تقف أمامنا الآن وهي تركيب سافيتها .. فسبحان من له الدوام !!

وقد أكدت المتهمة الثامنة في إقراراتها أن هذه المتهمة قد حضرت

بالفعل إلى الهيئة .. وسلمتها ثلاثاً من الشهادات المزورة الضبوظة .. ولدي سؤالها عن بياناتها .. قالت في (الصحيفة ١٠٠) :

" كانوا مختومين بختم النسر ومكتوب فيهم إن استخرجت بطاقات انتخابية .. وان كل واحد من الاثنين اللي كانوا معاها استخرج برضه بطاقات انتخابية "

فمن هما الاثنين اللذان كانا معها ؟ زوجها وصديقه وهما المتهمان الرابع عشر ، والخامس عشر .. وأي زوج هذا الذي ترك لامراته العنان لتلعب به .. وراح يسرح وراءها أني غدت أو راحت وكيفما أرأنت .. وأي صديق هو .. والصديق الحق هو الذي يذفع عن صديقه ويصنقه القول .. لا يشاركه هواه حتى يصل إلى ما لا تحمد عقباة .. (ولكن من أعمالهم سلمت عليهم)

وقد شاعت هذه المرأة ألا تحرم مركز ابن خلدون من فضلها .. فذهبت إليه وسلمت الشهادات الثلاث الأخرى للمتهم الثانية .. كما تقول التهمة الثامنة :
(الصحيفة ١٠٦)

" سلمتني ثلاث شهادات رسمية مختومين بختم النسر .. وقالت لي أن
جت لها المركز وجابتهم "

وقد أكدت تحريات العقيد استعمال هذه التهمة الشهادات المزورة
بالفعل مع علمها بهذا التزوير بتقديمها لهيئة دعم الناخبات .. فهل صدقت شهادته؟
نعم سيدي الرئيس .. لأننا ضبطنا بالفعل هذه الشهادات المزورة بمقر الهيئة ..
ومرفقا بثلاث منها أذن صرف شيكات .. ثابت بأحدها طلب بخط يد التهمة السابعة
تطلب فيه مكافأة من الهيئة .. مقابل مساعدتها المواطنين في القيد في الجداول
الانتخابية .. ومرفق بهذا الطلب إحدى الشهادات المزورة باسم التهمة السابعة ..
وإقرار منها بخط يدها يفيد أنها شهادة صحيحة وعلى مسؤوليتها .. وصورة ضوئية
من شيك بمبلغ ١٩٦٨٠ جنياً مكافأة لها عن استخراج ٤١٠٠ شهادة .. وكل هذا طبعاً
وهم في وهم .. وتدلّيس في تدليس ..

وهكذا سيدي الرئيس .. أفرغ النصب والاحتيايل الذي قام به المتهم الأول ..
رشوة .. وتزويراً .. واستحصلاً لخاتم الشعار بغير وجه حق .. واستعمال محررات
مزورة .. وهي جرائم ارتبطت بالطرق الاحتياطية .. التي تفضن في ممارستها هذا
المتهم وأعوانه ..

فمضت الشرقة توالدت جرائمهم .. ولم الطمع شملهم في عائلة واحدة ..
عميدها المتهم الأول .. وكان لها مقران .. أحدهما هيئة دعم الناخبات .. والآخر
المركز .. الذي اتخذ اسم قاضي فضاة مصر في عصره : عبد الرحمن بن خلدون ..

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

قضى الله سبحانه .. أن يخصص من أعمارنا .. كل هذه المساحة من الوقت .. لرد
كيد هؤلاء المتهمين في تجوهرهم ..
أما كان من الأولى .. أن يخلصوا النية لله والوطن في أفعالهم ؟ فيقوا أنفسهم
والمجتمع شر ما جرفهم إليه الطمع ؟

أما كان من الأولى بالدكتور أن يحيط المكانة التي حظي بها بسياج من الأمانة والإخلاص .. لا سيما وهو القيم على مركز بحثي والأستاذ في علم الاجتماع ؟ كنا نتمني لو أنه وهو القدوة لتلاميذته .. قهر داعي الشر في نفسه .. ولم يلب نداء مطامعه ..

كنا نتمني لو أنه اعتبر بسير الصالحين من علماء هذه الأمة .. الذين أخذوا يرسمون لها سبل النهوض والعمران !!

وهل ثمة نهوض وفضائل الأخلاق في كبوة ؟

وهل يبلغ البنیان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وآخر يهدم ؟!

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إن النيابة العامة قد ساءها .. كما ساء المجتمع كله .. أن تفجع في هذا الرجل وأعوانه .. بعد أن قلبوا للفضيلة ظهر المجن .. وراحوا يصرفون عن مصلحة المجتمع وجوهرهم ويولونها شطر أنفسهم .. مستبجحين لها ارتياد طرق النصب والاحتيال .. والرشوة والتزوير .. وبث الدعايات المثيرة بالخارج .. ضاربين بأعراف المجتمع وقيمه عرض الحائط ..

ونعجب سيدي الرئيس .. لمن يتستر خلف شعارات .. ويتخفي وراء مقولات .. هو أبعد من يكون عن تطبيقها ..

وهل منا سيدي الرئيس .. من لا يريد لبلاده ما بين طرفة عين وانتباهتها .. أن تنعم بالعلم والتنوير ..

ولكن !

هل يكون التنوير بإضلال النفوس عن الحق .. والتهيه بها في دروب الاحتيال والنصب ؟! وهل يكون المجتمع مننيا .. بامتشاق سيوف الخديعة والدهاء والمكر ؟! إن المجتمع الذي أوت ربوعه هذا المتهم وأعوانه .. لطالما عانى من كلمات الحق التي لا يراد بها إلا الباطل .. وإن الشفاه لتنبس والألسنة لتلوك وتتشدق بحقوق الإنسان ..

فأي حقوق للإنسان مهكرة تدعون ؟

حق الاحتيال .. حق النصب .. حق الرشوة .. حق التزوير .. حق الافتراء .. حق تلقي التبرعات دون محاسبة أو مراقبة .. وإذاعة الإشاعات المغرضة التي تنال من هيبة الدولة واعتبارها ..

وكم من الجرائم التي ترتكب باسم حقوق الإنسان ..
 وكم من دموع التماسيح التي تذرف في الداخل والخارج على ضحايا حقوق
 الإنسان .. وهم في الواقع منتهكوها ..
 ولو كان الأمر بيدهم .. لحاولوا الإفلات من محاكمتهم باسم حقوق الإنسان ..
لسنا سيدي الرئيس ضد حقوق الإنسان .. وما وقفنا فوق هذه النصبة .. إلا
لإقرار هذه الحقوق والدفاع عنها ..
نعم سيدي الرئيس ..
 إننا باسم حقوق الإنسان نواجههم ، ونكشف الاعييبهم ..
 وباسم حقوق الإنسان .. نفضح أمام الملأ زيفهم وخداعهم ..
 وباسم حقوق الإنسان .. نطالب عدالتكم بالا تأخذكم بهم رحمة أو شفقة ..
 فقد عاثوا في الأرض فسادا ولم يراعوا في مجتمعهم إلا ولا ذمة ..
 وها هي الدائرة تدور عليهم .. ليتجرعوا من الكأس التي أراودا لبلادهم أن
 تعب منها ..
 وإن النيابة العامة كما تهيب بجميع الجهات المعنية في المجتمع .. أن تحت وتشجع
 الجمعيات الأهلية وجمعيات حقوق الإنسان .. التي لا تبغي إلا الحق .. والارتقاء بصرح
 الديمقراطية في المجتمع .. بوعي ونية خالصة دون أن تحوم حولها الشبهة .. أو يلعب
 بها الغرض .. فإنها في الوقت نفسه ، تهيب بها .. أن تهب واقفة للذود عن حيض
 الوطن ضلها .. إذا تلاعبت وانحرفت عن جادة الطريق بمخالفة أعراف المجتمع
 والقانون ..
 والتصدي لها ولن يؤزها في الداخل أو الخارج من وراء الكواليس .. بقوة وحزم
 لا يعرف الهوادة واللين ..
 فاستقرار مصر .. لم ولن يكون عرضة للأفاقين والخداعين ..
 وعزة مصر .. لن ينال منها حاقد .. أو ينتقض من هيبته مدلس كاذب ..
 وسيظل الإنسان فيها معتصماً بالدين .. ولائذاً بالفضائل القويمة .. أشاء
 المغرضون أم أبوا .. فلك الله يا مصر مما يفعل بك هؤلاء .. ولك الله يا مصر .. ممن
 تقلهم أرضك ويسقيهم نيلك .. فيقابلون الجميل بالجفاء .. وليكن قضاتك وحماة
 عدلك .. لك بعد رب السماء .

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إن تكن هذه القاعة قد ضجرت بما سمعت .. وخيم عليها من جرائم هذا المتهم وأعوانه جو مسموم .. وعربد فيها مناخ محموم .. فكأن كل ما فيها .. ومن فيها .. قد ضافوا بأفعالهم ذرعاً .. ولم يطبقوا بهم صبراً .. وكيف يصبرون على من لم يراعوا استقرار مجتمعهم .. وهيبة بلادهم ..

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

إن أنظار المجتمع تتطلع إلى منصتكم وتنتظر كلمتكم .. والنيابة العامة تؤكد .. أن حماية المجتمع من هؤلاء وأمثالهم .. بات ضرورة لا مناص من التصدي لها .. بتوقيع أشد العقوبة عليهم .. لأن الرافة مع أمثالهم .. تؤدي إلى الفرق .. غرق المجتمع بأكمله في محيط الفساد المظلم .. الذي يأتي على كل أخضر من الفضائل والأخلاق .. والتي عودتنا أحكامكم .. وما أثر عنكم .. من الحرص عليها غرساً طيباً .. في مجتمع طيب .. طاهر .. منذ أوجده الله ..

ولا أحسب أن إنساناً يستطيع أن يتخذ لجنبه في ظلمة الليل مضجعا .. أو يجد لنفسه في صحوة النهار قراراً .. حزناً وأسى على ما يصيب بلادنا المنكوبة بهؤلاء وأمثالهم ..

فلا يأخذنكم بهم وانتم في خلوتكم المقدسة مثقال ذرة من رافة .. فقد سولت لهم أنفسهم أن يستخفوا بقانون هذا البلد الآمن .. فظنوا أن قطوف مطامعهم دانية .. ولكن هيئات هيئات (فعلى الباغي تدور الدوائر)

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

أنار الله بمصابيح عدلكم بصائر الناس .. وأشهر أعلامكم في وجوه الخارجين على الحق .. فأنتم الذادة المناهضون عنه .. وجعل أحكامكم هداية للمفسدين ..

ورداً للظالمين .. “ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون “

صدق الله العظيم (الشعراء - ٢٢٧)



“ تأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينقع الناس فيمكث في الأرض

كذلك يضرب الله الأمثال ”

صدق الله العظيم (الرعد - ١٧)

سيدي الرئيس :

حضرات السادة المستشارين :

في يمين النيابة العامة .. أن الدفاع علي مدي الجلسات التي شهدتها محاكمة هؤلاء المتهمين .. لم يأل جهداً في سبيل القيام بمهمته الموكلة إليه .. وإنه ولئن كان يستحق منا الثناء علي ما بذله من إخلاص في أداء رسالته الملقاة علي عاتقه .. فإن لنا وقفه متأنية هادئة مع ما أبداه من دفاع ودفع لم ثبت للوهلة الأولى أمام المناقشة القانونية الجادة .. ولا غضاضة في ذلك .. فعلى المرء أن يسعى وليس عليه إدراك النجاح !

ونحن نلتمس له العذر في ذلك .. فأدلة الثبوت واضحة .. والبراهين ساطعة قاطعة .. بدءاً من التحريات فالضبط بمعرفة النيابة العامة نفسها .. فالاعتراقات وشهادة الشهود .. فأدلة المادية وتقارير الخبرة والمعاينات التي أجرتها النيابة بمعرفتها .. بيد أن ذلك لن يحول بيننا وقد أولانا المجتمع شرف تمثيله .. وبين أن نتناول ما تراه جديراً مما أثاره الدفاع بالرد والدحض .

وأول ذلك ، سيدي الرئيس ، ما ذهب إليه الدفاع من توصيف مركز ابن

خلدون وهيئة دعم الناخبات بأنهما ليستا جمعيتين وإنما هما شركتان

مدينتان ، وبالتالي لا يسري عليهما حسي توصيفه هذا ، النص الوارد في الأمر

العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ :

ولا يعني هنا الخوض في جدل لا طائل من ورائه فيما إذا كان المركز والهيئة جمعيتين أم شركتين مننيتين ذلك أن نص المادة ٦/١ من الأمر العسكري الذي تردد علي الأسماع في هذه القاعة مرات ومرات ، لم يحدد ولم يحصر المخاطبين بمقتضاه فقد جاء عاماً مجرداً ، ومن ثم فهو يسري علي كافة أيا ما كانوا أشخاصاً طبيعيين أو

اعتباريين ، ما دام قد تحقق مناطه وهو تلقي التبرعات أو الإعلان عنها أو السعي إليها بأية وسيلة من الوسائل ..

واستميح هيئة المحكمة عنراً في أن أردد مرة أخرى نص هذه المادة :

" يحظر جمع التبرعات أو تلقيها أو الدعوة إليها أو الإعلان عنها أو إقامة الحفلات أو الأسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل الحصول على المال لمواجهة آثار الكوارث أو الحوادث أو الأخطار أو لأي غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزير الشؤون الاجتماعية ووفقاً للشروط والأوضاع والضوابط التي يقررها في كل حالة "

ولما ذكرت النص لألفت نظر الدفاع إلي أننا في معرض نص قانوني قاطع الدلالة .. ولكن الدفاع قد حلا له أن يقصر الأغراض التي تضمنها النص على مواجهة آثار الكوارث أو الزلازل أو الأخطار وهو ما لم يتوافق بالنسبة لنشاط مركز ابن خلدون وهيئة دعم الناخبات .. دون أن يذكر الأسباب الموضوعية التي بني عليها فهمه للنص على هذا النحو المغلوط ..

وقد تغافل عن هذه الجملة الصريحة فيه وهي قول المشرع " أو لأي غرض من الأغراض " وهو شمول أراد به المشرع تفادي أية أسباب أخرى تدعو لجمع التبرعات أو تلقيها مستقبلاً بعد أن دعت إلي ذلك الظروف التي مرت بها الدولة وقت الزلزال .. وهو حق لا يمثل قيداً على الأسوياء الذين يمارسون أنشطة خيرية ذات نفع اجتماعي عام ويضحي ما أثاره الدفاع في هذا الصدد خليفاً بالالتفات عنه ..

ثانياً : أما ما أثاره الدفاع وهو بصدور جريمة إذاعة البيانات والشائعات الكاذبة والمغرضة ، فقد تمثل في أن ثمة كتاباً وأشخاصاً آخرين يؤثر عنهم مثل ما نسب إلي المتهم الأول من أقوال ، فهو في هذا المضمار ليس بسجين وحده بل هو يمارس حريته كغيره في القراءة والكتابة

ولكننا نتساءل : أي حرية وأي حق وقد مست هذه المونوات والكتابات والتقارير مجتمعا المصري في جميع مناحيه وطوائفه بالكذب والافتراء والبهتان ؟

وهل يمكن للجهات المعنية أن تترك هؤلاء الذين ادعي الدفاع وجود كتابات مماثلة لهم وشأنهم إذا ثبت أنهم قد أرسلوها إلي الخارج للإضرار بمصالح البلاد كما فعل هذا المتهم ؟

إنني أطمئن الدفاع وأطمئن المجتمع كله بأن ذلك لم ولن يكون !
 فالأمانة التي ناطها المجتمع بالنيابة وهي تقف هنا لتمثله تحتم عليها النهوض
 إلي تقديم كل من تسول له نفسه العبث بقوانين هذا المجتمع ومصالحة إلي المحاكمة ؟
 وهل يصح التعلل لتبرئة المتهم الأول بأن ثمة من يوافقه في آرائه الضارة
 بمصلحة الوطن ؟

يكفي أن نضع بعد علامة الاستفهام في هذا السؤال علامة أخرى للتعجب مما
 سافه الدفاع ونكتفي بها لأننا لا نحب أن نرد هذا الدفع بأكثر من ذلك تاركين لعدالة
 المحكمة وزنة بميزان الحق والعدل لا سيما ونحن في مجال التعقيب ..

ثالثاً : ونأتي سيدي الرئيس إلي ما تذرع به الدفاع من أن المجني عليه
في جريمة النصب هو جنة أجنبية .. ولم يطلب من النيابة العامة أن تقدم
المتهمين إلي المحاكمة ولم يتقدم بأية شكوى أو بلاغ فضلاً عن أن العلاقة
بين الاتحاد الأوروبي والمتهم الأول علاقة تعاقدية وبينهما التزامات
متبادلة ومن ثم فهي في نظر الدفاع تخضع لأحكام القانون المدني :

والرد علي هذا الدفع نحيل فيه إلي الف باء القانون .. فالنصب نصب وإن
 تعددت الشخوص والجهات .. وجريمة النصب قد وقعت وهي ليست من جرائم
 الشكوى أو الطلب والتي يقيد القانون فيها حرية النيابة العامة في رفع الدعوى
 الجنائية ويوجب عليها إن أرادت رفعها أن تحصل مقدماً على موافقة شخص آخر أو
 جهة أخرى .. فضلاً عن أن الدعوى الجنائية هي حق الدولة ممثلة في سلطة الاتهام
 في ملاحقة كل من تسول له نفسه العبث بالقانون وتقليله للقضاء ليلقى جزاء ما
 اقترفت يده .. ومن ثم فلا يجوز للنيابة العامة أن تتنازل عن الدعوى الجنائية ..
 وما عدا القيود التي ترد على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية وهي
 الشكوى والطلب والإذن والتي ليس من بينها هذه الجريمة .. فإن للنيابة الاختصاص
 المطلق بتحريك الدعوى الجنائية لأنه ولئن كان الحق المعتدى عليه في النصب هو
 حق الملكية .. فإن الجريمة تطال المجتمع الذي يأبى إلا أن يسود حسن النية في
 المعاملات .. لا التدليس والكنب والخداع ..

وقد استقرت أحكام محكمة النقض على أنه :
 " النيابة العامة طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع"
 (الطعن رقم ٥٣٩٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٤/٢١ - ص ٤٤ - ص ٤٨)

أما ما أثاره الدفاع من أن العلاقة بين المتهم الأول والاتحاد الأوروبي علاقة تعاقدية تخضع للقانون المدني فيكتفي بالرد على هذا الدفاع - علي الفرض الجدلي بوجود علاقة تعاقدية - ما نصت عليه المادة ١٣٦ من القانون المدني من أن : " إذا لم يكن للالتزام سبب أو كان سببه مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً "

ومؤدي ذلك سيجدي الرئيس أن العلاقة التعاقدية التي يبني عليها الدفاع دفاعه هي من أساسها علاقة غير مشروعة لعدم توافر شرط جوهرى فيها وهو مشروعية السبب .. ولنا أن نتساءل :

ما الدافع والباعث وراء تعاقب المتهم الأول مع الاتحاد الأوروبي إلا أن يكون تلقى التبرعات والأموال دون ترخيص من الجهات المعنية ، وهذا التصرف من جانب المتهم مع الباعث عليه يشكل في حد ذاته جريمة مؤهلة طبقاً للأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ .

فكيف يأتي النطاق ويزعم أن ثمة علاقة تعاقدية بين المتهم والاتحاد الأوروبي؟ وهي ليست إلا علاقة باطلّة متجاهية مع النظام العام لعدم مشروعية السبب الذي قامت عليه .. فضلاً عن أن ملحق هذا العقد المتوهم قيامه تضمن بث دعايات مثيرة وإشاعات كاذبة ومفوضة كالزعم بوجود إضطهاد ديني في مصر وأن الدولة تعتمد على تزوير الانتخابات وتلك جريمة أخرى لا تقل فداحة عن سابقتها .

رابعاً : ويصل بنا المقام للتحقيق على ما ساقه الدفاع من أن الأموال التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمتهم الأول كانت بمجرد موافقته على تنفيذ بند العقد أي قبل ارتكابه الطرق الاحتيالية وبالتالي لا تقع الجريمة وبأن المتهم قد تعاقب مع المفوضية الأوروبية وليس الاتحاد الأوروبي كما ذكر في أمر الإحالة :

وكل هذا محدود عليه بأنه يكفى لتوافر جريمة النصب .. أن يكون ثمة احتيال قد وقع من الجاني على المعنى عليه بقصد الاستيلاء على ماله .. والثابت من الأوراق أن المتهم الأول في البداية قدم إلى الاتحاد الأوروبي مشروعين .. أحدهما باسم التربية السياسية والحقوق الانتخابية والآخر هيئة دعم الناخبات .. وأهما هذه الجهة الأجنبية أنه سوف يضطلع بتنفيذ بنود هذين المشروعين إذا ما قدم الاتحاد الأوروبي المنحة المالية اللازمة لهما .. فخصص له الاتحاد الأوروبي المنحة اللازمة شريطة أن يقدم ميزانية تبين أوجه الإنفاق على تنفيذ البنود المسماة بينهما .. والأهداف من ورائها إلى الربح .. فالاتحاد الأوروبي قسم منحه على ثلاث دفعات حصل المتهم الأول على أولها .. بمجرد إعلان موافقته على شروط العقد كتابة .. إلى هنا نتفق مع الدفاع أنه لا يبدو أن في الأمر شية .. فالاتفاق المبرم بين الطرفين تم عن رضا تام .. ولكننا نود أن نؤكد أنه لكي يحصل المتهم الأول على الدفعة الثانية فلا بد أن يرسل تقريراً مالياً وفتياً متوسطاً (ميزانية) .. يبين فيه الأنشطة وأوجه المصروفات التي قام بها ..

هي تتابع النتائج التي تفرزها الاتفاقيات والمعاهدات وتضع السياسة العامة لأنشطة الاتحاد الأوروبي وسياساته .. فاللجنة الأوروبية هي السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي .. فمن تعامل معها تعامل مع الاتحاد الأوروبي ..

وهو الشأن نفسه مع الدفعة الأخيرة إذا وضعنا في الاعتبار استلزام موافقة الاتحاد الأوروبي على كل تقرير منهما .. وبلون هذه التقارير والميزانيات لا يرسل الاتحاد الأوروبي الدفعتين الثانية والثالثة من المنحة فإذا استخدم المتهم الأول طرفاً احتيالية للاستيلاء على أموال هذين الدفعتين هنا تقع جريمة النصب دون أدنى شك أو ريب وليس كما ذهب الدفاع .

والثابت من الأوراق أن المتهم الأول كان يقدم بالفعل ميزانية ولكنها وهمية .. وعلي خلاف الحقيقة والواقع .. وأنه قد حصل بمقتضى الاتفاق المكتوب بينه وبين الاتحاد الأوروبي بالفعل على ١٣٦ ألف يورو .. مقسمة بالتساوي على دفعتين .. من أصل ١٧٠ ألف يورو خصصها الاتحاد الأوروبي لمشروع التربية السياسية والحقوق الانتخابية بمركز ابن خلدون .. كما حصل على ١١٦ ألف يورو أخرى على دفعتين أيضاً .. من أصل ١٤٥ ألفاً كان الاتحاد الأوروبي قد خصصها لمشروع هيئة دعم الناخبات المصريات .. وقد اشترط الاتحاد الأوروبي في بنود هذا الاتفاق .. أن يساهم المتهم الأول في المشروعين بنسبة من التمويل تضاف إلى هذه المبالغ .. وأن يتم إنفاقها على تسجيل الناخبين وعمل ورش توعية سياسية فضلاً عن مرتبات ومكافآت العاملين في كلا المشروعين ..

بيد أن المتهم الأول قد حصل علي المال لنفسه بالحيلة والخداع .. بعد أن شيد للاتحاد الأوروبي قصوراً من الوهم والتدليس .. تارة بمرتبات ومكافآت وهمية للعاملين معه .. وتارة بعمل شهادات انتخاب وهمية .. وتارة بعمل فواتير وقروض وميزانيات كلها من بدع خيالاته وأفكاره الباطلة دون أن يكون لها في الواقع ثمة وجود .. مما أوهم الاتحاد الأوروبي أن بنود الاتفاق يجري العمل بها علي قدم وساق.. فأرسل المنحة تلو المنحة دون أن يتبين له أنه قد وقع فريسة لعملية نصب محكمة الوثائق ..

كما أن من المعلوم للكافة ومن بينهم المتهم الأول أن اللجنة أو المفوضية الأوروبية هي بمثابة الحكومة بالنسبة للاتحاد الأوروبي .. هي التي تعقد الاتفاقيات وتصدق علي المعاهدات .. ولها أن تصدر قرارات بقوة القانون ..

خامساً : وعلي الرغم من ذلك فإن الدفاع قد ذهب بانتفاء جريمة الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في جريمة النصب :

ومن الواضح وضوح الشمس في رابعة النهار أن هذا الدفاع غير سديد إذ الثابت من الأوراق تدخل المتهمين من الثانية وحتى الخامسة ومن الثامنة حتى الأخير تدخل مقصوداً مع المتهم الأول الفاعل الأصلي في جريمة النصب لتسهيل ارتكابه لها بان اتفقوا معه علي ارتكابها وساعدوه علي ذلك علي النحو الذي كشفت عنه أوراق الدعوى . ونود في هذا المقام أن نشير إلي أن محكمة النقض قد استقرت علي أن :

" الاشتراك بالاتفاق .. إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك علي ارتكاب الفعل المتفق عليه .. وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس .. التي لا تقع عادة تحت الحس .. وليس لها إمارات ظاهرة "

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٠ - ص ٢٠٢ ق ١٢٥٠)

ومن المقرر أيضاً أنه : " يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلًا مقصوداً يتجاوب صدهاء مع فعله ويتحقق فيه معني تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناهلاً لعقاب الشريك "

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٢٨ - جلسة ١٣/١/١٩٦٩ - ص ٢٠ ق ٢٤ - ص ١٠٨)

كما استقرت علي أنه :

" ليس علي المحكمة أن تدلل علي حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق .. بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها للقول بحصول الاشتراك .. أن تستخلص

حصوله من ظروف الدعوى وملابستها .. وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه "

(جلسة ١٩٢٤/١٢/١٠ - خعن رقم ١٩ سنة ٥٩)

ورغم ثبوت الاشتراك بطريقي الاتفاق والمساعدة من ظروف الدعوى وملابستها فإن الأدلة المادية المحسوسة قد تدافعت في الدعوى وتساندت مع بعضها البعض وخلت من أية شائبة وكانت كافية مضمونا ومؤدي للتدليل علي صحة وثبوت الاتهام المسند الي المتهمين لتلحق الجريمة بمرتكبيها ولا تدع لهم مونلا للإفلات منها مما يؤكد أن ما أثاره الدفاع في هذا الصدد لا تعدو أن تكون أقوال مرسله لا يساندها واقع أو يظاهرها دليل .

سادساً : ولكن الدفاع لم يكتف بذلك بل راح يدعي بأن التزوير

الجامل بالمحركات الست المضبوطة ليس تزويراً في محرر رسمي :

وقد استند الدفاع في شأن ما أثاره علي بمقولة إن الذي سطر المحررات هي المتهمه السابعة وهي ليست موظفاً عمومياً كما أنه لم يحدث تداخل من مأمور المركز أو غيره من الموظفين العموميين في تلك المحررات ليقبلها إلي محررات رسمية .

وهذا اللع مردود إذ أنه ليس بشرط لإعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون قد حصل تداخل من موظف عمومي في حدود وظيفته فقلبه إلي محرر رسمي بل يكفي في هذا المقام لتحقيق تلك الجريمة أن ينسب إلي الموظف العمومي التداخل سالف البيان فيتخذ المحرر الشكل الرسمي .

وقد استقرت أحكام محكمة النقض علي أنه :

" لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطي هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلي موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل علي توقيع الموظف المختص المنسوب إليه انشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره واعداًه وأن يحتوي من البيانات علي ما يوهم بأنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوافر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس "

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٢ ص ٣٠)

(والطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ص ٣٦)

والثابت من الأوراق - سيجدي الرئيس - أن المحررات المضبوطة منسوب صدورها إلى مركز شرطة منوف وكان ذلك بوضع إمضاءات عليها نسبت زورا إلى مأمور المركز للإيهام برسميتها بما يكفي لأن ينخدع به الناس وفي هذه الحالة يحتير التزوير واقعا في محرر رسمي إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر الرسمي وليس بما كان عليه في أول الأمر ومن ثم فإن ما أثاره الدفاع في هذا الصدد من أن المحررات المضبوطة ليست محررات رسمية لا يكون سليدا ويضحى هو والعدم سواء .

وبعد سيجدي الرئيس .. فإن النيابة العامة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة علي المتهمين .. جزاء وفاقا بما اقترفته أيديهم من إضرار بمصلحة المجتمع وقيمه وقوانينه ..^(١)

والله الموفق

(١) بتاريخ ٢٠١١/٥/٢١ قضت المحكمة برئاسة المستشار محمد عبد الجيد شلبي وعضوية المستشارين عبد العظيم عزام وعلاء الدين الجداوى بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة سبع سنوات عن التهم المسندة إليه عدا الاتفاق الجنائي ، ومعاينة كل من المتهمين الثانية والثالث والرابع والخامسة بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، ومعاينة كل من المتهم السادس والسابعة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن تهمة الرشوة ، والحبس مع الشغل لمدة سنتين عن التزوير والاستحصال واستعمال محرر مزور ، ومعاينة ٤ متهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مع إيقاف تنفيذ العقوبة للمقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم ، ومعاينة سبعة متهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بالإيقاف الشامل .

وقد طعن بعض المتهمين على هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٦ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم والإعادة . ولم تتحدد جلسة لنظر إعادة المحاكمة حتى طبع هذا الكتاب .

(٦)

مرافعة النيابة العامة

في

قضية الشواذ

المقيدة برقم ٦٥٥ لسنة ٢٠٠١ مصر أمن الدولة العليا

وهم مجموعة من الشباب المنحرف اللذين ضل سعيهم في
الحياة الدنيا فراحوا يمارسون الفجور كما كان يفعل قوم لوط ،
ووضع زعيمهم هواجسه في كتاب " وكالة الله في الأرض - ديننا
دين قوم لوط .. نبينا وفقهينا أبو نواس " .

أسند إلى المتهمين من الأول حتى الثاني والخمسين :

أنهم منذ عام ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٧/٥/١١ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة

أولاً : المتهمان الأول والثاني :

استغلا الدين الإسلامي في الترويج والتحبيذ لأفكار متطرفة وذلك بالقول والكتابة وبوسائل أخرى بأن قاما بتأويل الآيات القرآنية تأويلاً فاسداً وعرضا بالاديان السماوية وبأحد الأنبياء وأتباعهم منافية للآداب ناسبين إياها إلى الدين والتزما صلاة تخالف الصلاة المعلومة وأقاما مصلي لأذائها وجعلوا الممارسات الجنسية الشاذة من بين طقوسها وروجها لهذه الأفكار وحبذاها لدى بقية المتهمين والغير وذلك بقصد تحقير الأديان السماوية والازدراء بها وإثارة الفتنة .

ثانياً : المتهمين جميعاً :

اعتادوا ممارسة الفجور مع الرجال علي النحو المبين بالتحقيقات .

تعقيب النيابة العامة

ردا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى

عدالة المحكمة :

نود بادئ ذي بدء أن ننوه بأن كلا من النيابة العامة والدفاع يقفان في هذا المحراب بين يدى عدلكم من أجل غاية سامية .. وهى معاونة عدالة المحكمة فى الوصول إلى الحق وإرساء مبادئ العدل والقانون .. ولكل وجهة هو موليها ..
فالنسبة العامة تنوب عن المجتمع فى الحفاظ على استقرار مصالحه وقيمه .. والدفاع ينوب عن موكله من المتهمين .. وله فى سبيل تحقيق مهمته أن يدفع بما يترأى له من دفع ودفاع سواء أكانت شكلية أم موضوعية . فهذا حق مكفول بنص القانون ..

ولنا أن نقف أمام هذه الدفع بالتعقيب والتمحيص لبيان ما قد يعن لنا فيها من مجافاة لروح ونص القانون .. تاركين للمحكمة الكلمة الفصل فى شأن ما يثار أمامها من دفاع ودفع ..

وقد تلاحظ للنسبة العامة أن هيئة الدفاع تصر منذ بدء المحاكمة على الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعياً بنظر الدعوى ..

وقد أتى ذلك فى دفاعها شفهيًا ثم آلت على نفسها إلا أن تفرد له بعض المذكرات المقدمة فى الدعوى .. مما ترك لنا انطباعًا بأن هذا الدفع يمثل القطب الذى تدور حوله رعى الدفاع .. ولكن من الرعى ما يطعن قرونا فلا ترى له طعنًا .. وبات من واجبنا أن نرد عليه ونفتنه قبل أن نخوض فى غمار المرافعة .. لنبين ما فيه من أوجه القصور والنقص ..

ولعل أول ما يفجأنا فى هذا الدفع هو القول بعدم اختصاص المحكمة نوعيًا بنظر الدعوى .. ونحب أن نلفت نظر إخواننا من هيئة الدفاع .. وكلهم أساتذة أجلاء .. أن ثمة تمييزاً بين الاختصاص النوعى والاختصاص الولائى .. ولعلمهم يقصدون .. وقد خانهم التعبير الاختصاص الولائى...

إذ الاختصاص النوعى يتحدد حسب نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها .. ومن ثم فرق المشرع بين الجنائيات والجنح المخالفات .. واضعاً فى الاعتبار جسامه الجرم المقترف .. وجعل للجنائيات محاكمها الجنائية .. وللجنح والمخالفات محاكمها الجزئية .. ونحن نقف أمام محكمة جزئية هى من محاكم أمن الدولة طوارئ المختصة بنظر هذه الدعوى .. لأنها تشكل فى مقام التكييف القانونى الصحيح جنحة أمن دولة طوارئ وجنحة أخرى عادية مرتبطة بها ..

إذا كان الدفاع يرمى من وراء القول بعدم اختصاص هذه المحكمة نوعياً بنظر الدعوى المطالبة بإحالتها إلى محكمة عادية .. فإننا نصح له .. ولا غشاضة فى ذلك .. ونحن فى محفل الحق والقانون .. قوله فى هذا الدفع بأن عدم الاختصاص هنا كما يرمى إليه .. وإن كان لا يسلم له كما سنبين بعد قليل .. هو عدم اختصاص ولائى وليس نوعياً كما ردد الدفاع ..

وبعد هذا التصحيح القانونى لنا وقفة مع ماهية هذا الدفع وما ارتكز عليه من أسانيد تبدو لنا للوهلة الأولى واهية ضعيفة ..

فمن المقرر أن محاكم أمن الدولة أنشئت نفاذاً لنص المادة ١٧١ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ التى تنص على أن : " ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة .. ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فىمن يتولون القضاء فيها "

وصدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة .. الذى عمل به اعتباراً من ١/٦/١٩٨٠ واختصت بموجبه محاكم أمن الدولة دون غيرها بنظر جرائم معينة بصفة دائمة وبذلك أصبحت هذه المحاكم جزءاً من القضاء الطبيعى ..

وهي تختلف عن محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الصادر في ١٩٥٨/٩/٢٨ إذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ وتنتهي بانتهاؤها وتختلف عن المحاكم العادية في إجراءات المحاكمة وتشكيلها في بعض الاحوال .. وفي عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية علي النحو الذي بينته المواد ١٢، ١٤، ١٥ من هذا القانون .. ولم يرد بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نص يشير إلى إلغاء القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فهذا القانون يعتبر قائما رغم صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ..

وبذلك فإنه يوجد طبقا لأحكام هذين القانونين نظامان لمحاكم أمن الدولة العليا :
محاكم أمن دولة تدخل في التشكيل القضائي العام .. ومحاكم أمن دولة طوارئ..
يكون وجودها رهن بإعلان حالة الطوارئ فهي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ تعمل عند إعلان حالة الطوارئ وينتهي عملها بانتهاء حالة الطوارئ فهي ترتبط وجودا وعلمًا بها ..

وقد رأى المشرع أن يسند إليها الاختصاص بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وما قد يعيله إليها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام طبقا لنص المادتين ٧، ٩ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ..

ولما كان ذلك وكانت النيابة العامة قد أحالت الدعوى إلي هذه المحكمة لنظرها بصفتها محكمة أمن دولة طوارئ .. بموجب أمر الإحالة المؤرخ في ٢٨/١/٢٠٠١ استنادا إلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .. والى القرار الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ .. والقرار الجمهوري رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠٠ بمد حالة الطوارئ .. والى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ .. والذي جاء في مادته الأولى (بند أولا) بأن : " محاكم أمن الدولة طوارئ تختص بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا من الكتاب الثاني من قانون العقوبات " . ولما كانت جريمة استغلال الدين في الترويع والتحريض لأفكار متطرفة منصوصا عليها في المادة ٩٨ (و) في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ومن ثم فهي تدخل بنص القانون في اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ .. ولما كانت الواقعة معاقبا عليها بالحبس فمن ثم تختص بها محاكم أمن الدولة طوارئ الجزئية باعتبارها جنحة ..

ولذا : فليس ثمة مجال لأدني شك في أن جريمة استغلال الدين في الترويج والتجديد لأفكار متطرفة منصوباً عليها في المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات تدخل بنص القانون في اختصاص محكمة أمن الدولة طوارئ الجزئية ..

فإذا كان الأمر كذلك بخصوص هذه الجريمة .. فماذا يكون بشأن جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور؟

أو بعبارة أخرى : ما الذي دعا النيابة العامة إلى إحالة المتهمين فيها إلى هذه المحكمة .. وهي إن هي إلا جنحة تختص أيضاً بنظرها المحاكم العادية !!

ندع المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ نتكفل بالرد على هذا التساؤل .. فهي تنص على أنه :

" إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت إحدى تلك الجرائم داخلية في اختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ " ..

وهذا ما كان سبباً الرئيس .. فنص هذه المادة يلزم النيابة العامة بعبارة صريحة قاطعة بتقديم الدعوى برمتها إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ في الحالات الواردة بصدده .. والأصل أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها .. فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادفاً عن إرادة المشرع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيما كان الباعث على ذلك .. ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه ..

(طعن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١ - ١٩٨٨ - س ٣٩ - ص ٣٧)

ولا يعيب في هذا الشأن بالاحتجاج بنص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .. إذا أن نص المادة الثانية من الأمر الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٨١ هو نص خاص قد قيد النص العام الوارد فيها .. ومن ثم فهو الأولي بالتطبيق لا سيما ونحن بصدد جريمتين قد ارتبطت ثانيتهما بالأولى ارتباطاً وثيقاً لا يقبل التجزئة .. فانبثقت عنها وجوداً وعدماً بعد أن شد الوثاق بينهما غرض إجرامي واحد ..

فالاعتياد على ممارسة الفجور لم يكن إلا وجهاً وصورة من ازدراء الدين واحتقاره .. كما اتخذ من هذا الازدراء والتأويل الفاسد ولي الحقائق ذريعة للتلوط والفجر ..

بل إن المتهمين الأول والثاني الذين أحيلوا بتهمة ازدراء الدين قد حبذا أفكارهما وروحاهما لدى باقي المتهمين .. ومن ثم تضحى جريمة الاعتياد على ممارسة الفجور

جزءاً لا يتجزأ عن الأفعال المادية التي اقترفها المتهمان الأول والثاني لدى استغلالهما الدين وأزدرائه والترويح والتجبيذ لأفكارها المنحرفة الضالة ..

بحيث يعسر في التكيف القانوني الفصل بينهما .. وقد كونا وجهي عملة للمشروع الإجرامي الذي اتحلت اراداتهم جميعاً في تنفيذ خطته الجنائية .. بعد أن تكاملت الأفعال وترابطت في وحدة سلسلة لا تنقسم حلقات الجريمة فيها .. بل ترتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة ..

فمن نافلة القول أن نردد علي أسماع عدالتكم أن اقتراف هاتين الجريمتين لم يكن إلا لفرض إجرامي واحد .. وقد بديتاً متكاملتين في أفعالهما المادية المؤتممة بنصوص القانون .. وليس أدل علي ذلك من ترابط أدلتها وسوق بعضها إلي الآخر سوفاً ..

ونذكر منها علي سبيل المثال في هذه العقالة التي يقتضيها المقام قبل تفصيلها في المرافعة .. ما ضبط من صور جنسية فاضحة بمسكن المتهم الأول شريف لكثيرين من هؤلاء المتهمين يمارسون فيها الجنس معه ومع الآخرين .. فجميعهم عصابة قد اجتمعت علي الإجمام والفحش .. بل إنه قد رصع كتابه الذي يزدرى فيه الأديان ويحقرها بحالات من هذه الصور الفاضحة ..

مما يؤكد ارتباط الأفعال المادية في الجريمتين وعدم انفصام العري بينهما .. وإن كان لا يفوتنا في هذا السياق أن ننوه بما استقرت عليه أحكام محكمة النقض من أن :

" تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع .. له أن يقرر فيه ما يراه استناداً إلي الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلي ما انتهي إليه "

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦١/٥/٩ - ص ١٢ - ص ٥٥٤)

أما وقد أصبح جلياً ما بين هاتين الجريمتين من ارتباط لا يقبل التجزئة .. فإننا أمام تساؤل آخر جديد : ربما كان هو الحافز لهيئة الدفاع في إثارة هذا الدفع ونعني به :

إذا ارتبطت جريمتان علي هذا النحو الوثيق فأى محكمة تختص بنظرهما ؟
لم يفث المشرع .. وإن كان قد فات هيئة الدفاع .. أن يؤكد : أن المحكمة المختصة حينئذ هي التي تختص بنظر الجريمة الأشد .. وذلك تحقيقاً لحسن سير العدالة والمساواة أمام القانون ..

وقد استقرت أحكام محكمة النقض علي أن :

" فواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحسب اللزوم علي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات عقوبة الأشد المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكها بموجب الأثر القانوني للارتباط "

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/١/١٩٩١ - ص ٤٢ - ص ٥٩)

ومؤدي هذا أن نقرر في رسوخ وثبات أن المحكمة التي نقض في محرابها هي المختصة بنظر هذه الدعوي .. لأن الجريمة الأخف فيها وهي ممارسة الفجور .. تتبع بحكم اللزوم القانوني الجريمة الأشد وهي ازراء الدين واحتقاره التي تختص بنظرها محكمة أمن الدولة الجزئية خواري .. ويكون الدفع بعدم اختصاصها ولائياً غير قائم علي سند من صحيح حكم القانون خليفاً بالرفض .. مما يدعو النيابة إلى أن تطلب من عدالة المحكمة الالتفات عنه ..

ولا يسع النيابة العامة سيدي الرئيس .. بعد أن فنلت هذه الدفع .. وبينت أوجه القصور فيه .. إلا أن تشكر للدفاع أن آتاح الفرصة بإثارته لجلاء الحقيقة التي يلتبس وجهها علي البعض ..

ومن ثم فنحن مستعملون للمرافعة إذا أذنت لنا عدالة المحكمة ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“الذين يستمتعون بالحياة الدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله
ويبغونها عوجاً أولئك في ضلال بعيد”
صدق الله العظيم (إبراهيم ٣)

عدالة المحكمة :

في الماضي السحيق .. وقت أن كانت البشرية تتيه في دروب مدلهمة من العادات
البداية .. والممارسات البوهيمية .. شهدت حرية سدوم فاحشة أخلاقية تواطأ عليها
أهلها حين ندوا عن طريق السواء .. وراحوا يأتون الرجال شهوة دون النساء .. ضاربين
عرض الحائط بلصوة نبي الله لوط .. الذي ما فتى يعظهم وينهاهم عن إتيان هذا
العمل الخبيث .. وهو إن هو إلا انتكاس في الفطرة .. وانغماس في حماة القذارة ..
وإفساد للرجولة .. وجناية علي حق الأنوثة .. فدمغهم القرآن الكريم .. الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه بالإسراف ..

“ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد في العالمين
إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون”^(١) وبالعدوان
(بل أنتم قوم عادون)^(٢) والجهل (بل أنتم قوم تجهلون)^(٣) والإجرام (فانظر
كيف كان عاقبة المجرمين)^(٤) فكانوا العبرة لن يعتبر .. ومن كان في وجهه حمرة من
حياء أو خجل :

فلا والله ما هي العيش خير	ولا الدنيا إذا ذهب الحياء
يعيش المرء ما استحيأ بخير	ويبقى العود ما بقي اللحاء !!

ثم توالى القرون .. وتتابعت السنين .. وسمعتهم لم تزل ملطخة بكل ما
يشين .. وكيف لا ؟ وقد كانوا من الشر مكان .. لا يستقبحون قبيحا .. بل تهادوا في
غيهم يعمهون .. حتي أمطر الله عليهم وابلا من السماء دمرهم وجعل عالي قريتهم

(١) سورة الأعراف - ٨٠ : ٨١

(٢) سورة الشعراء - الآية ١٦٦

(٣) سورة النمل - الآية ٥٥

(٤) سورة الأعراف - الآية ٨٤

سافها فساء مطر المنذرين ! فهل طويت هذه الصفحة المشينة من سجل الإنسان .. خليفة الله علي الأرض منذ أنشأه . سبحانه . منها واستمره فيها ؟ وهل اختفت هذه الفعلة النكراء بعد أن خسف الله بقوم لوط وسامهم سوء العذاب؟ لم يشأ ذلك نفر ظلوا يطلون برءوسهم من حجور الرذيلة .. ويتحينون الفرصة تلوا الفرصة .. لينفثوا سم شهوتهم الزعاف .. ويعيدوا سيرة قوم لوط الأولى .. ويستهوهم من مكان إلي مكان .. وزمان إلي زمان افتراء الإثم والخطيئة .. بيد أن مجتمعنا الشرقي جبل علي معج هذا الشذوذ عن السواء معاً .. وجابهه ديننا الحنيف ومن قبل جميع الأديان السماوية بشدة لا تعرف الهوادة أو اللين .. وعد ديننا الحنيف اللواط من الملعين ..

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لعن الله من عمل عمل قوم لوط .. لعن الله من عمل عمل قوم لوط .. لعن الله من عمل عمل قوم لوط .. لعن الله من عمل عمل قوم لوط .. لعن الله من عمل عمل قوم لوط "

و قد اعتبره الإنجيل رجسا من عمل الشيطان فقال : " لا تضامح ذكرا مضاجعة امرأة .. إنه رجس"^(١)

فكما حرم الإسلام ومن قبل جميع الأديان السماوية الزنا والوسائل المفضية إليه .. لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذا الوباء الخطير .. الذي ما إن يتحكم في الشخص حتى يقضي عليه بالفناء النفسي والخواء العقلي .. ولا يستشري في أمه من الأم إلا أن يكون نذيراً بهلاكها .. فحرم اللواط .. ولم يستجبر أعراض الرجال للرجال .. ولم ينذر المنحرفين يتمرغون في وحل خطاياهم الدنية .. بل شن حرباً شعواء علي التلوط والبيغاء .. ليقطع دابر كل من تسول له نفسه العيب بالرجولة وانتهاك الكرامة والإبواء ..

وماذا يبقي للرجل .. بعد أن يسلب شرف نفسه فتضيع عزتها ونخوتها ويصير مخنثاً لا أمل فيه ولا رجاء ؟! وكيف يكون حال الأمة .. سوي أن يصير رجالها كنسائها إذا هي سكتت علي الفسق والفجور ..

وهذا أثر عن الإمام ابن القيم قوله :

" إن في اللواط من المفساد ما يفوق الحصر والتعداد ... فالفعل به يفسد فساداً لا يرجي له بعد صلاح أبداً .. يذهب خيره كله .. وتمص الأرض ماء الحياء من وجهه .. فلا يستحي بعد ذلك لا من الله ولا من خلقه .. وتعمل في قلبه وروحه نطفة الفاعل ما يعمل السم في البدن "

فبحقاً ثم سحفاً لكل نفس تجردت من آدميتها وآتت من الفعال ما يأباه الإنسان السوي .. وما حرمه الشرع والقانون !

(١) سفر التكوين - إصحاح ١٨ - آية ٢٢

وسحقاً ثم سحقاً لكل من يأخذ بتلابيب الإنسانية قروناً إلى الوراء.. بعد أن أعزها الله بالأخلاق التي حثت عليها الشرائع والأديان..

وتبت يدها كل من يحاول النيل بالتأويل الفاسد والتحريف الباطل لنصوص ديننا الحنيف .. الذي يقف شامخاً كالطود العظيم : لا تهز كيانه سقطة ضالة أو حقوة باطلة.. ولا تزلزل ركنا من أركانه ترهة هازنة أو شطحة مجانية .. ولا يضيره كيد حاقد أو عبث ماجن .. فلما أناط الله حفظه بجلاله فكفل له الدوام والبقاء..

فقال تعالى و قوله الصدق :

“إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون” (١)

فلتذهب كل أفاعيل المجان سدي .. فليست إلا هباء منثوراً تذروه الرياح.. فیرتد إليهم عذاباً وببلاً .. فهل اقتصر جرم هؤلاء المتهمين علي ممارسة اللواط والفجور مع الرجال ؟

لا سيدي الرئيس .. فقد أבי المتهمان الأول والثاني إلا أن يغرقا فيما هو أبعد وأشط من ذلك .. فعرضاً بنبي الله لوط .. وهو الطاهر العفيف .. وازدرياً الأديان السماوية الثلاثة .. ووصفاها بأنها جراحات فشلت في تجميل البشرية فشلاً ذريعاً .. والتزماً صلاة تخالف الصلاة المعلومة من الدين بالضرورة وأقاماً لأدائها مصلي .. وجعلاً الممارسات الجنسية الشاذة من بين طقوسها .. وراحاً يلويان نصوص القرآن بالتأويل الفاسد ليا .. ليستقيم في عرفها وعرف أشياعهما ما يحبذان ويروجان له من أفكار .. سداها ولحمتها الضلال والانحراف ..

مما حدا برجال مباحث أمن الدولة إلي ترصدهم ومتابعتهم.. حتي أكدت لهم التحريات أن المتهم الأول (.....) .. يروج أفكاره المنحرفة التي تحض علي ازدراء الأديان السماوية.. ويدعو إلي ممارسة الرذيلة والفجور.. ثم أنشأ وكالة الله رب الجنود.. ليجابه بها ذلك الغلام الكردي الذي رأي في منامه أنه سوف يظهر عام ٢٠١١ لينتقم من المتبذنين في الأرض بالديانات الثلاث.. وراح يعد العدة مع أربابه للتصدي للغلام الكردي الزعوم .. أترون كيف أعد العدة ؟

بالأفعال الجنسية الشاذة والممارسات الغريبة التي يؤديها في صلاة خاصة بأدعية غير مأثوقة .. تقرباً من الله رب الجنود.. وراح يدعو لأفكاره الضالة ويحبذها ويروج لها بين معارفه وذويه .. فوقع علي شاكلته بعض مريدين وأتباع كان يجمعهم مساء كل خميس مركب سياحي يماجن فيه بعضهم بعضاً.. ولما استقر له أمرهم

بالرضا والوفاق وشعر أن الوقت قد حان لتوثيق أفكاره المنحرفة ووضع دستور لعصبته .. فتفق ذهنه المريض عن كتيب بعنوان " وكالة الله في الأرض " .. وأعلنها في صدر غلافه صريحة مدوية : " ديننا دين قوم لوط .. وديننا وفقهنا أبو نواس " فباله من تشبه وبأهلها من قنوة !!

وقد عثر لدي تفتيش مسكنه .. بناء على الإذن الصادر من السيد المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا بضبط وتفتيش أشخاص ومساكن المتهمين المائلين .. علي عشر نسخ منه .. وعلي العديد من الصور الفوتوغرافية التي تحوي لقطات وأوضاعاً جنسية شاذة .. فضلاً عن النيجاتيف الخاص بها .. وعدد من الكتب التي تتناول أغلبها شئون الديانات السماوية الثلاثة وأهلها .. وبخاصة اليهود وديانتهم .. وعثر كذلك علي سلسلة بها قلادة نجمة داود .. وصورة للمتهم الأول في القدس والأراضي المحتلة .. وعلي مظروف بداخله النشيد الوطني الإسرائيلي .. وبطاقة معاينة وتهنئة مرسلة له بحلول العيد الخمسين لقيام دولة إسرائيل ؟

وقد صدر قرار السيد وزير الداخلية باعتقال المتهم الأول بتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٤ .. وبتاريخ ٢٠٠١/٤/٢٦ صدر قرار سيادته باعتقال المتهم الثاني .. وبذات التاريخ تم ضبطه وبتفتيش مسكنه عثر علي رسم كروكي لقر وكالة الله .. وأدعية الصلاة لرب الجنود ودعاء منسوب إلي سيدنا داود عليه السلام ..

وتنفيذاً لإذن النيابة العامة بتاريخ ٢٠٠١/٥/١١ تم ضبط المتهمين من الثالث إلي الثالث والثلاثين بالمركب السياحي "ناريمان كوين" بشارع سراي الجزيرة وهم يرقصون بصورة شاذة خلية .. ثم توالي ضبط باقي المتهمين واستجوبتهم النيابة .. جميعاً ووجهت إليهم التهمتين الوارحتين بأمر الإحالة .. بعد أن وفر في يقينها صحة ثبوتها وإتيانهم ما أئتمته المواد ٩٨ (و) من قانون العقوبات ، ٩ (ج) ، ١٥ من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة الدعارة ..

وهما جريمتان لا تقل ثابتهما فداحة عن الأولى .. فالتطاؤل علي الدين وازدراؤه .. واستغلاله في الترويج والتجبيذ لأفكار متطرفة .. يهدد كيان المجتمع .. ويزعزع إذا ما ترك له الحبل علي الغارب من إيمان الأمة ويصيبها بالبلبله والتخبط ..

ومن ثم يجدد بنا أن نقف هنيهة سدي الرئيس .. لنطلو الجانب

القانوني لهذه الجريمة المنكرة .. وهي جريمة استغلال الدين في الترويج والتجبيذ لأفكار متطرفة :

فقد استلزم المشرع لقيام هذه الجريمة قانوناً فعلاً مادياً متعدد العناصر..
فوامه استغلال الدين في الترويع والتحبيذ بأي وسيلة لأفكار متطرفة.. إلا أنه يتعين
أن يتوافر لدى مرتكبها القصد الجنائي بشقية العام والخاص.. بمعنى أن تكون إرادة
المتهمين قد اتجهت إلى مباشرة الأفعال المادية المكونة للجريمة السالف بيانها.. وهي
عامة بسائر العناصر القانونية التي تتكون منها الجريمة.. وقبولهم ترتيب الآثار
القانونية غير المشروعة علي هذا النشاط الإجرامي أي علي الأفعال المادية سالفة
الذكر..

فاستغلال الدين :

يعني كل استعمال أو تناول أو متاجرة أو تذرع بالشئ المستغل فإذا استعمل
الجاني الدين في قوله أو كتاباته أو اعتمد عليه في إبداء آرائه أو نصحه أو إرشاده كسند
لتأكيد أو نفي هذا الرأي أو النصح أو الإرشاد فقد تحقق بذلك معني الاستغلال.. أما
كلمة الدين التي وردت في نص مادة التأثيم فهي تعني أحد الأديان السماوية وهي
الإسلام والمسيحية واليهودية ..

وأما الترويع والتحبيذ:

فيتحقق أولهما عن طريق خلق فعل أو قول أو إيماءة عن أمر معين ثم يتم
تداوله أو نقله أو توزيعه أو عرضه علي الأنظار..

أما الثاني وهو التحبيذ فإنه يتحقق بوقوع الفعل أو القول أو الكتابة أولاً ثم
يأتى الجانى فيقره ويؤيده أو يستحسنه ويشجعه..

ثم تأتى بعد ذلك وسائل الترويع والتحبيذ:

حيث يشترط المشرع أن يتم أحدهما أو كلاهما بوسيلة معينة بما يعنى تحقق
الجريمة بمجرد حدوث الترويع أو التحبيذ بأية وسيلة سواء بالقول أو بالكتابة أو
الإيماء وسواء تم ذلك بإحدى طرق العلانية أو تم في غير علانية ..

ثم يأتى بعد ذلك : وجوب أن ينصب الترويع والتحبيذ على أفكار متطرفة :

ولم يرد في القانون المصري تعريفاً أو تحليداً لمعنى الفكر المتطرف .. أو متى
يصبح الفكر متطرفاً.. الأمر الذي لا ملاذ معه سوى الرجوع إلى القواعد الشرعية
العامّة.. التي توضح أن التطرف في الدين يعنى الحياد عن الحقائق المعلومة عن الدين
بالضرورة .. سواء في العبادات .. أو المعاملات .. أو الرموز والمقدسات ..

وحيث إنه عن الركن المعنوي والقصد الجنائي الخاص :

فإن هذه الجريمة لا تقوم إلا بتوافر نية خاصة إضافة إلى القصد الجنائي العام.. تلك النية المتمثلة في إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها..

والمقصود بإثارة الفتنة : هو محاولة خلق الاضطراب والتشتت والفرقة.. وقد يتحقق معنى الفتنة فيما يتحقق بين أهل الدين الواحد فتكثر بينهم الملل والنحل والمذاهب ، ويقصد بالتحقير : إسداد عيب ما للدين في أساسه أو في أحكامه وأركانه.. فالتحقير يتحقق بكل ما يمس كيان الدين واعتباره وبأي ما ينطوي عليه معنى الاحتقار أو التصغير أو الإنقاص ، ويقصد بالازدراء : خلق الكراهية والدعوة إلى تجنب الدين والتحذير من اتباعه..

ويتحقق الركن المعنوي في هذه الجريمة إذا اتجهت نية الجاني إلى تحقيق أي من هذه الأغراض وهي إثارة الفتنة أو تحقير الدين أو الازدراء به ..

أما عن جريمة الاعتیاد علي ممارسة الفجور :

فقد نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والتي نصت على عقاب : " كل من اعتاد ممارسة الفجور أو البصارة " .. وهي جريمة تنعقد بمباشرة الفحشاء اعتياداً مع الناس بغير تمييز.. سواء للرجل أو الأنثى .. فالأنثى حين ترتكب الفحشاء وتبيح عرضها لكل طالب بلا تمييز فتلك هي البصارة.. تنسب للبغي فلا تصدر إلا منها .. ويقابلها الفجور ينسب للرجل حين يبيح عرضه لغيره من الرجال بغير تمييز فلا يصدر إلا منه ..

وتقوم هذه الجريمة علي ركنين ..

يشتترط لتوافر المادي منهما أن يكون ثمة فجور وأن يكون ثمة اعتياد .. فأما الفجور فهو مباشرة الرجل الفحشاء مع غيره من الرجال دون تمييز.. ومباشرة الفحشاء تتحقق بمجرد اقترافها بين الرجال سواء بملاعبة أو بممارسة فعلية أو جزئية أو تامة .. وهو ما درج المتهمون علي وصفه بالسلبية والإيجابية في الدعوى الماثلة ..

وكأنما يظنون أن الممارسة الجنسية التامة هي وحدها التي تتحقق بها هذه الجريمة .. فها للظم المغلوط .. ويا للجهل والتجاهل .. فليعلم من لم يكن يعلم منهم أن الفجور يتحقق بمجرد مباشرة الفحشاء فليلها ككثيرها.. فالخروج علي القانون والعرف ومخالفة أوامر الله ليس فيها بعض وكل .. وليس يعفى من داعب ظننا منه أنه لم يولج .. فكلاهما قد دلب علي اقتراف الإثم .. وقد عونتنا أحكامكم

سيدي الرئيس على تقدير ووزن الأفعال بميزان العدل والقسطاس المستقيم ..

أما عن ركن الاعتیاد فهو ولئن كان أيضاً من الأمور التي تخضع لسلطتكم التقديرية فإنه يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف... ولا تثريب على الحكمة إن هي عولت في إثباته على الأدلة التي تطمئن إليها ما دام القانون لم يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات ..

أما الركن المعنوي لجريمة ممارسة الفجور وهو القصد الجنائي فيتحقق بمجرد العلم بجميع عناصر الجريمة واتجاه الإرادة إلى ارتكابها .. لذلك فقد وقف المشرع لركبي هاتين الجريمتين بالمحصاة .. وإن كنا نأمل أن تكون الوقفة أشد حزماً .. لخطورة هذا الجرم على ذوات المجتمع وقيمه وأخلاقه .. ولكن قبل أن نجول في شعاب الأوراق سعياً إلى الأدلة التي لم تحتج لوضوحها وكثرتها ثمة جهداً جليداً لإبرازها ..

نستأذن عدالتكم .. سيدي الرئيس .. في التوقف هنيهة لجلاء أمر لا محيص عن جلالة .. ونحن نتزود بالحق ونتذرع بالصبر أمام تحايل بعض هؤلاء المتهمين في تضليل العدالة .. وتتويه الحقائق الناصعة ..

فقد ترك المتهم الأول لخياله العنان .. وراح يتوهم أن إنكار صلتها بالكتيب المضبوط في مسكنه وما يحويه من تعاليم وأفكار مغلوطة ضالة .. سوف يخفف عنه وطأة العقاب ويحول بينه وبين الجزاء الوفاق .. ولكن هيهات هيهات .. وقد أراد الله الذي يمهّل العبد ولا يهمل .. أن يفصح خبيثته .. ويكشف سريره التي انطوت على المكر والالتواء .. جنباً إلى جنب ازدياء الدين وممارسة الفجور والبغاء .. وبعد أن بان لنا سيدي الرئيس .. من ممارستهم الفجة وسلوكياتهم الشاذة المنحرفة ما بان .. لم يأخذنا أي عجب .. أن يخرج الكتيب دون وضع اسم مؤلفه كالعتاد أسفل العنوان .. ولكن كما تدل البعرة على البعير .. وكان محتوى الكتاب خير مرشد لنا إلى واضعه وخير دليل .. لا سيما وقد آلى الرجل على نفسه أن يكون فعله كقولهِ .. وأن تستوي لدنية النظرية والتطبيق .. فجعل حياته وعلائقه بذويه مرآة تنعكس عليها أفكاره الشاذة المنحرفة .. التي سجلها في كتابه وبث من خلالها تعاليمه وآراءه ..

ومن ثم يمكننا أن نقف على أرض صلبة من اليقين والثقة .. ونحن ننسب إلى المتهم الأول تأليف هذا الكتاب الوضيع في شكله .. والوضيع في فكره .. والوضيع في هدفه ..

فسلوكميات هذا المتهم لم تدع لنا مؤثلاً من شك في أنه هو واضع هذا الكتاب .. بعد أن أجمعت آراء وأقوال كل من تعامل معه وعرفه .. علي أنه قد جعل الانحراف والشذوذ دليلاً له لا يحيد عنه ولا يستقيم دونه .. نحن إذن لا نصمه بما ليس فيه ..

وهل يعقل أن ترمي النيابة العامة.. وهي الأمانة علي المجتمع بجميع أفراد شخصاً بسلوك لم يعمد إليه.. كلا سيدي الرئيس وحاشا.. فما كان يضيرنا لو أن هذا الرجل لم يؤلف هذا الكتاب؟

وما يضيرنا لو أنه كان قد استقام علي الطريق فألف كتاباً يدعو إلي الفضيلة والسلوك القويم؟ باليته فعل ذلك!

فأضاف إلي صرح المجتمع لبنة من الطهر والعفاف.. ولكنه وبأ للأسف قد لظف نفسه بحبائل الهوى.. وانساق وراء غرائز وشهوات محرمة.. فما كبح جماحها وما ارعوي.. وراح يدعو رفاقه ممن صادف لديهم نزوعاً إلي الزيف والانحراف.. فوافق شئ طبقة..

وزاد في نفسه التجرؤ والثقة.. بعدما رأي أمام عينيه إككاره وآراءه المبتوثة.. تسري في أحسادهم كالنار في الهشيم.. فما كان منه وقد أصبح له من الاتباع والأعوان والوافقين هواء.. من يشد أزره.. إلا أنه قد خشي علي هذه الأفكار من الزوال.. فراح يضمها بين دفتي كتاب.. ويدعمها بصور فاضحة.. ونماذج وأمثلة متبجحة.. تلف لفه وتدور دوره.. وجعل لها عنواناً لا يقل عنها ازدراء وفجوراً.. ثم جهر بقالة السوء والفحش..

دينا دين قوم لوط.. نبينا وفقهنا أبو نواس..

ولا غرو أن يكون نبههم وفقههم أبا نواس^(١).. وهو أول من توسع بين الشعراء العباسيين في اللهو والغزل بالغلمان.. وحفل لظف شعره بالتهتك والانغماس في اللذات.. أقول لا عجب.. لأن الطيور علي أشكالها تقع..

فهم لم يختاروا شاعراً يتنادي بالحكمة والموعظة الحسنة.. بل أموا شطر من يجري وراءه مجراهم.. ويسير علي دربه ومنواله في العهر والفجور هواهم.. فهل بعد ذلك يكون ثمة عجب أو دهشة فيما يأتون وما يفعلون؟

وفضلاً عن ذلك فقد كان أول القصيدة في الكتاب كفراً بقيمة الأدب ودورها في تصحيح مسار الإنسانية وبث الأخلاق الحميدة في نفوس متبعيها.. فازدري مؤلفه الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام..

وظن أنه قد أوتي وحده الحكمة برؤياه المزعومة.. وفتاه الكردي الذي أخذ يعد له العدة..

(١) توفي ٩٨ هـ

فتحت عنوان عالماً.. لم يرسم خياله المريض سوي صورة قبيحة للعالم.. ولم يصف لسانه الأديان سوي بأنها جراحات فاشلة تطاولوا واحتقاروا وازدراء.. ثم أخذ يبرر دعوته إلى التلوط والبغاء.. في لغة فجأة ركيكة.. يتعفف عن ذكرها وتداولها اللسان في هذا المحراب الطاهر.. ويكفي ما حوته الأوراق أمام حضرتكم منها.. ثم يعطي مختصراً لشريعتهم.. وكأنه يضع مزامير يتلوها عليها.. أو اصداء من سيرته الذاتية.. ثم يذكر مسميات ذكر الإنسان في اللغة العربية تحت عنوان (أسماء حبيبنا وقرة أعيننا ومفتاح لذتنا).. ويدعمها بالشعر الخليع.. ثم يقدم لهم علي طبق من السفلى والفحش طاعاته ونواهيه.. التي يحتقر فيها المرأة لهما احتقار.. ويدعو في نظريته المثلية إلى اتخاذ الرجال دون النساء أخلاء وأخذاء..

وعلي الرغم مما سافنا إليه هذا الكتاب الوضع من سرد ووصف.. فإننا قد ترفعنا عن ذكر ما هو القبح وأشنع.. وأفظ وأغلظ.. وأحط وأقذر من الألفاظ السوفية الفاحشة.. والمعاني المزهلة والدلالات القبيحة المتردية..

ثم يأتي المتهم الأول بعد كل هذا.. ويدعى أن مباحث أمن الدولة هي التي وضعت عليه هذا الكتاب ونسبت إليه هذه الأباطيل! هياله من قول ساذج.. وادعاء فج.. واحتماء بأضاليل أوهي وأوهن من خيوط العنكبوت.. فاعل مباحث أمن الدولة أيضاً هي التي وضعت في مسكنك عشر نسخ من هذا الكتاب الذي تدعي تلفيقه..

ولعل مباحث أمن الدولة هي التي حشت الكتاب بالصور الفاضحة التي اعترفت أنت نفسك بأنها صور تخصك.. أم أنك قد قدمتها إليها لتضعها في الكتاب وتفضح بها امرك..

إن كان الشأن كذلك..

فلا شك أنها مدينة لتعاونك معها بشكر وتقدير!!

ولعل مباحث أمن الدولة كانت ترحم بالغيب أيضاً.. وهي تعنون هذا الكتاب الذي تدعي أنه ملحق عليك (بوكالة الله في الأرض) .. وهو نفس العنوان الذي أقررت أنت في التحقيقات أنه لمشروعك الذي تنوي تحقيقه لجبهة غلامك الكردي المزعوم.. كما أنه نفس العنوان الذي دون علي واجهة المصلي الذي أقامه لصلاتكما الخاصة المتهم الثاني فوق سطح منزله نسياناً منه وراء أفكارك وأوهامك!!

فإن كانت مباحث أمن الدولة قد قامت بكل هذا كما يحلو لمنطقك أن يفوه ويدعي.. فلماذا لم تكمل إقاعيلها فتذكر اسمك علي الكتاب الذي جاء غلافه خلواً من اسم مؤلفه.. هل كانت تعجز بعد أن فعلت بك كل هذا الذي تدعيه أن تضع اسمك

علي غلاف الكتاب !! وهل كان يعوزها أن تضع صورة من صورك الفاضحة من جملة الصور التي حفل بها... وكأنه معرض للفحشاء والعري والتلوط بين الرجال والرجال!! ثم لماذا تفتري عليك أنت مباحث أمن الدولة دون خلق الله ؟ وما المصلحة في ذلك ؟

أتريد إجابات علي كل هذه التساؤلات ؟ ليست عندي سوى إجابة واحدة هي قول الله عز وجل :

“ انظر كيف كذبوا علي أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون ”^(١)
صدق الله العظيم

عدالة المحكمة :

لقد هالنا ما ادعاه هذا المتهم .. من أن مباحث أمن الدولة قد لفتت عليه هذا الكتيب المزعوم ؟ لأن مصر لم تشهد طوال تاريخها مثل هذا الادعاء في التلفيق ..

لهم سيدي الرئيس .. لم نسمع أبداً أن القائمين علي أمر الضبط والربط... يؤلفون كتابا.. ثم ينسبونه إلي فرد كان من كان إمعاناً في التضليل والتزوير ..

لم نر مثل هذا .. فحماة الحق والعدل في بلدنا رجال أظهروا لا يمكنهم أن يأتوا عملاً كهذا..

ولكننا نحن المثليين لهذا المجتمع.. نشهد أن رجال مباحث أمن الدولة قد قاموا بأداء دورهم في هذه القضية علي خير وجه وأحسن تدبير.. وقد أتى قول المتهم الأول مرسلًا.. وإن كان فيه افتراء.. فإننا ندع للمحكمة وهي تزن الأمور بميزان العدل والحق.. أن ترد كيد في نحره.. فالسكوت علي ما أتاه من قول باطل.. يفسح المجال لأمثاله في التقول والادعاء في حق هذا المجتمع ورجاله الساهرين علي أمنه

وسلامته .. ولا غرو بعد ذلك سيدي الرئيس .. أن نأخذ علي محمل الجد والصدق دون أن يتطرق إلينا أي ريب وشك .. ما شهد به الرائد لدي سؤاله في التحقيقات ..

س : ما قولك وقد أنكر المتهم الأول نسبة النسخ العشر من كتيب (وكالة الله في الأرض) ؟ فرد قائلاً (الصحيفة ٢٣) :

" هو يبذاف عن نفسه وبيحاول أن يبريء نفسه لأن أنا عثرت عليهم بمسكنه وهو قال انهم بتوعه " ..

(١) سورة الانعام - الآية ٢٤

فهل بعد هذه الشهادة الصادقة وما يؤيدها من ممارسات منحرفة.. وسلوكيات شاذة لهذا المتهم.. مجال نقول أو تقول في صحة نسبة هذا الكتيب المقيت إليه ؟؟

لا سيميجي الرئيس .. فهذا الكتيب بما حواه من ضلال وانحراف من تأليف هذا المتهم .. وهو الذي قام بإعداده وطباعته .. وتحمل جميع نفقاته .. لا شيء إلا لترويج وتحبيذ الأفكار التي يحويها بقصد إثارة الفتنة وازدراء الأديان السماوية .. ولسنا في هذا نطلق الكلام علي عواهنه .. بل لدينا من الأدلة المتنوعة ما يدمغ ساحة هذا المتهم فضلاً عما سبق .. ونبدوها بإقراره هو نفسه بمحضر الضبط ..

من أنه كان ينشر أفكاره ويبثها لدى المرتبطين به وأخصهم المتهم الثاني .. الذي أقر هو أيضاً بأن المتهم الأول قد أعطاه أربعمائة جنيه لبناء مقر لوكالة الله فبناه له علي سطح مسكنه .. وبأنه (أي المتهم الأول) .. كان يستقطب المتدربين تحت يده في مركز (ناككو) الذي كان يعمل به بغية نشر أفكاره وآرائه ..

وليس ثمة شك في أن هذه الإقرارات التي جاءت علي لسان المتهمين الأول والثاني.. كليهما تدل لهما دلالة علي قيامهما بالترويج والتحبيذ.. لفكرهما المؤثم تأييداً وتشجيعاً واستحساناً .. فضلاً عن استغلال الدين الإسلامي الذي أصبح قطبا تدور حوله أفكارهما المتطرفة ..

وهو ما يبدو جلياً في ثنايا الكتاب الذي وضعه المتهم الأول.. لا سيما في معرض دفاعه عن قوم لوط وأفاعيلهم .. التي هل لها وراح ينحي باللائمة على لوط نفسه الذي كان يدعهم إلى الطهر والعفاف ..

فضلاً عن ادعائه برؤيا الرسول صلي الله عليه وسلم وبعض صحابته الأطهار.. واستغلال ذلك في التحبيذ لأفكاره ..

ومما يؤكد ذلك أيضاً .. أدائه والمتهم الثاني شعائر خاصة تماثل الشعائر الإسلامية .. بيد أنهما كان يحشوانها بأدعية غير مأثوفة ويسميانها صلاة الله رب الجنود.. ويعتبرانها فرضاً علي كل من ينتسب إلي أفكارهما .. ولدي سؤال المتهم الأول في الصحيفة (١٨) :

س : من الذي أقصحت له عن اعتزامك إنشاء وكالة الله ؟ رد هائلاً :

" أنا قلت لـ ولشيخ اسمه وهو شيخ مسجد اسمه الفتح بالتونسي عند زين العابدين بالسيدة زينب "

وهذا يؤكد اضطلاعهم بالترويج والتحييد لأفكاره.. وقد أكد ذلك أيضا ما شهد به الرائد في معرض التحقيقات (ص ١٥، ١٦) .. كما أن تفتيش مسكن كل منهما.. قد أسفر عن العثور في منزل المتهم الأول .. علي عشر نسخ من الكتيب .. وفي منزل المتهم الثاني على رسم كروكي لقصر وكالة الله.. وبعض الأوراق التي تحوي أدعية خاصة للصلاة الخاصة التي كانا يتقربان بها إلى رب الجنود ..

فتعسا لهذين المتهمين .. اللذين راحا يعمدان إلى تشويه حقائق الدين بالانحراف بها عن التأويل الصحيح بقصد التحقير والازدراء .. وتعسا لكل نفس تتناول علي الأديان التي أنزلها رب السماء .. وحاشا لله أن يكون ربا للجنود وحلهم كما ادعي مؤسسا الوكالة المزعومة .. فالله جل وعلا رب الجميع جنوداً وغير جنود.. أشاء الضالون المنحرفون أم أبوا.. وله الأمر من قبل ومن بعد..

وننتقل سبيدي الرئيس .. إلي خطر داهم آخر من جراء أفكارهم الضالة المنحرفة واستغلالهم الدين فيها.. وذلك ما انطوت عليه من فكر متطرف هدام .. وكان المتهمين قد راععما أن يهنا للمجتمع بال .. وأن تستقر دفة المعتقد فيه .. فراحا يهدمان حيث ينتظر البناء .. ويؤلبان عليه سكينته وأمنه ..

فليس أخطر علي كيان أمة من فكره منحرفة هدامة.. لا سيما إذا كان أصحابها يحملون معول التخريب ولي الحقائق وراء ستار من استغلال الدين.. فينفثون سموم أفكارهم في المجتمع والأجيال .. ويدنسون المقدس بما ليس منه .. ويطلقون الدعاوي والفتن .. ما ظهر منها وما بطن .. فيشوّهون حقائق الدين وثوابته.. وينكرون المعلوم منه بالضرورة .. ثم يطلقون العنان لشواردهم .. فيحللون ما حرم الله.. وهذا ما كان أيضا من دعاة هذا الفسق والفجور ..

فانطوت أفكارهم وممارساتهم علي تعارض مع ما استقر في العقل والنقل .. وليس أدل علي ذلك من افتراءاتهم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم.. وادعاء المتهم الأول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بشر بغلام يأتي من الأكراد سنة ٢٠١١ ليقتضي علي أهل الديانات السماوية الثلاثة ..

ولنسعه سبيدي الرئيس يروي لنا هذا المنام العجيب : (ص ٢٢)
" رأيت الرسول عليه الصلاة والسلام جالس في مكان يشبه المسجد بأعمدة .. وجنبه اثنين من الصحابة اعتقلت وقتها انهم سيلنا أبو بكر وسيدنا عمر والله أعلم.. ورأيت غلام أشقر داخل في السابعة من عمره تقريبا وهو داخل علي الرسول عليه الصلاة والسلام .. فقام الصحابيَان علشان يبعده .. فالرسول أشار بيده بمعني

أنهم يتركوه .. وقال ده القدر اللي لازم يكون .. وإن هذا الغلام من أكراد السنة اللي أسلموا لكن الإسلام موقر في قلبهم .. وإن الطائرات التركية هتضرب الأكراد وهيفرون في الجبال .. وكرر الرسول كلمة الجبال زي ما رأيت في المنام .. ويختبئ الغلام في جنوب لبنان بعد ما يعبر سوريا .. وإن العالم كله سيبحث عن هذا الغلام ولم يجده .. وسيظهر هذا الغلام وينتقم من العالم أجمع اليهود والمسيحيين والمسلمين " ويقول في الصحيفة (٢٣) : " استقر في ذهني وليس من الرؤيا أن الغلام سيظهر في سنة ٢٠١١ "

والى هنا سيحدث الوفاة .. ليس ثمة ما يمنع الإنسان من أن يري في منامه ما يري .. فهذا أمر لا يملك أحد زمامه .. ولا يستطيع له درء أو جلب .. وما وقوفنا هنا لنحاكم رؤي وأحلاماً .. ولكن المتهم لم يكتف بالرؤيا المزعومة .. بل راح يروج لها ويحبذها .. ثم يدعو إلى فكر متطرف يناقض أصول الدين وثوابته .. انسياقاً وراء منام لا أحد يعلم صدقه أو افتراءه إلا خالق الظاهر والباطن ..

وعندما تخرج هذه الأفكار المغلوطة من حيز المنام والرؤيا إلى استغلالها في الواقع .. بقصد الهدم والتخريب فهذا ما تأباه كل نفس أودع الله فيها من سكينة الاطمئنان والإيمان ..

وقد ثبت أن المتهم الأول قد أخذ يروج لأفكاره المغلوطة على أساس من هذه الرؤيا .. التي وصل من خلالها إلى إقناع ذويه من أقرب طريق .. وذلك بإقراره هو نفسه بذلك : يقول في الصحيفة الخامسة :

" أنا ما زلت أذكر الرؤيا دي وأنا حكيته لأهلي وكثير من القريبين مني "

وليت أمره اقتصر أيضاً على مجرد حكيها لهم .. بل راح ينقل أفكاره من حيز الرؤيا والمنام إلى حيز الواقع والوجود .. ويحبذها ويروج لها .. فأنشأ " وكالة الله في الأرض " لمجابهة ذلك الغلام الكردي الذي ادعى رؤيته .. وألف كتيباً يحمل هذه الأفكار المنحرفة ويؤول فيه كتاب الله تأويلاً فاسداً ..

واضطلع بإعداده ونشره .. ثم جعل لنفسه صلاة خاصة يؤديها مع المتهم الثاني في مصلي أعد لها خصيصاً .. وأطلق عليها " صلاة الله رب الجنود " .. ولكن كيف كانت تؤدي هذه الصلاة الخاصة ؟ وما وجه الخصوصية فيها ؟ وأين كانت تؤدي ؟

هذا ما سندع التقيب يجيبنا عليه في معرض الشهادة التي أدلى بها في التحقيقات .. يقول في الصحيفة (٥) ..

"أنا سألت عن الرسم الكروكي اللي ضبط في دولابه فقال لي ده خاص بوكالة الله رب الجنود .. قلت له فين مقرها .. قال لي اعلي سطح بيتي فأخذته ومطلعت وراني المكان دوك اتضح ليه أنه مصلي صغير لا تتعدي مساحته اثنين متر في متر تقريبا ومبني اعلي سطح عقاره... وتلاحظ لي أنه مدون عبارة وكالة الله على أحد جدرانه"

س: وما الذي أخبرك به المتهم المأذون بضبطه عن هذا المقر ؟

ج: " قال لي أنه بيصلي فيه صلاه خاصة هو والمتهم"

وفي الصحفيتين (٦، ٧) :

" قرر لي المأذون بضبطه أن المتهم يعتنق أفكار دينية خاصة .. وقرر لي أنه أقنعه بها ومن ضمن شاعتر تلك الأفكار التي يعتنقها سالف الذكر هي صلاه خاصة تختلف عن الصلوات الخاصة بالديانات السماوية وتؤدي بمقر وكالة الله وتسمي بصلاة الله رب الجنود"

أما كيفية أداء هذه الصلاة الخاصة .. فيشهد الرائد بأنها: (ص ١٢، ١٣) :
" قد فرضت على معتنقي هذه الأفكار بس فيها دعاء لتحقيق أهدافهم لإنشاء وكالة الله رب الجنود .. وهو دعاء طويل يتضمن أن الشخص يدعو الله أن يكون جنداً من جنوده ويعينه على إنشاء وكالة الله رب الجنود .. ويعينه على صعود السلم الآلهي واجتياز النفق السماوى وأن يلين لهم الحديد وأن يجعلهم يعبروا الجسر الرباني "

وما نفتأ نؤكد سيدي الرئيس .. أننا لم نكن لنغير هذه الممارسات والأفكار اهتماما .. إن كانت كما حلا للمتهم الأول أن يدعي في معرض أقواله من نبت خياله فقط .. وانها لم تدر إلا في محيط من الرؤي والأحلام ..

ذلك أنه يقر في يقين النياية العامة .. أن لكل إنسان الحق في أن يذهب بخياله أو يذهب به خياله حيثما شاء .. واني طمخ .. فليس للخيال مجال يحده .. بل إنه يتسع عند البعض رحابة .. فيتية في سبحانه .. ويعرج إلى السماء بشطحاته ..

بيد أنه ما يلبث أن يوقع نفسه في هوة سحيقة من سوء ممارساته .. إذا هو أسس قياد نفسه للأضغاث .. وصير واقع ترحمانا لرؤي ومنامات .. ليس للأفكار المنطرحه فيها أي أساس أو سند من فهم صحيح للدين .. فضلا عن تصادمها مع ثوابته وثوابت المجتمع .. ومناقضتها للأسس التي شيد عليها نظامه وفكره البناء الصحيح .. وهذا ما كان من أمر هذين المتهمين ..

فالرؤيا التي سردها المتهم الأول لم تكن لتتسع لها هذه المساحة في مرافعتنا.. لولا أنه قد خرج بها إلى الواقع.. فأضر بمصالح المجتمع.. وهدد استقراره وأمنه.. وراح يزدري الأديان ويحقر منها.. فأودي بنفسه انسياقاً وراء رؤياه.. وبمن سبج معه ضد تيار الخلق القويم هذه المأدى.. وعلى الباغي تدور الدوائر.. وعلى نفسها تجني براهش.. وعلى نفسه أقر المتهم الأول بالتحقيقات في الصحيفة (١٩) :

بأنه لدي زيارته لرفيقه الثاني دفلة في الليلة نفسها التي حدثه فيها عن مشروع الوكالة ورسمها له ..

" وطلعنا صلينا فوق السطوح بتاع بيتهم فقلت له يا اعتبر المكان اللي صلينا مع بعض فيه هو بداية مشروع الوكالة.. وفي خلال الشهر ذاته بني مصلي صغير فوق السطوح وكتب عليه حبا فيه وكالة الله في الأرض"

فالغرض من إنشاء هذه الوكالة أن تكون مقراً للجنود الذين سوف يجابهون القطب الذي دارت حوله الرحى في رؤيا المتهم الأول وهو الغلام الكردي .. فما زال المتهم يتحرك خلف رؤياه وطوعاً لأفكاره التي رسمها له الخيال .. وهو عين ما تؤكده الأوراق المدونة بها ادعيتهم الخاصة والمضبوطة لدى المتهم الثاني والذي أقر بحيازتها ..

وفيهما يبدأون الدعاء بمخاطبة الله جل وعلا يقولهم : (اللهم يا رب الجنود).. وهو ذات الخطاب الذي ورد على لسان المتهم الأول نفسه.. في دعاء الله رب الجنود الذي ذكره في معرض التحقيق معه في الصحيفتين (٢٤، ٢٥) ..

وهو ما يسوقنا إلى تأكيد أن ثمة ترويحاً لفكرة وكالة الله رب الجنود وتحبيذاً .. بل اقتناعاً بها لدى هذين المتهمين .. مما حدا بهما أيضاً إلى ابتكار صلاة خاصة بهذه الادعية ..

وكل ذلكم سعيد الرئيس .. فكر متطرف لا يمت بصلة إلى التفكير الديني الصحيح الذي تواتر عليه النقل والعقل وأصبح معلوماً من الدين بالضرورة..

" فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض " (١)

صدق الله العظيم

عدالة المحكمة :

لم تكن هذه نهاية المطاف مع فكرهم المتطرف .. بل ويا للأسف ! بدايته .. فقد كشف النقاب عن سوء طويتهما .. وأسفر عنها كتيب دميم في رسمه وشكله.. لما حفل

(١) سورة الرعد- الآية ١٧

به من صور فاضحة عارية .. لرجال يمارسون الشذوذ الجنسي.. قبيح في فكره ودلالته.. لما انطوي عليه من ازدراء واحتقار للأديان السماوية .. وتاويل فاسد آيات الله .. قميء في غرضه وهلهه .. لما حث إليه من انحراف وشذوذ عن العرف والدين..

وذلكم سيدي الرئيس.. (وكالة الله في الأرض - ديننا دين قوم لوط ونبينا وفقهينا أبو نواس) ..

وهو كتاب سبق أن تناولنا أدلة نسبته إلى المتهم الأول .. ونضيف إليها هنا ما ورد بداخل هذا الكتاب في الصفحة (٢٨) :

من صورة لجدار مبني من الطوب الأحمر مدون عليها " وكالة الله في الأرض " .. وهو ما أثبتته النيابة العامة لدي معاينتها لهذا المقر .. مما يؤكد أن المتهم الأول قد أراد أن يرصع الكتيب بصورة جدار المقر الذي يحمل عنوانه .. وكأنها دعوة متباهية لفكرة متطرفة انتقلت على يديه من دياجير الأحلام والرؤى إلى نور الواقع والوجود .. فماذا في غناء هذه الأفكار التي يحويها الكتاب من تطرف ؟

دعنا سيدي الرئيس نقف وقففة عجلي مع مضمون افكار المتهم الأول في هذا الكتيب.. الذي اعده وقام على تأليفه.. لنجלו ما انطوت عليه من تطرف وتاويل فاسد وازدراء للأديان : أول ما تفتق عنه ذهن المتهم الأول وصفه الأديان السماوية التي أنزلها الله لهداية البشرية والارتقاء بها.. بأنها جراحات تجميل قد فشلت فشلاً ذريعاً في إصلاح شأن الإنسان المجهول على الخطأ .. ابن الخطيئة .. ويرى أنه ليس من سبيل لتدارك هذا الفشل الديني الذريع سوى اتباع العقيدة التي يحبها.. وهي عقيدة " جماعة أنصار قوم لوط " ..

ثم ينصب من نفسه محامياً يدافع عن قوم لوط الذين كانوا يأتون الفحشاء جهاراً نهاراً.. ويتلاطون عياناً بياناً.. ضاربين الصفع عن دعوة نبي الله لوط لهم بالكف عن هذه الممارسات الشاذة المنحرفة ..

وينتهي من ذلك إلى أنهم قوم طيبون وذوو علاقات حميدة بجيرانهم الذين لم يغيروا عليهم لحبهم لهم ورضاهم عن ممارساتهم ..

ثم افترى على نبي الله لوط ووصفه عليه السلام بأنه هو الشاذ لأنه لم يجار قومه فيما يأتون .. فهل كان ذلك - والكلام للمتهم - لسبب شرعي شخصي أم أن محمد المسلمين كان قد سبق إليه بنصائح ربانية قبل أو أن بعثه في مسلميه بالآلاف السنين !

ومن ثم راح يعد ممارسة الفجور واللواط وهو ما سماه (بالثائية) حقاً إنسانياً.. وما هي بمخالفة تغضب الرب بدليل عدم تخلف ضرر عنها يحق بالغير .. ويرى أنها

خير صلة تقرب بين الناس وتنشر بينهم الألفة والمودة .. ثم وضع ليرديه قبلة يصلون إليها ويحجون كل عام وهي البحر الميت ..

ولا عجب في ذلك سيدي الرئيس .. فالبحر الميت يعرف أيضاً ببحر لوط .. وقد اكتشفت آثار قوم لوط علي بعض حوافه ..

وذهب بعض المفسرين إلي أنه قد نجم بعد أن حل يقوم لوط العذاب الذي جعل عالي البلاد ساقطها^(١) ومن ثم أوجب المتهم علي أشياعه الاستحمام فيه .. للترك بمائه .. (إذ عليه إطلالة أرض أسلافنا وأحبائنا قوم لوط) ..

وراح المتهم بعد ذلك يعدد ما توافر لديه من أسماء لعضو الإنسان الذكرى وبلفت عنده ٣٦ (ستة وثلاثين) اسماً .. وأورد من الشعر المتبحر مقتطفات بذينة يندي لذكرها الجبين ..

ثم حمل حملة شعواء علي المرأة .. ووصفها بأنها بطبيعتها داعة عاهرة .. وما هي إلا ماعون يصب فيه الرجل سائل الحياة لتحقيق رغبة الإله في إعمار الكون .. وما ذلك إلا لتستقيم له الدعوة إلي ممارسة الجنس مع الرجال ..

تلكم سيدي الرئيس .. طائفة من الأفكار الفنة .. الهشة .. التي حفل بها هذا الكتيب .. أوردناها وإن لم نفرّد لكل فكرة منها مساحة لتبيان تطاولها وخطئها .. فذلك أمر أوضح من الشمس فيها .. ومعلوم للكافة أنه مخالف لجوهر الدين وثوابته .. ومناقض لما هو معلوم منه بالضرورة ..

بيد أننا ما زلنا بصدد ما انطوت عليه هذه الأفكار من تطرف وغلو .. وبعد عن روح الدين .. مما أضر بمصالح المجتمع .. وعطل من قدرات فئة من أبنائه اعتنقوها .. وراحوا يرحجون ويحبذون لها حتى أوقعتهم تحت طائلة الشرع والقانون .. فاستحقوا بعدلكم جزاء ما استخفوا به من قيمنا ومثلنا .. أقصى العقاب المنصوص عليه بالمادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات .. بعد أن ثبتت أدلة اقترافهم الجريمة المؤثمة بنسها في ركنها المادي يشتي عناصره ..

وهي ذاتها الأدلة التي تساوقت علي تأكيد علم هذين المتهمين بعناصر جريمتيهما .. واتجاه إرادتهما إلي اقترافها بالترويج والتحبيد لأفكارهما المتطرفة .. وهو ما يحقق بشأنهما القصد الجنائي يشقيه العام والخاص لديهما ..

ويؤكد ذلك ، سيدي الرئيس .. شهادة النقيب بأن المتهم الثاني قد أقر له بأن: (ص ٦) :

(١) قصص الأنبياء - عبد الوهاب النجار - ص ٤٦ وما بعدها

"..... يعتنق أفكار دينية خاصة وقرر لي أنه اتعنه بها.. ومن ضمن شعائر تلك الأفكار التي يعتنقها سالف الذكر هي صلاة خاصة تختلف عن الصلوات الخاصة بالديانات السماوية وتؤدي بمقر وكالة الله وتسمي صلاة الله رب الجنود" ويؤكد ثبوت القصد الجنائي لديهما أيضاً .. ما شهد به الرائد في الصحيفة العاشرة من أن :

" المتهم يحلل الشذوذ الجنسي ويعتبره أحد طقوس عقيدته ويستنكر علي الاسلام والمسيحية واليهودية تحريم الشذوذ الجنسي ويحتقر هذه الأديان لتحريمها الشذوذ الجنسي ويرى أن الغلام الكردي سيظهر في عام ٢٠١١ لينتقم من جميع الأديان وأنه سوف يقوم بمواجهته بعد انتشار أفكاره وترويجها ومعرفة الناس بمعتقداته "

وقد أكدت تحرياته أنها كانا علي علم بجميع عناصر هذه الجريمة .. وكانا يحبذان ويروجان للأفكار المتطرفة التي انطوت علي تحقيق وازدراء للأديان السماوية ..

ومن نافذة القول ، أن نؤكد فصلهما الجنائي .. بما ضبط لديهما من أوراق تنطوي علي رسم كروكي وأدعية خاصة .. ومن بنائهما مقرا لوكالة الله في الأرض .. وأدائهما الصلاة الخاصة بهما .. وتأليف المتهم الأول كتابه المسموم .. الذي انطوي علي فكره المنحرف الضال ..

وبذلك سيدي الرئيس .. يكون قد استوي علي عودهما .. ركننا الجريمة المؤتممة بالمادة ٩٨(و) المادي والمعنوي كلاهما في شأن هذين المتهمين ..

وننتقل منها إلى جريمة أخرى لهما اشتراكا فيها مع باقي هؤلاء المتهمين الماثلين وهي جريمة الاعتياد علي ممارسة الفجور التي نصت عليها المادة ٩ (ج) من القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ..

ولتأذن لنا سيدي الرئيس .. أن نبدا في سرد الأدلة التي تسفع بناصية هؤلاء المتهمين سقعا.. وتلفح ساحتهم لفحا .. بعد أن مالوا عن السواء .. وساروا في طريق الشذوذ والانحراف والالتواء عن السنن الطبيعي .. حتى فضح الله سترهم .. وكشف خبيثتهم .. " أولئك الذين اشتروا الضلالة بالعدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين " (١)

سبح الله العظيم

(١) سورة البقرة . الآية ١٦

وليكن أول هذه الأدلة **سعيدى الرئيس** .. ما تضمنته اعترافاتهم التي اتسم لفظها بالبذاءة والضحك .. لما تناولته من تهتك وعهر .. وهي ولئن جاءت تلقائية وطبيعية مطابقة للحقيقة والواقع .. وإن جاءت محددة وواضحة لا لبس فيها ولا غموض .. فقد صدرت عن إرادة حرة واعية مميزة .. وتوافرت لها الأهلية الإجرائية .. بصورها عن المتهمين أثناء اتخاذ إجراءات التحقيق الابتدائي بعد إخبار كل منهم بالتهمة المسندة إليه .. وبأن النيابة العامة هي التي تبشر معهم بإجراءات التحقيق ..

وأول ما يفجأنا منها : اعتراف المتهم الأول بأنه قد اعتاد ممارسة الجنس مع الرجال .. منذ أن كان طالب بالمرحلة الإعدادية .. وأنه قد درج علي تصوير هذه الممارسات الشاذة فوتوغرافياً .. والاحتفاظ بالصور العارية .. وأنه قد مارس اللواط مع كل من المتهم السادس والثلاثين .. والسابع والأربعين .. والتاسع والأربعين ..

ولندعه علي مضض منا يحك لنا بنفسه .. كيف كان يحدث ذلك .. فليس ثمة شك في أننا نتأذى من تردد هذه الألفاظ التي وردت علي ألسنتهم .. كما يتأذى الحاضرون من سماعها .. ولكن لا مناص لنا من أداء المهمة التي أناطها المجتمع بنا .. ونحن علي يقين بأن كل إناء بما فيه ينضح .. وأتينا لا نجنى من الشوك العنب ..

يقول المتهم الأول في اعترافاته : (ص ١٢)

" بالنسبة لكيفية الممارسة فأحياناً بامارسها إيجاباً وأحياناً سلباً .. يعني إما بعاشق الشخص في دبره وإما هو بيعاشرنى بذات الطريقة .. وفيه أحياناً وده غالباً كانت بتحصل معاشره يدوية بمعنى التلامس والقبلات فقط وده بيسمى سوفت "

ولدي سؤاله في الصحيفة (٥١) :

س: ومتي كانت آخر مرة مارست فيه الشنود ؟ رد قائلاً :

" في شهر ديسمبر ١٩٩٨ ولكن لم تكن كاملة كانت عبارة عن ملامسات .. أما آخر مرة فعلية كاملة كانت في شر مايو تقريباً ١٩٩٦ "

ويقول أيضاً في الصحيفة (١٥) :

" مارس معي الشنود بطريقة كاملة ولكن بدون إيلاج كامل .. ولكن معملش حاجة معاً ولا أنا عملت فيه إنما هو كان معاه واحد صاحبه وعملوا همه الاثنين مع بعض وأنا صورتهم واحتفظت بالصور "

ويجدر بنا هنا سيدي الرئيس أن نوكد ثانية.. أن الممارسة الجنسية التي ائتمها القانون .. لا يشترط فيها أن تكون فعلية أو غير فعلية.. إيجاباً أو سلباً.. كاملة أو منقوصة.. كما ورد في أقوال هذا المتهم..

لأن أحكام محكمة النقض قد استقرت على أن :
" البغاء كما هو معرف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز.. فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الأنثى فهو دعارة"^(١)
فالممارسة الشاذة بين الرجل والرجل أيا كانت طبيعتها تعتبر من قبيل مباشرة الفحشاء .. إذن فهي فجور.. ومادام ثمة فجور فالجريمة قد وقعت..

يقول المتهم الأول في الصحيفة (١٣) :
" أنا عملت ممارسة عام ١٩٩٨ .. وانقطعت تماماً عن الممارسة الكاملة باستثناء كلام مع الشباب مش أكثر قد يتحول إلي تلامس جنسي خفيف مش كامل.. وكان آخرها ممارسة بطريقة التلامس بالأيد لما رحلت لواحد مدلك في جيمينزيوم توب جيم في الدقي .. ودي حصلت مرة واحدة معاه منذ شهر تقريبا "

أي في غضون شهر إبريل الماضي سيدي الرئيس .. ولعله قد أراد أن يخفي هذه الواقعة عندما ذكر في معرض أقواله السابقة أن آخر ممارسة له كانت عام ١٩٩٨ .. ولكن إرادة الله قد أنطقت لسانه بها .. لتضاف إلي أخواتها في نسبة الجريمة المؤتمة إليه .. وإمعاناً في التوكيد واجهته النيابة العامة بالمتهمين الثلاثة السادس والثلاثين ، والسابع والأربعين ، والتاسع الأربعين : الذين أقر علي نفسه وعليهم بممارسة الفجور فلم ينكر أي منهم الآخر .. ولدي سؤاله : (ص ١٤)

س : هل هناك أناس بعينهم اعتلت ممارسة الفجور معهم ؟ رد قائلاً :
(لا الكلام ده كان بيحصل عشوائيا مع أي شخص قد يتصادف مقابلتي له في الشارع أو في أي مكان)

نهم سيدي الرئيس .. هكذا في أي زمان وفي أي مكان .. كلما اشتلت به تباريح الهوى .. وتأجج الشوق في أوصاله .. هام بأي رجل كان وافرج معه شحنة الجنس

(١) الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ - ص ٢٩ - ص ١٠٨

والطعن رقم ١٥٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٤ - ص ٣٦ - ص ٨٢

والفحشاء بطريقة عشوائية .. ولعل هذا هو عين ما تنطبق عليه عبارة :الاعتداء علي ممارسة الفجور مع الرجال بدون تمييز..

عدالة المحكمة :

إلي حضرتكم اعترافاً آخر جري بصورة فجأة أخري علي لسان أحد هؤلاء المتهمين.. ولكنه ويا للأسفي .. لسان نطق قبل يقسم مهنة شريفة سامية .. أراد صاحبه ان يخسف الأرض بها.. فخساً وخساً به فعله..

ذلكم هو المتهم الثالث ، الطبيب

الذي حمل أمانة ومسئولية شفاء الناس.. وصيانة اعراضهم وأسرارهم.. فما كان منه وقد جبلت طويته علي السوء والفحش .. إلا أن ترك لنفسه الحبل علي الغارب.. لإرضاء شبقه وإشباع شهوة الجنس فيه .. وهو أدري الناس بضرر هذا الفعل وخطره علي الصحة الخاصة والعامة .. فهو طبيب متخصص وباللعجب في الأمراض الجلدية والتناسلية .. بل هو أستاذ لها بكلية الطب جامعة القاهرة .. وبدلاً من إفراغ شهوته في الطريق الذي أحله الله بالزواج .. راح يعتاد علي ممارسة الفجور..

يقول معترفاً علي نفسه وعلي المتهم العاشر: (ص ٦) :

" أنا تعرفت على في الباخرة كوين بوت .. وعرفت انه طالب بكلية الحقوق وعرف كلاً منا الآخر بأنه شاذ جنسياً.. وطلبت منه ممارسة الجنس معه فوافق .. وأخذته معاً علي بيتي وفعلنا مارس الجنس معه في البيت عندي مرة واحدة .. والكلام ده كان من حوالي شهر"

وقد قامت النيابة العامة سيدي الرئيس وصولاً للحقيقة ومطابقتها للواقع بعمل مواجهة بين المتهمين الثالث والعاشر : فقرر المتهم الثالث في وجه المتهم العاشر كما هو ثابت في الصحيفتين (٦ ، ٧) من التحقيقات مع الأخير : بأنه تعرف عليه بالركب السياحي ناريمان كوين واصطحبه إلي مسكنه ومارس معه الفجور..

ومن عجب سيدي الرئيس .. أننا لا نجد في وجه المتهم الثالث أي حمرة من الخجل وهو يقر بأنه قد اعتاد على ممارسة الجنس منذ حوالي عشرين سنة .. ولدي سؤاله : (ص ١٣)

وهل كانت ممارستك للشواذ الجنسي بصورة اعتيادية ؟
رد بملء فيه : " ايوه "

فألها سيدي الرئيس .. ولا ندري ماذا يكون حاله .. وقد أضحت فعلته شيئا لكل زملائه في هذه المهنة السامية .. وكيف يكون حال الماء في وجهه .. إذا تلاقى عيناه بأحد تلامذته الذين درسوا علي يديه طب الأمراض التناسلية ؟

وكيف يستبيح أستاذ ومرب لنفسه .. عرض طالب في كلية الحقوق صادف لديه هوي فراح ينفض فيه سمه ؟
والله .. إن القلم ليشعر بالمرارة .. واللسان ليعجز عن التعبير من هول هذه الخيانة .. خيانة أمانة الطب ومسئولية الطبيب .. فالطف اللهم بنا ..
وننتقل **سعيد الرئيس** إلى اعتراف جديد .. جاء من الإسكندرية .. مدينة الهدوء والجمال .. ليمارس القبح والفجور في القاهرة ..

علي لسان المتهم الرابع ..

الذي ما إن نمي إلي علمه من شبكة الإنترنت أن ثمة مكانا لتجمع الشواذ في مصر هو المركب السياحي ناريمان كوين .. حتي طار إليه بجناحين ليقابل الطيور التي علي أشكالها تقع .. ولدي سؤاله عن السبب الذي حمله علي تكبد مشقة السفر والحضور إلى القاهرة ؟ رد قائلا : (ص ٣ ، ٤) :

" أنا حسيت بالوحدة وأنا أساسا إنسان خجول مع الجنس الآخر .. علشان كده بدأت في تلك الممارسات الشاذة .. لكن كانت ممارسات سطحية بسيطة عن طريق التلامس الخارجي بييني وبين الشخص الآخر ولم تكن علاقة جنسية كاملة "

ثم يذكر أنه مارس الشذوذ الجنسي أربع أو خمس مرات تقريبا مع رجال مختلفين بدون تمييز .. ولكن كيف كنت تقع عليهم ؟ رد قائلا : (ص ١٤) :

" أنا بأقابلهم صدفة في الشارع ومكنش بيكون فيه علاقة سابقة بييني وبينهم ولا اعرف اسمائهم واغلبهم كانوا من الاسكندرية "

وهاهو لسانه قد انزلق به الهوي .. لأنه لم يكتف بتلويث مدينة الجمال بهذا القبح حتي جاء ليقضي علي ما تبقي من الخلق القويم في القاهرة ..

وكأنه قد آلي علي نفسه أن يبت سموم شهوته المحرمة في أبناء القطر كله .. فأنتهي به المطاف والترحال خلف هذه القضبان .. فاشرب من كأس الضعة التي سعت إليها سعيًا حثيثًا .. حتي وصلت بك إلي المكان اللائق بسوء فعلك وخسرانك ..

" قل هل ننبئكم بالأفسرين أعمال الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا

وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا " (١)

صدق الله العظيم

ثم يأتي **سيدى الرئيس** اعتراف المتهم الرابع والثلاثين.. باعتياده ممارسة الفجور مع الرجال بغير تمييز.. قلدي سؤاله : (ص ٥) : مع من تحليدا كنت تمارس الشذوذ الجنسى ؟

رد قائلا : " مع رجاله أنا ما اعرفهمش و ما اعرفش اسماءهم أو أي بيانات عنهم "

س : وكيف تقابلت معهم ؟ (ص ٦) : رد مزهوا بنفسه :
" في شارع بمنطقة جنب الشغل بتاعي معروف إنه بيبقى واقف من الشاذين جنسيا كثير فكنت وأنا ماشي بالصلصة في المنطقة ديه كانوا بيوقفوني ويتعرفوا علي ويطلبوا مني إني أمارس معاهم الجنس فوافقت أربع مرات "

س : ومتي كان ذلك ؟

ج : " أنا عملت الموضوع ده أربع مرات من حوالي ثلاث شهور بمعدل مرة كل أسبوع "

والضح ما فى اعتراف هذا المتهم **سيدى الرئيس** .. أنه حدد منطقة يتلاقى فيها الشواذ .. فهل يحدث هذا في بلدنا مصر ؟

هل وصل الفجر بهؤلاء المتهمين ومن هم علي شاكلتهم.. إلي تحديد أماكن معينة لاجتلاب الشواذ وممارسة الشذوذ في مصر ؟ لهذا هو الحال الذي يريده هؤلاء لبلد الطهر والعفاف ؟ بلد الأزهر الشريف ؟

أهكذا يريدون أبناءها الذين وصفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير أجناد الأرض ؟ كلا.. وألف كلا .. فمصر لم ولن تكون بؤرة لإفساد الرجولة ؟ ولن تتمركز فيها جماعات الشذوذ والإفك ؟

ولتخسأ كل نفس تريد نشر القبح والانحلال فيها .. إن مصر في حاجة ليد تبني وتتمر .. وكل من يخرب في أبنائها ليس منها .. كل من يخرب فيها لا يستحق شرف الولاء لنيلها وسماتها .. مادام العدل في الأرض.. وما دامت أحكامكم الغراء ..

عدالة المحكمة :

تتوالي اعترافات المتهمين وتري كاسيل العرم.. الذي يعتمد إلي اجتثاث جذور الفضيحة التي تربى عليها هذا المجتمع المتسلخ منذ أوجده الله .. ونحن وإن كنا في محفل من الشذوذ .. ومهرجان من الممارسات الفاضحة .. دعانا إليه هؤلاء المتهمين بسوء مسالكهم .. وقبح اعترافاتهم.. وبذاءة الفاظهم .. فإننا نستطيع حكم العذر في أن نسرد علي الأذان هذا الاعتراف الذي جاء بأسلوب فجح قبيح ..

وكما سبق أن قلنا : كل إناء بما فيه ينضح .. وإنك لا تجني من الشوك العنب ..
يعترف المتهم الخامس والثلاثون .. باعتياده علي ممارسة الفجور مع الرجال
بغير تمييز قائلاً: (ص ١٠) :

" في أول مرتين عملت فيهم الموضوع ده كانوا مع صاحب عربية الكشري اللي
اشتغلت معاه عليها لمدة يوم واحد... والمرة الثانية كانت مع واحد راكب في القطار
اللي رايع الاسكندرية وطلب مني ذلك مقابل خمسة جنيه .. وبعد كده عرفت
إن الشاذين جنسيا بيبقوا متواجدين دايما في منطقة بالقاهرة .. فاكنت
ياقف هناك واتمشي لغاية لما يجيلي واحد يتعرف علي ويطلب مني امارس معاه
الجنس .. فانا اطلب منه فلوس ونروح المكان اللي يقولي عليه سواء شقة او
فندق وامارس معاه الجنس هناك "

ولدي سؤاله عن كيفية ممارسة الشذوذ في الصحيفة التاسعة .. خلع برقع
الحياء وذكر اوضاعا جنسية يندي لها الجبين .. ولا نرى أن من اللائق ذكرها خارج
الأوراق التي بين أيدي حضرتكم ..

وليس لنا سعيدي الرئيس سوي ما ترونه وتحسونه من امتعاض لدي الجميع
وشعور بالقمادة من هذه الممارسات .. باستثناء المتهمين طبعاً الذين انفصمت عنهم
عري الخجل والحياء ..

ويأخذنا سعيدي الرئيس .. مطاف الاعتراف إلى المتهم السادس والثلاثين
وشهرته الذي جاء اعترافه صفقة قوية علي وجه المتهم الأول .. الذي سبق أن
ذكر أنه لم يكن من بين الذين مارس الجنس معهم .. فها هو يقول بالنص : (ص ٩) :
" أنا عرفت من حوالي خمس سنوات لما كان بيتردد علي الورشة اللي أنا
شغال فيها علشان يصلح عربيته .. واتعرف علي وطلب مني اروح معاه شقة في
الدارسة فرحت معاه وشربنا هناك خمرة وأعلننا نبوس في بعض وكان فيه واحد
تاني اسمه معنا في الشقة .. وبعد كده أنا تمت مع ومارست معاه من
ورا وإداني ١٠٠ جنيه مقابل كده .. "

لما السابع والثلاثون وشهرته

فقد اعترف هو أيضاً باعتياده ممارسة الجنس ومضاجعة الرجال مرتين..
ولدي سؤاله عن كان يقوم بممارسة الجنس معهم كل مرة .. رد قائلاً: (ص ١٣) :
" الشخصين اللي أنا مارست معاهم الجنس كانوا مختلفين وميعرفوش بعض ..
وكل واحد له بيت مختلف عن الثاني .. وأنا عملت المرة الأولى في أواخر

سنة ٢٠٠٠ والمرة الثانية كان يعلنها بشهرين .. وأنا عملت الكلام ده مع ناس معرفهمش اتعرفت عليهم في الشارع "

س : وما الأفعال التي قمت بها تحليداً في المرتين ؟ رد قائلاً : (ص ١٢) :
 " أنا عاشرتهم معاشرة جنسية تامة من الخلف وأنا كنت ايجابي وهمه كانوا أوله يعني سلبى "

ويصل بنا المطاف سيدي الرئيس إلى حقيقة حيث المتهم الأربعون ..
 الذي يقول : (ص ٩) :

" أنا لما كنت بامشي عند كان بيعجي حد معروفش يتكلم معاينة ويتعرف على .. ونتفق إن احنا نروح بيته وكنا بنمارس الجنس مع بعض سلبا وإيجابا "
 س : وكم مرة مارست فيه الفجور بهذه الصورة ؟
 ج : " مرات كثيرة مش فاكرها " (١)

وبهذه الاعترافات الصراح سيدي الرئيس للمتهمين الاول والثالث والرابع ..
 ومن الرابع والثلاثين حتي السابع والثلاثين .. والأربعين .. في حق انفسهم .. وعلي غيرهم من المتهمين العاشر .. والسابع والأربعين .. والتاسع والأربعين .. يبين بجلالة اقترافهم جميعاً جريمة الاعتداء علي ممارسة الفجور مع الرجال ..

أليست هذه الاعترافات التي لا تحتل تأويلاً أبليغ دليل علي ثبوت الجريمة في حقهم ؟ اعتقد أن أحداً ممن في هذه القاعة .. لو ترك الحكم لصوته وعقله وضميره فلن يملك من الرد سوي أن يقول : بلي .. بلي .. بلي

وعلي الرغم من أن محكمة النقض قد استقرت في أحكامها علي أن :

" لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلي غيره من المتهمين .. متي اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززاً بدليل آخر " (٢)

" وللمحكمة حق استبطاء الحقيقة من اعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره .. ومن باقي الأدلة الأخرى كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع العقل والمنطق " (٣)

(١) ص ٨

(١) الطعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢ - ص ٣٩ - ص ٢٤١

(٢) الطعن ٢٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢ - ص ٣٩ - ص ٩٠

أقول : علي الرغم من ذلك .. وعلي الرغم من أن هذه الاعترافات جاءت نصا في اعتراف الجريمة .. وعلي الرغم من أنها متفقة مع العقل والمنطق .. فإن لدينا ما يعززها ويساندها .. لعل ذلك يثمر مزيداً من القناعة والاطمئنان لدي عدالة المحكمة .. إلى ثبوت هذه الجريمة في حق هؤلاء المتهمين جميعاً ..

وأول ما يعزز هذه الاعترافات ويساندها سيدي الرئيس .. تحريرات المباحث : حيث شهد الرائد الضابط بجهاز مباحث أمن الدولة - أن جميع المتهمين اعتادوا ممارسة العلاقات الجنسية الشاذة .. كما أنهم يعقدون حفلات ماحجة بالمركب السياحي ناريمان كوين ويأتون بها بعض الأفعال الشاذة .. ولدي سؤاله في الصحيفة (٢٠) :

س : وهل كان المتهمون يأتون أفعالا جنسية كاملة في هذا المركب ؟ رد قائلاً : " لا المتهمين لا يمارسون الشذوذ الجنسي بمضاجعة بعضهم البعض في المركب ، وإنما يحدث ذلك في مساكنهم .. أما في المركب فكانوا يأتون أفعالا جنسية خارجية تنم عن سلوكهم .. وهي أفعال غير مألوفة للرجال الطبيعيين مثل الملامسات الجنسية الفاضحة والرقص الخليع والقبلات عن طريق الفم " س : وهل شاهدت بنفسك إتيان المتهمين هذه الأفعال ؟ ج : " أهوه "

وفي الصحيفة (١٩) يقول : " أغلب المتهمين بيتفقوا علي التقابل كل يوم خميس من كل اسبوع في المركب السياحي ناريمان كوين .. وده ميعاد متعارف بينهم ومعروف لهم .. لأن المركب ده اسعاره رخيصة ويسمح لهم بأنهم يرقصوا رقص خليع وشاذ زي ماهمه عزيزين "

والذي يؤكد صحة وجدية هذه التحريات في أن يوم الخميس من كل اسبوع هو موعد متعارف عليه بين الشواذ جنسيا في هذا المركب .. ما اعترف به المتهمان الثالث والرابع بالتحقيقات :

فيقول المتهم الثالث في الصحيفة (٧) لدي سؤاله :

س : وما هي اماكن لقائك بالشاذين جنسيا ؟ رد قائلاً :

" من فترة طويلة كان في اماكن عديدة معظمها غير موجودة حالياً وفي الفترة الأخيرة كان اكثر الاماكن للالتقاء بالشاذين جنسياً هو الباخرة ناريمان كوين بسوت "

وفي الصحيفة (٨) :

س : وهل تبين لك أن هذه الباخرة بالفعل هي محل لوجود الشاذين جنسياً ؟
ج : " في بعض الأحيان وبخاصة يوم الخميس "

كما يقول المتهم الرابع في الصحيفة (٣) من التحقيقات :
" أنا رحنا نادي للانترنت ودخلت علي موقع .. ولقيت صور ناس رجال عرايا
ومكتوب تحتهم اسم هردي .. وأكد هذه الاسماء وهمية .. ولقيت في الموقع إن
تجمع الشواذ في مصر محصورة في ميدان وميدان والباخرة
ومكتوب أنها موجودة أمام فندق"

وفي الصحيفة (٥) : سئل عن كيفية علمه بإقامة حفلة للشواذ يوم الخميس
بتلك الباخرة ؟

فرد قائلاً : " عن طريق الانترنت ومكتوب أمام الباخرة إن فيها حفلة خاصة كل
يوم خميس وعشان كده أنا رحنا "

ولعل إجماع الإقرارات والأقوال السابقة علي أن الزمان والمكان اللذين كانا يلتم
فيها شمل عصابة الفجور .. وهما يوم الخميس والركب السياحي ناريمان كوين ..
يجعلنا نطمئن اطمئناناً لا يتزعزع لصدق دليل التحريات الذي جاء في هذه الأحداث
متناسقاً مع غيره من الأدلة ..

بل إن الأدلة وغيرها من أقوال والإقرارات المتهمين قد عززت منه .. وأضافت إليه
ثباتاً ورسوخاً في وحدة متناغمة متفقة مع الواقع الذي شهدته جريمة هؤلاء
المتهمين .. وما يعزز التحريات أيضاً ويؤكد جديتها .. أن المتهمين الذين ضبطوا بناء
علي إذن النيابة العامة ضبطوا يوم خميس وفي المركب السياحي ناريمان كوين .. وهم
من الثالث حتي الثالث والثلاثين .. فاضبط هؤلاء المتهمين في الزمان والمكان اللذين
أكدتهما قبل التحريات .. يعزز ويؤكد قوتها وجديتها .. وبعد دليلاً جديداً يلحق
الجرم بمركبيه .. ويثبت أن ترددهم علي هذا المركب يوم الخميس لم يكن إلا
لمارساتهم العهر والفجور .. " ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين " (١)

صدق الله العظيم

فقد شهد النقيب الذي اضطلع بضبطهم .. أنه رآهم يترافقون بصورة
خليعة تنم عن مسلكتهم الشاذ .. ولدي سؤاله عن كيفية ذلك ؟ رد قائلاً : (ص ١٠) :

"هما كانوا بيعملوا حركات وبيرقصوا بطريقة غريبة أول مرة اشوفها.. مش زي الرقص اللي بيرقصه الرجال .. وكانت أغلب حركاتهم شبيهه بحركات النساء .. وكان رقصهم بطريقة خلية وفيها دلح بطريقة تختلف عن طريقة رقص الرجال من الاشخاص العاديين"
ثم أرفف قائلاً : (ص ١١) :

"أكيد همه بيرقصوا كده علشان يثيروا غرائز بعض أو يتعرفوا علي بعض"
فكان لقائهم في هذا المركب سيدي الرئيس مرتعا خصبا يبيعون فيه لأنفسهم الخلاعة والمجون وممارسة الشذوذ والفجر ..

ويؤكد ذلك سيدي الرئيس .. الصور الفاضحة التي ضبطت في منزل المتهم الأول وعددها ٨٩٢ صورة .. يظهر فيها رجال وفتيان عراة كما ولدبتهم أمهاتهم .. يمارسون الشذوذ الجنسي في أماكن مغلقة أو في سيارات أو بين الحقول والجبال والشيطان .. والحق أن المناظر والخلفيات فيها تشهد بروعة الخالق جل وعلا .. أما مضمونها ومحتواها العاهر .. فيشهد بفسق هؤلاء المتهمين وخروجهم علي ناموس الطبيعة الجميل الذي فطر الله الناس عليه .. فشذوا وراحوا يفسدون في الأرض .. ومن بينها صور يظهر فيها المتهم الأول عارياً تماماً .. وكذا المتهمان (٣٦ ، ٤٩) .. ولم ينكر هذه الصور أي من المتهمين .. بل راحوا يزهون بها ..

ولكن الله سبحانه وتعالى وهو البارئ المصور .. قد جعلهم يلمفون ساحتهم بأيدهم .. ويشهدون بها علي أنفسهم .. ومن عجب أن يرتكب الإنسان الفاحشة فلا يستتر .. بل يمعن في الفسق ويفرق في الانحلال فيصور نفسه فوتوغرافياً ويفضحها .. يلتقط أوضاعاً شاذة لها .. وكأنه يقيم لها معرضاً من العهر والفجور .. علي كل شكل ولون . وكان هذا المعرض دائماً في مسكن المتهم الأول ..

فقد أقر أنه بدأ في طباعة هذه الصور الفاضحة منذ عام ١٩٩٤ وحتى بداية عام ٢٠٠١ ..^(١) ومؤدي هذا .. أنه لم ينقطع عن ممارسة الفجور واتخذها عادة له ودينها لفحشائه ..

كما أقر المتهم السادس والثلاثون .. بأنه هو ثاني اثنين كانا يمارسان اللواط .. في إحدى اللقطات .. التي أبي إلا أن يليي لرفيقه المتهم الأول رغبته العارمة في أن يلتقطها له وهو في أوضاع شاذة غريبة مع شخص يدعي تعرف عليه شذراً لدي المتهم الأول ..

كما أقر المتهم التاسع والأربعون لحظتئذ عرضت عليه صورته .. أنه هو بشحمه ولحمه الذي كان يمارس الفجور والعهر فيها وأن ملتقطها هو المتهم الأول ..

ولم يبق بعد ذلك، فيما نظن ، **سيدي الرئيس** .. أي متسع لقول .. بعد أن قاد هؤلاء المتهمون أنفسهم إلى هذا الفحش .. ودلت تصرفاتهم ومسالكتهم علي سوء طويتهم .. وشهدوا هم علي أنفسهم سواء بإقراراتهم .. أو باستخدام آلة التصوير التي كشفت فضائحتهم وهتكت أسرارهم ..

وننتقل **سيدي الرئيس** إلى دليل جديد .. يتمثل في تقرير الطب الشرعي .. وهو دليل فني له وضعه ومكانته في سياق هذه الجريمة .. فعندما يجزم أهل الاختصاص لدى هذه الجهة الفنية بأن هذا المتهم أو ذاك قد ثبت لدى الفحص أنه متكرر الاستعمال من الخلف .. فليس ثمة ما هو أبلغ من ذلك في إثبات أنه قد اعتاد ممارسة الفجور والفحش .. وإلا فما معنى أنه متكرر الاستعمال ؟

وعندما تقطع الجهة الفنية بذلك .. فإن لها من الشواهد والآثار الإصابية .. والخبرة والتخصص .. ما يقيم سنداً وعملاً لقولها .. الذي لم تكن لتلقيه هكذا جزافاً دون دليل أو مؤدي .. وليس عليها بعد ذلك معقب .. إذا هي أعملت دورها علي الوجه الذي يرضيه القانون .. وأطمأنت إليه المحكمة ..

وتقرير الطب الشرعي **سيدي الرئيس** في هذه الجريمة .. قد أثبت أن عدداً من المتهمين متكررو الاستعمال من الخلف لواطاً .. وهو بهذه المثابة دليل دامغ في حقهم .. ويعزز الأدلة التي تسانلت علي إلحاق الجرم بهم ..

فقد أثبتت تقارير الطب الشرعي في حق أربعة عشر متهماً من بين هؤلاء المتهمين أنهم متكررو الاستعمال لواطاً من الخلف وهم: من الثالث وحتى الثامن ومن العاشر وحتى الثالث عشر ومن الثامن والثلاثين حتى الحادى والأربعين ..

فهؤلاء جميعاً قد أخذ تقرير الطب الشرعي بناصيتهم .. حيث أكد إلحاق الجرم بهم .. بما لا محيص معه ولا مناص من الانصياع إلى ما انتهى إليه في ذلك .. دون أن يترك لهم مثقراً يفلتون منه ..

ولكن ماذا يكون الشأن مع باقي المتهمين .. الذين لم توجد بهم حسب التقارير أية علامات أو مظاهر تشير إلي إتيانهم اللواط ؟

ندع التقارير نفسها تجيبنا عن هذا التساؤل بعد أن وضعت جميعها لنا قاعدة مؤداها: " أنه من المعروف أنه يمكن إتيان الشخص البالغ لواطاً من دبر .. دون أن يترك

ذلك أثر إصابيا ينم عليه .. وذلك بالتراضي بين الطرفين والحرص الشديد واستعمال المزلجات "

ومؤدي ذلك **سيدي الرئيس** .. أن جريمة ممارسة الفجور تقع سواء قطع بها التقرير أو لم يقطع بها .. فمن جزم التقرير بأنه متكرر الاعتياد والممارسة .. فقد اضاف إلي الدلائل المتوافقة معه دليلاً آخر جليداً يدمغ ساحته ويأخذ بتلابيه ..

أما من لم يقطع التقرير بوجود شواهد تؤكد اعتياد ممارسة الفجور .. فيجب النظر إلي الأدلة الأخرى التي يعد تقرير الطبيب الشرعي أحدها .. لا سيما أنه قد أثبت في قاعدته أن التراضي بين الطرفين أوالحرص الشديد أو استخدام المزلجات لا تترك أثراً عند اللواط .. مما لا ينفي وقوع الجريمة .. لا سيما بعد تعدد أدلتها وتنوعها ..

وليس أدل على ذلك **سيدي الرئيس** .. من المتهم الأول .. وهو صاحب ضلع ضليع في هذه الجريمة .. بما ثبت في حقه من أدلة وشواهد .. تتمثل في اعترافه باعتراف هذا الإثم .. واعتراف الآخرين عليه باعتياده ممارسة الفجور .. وما أكتته التحريات الجادة .. والصور الفاضحة التي تم ضبطها لديه ..

نقول علي الرغم من كل ذلك .. لم يقطع تقرير الطب الشرعي في شأن اعتياده الممارسة .. ولكنه أيضاً لم ينفها عنه طبقاً للقاعدة التي أرفدها .. والتي يستخلص منها أن إتيان الشخص لواطاً من دبر بالتراضي أو الحرص الشديد واستعمال المزلجات لا يترك أثراً إصابيا ينم عليه .. وبذلك تنضاف تقارير الطب الشرعي دليلاً جليداً إلي غيرها من الأدلة التي تلحق الجرم بهؤلاء المتهمين جميعاً .. ويحسن أن نجملها هي :

١- اعتراف بعضهم في حق أنفسهم وعلي غيرهم من المتهمين بالاعتياد علي ممارسة الفجور مع الرجال بغير تمييز ..

٢- ما أكتته تحريات المباحث من اعتياد جميع المتهمين علي ممارسة الفجور مع الرجال وتردد معظمهم علي المركب السياحي ناريمان كوين لعقد الحفلات الماحنة به ..

٣- ضبط معظم المتهمين بالمركب السياحي ناريمان كوين والذي ثبت من التحقيقات أنه مركز لتجمع الشواذ جنسيا مساء يوم الخميس من كل أسبوع .. مما يؤكد أنهم من الشواذ جنسياً ..

٤- ما قرره الشاهد الثانى بالتحقيقات أنه شاهد المتهمين الذين تم ضبطهم بالركب السياحي يرقصون بطريقة خليعة وشاذة تخالف ما يقوم به الرجال الطبيعون ..

٥- ضبط صور فوتوغرافية تتضمن لقاءات جنسية فاضحة بين بعض المتهمين ..

٦- ما ثبت من تقارير الطب الشرعي أن بعض المتهمين متكررو الاستعمال لواطاً من الخلف ..

ومن جماع هذه الأدلة .. يبين لعدلكم كيف استباح هؤلاء المتهمون جميعاً حرمة أنفسهم .. وراحوا يعبتون بها .. ويعيثون فيها فساداً وإفساداً .. ضاربين عرض الحائط بتقاليدنا وأعرافنا .. وما ربانا عليه ديننا القويم .. وحثت عليه الفضائل والأخلاق ..

“ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه

وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها

ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد” (١)

صدق الله العظيم

عدالة المحكمة :

إن مجتمعنا وهو يتطلع إلى تبوء مكانته في عالم الحضرة والتقدم .. لينتظر من أفراد جميعاً أن تتساند أيديهم وتتداعم رؤاهم في تطهيره من هؤلاء المفسدين وأمثالهم .. واستئصال شائفتهم وجذورهم حتى لا يبقى مكان للنسب .. يأخذ بتلابيبه إلى خرائب الفكر الخرافي الذي حاربته الإسلام الحقيقي منذ ظهوره ..

ولسنا بذلك .. كما قد يحلو للبعض أن يتشدد في الداخل أو الخارج نحجر على فكر .. أو نجد من حرية في الاعتقاد والعبادة ..

فإنما الحرية الحق في بناء المجتمع لا في هدمه ..

الحرية الحق في تصحيح ما اعوج .. لا تعويج ما صح .. والانحراف بتأويله إلى مدارك الجهل والضلالة ..

فحرية الاعتقاد والحرية الفردية كلتاها حق أصيل لكل فرد .. قد صانها الدين نفسه .. وأحاطها الدستور بضمانات تكفل عدم المساس بهما ..

(١) سورة البقرة - الآيتين ٢٠٤، ٢٠٥

ونحن إذ نقف في محراب العدل .. فإنما ندافع عن الحرية التي يخلخل أركانها الفكر الهدام الغرب .. مهما تزيى بكلمات الحق التي يراى بها باطل ..

ومن ثم سيدي الرئيس :

فإن من النصفة لهذه الحرية .. والصون لها من أيدي العابثين .. وحفاظا على دين الله الحنيف من أفكار اللاهين الجاهلين .. وحرصا على مجتمع آمن متدين بطبعه .. وسط في عقيدته ..

فإن النيابة العامة تطالب المشرع - وتهيب به - بتشديد وتغليظ عقوبة جريمة المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ نظرا لخطورتها وجسامتها على البلاد والعباد ..

تطالب المشرع بتشديد عقوبة هذه الجريمة لأنها تمس الأديان السماوية .. والطوائف المنتمية إليها ..

تطالب المشرع بتشديد عقوبة هذه الجريمة لأنها تغرق المجتمع في وحل الماسد .. وتقضى على كل أخضر جميل من الفضائل والأخلاق ..

سيدي الرئيس :

لقد نالت هذه القضية .. على قبحها ووضاعة الجريمة فيها .. قسطا وافرا من اهتمام الرأي العام المصري والعالمى ..

ليس لأن عصبه الإجرام فيها قد زاد أعضاؤها حتى جاوزت الطفمة خمسين رجلا .. ولولا عناية الله ويقظة الجهات المعنية لاستشري وباؤها في أوصال غيرهم ممن قد تنطلي عليهم أفكارهم .. فيتخدعون بها دون أن يدركوا أنها تقطر في أبدانهم سما زعافا .. وتشكل على سلامة مجتمعهم خطرا وببلا محققا ..

وليس لأن المتشلقين والمستترين خلف دعاوى الحرية الفردية .. يلوكون شعاراتها .. ويتوارون وراء طنينها .. قد حاولوا أن يقيموا الدنيا ويقعدوها تحسرا على حال المجتمع المصري الذي وصموه بالرجعية وهضم حقوق الإنسان .. وتحبيذا للسلوك الشاذ المنحرف .. وتقليدا أعمي لبعض الممارسات غير السوية التي تسمح بها بعض المجتمعات الأجنبية .. دون أن يعوا بأن قضية كهذه لا يمكن أن تندرج بحال تحت مسمى حقوق الإنسان ..

فأى إنسان هو ، الذى يتشلقون بحقوقه ؟

الإنسان عرفاً وقانوناً وشرعاً هو الإنسان السوي الذى لا يعمد إلى انتهاك خلقه الله فيعمد إلى قلب أوضاع ما خلقه الله به وعليه ، بل هو الذى يمارس الحياة العادية كسائر البشر ، أما من التوى وندس خلقه الله وأخرجها عن مجال استعمالها الصحيح فهو ليس بالإنسان ، و الإنسان الشاذ تسقط عنه الإنسانية ومن ثم لا يمكن أن يلتصق به وصف حقوق الإنسان .. فهذه الممارسات افتتات على قيم المجتمع وخروج على عرفه ودينه ..

وأي حق للرجل في التلوط برجل مثله وانتهاك رجولته وكرامته؟
وأي حق للرجل في ازدراء واحتقار دين سماوي أنزله الله لهداية الإنسان؟
ورسول الله صلي الله عليه وسلم قد نهى عن الضرر والضرار ..

أقول ، سيدي الرئيس .. ليس لهذا السبب أو ذاك سلط على هذه الجريمة كل هذا الضوء والاهتمام .. ولكنها تخلقت به نبذاً واستياءً لفعله شذت عما توارثه هذا المجتمع من قيم وسلوك وأخلاق .. من هذا المنطلق كان اهتمام مجتمعنا باستئصال شائفة هذا السلوك المنحرف.. الذي هوي بهؤلاء المتهمين في درك أسفل في مدارج الخلق..

إننا ، سيدي الرئيس .. حين نقف في هذا المحراب الطاهر الشريف .. لنقدمهم بين يدي عدلكم .. لا ننتقص أبداً من حريتهم الفردية ..

بل نعلم إلى الحيلولة بينهم وبين التردى بها إلى مستنقع الانحلال .. بكبح جماح الشر داخل كل نفس دنية .. تنظيماً للفرصة الجنسية .. وصوناً لهذا المجتمع من شيوخ هذا القبح فيه .. وحماية للفطرة الإنسانية من الاعوجاج ..

مصدقاً لقوله تعالى .. وقوله الفصل :

“ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها

وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك آيات لقوم يتفكرون

صدق الله العظيم (الروم - ٢١)

فلا غرو سيدي الرئيس أن نهب إلى عدلكم .. لرتق هذا الخرق الذي حاول هؤلاء بإتيانهم الرجال شهوة دون النساء أن يوسعوا به ثوب الرجولة والكرامة والشرف .. وأن يهلكوا الحرث والنسل .. ولقد كان من الأحرى بهم .. وغالبيتهم من الشباب .. أن يتقوا في أنفسهم بالإيمان .. ويسلكوا الطريق القويم الذي رسمه ديننا الحنيف للإنسان في إشباع رغبته الجنسية .. فيكفونا ويكفوا المجتمع مؤنة تناقل أخبار هذا الفسق والانحلال ؟ ولكنهم أبوا إلا أن ينساقوا وراء هذه الممارسات الشاذة

والسلوكيات النادة الكريهة .. وعاثوا في الأرض وفي أنفسهم فساداً حتى سقطوا بشرهم خلف هذه القضبان .. واستحقوا بعدلكم أقصى العقاب ..

يقول الإمام الشوكاني صاحب نيل الأوطار :

" وما أحق مرتكب هذه الجريمة .. ومقارف هذه الرذيلة الذميمة بأن يعاقب عقوبة يصير بها عيرة للمعتزين .. ويعذب تعذيباً كبيراً يكسر شهوة الفسقة المتمردين .. فما أحق من أتى فاحشة قوم ما سبقهم بها أحد من العالمين (يعني قوم لوط) .. أن يصلي من العقوبة ما يكون في الشدة والشناعة مشابها لعقوبتهم .. وقد خسف الله تعالى بهم الأرض .. واستأصل بذلك العذاب بكرهم وذييهم"

وقد أجمع علماء الأمة قلبيهما وحنينيها على حرمة هذه الجريمة .. وعلى وجوب أخذ مقتريها بالشدّة .. وهو ما تطالب به النيابة العامة ، سيدي الرئيس فهي لا شك فاحشة مفسدة للفطرة .. وتصيب أي مجتمع إذا انتشر فيه اللواط بلوثة أخلاقية .. ولا غرو أن عاقب الله تنزهت قدرته .. عليها بأفسي عقوبة وجعل ذلك قرآناً يتلى .. ليكون نبراساً إلى الصلاح والطهر .. وها نحن ذا نتطلع إلى حكمكم العدل .. ليكون رادعاً لكل من تسول له نفسه ركوب متن الفسق والعهر والفجور .. سدد الله خطاكم .. ووقفكم إلى ما فيه خير وصلاح العباد والبلاد .. إنه نعم المولى ونعم النصير^(١) ..

(١) بتاريخ ٢٠٠١/١٧/١٤ قضت المحكمة برئاسة محمد محمد عبد الكريم رئيس المحكمة بمعاقبة المتهم الأول بالحبس لمدة خمس سنوات مع الشغل والنفاذ وذلك عن التهمتين للارتباط ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات يبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس والمصاريف ، وبمعاقبة المتهم الثاني بالحبس ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ والمصاريف ، وبحبس (٢٠) متهم سنتين مع الشغل والنفاذ ووضعهم تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية للعقوبة المقضى بها عليهم ويبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس والمصاريف ، وبحبس المتهم السابع والأربعين سنة واحدة مع الشغل والنفاذ ووضعهم تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية للعقوبة المقضى بها ويبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس والمصاريف وقضت المحكمة بمصادرة الأشياء المضبوطة وبراعة المتهمين الباقيين مما نسب إليهم .

المراجع حسب ترتيب ورودها

- ١- **المرافعة** : حسن الجداوى ، دار الكتب المصرية ، طبعة سنة ١٩٣٣ .
- ٢- **فن القضاء** : رشوان ، ترجمة وتعليق المستشار/ محمد رشدى ، طبعة سنة ١٩٤٣ .
- ٣- **معجم القانون** : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، طبعة سنة ١٩٩٩ .
- ٤- **المحامون وسيادة القانون** : المستشار/ عبد الحليم الجندى ، طبعة سنة ١٩٧٥ .
- ٥- **الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية** : الطبعة الثانية ١٩٩٠ .
- ٦- **الأدب العربى المعاصر** : د. شوقى ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة العاشرة .
- ٧- **القرآن محاولة لفهم عصرى** : د. مصطفى محمود ، طبعة ١٩٧٣ .
- ٨- **القضاء فى الإسلام (علم .. وقيم)** : المستشار/ عثمان حسين ، طبعة سنة ١٩٩٣ .
- ٩- **أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائى فى الأردن** : د. مفلح عواد القضاة ، طبعة عمان ، سنة ١٩٨٨ .
- ١٠- **التصوف فى الإسلام** : د. زكى مبارك ، طبعة سنة ١٩٥٤ .
- ١١- **الخطابة وإعداد الخطيب** : الشيخ عبد الجليل شلبى ، مؤسسة الخليج العربى ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٩١ .
- ١٢- **الخطابة أصولها وتاريخها** : الإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربى القاهرة ، الطبعة الثانية .
- ١٣- **لغتنا الجميلة** : فاروق شوشة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة سنة ١٩٩٩ .

المحتويات

القسم الأول : آداب المرافعة

■ مقدمة في تاريخ المرافعة : ٧

الفصل الأول : ضرورة المرافعة

- ٩ المساواة بين الخصوم
- ١٠ حتمية المرافعة طبقاً لأحكام القانون
- ١١ مبدأ شفوية المرافعة
- ١٢ قضاء النقض
- ١٥ تعليمات النيابة العامة ومنشور النائب العام رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٢

الفصل الثاني : تعريف المرافعة

- ١٧ أولاً : في اللغة
- ١٨ ثانياً : في الاصطلاح القانوني :
 - أ - عند الفرنسيين ١٨
 - ب - عند المصريين ٢٠
 - ج - محاولتنا في التعريف ٢١
- ٢١ مثال للتطبيق : في مرافعة النائب العام الفرنسي إميل دوبريه لاسال في قضية الزنا
- ٢٢ ٢٢

الفصل الثالث : التزامات وواجبات المترافع

- ٢٧ أولاً : الإيمان المطلق بالحق ٢٧
- ٢٨ قرار مجلس النظار في ٨ من إبريل سنة ١٨٨٥ ٢٨
- ٢٩ منشور الحقائق في ٢٠ من إبريل سنة ١٨٩٨ ٢٩
- ٣٠ تعليمات النيابة المادة ١١٣ ٣٠
- ٣٠ تفويض الرأي ٣٠
- ٣١ طلب البراءة أم الاختصار على تفويض الرأي ٣١
- ٣١ مبررات طلب البراءة : إصلاح المجتمع . مداواة نفس المظلوم ٣١
- ٣٢ الخشية من الإسراف والمغالاة ٣٢
- ٣٣ قضاء النقض ٣٣
- ٣٣ القلم المقيد واللسان الحر ٣٣

- ٣٤ وجوب الإفصاح عن طلب عقوبة الإعدام وتبريرها
- ٣٦ مثال : لرافعة النائب العام الفرنسي أميل دوبريه لاسال
- ٢٨ ثانياً : التقيد بأداب المجتمع وقيمه :
- ٢٨ - تطاول الدفاع على ممثل النيابة
- ٣٩ - المركز يقيد صاحبه
- ٤٠ - ما يباح للدفاع لا يباح للاتهام
- ٤٠ - حصانة الدفاع المادة ٢٠٩ عقوبات
- ٤١ - موجبات حصانة الدفاع
- ٤٢ ثالثاً : الحفاظ على مقام القاضي :
- ٤٢ - موقف المترافع ، موقف الملتمس
- ٤٢ - مواقف المترافع بصدد البحث القانوني
- ٤٣ رابعاً : تناول وتحليل شخصية المتهم :
- ٤٤ - تعليمات النيابة المادة ١١٣٠
- ٤٤ - مثال لخطأ في تجريح متهم
- ٤٦ خامساً : الالتزام بحسن المظهر والواضعية :
- ٤٦ - العدالة مظهر وجوه
- ٤٦ - تعليمات النيابة المادة ١١٢٢
- ٤٦ سادساً : ارتداء الملابس السوداء والأوسمة :
- ٤٦ - تعليمات النيابة المادة ١١٣٥

الفصل الرابع : حقوق المترافعين

- ٤٩ - حق طلب الرأفة
- ٤٩ - حق طلب استعمال الرافعة : مثال
- ٥١ - الحق في تجريح أدلة الإثبات إن تحقق زيفها : مثال
- ٥٣ - الحق في الخروج إلى ما تتطلبه الدعوى من دروس أخلاقية : مثال
- ٥٥ - حق الاتهام في إضافة تهم جديدة وإدخال متهمين جدد :
- ٥٥ • في الجنب : شرط الحق في إدخال متهمين جدد
- ٥٨ • تعليمات النيابة المادة ١١٣٧
- ٥٩ - الحق في توجيه تهمة شهادة الزور : المادة ٢٩٤ عقوبات
- ٦٠ - طلب الإعدام

الفصل الخامس : أساليب أداء المرافعة

- ٦٣ كيف تؤدي المرافعة ؟
- ٦٤ أولاً : أسلوب التسميع :
- ٦٤ • مأخذه
- ٦٥ ثانياً : أسلوب التلاوة :
- ٦٥ • عيبتها
- ٦٥ ثالثاً : أسلوب الارتجال :
- ٦٦ • مزاياه ومساوئه
- ٦٨ رابعاً : أسلوب الارتجال المكتوب :
- ٦٩ • تعليمات النيابة المادة ١١٢٨

الفصل السادس : زاد المتراجم

- ٧١ - الرسوخ في القانون بمدى الاطلاع خارج القانون :
- ٧٢ أولاً : البلاغة :
- ٧٢ • ضرورتها :
- ٧٣ • مناهل البلاغة :
- ٧٣ (١) القرآن الكريم :
- ٧٥ (٢) جوامع الكلم :
- ٨٤ (٣) الشعر :
- ٩٩ ثانياً : الخطابة :
- ٩٩ - تعريفها
- ١٠٠ - تاريخ علم الخطابة
- ١٠١ - فن الإقناع الخطابي
- ١٠٢ - الآداب الخطابية :
- ١٠٢ • آداب الخطيب الخاصة به
- ١٠٤ • آداب الخطيب مع السامعين
- ١٠٥ - صفات الخطيب :
- ١٠٥ • الصفات الخمس التي لا يحد خطيباً ما لم تكن فيه
- ١٠٦ • صفات أخرى تتفاوت فيها أقدار الخطباء

١٠٧	- أداء الخطبة :
١٠٧	• تهيئة الخطبة
١٠٨	• تحضير الخطبة
١١١	• الارتجال
١١٢	• النطق
١١٥	• الصوت
١١٧	• الإشارات
١١٨	• الوقفة
١١٩	- العيوب البيانية :
١١٩	• عيوب تتعلق ببيان المراد والوصول إلى الغرض
١١٩	• عيوب النطق
١٢٢	• العيوب الصوتية
١٢٣	ثالثاً : الإلمام باللغة الأجنبية :
١٢٣	- مثال لضرورته
١٢٤	رابعاً : الاطلاع على مختلف الفنون والاكتشافات العلمية الحديثة :
١٢٤	- مواكبة التطور العلمى والتكنولوجى
١٢٧	خامساً : التزود باللباقة والكياسة والتواضع :
١٢٧	سادساً : التخلص من اللوازم الكلامية وعيوب النطق :

الفصل السابع : بناء المرافعة

١٢٩	- الفرق بين لغة المسموع ولغة المقروء
١٣٠	- منهج محمد باشا على علوبة
١٣٢	- منهج أحمد بك رشدى
١٣٦	- المنهج المقترح
١٣٦	• أدبيات الدعوى - منهج التجسيد
١٤٢	- المقارنة بين بناء الحكم وبناء المرافعة
١٤٢	- بعض الملحوظات فى أسلوب المرافعة
١٤٥	- الأسلوب الشعرى فى المرافعة
١٤٧	- السجع فى المرافعة
١٥٠	- لغة المرافعة
١٥٣	- موقفنا فى كتابة المرافعة

القسم الثاني : ممارسات

- أولاً : من ممارسات وكيل النيابة سمير ناجي :**
- ١- مرافعة في قضية القتل رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٢ جنابات المحرص ١٥٨
 - ٢- مرافعة في قضية سنديون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا ١٩١
 - ٣- مرافعة في قضية تخابر رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا ٢١٥
 - ٤- مرافعة في قضية تخابر رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ حصر أمن الدولة العليا ٢٤٥
 - ٥- مرافعة في قضية لوتز رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ حصر أمن الدولة العليا ٢٦٩
 - ٦- مرافعة في قضية انقلاب المشير رقم ١ لسنة ١٩٦٧ بمحكمة الثورة ٢٠٥

- ثانياً : من ممارسات وكيل النيابة أشرف هلال :**
- ١- مرافعة في قضية الذهب الكبرى رقم ١٢٦٢ لسنة ١٩٩٧ حصر أمن الدولة العليا ٣٢٩
 - ٢- مرافعة في قضية استغلال النفوذ رقم ٨٦٦ لسنة ١٩٩٩ حصر أمن الدولة العليا ٣٨٣
 - ٣- مرافعة في قضية منعية النبوة رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٩ حصر أمن الدولة العليا ٤٢١
 - ٤- مرافعة في قضية الكشف رقم ١١ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا ٤٦١
 - ٥- مرافعة في قضية مركز ابن خلدون رقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن الدولة العليا ٥١٩
 - ٦- مرافعة في قضية الشواذ رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠٠١ حصر أمن الدولة العليا ٥٨٧
- قائمة بأهم المراجع ٦٢٩
- المحتويات ٦٣٠

سمير ناجى فى سطور

- من مواليد : ١٩٢٠/١٢/٢٥ القاهرة .
- ليسانس فى القانون من كلية الحقوق جامعة القاهرة مايو سنة ١٩٥١ .
- فى ١٩٥١/١١/٢٩ عين معاوناً للنياابة العامة وتخرج بها حتى عين محامياً عاماً لدى محكمة النقض فى ١٩٧٥/٩/٨ .
- فى الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٧ عمل بنياابة أمن الدولة العليا .
- نلَب عضواً بمكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة من نوفمبر ١٩٦٧ حتى أغسطس ١٩٦٨ .
- فى ١٩٧٨/١٢/٢٣ نلَب مستشاراً لوزير العدل حتى ١٩٧٩/٩/٣٠ .
- فى ١٩٧٩/١٠/١ عين مستشاراً بمحكمة النقض .
- من أول أكتوبر سنة ١٩٨١ انتلَب مديراً للمركز القومى للدراسات القضائية ومساعداً لوزير العدل حتى ١٩٨٩/١٠/١ .
- فى ١٩٨٤/٣/٦ عين نائباً لرئيس محكمة النقض .
- فى ١٩٨٩/١٠/١ عاد للعمل بمحكمة النقض رئيساً للدائرة الجنائية وعضو مجلس القضاء الأعلى حتى تقاعده فى آخر يونيو سنة ١٩٩١ .
- فى ١٩٨٤/٧/١٧ نال الوسام الأكاديمى (بالم أكاديميك) من جمهورية فرنسا بدرجة فارس .
- عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون الجنائى منذ سنة ١٩٨٤ .
- عضو مجلس المجلة العربية للفقهاء والقضاء التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية منذ ١٩٩٣/١/١ .
- فى ١٩٩٦/٤/٢١ اختير عضواً بالمجالس القومية المتخصصة بقرار رئيس الجمهورية ١٢٤ سنة ١٩٩٦ .
- محاضر بكل من المركز القومى للدراسات القضائية ، و المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، و المعهد القضائى الأردنى ، و المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض ، و المعهد القضائى بدمشق .

- فى ٢١/١١/١٩٩٦ صدر قرار مجلس وزراء العدل العرب ٢٤٥ بتعيينه عضواً بمجلس إدارة المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية لمدة أربع سنوات ابتداء من ١/١/١٩٩٧ .
- فى ٢٠/٢/٢٠٠١ صدر قرار وزير التعليم العالى والبحث العلمى بتعيينه عضواً بشعبة العلوم القانونية - القرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٠١ .
- له العديد من البحوث المنشورة فى مجال الفقه الجنائى :
 - ١- بحث " الرعاية اللاحقة لخرىجى السجون " : منشور بالمعهد القومى للبحوث الجنائية ١٩٥٧ .
 - ٢- بحث " الجزاء على خلو الحكم من توقيع قاضيه " : منشور بمجلة القضاء العددي السابع يونية ١٩٧٢ .
 - ٣- بحث " هنك العرض بالتصوير الخفى " : منشور بالمجلة الجنائية القومية العدد الأول المجلد السادس عشر .
 - ٤- بحث " نحو تمييز مرتكبى الجرائم السياسية بمعاملة خاصة فى السجون " : منشور بمجلة القضاء العددي الثامن سبتمبر ١٩٧٢ .
 - ٥- بحث " ضوابط تسبب التعويض فى الدعوى المدنية التبعية للدعوى الجنائية " : منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة العدد الثالث السنة التاسعة عشرة .
 - ٦- بحث " التقادم الجنائى واثر الإشكال فى التنفيذ والظعن بالنقض على سريانه " : منشور بالمجلة الجنائية القومية العدد الثالث المجلد التاسع عشر نوفمبر ١٩٧٦ .
 - ٧- بحث " وسيط الرشوة الذى لم يتعد فعله العرض أو القبول " : منشور بالمجلة الجنائية القومية العدد الأول المجلد الحادى والعشرين مارس ١٩٨٧ .
 - ٨- كتاب " آداب مرافعة الاتهام " : من سلسلة دراسات قضائية العدد الأول ١٩٨٨ إصدار المركز القومى للدراسات القضائية .
 - ٩- بحث " ضحايا الجريمة الملموسة الإحصاء " : منشور فى مجموعة أعمال الندوة الدولية عن ضحايا الجريمة يناير ١٩٨٩ بأكاديمية الشرطة .
 - ١٠- بحث " تاريخ التحقيق ومستحدثات العلم " : منشور بأعمال المؤتمر الثانى للجمعية المصرية للقانون الجنائى إبريل ١٩٨٨ .
 - ١١- بحث " قيم وتقاليدي القضاء وانعكاسها لدى الشرطة " : منشور بالكتاب السنوى للقضاء الجنائى لسلطنة عمان ١٩٨٨ .

١٢- بحث " حرية الإرادة في القول شرط صحة التحقيق " : منشور بالعدد الثالث من السنة الثالثة والثلاثين لـلجنة هيئة قضايا الدولة سبتمبر ١٩٨٩ .

١٣- التقرير العام للنظام القضائي في العالم العربي المقدم من ندوة العربية المنعقدة بالمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية بـسيراكوزا بإيطاليا : منشور بأعمال الندوة ديسمبر سنة ١٩٩٢ .

١٤- بحث تأهيل القضاة (بالفرنسية) : منشور بأعمال مؤتمر عدل دول الفرانكفون المنعقد بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٥ .

١٥- بحث استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة (مع آخرين) : منشور بالمجلد ٢٨ من المـلـة الجنائية القومية سنة ١٩٩٥ .

١٦- محاضرات في التعاون الدولي في مكافحة ومنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود وغسيل الأموال المستمدة من الإجرام المنظم وتمويلها : من منشورات المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض يوليو ١٩٩٦ .

١٧- بحث " أن للاعتراف أن يتخلى عن سيادته " : منشور بالمـلـة العربية للـقه والقضاء الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب العدد السابع عشر أكتوبر ١٩٩٦ .

١٨- بحث " هبس من ضياء هيم وتقاليـد القضاء " : مقدم للمجالس القومية المتخصصة يونيو ١٩٩٧ ومنشور بالمـلـة العربية للـقه والقضاء العدد ١٩ مارس ١٩٩٨ .

١٩- بحث حق المواطن في الأمن (مع آخرين) : من إصدارات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سنة ٢٠٠٠ .

أشرف هلال فى سطور

- من مواليد : ١٧/٢/١٩٧٠ - الجيزة .
- ليسانس فى القانون من كلية الحقوق جامعة القاهرة بتقدير جيد جداً مايو ١٩٩١ .
- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١/٢٦/١٩٩٤ بتعيينه فى وظيفة مندوب مساعد بمجلس الدولة .
- صدر قرارا رئيس مجلس الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٩٤ ورئيس هيئة مفوضى الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٩٤ بتعيينه بهيئة مفوضى الدولة للمحكمة الإدارية العليا (الدائرة الثانية) .
- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ٨/٢/١٩٩٤ بتعيينه فى وظيفة معاون نيابة عامة وعمل بنيايات الخليفة وحلوان ثم بمكتب النائب العام بنيابة أمن الدولة العليا .
- تم ترقيته إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة فى ٨/٥/١٩٩٨ أثناء عمله فى نيابة أمن الدولة العليا .
- التحق بالدورة التدريبية رقم (٣٢) بالمركز القومى للدراسات القضائية فى الفترة من ٢/١١ إلى ١٩٩٥/٧/١١ وقد حضرها (١٣٦ معاون نيابة) وكان ترتيبه الأول فيها .
- التحق بالدورة التنشيطية السادسة لأعضاء النيابة العامة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة من ١٩/١٠/١٩٩٦ إلى ١٩٩٧/٢/٢٤ — وقد حضرها (٢٥ عضو نيابة) من درجات مختلفة وكان ترتيبه الأول فيها .
- التحق بدورة تدريبية لدراسة النظام القضائى الأمريكى بالولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٤/٦ إلى ١٩٩٧/٧/١٤ .
- التحق بدورات تدريبية على جهاز الحاسب الآلى والإنترنت فى مركز معلومات مجلس الوزراء ونيابة أمن الدولة العليا خلال عام ١٩٩٨ .

- التحق بدورة تنشيطية في حقوق الملكية الفكرية على برامج الحاسب الآلي بالمركز القومي للدراسات القضائية بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٢ وحضرها عدد كبير من القضاة وأعضاء النيابة العامة وكان ترتيبه الأول فيها .
- ألقى محاضرة في مؤتمر السلطة القضائية وحماية البيئة تحت رعاية وزير العدل بفندق شبرد يومى ١٩٩٧/٦/٤، ٣ .
- اشترك في مؤتمر العدالة الجنائية بين الوفدين الأمريكى والمصرى بالمركز القومى للدراسات القضائية فى الفترة من ٨/٤ إلى ١٣/٤/١٩٩٧ .
- اشترك فى ندوة البورصة المصرية وأهم المشكلات العملية فى تطبيق القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بقاعة المؤتمرات بمحكمة شمال القاهرة يوم الإثنين الموافق ١٩٩٩/٤/١٩ .
- اشترك فى مؤتمر (القانون وحماية برامج الحاسب الآلى بمصر) بفندق النيل هيلتون بالقاهرة يوم الخميس الموافق ١٩٩٩/٦/٢٤ .
- اشترك فى لقاء مع قضاة من الولايات المتحدة الأمريكية عن نظام الإفراج بالذنب فى النظام القضائى الأمريكى بالمركز القومى للدراسات القضائية يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٠/٧/١٧ .
- له العديد من البحوث فى مجال الفقه الجنائى :
 - ١- بحث عن التلبس بالجريمة (قدم للمركز القومى للدراسات القضائية عام ١٩٩٥ وحصل على المركز الأول) .
 - ٢- بحث عن سلطة بعض الجهات فى إقامة الدعوى الجنائية (نشر فى مجال أعضاء النيابة العامة ١٩٩٦) .
 - ٣- بحث عن القانون وحماية البيئة فى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ (قدم للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ١٩٩٧ وحصل على المركز الأول) .

تذير

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمؤلفين
ولا يجوز إعادة طبع هذا الكتاب أو جزء منه
أو توزيعه أو استخدامه بأية صورة دون
موافقة كتابية مسجلة رسمياً من المؤلفين .

التوزيع في الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع

شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٥٧٨٦٠٦٩ فاكس : ٥٧٥٩٣٨٨

I.S.B.N. الرقم الدولي

977 - 13 - 0324 - 4

رقم الإيداع

٢٠٠٢/٤٨٦٠

تجهيزات وطباعة

المطبعة المنهجية

ش.م.م.

الإدارة : ١١ شارع مراد صفر من القيس - القاهرة
تليفون : ٥٩٢٦٧٨١ - الفاكس : G.P.

 Bibliotheca Alexandrina



0548942